

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القري
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا
فرع اللغة والتخو

د. فهد بن عبد الرحمن
رئيس اللجنة
رئيس اللجنة



نفيدي بن أبي

على بعض حكايات القاسم الجاهلي

للاستاذ الإمام أبي سعيد فرج بن قاسم بن أبي رجم التميمي ورضي عنه
(ت ٧٨٢ هـ)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه) في النحو والصرف

إعداد الطالب

محمد الزين زروق

١٠٠٢١٥٧

إشراف

الأستاذ الدكتور يوسف بن عبد الرحمن الضبيع

الأستاذ بالكلية

١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ

١٩٨٥ - ١٩٨٦ م



١٠٩٨

در مقام علم و ادب
و مقام دولت و شرف
سر راه علم و ادب

المجلد الثانی

وتقديره إذا كان من الثاني : السَّمَنُ ذُو مَنُوبِينَ بِدَرِهِم ، وَالْبُرُّ ذُو قَفِيزِينَ بِدَرِهِم
 أَي : صَاحِبُ هَذَا التَّسْمِيرِ . ونظيرُ هَذَا النُّوعِ مِنَ الحَذْفِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ
 مِنْ آمَنَ) (١) أَي : وَلَكِنَّ ذُو الْبِرِّ مِنْ آمَنَ ، والمعنى : صَاحِبُ الْبِرِّ مِنْ آمَنَ ، أَوْ يَكُونُ
 التَّقْدِيرُ : وَلَكِنَّ الْبِرَّ بِرٌّ مِنْ آمَنَ . وقد أَخَذَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَمَثَلُ
 الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ) (٢) عَلَى أَنَّهُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، أَعْنَى عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ
 إِمَّا مِنَ الْأَوَّلِ وَإِمَّا مِنَ الثَّانِي ، تَقْدِيرُهُ إِذَا كَانَ الحَذْفُ مِنَ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ (الَّذِينَ)
 وَمَثَلُ دَاعِيِ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ ، فَحَذْفُ (دَاعِي) وَهُوَ المِضَافُ وَأَقِيمَ
 المِضَافُ إِلَيْهِ وَهُوَ (الَّذِينَ) مَقَامَهُ ، وَتَقْدِيرُهُ إِذَا كَانَ الحَذْفُ مِنَ الثَّانِي وَهُوَ
 (الَّذِي) : وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ مَنْعُوقِ الَّذِي يَنْعِقُ ، ثُمَّ حَذْفُ المِضَافِ وَهُوَ
 (مَنْعُوقٌ) وَأَقِيمَ المِضَافُ إِلَيْهِ وَهُوَ (الَّذِي) مَقَامَهُ . وَلِسِيَوِيهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَا أَخَذَ
 آخِرُ سَوَى هَذَا ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ الْأَصْلُ : مَثَلُكَ يَا مُحَمَّدُ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ
 الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً وَمَا يَنْعِقُ بِهِ ، أَي : كَمَثَلِ النَّاعِقِ وَالْمَنْعُوقِ
 (٥) بِهِ ، فَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا : تَشْبِيهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دُعَائِهِ الْكُفَّارِ إِلَى
 الْإِيمَانِ بِالنَّاعِقِ بِالْغَنَمِ ، وَهُوَ الصَّائِحُ بِهَا ، وَتَشْبِيهُ الْكُفَّارِ فِي كُفْرِهِمْ لَا يَنْفَعُ فِيهِمْ
 الدُّعَاءُ بِالْغَنَمِ الْمَنْعُوقِ بِهَا لِأَنَّهَا / لَا تَنْفَعُهُ مَا يَقُولُ النَّاعِقُ إِنَّمَا تَسْمَعُ صَوْتًا لَا غَيْرَ ، (٨٠ / ب)
 فَحَذْفُ مِنَ الْأَوَّلِ مَثَلُكَ يَا مُحَمَّدُ لِوُجُودِ نَظِيرِهِ فِي الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي شَبَّهَ بِهِ ، وَذَلِكَ
 قَوْلُهُ : (كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً) وَحَذْفُ مِنَ الثَّانِي وَمَا يَنْعِقُ
 بِهِ ، لِوُجُودِ نَظِيرِهِ فِي الْأَوَّلِ وَهُوَ الَّذِي شَبَّهَ بِهَِذَا الْمَنْعُوقِ بِهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١٧٢) مِنَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَفِي اللِّسَانِ (بَرٌّ) : (وَلَكِنَّ ذَا الْبِرِّ مِنْ آمَنَ) . وَأَيْضًا فِي

تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ : ٢ / ٢٣٩ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ٣ / ٢ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (١٧١) مِنَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ . وَانظُرِ الْبَسِيْطُ : ٤٣٢ .

(٤) انظُرِ الْكِتَابُ : ٢١٢ / ١ .

(٥) انظُرِ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ : ٢ / ٢١٤ .

(وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وهذا النوع من الحذف على ما أخذ سيويه يُسمى الحذف للنظير
حذف فيه من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول
وحكى سيويه أن بعض العرب يقول : كَانَ السَّمْنُ مَنُونٍ بِدِرْهِمٍ (١) ، وَكَانَ الْبُرُّ قَفِيزِينَ
بِدِرْهِمٍ ، وهذا إنما هو على الوجه الثاني من الوجهين المتقدمين في قولك : السَّمْنُ
مَنُونٌ بِدِرْهِمٍ ، وَالْبُرُّ قَفِيزَانٌ بِدِرْهِمٍ ، وهو أن يكون السَّمْنُ أو الْبُرُّ مبتدأً والاسم
المفرد بعده خبره ، والمجرور في موضع الصفة للخبر ، فلما دخلت (كَانَ) رفضت
المبتدأ اسماً لها ونصبت الخبر خبراً لها .

وأما على الوجه الأول وهو أن يكون ما بعد المبتدأ الذي هو السَّمْنُ أو الْبُرُّ
جملةً من مبتدأ وخبر في موضع الخبر ، فإذا أدخلت (كَانَ) على هذا الوجه قلت :
كَانَ السَّمْنُ مَنُونٌ بِدِرْهِمٍ ، وتصير الجملة التي هي (مَنُونٌ بِدِرْهِمٍ) في موضع
نصب خبراً ليكأن . وكذلك تقول في المثال الآخر : كَانَ الْبُرُّ قَفِيزَانٌ بِدِرْهِمٍ ، والوجه
الأول في هذا ونحوه ذكره أبو علي الفارسي في الإيضاح . (٢)

ومن حذف الضمير أيضاً لاجتماع الشرطين المتقدمين قوله تعالى : (وَلَمَنْ صَبَرَ
وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) (٣) وهذا على ما أخذ الفارسي فيها على ما تقدم (٤) ، وقد
ذكرنا ما في ذلك من الخلاف وما يتصور فيها . وتقول أيضاً على حذف الضمير : زَيْدٌ
جِئْتُ مِنْ قَبْلُ ، فزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ ، و(جِئْتُ مِنْ قَبْلُ) جملة في موضع الخبر ، والضمير
المائد عليه محذوف تقديره : زَيْدٌ جِئْتُ مِنْ قَبْلِهِ ، ثُمَّ حذفت الضمير المضاف إليه ،
لأن (قَبْلًا) من الأسماء التي يجوز قطعها عن الإضافة ، وكذلك (بَعْدُ) تقول :
زَيْدٌ قُمْتُ بَعْدُ ، تُرِيدُ : قُمْتُ بَعْدَهُ ، ثُمَّ حذفت الضمير ، وتقول أيضاً : الْقَوْمُ

(١) الكتاب : ٣٤٣ / ١ ، وفيه : (وَأَمَّا قَوْلُ النَّاسِ : كَانَ الْبُرُّ قَفِيزِينَ ، وَكَانَ السَّمْنُ
مَنُونٍ ، فَأِنَّمَا اسْتَغْنَوْا هَا هُنَا عَنْ ذِكْرِ الدَّرْهِمِ لِمَا فِي صَدْرِهِمْ مِنْ عِلْمِهِ . . .)

(٢) الإيضاح : ٤٤ / ١ .

(٣) الآية : (٤٣) من سورة الشورى .

(٤) انظر ما سبق في ص : ٣٢٩

جاءني كَلٌّ ، أَيُّ : كَلُّهُمْ ، وحذفت الضمير ، لأنَّ (كَلًّا) أيضاً ما يصحُّ قطعُه عن الإضافة .

ولا يجوز حذف الضمير في مثل قولك : زيد قام أبوه ، لفقْد الشرطِ الأولِ ، لأنَّه ليس مخفوضاً بحرفٍ خفي ولا باسمٍ يصحُّ قطعُه عن الإضافة .

ومثال ما يؤدِّي حذف الضمير فيه إلى التَّهْيِئَةِ والقطعِ قولك : زيد مررتُ بهِ ، لا يجوز حذف الضمير هنا ، لأنَّك لو حذفته قللت : زيد مررتُ ، لكنك قد هيأت (مررتُ) لأنَّ يتعدى إلى زيدٍ بالباءِ (١) وقطعته عن ذلك بأن رفعتَه بالابتداءِ ،

ألا ترى أنَّك تقول : بزيدٍ مررتُ ، فتعدى (مررتُ) إلى زيدٍ المتقدِّمِ بالباءِ ، فمتى أمكن / تعدى إليه لم يجرَّ قطعُه عنه إلى الرفعِ بالابتداءِ ، ولهذا العلة امتنع حذف (أ/٨١)

ضمير النَّصبِ في مثل قولك : زيد ضربتهُ ، لا تقول : زيد ضربتُ ، لأنَّ (ضربتُ)

إنَّ ذاك مهياً لأنَّ ينصبُ زيداً ، فلا يُقطعُ عنه ويرفعُ بالابتداءِ إلاَّ حيثُ سمعَ أو فسئ

ضرورة . فمن المسموعِ قوله تعالى : (وكلُّ وعدةٍ لله الحسنى) (٢) على قراءةِ ابنِ عامرٍ

بِرفِعِ (كَلٌّ) على الابتداءِ ، والجملةُ بعده في موضعِ الخبرِ ، والضميرُ محذوفٌ تقدُّيره :

وكلُّ وعدةٍ لله الحسنى فحذفتِ الهاءُ من (وعدةٍ) وهي ضميرُ نصبٍ ، ولا يقاسُ (٣)

عليه غيره لما فيه من التَّهْيِئَةِ والقطعِ ، ألا ترى أنَّ (وعدةٍ) يمدُّ حذفِ الضميرِ مهياً .

لأنَّ ينصبُ (كَلًّا) بدليلٍ أنَّه قد نصبه على قراءةِ الجماعةِ (٤) حيثُ قرأوا : وكلُّ وعدةٍ

الله الحسنى . ومن الضرورة قولُ الشاعرِ :

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥١/١ .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة الحديد . وانظر البحر المحيط : ٢١٩/٨ ،

وتفسير القرطبي : ٢٤١/١٧ ، وحجة القراءات : ٦٩٨ ، والمغنى : ٤٩٨/٢ .

(٣) نقل ابن مالك الاجماع على جواز هذا الحذف . انظر المساعد : ٢٣٤/١ ،

والخزانة : ٣٥٩/١ .

(٤) حجة القراءات : ٦٩٨ .

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ (١)

ف(خَالِدٌ) مبتدأ ، والجُمْلَةُ بِمَعْنَاهُ فِي مَوْضِعِ خَبْرِهِ وَالضَّمِيرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : وَخَالِدٌ يَحْمَدُهُ سَادَاتِنَا لَكِنَّهُ حَذَفَهُ ضَرُورَةً . وَمِنَ الضَّرُورَةِ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ (٢)

ف(كُلَّهُ) مبتدأ ، و(لَمْ أَصْنَعْ) فِي مَوْضِعِ خَبْرِهِ وَالضَّمِيرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعَهُ ، وَحَذَفَ الضَّمِيرَ ضَرُورَةً ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :-

ثَلَاثَ كَلِمِينَ قَتَلْتَ عَمْدًا فَأَخَذَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعْمُودًا (٣)

ف(كَلِمِينَ) مبتدأ ، و(قَتَلْتَ) فِي مَوْضِعِ خَبْرِهِ عَلَيَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ ، أَيَّ : كَلِمِينَ قَتَلْتَهُ ، أَوْ قَتَلْتَهُنَّ ، وَقَوْلُ الْآخِرِ :-

(١) من السريخ نسبة ابن عصفور في المقرب للأسود بن يعفر ، وليس في ديوانه

جمع الدكتور نوري القيسي . ويروي (أصحابه) مكان (ساداتنا) .

انظره في المقرب : ٨٤ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٤٨ / ١ ، والبحر

المحيط : ٢١٩ / ٨ ، والخزانة : ١٧٤ / ١ - ٣٦٠ .

(٢) البيت من أرجوزة لأبي النجم الصبلي ، وأم الخيار : زوجته . انظر الكتاب :

١ / ٨٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، والمقتضب : ٤ / ٢٥٢ ، والتبصرة : ١ / ٢٠١

والمحتسب : ١ / ٢١١ ، والخصائص : ١ / ٢٩٢ ، ٣ / ٦١ ، وشرح المفصل :

٢ / ٣٠ ، ٦٠ / ٩٠ ، والافصح للفارقي : ٢٠٥ ، والبسيط : ٤٤١ ، وشرح

الجميل لابن عصفور : ١ / ٣٥٠ ، والمساعد : ٢ / ٣٩٤ ، والمفنى :

١ / ٢٠١ ، ٢ / ٤٩٨ ، ٦١١ ، ٦٣٣ ، والجمع : ٢ / ١٦ ،

ويرى الفراء قياسية هذا الحذف إذا كان الضمير منصوبا مفعولا به كما في

البيت ، ونقل الصفار أنه مذهب الكسائي أيضا ، انظر الخزانة : ١ / ٣٥٩ .

(٣) من الوافر ، ولم اهتمد لقائله ، انظر الكتاب : ١ / ٨٦ ، ومعاني القرآن

للأخفش : ١ / ٢٥٢ ، والحجة لابن خالويه : ٣٤٢ ، وأمالى ابن السجري :

١ / ٣٢٦ ، ومعجم الشواهد : ١٠٦ ، والخزانة : ١ / ١٧٧ .

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرَّكْبَتَيْنِ فَثُوبٌ نَسِيْتُ وَثُوبٌ أَجْرٌ (١)

(فَثُوبٌ نَسِيْتُ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ ، وحذف الضمير من الخبر ، وكذلك أيضاً قوله : ثُوبٌ أَجْرٌ ، أَرَأَى : أَجْرُهُ ، وحذف الضمير من الخبر ، ومثل هذه الأبيات قول الآخر أيضاً :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نَسَاءٌ وَيَوْمٌ نَسْرٌ (٢)

والاسم المرفوع في الأبيات الثلاثة الأول مبتدأ لا غير ، وأما البيتان الأخيران فأخذتُهما سيبويه في ظاهر كلامه على أن الاسم المرفوع فيهما أيضاً مبتدأ على ما تقدّم . والمسوّغ للابتداء بالنكرة على هذا ما في البيتين من معنى التفصيل . ويتصور في ذلك الاسم فيهما أيضاً وجه آخر ، وهو أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والأصل : فَثُوبَايَ ثُوبٌ نَسِيْتُ وَثُوبٌ أَجْرُهُ ، و (نَسِيْتُ) و (أَجْرُهُ) على هذا في موضع الصفة لثوبٍ وحذف منها الضمير المعاند على الموصوف . وكذلك أيضاً الأصل في البيت الأخير : فَأَيَّامَنَا يَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا ، وَيَوْمٌ نَسَاءٌ فِيهِ ، وَيَوْمٌ نَسْرٌ فِيهِ ، فَأَيَّامَنَا مَبْتَدَأٌ ، وَيَوْمٌ بِمَعْنَى مَا عَطَفَ عَلَيْهِ خَبْرُهُ ، و (عَلَيْنَا) في موضع الصفة ليوم ، وكذلك قوله : (لَنَا) في موضع الصفة ليوم الذي قبله ، وكذلك أيضاً نَسَاءٌ فِيهِ ، وَنَسْرٌ فِيهِ ، في موضع الصفة ليوم / فحذف المبتدأ وأبقى خبره ، وحذف أيضاً الضمير من الجملة الواقعة صفةً في (٨١ / ب) قوله : (نَسَاءٌ) وفي قوله (نَسْرٌ) ويحتمل أن يكون حذفه مخفوضاً ب (في) فيكون قد

(١) من المتقارب لا مرئ القيس ، ويروى صدره في ديوانه : ١٥٩ :

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّ يَتَهَا

انظر : الكتاب : ٨٦ / ١ وفيه (ليست) مكان (نسيْتُ) وأما ابن الشجري :

١ / ٩٣ ، ٣٢٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٤٦ / ١ ، والمفني : ٤٧٢ / ٢ ،

وشرح ابن عقيل : ٢١٩ / ١ ، والخزاعة : ١ / ١٨٠ .

(٢) من المتقارب للنمر بن تولب العكلى . انظر شعره : ٥٧ ، والكتاب : ٨٦ / ١ ،

والبسيط : ٤١٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٤٦ / ١ ، والمساعد : ٢٣٣ / ١ ،

والهمع : ٣٠ / ٢ ، ٨٦ / ٤ ، والدرر : ٧٦ / ١ .

حَذَفَ الْخَافِضَ وَالْمَغْفُوضِ مَعًا ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا حَذَفَهُ بَعْدَ أَنْ صَيَّرَهُ مَفْعُولًا بِهِ
مَجَازًا ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا إِنَّمَا حَذَفَهُ وَهُوَ ضَمِيرٌ نَصَبٍ مَتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ تَقْدِيرُهُ : نَسَاؤُهُ
وَنَسْرُهُ ، ثُمَّ حَذَفَ الْمَاءَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (١) فِي الْبَابِ قَبْلَ هَذَا أَنَّ ضَمِيرَ اسْمِ الزَّمَانِ إِنْ
أَخِذَ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ لَزِمَتْ مَعَهُ (فِى) ، وَإِنْ أُخِذَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَجَازًا وَتَسَاعًا
لَزِمَ أَلَّا يُؤْتَى مَعَهُ بِ(فِى) . وَالْوَجْهُ الثَّانِي هُوَ الْأُولَى أَنْ يُدْعَى فِي الضَّمِيرِ الْمَحْذُوفِ
لِيَكُونَ حَذَفًا وَهُوَ ضَمِيرٌ نَصَبٍ مَتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ كَالضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْمَوْصُولِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَذْهَبَ سَيَبَوِيهِ (٢) فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ الْخَمْسَةِ وَمَا كَانَ نَحْوَهَا ، أَنَّهُمَا
فِي الشَّدِّ وَفِي بِنْتِزِلَتِهَا فِي غَيْرِ الشَّعْرِ وَلَيْسَتْ بِضُرُورَةٍ ، لِأَنَّهُ لَوْ نَصَبَ فِيهَا الْاسْمَ الْأَوَّلَ
بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ لَمْ يَخْتَلِ الْمَعْنَى (٣) وَلَمْ يَنْكَسِرِ الشَّعْرُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ : كُلُّهُ لَمْ
أَصْنَعْ ، بِنَصَبِ (كُلُّ) لَكَانَ فِي وَزَنِ الشَّعْرِ مِثْلَ الرَّفْعِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَبْيَاتِ الْأُخْرَى
لَوْ نَصَبَ الشَّاعِرُ الْاسْمَ بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ لَكَانَ مَسَاوِيًا لِلرَّفْعِ فِي الْوِزَنِ .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَبَ إِلَيْهِ سَيَبَوِيهِ فِيهِ إِشْكَالٌ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ مِنْ جِهَتَيْهِ
أَنَّ الْاسْمَ الْمَرْفُوعَ فِيهِمَا هُوَ (كُلُّ) مُضَافَةٌ إِلَى الضَّمِيرِ ، وَقَدْ حَكَى سَيَبَوِيهِ (٤) عَنِ
الْخَلِيلِ أَنَّ الْمَرْبِ وَضَعَتْ كُلًّا الْمُضَافَةَ إِلَى الضَّمِيرِ (عَلَى أَنْ تَكُونَ لِلْعُمُومِ وَلَا تَسْتَعْمَلُ
إِلَّا تَوْكِيدًا تَابِعَةً لِمَا قَبْلَهَا فِي الْإِعْرَابِ أَوْ مَرْفُوعَةً بِالْإِبْتِدَاءِ) (٥) ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا
أَنْ تَسْتَعْمَلَ فَاعِلَةً وَلَا مَفْعُولَةً وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ سِوَى التَّوَكِيدِ وَالْإِبْتِدَاءِ ، مِثَالُ اسْتِعْمَالِهَا
مِبْتَدَأُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (قُلْ إِنْ أَمَرَ كُلُّهُ لِلَّهِ) (٦) عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو (٧) (كُلُّهُ) بِالرَّفْعِ ،

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٤٤

(٢) انظر الكتاب : ١ / ٨٥ - ٨٦ .

(٣) انظر دلائل الاعجاز : ١٨٤ - ١٨٥ .

(٤) الكتاب : ٢ / ١١٦ - ١١٧ .

(٥) ما بين القوسين مثبت في الحاشية .

(٦) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران .

(٧) ويمقوب . انظر حجة القراءات : ١٧٧ ، والاتحاف : ١٨٠ ، والنشعر :

فكَّه مبتدأ و (لله) في موضع خبره والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر (إن) .
 ومثال استعمالها توكيداً قوله سبحانه : (قُلْ إِنْ أَمَرَ كُفُّهُ لَكَ)^(١) على قراءة
 الجماعة بنصب (كل) فكَّه توكيداً للأمر ، و (لله) في موضع خبر (إن) فإذا ثبت
 هذا فينبغي أن يكون البيت الثاني والثالث من الضرائر ، لأنَّ الشاعر لم يكن ليقدِر
 على نصب (كُفُّهُ) في البيت الثاني ، ولا (كُفُّهُنَّ) في البيت الثالث ، لأنه لو نصب
 فيهما (كُلاً) المضافة إلى الضمير على أنها مفعولٌ بالفعل المتأخِّر لكان قد استعملها
 في غير الابتداء والتوكيد ، وذلك ممنوع على حكاية الخليل ، فالشاعر إذا مضطَّر إلى
 حذف الضمير ، ولا سبيل له إلى نصب الاسم فيهما ، إذ هو ممنوع كما ذكر ، فكيف
 يقول سيويه^(٢) : إِنْ الشَّاعِرُ فِي الْبَيْتَيْنِ كَانَ مُمْكِنًا مِنَ النَّصْبِ ؟ فَعَلَى هَذَا كَانَ يَنْبَغِي
 أَنْ يَكُونَ حَذْفُ الضَّمِيرِ فِيهِمَا ضَرُورَةً ، مِنْ جِهَةِ أَنْ فِي حَذْفِهِ شِبْهُ التَّهْيِئَةِ وَالْقَطْعِ
 مِثْلَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ هَلْ / ضَرَبْتَهُ ؟ وَأَنْ يَكُونَ الْحَذْفُ فِيهِمَا أَشْبَهَ يَسِيرًا مِنْهُ فَنَسِيَ
 الْأَبْيَاتِ الْأُخْرَى ، لِأَنَّ مَا يُؤَدِّي الْحَذْفَ فِيهِ إِلَى شِبْهِ التَّهْيِئَةِ وَالْقَطْعِ دُونَ الْأَوَّلِ فَسِيَ
 الْقَبْحُ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ شِبْهِ التَّهْيِئَةِ وَالْقَطْعِ .

وقد انفصلوا عن هذا الإشكال في كلام سيويه ، بأنَّ في (كل) المضافة إلى
 الضمير لُحْظَةٌ قَلِيلَةٌ ، وَهِيَ أَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ التَّوَكِيدِ وَالْإِبْتِدَاءِ بِخِلَافِ مَا حَكَاهُ
 الْخَلِيلُ ، لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ هُوَ الْأَكْثَرُ فِيهَا فَتَكَلَّمَ عَنْ سَيَوِيهِ هُنَا عَلَى مَقْتَضَى تِلْكَ
 اللَّفْظَةِ مِنْ جَوَازِ النَّصْبِ فِيهَا بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ .

ومثال ما يمتنع فيه حذف الضمير لأنه يؤدي إلى شبه التهئية والقطع ، قولك :
 زَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ ؟ وَزَيْدٌ أَضْرَبْتَهُ ، وَزَيْدٌ إِنْ تَضْرَبْتَهُ أَهْنَكَ . فزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ
 فِي مَوْضِعِ خَبْرِهِ ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الْهَاءُ فِي (ضَرَبْتَهُ) وَفِي (تَضْرَبْتَهُ) وَيَقْبَحُ حَذْفُهَا هُنَا ،
 وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ فِي الْأَسْمِ الْأَوَّلِ بَعْدَ حَذْفِ الضَّمِيرِ لِأَجْلِ أَدَاةِ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١٥٤) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ، وَانظُرْ تَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ : ٢٤٢ / ٤ ،

وَمَشْكَالِ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ١ / ١٦٤ .

(٢) الْكِتَابُ : ١ / ٨٥ .

الاستفهام أو أداة الشرط ، لأنَّهما من الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإنما قبَّح ذلك وليس فيه التَّهْيِئَةُ والقطعُ ، لأنَّ ذلك الحذف يُوَدِّي إلى الشَّبه بما فيه التَّهْيِئَةُ والقطعُ ، ألا ترى أنَّ ذلك الفعل المتأخَّر واقع بعد الاسم المبتدأ في موضع خبره عامل في ضميره ، فصارَ شبيهاً بقولك : زيدٌ ضربته ، ولكنه ليس بمنزلة في قبَّح الحذف . ومن هذا القبيل : كَلَّه لم أصرح ، وكَلَّهِنَّ قتلْت في البيتين المتقدِّمين على مقتضى اللغة الفصيحة التي حكاهما الخليل ، لأنَّ الفعل المتأخَّر فيهما على ما تقدَّم لا يصحُّ له الحمل بعد حذف الضمير في الأول ، فصار في ذلك بمنزلة : زيدٌ كَلَّه ضربته ؟

وأعلم أنَّ العامل في ضمير الاسم المبتدأ إذا تقدَّم على المبتدأ ، فإنَّه لا يجوز حذف الضمير منه مطلقاً بوجه لا في الضمير ولا في غيره ، فإذا قلت : زيدٌ ضربته ، على الابتداء والخبر ، ثمَّ قدَّمت الجملة الواقعة خبراً وهي (ضربته) على الاسم المبتدأ فقلت : ضربته زيدٌ ، فلا يجوز حذف الضمير هنا بوجه ، فلا تقول : ضربت زيدٌ ، تريد : ضربته زيدٌ ، وكذلك أيضاً إذا قلت : زيدٌ هل ضربته ؟ ثمَّ قدَّمت الخبر فقلت : هل ضربته زيدٌ ؟ لا يجوز أيضاً أن تحذف الضمير فتقول : هل ضربت زيدٌ ؟ لا يجوز أيضاً أن تحذف الضمير فتقول : هل ضربت زيدٌ ، فإن قلت : ولمَّ جاز مع تأخُّر الخبر في الضمير وحيثُ سُمِع من الكلام حذف الضمير في مثل الآية المتقدِّمة على قراءة ابن عامر ، والأبيات المذكورة ، ولمَّ يجوز ذلك مع تقدُّم الخبر على وجه من الوجوه ، وما الفرق بينهما ؟ فالجواب : أنَّ العامل المتقدِّم قوٌّ ، فقطعه عن العمل مع قوَّة تهْيِئِهِ له لا يسوغ ، فلذلك لم يرد في كلامهم نحو : ضربت زيدٌ ، على حذف الضمير ، وأمَّا العامل المتأخَّر فضعيف العمل فهو أيضاً ضعيف التهْيِئَةِ (٨٢ / ب) فقطعه عن العمل أسهل . فلذلك جاء في كلامهم مثل : زيدٌ ضربت ، ويدلُّك على أنَّ العامل المتقدِّم قوٌّ العمل والمتأخَّر ضعيفٌ جواز قولك : لزيدٌ ضربت ، وامتناع :

ضَرَبَتْ لَزِيدٌ ، على ما تقدّم في بابِ أقسامِ الأفعالِ في التّعدّي (١) ، لأنَّ العاملَ المتأخّرَ
ضعيفٌ في التّعدّي أقوى باللامِّ وليس المتقدّمُ كذلك ، بل هو أقوى التّعدّي فلم يحتج
إلى دخولِ اللّامِّ على معموله .

المسألة الثانية : في حذفِ خبرِ المبتدأ وإثباته .

والخبرُ بهذا النّظرِ على ثلاثة أقسامٍ :

قسمٌ لا يجوزُ حذفُه ، وذلك إذا لم يكن عليه دليلٌ نحو : زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ
صاحبك .

وقسمٌ يجوزُ فيه وجهانٍ : الحذفُ والإثباتُ ، وذلك إذا كان عليه دليلٌ إمّا
من اللفظِ وإمّا من الحالِ . مثالٌ لدليلِ اللفظِ أن يقولَ قائلٌ : من القائمُ ؟ فتقولُ :
زيدٌ ، أو عمروٌ ، فيجوزُ في زيدٍ أن يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبرِ تقديرهُ : زيدٌ القائمُ
أو عمروٌ القائمُ ، وحذفه لتقدّمه في كلامِ السائلِ . ويجوزُ أيضاً أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ
محذوفٍ تقديرهُ : هو زيدٌ ، فيكونُ من حذفِ المبتدأِ للدليلِ على ما تقدّم في الفصلِ
الأولِ (٢) .

ومن حذفِ الخبرِ أيضاً لدلالةِ اللفظِ عليه قولك : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، فعمروٌ
مبتدأٌ وخبرهُ محذوفٌ تقديرهُ : وعمروٌ قائمٌ ، لكنّه أيضاً حذفٌ لتقدّم ذكره . ومثالٌ
لدليلِ الحالِ أن ترى شخصاً مقبلاً تظنّه زيداً فتقولُ : زيدٌ ، فزيدٌ مبتدأٌ وخبرهُ
محذوفٌ تقديرهُ : زيدٌ الجائئ ، أو زيدٌ المقبلُ ، وحذفه لدلالةِ الحالِ عليه ،
ويجوزُ أيضاً أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، أي : هذا زيدٌ ، فيكونُ إنَّ ذاكَ من
حذفِ المبتدأِ للدلالةِ على ما ذكر في الفصلِ الأوّلِ .

وقسمٌ يلزم فيه حذفُ الخبرِ وذلك في خمسة مواضع :

(١) انظر ص : ١٩٣-١٩٤

(٢) انظر ص : ٦-٣

أحدهما : خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) نحو : لولا زيد لأكرمك ، (لولا)
 حرف امتناع لوجود ، ومعنى هذا أنها تدل على امتناع الإكرام لوجود زيد ، وزيد
 مبتدأ ، ولا كرمك جواب لولا ، لأنها لا بد لها من جواب ، وخبر المبتدأ محذوف
 لا يجوز ظهوره ، (١) تقديره : لولا زيد حاضر أو موجود لأكرمك . واختلفوا هل يجوز
 أن يكون خبر هذا المبتدأ بعد (لولا) غير حاضر أو موجود أو نحوهما في المعنى
 أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : أن ذلك جائز ولا بد من ظهور الخبر حينئذ ، لأنك إن حذفته لم
 يكن عليه دليل ، فتقول : لولا زيد قائم لأكرمك ، ولولا زيد ضاحك لفلت كذا .
 (قائم) خبر المبتدأ ، وكذلك (ضاحك) ولا يجوز حذف هذا الخبر هنا ، لأنك
 إن حذفته لم يكن معك ما يدل عليه . والضابط لما يلزم حذفه على هذا القول أن

يكون الخبر مفهوماً من الجملة / قبل ذكره نحو : لولا زيد لأكرمك ، وأنت تريد (١ / ٨٣)
 لفظ موجود أو حاضر أو ثابت أو ما كان بهذا المعنى ، فلا يجوز في مثل هذا أن
 تقول : لولا زيد حاضر لأكرمك ، لأنه يفهم من الجملة فلا يجوز إظهاره (٢) ومن
 هذا قوله تعالى (لولا أنتم لكانا مؤمنين) (٣) (أنتم) مبتدأ وخبره محذوف لا يظهر
 تقديره : لولا أنتم موجودون أو حاضررون . وأما إن كان الخبر على هذا القول مالا
 يفهم من الجملة دون أن يذكر فلا بد من ظهوره نحو : لولا زيد قائم لأكرمك ،
 فلا يجوز أن تقول في هذا : لولا زيد لأكرمك ، لأنه لا يفهم أنك أردت القيام ،
 ومن هذا القبيل عند أصحاب هذا القول قوله صلى الله عليه وسلم مخاطباً للمأشقة

(١) هذا مذاهب جمهور البصريين ، ونقل ابن هشام في المصنف : (١ / ٢٧٣) أن
 الرماني وابن الشجري والشلوين وابن مالك قرروا أن الخبر بعد لولا يجب
 ذكره إذا كان كونا مقيدا ولم يعلم ، ويجب حذفه إذا كان كونا مطلقا
 كالوجود والحصول . انظر أمالي ابن الشجري : (٢ / ٢١١) ، والمساعد : (١ / ٢٠٨)
 - ٢٠٩ ، والمهمل : (٢ / ٤٠) ، وتوضيح المقاصد : (١ / ٢٨٨) .

(٢) انظر البسيط ص : ٤٦٥ .

(٣) من الآية : (٣١) من سورة سبأ .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَمْدٌ بِكُفْرٍ لَأَقَمْتَ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ)
 (قَوْمُكَ) مبتدأ ، و (عَمْدٌ هُمْ) مبتدأ آخر ، و (بِكُفْرٍ) يتعلّق به ، و (حَدِيثٌ)
 خبره متقدّم عليه ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول
 الذي هو (قَوْمُكَ) ولزم ظهوره هنا ، لأنه لو حذف لم يفهم من الجملة . ويتصوّر
 أيضاً أن يكون (حَدِيثٌ) خبر المبتدأ الأول الذي هو (قَوْمُكَ) و (عَمْدٌ هُمْ) فاعل
 بحديث ، وه يتعلّق المجرور بعده أو بحديث ، والخبر أيضاً لازم الظهور هنا ،
 لأنه لو حذف لم يفهم ، ومثّل الحديث أيضاً قول الشاعر :

فَوَاللَّهِ لَوْلَا فَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمْ لَأَبَوْا خَزَايَا وَالْأَيَابُ حَبِيبٌ (٢)

(فَاْرِيسُ) مبتدأ ، و (مِنْهُمْ) في موضع خبره وظهر أيضاً الخبر هنا ، لأنه
 لو حذف لم يفهم .

والقول الثاني وعليه أكثر النحويين أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لَوْلَا) إنما يكون
 ما يفهم من الجملة دون أن يذكر ، وذلك حاضر أو موجود أو ما كان نحوها فـ

(١) أخرجه البخاري (فتح الباري) ١ / ٢٢٤ - بروايات مختلفة في كتاب العلم
 حديث رقم (٤٨) وفي الحج حديث رقم (٤٢) . ومسلم (بشرح النووي)
 ٨٩ / ٩ - في الحج باب نقض الكعبة وبنائها . والنسائي في سننه : ٥ / ٢١٤ -
 ٢١٨ - في المناسك . ومالك في الموطأ : ١ / ٣٦٣ - باب الحج - باب ماجاء
 في بناء الكعبة . وأحمد في مسنده : ٦ / ١٠٢ - ١٧٩ - ١٨٠ .
 وقال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٦٢ : (ان الرواية الصحيحة في الحديث
 لولا حدثان قومك بالكفر . كذا رواه مالك في موطأه . وهذه الرواية لم أرها
 في الصحاح ، فيعمد الأخذ بها) . وانظر تنوير الحوالك : ١ / ٣٣٢ .
 (٢) من الطويل لعلمة بن عبدة بن النعمان بن قيس من بائعته المشهورة والتي
 مطالعها :

طأحباك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب

ديوانه : ٤٣ ، وشرح الفضليات : ٧٨٠ ، وسمط اللالكى : ١ / ٤٣٣ ،

والبسيط : ٤٦٦ .

كونه مفهوماً من الجملة ويجب إن ذاك حذفه (١) ، فإذا أردت على هذا القول الإخبار عن ذلك الاسم بما لا يفهم من الجملة كالقيام والضحك ونحو ذلك ، أضعته إلى الاسم الأول وجعلته المبتدأ ، وصار الخبر إن ذاك مفهوماً من الجملة ، فتقول : لولا قيام زيد لأكرمتك ، ولولا ضحك زيد لفعلت كذا ، وتقدير الخبر : لولا قيام زيد حاضر ، ولولا ضحك زيد موجود ، وحذف لزوماً ، لأنه يفهم من الجملة ، ولا يقال عند هؤلاء في مثل هذا : لولا زيد قائم ، ولا : لولا زيد ضاحك ، وعلى هذا القول الثاني أكثر النحويين ، ولهم في البيت المتقدم والحديث المذكور ، وما ورد من نحوهما قولان :

أحدُهما : إبقاء ذلك على ظاهره من كون ما ظهر بعد الاسم خبراً عنه ، وحمله على الشذوذ والقلّة فلا يقاس عليه ، وهذا ظاهر مذاهب ابن مالك (٢) .

والثاني : تأويله وصرف ما ظهر عن أن يكون هو الخبر . أما البيت فيحمل على

أن (منهم) ليس خبراً للمبتدأ الذي هو (فارس) وإنما / خبره محذوف ، حاضر (٨٣ / ب) أو موجود أو نحوهما ، و (منهم) متعلق بما في فارس من معنى التعظيم والإعتناء في الحروب ، فكانه قال : لولا العظيم منهم أي : لولا هذا الذي عظم فيهم وشرف (٣) .

وأما الحديث المتقدم فمحمول على أن قوله صلى الله عليه وسلم فيه (حديث) عهدهم بكفر جملة من مبتدأ وخبره مستأنفة لا موضع لها من الإعراب مقدمة ممن تأخير ، والتقدير : لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم ، ثم قال : عهدهم بالكفر حديث كأنه جواب لسؤال مقدر ، وكأنه عليه السلام قدر عائشة رضي الله عنها تقول : ما بال قومي تمتنع من ذلك لأجلهم ؟ فقال : حديث عهدهم بكفر ، لكن الجملة قدّمت فوضعت بين (لولا) وجوابها ، على أن هذه الرواية في هذا الحديث

(١) انظر البسيط : ٤٦٥ .

(٢) انظر شواهد التوضيح ص : ٦٥ .

(٣) ذكر هذا التأويل ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٦٦ .

لم تثبت فيما زعموا من طريقٍ صحيحٍ ، وإن ثبتت فوجهها ما تقدم والله أعلم .
والى هذه الطريقة من التأويل^(١) ذهب من المتأخرين ابن أبي الربيع .^(٢) فقد
تحصل من هذا أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) إن كان مفهوماً من الجملة
حذف ، ولم يجز إثباته قولاً واحداً .

ويختلف هل يجوز أن يكون ما لا يفهم من الجملة فيظهر أم لا ؟ على قولين :
أصحهما المنع على ما تقدم ، وقد لحنوا المصري في قوله :

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا^(٣)

لأنه أظهر الخبر الذي هو (يُمَسِّكُهُ) مع أنه كان يفهم من الكلام قبل ذكره ، على أنه
يمكن ألا يجعل (يُمَسِّكُهُ) الخبر ، بل يجعل مقدماً من تأخير على حسبهما ذكر فسى

(١) انظر تأويل ابن أبي الربيع في : البسيط : ٤٦٧ ، وتوضيح المقاصد : ٢٨٩/١ ، ٢٩٠ .

(٢) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن
أبي الربيع القرشي الأموي الأشبيلي . امام أهل النحو في زمانه ، ولد سنه
٥٩٩ هـ قرأ النحو على الدجاج والشلميين ، وأخذ القراءات عن محمد بن أبي
هارون التميمي ، وسمع عن القاسم بن بقى وغيره . صنف شرح الايضاح ، والمخلص
والقوانين في النحو ، وشرح سيبويه ، وشرح الجمل وغير ذلك . توفي سنة
٦٨٨ هـ . انظر ترجمته في البهية : ١٢٥ ، ١٢٦ ، والطالع السعيد :
٤٧٧ - ٤٧٩ .

(٣) من الوافر لأبي العلاء المصري في وصف سيف ، وقد اعتذر ابن هشام عن
المصري باحتمال تقدير (يمسه) بدل اشتغال على أن الأصل : (أن يمسه)
ثم حذف (أن) وارتفع الفعل ، أو تقدير يمسه جملة معترضة .
انظره في شروح سقط الزند : ١٠٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٢/١
وشرح الكافية الشافية : ٣٥٦/١ ، وشواهد التوضيح : ٦٧ ، وأوضح
المسالك : ٢٢١/١ ، والمغنى : ٢٧٣/١ ، ٥٤٢/٢ ، والصاعقة :
٢٠٩/١ ، والهمع : ٤٢/٢ ، والأسموني : ٢٥١/١ .

الحدِيثِ ، وَيَكُونُ الْخَبْرُ مَحْذُوفًا ، أَوْ يَكُونُ (يُسَكَّهُ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ
 الْمُسْتَتِرِ فِي الْخَبْرِ الْمَحْذُوفِ ، (١) وَالتَّقْدِيرُ : فَلَوْلَا الْغِيْمَةُ مَوْجُودٌ أَوْ حَاضِرٌ يُسَكَّهُ ، وَفِي
 (مَوْجُودٍ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَكَذَلِكَ فِي حَاضِرٍ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ ، فَتَكُونُ
 الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ ، وَهَذَا الْوَجْهُ أَيْضًا يَطْرُقُ فِي الْحَدِيثِ
 وَالْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِينَ . وَهَذَا الَّذِي ذُكِرَ مِنْ كَوْنِ الْأِسْمِ الْمَرْفُوعِ بَعْدَ (لَوْلَا) مُبْتَدَأً
 هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ (٢) ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ (٣) عَوِضَتْ مِنْهُ
 (لَا) فَإِذَا قُلْتِ : لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، فَلْأَصْلُ عِنْدَهُمْ : لَوْ زَالَ زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، فَزَيْدٌ
 فَاعِلٌ بِزَالٍ ، لَكِنَّهُ حُذِفَ وَجُعِلَتْ (لَا) فِي مَوْضِعِهِ عَوِضًا مِنْهُ فَصَارَ : لَوْلَا زَيْدٌ ، فَهَذَا
 عِنْدَهُمْ مِمَّا وُضِعَ فِيهِ الْحَرْفُ مَوْضِعَ الْفِعْلِ كَمَا يَقُولُهُ الْبَصْرِيُّونَ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : أَمَا أَنْتَ
 مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ مَعَكَ (٤) ، الْأَصْلُ : أَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ مَعَكَ . وَالتَّاءُ فِي (كُنْتَ)
 ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ هُوَ اسْمُهَا ، وَ(مُنْطَلِقًا) خَبَرُهَا ، وَ(أَنْ) مُصَدَّرَةٌ عَلَى حَذْفِ لَامِ الْجَبْرِ ،
 أَيْ : لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ مَعَكَ ، لَكِنَّهُمْ حَذَفُوا (كَانَ) وَعَوَّضُوا مِنْهَا بِالْحَرْفِ
 الَّذِي هُوَ / (مَا) وَادْعَمُوا نُونَ (أَنْ) فِي الْمِيمِ ، وَلَمَّا حُذِفَتْ (كَانَ) انْفَصَلَ (٥ / ٨٤)
 الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مُتَّصِلًا بِهَا ، فَ(مَا) الْوَاقِعَةُ بَعْدَ (أَنْ) زَائِدَةٌ عَوِضًا مِنْ (كَانَ)
 وَ(أَنْتَ) اسْمٌ كَانَ الْمَحْذُوفِ وَ(مُنْطَلِقًا) خَبَرُهَا ، وَعَلَى هَذَا حَطُّوا قَوْلَ الشَّاعِرِ :-

(١) المصنف : ٢٧٣ / ١

(٢) الانصاف : ٧٠ / ١

(٣) البسيط : ٤٦٤ ، والجنى الدانى : ٦٠٢ ، والانصاف : ٧٠ / ١ ، وشرح

المفصل : ٩٦ / ١ ، ونسبه السيوطى فى الهمج : ٤٣ / ٢ ، وأبو حيان فى منهج

السالك : ٤٩ / ١ الى الكسائى ، وذهب الفراء فى معانى القرآن : ٤٠٤ / ١ الى

أنه مرفوع بـ (لولا) لاستغنائها بها . ونسب ابن يعقوب مذهب الفراء الى

بجمهور الكوفيين .

(٤) انظر الكتاب : ٢٩٣ / ١ ، ١٤٩ / ٣ ، ٣٣٢

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوِيَّ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعَ (١)
 فَالْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ كَالْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ فِي : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا ،
 ذَا نَفَرٍ اسْمٌ (كَان) الْمُحَدَّثُ وَقْفًا ، وَ (ذَا) خَبْرٌ بِمَعْنَى صَاحِبِ نَفَرٍ ، أَيْ : أَنْ كُنْتَ
 ذَا نَفَرٍ .

وَقَدْ فُرِّقَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ (٢) بَيْنَ هَذِهِ السَّأَلَةِ وَبَيْنَ مَا أَدَّعَاهُ الْكُوفِيُّونَ فِي قَوْلِكَ :
 لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، بِأَنَّ هَذِهِ السَّأَلَةُ الَّتِي هِيَ : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقَتْ مَعَكَ ،
 نَابَ فِيهَا الْحَرْفُ مَنَابَ (كَان) وَهِيَ فِعْلٌ نَاقِصٌ شَبِيهٌ بِالْحُرُوفِ ، إِنْ لَاتَدَلَّ عَلَى
 حَدِيثٍ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ظَرْفٌ وَلَا مَجْرُورٌ ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي اسْمِهَا وَخَبْرِهَا عَلَى الْقَوْلِ
 الصَّحِيحِ ، فَصَارَتْ شَبِيهَةً بِ (أَنْ) مِنْ حَيْثُ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي اسْمِهَا وَخَبْرِهَا ، فَلَضَعْفِهَا
 أُتِيَ بِالْحَرْفِ مَنَابِهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (زَالَ) الَّذِي ادَّعَى الْكُوفِيُّونَ نِيَابَةَ الْحَرْفِ مَنَابِهِ
 فِي سَأَلَةِ (لَوْلَا) إِنْ هُوَ فِعْلٌ حَقِيقَةٌ قَوِيٌّ غَيْرُ نَاقِصٍ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَنَابَ الْحَرْفُ
 مَنَابَهُ .

وَيُعْتَرَى هَذَا الْفَرْقُ بِقَوْلِكَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (عَبْدَ اللَّهِ) مُنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ
 فِعْلِ نَابَتْ (يَا) مَنَابَهُ تَقْدِيرُهُ : أُنَادِي عَبْدَ اللَّهِ ، فَقَدْ نَابَ الْحَرْفُ هُنَا مَنَابًا
 فِعْلٍ قَوِيٍّ غَيْرِ نَاقِصٍ . فَهَذَا إِذَا نُظِرَ مِاقَالَهُ الْكُوفِيُّونَ ، وَقَدْ فُرِّقَ أَيْضًا بَيْنَهُمَا بِأَنَّ

(١) من البسيط للعباس بن مرداس السلمى يخاطب خفاف بن نديه في ملاحاة
 وقعت بينهما . والنضر : رهط الرجل ، والضبع : حيوان معروف والمراد به
 هنا السنة الجديدة .

وهو من شواهد سيويه : ٢٩٣/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٤/١ ، ٣٥٣ ،
 ٣٥٠/٢ ، والايضاح : ١٠٩/١ ، وشرح الأبيات المشككة للفارسي : ل/١٣ ،
 والحلل : ٣٨ ، وشرح المفضل : ٩٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٨/١ ،
 والمغنى : ٣٥/١ ، ٥٩ ، ٤٣٧/٢ - ٦٩٤ ، والخزانة : ٨٠/٢ .

(٢) وهو ابن أبى الربيع ، انظر البسيط : ٤٦٥ .

(أنادى) المقدر هنا مخرج عن أصله ووضعيه^(١) لأن وضعه أن يكون خبراً ، فعديل به عن ذلك إلى غير الخبر وهو الإنشاء- (والإنشاء هو : ما ليس بخبر ولا أصله كالقسيم والتداء ، ألا ترى أنك إذا قلت : احلف بالله ، أو يا زيد ، فليست تخبر أحداً بشيء ، ولا تطلب من أحدٍ إيقاع فعلٍ ولا تركه^(٢)) - مع أنه لم يستعمل قط ملفوظاً به على هذا المعنى الذى هو الإنشاء ، فصنف من هذه الجهة ، و (زال) على ما ادعاه الكوفيون ليس كذلك .

وهذه الطريقة من الفرق بين ما ادعاه الكوفيون وبين المسألتين بعدها ارتضاه

(٣)

ابن أبي الربيع

الموضع الثانى من المواضع التى يلزم فيها حذف خبر المبتدأ أن يكون المبتدأ قسماً نحو قوله تعالى : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)^(٤) فعمرُك مبتدأ فيه معنى القسم ، واللام الداخلة عليه لامُ الابتداء ، والجملة بعده من (إن) مع اسمها وخبرها جواب القسم ، وخبر المبتدأ محذوف لا يظهر أبداً تقديره : لعمرُك قسمي أو يميني ، أو ما أقسم به .

والعمرُ : هو البقاء والحياة ، أقسم الله تعالى هنا بحياة النبي صلى الله عليه وسلم ، تشرifaً له وتعظيماً ، وكذلك أيضاً قوله تعالى : (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقْوَلُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ)^(٥) على قراءة عاصم وحمة^(٦) ، برفع الحق الأول على الابتداء ، وفيه معنى القسم ، وقوله (لَأَمْلَأَنَّ) جواب القسم / والحق الثانى مفعول بأقول متقدم^(٧) (٨٤ / ب)

(١) انظر البسيط ص : ٤٦٥ .

(٢) مابين القوسين مثبت من الحاشية .

(٣) انظر البسيط : ٤٦٥ .

(٤) الآية : (٧٢) من سورة الحجر . وانظر البسيط : ٤٦٨ .

(٥) الآيتان : (٨٤ - ٨٥) من سورة (ص) .

(٦) ووافقهم خلف ، انظر حجة القراءات : ٦١٨ ، والنشر : ٣٦٢ / ٢ ، والسبعة

٥٥٧ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢ / ٢٣٤ .

عليه ، والجملة التي هي قوله عز وجل : (والحق أقول) جملة اعتراضية لا موضع لها من الإعراب ، وقعت بين متلازمين وهما القسم وجوابه ، وخبر المبتدأ الذي هو الحق الأول محذوف لا يظهر تقديره : فالحق قسبي أو يميني على ما تقدم ، ومن نصب الحق الأول فعلى إسقاط حرف الجر ، والأصل : فبالحق لأملأن ، وبالحق متعلق بفعل محذوف تقديره : فاقسم بالحق أو أهلك بالحق لأملأن ، ثم حذف حرف الجر فانتصب الاسم على إسقاطه بالفعل المحذوف ، فالحق على هذا مفعول بإضمار فعل ، وفي الكلام معنى القسم ، وكذلك أيضاً قول الشاعر :-

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لددك وأوصالي (٢)

يروى (يمين الله) بالرفع والنصب (٣) على ما تقدم في هذه الآية ، فيمين مبتدأ محذوف والخبر لا يظهر ، أي : يمين الله قسبي أو يميني ، ويمين بالنصب مفعول بإضمار فعل على إسقاط حرف الجر ، و (أبرح قاعداً) جملة من (برح) واسمها المستتر فيها وخبرها الذي هو (قاعداً) وقعت جواباً للقسم ، وهي على حذف (لا) ، أراد : لا أبرح قاعداً ، وحذف (لا) كقوله تعالى : (تالله تفتؤا) (٤) أراد : لا تفتؤا .

(١) انظر البسيط : ٨٢٤ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس ، ديوانه : ٣٢ ، وروايته :

فقلت لها تالله أبرح قاعداً

ولا شاهد عليها . وانظر الشاهد في : الكتاب : ٥٠٤/٣ ، والمقتضب :

٣/٣٢٦ ، ومعاني القرآن : ٥٤/٢ ، ١٥٤ ، ٤١٣ ، والأصول : ٥٢٩/١ ،

وأما ابن الشجري : ٣٦٩/١ ، والخصائص : ٢٨٤/٣ ، واللمع : ١٨٦ ،

وشرح المفصل : ١١٠/٧ ، ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، والجمل : ٨٥ ، وشرحه

لابن عصفور : ٥٣٢/١ ، والبسيط : ٨٢٢ ، والهمع : ٢٣٣/٤ ، والخزانة :

٥٢٠٩/٤

(٣) رواية النصب هي رواية الديوان ، وأوردها أبو علي الفارسي في الشيزاريات : ل ٢٧

(٤) من الآية : (٨٥) من سورة يوسف .

وَمِنَ الْقَسَمِ الْمَحذُوفِ خَبْرَهُ أَيْضًا قَوْلُكَ : أَيْمَنُ اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ ، (فِ أَيْمَن) مَبْتَدَأُ
 مَحذُوفٌ وَالْخَبْرُ أَيْضًا ، تَقْدِيرُهُ : أَيْمَنُ اللَّهُ قَسَمِي أَوْ يَمِينِي كَمَا تَقَدَّمَ ، وَعَلَى هَذَا
 قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لِيَمِينِ اللَّهِ مَا نَدْرِي (١)

(٢) مَبْتَدَأُ وَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ لَامُ الْاِبْتِدَاءِ ، وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ كَمَا ذَكَرْنَا ،
 وَقَوْلُهُ (مَا نَدْرِي) بَعْطَةٌ مَنفِيَةٌ هِيَ جَوَابُ الْقَسَمِ .

المَوْضِعُ الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ قَدْ عُرِّفَ عَلَيْهِ اسْمٌ آخَرَ بِالْوَاوِ الَّتِي مَعْنَاهَا
 الْمَصَاحِبَةُ ، بِمَنْزِلَةِ (مَعَ) نَحْوَ قَوْلِهِمْ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، (كُلُّ) مَبْتَدَأٌ ، وَ
 (وَضِيعَتُهُ) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَالْوَاوُ هُنَا لِلْمَصَاحِبَةِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ رَجُلٍ مَعَ وَضِيعَتِهِ ،
 فَالْوَاوُ هُنَا بِمَعْنَى (مَعَ) وَهَذَا الْمَعْطُوفُ أَخْبَرَ عَنِ الْخَبْرِ وَسَدَّ سَدَّهُ ، وَقَدْ دَرَسْنَا
 سَبِيْبِيَةَ الْخَبْرِ فَقَالَ : كَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ ، (٣) فَظَاهِرٌ كَلَامِهِ أَنْ
 الْخَبْرَ هُوَ (مَقْرُونَانِ) الْمَحذُوفُ (٤) ، وَلِزِمَ حَذْفُهُ هُنَا ، لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنَ الْمَعْطُوفِ ،

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِنَصِيْبِ بْنِ رِيَاحِ الْأَسْوَدِ (شَاعِرِ أَمْوِي) وَيَعْرِفُ بِنَصِيْبِ الْأَكْبَرِ .
 انظُرْهُ فِي دِيْوَانِهِ : ٩٤ ، وَالْكِتَابُ : ٥٠٣ / ٣ ، ١٤٨ / ٤ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتِهِ
 لِابْنِ السِّيْرَانِي : ٢٨٨ / ٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٢٢٨ / ١ ، ٩٠ / ٢ ، ٣٣٠ ،
 وَالْأَصُولُ : ٥٢٨ / ١ ، وَالْبَطْلُ : ٨٦ ، وَالْحَلَلُ : ١٠٠ ، وَالنَّصْفُ : ٥٨ / ١ ،
 وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ : ٣٥ / ٨ ، ٩٢ / ٩ ، وَالْمَغْنَى : ١٣٧ / ١ ، وَالْمَهْمُجُ : ٣٢٩ / ٤
 وَفَرْحَةَ الْاَدِيْبِ : ١٤٧ ، وَالرَّوَايَةُ فِيهِ
 فَقَالَ فَرِيْقٌ لَا ، وَقَالَ فَرِيْقٌ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ قَالَ : وَيْلَكَ مَا نَدْرِي
 وَلَا شَاهِدَ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ .

(٢) لَعَلَّهُ يَرِيدُ (أَيْمَن) بَعْدَ حَذْفِ الْهَمْزَةِ .

(٣) الْكِتَابُ : ٢٩٩ / ١ - ٣٠٠ - ٣٩٣ .

(٤) ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشِيُّونَ إِلَى الْكَلَامِ فِي مِثْلِ هَذَا تَامًا وَمُسْتَفْنً عَنِ تَقْدِيرِ شَيْءٍ ،
 وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْوَاوُ بِمَعْنَى (مَعَ) وَأَنْتَ لَوْ ذَكَرْتَ (مَعَ) فِي الْكَلَامِ فَقُلْتَ :
 (كُلُّ رَجُلٍ مَعَ وَضِيعَتِهِ) لَكَانَ الْكَلَامُ تَامًا مُسْتَفْنً عَنِ التَّقْدِيرِ . فَكَذَا مَا هُوَ
 بِمَعْنَى ذَلِكَ .

وَقَدْ رَدَّ الرُّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : ١٠٧ / ١ ، هَذَا الْقَوْلَ . وَانظُرْ أَلَا شَمُونِي : ٢١٧ / ١

وكذلك أيضاً تقول: أنت وشأنك (١) وزيدٌ وكتابه ، إذا أردت أنه ملازمٌ له لا يفارقهُ ،
وتقديرُ الخبرِ : أنت وشأنك مقرونان أو متلازمان أو مقترنان أو ما كان نحو هذا في
المعنى ، وتقديرُ الخبرِ هنا على رأى بعضِ النحويينِ واليه ذهب أبو الحسين بن أبي
الريح : كَلُّ رَجُلٍ مَعَ ضِيعَتِهِ وَضِيعَتُهُ مَعَهُ ، ف (كَلُّ) مبتدأٌ و (مَعَ) ظرفٌ في موضعِ
الخبرِ ، و (ضِيعَتِهِ) خِفيٌّ بالإضافةِ و (ضِيعَتُهُ) الثاني مبتدأٌ آخرٌ ، و (مَعَهُ) ظرفٌ
ومخفونٌ به في موضعِ الخبرِ ، ثُمَّ / حَذَفَ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الْمَبْتَدَأِ الثَّانِيِ (٨٥ / أ)
عليه ، وحذف أيضاً خبرَ المبتدأِ الثاني لدلالةِ المبتدأِ الأولِ عليه ، فبقى الكلامُ :
كَلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، وهذا من حذفِ الضميرِ ، حذفَ من الأولِ ما أثبتَ نظيره في
الثاني ، ومن الثاني ما أثبتَ نظيره في الأولِ . وهكذا التقديرُ في سائرِ مثلِ هذا
النوعِ .

وحمل أصحابُ هذا المذهبِ تقديرَ سيبويه المتقدمَ على أنه تفسيرٌ للمعنى ولم
يتعرض لتفسيرِ الإعرابِ .

وإذا دخلت (إن) وأخواتها أو (كان) وأخواتها على شيءٍ من أمثلةِ هذا
الموضعِ صارَ الاسمُ الأولُ اسماً لها وتبعه الثاني في إعرابه عطفاً عليه ، ومثلي الخبيرُ
محدوفاً لا يظهِرُ ، فمن دخولِ (كان) قولُ الشاعرِ :-

فَكَانَ تَنَادٍ بَيْنَا وَعَقْدٌ عِزَارِهِ وَقَالَ صِحَابِي : قَدْ شَأَوْنَاكَ فَاطْلُبِ (٣)

(١) الكتاب : ٣٠٢ / ١ - ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٢) البسيط : ٤٦٦ .

(٣) من الطويل لامرئ القيس . كان تنادينا : أي كان نداءً بعضنا بالخروج إلى
مطاردةِ الوحشِ ، وعقد عذار الفرس من المجلة . وشأونك : سبقتك .

انظره في ديوانه : ٥٠ ، والارتشاف : ٥٠٦ ، وشرح الالفية للشاطبي :
٣٥٢ / ٢ ، واللسان : (صحب) ، وفيه (تدانينا) مكان (تنادينا) .

فـ (تَنَادَيْنَا) اسْمُ كَانٍ ، وَ (عَقَدُ عِذَارِهِ) عَطَفٌ عَلَيْهِ مَعْنِي عَنِ الْخَبْرِ وَسَادُّ سَدِّهِ ،
تَقْدِيرُهُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ سَيُوبَةَ : فَكَانَ تَنَادَيْنَا وَعَقَدُ عِذَارِهِ مَقْرُونَيْنِ أَوْ مُتَلَازِمَيْنِ ،
وَتَقْدِيرُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ : فَكَانَ تَنَادَيْنَا مَعَ عَقَدِ عِذَارِهِ ، وَعَقَدُ عِذَارِهِ مَعَ تَنَادَيْنَا ،
ثُمَّ وَقَعَ الْحَذْفُ لِدَلَالَةِ النَّظِيرِ .

وَمِنْ دُخُولِ (إِنَّ) قَوْلَ الشَّاعِرِ :

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي
وَجِرَّةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تَعَارُ (١)

فَالْيَاءُ فِي (إِنِّي) اسْمُهَا ، وَ (جِرَّةٌ) عَطَفٌ عَلَيْهِ يُفْنَى عَنِ الْخَبْرِ ، أَيْ : فَإِنِّي
وَجِرَّةٌ مَقْرُونَانِ ، وَ (جِرَّةٌ) اسْمٌ فَرْسِيٌّ ، يَقُولُ : أَنَا مُلَازِمٌ لَهَا لَا أُفَارِقُهَا ، وَالتَّقْدِيرُ
عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ : فَإِنِّي مَعَ جِرَّةٍ وَجِرَّةٍ مَعِي . وَكَأَنَّ الْأَصْلَ قَبْلَ دُخُولِ (إِنَّ) : أَنَا
وَجِرَّةٌ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ (٢) صَارَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مُبْتَدَأً ضَمِيرَ نَصْبٍ مُتَّصِلًا بِهَا ، وَانْتَصَبَ
المَعْطُوفُ وَبَقِيَ الْخَبْرُ مَحْذُوفًا ، عَلَى هَذَا حَمَلٌ سَيُوبَةَ (٣) هَذَا الْبَيْتِ ، وَهَكَى عَنِ
العَرَبِ فِي نَحْوِ هَذَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا (٤) ، فَالْكَافُ اسْمٌ (إِنَّ) وَ (مَا)
زَائِدَةٌ ، وَ (وَخَيْرًا) مَعْطُوفٌ عَلَى الْكَافِ سَادُّ سَدِّ الْخَبْرِ ، وَتَقْدِيرُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ
الْقَوْلَيْنِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ مُلَازِمٌ لِلْخَيْرِ لَا يَفَارِقُهُ ، فَالْأَصْلُ قَبْلَ دُخُولِ (إِنَّ) : أَنْتَ
وَخَيْرٌ ، ثُمَّ لَمَّا دَخَلَتْ (إِنَّ) صَارَ الضَّمِيرُ اسْمًا لِأَنَّ مُتَّصِلًا بِهَا وَانْتَصَبَ المَعْطُوفُ
إِنَّ ذَلِكَ وَبَقِيَ الْخَبْرُ مَحْذُوفًا ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ (لَا تَرُودُ وَلَا تَعَارُ) مُسْتَأْنَفَةٌ
لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَنُقِلَ عَنِ الْفَارِسِيِّ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَجْهٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ

(١) مِنَ الْوَاغِلِ لَشَدَادِ أَبِي عَنْتَرَةَ الْعَبْسِيِّ كَمَا فِي الْكِتَابِ : ١/٣٠٢ . تَرُودُ : تَجَمُّعٌ

وَتَذْهَبُ ، وَانظُرْ مَجَازَ الْقُرْآنِ : ١/٢٤٣ ، ٢/٤٧ ، وَالْأَغَانِي : ١٦/٣٢ ،

وَاللِّسَانُ (جِزْرًا) . وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٢/٢٢٢ ، وَالْإِرْتِشَافُ : ٥٠٦ ، وَشَرَحَ

الشَّاطِبِيُّ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ : ٢/٢٩٠ .

(٢) أَيْ : (إِنَّ) .

(٣) الْكِتَابُ : ١/٣٠٢ .

(٤) الْكِتَابُ : ١/٣٠٢ .

قوله (لا تَرُودُ ولا تُعَارُ) في موضعِ خبرٍ (جِزْءٌ) والخبرُ عن الاسمِ الأوَّلِ وهو الياءُ في (إِنِّي) محذوفٌ لدلالةِ تلكَ الجملةِ عليه ، من جهةٍ معناها ، لأنَّ مقتضى كونِ جزوةٍ لا تَرُودُ ولا تُعَارُ ، أَنَّهُ يلازِمُها ولا تُفارقُه ، لأنَّ معنى تَرُودُ : تطوَّفُ على البيوتِ وتُعَارُ : من الإِغارةِ ، أَي : أَنَّها لا تذهبُ عنه ولا يعيرها أحدًا ، فصارَ هذا الكلامُ من جهةٍ معناه / دالًّا على الخبرِ الأوَّلِ ، وتقديرُه : فَإِنِّي ملازمٌ لجزوةٍ وجزوةٌ لا تَرُودُ (٨٥ / ب) ولا تُعَارُ ، فجزوةٌ الثَّانِي محذوفٌ على الياءِ في (إِنِّي) وقوله : (لا تَرُودُ ولا تُعَارُ) محذوفٌ على قوله (ملازمٌ) لكنَّه حذفٌ لقوله (ملازمٌ لجزوةٍ) لدلالةِ الجملةِ المتأخِّرةِ عليه ، إنَّ كَأَنَّهُ قالَ : وجزوةٌ ملازمةٌ لي ، وقد ذهبُ سيبويهُ أَحْسَنَ من هذا وأقربُ .

الموضعُ الرَّابِعُ : أنْ يكونَ المبتدأُ في معنى الأمرِ ، فقد يردُ الخبرُ في هذا محذوفًا

لا يظهرُ نحو قولِ الشاعرِ :

يَشْكُو إِلَيَّ جَمِيلِي طُولَ السُّرَى
صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مَبْتَلِي (١)

(صبرٌ) يحتملُ أنْ يكونَ مبتدأً وخبرُه محذوفٌ ، أَي : صَبْرٌ جَمِيلٌ أمثلُ بِكَ وأولى ، وأنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ لا يظهرُ أيضًا على ما تقدَّم في الفصلِ الأوَّلِ في مسألةِ حذفِ المبتدأِ . ومن هذا القبيلِ قوله تعالى : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) (٢) يحتملُ أيضًا الوجهينِ على ما تقدَّم ، أَي : فَأَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ ، أو فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أمثلُ بي .

الموضعُ الخَامِسُ : أنْ يكونَ المبتدأُ مصدرًا أو مضافًا إليه أو إلى متأولٍ به ووقعتْ بعده حالٌ ، ذلكَ المصدرُ هو العاملُ في مفسرِ صاحبِها نحو : ضَرَبِي زِيدًا قائمًا ، وأكثرُ شَرِيهِ السُّوَيْقِي مَلْتوتًا (٣) وأخطبٌ ما يكونُ الأميرُ قائمًا ، فالخبرُ في هذا كَلِّهِ محذوفٌ لا يظهرُ عندَ أكثرِ النحويينَ ، تقديرُه عندَ سيبويه : ضَرَبِي زِيدًا إِذَا كَانَ قائمًا ، أو إِذَا كَانَ قائمًا ، على حَسَبِ المعنى من استقبالٍ أو مضي ، فالظرفُ هُوَ خبرُ المبتدأِ الأوَّلِ ، حذفٌ مع فعله الذي أُضيفَ إليه ، وتقديرُ الخبرِ عندَ أبي الحسنِ

(١) ينسبُ البيتُ للمبلدِ بنِ حرمةِ الشيباني . وقد تقدَّم تخريبه في ص : ٨ - ٧

(٢) من الآية : (١٨) من سورة يوسف .

(٣) انظر الكتاب : ٤١٩ / ١ ، والايضاح : ٣٤ / ١ ، وشرح المفصل : ١ / ٩٥ .

(٤) انظر الكتاب : ٤٠٠ / ١ .

الأخفص: (١) ضربي زيدا ضربه قائما ، وقد تقدم بسط هذا الموضوع في فصل الحال من الباب قبل هذا (٢) ، وذكرنا هناك أن هذه الحال سدّت سدّ الخبر .
 ونهّب بعض النحويين إلى جواز إظهار هذا الخبر ، فتقول : ضربي زيدا إذا كان قائما ، على أن (كان) تامة ، و(قائما) حال من فاعليها ، وهو الضمير المستتر فيها ، وكذلك في سائر الأمثلة . وإلى هذا ذهب من المتأخرين أبو الحسين بن أبي الربيع . (٣)

المسألة الثالثة : في دخول الفاء على الخبر .
 وذلك لا يجوز إذا لم يكن المبتدأ مقرونا ب (إما) إلا بأربعة شروط (٤) :
 أحدهما : أن يكون المبتدأ موصولا أو موصوفا به ، أو نكرة موصوفة عامة .
 والثاني : أن تكون الصلة أو الصفة ظرفا أو مجرورا أو جملة فعلية صالحة لولاية أداة الشرط .

والثالث : أن تكون الصلة أو الصفة سببا في الخبر .
 والرابع : ألا يدخل على المبتدأ عامل ما عدا (إن) ، وزاد ابن مالك (٥)
 (أن) و (لكن) .

وهل يشترط في المبتدأ الموصول أن يكون ما عدا الألف واللام أم لا يشترط ذلك ؟
 فيه خلاف اشترطه بعض النحويين ، / وإليه ذهب ابن أبي الربيع ، فلم يجوز دخول (أ / ٨٦)

(١) ووافق ابن مالك في التسهيل : ٤٥ ، وانظر شرح الكافية للرضي : ١٠٥ / ١ .

(٢) انظر ص : ٢٨١

(٣) البسيط : ٤٣٢ - ٤٣٣ .

(٤) انظر الكتاب : ١٠١ / ٣ - ١٠٣ ، وأما ابن الشجرى : ٢٣٦ / ٢ ، وشرح

المفصل : ٩٩ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ١٠١ / ١ - ١٠٢ ، والبسيط :

٤٤٨ وما بعدها .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية : ٣٧٥ / ١ - ٣٧٦ ، والتسهيل : ٥١ .

الفاء في خبر المبتدأ الداخلة عليه الألف واللام بمعنى الذي أو التي ، (١) وزعم أنه مذ هب سبويه ، ولم يشترط ذلك بعضهم ، بل عمم الحكم في الموصولات كلها ، وهو مذ هب أبي العباس المبرد (٢) . فمثال الموصول إذا كانت صلته جملة فعلية مع وجود الشرط الآخر قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ) (٣) فالذين مبتدأ ، والجملة بعده وهما قوله (كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا) صلة له ، وكلتا هما جملة فعلية صالحة لولاية أداة الشرط ، ألا ترى أنه يحسن أن يقال : إِنْ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا ، فالصلة أيضاً سبب في الخبر ، لأن كَفَرُوا وتكذَّبُوا بالآيات سبب لا استحقاقهم العذاب ، ولم يدخل على المبتدأ عامل ، فلما استوفى هذا المبتدأ الشرط دخلت الفاء في خبره ، في قوله عَزَّ وَجَلَّ (فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ) وهذه الفاء جواب الشرط الذي (.) (٤) أن المعنى : إِنْ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا . ومثل هذه الآية أيضاً قوله تعالى : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (٥)

ومثال الموصوف بالموصول المذكور قولك : الرجل الذي يأتيني فله درهم ، فالرجل مبتدأ ، و(الذي) صفة له ، والجملة الفعلية بعده صلته ، و(له درهم) في موضع الخبر ، ودخلت الفاء هنا لأن المبتدأ موصوف بالموصول المجتمعة فيهما الشرط . ومن هذا قوله تعالى : (قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَكُمْ) (٦) فالموت اسم (إن) وهو كان المبتدأ في الأصل ، والجملة الداخلة عليها الفاء في موضع خبر (إن) ، ودخلت عليها الفاء ، لأن الاسم الذي كان مبتدأ موصوف

(١) انظر البسيط : ٤٤٨ .

(٢) انظر المقتضب : ١٩٥/٣ وما بعدها ، والمهم : ٥٦/٢ ، والبسيط : ٤٤٨ .

(٣) الآية : (٥٧) من سورة الحج .

(٤) بيان في الاصل ، ويمكن أن يملأ ب(دللت عليه الصلة) .

(٥) من الآية : (٢٧٤) من سورة البقرة .

(٦) من الآية : (٨) من سورة الجمعة . وانظر الخصائص : ٣٢٤/٣ - ٣٢٥ .

بالموصول الذي اجتمعت فيه الشروط . فإن قلت : ليست الصلة هنا سبباً في الخبر فكان ينبغي ألا تدخل الفاء لنقص هذا الشرط ، لأن فرارهم من الموت ليس سبباً في ملاقاته ، ألا ترى أنه يلاقيهم قرواً أو لم يفروا ؟ فقد أجاب سيويبه (١) عن ذلك بأن الآية خطاب لمن هرب عن الموت ولم يتمه عين قيل لهم : (فتمنوا الموت إن كنتم صادقين) فحين تخيلوا النجاة من الموت بالفرار هبطوا بنقيض محققهم وتخيلهم ، فجعل سبباً للموت ما اعتقدوه سبباً للنجاة منه ، فجعل الفرار كأنه سبب في ملاقاته الموت إن كانوا يعتقدون الاعتصام بذلك منه ، فدخلت الفاء لذلك ، وكان المعنى - والله أعلم - فراركم من الموت أولى بأن يكون سبباً لملاقاته من أن يكون سبباً للنجاة منه ، ونظير هذا قول الشاعر :

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَةِ يَلْقَاهَا
وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلْمٍ (٢)

وذلك أن جملة الشرط سبب في الجواب ، ولا شك أن هيئة الموت ليست / بسبب (٨٦/ب) في لقيه ، إذ لا بد أن يلقاه من هابه ومن لم يهبه ، ولكنه في البيت حين مخن الرد على من يهاب لينجو بتخيل أن ذلك سبب في النجاة ، فذلك الآية جرت هذا المجرى .

ومثال الموصول إذا كانت صلته ظرفاً أو مجروراً قولك : الذي عندك فله درهم ،

(١) الكتاب : ٣ / ١٠٣ .

(٢) من الطويل لزهير بن أبي سلمى من مطلقته المشهورة . وأسباب السماء :

نواحيها ووجوهها . ورام : حاول . ويروي : (المنايا) مكان (المنية) و(يلنه) مكان (يلقها) و(نال) مكان (رام) .

انظره في : الديوان : ٣٠ ، وجمهرة أشعار العرب : ٢٧٠ ، ومعاني الحروف للرماني : ٤٥ ، وشرح القصائد العشر : ١٩٤ ، وشرح السبع للتبريزي : ١٥٢ ، والرواية فيه :

ومن يبخ أطراف الرماح يئلنه ولو رام أن يبرق السماء بسلم

والخصائص : ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .

وَالَّذِي فِي الدَّارِ فَاَتَىٰ أَكْرَمُهُ ، إِذَا أُرِدَّتْ أَنْ السَّبَبُ فِي اسْتِحْقَاقِ الدَّرَجَاتِ أَوْ الْإِكْرَامِ
 الْإِسْتِقْرَارُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ . وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) (١)
 ف (مَا) مَوْصُولَةٌ مُبْتَدَأٌ وَ (بِكُمْ) صَلَّتْهَا ، وَ (مِنَ اللَّهِ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ
 عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَوْصُولٌ وَصَلَّتْهُ الْمَجْرُورُ بَعْدَهُ ، وَهَذِهِ الصَّلَةُ سَبَبٌ فِي الْخَبَرِ ،
 لِأَنَّ اسْتِقْرَارَ نِعْمَةِ اللَّهِ بِنَا سَبَبٌ فِي أَنْ يُصْرَفَ كَوْنُهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَّ الْمَقْدَّرَ
 لَهَا وَالْمُرِيدُ لِإِقَاعِهَا بِنَا ، فِيهَذِهِ الْمَلَا حِظَّةُ دَخَلَتِ الْفَاءُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 وَمِثَالُ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ الْعَامَّةِ قَوْلُكَ : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، فَكُلُّ رَجُلٍ
 مُبْتَدَأٌ (وَيَأْتِينِي) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلِ وَفَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (لَهُ دِرْهَمٌ)
 فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ نَكْرَةً فِيهَا مَعْنَى الصُّمُومِ مَوْصُوفَةٌ بِالْجُمْلَةِ
 الْفِعْلِيَّةِ .

وَمِثَالُ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ الْعَامَّةِ إِذَا كَانَتْ مَوْصُوفَةً بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ قَوْلُكَ : كُلُّ رَجُلٍ
 عِنْدَكَ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَكُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ .

وَمِثَالُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ (إِنْ) مِنَ الْمَوْصُولَاتِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنْ الَّذِينَ فَتَنُوا
 الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ) (٢) فَدَخَلَتِ الْفَاءُ عَلَى الْخَبَرِ (٣) فِي
 قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ) ، لِأَنَّ دُخُولَ (إِنْ) لَمْ يَغَيِّرْ حُكْمَ الْمُبْتَدَأِ عَمَّا
 كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهَا .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تَتَفَرَّغُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ
 مَلَاقِيْمٌ) (٤) .

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٥٣) مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ . وَانظُرِ التَّبْيَانُ : ٢ / ٧٩٨ ، وَمَعَانِي

الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ٢ / ٣٨٣ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (١٠) مِنْ سُورَةِ الْبُرُوجِ .

(٣) وَخَالَفَ فِي هَذَا الْأَخْفَشُ فَلَمْ يَجِزْ دُخُولَ الْفَاءِ فِي خَبَرِ (إِنْ) وَإِنْ كَانَ فِي الصِّفَةِ

مَعْنَى الشَّرْطِ . انظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ : ١ / ١٠١ ، وَالْبَسِيطُ : ٤٤٨ ، وَشَرْحُ

الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١ / ٣٧٨ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٨) مِنْ سُورَةِ الْجُمُعَةِ .

وكذلك أيضا تقول في النكرة الموصوفة : **إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ** .

ومعنى ما اشترط في الجملة الواقعة صلة للموصول أو صفة للنكرة العامة من كونها صالحة لولاية أداة الشرط ، أن يكون ذلك الفعل مما يصح وقوعه بعد أداة الشرط كما تقدم من نحو قولك : **الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ** ، ألا ترى أن الفعل الواقع صلة وهو (يَأْتِينِي) يسوغ وقوعه بعد (إِنَّ) فتقول : **إِنَّ يَأْتِينِي أَحَدٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ** ، وكذلك في الصفة نحو : **كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ** ، فهذا الفعل تصح مباشرته لأداة الشرط . فإن كان الفعل قد دخلت عليه أداة الشرط أو (ما) النافية ، أو كان قسما لم يجز دخول الفاء في الخبر ، لأن أداة الشرط لا تدخل على الشرط ، ولا على (ما) النافية ولا على القسم وجوابه ، فإذا قلت : **الَّذِي أَنْ يَأْتِينِي إِنَّهُ مُحْسِنٌ** ، لم يجز دخول الفاء على الخبر الذي هو (مُحْسِنٌ) لأن الصلة شرط وجوابه ، فلا (١/٨٧) تصح مباشرتها لأداة الشرط ، ولهذا منع أبو علي الفارسي أن يقال : **الَّذِي أَنْ تَكْرُمَهُ يَكْرُمَكَ فَمُحْسِنٌ** (١) ، وكذلك إن قلت : **الَّذِي مَا يَأْتِينِي مَكْرُمٌ** ، لم يجز أيضا دخول الفاء على الخبر الذي هو (مَكْرُمٌ) لأن أداة الشرط لا تليها (ما) النافية ، وكذلك إذا قلت : **الَّذِي وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ مَكْرُمٌ** ، لا يجوز أن تقول : (فمكْرُمٌ) لأن الصلة قسم وجوابه ، وهي (وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ) وأداة الشرط كما تقدم لا تدخل على القسم وجوابه .

ومن عمم الحكم في الموصولات كلها فأجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ الداخلة عليه الألف واللام الموصولة ، وهو أبو العباس المبرد كما تقدم ، حمل على ذلك قوله تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما) (٢) (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (٣) فالزانية عنده (٤) مبتدأ ، وقوله سبحانه (فاجلدوا كل واحد منهما)

(١) الايضاح للفارسي : ٥٥ / ١ ، وعبارته : (الَّذِي أَنْ يَكْرُمَنِي يَكْرُمَكَ فَمُحْسِنٌ) .

(٢) من الآية : (٢) من سورة النور .

(٣) من الآية : (٣٨) من سورة المائدة .

(٤) انظر اعراب القرآن للنحاس : ٤٦٦ / ١ ، وشرح السيرافي : ٥ / ٢ .

جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ خَبْرِهِ ، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ عَلَى الْخَبْرِ ، لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ الَّذِي هُوَ (الزَّانِيَةُ) فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْمُوصُولَةُ ، وَكَذَلِكَ الْآيَةُ الْأُخْرَى . وَإِلَى هَذَا أَيْضًا ذَهَبَ الْفَرَّاءُ : (١)
 مِنَ الْكُوفِيِّينَ ، وَأَرْتَضَاهُ ابْنُ مَالِكٍ وَمَعْصُومُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى امْتِنَاعِ (٢)
 دُخُولِ الْفَاءِ فِي خَبْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْوَاقِعِ صَلَةً لِلأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالآيَتَانِ عِنْدَهُمْ مَحْمُولَتَانِ
 عَلَى مَا ذَكَرَ سَيِّبُوهُ مِنْ كَوْنِ الزَّانِيَةِ وَالسَّارِقِ مَبْتَدَأَيْنِ خَبْرَهُمَا مَحْذُوفَانِ ، أَيْ : (٣) مِمَّا
 يَقْضَى عَلَيْكُمْ ، أَوْ مِمَّا يَتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمَ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ، أَوْ حُكْمَ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ ، وَقَدْ
 تَقَدَّمَ بَسْطُ هَذَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مِنْ هَذَا الْفَصْلِ . (٤)

وَقَدْ زَعَمَ ابْنُ أَبِي الرَّيْبِ (٥) وَابْنُ عَصْفُورٍ ، أَنَّ مَذْهَبَ سَيِّبُوهِ امْتِنَاعُ ذَلِكَ ، اعْتِمَادًا
 مِنْهُمَا فِي ذَلِكَ عَلَى كَوْنِ سَيِّبُوهِ حَمَلِ الْآيَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ عَلَى حَذْفِ الْخَبْرِ كَمَا ذَكَرَ ،
 وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ الَّذِي ذَكَرَ الْمُبَرِّدُ وَلَا عَنَّ عَلَيْهِ ، فَعَدَّ لَهُ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ لِجَلِّ
 دُخُولِ الْفَاءِ ، فَلَوْ كَانَ مَجِيزًا لَدُخُولِ الْفَاءِ هُنَا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ لَذَكَرَ ذَلِكَ
 الْوَجْهَ ، وَلَمْ يَحْتَجِ إِلَى دَعْوَى الْحَذْفِ .

وَالْحَقُّ أَنَّ سَيِّبُوهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْمَسْأَلَةِ وَلَا يَحْرُفُ لَهُ فِيهَا مُوَافَقَةً لِقَوْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ
 وَلَا مَخَالَفَةً ، وَلَيْسَ فِي حَمَلِ الْآيَتَيْنِ عَلَى مَا ذَكَرَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَضْحَكُ دُخُولِ الْفَاءِ ، إِذْ لَعَلَّهُ
 يَجِيزُ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَحْمَلِ الْآيَتَيْنِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْأَسْمَ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهُ فَعَلُ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ
 عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ وَهُوَ مَعَهُ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ - عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِ الْأَشْتِغَالِ
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فَالْمَخْتَارُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَسْمَ الْأَوَّلَ عَلَى إِضْمَارِ فَعَلٍ يَفْسُطُ
 الْفِعْلُ الْمَتَأَخَّرُ ، فَتَقُولُ : زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، بِنَصْبِ زَيْدٍ بِإِضْمَارِ فَعَلٍ ، تَقْدِيرُهُ : أَضْرِبْ

(١) انظر معاني القرآن : ١ / ٣٠٦ .

(٢) انظر المهج : ٥٦ / ٢ ، والمساعد : ١ / ٢٤٤ .

(٣) انظر الكتاب : ١ / ١٤٣ - ١٤٤ .

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٣٢٨ .

(٥) انظر البسيط : ٤٤٦ .

(٦) انظر الكتاب : ١ / ١٤٤ .

زيداً ، ولا ينبغي أن يقال : زيدٌ اضربه ، على أن يكون (اضربه) في موضع / خبر (٨٧ / ب)
المبتدأ إلا على الضعيف ، ومهما وجد نحو هذا في كلام فصيح وأمكن أخراجه عن هذا
الوجه الضعيف إلى وجه سائح فهو أولى ، فلعل سيويه إنما عدل عن جعل الجملة
خبراً لما في ذلك من حمل القرآن على الوجه الضعيف ، وحذف الخبر في كلام العرب
كثير جداً فهو أولى ، ويؤيد أن سيويه إنما لم يذكر ذلك لما فيه من حمل القرآن
على الوجه الضعيف مع إمكان غيره لا لأجل دخول الفاء ، كونه لم يذكره أيضاً في قوله
تعالى : (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما)^(١) بل حمل هذه الآية على مثل ما حمل
عليه الآيتين المذكورتين مع صحة دخول الفاء على الخبر فيهما ، إن المبتدأ موصول
ليس الألف واللام ، ما ذاك إلا لأن جعل الجملة الطلبية بعده خبراً حمل للقرآن
على الوجه الضعيف ، فلذلك عدل عنه سيويه لا لأجل الفاء ، ألا ترى أن سيويصة
قد جواز أن تقول : اللذان يأتيانك فاضربهما ، على أن يكون (اللذان) مبتدأ
والجملة التي هي (فاضربهما) في موضع الخبر ودخلت الفاء عليها^(٢) لأجل الموصول
فقد نص^(٣) على جواز هذا الوجه في هذا المثال ، ثم لم يذكره في الآية ، ولا فرق
إلا أنه يكره حمل القرآن على الوجه الضعيف ، والله أعلم .
وقد ذكر سيويه في الآيتين المتقدمتين أن بصرت الناس قراها بالنصب (الزانية
والزاني فاجلدوا -)

- (١) من الآية : (١٦) من سورة النساء ، وانظر الكتاب : ١ / ١٤٣ - ١٤٤ .
(٢) في الأصل : (عليهما) وهو تسريفة .
(٣) الكتاب : ١ / ١٣٩ ، وفيه : (وتقول : اللذان يأتيانك فاضربهما ، تنصبه كما
تنصب زيدا ، وان شئت رفعت على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمراً . وان شئت
كان مبتدأ . . .) .
(٤) من الآية : (٢) من سورة النور . وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمر ، ويحيى
ابن يعمر ، وعمرو بن فائد ، وأبي جعفر ، وشيبة ، ورويس ، وأبي السمال .
انظر البحر المحيط : ٦ / ٤٢٧ .

(والسَارِقُ والسَارِقَةُ فاقطعوا) (١) ووجه هذه القراءة الشاذة ما تقدم في قولك : زيدا اضره . ووجهها من العربية قوى ، فمتى فقد شئ من هذه الشروط الأربعة المتقدمة لم يجوز دخول الفاء على الخبر ، هذا ما ذهب سيويه والفارسي وأكثر النحويين ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز دخول الفاء على الخبر ، (٢) وإن فقدت الشروط أو بعضها ، وتكون الفاء إن ذاك زائدة ، فأجاز أن تقول : زيد فنطلق ، على أن يكون زيدا مبتدأ ، و (منطلق) خبره ، والفاء زائدة ، وحمل على هذا قول الشاعر :

وَقَائِلَةُ خَوْلَانَ فَانكح فَتَاتَهُمْ
وَكَرُومَةُ الْحَيِّينَ خَلَوْكُمْ هَيَا (٣)

ف (خولان) عنده مبتدأ ، والجملة الطلبية بعده في موضع خبره ، والفاء زائدة . وخالف أيضا أبو الحسن في الشرط الأخير من الشروط المذكورة ، فزعم أن دخول (إن) على المبتدأ الموصول أو النكرة الموصوفة مؤثر (٤) ، فيمنع دخول الفاء في الخبر

(١) من الآية : (٣٨) من سورة المائدة . وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمر ،

وابن أبي عمير . انظر البحر المحيط : ٤٧٦/٣ .

(٢) انظر شرح المفصل : ١٠١/١ ، والبسيط : ٤٤٩ .

(٣) من الطويل مجهول القائل . خولان : حى من اليمن ، والاكرومة : الكريمة

والحيان : حى أبيها وحى أمها ، وخلو : أى خالية من الزوج ، كما هى :

كعهدك من بكارتها .

وهو من شواهد سيويه : ١٣٩/١ ، ١٤٣ ، ١٧٨/٣ ، وشرح أبياته لابن

السيرافى : ٤١٣/١ ، ومعانى القرآن للأخفش : ٧٦/١ - ٨٠ ، والأزهية :

٢٥٢ ، والايضاح : ٥٣/١ ، وشرح المفصل : ١٠٠/١ ، ٩٥/٨ ، والبسيط

٤١١ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، والبحر المحيط : ٤٧٧/٣ ، والتصريح : ٢٩٩/١ ،

والمغنى : ١٦٥/١ ، ٤٨٣/٢ ، والجنى الدانى : ٧١ ، والمهمع : ٥٩/٢ ،

والخزانة : ٢١٩/١ ، ٣٩٥/٣ ، ٤٢١/٤ ، ٥٥٢ .

(٤) انظر الأشمونى : ٢٢٥/١ ، قال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية : ٣٧٨/١

- ٣٧٩ : (وثبت هذا عن الأخفش مستبعد ، وقد ظفرت له فى كتابه (معانى

القرآن) بأنه موافق لسيويه فى بقاء الفاء بعد دخول (إن) وذلك أنه قال :

وأما (واللذان يأتيا منها منكم فأن وهما) فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ، =

على حدِّ ما كانت قبل دخولها ، من كونها لتضمين المبتدأ معنى الشرط ، بل دخولها حينئذٍ عنده على الزيادة كما هي في قولك : زيد فمطلق ، فعنده أن الفاء الداخلة على الخبر في قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ) (١) وفي قوله سبحانه (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ) (٢) زائدة ، ومذهب سيويه وأكثر النحويين امتناع (٣) (زيادة) / الفاء ، فالآيتان عند هم على ما تقدم من كون دخول (إن) غير مؤثِّر ، (٨٨ / أ)

فالحكم على ما كان عليه قبل دخولها .

وأما البيت فحمله سيويه على أن (خولان) خبر مبتدأ محذوف ، تفديره : هذه خولان ، أو هؤلاء خولان فانكح فقاتهم ، والفاء للربط بين الجملتين ، وليست بزائدة ، ومذهب سيويه في البيت اولى لما يلقي على مذهب أبي الحسن من كون البيت جاء على الوجه الضعيف ، وهو رفع الاسم الأول مع وقوع فعل الأمر بعده ، والنصب في مثل هذا هو المختار كما تقدم .

ومما حمل أيضاً في مذهب أبي الحسن على زيادة الفاء قول الشاعر :
أرواحٌ مودعٌ أم بلكور
أنتَ فانظر لأى ذاك تصيرُ (٥)

= لأن الذي إذا كان صلته فعلاً يواز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله تعالى : (ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم) . . . ثم قال : (فأولئك ماواههم جهنم) . وانظر معاني القرآن للأخفش : ٨٠ / ١ - ٨١ .

(١) من الآية : (١٠) من سورة البروج ، وتتمة موضع الاستشهاد منها قوله تعالى : (ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم) .
(٢) من الآية : (٨) من سورة الجمعة . وتتمة موضع الاستشهاد منها قوله تعالى : (فانه ملائكم) .

(٣) كلمة (زيادة) مكررة في الاصل .

(٤) الكتاب : ١٣٩ / ١ - ١٤٣ .

(٥) من الخفيف لعدى بن زيد العبادى ، وجاء البيت في أكثر المراجع بضبط مودع اسم فاعل وفي بعضها اسم مفعول ، وقيل يجوز هذا .

وانظر الشاهد في ديوانه : ٨٤ ، ويروى عجزه فيه : فاعلم لأى حال تصير .

والكتاب : ١٤٠ / ١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٨٩ / ١ ، والخصائص : ١٣٢ / ١ ، =

ذ (أنت) مبتدأ ، والفاء زائدة ، و (أنظر) في موضع الخبر ، وقد جوز سيوييه
في هذا البيت ثلاثة أوجه : (١)

أحدَها : أن يكون (أنت) مبتدأ وخبره محذوف تقديره : أنت الهالك .

والثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : الهالك أنت .

والثالث : أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره (انظر) والفاء جواب لشرط محذوف ، تقدير الكلام : مهما يكن من شيء فانظره لأي ذاك تصير ، أي : لا يصدتك شيء عن النظر ، فالفاء على هذا دخلت كدخولها في قولك : زيداً فاضربه ، وذلك أن العرب قد تحذف الشرط وتبقى جوابه مع الفاء الداخلة عليه ، وذلك على أحد وجهين :

أحدُهما : أن تموض منه (أما) فتجعلها في مكان الشرط المحذوف ، ثم تقدم شيئاً مما بعد الفاء عليها ، لأنه يقبح ولاية الفاء ل (أما) لأن حرف الشرط لا يلي الفاء الداخلة على جوابه ، فقد ما شيئاً مما بعدها وجعلوه والياً ل (أما) إصلاحاً للفظ وإزالة لقبه ، ومثاله قولك : أما زيد فمطلق ، الأصل : مهما يكن من شيء فزيد مطلق ، ثم حذفت أداة الشرط التي هي (مهما) مع ما اتصل بها من فصل الشرط ، فحذف (مهما يكن من شيء) .

ولا يقدر النحويون أبداً الشرط المحذوف إلا هكذا ، فلما حذفوا عوضوا ممن

= وفيهما (لأي حال) مكان (لأي ذاك) ، والرد على النحاة : ٩٩ ، والمفني ١٦٦/١ ، والمساعد : ٢٢٩/٢ ، والهمع : ٥٤/٢ ، والدرر : ٧٩/١ - ١٤٥ .

(١) انظرها في الكتاب : ١٤١/١ . وأضاف السيرافي في شرحه : ٤/١ ، ه ثلاثاً أخرى وهي : أن ترفع (أنت) ببكور لأن المصادر تعمل عمل الأفعال . والخامس : أن تجعل (بكور) في معنى (باكر) . والسادس : أن تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه ، كأنك قلت : أمها ب بكور .

المحذوف (أما) فصار اللفظ: أما فزيد منطلق، فقبح اللفظ بذلك من جهة ولاية الفاء ل (أما) فقدّموا شيئاً من جملة الجواب، ليفصلوا به بين الفاء و (أما) فيزول قبح اللفظ، فقالوا: أما زيد فمنطلق، ومن هذا قوله تعالى: (وأما ثمود فهديناهم) (١) الأصل: مهّمًا يكن من شيء فثمود هديناهم، ثم حذف (مهّمًا يكن من شيء) وعوضت منه (أما)، فصار: أما فثمود هديناهم ثم قدّم لفظ (ثمود) ليفصل به بين (أما) والفاء، فصار: (أما ثمود فهديناهم) وهكذا هو التقدير أبداً في (أما) حيث وقعت في كلام العرب، ولهذا يلزم دخول الفاء على خبر المبتدأ الداخلة عليه (أما) مطلقاً من غير شرط، لأنها جواب ل (أما) من حيث قامت مقام / الشرط المحذوف (٨٨/ب) وتنزل منزلته، فأغنت عن أداة الشرط وفعلها كما تقدّم، فثمود في الآية مبتدأ، والجملة بعده في موضع خبره والفاء لازمة جواباً ل (أما)، وكذلك قولك: أما زيد فمنطلق، فالشروط الأربعة المذكورة إنما هي إذا لم يدخل على المبتدأ (أما)، وأما مع دخولها فلا بد من الفاء في الخبر من غير شرط، ولا يجوز حذفها إلا أن

دخلت على فعل من القول وحذف ذلك الفعل معها وبقي معموله أو في ضرورة.
فمثال حذفها مع القول قوله تعالى: (فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتهم بعد إيمانهم) (٣) فالذين مبتدأ و (أسودت وجوههم) صلة له، وقوله (أكفرتهم بعد إيمانهم) جملة في موضع معمول قول محذوف وتقديره: فيقال لهم: أكفرتهم، والفاء جواب (أما) والجملة بعدها في موضع خبر المبتدأ وهو (الذين) ثم حذف الفاء

(١) من الآية: (١٧) من سورة فصلت. و (ثمود) بالرفع من غير تنوين هي قراءة الجمهور. وقرأ ابن وثاب والأعمش ومكر بن حبيب بالرفع والتنوين. والحسن وابن أبي اسحاق (ثمودا) منونة منصوبة. انظر تفسير أبي حيان (البحر المحيط):

٤٩١/٧، والاتحاف: ٣٨١.

(٢) مشكل اعراب القرآن: ٢/٢٧١.

(٣) من الآية: (١٠٦) من سورة آل عمران، وانظر المغني: ١/٥٦.

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش: ١/٢١١، والمساعد: ١/٢٤٤.

مع القول وبقي معموله . وكذلك أيضا قوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي
تتلى عليكم) (١) التقدير : فيقال لهم : أفلم تكن آياتي ، والكلام في هذا مثله في الآية
قبلها . ومثال الضرورة قول الشاعر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَمْفِرٍ * (٢)

وقول الآخر :-

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * (٣)

التقدير : فلا صدور ، وفلا قتال ، وحذفت الفاء ضرورة ، وقد تقدم هذان

البيتان .

وأعلم أن المقدم قبل الفاء من جملة الجواب يشترط فيه عند سيبويه (٤) : أن يكون
مع تقدير الشرط وإظهاره يصح وقوعه بعد الفاء والياً لها ، فإن امتنع ذلك فإنه
لم يجهز تقديره قبل الفاء ، ألا ترى أنك إذا قلت : أما زيد فمنطلق ، فإذا قدرت
الشرط المحذوف وأظهرته صح أن تقول : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، وكذلك
قوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) (٥) تقديره : مهما يكن من شيء فثمود هديناهم .
وذكر سيبويه أن بعض الناس قرأوا : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) بنصب (ثمود) (٦)
على إضمار فعل يفسره (هديناهم) من باب الاشتغال ، ولا بد أن يقدر ذلك
الفعل بعد الفاء ، تقديره : وأما ثمود فهدينا ، والأصل على هذه القراءة : مهما

(١) من الآية : (٣١) من سورة الجاثية .

(٢) وتامه : * ولكن أعجازا شديدا ضريرها . وتقدم البيت في ص : ٣٤١

(٣) وتامه : * ولكن سيرا في عراض المواكب . وتقدم البيت في ص : ٣٤١

(٤) انظر الكتاب : ١ / ٨١٠

(٥) من الآية : (١٧) من سورة فصلت . وانظر الكتاب : ١ / ١٤٨

(٦) وقراءة نصب (ثمود) من الشوان ، قرأ بها ابن أبي اسحاق وعيسى الثقفي

انظر شوان ابن خالويه : ١٣٣ ، والبحر المحيط : ٤٤١ / ٧ ، والاتحاف

يكن من شيءٍ فثمودٌ هدىناهم . وكذلك أيضاً قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ،
وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ)^(١) فاليتيمُ مفعولٌ بالفعل الذي بعد الفاء ، وكذلك السائلُ ،
فإن اقدّرت الشرطاً صحَّ أن تقول : مهّمًا يكن من شيءٍ فاليتيمُ لا تقهّر ، ومهّمًا يكن
من شيءٍ فالسائلُ لا تنهّر ، ويدلُّك على أن سيويوه يشترط ذلك استدلاله على جواز
تقدّم مفعول الأثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل عليها بقول العرب : أمّا العسَلُ
فأنا شرابٌ^(٢) ، لأنّ التقدير : مهّمًا يكن من شيءٍ فالعسلُ أنا شرابٌ ، وشَرَابٌ
(فعَالٌ) من الأثلة ، والعسلُ مفعولٌ به ، فلولا صحة تقدّم مفعوله عليه بعد
الفاء لم يصح وقوعه قبلها ، فعلى هذا الشرط لا يجوز عند سيويوه أن تقول / أمّا زيداً^(٣) (أ/٨٦)
فإني ضاربٌ ، ولا : أمّا زيداً فإني ضربتُ ، ولا : أمّا زيداً فما ضربتُ ، على أن يكون
(زيداً) مفعولاً بضاربٍ أو بضرئتُ ، لأنّ زيداً المتقدم هنا لا تصحُّ ولايته للفاء
ألا ترى أنك لو قلت : مهّمًا يكن من شيءٍ فزيداً إني ضاربٌ ، وإني ضربتُ ، لم يجوز
أصلاً ، لأنه لا يعمل ما بعد (إن) فيما قبلها . وكذلك أيضاً في المثال الآخر
لا يجوز أن تقول : مهّمًا يكن من شيءٍ فزيداً ما ضربتُ ، لأنّ زيداً منصوبٌ بضرئتُ
و(ما) نافية ، ولا يعمل ما بعد (ما) النافية فيما قبلها ، فزيدٌ في هذه الأثلة
ونحوها لا يجوز وقوعه بعد الفاء والياء لها ، فلا يجوز تقدّمه عليها .

وخالف أبو الصّباس المبرد في هذا ، فأجاز تقدّم الاسم مع وجود (أمّا) على الفاء^(٣)

(١) الآيتان : (٤ - ١٠) من سورة الضحى . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٤٨١ / ٢

(٢) انظر الكتاب : ١١٠ / ١ - ١١١ .

(٣) الى مثله ذهب ابن درستويه واغتاره ابن مالك ، ونقل السيوطي عن ابن ولان

والزجاج أن المبرد رجع عنه الى القول بمدّ هب سيويوه والجمهور .

وذهب الفراء الى أن كل ناسخ يعمل ما بعده فيما قبله مع (أمّا) . انظر

المهمع : ٣٥٨ - ٣٥٩ ، وأما الى ابن الشجري : ٣٤٩ / ٢ ، والمفني :

٥٨ / ١ ، وحواشي المقتضب : ٢٧ / ٣ .

وإن كان لا يصح وقوعه بعدها والياً لها ، لأنه لا يشترط في المقدم أن يكون مما تصح ولايته للفاء .

وأعلم أن هذه الفاء الواقعة جواباً لـ (أما) جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها في مثل قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) لما كان ذلك الاسم المقدم على الفاء إنما قدم عليها اصلاً للفظ وإزالة لقبه فاخرجت عن الصدرية ، ولا تخج الفاء الواقعة جواباً للشرط عن الصدرية إلا في هذا وفي الوجه الثاني الآتي إثر هذا إن شاء الله . الوجه الثاني من الوجهين اللذين يحذف الشرط فيهما ويبقى جوابه مع الفاء الداخلة عليه ، وهو أن يحذف الشرط ولا تموض منه (أما) ولا يكون هذا الإشرط ثلاثة :

أحدهما : أن تكون الجملة فعلية .

والثاني : أن يكون الفعل طلباً أو أمراً أو نهياً أو نحوهما ، في طلب إيقاع

الفعل أو تركه .

والثالث : أن يقدم بعد حذف الشرط شيء من الجملة على الفاء إزالة لقب اللفظ

بوقوع الفاء أول الكلام ، وهي لم توضع إلا على أن تقع بعد جملة الشرط . ومثال ذلك

قولك : زيدا فاضرب ، وزيدا فلا تضرب ، وزيدا فامر ، وزيدا فلا تمر ، الأصل :

مهما يكن من شيء فاضرب زيدا ، ثم حذف الشرط وفعله وهو قولك : مهما يكن من

شيء ، وبقي الجواب مع الفاء فبقى الكلام : فاضرب زيدا ، ففتح وقوع الفاء أول الكلام

ولم توضع على ذلك ، فقدم زيدا اصلاً للفظ ، فصار : زيدا فاضرب ، وزيدا

مفصولاً باضرب وكذلك في المثل الآخر ، وجاز ذلك فيها لاجتماع الشروط الثلاثة . ومما

جاء على هذا في القرآن قوله سبحانه : (لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ) (١) الأصل :

مهما يكن من شيء فليعمل العاملون لِمِثْلِ هَذَا ، فحذف الشرط وقدم على الفاء

المجرور مع المضاف إليه الذي هو (لِمِثْلِ هَذَا) فصار (لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ)

(١) الآية : (٦١) من سورة الصافات .

و (لِجَلِّ) متعلق بقوله (يَعْمَل) ومثلها أيضا قوله تعالى : (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ)^(١) / الأصل : ومهما يكن من شيء فكبر ربك ، ومهما يكن من شيء فاهجر الرجز ، ثم حذف الشرط وقدم على الفاء محمول الفعل ، والشروط الثلاثة موجودة ، ومثلها أيضا قوله تعالى : (وَلِرَبِّكَ فَاصْبِر)^(٢) / الأصل : ومهما يكن من شيء فاصبر لربك ، ثم فعل ما تقدم . وكذلك أيضا عند سيويه قوله تعالى : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)^(٣) / الأصل : ومهما يكن من شيء فلا تدعوا مع الله أحدًا لأن المساجد لله ، فحذفت اللام الجارة من (أَنْ) على ما تقدم في باب أقسام الأفعال في التمدى ، وحذفت أيضا الشرط وفعله ، ثم قدمت (أَنْ) مع اسمها وخبرها وهي متعلقة بتدعوا ، والفعل هنا نهى ، وذكر أيضا سيويه أن المفسرين يحطون (أَنْ) مع محموليها هنا على أنها معطوفة بالواو على قوله تعالى : (أَنَّهُ اسْتَمَعَ)^(٤) ، ومن هذا الوجه الثاني جعل أبو بكر بن عبيدة^(٥) قوله تعالى : (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ)^(٦) فالفاء عنده في قوله (فَسَبِّحْ) جواب شرط محذوف ، و (إِذَا) متعلقة بسبح فهو العامل فيها ، وحذفت الشرط هنا لوجود الشروط الثلاثة ، والأصل : مهما يكن من شيء فسبح بحمد ربك واستغفره إذا جاء نصر الله والفتح ، ثم لما حذف الشرط قدم

(١) الآيات : (٣ - ٤ - ٥) من سورة المدثر .

(٢) الآية : (٧) من سورة المدثر .

(٣) الآية : (١٨) من سورة الجن ، وانظر الكتاب : ١٢٧/٣ - ١٢٨ .

(٤) من الآية : (١) من سورة الجن .

(٥) هو : محمد بن عبيدة الأنصاري الأشبيلي المتوفى سنة (٧٠٦ هـ) ، قال السيوطي : (قال ابن رشيد في رحلته : أستاذ مقري ، أديب نحوي بارع ، نزل سبته ، وله نظم) ، أخذ عن الدباج ، وابن أبي الربيع .
انظر ترجمته في بغية الوعاة : ١٧٠/١ ، وبرنامج الوادي أشي ص ١٢١ ، وغاية النهاية : ١٨٢/٢ .

(٦) الآية : (١) من سورة النصر .

على الفاء معمول الفعل الذي هو الظرف ، لئلا تقع الفاء أول الكلام ، وإنما حمل الآية على هذا ولم يجعل الفاء جواب (إذا) لأنه لو فعل ذلك لم يجوز لفعل الأمر الذي هو (سبح) أن يعمل في (إذا) ، لأن الفاء الداخلة عليه تمنع ، إذ كانت تكون باقية على صدريتها ، لأنه قد تقدم أن الفاء الواقعة جواباً لاتعبر عن الصدرية ، إلا أن تكون جواب شرط محذوف على أحد الوجهين المذكورين ، فذلك جعلها من هذا الوجه الثاني ، على أنه يمكن في الآية البقاء مع الظاهر من كون الفاء جواباً لـ (إذا) من غير ادعاء حذف شرط ، ويكون العامل في (إذا) معنى الجملة الواقعة جواباً ، التي هي قوله : (فسبح بحمد ربك) ، لأن هذا أمر للنبي صلى الله عليه وسلم بلزوم تعظيم الله تعالى وتمجيده وتسبيحه عند ذلك ، ولا شك في امتثاله عليه السلام أمر ربه تعالى ، فصار المعنى على هذا : إذا جاء نصر الله والفتح لزمت التعظيم والتمجيد والتسبيح واشتغلت بذلك ، إذ قد كفت عناد المعاند بين لمجئ النصر والفتح ودخول الناس في الدين قبائل قبائل ، فالعامل في (إذا) معنى قوله فسبح ، أي : لزمت التسبيح والاستغفار . ونظير هذا ما قاله ابن جني في قوله تعالى : (فإذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتسألون) جعل الفاء في قوله (فلا أنساب) جواب (إذا) ، والعامل فيها معنى الجملة ، لأنهم إذا لم تكن بينهم أنساب فقد تقاطعوا وتعادوا ، فكأنه قال : فإذا / نفخ (أ / ٩٠) في الصور تقاطعوا ، ولا يمشى هنا ما ذكره ابن عبدة ، لأن الجملة ليست فعلية ولا طلبية ، فلا سبيل إلى ادعاء حذف الشرط . والله أعلم .

ومن هذا الوجه الثاني أيضاً جعل سيويه قول الشاعر :

أرواح مودع أم بكور
أنت فانظر لأي ناك تصير (٢)

على أحد الأوجه الثلاثة (٣) المتقدمة ، فالأصل : مهما يكن من شيء فأنت انظر ،

(١) الآية : (١٠١) من سورة المؤمنين . وانظر الخاطريات : ل / ٤٦ .

(٢) تقدم تخريج البيت ص : ٦٤

(٣) انظر الكتاب : ١٤٠ / ١

و(أنت) فاعلٌ بفعلٍ آخرٍ محذوفٍ يفسره قوله (انظر) ثم حذف الشرط وفعله ، ومضى انظر ، ثم قدم على الفاء (أنت) فصار : أنت فانظر ، وفعل هذا لاجتماع الشرط الثلاثة .

وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أنه لا يشترط في هذا الوجه كله الشرط الأول ولا الثاني فلا يشترط عندهم في حذف الشرط وابقاء جوابه مع الفاء كون الجملة فعلية ولا طلبية بل قد تكون اسمية وغير طلبية ، فحطوا هذا البيت على أن (أنت) مبتدأ ، و(انظر) في موضع خبره ، والفاء جواب شرط محذوف ، و(أنت) مقدم من تأخير ، والأصل : مهما يكن من شيء فأنت انظر ، والجملة على هذا اسمية ، وعليه أيضاً حطوا قسول الآخر :-

وَقَائِلِهِ خَوْلَانٌ فَانكِحِ فَتَاتَهُمْ *

ف(خولان) مبتدأ ، و(انكح فتاتهم) في موضع خبره ، والفاء جواب شرط محذوف أي : مهما يكن من شيء فخولان انكح فتاتهم ، ثم لما حذف الشرط قدم على الفاء المبتدأ الذي هو (خولان) وقد تقدم مذ ذهب سيويوه (٢) في هذا البيت .

المسألة الرابعة : في الفاعل الذي يسد سد الخبر .

وذلك هو الاسم المرفوع بوصف قبله ، واقع بعد نفي أو استفهام على مذ سبب سيويوه ، بشرط أن يكون الاسم بعد الوصف ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، ويجوز فيه إن ذاك وجهان :

أحد هما : أن يكون الوصف المتقدم مبتدأ والاسم المرفوع بعده فاعلٌ به يسد سد خبره ، فلا يحتاج ذلك الوصف معه إلى خبر ، ولا يجوز في ذلك الوصف على هذا أن يصغر مطلقاً ولا أن يُنعت قبل الفاعل ولا يُثنى ولا يُجمع على اللفظة الفصحى ،

(١) تقدم تخريجه في ص : ٣٦٣

(٢) انظر ص : ٣٦٣

(٣) انظر الكتاب : ١٢٧/٢

(٤) انظر شرح الفصل : ٧٩/٦ ، والبسيط : ٤٥٦ ، والتصريح : ١٥٨/١

وتجوز تثنيته وجمعه على لغة (أكلوني البراغيث) وهي قليلة ضعيفة تقدم ذكرها في باب الفاعل (١) ، وزاد ابن مالك أيضاً أنه لا يعرف (٢) ، لأن حكمه حكم الفعل ، والفعل لا يجوز فيه ذلك .

والوجه الآخر : أن يكون ذلك الاسم المتأخر مبتدأ ، والوصف المتقدم عليه خبره (٣) ، مقدم عليه ، وأصله التأخير ، وعلى هذا الوجه لا يمنع في ذلك الوصف شيء مما ذكر امتناعه في الوجه الأول فيصغر وينعت ويصرف ويشئ ويجمع مطلقاً . فإن لم يقع ذلك الوصف بعد نفي ولا استفهام بل وقع أول الجملة تعين الوجه الثاني ، وهو أن يكون ذلك الوصف خبراً مقديماً ، والاسم المتأخر مبتدأ ، ولم يجز الوجه / الأول (٤٠/ب) وقد هب أبي الحسن الأفش أنه لا يشترط في جواز الوجهين وقوع الوصف بعد نفي أو استفهام (٤) ، بل يجوز الوجهان المذكوران مطلقاً ، تقدم الوصف نفي أو استفهام أو لم يتقدمه شيء . ومثال هذه المسألة قولك : أقائم زيد ، وهل قائم زيد ، وما قائم زيد ، فيجوز لك في إعراب هذا وجهان باتفاق ، لأن الوصف الذي هو قائم واقع بعد الاستفهام في المثالين الأولين ، وبعد النفي في المثال الثالث ، فأحد الوجهين أن يكون (قائم) مبتدأ ، و (زيد) بعده فاعل به يسد سد خبره ، فلا يفتقر معه إلى وجود خبر ، فهذا الاسم هنا فاعل سد سد الخبر ، لأنه مرفوع بوصف وهو (قائم) وذلك الوصف متقدم عليه واقع بعد نفي أو استفهام ، وهذا على الوجه الأول من الوجهين المتقدمين ، فقائم على هذا لا يصغر ، فلا يقال : أقويم زيد ، ولا ينعت فلا يقال : أقائم كريم زيد ، ولا يعرف على ما زاده ابن مالك ،

(١) انظر ص : ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) التسهيل ص : ٤٤ .

(٣) هذا مذاهب سيويه وعمهور النحويين ، انظر الكتاب : ١٢٧/٢ ، والايضاح :

١/١٤١ ، وشرح المفصل : ٦/٧٩ ، والمهم : ٥/٧٩ .

(٤) ووافقه في ذلك الكوفيون وابن مالك . انظر التسهيل : ٤٥ ، والتصريح :

١/١٥٨ ، والمهم : ٢/٦ .

فَلَا يُقَالُ : الْقَائِمُ زَيْدٌ ، وَلَا : هَلِ الْقَائِمُ زَيْدٌ ؟ وَلَا يَثْنَى وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا عَلَى اللَّغْظَةِ الضَّعِيفَةِ ، فَيُقَالُ عَلَى تِلْكَ اللَّغْظَةِ : أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ، وَأَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ ، وَإِنَّمَا جَازَأَن يَكْتَفَى بِالْفَاعِلِ هُنَا عَنِ الْخَبَرِ ، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ ، لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : أَيَقُومُ زَيْدٌ ، فَهَذَا الْوَصْفُ هُنَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ خَبَرٌ ، وَلِهَذَا أَيْضًا امْتَنَعَ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ لِكُونِهَا مِنْ مَعْصَايِ الْأَسْمَاءِ ، وَلِهَذَا الْأِسْمُ هُنَا حُكْمُ الْفِعْلِ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَن يَكُونَ (زَيْدٌ) مَبْتَدَأً وَ(قَائِمٌ) قَبْلَهُ خَبْرَهُ ، مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ، فَلَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَاعِلٌ سَدَّ سَدَّ الْخَبَرِ ، وَفَاعِلٌ هَذَا الْوَصْفِ عَلَى هَذَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، وَلَا ضَمِيرٌ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ فَاعِلَهُ الْأِسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَهُ . وَلَا يَمْتَنِعُ فِي الْوَصْفِ السُّقُودُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي شَيْءٌ مَّا تَقَدَّمَ ، بَلْ تَثْنِيَّتُهُ

وَجَمْعُهُ عِنْدَ تَثْنِيَةِ الْمَبْتَدَأِ وَجَمْعِهِ لِزَمَانٍ ، كَمَا لَوْ كَانَ تَأَخَّرًا ، لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ فَتَقُولُ : هَلِ قَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ؟ وَهَلِ قَائِمُونَ الزَّيْدُونَ ؟ كَمَا تَقُولُ : هَلِ الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ ؟ وَهَلِ الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ ؟ فَإِنِ ظَلَمْتَ : قَائِمٌ زَيْدٌ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْوَصْفُ نَفْيٌ وَلَا اسْتِفْهَامٌ لَزِمَ فِي مَذْهَبِ سَيُوبِيهِ ^(١) أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ مَبْتَدَأً وَقَائِمٌ خَبْرَهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ وَيَجُوزُ لَكَ تَصْفِيرُ هَذَا الْوَصْفِ هُنَا وَنَعْتُهُ وَتَمْرِيْفُهُ مُطْلَقًا ، وَتَلْزِمُ تَثْنِيَةَ الْمَبْتَدَأِ وَجَمْعُهُ

فَتَقُولُ : قَوِيْمٌ زَيْدٌ ، وَقَائِمٌ كَرِيْمٌ زَيْدٌ ، وَالْقَائِمُ زَيْدٌ ، وَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ، وَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ . وَلَا يَجُوزُ هُنَا عِنْدَ سَيُوبِيهِ أَنْ يَكُونَ (قَائِمٌ) مَبْتَدَأً ، وَزَيْدٌ فَاعِلٌ بِهِ يَسُدُّ سَدَّ الْخَبَرِ ، لِأَنَّ الْوَصْفَ لَمْ يَقَعْ بَعْدَ نَفْيٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ ، وَكَلَا الْوَجْهَيْنِ جَائِزٌ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَعْفَرِيِّ عَلَى حَسْبِ مَا تَقَدَّمَ ، إِذَا وَقَعَ بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ الْاسْتِفْهَامِ (أَوْلَمْ يَقَعْ) ^(٢)

فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ ^(٣) : / قَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وَقَائِمٌ الزَّيْدُونَ . فَلَا تَثْنَى الْوَصْفَ ، وَلَا تَجْمَعُهُ (أ / ٩١)

(١) انظر الكتاب : ١٢٧/٢ ، والمقتضب : ١٢٧/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر شرح المفصل : ٧٤/٦ ، والبسيط : ٤٥٦ - ٤٥٧ .

إذا جعلته مبتدأ إلا على تلك اللفظة الضميمة كما تقدم ، فيجوز على ما ذهب إليه أبو الحسن من هذا جواز كون الوصف مبتدأ والاسم بعده فاعلاً به يسد مسد الخبر أن يكون على ذلك قوله تعالى : (فَأِنَّه آثَمُ قلبه) (١) فيكون (آثم) مبتدأ و (قلبه) فاعل به يسد مسد الخبر ، والمبتدأ و فاعله معاً في موضع خبر (إن) ولا يجوز ذلك في ما ذهب إليه بل تكون الآية على أحد وجهين :

إما أن يكون (قلبه) مبتدأ ، و (آثم) خبره تقدم عليه ، والجملة في موضع خبر (إن)

وإما أن يكون (آثم) وحده خبر (إن) و قلبه فاعل به (٣) . ويمكن أيضاً وجسه ثالث أن يكون (آثم) أيضاً خبر (إن) و فاعله ضمير مستتر فيه ، و (قلبه) بدل من ذلك الضمير ، بدل بمعنى من كل (٤) . وباء في الحديث : (أو مخرجي هم) (٥) فالهمزة للاستفهام والواو للمعطوف توسطت بين الهمزة وما دخلت عليه كقوله تعالى : (أو لو كان آباءهم) (٦) و (قال أو لو هم) (٧) وقد تقدم في باب المعطف أن الهمزة وحدها دون سائر أدوات الاستفهام انفردت بدخولها على الواو ، والفاء ، و (ثم) من حروف المعطف . ومثال الفاء و (ثم) قوله تعالى : (أفأنتم له منكرون) (٨) وقوله عز وجل : (آثم إذا ما وقع) (٩) . ولا يجوز ذلك في غير الهمزة من أدوات الاستفهام ، بل

(١) من الآية : (٢٨٣) من سورة البقرة .

(٢) تفسير القرطبي : ٤١٦ / ٣ .

(٣) هذا الوجه هو اختيار ابن أبي الربيع . انظر البسيط : ٥٦٢ .

(٤) هذا الوجه ذكره مكي في مشكل اعراب القرآن : ١٢١ / ١ ، والقرطبي : ٤١٦ / ٣ .

(٥) تقدم تخريبه في ص : ٤٤ .

(٦) من الآية : (١٧٠) من سورة البقرة ، ومن الآية : (١٠٤) من سورة المائدة .

(٧) من الآية : (٢٤) من سورة الزخرف .

(٨) من الآية : (٥٠) من سورة الأنبياء .

(٩) من الآية : (٥١) من سورة يونس .

يدخل حرف المطفأ عليها كقوله تعالى : (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) وقوله سبحانه :
(وَمَنْ أَوْقَى بِصَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ)^(٢) فَمَنْ اسْمٌ استفهامٌ مبتدأ ، و (أَوْقَى) بعده خبره ،
ودخلت الواو عليه . و (مُخْرِجِي) في الحديث خبرٌ مقدَّم ، و (هُمْ) مبتدأ ، وأصلُ
(مُخْرِجِي) قبل الإضافة : (مُخْرِجُونَ لِي) وهو جمعٌ مذكرٌ سالمٌ مرفوعٌ بالواوِ ثُمَّ
لَمَّا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَحُذِفَتِ النَّونُ لِلإضافةِ صارَ اللفظُ : (مُخْرِجِي) فاجتمعتِ
الياءُ والواوُ وسبقتُ أحدهما بالسكونِ فقلبتِ الواوُ ياءً وأدغمت في الياءِ ، فصَارَ
(مُخْرِجِي) ثم قلبت ضمة الجيم كسرة لأجل الياء الساكنة بعدها ، فصَارَ :
(مُخْرِجِي) فعلا مةٌ رفعه الآن الواو التي صارت باجتماعها^(٣) مع الياءِ (ياء)^(٤) فعلى
هذا ينبغي أن يحمل هذا الحديث من كون (مخرجي) خبراً مقدماً ، والضميرُ
بعده مبتدأ .

وقد أجاز فيه أبو الحسين بن أبي الربيع وبها آخر ، وهو أن يكون (مخرجي)
مبتدأ ، و (هُمْ) فاعلٌ به يَسُدُّ سُدَّ الخبرِ كما تقدَّم في قولك : أقام زيدٌ ، لأن الوصفَ
الذي هو (مخرجي) وقع بعد همزة الاستفهام ، ويكون الحديث على هذا الوجه
إنما جاء على لغة (أكلوني البراغيث) في جمع الوصف لكون فاعله مجموعاً ، كما جاء
في حديث آخر : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)^(٥) فالحق علامة
الجمع في (يتعاقبون) . لأن الفاعل الذي هو (ملائكة) جمعٌ / ولو جاء على اللغاة (٩١ / ب)
الفصحى لكان الفعل معه كماله مع المفرد (يتعاقب فيكم ملائكة) . وكذلك لو جاء
هذا الحديث الآخر على اللغة الفصحى لكانت الصفة مفردة غير مجموعية ، فكان
يجب أن يكون (أو مخرجي هم) بتسكين الياء أو فتحها مخففة على إضافة (مخرجي)

(١) من الآية : (٩١) من سورة المائدة .

(٢) من الآية : (١١١) من سورة التوبة .

(٣) في الأصل : (بالاجتماعها) وهو تحريف .

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٦٥ .

إلى الياء ، كما تقول : غلامى وفلامي ، وفي هذا الوجه الذى أجازَه ابنُ أبي الربيع
فى هذا الحديثِ نظرٌ ، وهو أنَّ الفاعلَ بالصفةِ على ما ذكره الضمير المنفصل الذى هو
(هم) ، وليس هذا من المواضع التى يجوزُ فيها انفصالُ ضميرِ الفاعلِ ، ألا ترى أنه
لا يجوزُ باتِّفاقٍ : زيدٌ قائمٌ هو ، على أن يُحربَ (هو) فاعلاً بقائِمٍ ، والمانعُ منه
انفصالُ الضميرِ ، فكذلك لا ينبغى أن يكونَ (هم) فى الحديثِ فاعلاً بمخرجِهمى
لا انفصالِهِ ، إلا أن يكونَ المسوغُ عنده لا انفصالِهِ هنا على ما ذكره كونه ساداً مسدداً
الخبرِ ومضمناً عنه ، فجرى عليه فى ذلك حكمُ الخبرِ ، فانفصلَ كما انفصلَ الضميرُ
الواقعُ خبراً ، فإن كان هذا عنده مسوغاً لانفصالِ الضميرِ ونى على ذلك فى تجويزه
هذا الوجه هنا ، فذلك مذاهبُ انفردَ به ، إذ لم يجعلْ غيره ذلك من مسوغاتِ
الانفصالِ ، وهو أيضاً أعنى ابنُ أبي الربيع حيث ذكر المسوغاتِ لانفصالِ الضميرِ لم
يذكر ذلك ولا عن عليه ، ولا ينبغى من جهة القياسِ والنظرِ أن يكونَ ذلك مجسوزاً
لانفصالِ الضميرِ ، وذلك أنك إذا قلتَ : أقائمٌ زيدٌ ، على أن يكونَ (قائمٌ) مبتدأً
وزيدٌ فاعلٌ به يسدُّ سدَّ الخبرِ ، فليس (زيدٌ) خبراً ولا له حكمٌ من أحكامِ الخبريةِ
وإنما هو فاعلٌ حقيقةً ، لكن هذا الوصفُ لما كان بمعنى الفعلِ لم يحتجْ إلى خبرٍ ،
واستقلَّ بفاعله بمنزلةِ الفعلِ ، كما لو قلتَ : أيقومُ زيدٌ . وأيضاً فقد حصلَ الخبرُ
والمخبرُ عنه مرفوعاً بهما فلا حاجةً إلى زيادةٍ لفظٍ آخرَ . ونظيرُ هذا قولك : ظننتُ
أن زيدا قائمٌ ، ف (أن) مع اسميها وشبهها سدَّت مسدَّ مفعولي (ظننتُ) و (أن)
مصدريةٌ تتقدَّرُ مع معموليها بالمصدرِ المفردِ ، فلم يقعَ بعد (ظننتُ) فى الحقيقةِ
إلا المفردُ ، وكأنك قلتَ : ظننتُ قيامَ زيدٍ ، وهذا لا يجوزُ أعنى : أن يقعَ بعد (ظننتُ)
المتعديةُ إلى اثنين مرفدٌ ، لأنها إنما تدخلُ على المبتدأ والخبرِ فتتصيهما ، فإنما
بجازٍ : ظننتُ أن زيدا قائمٌ ، وإن كان لم يقعَ بعد (ظننتُ) فى الحقيقةِ إلا المصدرُ
المفردُ ، لوجودِ الخبرِ والمخبرِ عنه بعدها فى قولك : إن زيدا قائمٌ ، مرفوعاً بهما ،
فاكتفى بذلك ولم يجز : ظننتُ قيامَ زيدٍ ، لأنها لم يقعَ بعد ها فى اللفظِ إلا المفردُ ،
وكذلك قولك : أقائمٌ زيدٌ ، اكتفى فى استتاله كلاماً بحصولِ الخبرِ والمخبرِ عنه مرفوعاً

بهما عن زيادة لفظ آخر، ونظيره أيضاً قولك : عَسَى / أَنْ يَقومَ زيدٌ ، فزيدٌ فاعلٌ يَقومَ (٢٢ / أ)
و (يَقوم) منصوبٌ (أَنْ) و (عَسَى) تَدْتَانِ إلى اسمٍ مرفوعٍ وخبرٍ منصوبٍ كقولك : عَسَى
زيدٌ أَنْ يَقومَ ، فزيدٌ اسمُها ، و (أَنْ يَقومَ) في موضعٍ خبرِها ، ولم يقع بعدُها فِى
قولك : عَسَى أَنْ يَقومَ زيدٌ ، اسمٌ وخبرٌ معاً ، لأنَّ (أَنْ) مع صلتِها في تقدِيرِ مصدرٍ
مفردٍ ، لكن اكتفى بعدُها بقولك : أَنْ يَقومَ زيدٌ ، لَمَّا كان فيه الخبرُ والمخبرُ عنه
ملفوظاً بهما ، فسَدَّ ذلك سدَّ اسمِها وخبرِها معاً ، ومثُلُ : عَسَى أَنْ يَقومَ زيدٌ ، قوله
تعالى : (عَسَى أَنْ يبعثَ رَبُّكَ مقامًا محمودًا)^(١) وقوله سبحانه : (عَسَى أَنْ يهْدِيَنا
رَبُّنا)^(٢) وقوله عز وجل : (قل عَسَى أَنْ يَكُونَ قريبا)^(٣) ، ويدلُّك على أن (زيداً) المرفوعُ
بالوصفِ في قولك : أقامَ زيدٌ ، ليس له حكمُ الخبرِ وأنتَ فاعلٌ حقيقةً ، أنَّ النواسِخَ
الناصبَةَ للخبرِ لا تنسبه ، ألا ترى أنَّه تقول على قياسِ مذاهبِ الأَحنَفِ : كانَ قائمٌ
أخوأك ، فقائمٌ اسمٌ (كانَ) ولم تنصبْ (أخوأك) لأنَّه فاعلٌ بقائمٍ ، ولو كان له حكمُ
الخبرِ لنصبتهُ (كانَ) لأنها تنصبُ خبرَ المبتدأ . وتلك تقول على قياسِ قوله : ظننتُ
قائماً زيدٌ ، وظننتُ قائماً أخوأك ، ولو كان الاسمُ بعد الوصفِ خبراً لا تنصبُ بظننتُ
لأنَّها تنصبُ المبتدأ والخبرَ معاً ، فرفعه بعد دخولها دليلٌ على أنه فاعلٌ لا خبرٌ ،
لكنه يسدُّ سدَّ (المفصولِ)^(٤) الثاني لظننتُ ، وسدَّ الخبرِ لكانَ كما كان يسدُّ سدَّ
الخبرِ قبل دخولها . وكذلك أيضاً تقول على قياسِ قولِ سيويه : ما قائمٌ زيدٌ ، على
أن تجعلَ (ما) حجازية ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، من أخواتِ (كانَ) فيكونَ (قائم)
اسمٌ (ما) وزيدٌ فاعلٌ يسدُّ سدَّ خبرِها المنصوبِ ، ولا يجوزُ نصبه ، لأنه فاعلٌ

(١) من الآية : (٧٤) من سورة الاسراء .

(٢) من الآية : (٢٤) من سورة الكهف . و (يهدى) بالياء في الوصل هي قراءة

ابن كثير ونافع وأبي عمرو . وقرأ ابن عامر وعاصم وحمره والنسائي : (يهدى)
بخيرياء . انظر السبعة : ٣٨٩ .

(٣) من الآية : (٥١) من سورة الاسراء .

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام .

حقيقة وليس له حكم الخبر. فقد تحصل من هذا أنه (زيداً) في قولك : أقائم زيد ، إذا ارتفع (قائم) بالابتداء إنما هو فاعل حقيقة وأحكامه أحكام الفاعل ، فعلى هذا لا ينبغي أن يكون هذا الاسم المرفوع بالوصف هنا ضميراً منفصلاً إلا مع موجب للانفصال في نحو : زيد ما قائم إلا هو ، وما قائم إلا أنت ، وما قائم إلا أنا ، فلك أن تجعل (قائم) مبتدأ والضمير المنفصل بعد (إلا) فاعل به يسد سد الخبر ، واقتراانه بإلا مسوغ لانفصاله ، لأن ذلك يوجب انفصال الضمير مطلقاً . فإن قلت : فإذا تقرر أن ذلك الاسم فاعل حقيقة فلم لا يجوز أن يكون ضميراً متصلاً بالصفة ساداً مع ذلك سد الخبر في نحو : زيد أقائم ؟ فيكون (زيد) مبتدأ ، و (قائم) مبتدأ ثانٍ ، والضمير المستتر فيه المائد على زيد فاعل به يسد سد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله المعنى عن الخبر في موضع خبر زيد ؟ فالجواب أن ذلك ممنوع لما تقدم من الاكتفاء في استقلال ذلك كلاماً بحصول الخبر والمخبر عنه مفوظاً بهما / (٩٢ / ب)

فإذا قلت : زيد أقائم ، فلم يوجد المخبر عنه مفوظاً به فامتنع لذلك ، ألا ترى أنه ضمير مستتر في (قائم) غير مفوظ به ، فلهذا يشترط في الفاعل الساد سد الخبر أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً (١) لشيء من المسوغات لانفصال ضمير الفاعل ، فالضمير في الحديث على هذا لا يكون إلا مبتدأ ، و (مخبري) قبله خبره (٢) ، إذ لا مسوغ هنا لانفصال ضمير الفاعل ، فيحمل على أنه فاعل بالوصف كما ذكره أبو الحسين على ما تقدم ، ويمكن أيضاً في الحديث وجه آخر من الإعراب وإن كان بعيداً ، وهو أن يكون (مخبري) خبر مبتدأ محذوف ، و (هم) توكيد لفاعل (مخبري) وهو ضمير مستتر فيه تقدير المبتدأ : أقوي مخبري هم ، وحذف المبتدأ لتقدم ذكره قبل هذا الحديث ، لأن فيه : سيخرجك قومك ، وفي هذا الوجه تكلف الحذف من غير حاجة إلى دعواه .

(١) انظر شرح ابن عقيل : ١٨٩ / ١ ، والمهمع : ٦ / ٢ .

(٢) انظر شواهد التوضيح : ١٣ .

وأعلم أنه يجرى مجرى النفي لفظ (غير) ، في مثل قولك : غير قائم زيد ، ففيسر مبتدأ ، وقائم مخفون بالإضافة ، وزيد فاعل بقائم يسد سد خبر (غير) وساغ ذلك هنا وإن لم يتقدم الوصف الذي هو (قائم) أداة نفي ولا أداة استفهام ، لأن (غيراً) تعطى معنى النفي ، بمنزلة (لا) ألا ترى أنها تجري مجرى (لا) في قولك : أنا زيداً غير ضارب ، فزيداً مفعول بضارب المخفون بخير ، وجاز هنا أن يعمل المخفون فيما قبل خافضه ، لأن (غيراً) محمولة على (لا) فكأنك قلت : أنا زيداً لا ضارب ، وقد تقدم هذا (٢) ، وأن الكوفيين الحقوا بخير في ذلك (أول) .
وأعلم أن الظرف والمجرور يجريان مجرى الوصف في جميع ما تقدم من جـواز الوجهين المذكورين ، إذا (وقعا) بعد نفي أو استفهام في مذهب سيبويه ، ومطلقاً في مذهب الأخصب . غير أن الظرف أو المجرور إن ذاك لا يعرب مبتدأ والفاعل به يسد سد خبره ، بل إنما يكون هنا حكم كل واحد منهما كحكم الفاعل إذا جعلت ما بعده فاعلاً ، والفعل لا يحتاج إلى خبر ، ففي هذا وحده فارق الظرف أو المجرور الوصف . ومثال ذلك : أعندك زيد ؟ وأفي الدار زيد ؟ فيجوز لك في زيد هنا وجهان باتفاق :

أن يكون فاعلاً بالظرف أو المجرور ، ولا يكون هنا ساداً سد خبر ، إذ ليس قبله مبتدأ وإنما قبله ما هو بمنزلة الفاعل ، فكأنك قلت : استقر عندك زيد ، واستقر في الدار زيد ، ولا ضمير في الظرف ولا في المجرور على هذا الوجه .

والوجه الآخر : أن يكون زيد مبتدأ ، وخبره في الظرف أو المجرور قبله ، ففي كل واحد منهما على هذا ضمير مستتر فاعل . فإذا قلت : عندك زيد ، أو في الدار زيد لزم عند سيبويه الوجه الثاني من الابتداء والخبر ، وجاز الوجهان المذكوران عند

(١) المعنى : ١٥٩/١ ، وانظر المساعد : ٢٠٨/١

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٢٩٦

(٣) في الأصل : (وقع) .

(٤) انظر البسيط . ص : ٤٥٨ .

أبي الحسن . وكذلك أيضاً حكم الضمير المنفصل هنا حيث يسوغ انفصاله على حكميه /
 بعد الوصف كما تقدم (١) ، نحو : ما في الدار إلا أنت ، وما عندك إلا أنا ، ويبيوز (أ/٤٣)
 أيضاً في الوصف أو الظرف أو المجرور أن يرفع الظاهر بالفاعلية أو الضمير المنفصل
 بعده إذا وقع أعني : كل واحد من الثلاثة خبراً في اللفظ أو في الأصل أو صفة أو صلة
 أو حالاً . مثال الخبر في اللفظ : زيد قائم أبوه ، وزيد عندك أبوه ، وزيد في الدار
 أبوه ، ف (أبوه) يبيوز أن يكون فاعلاً بالوصف أو بالظرف أو بالمجرور ، لأنها وقعت
 أخباراً لزيد .

ومثال الخبر في الأصل : ظننت زيداً قائماً أبوه ، وظننت زيداً عندك أبوه ،
 وظننت زيداً في الدار أبوه ، ف (أبوه) فاعل بالمفعول الثاني لظننت ، لأن أصله
 أن يكون خبراً للمبتدأ ، وكذلك مع جملة نواسخ الابتداء ، (إن) وأخواتها ،
 و (كان) وأخواتها ، وباب (ظننت) وباب (أعلمت) .

ومثال الصفة : مررت برجل قائم أبوه ، ومررت برجل في الدار أبوه ، ومررت
 برجل عندك أبوه .

ومثال الصلة : جاءني الذي عندك أبوه ، وجاءني الذي في الدار أبوه ، ف (أبوه)
 فاعل بمنذرك أو بنفي الدار ، لوقوعهما صلة للموصول ، ولا يصح أن يقع الوصف وحده
 صلة إلا والموصول الألف واللام ، نحو : جاءني القائم أبوه ، ف (أبوه) فاعل بقائم
 لوقوعه صلة للألف واللام ، كأنك قلت : جاءني الذي قام أبوه .

وأما قولك : اضرب أيهم قائم أبوه ، إذا جعلت (أبوه) فاعلاً بقائم ، فليس
 قائم وحده صلة (أي) بل هو خبر مبتدأ محذوف والجمة هي الصلة تقديره : اضرب
 أيهم هو قائم أبوه ، فقائم على هذا إنما رفع الظاهر لوقوعه خبراً ، لا لوقوعه صلة .

ومثال الحال : هذا زيد قائم أبوه ، وهذا زيد عندك أبوه ، وهذا زيد في
 الدار أبوه . فقائم حال ، ولأجل ذلك رفع الظاهر ، وكذلك الظرف والمجرور .

فقد تحصل من هذا كله أن الوصف والظرف والمجرور لا يرفع الظاهر شيء منها إلا إذا وقع في واحد من هذه المواضع الأربعة ، أو اعتمد على أداة نفي أو أداة استفهام . هذا مذهب سيبويه ، ومذهب أبي الحسن أنه يجوز في هذه الثلاثة أن ترفع الظاهر مطلقاً من غير شرط .

المسألة الخامسة : في الخبر السببي والحقيقي .

وأعلم أن الوصف الواقع خبراً للمبتدأ إن كان فاعله ضميراً يعود على المبتدأ فهو حقيقي نحو : زيد قائم ، وهند قائمة ، ألا ترى أن (قائما) هنا و(قائمة) فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، ولا يجوز انفصاله هنا من غير موجب ، فإن قلت : زيد قائم هو ، وهند قائمة هي ، فليس الضمير المنفصل بعد الوصف فاعلاً به ، وإنما هو توكيد لفاعل الضمير المستتر .

/ ومثال انفصاله لموجب قولك : زيد قائم إما هو وإما عمرو ، ف(هو) فاعل (قائم) ، وانفصل لاقتراحه ب(إما) وإن لم يكن فاعله ضميراً يعود على المبتدأ فهو سببي ، ولا بد فيه من وجود ضمير يعود على المبتدأ . ثم فاعل هذا الخبر السببي يكون ظاهراً ومضمراً ، وإذا كان مضمراً فلا بد من انفصاله مطلقاً ، ولا يجوز أن يكون متصلاً إلا في ضرورة ، هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون^(١) ذلك في الكلام . وهكذا الحكم على كل وصف جري على غير من هوله في المعنى ، حكمه كحكم الخبر السببي في جميع ما ذكر .

ومعنى كون الوصف جارياً على غير من هوله في المعنى ، أن يقع الوصف ضميراً لمبتدأ لفظاً أو أصلاً أو صفة لموصوف^(٢) ، أو صلة لموصول ، أو حالاً من ذي حال وفاعل ذلك الوصف في الجميع ليس ضميراً للمبتدأ ولا ضميراً للموصوف ولا الموصول

(١) انظر الانصاف : ٥٧/١ - ٥٨ ، والأشمنوني : ١٩٩/١ ، والتصريح : ١٦٥/١

(٢) في الاصل : (لموصول) وهو تحريف .

ولا صاحب الحال ، فهذا يعتبر كون الوصف جارياً على غير من هو له ، فمتى كان فاعل الوصف ليس ضميراً عائداً على ما جرى عليه ذلك الوصف خبراً أو صفةً أو حالاً ، فهو سببى جارٍ على غير من هو له ، ولا يعتبر ذلك بكون الوصف فى المعنى لغير من جرى عليه ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، أو حسنِ الوجهِ ، فليس (حسن) صفةً سببيةً ، وإن كان إنما أفاد معنىً فى غير موصوفه ، ألا ترى أن الحسن فى الوجه خاصة لا فى الرجل كـله ، وإنما هو حقيقى ، لأن فاعله ضميرٌ مستترٌ فيه يعود على الرجل .

ومثال وقوع الوصف السببى خبراً فى اللفظ قولك : زيد قائم أبوه ، فزيد مبتدأ (قائم) خبره ، و (أبوه) ناعل به ، وهذا الخبر هنا سببى ، لأن فاعله الأب ، وليس ضميراً يعود على المبتدأ ، فهو جارٍ على زيدٍ خبراً وليس له فى المعنى ، فهو إن ذاك جارٍ على غير من هو له ، والضمير الذى أضيف إليه الأب هو العائد على زيد .

ومثال وقوع الوصف السببى خبراً فى الأصل : ظننتُ زيداً قائماً أبوه ، (قائماً) مفعول ثانٍ لـ (ظننتُ) وهو فى الأصل - قبل دخول ظننتُ - خبرٌ للمبتدأ سببى لكون فاعله ليس ضميراً يعود على زيد .

ومثال وقوعه صفةً لموصوفٍ : مررتُ برجلٍ قائم أبوه ، فقائم نعت سببى ، وقد تقدم ذكر ذلك فى باب النعت (١) ، وذكر الأشياء التى يتبع منوعته فيها .

ومثال وقوعه صلةً لموصولٍ قولك : مررتُ بالقائم أبوه ، فقائم صلة للألف واللام سببية ، لأن الفاعل ليس ضميراً ما تقع عليه الألف واللام ، ألا ترى أن المعنى مررتُ بالرجل الذى قام أبوه ، فليس فاعل القيام إلا الأب دون الرجل .

ومثال الحال بالسببى قولك : جاءنى زيد قائماً أبوه ، (قائماً) حال من زيد

سببية ، ومن هذا قوله / تعالى : (خَشَعَا أَبْصَارَهُمْ يُخْرَجُونَ) (١) ف (خَشَعًا) حال (أ / ٩٤)
 من فاعل (يُخْرَجُونَ) وهو الواو ، وهي سببية ، لأنها لم ترفع ضمير صاحبها وإنما
 رفعت الأبصار . وهذه الأمثلة كلها فاعل الوصف فيها ظاهر ، ولا بد معه كما تقدم
 من ضمير يعود على الاسم الأول الذي جرى الوصف عليه .

ولقد ذهب الكوفيون إلى أن الألف واللام تقوم مقام الضمير (٢) هنا ، فأجازوا :
 مررت برجل حسن الوجه ، والأصل : حسن وجهه ، و (الوجه) فاعل بحسن وهو
 صفة سببية ، والمعائد على الموصوف المهاء من (وجهه) ثم عوضت منه الألف واللام .

ومذهب البصريين أن الألف واللام لا تقوم مقام الضمير ، لكنهم اختلفوا في جواز
 حذف هذا الضمير هنا ، فذهب أبي القاسم الزجاجي جوازاً (٣) ، فتقول على مذهبه
 زيد حسن الوجه ، تريد : حسن الوجه منه . وكذلك أيضاً يجوز على مذهبه : مررت
 برجل حسن وجهه ، تريد : وجهه منه ، فحذفت الضمير .

ومذهب الفارسي امتناع حذف هذا الضمير مطلقاً (٤) ، فلا يجوز في مذهبه : مررت
 برجل حسن الأب ، تريد : الأب له . ولا يجوز أيضاً عنده : مررت برجل حسن الوجه ،
 على حذف الضمير ، بل إنما يجوز هذا في مذهبه على أن (الوجه) بدل من الضمير
 المستتر في (حسن) وهو الفاعل المعائد على (رجل) وعلى هذا حمل قوله تعالى :
 (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب) (٥) فجعل (مفتحة) حالاً من (جنات عدن) وفيه

(١) من الآية : (٧) من سورة القمر . قال أبو حيان في البحر المحيط : ١٧٥ / ٨
 (وقيل : هو حال من الضمير المجرور في (عنهم) من قوله (فتول عنهم)
 وقيل : مفعول ب (يدع) وفيه بضم د) .

(٢) البسيط : ٩٧٣ ، والبحر المحيط : ١١٣ / ١ ، والمغني : ٥٠١ / ٢ .

(٣) الجمل : ١١١ ، والبسيط : ٩٧١ - ٩٧٣ .

(٤) الايضاح : ١٥٤ / ١ ، وانظر البسيط : ٩٧٣ .

(٥) الآية : (٥٠) من سورة (ص)

ضميرٌ مستترٌ مفعولٌ لم يُسمِّ فاعلهُ ، و (الأبوابُ) بدلٌ من ذلك الضميرِ ، ويجوزُ
على مذ هب الكوفيين أن تكون (الأبوابُ) مفعولاً بمفتحةٍ ، والألفُ واللامُ فيه تُغنى
عن الضميرِ المائدِ إلى الجناتِ (٢) ، ويجوزُ أيضاً ذلك على مذ هب أبي القاسمِ على حذفِ
الضميرِ ، والتقديرُ : مفتحةٌ لهم الأبوابُ منها . و (جناتِ عدنٍ) في الآيةِ بدلٌ من
(حُسنِ مآبٍ) ، بدلٌ شيءٍ من شيءٍ .

وذ هب بعضُ النحويين إلى جوازِ حذفِ هذا الضميرِ مع وجودِ الألفِ واللامِ خاصةً ،
وإلى هذا ذهب ابنُ عصفورٍ (٣) فأجاز : زيدٌ حسنُ الوجهُ ، على حذفِ الضميرِ ،
لا على أن الألفَ واللامَ عوضٌ من الضميرِ تقومُ مقامه من غيرِ حذفٍ كما يقوله الكوفيون ،
فالتقديرُ : زيدٌ حسنُ الوجهِ منه ، ومنع أصحابُ هذا المذهبِ : زيدٌ حسنٌ وجهه ،
لِفقْدِ الألفِ واللامِ .

ويسوغُ في الآيةِ على هذا المذهبِ أن تكونَ (٤) (الأبوابُ) مفعولاً لم يُسمِّ فاعلهُ
على نحو مذ هب أبي القاسمِ من حذفِ الضميرِ . وسيعودُ الكلامُ في هذه الآيةِ وهذه
المسائلِ في بابِ الصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ إن شاء الله بأوعبٍ من هذا .

ومثالُ الوصفِ السببيِّ وفاعلهُ مضمراً منفصلاً قولك : زيدٌ هندٌ ضاربها هو ، فزيدٌ
صتداً ، و (هندٌ) مبتدأٌ ثانٍ ، و (ضاربٌ) خبرٌ هندی ، وليس لها (٥) ألا ترى أنها
ليست فاعلةُ الضربِ ، ففاعلُ (ضاربٌ) ليس ضميراً يعودُ على هندی ، وإنما فاعلهُ ضميرُ
زيدِ المنفصلِ ، ويدلُّك على أن ذلك الضميرُ منفصلٌ هو الفاعلُ بضاربٍ / وليس فاعلهُ (٦/٩٤ ب)
ضميراً مستتراً و (هو) توكيدٌ له ، أنك في التثنيةِ والجمعِ لا تثني (ضارباً) ولا تجمعهُ

(١) الأفعال : ل ١٢١ - ١٢٢ ، وانظر الايضاح : ١٥٤/١ ، والبسيط : ٩٧١ ،

والمفنى : ٥٠٧/٢ .

(٢) معاني القرآن : ٤٠٨/٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢٥٢/٢ ، والبسيط :
٩٧٣ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧١/١ .

(٤) في الأصل : (يكون) بالياء المثناة التحتية .

(٥) انظر المقتضب : ٢٦٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٣٩/١ .

جَمَعَ سَلَامَةً إِلَّا عَلَى لُغَةٍ (أَلْكُونِي الْبَرَّافِيْتُ) وَهِيَ ضَعِيفَةٌ ، فَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ : الزَّيْدَانِ
 هِنْدٌ ضَارِبُهَا كَمَا ، وَفِي الْجَمْعِ : الزَّيْدُونَ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُمْ ، أَوِ الزَّيْدُونَ هِنْدٌ
 ضَارِبُهَا هُمْ ، وَتَقُولُ عَلَى اللُّغَةِ الضَّعِيفَةِ : الزَّيْدَانِ هِنْدٌ ضَارِبَاهَا هُمَا ، وَالزَّيْدُونَ
 هِنْدٌ ضَارِبُوهَا هُمْ ، وَلَوْ كَانَ فَاعِلٌ (ضَارِبٌ) ضَمِيرًا مُتَّصِلًا بِهِ سَتَرًا لَوَجِبَ أَنْ يُثْنَى
 وَيَجْمَعَ فِي كُلِّ لُغَةٍ ، لِأَنَّ الْوَصْفَ إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا وَجِبَ عِنْدَ تَثْنِيَةِ ذَلِكَ
 الضَّمِيرِ وَبِجَمْعِهِ أَنْ يُثْنَى الْوَصْفُ وَيَجْمَعَ إِمَّا تَكْسِيرًا أَوْ سَلَامَةً ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ ظَاهِرًا
 أَوْ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا وَجِبَ فِي اللُّغَةِ الْفُصْحَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْوَصْفُ مَعَ تَثْنِيَةِ فَاعِلِهِ كَهَالِهِ
 مَعَ الْمَفْرَدِ وَمَعَ جَمْعِهِ كَذَلِكَ أَيْضًا ، أَعْنَى : كَهَالِهِ مَعَ الْمَفْرَدِ ، أَوْ مَجْمُوعًا جَمَعَ تَكْسِيرًا ،
 وَتَكْسِيرُهُ إِذْ ذَاكَ أَحْسَنُ مِنَ الْإِفْرَادِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : (خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ) (١) وَقَدْ قَرَأَهُ
 أَبُو عَمْرٍو وَحَمْرُو وَالْكَسَائِيُّ : (٢) (خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ) عَلَى الْإِفْرَادِ .

وَمِثَالُ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِالْوَصْفِ السَّبِيحِ فِي الضَّرُورَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

يَجْرَانِ ثَنِيًّا خَيْرَهَا عَظْمٌ جَمَارَةٌ بِصِيرًا بِهَا لَمْ تَعُدْ عَنْهَا مَشَاغِلُهُ (٣)

ف (بِصِيرًا) نَحْتُ لِثْنِيٍّ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ سَتَرْتُ فِيهِ يَمُودٌ عَلَى الرَّجْلِ الْمُدْرَجِ صَاحِبِ
 الْثَنِي ، وَأْتَى بِالضَّمِيرِ هُنَا مُتَّصِلًا ضَرْوَةً ، وَلَوْلَا الضَّرُورَةُ لَقَالَ : بِصِيرًا بِهَا هُوَ ،
 وَفَصَلَ الضَّمِيرَ الْفَاعِلَ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخَرِ :-

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٧) مِنَ سُورَةِ الْقَمَرِ . وَ (خَشَعًا) بضم الخاء وتشديد الشين

قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر : السبعة : ٦١٧ .

(٢) حجة القراءات : ٦٨٨ .

(٣) مِنَ الطَّوِيلِ لَزَيْنَبِ بِنْتِ الطُّثْرِيَّةِ مِنْ أَبْيَاتِ لَهَا فِي الْحِمَاسَةِ تَرْتِي أَخَاهَا يَزِيدَ
 ابْنَ الطُّثْرِيَّةِ . وَالثَّنَى : الْوَلَدُ الَّذِي بَعْدَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ ، فَالْأَوَّلُ بَكْرٌ وَالثَّانِي
 ثَنِيٌّ .

وهو من شواهد التوطئة : ١٧٦ ، والأملی : ٨٦/٢ ، والحماسة لابن

تمام : ٥١٦/١ ، والأغاني : ٦١/١٣ - ٦٢ .

تَرَى أَرْبَاعَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدَرَتْ الْحَدِيدُ عَلَى الْكَمَاةِ (١)

ف (مُتَقَلِّدِيهَا) حَالٌ مِنْ (أَرْبَاعٌ) وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ يَمْوَدُ عَلَى أَصْحَابِ الْأَرْبَاعِ ، لَوْلَا الضَّرُورَةُ لَفَصَلَهُ فَقَالَ : (مُتَقَلِّدِيهَا هُمْ) عَلَى اللَّغَةِ الْفُضْحَى ، أَوْ (مُتَقَلِّدِيهَا هُمْ) عَلَى لُغَةِ (أَكْلُونِي الْبَرَاعِيثُ) عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ (مُتَقَلِّدِيهَا) حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ (أَرْبَاعَهُمْ) فَيَكُونُ عَلَى هَذَا جَارِيًا عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ (تَرَى) وَيَكُونُ هَذَا جَاءَ عَلَى الْقَلِيلِ مِنْ كَوْنِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ غَيْرِ الْعَامِلِ فِي صَاحِبِهَا ، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي صَاحِبِ الْحَالِ هُنَا (أَرْبَاعٌ) ، لِأَنَّهُ الْخَافِئُ لَهُ بِالْإِضَافَةِ ، وَالنَّاصِبُ لِلْحَالِ (تَرَى) أَوْ يَكُونُ (مُتَقَلِّدِيهَا) حَالًا مِنْ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : تَرَى أَرْبَاعَهُمْ إِذَا كَانُوا مُتَقَلِّدِيهَا ، فَالْوَاوُ فِي (كَانُوا) فَاعِلٌ ، وَ(كَان) هُنَا تَائِمَةٌ ، وَ(مُتَقَلِّدِيهَا) حَالٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَالْعَامِلُ فِي (إِذَا) (تَرَى) ثُمَّ حَذْفُ الظَّرْفِ وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ وَهُوَ الَّذِي أُضِيفَ الظَّرْفُ إِلَيْهِ وَبَقِيَتْ الْحَالُ . وَنَظِيرُ هَذَا مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبِي زَيْدًا (٢) قَائِمًا ، وَفِي قَوْلِهِمْ : هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رَطْبًا ، مِنْ أَنَّ التَّقْدِيرَ : ضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا ، وَهَذَا إِذَا كَانَ بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ إِذَا كَانَ رَطْبًا . وَهَذَا الْوَجْهُ أَيْضًا مُمْكِنٌ فِي الْبَيْتِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : يَجْرَانُ شَيْئًا غَيْرَهَا عَظِيمٌ جَارَةٌ إِذَا كَانَ بِصِيرًا بِهَا ، وَيَكُونُ الْعَامِلُ فِي (إِذَا) (أَرْبَاعٌ) / (أ / ٩٥)

(يَجْرَانُ) ، فَيَكُونُ الْوَصْفُ فِي الْبَيْتَيْنِ عَلَى هَذَا جَارِيًا عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ ، وَلَا ضَرُورَةَ إِذَا ذَكَرَ فِي اتِّصَالِ الضَّمِيرِ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

(١) مِنَ الْوَافِرِ لِلْفَرَزْدَقِ ، دِيوانُهُ بِشَرْحِ الصَّائِقِ : ١ / ١٣١ ، وَالْأَرْبَاعُ : جَمْعُ رِبْقٍ - بِكَسْرِ الرَّاءِ وَقَدْ تَفْتَحُ وَسُكُونِ الْبَاءِ ، وَأَصْلُهُ الْحَبْلُ وَالْحَلْقَةُ الَّتِي تَشَدُّ بِهَا الْغَنَمُ الصَّغَارُ لِثَلَا تَرْضَعُ ، وَمُتَقَلِّدِيهَا : أَيُّ جَاعِلِيهَا فِي أَعْنَاقِهِمْ فِي مَوْضِعِ الْقِلَادَةِ ، وَالْكَمَاةُ : جَمْعُ كَمِيٍّ وَهُوَ الشَّجَاعُ الْمَتَكَمِيٌّ . انظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ٢ / ٢٧٧ ، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ : ٢ / ٨٤ ، وَالْإِنْصَافُ : ١ / ٥٩٠ . وَيُرْوَى : (إِذَا) مَكَانٌ : (كَمَا) ، وَ(يَرَى) بِالْيَاءِ الْمَثْنَةُ التَّحْتِيَّةُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (زَيْدٌ) بِالرَّفْعِ وَهُوَ خَطَأٌ .

وَإِنَّ أَمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوْمَاً وَيِدَاءً سَمَلِقُ (١)
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَأَنْ تُحَلِّمِي أَنَّ الْمَعَانَ مَوْسِقُ

فظاهره أيضاً أن (محقوقة) خبر (إن) فهو جارٍ على امرئ خبراً له ، وليس له في المعنى ، لأن الضمير المستتر فيه وهو المفعول الذي لم يسم فاعله القائم مقام الفاعل يعود على المرأة المخاطبة ، و (أن تستجيبى) على اسقاط باء الجر ، تقديره : لمحقوقة أنت بأن تستجيبى لصوته ، فأنت بالضمير متصلاً بضرورة ، لكن هذا يحتمل وجهاً آخر يخفى به عن الضرورة ، وهو وجه حسن ، وذلك أن يكون (محقوقة) لضمير فيه و (أن تستجيبى) ليس على حذف باء الجر ، ولكنه مفعول لم يسم فاعله بمحقوقة وأنه لما كان (أن تستجيبى) مقدرًا بمصدر مؤنث ، كأنه قال : لمحقوقة استجابتك لصوته ، كما قال تعالى : (وَاسْتَجِيبُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ) (٢) إذا جعلنا الضمير في (إنها) يعود على المصدر المفهوم من (استجيبوا) جاء الضمير مؤنثاً لأن ذلك المصدر يتقدر كذلك ، أي : أن الاستعانة ، ولا ينبغي أن يجعل (محقوقة) خبراً مقدماً و (أن تستجيبى) مبتدأً والجملة خبر (إن) لأجل لام الابتداء الداخلة على الخبر في قوله : لمحقوقة ، وهي لا تدخل على خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً (لأن) ألا ترى أنك لا تقول : إن زيداً أبوه لقاتم ،

(١) من الطويل للأعشى ميمون بن قيس ، يمدح المحلق بن غنثم بن شداد بن

ربيعة . مومة : أي صحراء واسعة ، و سلق : أي قفر لا نبات فيها . وعجز

البيت الأول في الديوان : ٢٢٣ :

.....
فِيَا فِ تَنَوَّاتٍ وَيِدَاءً خَيْفِقُ

والخيفق : الفلاة الواسعة .

وهو من شواهد الانصاف : ٥٨ / ١ ، والخزانة : ٥٥١ / ١ ، ومجاز القرآن :

٢٤٤ / ١ ، واللسان (حقق) ، وحواشي المفضل : ٤٢٨ ، والصاحبي : ٣٥٨ /

٣٥٩ ، وشرح الكافية للرضي : ٢١٢ / ١ .

(٢) هذا الوجه ذكره ابن الأنباري في الانصاف : ٦٠ / ١ .

(٢) من الآية : (٤٥) من سورة البقرة .

اللهم إلا أن تجعل هذه اللام جواب قسم محذوف ، فحينئذ يصح هذا الوجوه ،
 يكون التقدير : والله لمحقوقه أن تستجيبى ، والجملة من القسم وجوابه في موضع خبر
 (إن) ويكون على هذا في (محقوقه) ضمير مستتر مفعول لم يسم فاعله يعود على
 الاستجابة ، لأنه مقدم من تأخير . وهذه الأبيات ونحوها عند الكوفيين ليست بضرورية
 مع بقائها على ظواهرها ، لأنهم يجيزون اتصال ذلك الضمير بالوصف السببى .

وأما قوله تعالى : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) (١) ففيها أربعة أقوال :

أحدها : أن (خاضعين) خبر (ظل) ، لأنها من أعوات (كان) و (لها)
 متعلق به ، أو يكون (لها) في موضع خبر (ظل) وفيه ضمير مستتر فيه يعود على
 الأعناق ، وهو فاعل به ، أعنى : بلها من حيث قام مقام اسم الفاعل المحذوف الذى
 يتعلق به ، والتقدير : فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ مستقرة لها أو كائنة لها ، وهذا كما تقول :

زيد لها به ، إذا ملكه المرض كأنك قلت : زيد مطوك للمرض ، وكذلك المعنى هنا فى

قوله سبحانه (ظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا) ويؤن (خاضعين) إذا كان (لها) هو الخبر

حالاً من الضمير المستتر فى (لها) الذى هو / ضمير الأعناق ، ويكون الوصف الذى (٩٥ / ب)

هو (خاضعين) فى هذا القول سببياً ، لأن فاعله ضمير مستتر فيه يعود على أصحاب

الأعناق لا على الأعناق ، وجاء هذا على اتصال الضمير بالوصف السببى ، وعلى حذف

الضمير العائد على الأعناق ، لأنه كما تقدم يشترط فى الوصف السببى وجود ضمير

يعود على الاسم الذى جرى عليه ، والأصل : خاضعين بها هم ، فحذف (بها)

وأصل الضمير الفاعل الذى هو (هم) بالوصف . وهذا القول (٣) ضعيف جداً ، وهو

منى على جواز حذف الضمير العائد إلى الاسم الذى جرى عليه الوصف السببى ،

(١) من الآية : (٤) من سورة الشعراء . وانظر معانى القرآن : ٢٧٦ / ٢ - ٢٧٧ ،

والكشاف : ٢ / ٤٠٤ ، والبحر المحييط : ٧ / ٥ - ٧ ، وتفسير أبى السعود : ٤ / ٢٠ .

(٣) نسب هذا القول للكسائى . وانظر التبيان : ٢ / ٩٤٣ ، وتفسير القرطبى :

كما تقدم (١) في مذهب أبي القاسم ، ومبنى أيضاً على مذهب الكوفيين في جواز اتصال
الضمير الفاعل بالوصف السببي .

القول الثاني : ما ذهب إليه بعض المفسرين من أن (خاضعين) خبر (ظل)
أو حال من الضمير المستتر في (لها) على ما تقدم ، وفاعل (خاضعين) ضمير مستتر
فيه يعود على الأعناق ، والمراد بالأعناق هنا : الجماعات (٢) . تقول العرب : أتانى
عنى من الناس ، أى : جماعة ، فكانه قال : فطلت جماعاتهم لها خاضعين ، والوصف
على هذا القول حقيقى ولا حذف فيه .

القول الثالث : أن (خاضعين) خبر عن الأعناق أو حال من ضميرها المستتر
في (لها) ، على ما تقدم ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد على الأعناق أيضاً ، فالوصف
على هذا حقيقى لا سببى ، وجاء هذا الوصف هنا مجموعاً بالياء والنون كجمع المذكور
العاقل ، والأعناق ليست بمذكرة ولا عاقلة ، وكان الأصل أن يكون : فطلت أعناقهم
لها خاضعات أو خاضعة ، فإنما جاء هكذا ، لأن الأعناق مضافة إلى ضمير المذكورين
العاقلين في قوله (أعناقهم) فجرى على المضاف في هذا حكم المضاف إليه ، فعومل
في وصفه معاملة المذكور العاقل لإضافته إليه .

ونظير هذا قوله تعالى : (إِنْ تَكْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي
السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ) (٣) ألا ترى أن الميثقال مذكور وأنت هنا في قوله
تعالى : (تَكْ ، وتكن ، ويأت بها) وإنما ذلك لإضافته إلى مؤنث وهو العبثة ،
فأجرى عليه حكم ما أضيف إليه . ومن ذلك أيضاً قولهم : قطعت بعض أصابعه ،
فأنت (البمض) وإن كان مذكراً لإضافته إلى المؤنث الذى هو (الأصابع) وقد بين

(١) انظر ما تقدم في ص : ٣٨٤

(٢) ونسب هذا القول إلى الأخفش وأبي زيد الانصارى . المقتضب : ١٩٩/٤ ، وتفسير

القرطبي : ٨٩/١٣ ، وعراب القرآن للزجاج : ٦٠٧/٢ .

(٣) من الآية : (١٦) من سورة لقمان . وانظر تفسير القرطبي : ٦٧/١٤ .

هذا وشرويه في بابِ الفاعِلِ . (١)

القولُ الرَّابِعُ : أَنَّ (خَاضِعِينَ) أَيضاً على ما تقدّم خبر (ظَلَّ) أو حالٌ مِنْ الضَّميرِ المستترِ في (لَهَا) وجاءَ مجموعاً (بالياء)^(٢) والنون ، والأعناقُ ليست بمذكرةٍ

ولا عاقلة ، لأنه محمولٌ على ما يصلحُ في الموضع ، فهذا من بابِ الحملِ على المعنى ، وكأنه قالَ : فَظَلُّوا لَهَا خَاضِعِينَ ، والواوُ إنّما هي للمذكَرِ العَاقِلِ ، فلما كان يُقالُ :

ظَلُّوا وظَلَّتْ أعناقُهُمْ على معنى واحدٍ ، جاءَ الوصفُ مع ظَلَّتْ أعناقَهُمْ على حكمِهِ مع

(ظَلُّوا) / والحملُ على ما يصلحُ في الموضع كثيرٌ في كلامِ العربِ ، قالَ تعالى : (١/٩٦)

(أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ)^(٣) فقوله سُبْحَانَهُ (كَالَّذِي) معطوفٌ على ما يصلحُ في موضعِ قوله

جَلَّ وَتَعَالَى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ)^(٤) ، لأنه يصلحُ في موضعه : أَرَأَيْتَ

كَالَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ ، وكذلك أيضاً قوله تعالى : (إِنَّ الْمُضِدِّقِينَ وَالْمُضِدَّقَاتِ

وَأَقْرَضُوا)^(٥) فأقْرَضُوا معطوفٌ على ما يصلحُ في موضعِ قوله سُبْحَانَهُ (إِنَّ الْمُضِدِّقِينَ

وَالْمُضِدَّقَاتِ) كأنه قالَ : إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا ، ويكونُ الذينَ تصدَّقوا يشملُ

المذكَرَ والمؤنثَ ، وقد تقدّمت هذه الآيةُ في بابِ العطفِ^(٦) ، وتقدّم التنبيهُ على

المانعِ من كونه معطوفاً على المصدّقين من حيث يتقدّر بالفعل وهو في تأويله ، وكذلك

أيضاً قوله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ)^(٧) في قراءةٍ قبل^(٨) بإثباتِ ياءٍ (يَتَّقِي) على

(١) انظر ما تقدم في ص : ٦٠ - ٦١ .

(٢) في الاصل : (بالواو) .

(٣) من الآية : (٢٥٩) من سورة البقرة .

(٤) من الآية : (٢٥٨) من سورة البقرة . وانظر تفسير القرطبي : ٢٨٨ / ٣ ،

والمعنى : ٤٧٩ / ٢ .

(٥) من الآية : (١٨) من سورة الحديد . وانظر البيان : ٤٢٢ / ٢ .

(٦) انظر ما تقدم في ص : ٣٩٨ .

(٧) من الآية : (٩٠) من سورة يوسف .

(٨) هو أبو عمر المكي محمد بن عبد الرحمن المخزومي بالولاء الطَّحُّبِيُّ بِقُنْبُلٍ (١٩٥ -

٢٩١ هـ) شيخ القراء بالحجاز ، وإليه انتهت رئاسة الاقراء به ، كان على الشرطة

بمكة لأهليته لذلك ، أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد النبالي ، ورواهما =

قَوْلٍ مَنْ جَعَلَ (مَنْ) موصولةً بمعنى (الذي) و (يَتَّقِي) صلةٌ لها وهو مرفوعٌ بالضمِّنة المقدرة لا يجزم ، وقوله (يَصْبِرُ) معطوفٌ على (يَتَّقِي) فكان يجب أن يكون مرفوعاً ، لكنه مجزم (١) حملاً على ما يصلح في موضع الموصول وصلته ، ألا ترى أنه يصلح فيه (مَنْ) الشرطية مع مجزومها ، لأنه يقال : مَنْ يَتَّقِي ، وَمَنْ يَتَّقِي ، على معنى واحد ، ولذلك قرئت هذه الآية بالوجهين (٢) معاً ، فلما كان (يَصْبِرُ) مجزوماً مع وجود (مَنْ) الشرطية وجزم (يَتَّقِي) جاء أيضاً مجزوماً مع وجود الموصولة ، ووقع (يَتَّقِي) حملاً على الشرطية لصحتها في الموضع ، وكون الموصولة بمعناها . وهذا القول في هذه الآية على قراءة قبيل ذكره الفارسي وارتضاه ، وفيها وجه (٤) سوى هذا .

ومن باب الحمل على ما يصلح في الموضع أيضاً عند الفارسي قول العرب : هُوَ أَحْسَنُ الْفِتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ ، فالهاء في (أجمله) تعود على ما يصلح في موضع الفتيان لأنه يصلح في موضعه المفرد على معناه ، فكأنهم قالوا : هُوَ أَحْسَنُ فِتْيٍ وَأَجْمَلُهُ (٥) ، ولو جاء الضمير على لفظ الفتيان لقالوا : وَأَجْمَلُهُمْ ، وسيبويه يقول في هذا الضمير :

= عن البزى ، وروى عنه جماعة كثيرة منهم : أبو ربيعة محمد بن اسحاق ، وابن

مجاهد ، وابن شنبوذ وغيرهم . انظر ترجمته في طبقات القراء : ١٦٥ / ٢ ،

والاعلام : ٦٢ / ٧ .

وانظر قراءته في السبعة : ٣٥١ ، والاتحاف : ٢٦٧ ، وانظر المغني : ٤٧٨ / ٢

(١) مشكل اعراب القرآن : ٤٣٥ / ٢ .

(٢) قرأ ابن كثير وعده (إنه من يَتَّقِي) بياء في الوصل والوقف فيما قرأت على قبيل

وقرأ الباقر : (إنه من يَتَّقِي) بخير ياء مجزوماً .

انظر حجة القراءات : ٣٦٤ - ٣٦٥ ، والاتحاف : ٢٦٧ ، والسبعة : ٣٥١ ،

وتفسير القرطبي : ٢٥٦ / ٩ .

(٣) انظر المغني : ٤٧٨ / ٢ .

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن : ٤٣٤ / ١ - ٤٣٥ .

(٥) انظر البسيط : ٦٥٥ .

إِنَّهُ يَمُودُ عَلَى الْفِتْيَانِ ، عَلَى مَعْنَى مَا ذَكَرَ (١) ، فَكَانَهُمْ قَالُوا : هُوَ أَحْسَنُ الْفِتْيَانِ وَأَجْمَلُ
مَنْ ذَكَرَ (٢) .

وَمِنْ الْحَمْلِ عَلَى مَا يَصْلُحُ فِي الْمَوْضِعِ أَيْضًا قَوْلُهُمْ لِمَكْثَرِ الْكَلَامِ (حَسْبُكَ يَنْبِ النَّاسِ)
فَحَسْبُكَ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ ، أَي : حَسْبُكَ هَذَا ، وَ (يَنْبِ) مَجْذُومٌ عَلَى جَوَابِ أَمْرٍ
يَصْلُحُ فِي الْمَوْضِعِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : اكْتَفِ بِهَذَا الْقَدْرِ يَنْبِ النَّاسِ ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ :
حَسْبُكَ هَذَا : اكْتَفِ بِهِ ، وَحَسْبُكَ مَعْنَاهُ : كَافِيكَ ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ : مَا قَامَ غَيْرُ
زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، بَرَفَجَ (عَمْرٍو) عَطْفًا عَلَى مَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ قَوْلِكَ (غَيْرُ زَيْدٍ) كَأَنَّكَ قُلْتَ :
مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ وَعَمْرٍو ، لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (عَمْرٍو) مَعْطُوفًا عَلَى

لَفْظِ (غَيْرِ) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ / شَيْءٍ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَكُونُ : مَا قَامَ عَمْرٍو ، بِنَفِي الْقِيَامِ (٩٦ / ب)
عَنْهُ وَالْمَعْنَى إِثْبَاتُهُ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ (إِلَّا) لِذَلِكَ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا فِي (عَمْرٍو) الْخَفْضُ
عَطْفًا عَلَى لَفْظِ زَيْدٍ ، فَتَقُولُ : مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ (٥)

الْبَيْتُ الْمَذْكُورُ فِي بَابِ الْعَطْفِ ، حَمَلٌ (نَاعِبٌ) بِالْخَفْضِ عَلَى مَا يَصْلُحُ فَنَسِيَ
(مُصْلِحِينَ) الْمَنْصُوبَ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسُوا بِمُصْلِحِينَ وَلَا نَاعِبٍ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ
الْآخِرِ :-

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * (٦)

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ ،

(٢) انظُرِ الْكِتَابَ : ٨٠ / ١ ، وَانظُرْ أَيْضًا اللِّسَانَ (ثَقَل) .

(٣) وَقِيلَ : مَبْتَدَأٌ لَا خَبْرَ لَهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ طَاهِرٍ . انظُرِ الْمَهْمَعُ : ٤٤ / ٢ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (عَمْرٍو) بَدُونِ وَو .

(٥) تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ كَامِلًا وَتَخْرِيجهُ فِي ص : ١٢٨

(٦) تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ كَامِلًا وَتَخْرِيجهُ فِي ص : ١٢٩

فَمَا تَرَيْنِ وَلِيَّ لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَاثِ أَوْدَى بِهَا (١)
 فالضَّميرُ الفاعلُ في (أودى) جاءَ مذكراً حملاً على ما يصلحُ في موضعِ الحَوَاثِ ، كأنه
 قالَ : فَإِنَّ الحَدَثَانَ أودى ، لأنهم يقولونَ الحَدَثَانَ وهم يريدونَ به الكثرةَ والجِنسَ ،
 كما يُرادُ ذلكَ بلفظِ الجمعِ إذا قلتَ الحَوَاثِ ، ولهذا أيضاً ذكرَ الآخرُ الحَدَثَانَ ،
 فأجرى عليه حكمَ الحَوَاثِ في قوله :

أَلَا هَلَكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَنِيرُ وَمَدْرَهْنَا الْحَسَامُ إِذَا نَغِيرُ (٢)
 وَحَمَالُ الْمَعِينِ إِذَا أَلَمَّتْ بِنَا الحَدَثَانَ ، وَالْأَنْفُ النَّصُورُ
 فالحدَثَانُ فاعلُ (أَلَمَّتْ) وألحقَ التاءَ في قطعِهِ وإن كانَ مذكراً ، إذ يصلحُ فسي
 موضِعَهُ (الحَوَاثِ) وهو مؤنثٌ ، فكأنه قالَ : أَلَمَّتْ بِنَا الحَوَاثِ ، (وَالْأَنْفُ) فسي

(١) من المتقارب للأعشى ميمون من قصيدة يمدح بها رهما قيس بن معدى كسرب
 الكندي ويزيد بن عبد المدان الحارثي . (لمة) - بكسر اللام وتشديد الميم -
 ما ألمَّ وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس . والحواث : جمع حادثة وأرادَ بها
 نوازل الدهر وكوارثه ، وأودى بها : ذهبَ بها وأبادها . الديوان : (١٧١) .
 وهو من شواهد سيبويه ، وصدرة في الكتاب : ٤٦ / ٢ : فاما ترى لمتى بدلت *
 ومعاني القرآن : ١٢٨ / ١ ، والانصاف : ٧٦٤ / ٢ ، وأمالى ابن الشجرى :
 ٣٤٥ / ٢ ، وشرح المفصل : ٩٥ / ٥ ، ٦ / ٦ - ٤١ ، والبسيط : ١٨٦ ،
 والأشموني : ٥٣ / ٢ ، والخزاعة : ٨٧٨ / ٤ .

(٢) من الوافر ، أنشدهما ابن منظور (حدث) من غير عزو . والمدرة - بكسر
 الميم وسكون الدال وفتح الراء - السيد الشريف ، والمقدم في اللسان والييد
 عند الغصومة والقتال . وفي اللسان (ووهَّاب) مكان (وحمَّال) و (الحامى)
 مكان (الأنف)

وهو من شواهد معاني القرآن : ١٢٩ / ١ ، ومجالس شطب : ٤٨٩ / ٢ ،
 والانصاف : ٧٦٦ / ٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٠٦ / ١ ، واصلاح الخلل :
 ٣٨٣ ، والبسيط : ١٨٧ ، ٢٥١ ، ٤٠٩ ، ٤٣٦ .

هذا البيت معطوف على (حَمَالٍ) لا على (الحَدَثَانِ) ، وَلَوْ جَاءَ الْبَيْتَانِ عَلَى
مراعاةِ الطفوفِ به لقال في الأولِ : فَإِنَّ الْحَوْدَاثَ أَوْدَتْ بِهَا ، وفي الثاني : إِذَا أَلَمَّ
بِنَا الْحَدَثَانِ .

ومن هذا القبيل أيضاً قول الآخر :-

أَجِدُّكَ لَنْ تَرَى بِشَعِيلِيَّاتٍ ولا بِيَدَانِ نَاجِيَّةٍ (ذَمُولاً)^(١)
ولا مُتَدَارِكٍ و (الشَّمْسُ) دَافِلٌ بِيَعْنِ (نَوَاشِخِ) الْوَادِي هُمُولاً

فقوله : (ولا متدارك) معطوف على ما يصلح في موضع قوله (لَنْ تَرَى) قدره

ابن جنى : أَجِدُّكَ غَيْرِ رَاءٍ ، وَقَدَّرَهُ الْفَرَاءُ : لَسْتُ بِرَاءٍ^(٢) ، فَتَدَارِكُ مَعطوفٌ عَلَى

(رَاءٍ) الْمُخْفَوْنِ الْمُقَدَّرِ فِي مَوْضِعِ (لَنْ تَرَى) وَمِنْهُ أَيْضاً عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ^(٣)

قَوْلُ الْحَرَبِ : (رَأَيْتُ التَّيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) ف (تَيْمٌ) بِالْخَفْضِ بَدَلٌ مِمَّا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ

التَّيْمِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : الْمَنْسُوبُ إِلَى تَيْمِ تَيْمِ عَدِيٍّ ، فَتَيْمُ الثَّانِي بَدَلٌ مِنْ (تَيْمِ) الْأَوَّلِ

الْمُقَدَّرِ ، الْأَتَرَى أَنَّهُ يُقَالُ : التَّيْمِيُّ وَالْمَنْسُوبُ إِلَى تَيْمٍ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ . وَقَوْلُ الْفَارَسِيِّ

فِي هَذَا وَجُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ^(٤) ، وَالْأَصْلُ : رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ ذَا تَيْمِ

عَدِيٍّ ، وَ (ذَا) بَدَلٌ مِنَ التَّيْمِيِّ بِمَعْنَى صَاحِبٍ ، وَ (تَيْمِ) مُضَافٌ إِلَيْهِ ، ثُمَّ حَذَفَ

(١) من الوافر ، للمرار بن سعيد الفتحسي . شعيليات ويديان : موضعان ،

والناجية : الناقة السريعة ، والنواشخ : جمع ناشفة مجازي الماء في الوادي

ونواشخ الوادي أعاليه ، والهمول : الأبل عليها الهواج . والذمول : التي

تسير سيرا ليئا .

انظر معاني القرآن : ١٧١/١ ، ومجالس شعلب : ١٥٩/١ ، والخصائص :

٣٨٨/١ ، ومعجم البلدان : (شعيليات) واللسان : (نشخ) وفيه (متلاقيا)

مكان (متدارك) . وما بين الأقواس في البيتين بيان في الأصل .

(٢) معاني القرآن : ١٧١/١ .

(٣) وهم الكوفيون ، انظر شرح المفصل : ١٤٢/٥ ، والمقدمة المحسبة : ٢٧٣/١ ،

وحاشية الصبان : ١٧٦/٤ .

(٤) انظر الكامل للمبرد : ١٤٢/٢ ، والانصاف : ٤٧٤/٢ .

المضاف وبقى المضاف إليه على خفضه كقراءة بعض الناس في الشاذ : (تريدون عرس الدنيا والله يريد الآخرة)^(١) بخفض الآخرة على حذف مضافٍ تقديره : والله يريد بباقي الآخرة .

وبالجملة فالحمل على ما يصلح في الموضع كثير جداً في كلام العرب ، فحمل هذه الآية قوله تعالى : (فظلت أعناقهم لها خاضعين) على ذلك قول حسن ارتضاه / (٩٧ / أ) المبرد ، وابن أبي الربيع من المتأخرين ، والله الموفق .

وأعلم أن ما تقدم من أن الكوفيين يميزون أن يكون فاعل الوصف السببي ضميراً متصلاً ، إنما ذلك عندهم بشرط أن لا يوقع اتصاله لبساً ،^(٣) في نحو : زيدٌ هندٌ ضاربها ونحو ما تقدم من الأبيات والآية التي هي قوله تعالى : (فظلت أعناقهم لها خاضعين)^(٤) على القول الأول فيها ، ونحو قوله تعالى : (وإن للمتقين لحسن مآبٍ ، جنات عدن مفتحة لهم الأبواب)^(٦) على أن يكون (مفتحة) حالاً من (المتقين) وفيه ضمير مستتر مفعول لم يسم فاعله ، يعود على (جنات عدن) والأبواب بدل بعض من كل من ذلك الضمير المستتر ، ومرفوع الوصف السببي على هذا ضمير متصل به ، فيجوز هذا الإعراب في هذه الآية على مذاهب الكوفيين ، ولا يجوز عند البصريين لأنه لو كان حالاً من المتقين والأبواب بدل لوجب انفصال الضمير المرفوع بمفتحة ، فكان يجب أن يكون مفتحة هي لهم الأبواب ، وتوجيهها عندهم على ما تقدم ممن مذاهب الفارسي وأبي القاسم .

(١) من الآية : (٦٧) من سورة الأنفال . وقراءة الخفض هي قراءة ابن جهماز ، انظر المحتسب : ٢٨١ / ١ .

(٢) المقتضب : ١٩٨ / ٤ - ١٩٩ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل : ٢٠٧ / ١ - ٢٠٨ .

(٤) من الآية : (٤) من سورة الشعراء .

(٥) تكملة .

(٦) من الآيتين (٤٩ - ٥٠) من سورة (ص) . وانظر الايضاح : ١٥٤ / ١ .

فَأَمَّا إِنْ كَانَ اتِّصَالُ ضَمِيرِ الْوَصْفِ السَّبْبِيِّ يُوقِعُ لَبْسًا ، فَلَا بُدَّ مِنْ انفصاليهِ إِذْ ذَاكَ
عند البصريين والكوفيين^(١) نحو : زيدٌ ضارِبُهُ أَنَا ، وهندٌ ضارِبُهَا أَنْتَ ، والزَّيْدَانِ
ضارِبُهُمَا نَحْنُ ، والزَّيْدَانِ ضارِبُهُمَا أَنْتَ . فَلَا يَجُوزُ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ
ونحوها لأجلِ اللَّبْسِ ، إِنْ لَا يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ لِمَتَكَلِّمٍ أَوْ مَخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ . وَإِلَى مِثْلِ
مذهبِ الكوفيين ذَهَبَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ طَالِقٍ^(٢) .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْوَصْفَ السَّبْبِيَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى وَصْفٍ حَقِيقِيٍّ حَكَمَهُ كَحَكْمِ السَّبْبِيِّ الْمَبَاشِرِ
عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، فَتَقُولُ : زيدٌ قائمٌ وضارِبُهُ أَنَا ، وزيدٌ قائمٌ ونحانٌ أبوه .

فَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى وَصْفٍ سَبْبِيٍّ وَفَاعِلُ الْمَعْطُوفِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى فَاعِلِ الْوَصْفِ
الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، لَمْ يَمْتَنِعْ اتِّصَالُ فَاعِلِ الْمَعْطُوفِ بِهِ كَقَوْلِكَ : زيدٌ قائمٌ أبواه لا قاعدان
فقائمٌ خبرٌ زيدٍ ، و (أبواه) فاعلٌ به وهو سببِيٌّ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرْفَعِ ضَمِيرَ زيدٍ ، و (لا) حرفٌ
عطفٍ ، و (قاعدان) معطوفٌ على قائمٍ ، و فاعلهُ ضَمِيرٌ مستترٌ فيه يَعُودُ عَلَى فَاعِلِ
(قائمٍ) وهو (أبواه) والمعطوفُ على الخبرِ خبرٌ مثله ، فَقَدْ صَارَ (قاعدان) خبرًا
سببِيًّا عن زيدٍ ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ ضَمِيرُهُ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدان .
فَإِنْ كَانَ فَاعِلُ الْمَعْطُوفِ غَيْرَ عَائِدٍ عَلَى فَاعِلِ الْوَصْفِ الْأَوَّلِ ، فَحَكْمُهُ أَيْضًا كَحَكْمِ
السَّبْبِيِّ الْمَبَاشِرِ فِي لَزُومِ انفصالِ الضَّمِيرِ ، نحو قولك : زيدٌ قائمٌ أبوه وضارِبُهُ أَنَا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ إِذَا جَرَّيَا عَلَى غَيْرِ مَنْ هُمَا لَهُ فَحَكْمُهُمَا^(٣) أَيْضًا فَمَنْ
انفصالِ الضَّمِيرِ كَحَكْمِ الْوَصْفِ السَّبْبِيِّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، كَقَوْلِكَ : زيدٌ هندٌ فِي دَارِهَا هُوَ ،
وزيدٌ هندٌ عِنْدَهَا هُوَ ، تريدُ : زيدٌ هندٌ مستقرٌّ فِي دَارِهَا هُوَ ، / وزيدٌ هندٌ
مستقرٌّ عِنْدَهَا هُوَ ، (فهو) فاعلٌ بِالْمَجْرُورِ أَوِ الظَّرْفِ ، لَا يَجُوزُ اتِّصَالُهُ بِهِ ، فَلَا تَقُولُ :
زيدٌ هندٌ فِي دَارِهَا ، عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي (دَارِهَا) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ هِنْدٍ ، وَالِاسْتِقْرَارُ فِي
الدَّارِ لِزيدٍ ، وَفَاعِلُ الْمَجْرُورِ ضَمِيرٌ مستترٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى زيدٍ .

(١) انظر شرح الكافية الشافية : ١ / ٣٣٩ .

(٢) انظر التسهيل ص : ٤٨ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (حَكْمُهَا) .

وأما الفعل فلا ينفصل ضميره مطلقاً إلا لموجبٍ ، كان جارياً على من هو له أو على غير من هو له ، فتقول : زيدٌ هندٌ يضربها ، وزيدٌ اضربه ، وزيدٌ تكرمه ، وزيدٌ تكرمه ، فإن قلت : زيدٌ هندٌ يضربها هو ، وزيدٌ اضربه أنا ، وزيدٌ تكرمه أنت ، وزيدٌ نكرمه نحن ، فليس الضمير المنفصل هو الفاعل ، ولكنه توكيدٌ (١) للضمير الفاعل المستتر في الفعل .

المسألة السادسة : في الرفع للخبر .

والمبتدأ كما تقدم مرفوعٌ بالابتداء في مذهب سيويه ، والخبر عنده مرفوعٌ بالمبتدأ (٢) ، فإذا قلت : زيدٌ قائمٌ ، فزيدٌ مرفوعٌ بالابتداء الذي هو تحريته من العوامل اللفظية واسناد الخبر إليه على ما تقدم بيانه في أول الباب (٣) ، و(قائمٌ) مرفوعٌ بالمبتدأ الذي هو (زيدٌ) .

المسألة السابعة : في تعدد الخبر .

وأعلم أنه يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران فصاعداً ، من غير عطف بشرط أن يكونا في المعنى يصح أن يشطهما اسمٌ واحدٌ ، نحو ما أجازهُ سيويه من قولك : هذا زيدٌ منطلقٌ (٤) ، على أن يكون (هذا) مبتدأً ، و(زيدٌ) خبر له ، و(منطلقٌ)

(١) وهذا على رأي سيويه . والمبرد يرى أن الضمير الذي أبرز فاعل . انظر الكتاب

٥٢/٢ ، والمقتضب : ٢٦٢/٣ .

(٢) وعند المبرد أن الخبر رفع بالابتداء ، ويرى الكوفيون أنهما يترافقان . انظر

الكتاب : ١٢٧/١ ، والمقتضب : ٤٩/٢ ، والانصاف : ٤٤/١ وما بعدها ،

والتصريح : ١٥٨/١ - ١٥٩ ، واصلاح الخلل : ١٤٩ ، واليسيط : ٤١٩ - ٤٢٠

وشرح الكافية الشافية : ٣٢٤/١ ، والتسهيل : ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور

٣٥٥/١ وما بعدها .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٢٩٩

(٤) انظر الكتاب : ٨٣/٢ ، والمقتضب : ٣٠٧/٤ - ٣٠٨ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ٣٥٩/١

خبر ثان ، ألا ترى أنه يصح أن تقول : هذا جامع كونه زيدا والانطلاق ، ويكون (جامع) وحده الخبر ، وهو اسم مفرد يشمل معنى الخبرين في قولك : هذا زيد منطلق . وتقول أيضا : زيد قائم ضاحك ، على أن يكون (قائم) و (ضاحك) خبرين عن زيد ، لأنه يصح أن تقول : زيد جامع القيام والضحك ، فتأتى بخبر واحد يشملهما . ومن هذا أيضا قوله تعالى : (صم بكم عمى) (١) فهذه ثلاثة أخبار لمبتدأ واحد محذوف تقديره : هم صم بكم عمى (٢) ، ويجوز أيضا أن يكون (صم) وحده الخبر ، (بكم وعمى) صفتان لصم ، وكذلك أيضا يجوز هذان الوجهان في قوله تعالى : (والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات) (٣) يجوز في المجرور الذي هو قوله سبحانه (في الظلمات) أن يكون خبرا ثانيا (٤) ، وأن يكون في موضع الصفة . وما جاء على الخبرين أيضا قول الشاعر :-

أترضى بأنا لم تجف د ماؤنا وهذا عروس باليماة خالد (٥)

(هذا) مبتدأ ، وعروس وخالد خبران له ، وكذلك قول الآخر :-

ينام باحدى مقلتيه ، ويتقى المنايا بأخرى ، فهو يقظان هاجع (٦)

(يقظان وهاجع) خبران ل (هو) ومن هذا أيضا قولهم : هذا حلوحامض ، أى :

مز (٨) (فحلوحامض) في معنى خبر واحد ، كأنك قلت : هذا مز ، وكذلك قوله نسي

البيت (يقظان هاجع) في معنى خبر واحد ، كأنه قال : فهو حذر .

وقد زعم ابن الطراوة أنه لا يجوز أن يكون للمبتدأ خبران / فصاعدا إلا أن يكونا (٩٨ / أ)

في معنى خبر واحد ، وإن لم يكونا كذلك لزم العطف فتقول : هذا زيد وقائم ، وهذا قائم وضاحك ، وإنما اشترط في الخبرين أن يكونا يصح أن يشملهما اسم واحد تحرزنا من مثل : أين زيد قائم ؟ وكيف زيد خارج ؟ على أن يكون (زيد) مبتدأ و (قائم) خبر ، و (أين) في موضع خبر ثان ، وكذلك كيف ، وخارج في المثال الآخر ، فهذا ونحوه لا يجوز عند ابن الطراوة وغيره ، لأنه لا يصح هنا أن يعوض من الخبرين اسم واحد يشملهما .

(١) من الآية (١٨) من سورة البقرة ، وتامها : (فهم لا يرجعون) .

(٢) تفسير القرطبي : ٢١٤ / ١ .

(٣) من الآية : (٣٩) من سورة الانعام .

(٤) التبيان : ٤٩٤ / ١ .

(٥) من الطويل ، ولم أقف له على نسبة ، ويروى الشاهد بنصب (عروس) على الحال من

(هذا) . انظر شرح السيرافي : ٤ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور / ١ / ٣٦٠ ،

والاصول : ١٨١ / ١ .

(٦) من الطويل ، لحميد بن ثور الهلالي ، في وصف نذيب . وذلك أن الذئب لا ينام كل

نومه لشدة حذره ، فمن شقائه بالسهر لا يكاد يخطئه من رماه ، وإذا نام فتح

احدى عينيه وأغض الاخرى . ديوانه : ١٠٥ ، وفيه (الأعدى) مكان (المنايا) .

انظر العقد الفريد : ٤ / ٣٦١ ، وكتاب الأمثال : ٣٦١ ، وشرح الجمل لابن عصفور

١ / ١٦٩ ، ٣٦٠ ، والاشموني / ١ / ٢٢٢ ، وفيه (نائم) مكان (هاجع) وليس بصواب

لأن قافية القصيدة (عينية) .

(٧) انظر الكتاب : ٨٣ / ٢ ، والاشموني : ١ / ٢٢٢ . وقد أنكر ابن هشام ان يكون هذا

المثال من تعدد الخبر ، لأن الأثنين بمعنى خبر واحد وهو : مز . التصريح / ١ / ٥٤

(٨) مز : من العزاة وهي كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة .

الفصل الثالث : في الأحكام المشتركة بين المبتدأ والخبر

وفيه مسائل :

الأولى : في التقديم والتأخير ، والأصل تقدم المبتدأ وتأخر الخبر ، وقد يخن عن هذا الأصل ، والمبتدأ والخبر بحسب ذلك على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يلزم فيه الأصل وهو تقديم المبتدأ ، وذلك أن يكون المبتدأ اسم شرط نحو : من يقيم أكرمه ، (من) مبتدأ لازم التقديم ، لأنه متضمن معنى الشرط ، و (يقيم) في موضع الخبر ، وكذلك المضاف إلى اسم الشرط نحو : غلام ممن يقيم أكرمه .

أو يكون اسم استفهام نحو : من ضاحك ؟ أو مضافاً إليه نحو : غلام من ضاحك ، أو (كم) الخبرية نحو : كم رجل في الدار ؟ (كم) مبتدأ ورجل مضاف إليه ، و (في الدار) في موضع الخبر .

أو يكون (ما) التعجبية نحو : ما أحسن زيداً ! ، (ما) مبتدأ فيه معنى التعجب لازم التقديم ، و (أحسن زيداً) في موضع الخبر .

أو يكون الخبر مقروناً بـ (إلا) (٢) نحو : ما زيد إلا قائم ، فزيد مبتدأ وقائم خبره ، والمبتدأ هنا يلزم تقديمه على الخبر .

أو يكون في معنى المقرون بإلا نحو : إنما زيد قائم .

أو يكون الخبر مقروناً بالفاء نحو : أما زيد فقائم ، والذي يأتي فله درهم ، فزيد مبتدأ ، وكذلك (الذي) مع صلتبه وهو هنا لازم التقديم ، لاقتران الخبر بالفاء .

أو يكون المبتدأ ضمير الأمر والشأن أو القصة نحو : هو زيد قائم ، وهي هنا ضاحكة ، فهو مبتدأ والجملة بعده من المبتدأ والخبر في موضع خبره ، وتقدمه عليها لازم ، لأنه ضمير الأمر والشأن كأنك قلت : الأمر زيد قائم ، أو الشأن زيد قائم ،

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٣ / ١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٨ / ١ .

(٢) انظر البسيط : ٤٦٠ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٥ / ١ .

وكذلك المثال الآخر (هي) فيه مبتدأة والبطئة من المبتدأ والخبر بعده في موضع خبره ، ويلزم أيضاً تقديم هذا الضمير ، لأنه ضمير القصة كأنك قلت : القصة هنـدٌ ضاحكةٌ .

أو يكون المبتدأ في المعنى مشبهاً بالخبر نحو : زيدٌ زهيرٌ ، وزيدٌ حاتمٌ .
أو يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو : زيدٌ أخوك ، فزيدٌ مبتدأٌ و (أخوك) خبره ، ولا يجوز تأخير هذا المبتدأ ، لأنك لو قلت : أخوك زيدٌ ، لالتبس أن يكون (أخوك) هو المبتدأ ، و (زيدٌ) الخبر ، فإن فهم المراد من جهة المعنى ولم يقع لبسٌ ، فقال ابن جني : إنه يجوز إذ ذاك تأخير المبتدأ نحو قول الشاعر :-

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَمَنَاتِنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ (١)

ف (بنونا) خبرٌ مقدّمٌ ، و (بنو أبنائنا) هو المبتدأ ، ومراده (بنو أبنائنا بنونا) لكنه أحرر المبتدأ لدلالة البيت على المراد وفهمه من جهة المعنى ، ألا ترى (بنونا) أن المعنى الإخبار عن بني الأبناء بأنهم أبناءٌ ، وعن بني البنات بأنهم ليسوا بأبناءً ، ولكنهم أبناءُ رجالٍ أباعدٍ ، ولا يستقيم أن يكون (بنونا) مبتدأً و (بنو أبنائنا) الخبر ، لأن المعنى إذ ذاك يكون الإخبار عن البنين بأنهم بنو الأبناء ، وهذا ليس بمستقيم ، وإن أخذ قوله (بنونا بنوا أبنائنا) على معنى التشبيه وجب أيضاً أن يكون (بنو أبنائنا) لأنهم المشبهون بالبنين ، فالمراد : بنو أبنائنا كبنينا ،

(١) من الطويل ، للفرزدق .

انظره في : ديوانه بشرح الصاوي : ٢١٧/١ ، والانصاف : ٦٩/١ ،
وشرح الكافية الشافية : ٣٦٧/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٣/١ ، والمساعد :
٢٢١/١ ، والمغنى : ٤٥٢/٢ ، والتصريح : ١٧٣/١ ، وشرح الكافية
للرضي : ٩٧/١ ، والهمع : ٣٢/٢ ، والخزانة : ٢١٣/١ - ٤٤٤ .

فهذا من تشبيه المبتدأ بالخبر ، فقد كان الوجه أن يقدم المبتدأ كما يلزم ذلك في مثل : زيدٌ زهيرٌ ، لكنه قدم الخبر اعتماداً على فهم المعنى (١) وعدم اللبس ، إذ لا يستقيم المصنوع حقيقةً على تشبيه البنين ببنى الأبناء .

أو يكون المبتدأ والخبر نكرتين كالتأهما يصح الابتداء بها ، نحو : رجلٌ كريمٌ خيرٌ من زيدٍ ، فربما له مسوغٌ بالابتداء به وهو كونه موصوفاً ، وللخير أيضاً مسوغٌ وهو كونه عاملاً في المجرور بعده ، فلا يجوز تقديم الخبر هنا ، إذ يلتبس بأن يكون المقدم هو المبتدأ لوجود المسوغ .

أو يكون المبتدأ مقروناً بلام الابتداء نحو : لزيدٌ قائمٌ ، أو مخبراً عنه بفعلٍ رافعٍ لضميره المتصل (٢) نحو : زيدٌ قائمٌ ، فزيدٌ مبتدأ ، و(قائمٌ) فعلٌ ماضٍ في موضع خبره ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على زيدٍ ، فتقدم المبتدأ هنا لأن لا يجوز أن يتأخر .

فأما قولك : قائمٌ زيدٌ ، فليس (زيدٌ) مبتدأ ، و(قائمٌ) في موضع خبره مقدمٌ ، هذا لا يجوز .

ففي هذه المواضع الخمسة عشر يلزم تقديم المبتدأ على خبره ، ويزاد فيها سادسٌ عشر ، وهو أن يكون الخبر مفرداً عاملاً في اسم استفهامٍ أو في مضافٍ إليه . فيلزم إن ذاك تقدم ذلك المعمول على المبتدأ وتقدم المبتدأ على الخبر . فمثال الخبر المفرد العامل في اسم الاستفهام قولك : متى زيدٌ قائمٌ ؟ فزيدٌ مبتدأ ، وقائمٌ خبره ، و(متى) ظرفٌ زمانٍ فيه معنى الاستفهام ، والعامل فيه الخبر الذي هو (قائمٌ) فلا يجوز تقدم الخبر هنا على المبتدأ ، فلا تقول : متى قائمٌ زيدٌ ، على أن يكون (قائمٌ) خبراً مقدماً .

(١) انظر دلائل الاعجاز : ٢٤١ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل : ٢٣٤ / ١ - ٢٣٦ .

(٣) لأن الفعل إذا تقدم بطل الابتداء لأن العامل اللفظي أقوى من العامل

المصنوع . انظر البسيط : ٤٢١ - ٤٦٣ .

وَسَالِ الْعَامِلِ فِي مِضَافٍ إِلَى اسْمِ الاسْتِفْهَامِ قَوْلِكَ : فَلَا مَ مِنْ أَنْتَ ضَارِبٌ ، فَفَلَا مَ مَفْعُولٌ بِضَارِبٍ ، وَهُوَ مِضَافٌ إِلَى اسْمِ الاسْتِفْهَامِ الَّذِي هُوَ (مَنْ) وَ (أَنْتَ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (ضَارِبٌ) الْخَبَرُ ، وَتَقْدِيمُ هَذَا الْمَبْتَدَأِ عَلَى الْخَبَرِ لَا زِمٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ عَمَلَ فِي (فَلَا مَ) الْمِضَافِ إِلَى اسْمِ الاسْتِفْهَامِ ، فَلَا يُقَالُ فَلَا مَ مِنْ ضَارِبٍ أَنْتَ ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي الْخَبَرِ هُنَا أَنْ يَكُونَ مَفْرُودًا ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ جُمْلَةً جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، نَحْوُ : مَتَى زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ؟ فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : مَتَى ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ ، وَ (زَيْدٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (ضَرَبْتَهُ) الْمَقْدَمُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا تَقُولُ : صَاحِبَةٌ مِنْ تَطَنُّهَا هِنْدٌ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ : صَاحِبَةٌ مِنْ هِنْدٍ تَطَنُّهَا ، وَ (هِنْدٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (تَطَنُّهَا) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَ (صَاحِبَةٌ) مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ (تَطَنُّ) وَمَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ / (الْهَاءُ) الْمَتَّصِلَةُ بِهَا فِي قَوْلِكَ : (أ / ٩٩) (تَطَنُّهَا) ثُمَّ قَدْ مَتَّ (تَطَنُّهَا) عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ مَفْرُودٍ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : مَا يَلْزَمُ فِيهِ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ ^(١) ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْمًا اسْتِفْهَامِيًّا نَحْوُ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ فزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ وَ (أَيْنَ) ظَرْفٌ مَكَانٍ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَيَلْزَمُ تَقْدِيمُ هَذَا الْخَبَرِ لِكُونِهِ اسْمًا اسْتِفْهَامِيًّا . أَوْ يَكُونُ مِضَافًا إِلَى اسْمِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَكَانَ أَيُّهُمْ زَيْدٌ ، فزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ ، وَ (مَكَانَ) ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ وَهُوَ لَا زِمٌ التَّقْدِيمِ لِأَنَّهُ مِضَافٌ إِلَى اسْمِ الاسْتِفْهَامِ الَّذِي هُوَ (أَيُّ) . أَوْ يَكُونُ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ نَحْوُ : كَمْ دِرْهَمٍ مَالِي ، عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُ الْاسْمَ الْمَعْرِفَةَ الْمَتَأَخَّرَ هُوَ الْمَبْتَدَأُ وَ (كَمْ) الْخَبَرُ ، فَهَذَا الْخَبَرُ عَلَى هَذَا لَا زِمٌ التَّقْدِيمِ ، لِأَنَّ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ . وَذَلِكَ سَبَبِيَّةٌ فِي هَذَا أَنَّ (كَمْ) هِيَ الْمَبْتَدَأُ وَالاسْمُ بَعْدَهُ الْخَبَرُ ، فَحَالِي ، عِنْدَهُ خَبَرٌ عَنِ (كَمْ) وَهِيَ عَلَى مَذْهَبِهِ فِي نَحْوِ هَذَا مَبْتَدَأٌ ^(٢) ، يَلْزَمُ التَّقْدِيمُ عَلَى الْخَبَرِ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ قَبْلَ هَذَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِيهِ .

وَإِنَّمَا يَتَصَوَّرُ وَقَوْعَ (كَمْ) خَبْرًا عَلَى مَذْهَبِهِ فِي نَحْوِ : كَمْ فَرَسٌ سَيَّرِي ، فَسَيَّرِي مَبْتَدَأٌ وَ (كَمْ) ظَرْفٌ مَكَانٍ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَيَلْزَمُ تَقْدِيمُهَا إِنْ ذَكَرَ .

(١) انظر الجمل : ٤٤ ، والبسيط ص : ٤٥١ فما بعدها .

(٢) انظر الكتاب : ١٥٨ / ٢ .

أو يكون المبتدأ نكرة وخبره ظرف أو مجرور معرفة ، ولا مسوغ للابتداء بتلك النكرة إلا تقدم ذلك الظرف أو المجرور عليها (١) نحو قولك : عندك رجل ، وفي الدار رجل .

أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو قولهم : على التمرة مثلها زيدا (٢) ، فمثلها مبتدأ ، والمجرور قبله في موضع خبره ، و (زيداً) تمييز ، وتقدم الخبر في هذا ونحوه لازم ، لأن المبتدأ الذي هو (مثل) قد اتصلت به الهاء الحائدة إلى التمرة ، وكذلك أيضاً قولك : في الدار مالِكها ، لأن الهاء المتصلة بالمبتدأ الذي هو (مالك) تعود إلى الدار .

أو يكون المبتدأ مقروناً بالأنحو : ما قائم إلا زيد ، أو في معنى المقرون بها نحو : إنما قائم زيد . أو يكون المبتدأ (أن) مع اسمها وخبرها نحو : في الكتاب أنك قائم ، وحق أنك قائم ، فأنت قائم يتقدّر بمصدر مبتدأ ، و (حق) قبله أو المجرور هو الخبر . وهذا الخبر هنا لازم التقديم ، ففي هذه المواضع الثمانية يلزم تقديم خبر المبتدأ عليه .

والقسم الثالث : ما يجوز فيه تقديم كل واحد من المبتدأ والخبر على صاحبه نحو قولك : زيد قائم ، هذا هو الأصل ، ويجوز تقديم الخبر فتقول : قائم زيد . وحكى سيويه أن المرب تقول : مشنوء من يشنؤك (٣) ، أي : مفضى من يفضك ، والشأن هو المفضى (٤) ، ومنه قوله تعالى : (إن شأنك هو الأبتى) فمشنوء خبر

(١) انظر شرح ابن عقيل : ٢٤٠/١ .

(٢) انظر الجمل : ٢٤٥ ، والتوطئة : ٢٨ ، والبسيط : ٤٦١ .

(٣) الكتاب : ١٢٧/٢ ، والمهمع : ٣٨/٢ .

(٤) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق : ٢٨٤ : (وتقول : هذا رجل مشنوء

إذا كان مفضاً وإن كان جميلاً ، وهذا رجل مشنأ ، إذا كان قبيح المنظر

ورجلان مشنأ وقوم مشنأ .) وانظر المشوف المعلم : ٤٠٨/١ .

(٥) الآية : (٣) من سورة الكوثر .

مقدّم ، و (من) مبتدأ وهى موصولة بمعنى (الذى) ، و (يشنؤك) صلتها ، ولو
 قدّموا المبتدأ هنا فقالوا : من يشنؤك مشنوء ، لكان جائزاً . وحكى أيضاً أنهم
 يقولون : تميمى أنا (١) ، / ف (أنا) مبتدأ ، و (تميمى) خبره مقدّم عليه ، ولو قالوا : (٩٩ / ب)
 أنا تميمى ، لجاز أيضاً .

ويجوز فى هذا بين المثالين على مذ هب أبى الحسن الأخفش وجه آخر سوى هذا ،
 وهو أن يكون (مشنوء) مبتدأ و (من) مفعول لم يسم فاعله بمشئوء يسد سد الخبر ،
 وكذا لك المثال الآخر يجوز عنده أن يكون (تميمى) مبتدأ ، و (أنا) فاعل به يسد
 سد الخبر . وهذا الوجه فى هذا المثال الأخير ، إنما يجرى على طريقة ابن أبى
 الربيع المذكورة فى الحديث المتقدم ، الذى هو قوله صلى الله عليه وسلم : (أو مخرجى
 هم) (٢) وقد نص أيضاً على جريانه هنا فى مذ هب أبى الحسن . والصحيح أن مذ هب
 أبى الحسن لا يجرى فيه لأجل انفصال ضمير الفاعل من غير موجب على ما تقدم بسطه
 فى الكلام على الحديث ، ولا يجوز هذا الوجه فى هذا بين المثالين على مذ هب سيوييه
 لأن الوصف المتقدم فيهما لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة استفهام .
 ومن تقدم به الخبر أيضاً وليس بلازم قوله تعالى : (سواء الحاكف فيه والبارى) (٥) وقوله

(١) الكتاب : ١٢٧ / ٢ .

(٢) قال ابن أبى الربيع فى البسيط : ٤٥٢ : (ولا أعلم غلانا فى أن (مشنوء)
 خبر مقدم الا ما ذكر عن أبى الحسن ، فانه أجاز أن يكون (مشنوء) مبتدأ ،
 و (من) يشنؤك) مفعول لم يسم فاعله . وانظر شرح الجمل لابن عصفور :
 ٥٥٣ / ١ ، وشرح المفصل : ٧٩ / ٦ ، ونسب مذ هب الأخفش الى الكوفيين فى

شرح ابن عقيل : ١٩٢ / ١ ، والمهجع : ٦ / ٢ ، ٥٨١ / ٥ .

(٣) انظر ص : ٣٧٥

(٤) انظر الكتاب : ٢٢ / ١ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٨ / ٢ .

(٥) من الآية : (٢٥) من سورة الحج ، و (البارى) كذا فى الاصل باثبات الياء ،
 على قراءة ابن كثير فى الوصل والوقف ، وقرأ أبو عمرو واسماعيل وورش بالياء فى
 الوصل والحذف فى الوقف . وقرأ الباقر بن بغير ياء اتباعاً للمصحف واجتيازاً
 بالكسرة عن الياء . انظر حجة القراءات : ٤٧٥ .

سبحانه : (سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) (١) على قراءة (سَوَاءٌ) بالرفع (٢) فيهما ، فالعاكف مبتدأ ، و(البأى) معطوف عليه ، و(سواءً) خبرٌ مقدّم ، وكذلك (مَحْيَاهُمْ) مبتدأ و(مَمَاتُهُمْ) عطْفٌ عليه ، و(سواءً) خبرٌ مقدّم ، ولا ينبغي أن يجرى هنا الوجهُ الآخر الذي يجيزه أبو الحسن ، لأنَّ (سواءً) لا ترفع الظاهرَ مباشرةً إلا قليلاً ضعيفاً ، إنما ترفع الضمير المتصل كما في هاتين الآيتين على قراءة الرفع ، لأنَّ (سواءً) خبرٌ مقدّم ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه ، فلو حملنا الآيتين هنا على ما أجازهُ أبو الحسن ، لَكَانَ (سَوَاءٌ) مبتدأ و(العاكف) فاعلٌ به يسدُّ سدَّ الخبرِ (٣) ، والجملةُ في موضع المفعول الثاني أو في موضع الحال ، إِمَّا مِنَ الضَّمِيرِ فِي (جَعَلْنَاهُ) وإِمَّا مِنَ الضَّمِيرِ فِي (لِلنَّاسِ) ، وكذلك (مَحْيَاهُمْ) في الآية الأخرى ، والجملةُ في موضع الحال ، فكانت (سَوَاءٌ) فيهما قد رفعت الظاهر الذي هو (العاكف) في الآية الواحدة ، و(مَحْيَاهُمْ) في الأخرى . وقد نصَّ سيويوه على ضعف ذلك وقلته ، إلا مع المعطوفِ فليس بضعيفٍ ، نحو قولهم : مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ هو والعدم (٤) ، فسواءٌ نعتٌ لرجلٍ وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على الرجلِ ، و(هو) توكيدٌ لذلك الضميرِ ، و(العدم) عطْفٌ على ذلك الضميرِ المستترِ في (سَوَاءٌ) ، وقد تقدّم في بابِ المعطوفِ أنَّ العاملَ هو العاملُ في المعطوفِ (٥) ، والعاملُ في المعطوفِ عليه هنا الذي

(١) من الآية : (٢١) من سورة الباشية .

(٢) قراءة الرفع في آية الحج هي قراءة الجماعة ، وقرأ حفص بالنصب (سواءً) ، وقرأ بالرفع في آية الباشية (سواءً) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمر وابن عامر وعاصم في رواية عن أبي بكر ، وقرأ حفص وحزمة والكسائي (سواءً) بالنصب . انظر السبعة : ٤٣٥ - ٥٩٥ ، وحجة القراءات : ٤٧٥ ، ٦٦١ ، والتبيان :

٠١١٥٢/٢

(٣) انظر مشكل اعراب القرآن : ٩٧/٢ ، ٢٩٦ ، ومعاني القرآن : ٢٢٢/٢ ،

٠٣٦٢/٦ ، والبحر المعيط : ٤٧/٣

(٤) انظر المثال في الكتاب : ٣١/٢ .

(٥) انظر ص : ٤٠

هو الضمير المستتر لفظ (سواء) فهو إذا العاطل في المعطوف الذي هو (العدم) وهو اسم ظاهر ، فقد رفعت (سواء) على هذا الاسم الظاهر ، لكن بواسطة حرف العطف لا بالباشرة ، والمنوع إنما هو أن ترفع الظاهر المباشر .

ومما جاء مسموعاً على / الوجه القليل من رفع الظاهر بسواء مباشرة قوله تعالى : (١٠٠ / أ)

(الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي) (١) على قراءة حفص بنصب (سواء)

فسواء على هذه القراءة مفعول ثانٍ لجعلناه ، والهاء هو المفعول الأول ، أو يكون

المفعول الثاني المجرور الذي هو (للناس) و (سواء) حالٌ (٢) من الهاء فـ

(جَعَلْنَاهُ) أو من الضمير المستتر في المجرور العائد على المسجد ، وهو فاعلٌ

بالمجرور من حيث وقع مفعولاً ثانياً لجعل التي هي من أخوات (ظننت) و (العاكف)

فاعلٌ بسواء . وكذلك أيضاً عند الفارسي قوله تعالى : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَّهُوا

السِّيَاقَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ) (٣) بنصب

(سواء) على قراءة حفص وحمة والكسائي ، فسواء حالٌ ، و (محياهم) عند الفارسي (٥)

فاعلٌ به ، فهذا أيضاً على ما قاله الفارسي فيها من المسموع على الوجه القليل .

وقد تأولها أبو علي الشلوبين على وجه تخنن به عن هذا الوجه الضعيف ، وهو أن يكون

(سواء) حالاً وفاعل ضمير مستتر فيه ، و (محياهم) مبتدأ وخبره محذوف ، و (مماتهم)

أيضاً مبتدأ وخبره محذوف (٦) ، والتقدير : محياهم كمحياهم ، ومماتهم كمماتهم ،

(١) من الآية : (٢٥) من سورة الحج ، وانظر حجة القراءات : ٤٧٥ .

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن : ٩٦ / ٢ .

(٣) من الآية : (٢١) من سورة الجاثية ، وانظر البحر المحيط : ٤٧ / ٨ ، ٤٨ .

(٤) انظر السبعة : ٥٩٥ ، وحجة القراءات : ٦٦١ .

(٥) انظر البسيط : ٩٥١ .

(٦) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٩٥١ : (وضهم من قال : محياهم مبتدأ ومماتهم

معطوف عليه ويكون الوقف على سواء ، ويكون الخبر محذوف ، وعلى هذا كان

الأستاذ أبو علي يأخذ هذه الآية) . ثم قال : (ويمكن عندى أن يكون

(محياهم ومماتهم) خبر مبتدأ محذوف ويكون التقدير : المتباينات محياهم

ومماتهم ويجب أن يحتمل القرآن على أفصح اللغات) .

فالمجرور المحذوف وفيه ما هو الخبر ، والجملة في موضع الحال ، أو بدل من قوله
 (كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) والضمير في (مَحْيَاهُمْ) الأول يعود على (الَّذِينَ
 اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ) وفي (مَحْيَاهُمْ) الثاني يعود على الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 وكذلك في (مَمَاتِهِمْ) الأول لمجره السَّيِّئَاتِ وفي الثاني للمؤمنين ، والمعنى : أم
 حسب الذين اجتروا السيئات أن نبعثهم مثل المؤمنين سواء مَحْيَاهُمْ كمحيي
 المؤمنين ومماتهم كمماتهم ، وهذا المحذوف هنا في هذا القول لفهم المعنى ، والمحذوف
 في كلام العرب كثير جداً ، والآية بهذا المحذوف تخبر عن الوجه الضعيف فهو
 أولى والله أعلم .

وقد استدلَّ الفارسيُّ على جواز تقدُّم خبر المبتدأ عليه بقول الشاعر وهو الشَّمَاخُ :
 كَلَّا يَوْمَ طَوَالَةَ وَصَلُ أَرْوَى ظُنُونٌ ، أَنْ مَطَرَحَ الظُّنُونِ (١)

ومعنى البيت : أنَّ الشَّمَاخَ لَقِيَ (أَرْوَى) وهي امرأة في يومين بطوالة وهي بئر ،
 فلم ير منها ما يرضاه ويسره ، فعتب ذلك عليها ، فقال : في كلِّ واحدٍ من يومين
 طوالة وصلَّ هذه المرأة ظُنُونٌ ، أي : لا خير فيه ، ثم قال : أَنْ مَطَرَحَ الظُّنُونِ ، أي :
 جَانِ اطْرَاحَ مَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ . ومَطَرَحٌ هنا اسمٌ مصدرٌ ، و (كَلَّا) ظرفٌ زمانٍ ، لأنَّه
 مضافٌ إلى اسمِ الزَّمانِ بعده ، و (وَصَلُ) مبتدأ ، و (أَرْوَى) مضافٌ إليه ، و (ظُنُونٌ)
 خبرٌ المبتدأ ، وهو الحاملُ في الظرفِ المتقدِّمِ على المبتدأ . ووجه استدلالِ الفارسيِّ
 به أنَّ المعمولَ لا يتقدَّمُ إلاَّ حيثُ يصحُّ تقدُّمُ الحاملِ ، و (كَلَّا) هنا معمولٌ لظنُونِ
 وقد تقدَّم / على المبتدأ الذي هو (وَصَلُ) وذلك دليلٌ على جواز تقدُّمِ الحاملِ الذي (١٠٠ / ب)

(١) من الوافر للشَّمَاخِ بنِ ضَرَّارِ الضُّطَّافِيِّ ، مطلعُ كلمةٍ له يمتدحُ بها عرابةُ بنِ أوس .
 انظره في ديوانه : ٣١٩ ، وأطالِي القالي : ٣٠ / ٢ ، والايضاح : ٥٢ / ١ ،
 والمحتسب : ٣٢١ / ١ ، والانصاف : ٦٧ / ١ ، وشرح المفصل : ١٠١ / ٣ ،
 والمقدمة المحسبة : ٤١١ / ٢ ، والبسيط : ٤٥٢ ، ومعجم البلدان (طوالة)
 واللسان (طول) .

(٢) والصواب أنه مصدر ميميٌّ بمعنى الاطراح .

هو (طُنُونٌ) على المبتدأ الذي هو (وَهَلْ) من حيث تقدّم عليه معموله ، ولو كان تقدّمه ممتنعاً لا ممتنع أيضاً تقدّم معموله ، ومثّل هذا استدلال الفارسي في غير الإيضاح على جواز تقدّم خبر (ليس) عليها ^(١) ، فأجاز أن تقول : قائماً ليس زيد ، وزيد اسم (ليس) و (قائماً) خبرها متقدّم عليها ^(٢) ، واستدل على جواز تقدّمه بقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) فاسم (ليس) ضمير مستتر فيها ، و (مصروفاً) خبرها وهو متأخر عنها ، لكن قد تقدّم على (ليس) معمول هذا الخبر وهو الظرف لأنه معمول لمصروف ، فتقدّمه على (ليس) دليل على جواز تقدّم (مصروف) عليها ، إنَّ معمول كما تقدّم لا يتقدّم إلا في موضع يصح وقوع العامل فيه ، فدل ذلك على جواز : قائماً ليس زيد .

ومن تقدّم خبر المبتدأ عليه أيضاً قول الشاعر :

إِلَىٰ مَلِكٍ مَا أُمَّهُ مِنْ مَّحَارِبٍ ^(٤) أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلِيبٌ تَصَاهِرُهُ ^(٥)

- (١) ذهب إلى جواز تقدّم خبر (ليس) عليها جمهور البصريين وابن برهان ، والزمخشري والشلمونين ، وابن عصفور ، والفارسي .
ومنع ذلك الجمهور من الكوفيين والمبرد والزجاج ، وابن السراج والسيرافي ، والجرعاني وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك . وقد نسب السيوطي المنع أيضاً للفارسي . انظر الهمع : ٨٨/٢ - ٨٩ ، والانصاف : ١٦٠/١ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٨/١ .
- (٢) انظر البسيط : ٤٥٣ ، والكافي لابن أبي الربيع : ١٤٧/١ .
- (٣) من الآية : (٨) من سورة هود .
- (٤) في الأصل : (مالك) وهو تحريف .
- (٥) من الطويل للفرزدق من قصيدة في مدح الوليد بن عبد الملك . ديوانه : ٢٥٠/١ . انظر شرح الأبيات المشكّلة للفارسي : ل ٣٤ ، والخصائص : ٣٩٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٤/١ ، والمغني : ١١٦/١ .

فَ (أَبُوهُ) مبتدأ ، و (مَا) قبله حرفٌ نفيٌّ و (أُمُّهُ) مبتدأ ، و (مِنْ مَحَارِبٍ) نسي موضع خبره ، هذا إن جعلت (ما) تميمية وهي لغة الفرزدق قائل البيت ، لأنه من بني تميم ، وإن جعلت (ما) هجaziة من أخوات (كَانَ) (كَانَ) (أُمُّهُ) اسماً لهما ، و (مِنْ مَحَارِبٍ) في موضع نصب خبراً لهما ، والجملة من (ما) مع ما بعدها في كلتا اللغتين فيها في موضع خبر المبتدأ المتأخر الذي هو (أَبُوهُ) فقدَّم الجملة الواقعة خبراً على المبتدأ كما تقول : قام أخوها هند ، تريد : هند قام أخوها ، وصررت بخلاصهما الزيدان ، تريد : الزيدان مررت بخلاصهما ، والأصل في البيت : السى ملك أبوه ما أمه من محارب .

وقد زعم ابن الطراوة أنه لا يجوز تقدم خبر المبتدأ عليه ، (١) ولا معنى لانكار ذلك لوجوده في كلام العرب ، وتأويل ذلك كله تكلفٌ وخروجٌ عن الظاهر لغير دليل صحيح . والله أعلم .

السؤال الثانية : في أحكام المبتدآت والأخبار إذا اجتمعت .

وأعلم أن المبتدأ إذا تعدد فذلك على وجهين : بعطفٍ وغير عطفٍ ، فإن كان ذلك بعطفٍ أكتفى بخبرٍ واحدٍ لجميعها ، فيكون الخبر واحدًا عنها كلها ، على حسب ما تقدم من تفصيل ذلك بالنظر إلى اختلاف حروف العطف ، كما ذكر في باب العطف . (٢) وحيث كان في الخبر ضمير لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه على اللزوم في الواو ، وعلى الجواز في الفاء ، و (ثم) كما تقدم في الباب المذكور ، فلا خلاف في جواز اجتماع ذلك في ضمير واحدٍ غير متعدي ، مثنى أو مجموع بحسب ما يعود عليه ، نحو : زيدٌ وهندٌ قائمان ، وزيدٌ فهندٌ قاما ، وزيدٌ ثم هندٌ ضربتُهما ، فزيدٌ / مبتدأ (١) (أ/١) و (هندٌ) عطفٌ عليه ، فصار لذلك مبتدأ آخر من حيث عطف على مبتدأ ، والمعطوف

(١) انظر الهمع : ٣٨/٢ ، والاقتراح : ٤٦ - ٤٧ ، وضمحج السالك : ٤٥/١ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١٢٦

شريك المعطوف عليه في الإعراب ، و (قائمان) خبر عنهما ، وفيه ضمير تثنية واحد مستتر يعود عليهما ، والألف في (قاما) أيضاً ضمير تثنية يعود عليهما .
وكذلك الضمير أيضاً لم يتعدد في (ضربتها) وكذلك إذا قلت : زيد وهنيد وعمرو قائمون ، أو قاموا ، أو ضربتهم ، الضمير أيضاً غير متعد في هذا كله ، ولا خلاف في جوازه .

وهل يجوز تعدد الضمير بتعدد المعطوف والمعطوف عليه حتى يكون أحد الضميرين مثلاً فاعلاً والآخر مفعولاً ؟ في ذلك خلاف ، منعه البصريون ، وذاهب الكوفيون إلى جوازه ، وأجازه أيضاً ابن مالك^(١) من المتأخرين ، ومثال ذلك قولك : زيد والريح يباريها^(٢) ، وأخوك والدنيا يذمها ، فأجاز الكوفيون وابن مالك ذلك ، على أن يكون (يباريها) خبراً عن الاسمين قبله ، والضمير العائد على زيد الفاعل بباري ، وهو المستتر فيه العائد على الريح (المهاء) التي هي المفعول بباري ، وكذلك في المثال الآخر .

ومنع ذلك البصريون على هذا الوجه .

فإن كان تعدد المبتدأ من غير عطف فذلك أيضاً على وجهين :
أحدهما : أن يضاف غير الأول من المبتدآت إلى ضمير المبتدأ الذي قبله .
والثاني : ألا يضاف شيء من المبتدآت إلى ضمير ما قبله ، لكن يباء بعد خبر المبتدأ الأخير بضمير لكل واحد من المبتدآت ، ويكون آخر الضمائر لأول المبتدآت^(٣) ، وما قبل الأخير من الضمائر لما بعد الأول من المبتدآت ، هكذا على هذا الترتيب وفي كلا الوجهين يكون ما بعد المبتدأ الأخير خبراً عنه ، ويكون ذلك المبتدأ الأخير مع خبره في موضع الخبر للمبتدأ الذي قبل الأخير ، والمبتدأ الذي قبل الأخير مع جميع ما بعده في موضع خبر المبتدأ الذي قبله . هكذا أبداً على هذا الترتيب .

(١) التسهيل ص : ٥٠ ، وانظر الهمع : ٥٢ / ٢ .

(٢) انظر المثال في الهمع : ٥٢ / ٢ ، والمساعد : ٢١٦ / ١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٨ / ١ ، والهمع : ٥٥ / ٢ .

فَمَثَالُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ بِنْتُهُ أَخُوهَا غَلَامُهُ قَائِمٌ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ مَبْتَدَأٌ ، وَقَائِمٌ خَبْرًا لِفَلَانٍ ، وَالجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (غَلَامُهُ قَائِمٌ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْأَخِ ، وَ (أَخُوهَا) مَعَ جُمْلَةٍ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْبِنْتِ ، وَبِنْتُهُ (٢) مَعَ مَا بَعْدَهُ خَبْرٌ عَنِ زَيْدٍ ، وَالْمَهَاءُ فِي (بِنْتِهِ) تَعْوُذٌ عَلَى زَيْدٍ ، وَفِي (أَخُوهَا) تَعْوُذٌ عَلَى الْبِنْتِ ، وَفِي (غَلَامُهُ) تَعْوُذٌ عَلَى الْأَخِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَبْتَدَأَاتِ غَيْرِ الْأَوَّلِ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرٍ مَا قَبْلَهُ . وَتَقْرِيبُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِهَا عِنْدَ إِرَادَةِ فَهْمٍ مَعْنَاهَا أَنْ تُضَيَّفَ الْمَبْتَدَأُ الْأَخِيرَ إِلَى الَّذِي قَبْلَهُ ، وَالَّذِي قَبْلَهُ إِلَى الَّذِي قَبْلَهُ ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْأَوَّلِ (٣) ، فَيَصِيرُ الْمَبْتَدَأُ الْأَخِيرُ إِنْ ذَاكَ أَوَّلَ الْكَلَامِ وَالْخَبْرُ لَهُ وَحْدَهُ ، وَلَا مَبْتَدَأَ سِوَاهُ ، فَالْتَقْدِيرُ هُنَا :
غَلَامٌ أَخِي بِنْتِ زَيْدٍ قَائِمٌ .

وَمَثَالُ الْوَجْهِ الثَّانِي : / زَيْدٌ هِنْدٌ عَمْرُو زَيْنَبُ (قَائِمَةٌ) مَعَهُ عِنْدَهَا لِأَجْلِهِ ، (١٠١/ب)
فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ أَيْضًا مَبْتَدَأٌ ، وَ (قَائِمَةٌ) خَبْرٌ عَنِ زَيْنَبَ وَالْعَائِدُ عَلَيْهَا الْفَاعِلُ بِقَائِمَةٍ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ فِيهِ ، وَ (زَيْنَبُ) مَعَ خَبَرِهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِ عَمْرُو ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الْمَهَاءُ فِي (مَعَهُ) وَعَمْرُو مَعَ كُلِّ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ هِنْدٍ ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهَا الْمَهَاءُ فِي (عِنْدَهَا) وَهِنْدٌ مَعَ جُمْلَةٍ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ زَيْدٍ ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الْمَهَاءُ فِي (لِأَجْلِهِ) . وَتَقْرِيبُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِهَا لِمَنْ رَامَ فَهْمَ مَعْنَاهَا : أَنْ تَأْتِيَ بِالْمَبْتَدَأِ الْأَخِيرِ وَخَبْرِهِ أَوَّلَ الْكَلَامِ ، ثُمَّ تَجْمَلُ سَائِرَ الْمَبْتَدَأَاتِ فِي مَوَاضِعِ ضَمَائِرِهَا الْعَائِدَةِ عَلَيْهَا (٥) ، فَتَقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : زَيْنَبُ قَائِمَةٌ مَعَ عَمْرُو وَعِنْدَ هِنْدٍ لِأَجْلِ زَيْدٍ .

(١) وصف ابن السراج مثل هذه التراكيب بأنها شيء قاسه النحويون ليتدرب به

المتعلمون ، قال : (ولا أعرف له في كلام العرب نظيرا) .

انظر الاصول : ٢٥ / ١ ، والهمج : ٥٥ / ٢ .

(٢) في الاصل : (بنتها) وهو تحريف .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٩ / ١ .

(٤) كلمة (قائمة) ساقطة من الاصل ، وبها يستقيم المثال .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٨ / ١ .

بَابُ اشْتِغَالِ الْفِعْلِ عَنِ الْمَفْعُولِ بِضَمِيرِهِ

الكَلَامُ فِي الْاِسْتِغَالِ فِي فَصْلَيْنِ :
الفصل الأول : فِي حُدُودِهِ

وهو أن يتقدم اسمٌ معرّى من العوامِلِ في اللفظِ ، مفتقرٌ لما بعده ، ويتأخَّرُ عنه فعلٌ أو جارٌ مجرّاه ، عامِلٌ في ضميره أو سببه ، يصحُّ له العملُ في ظرفٍ أو مجرورٍ في موضع ذلك الاسم المتقدم . ومثال ذلك قولك : زيدٌ ضربته ، وزيدٌ أنا ضاربه ، وزيدٌ ضربتُ أخاه ، وزيدٌ أنا ضاربُ أخاه ، (زيدٌ) المتقدم كما ترى معرّى من العوامِلِ اللفظية مفتقرٌ للجملة بعده ، قد تأخَّرَ عنه عامِلٌ في ضميره في المثالين الأولين ، وفي سببه في المثالين الأخيرين ، لأنَّ أخا الرجل من سببه ، ولو جعلت في موضع (زيدٍ) ظرفاً أو مجروراً لصحَّ لذلك العامِلُ أن يعملَ فيه ، ألا ترى أنك لو قلت : عندك ضربتُ زيداً ، أو في الدارِ ضربتُ زيداً ، أو عندك ضربتُ أخا زيدٍ ، أو في الدارِ ضربتُ أخا زيدٍ ، أو عندك أنا ضاربُ أخا زيدٍ ، أو في الدارِ أنا ضاربُ أخا زيدٍ ، لكأن ذلك كله جائزاً على أن يكونَ الظرفُ أو المجرورُ متعلقاً بالفعلِ بعده أو باسمِ الفاعِلِ . وقد حصلَ في هذه الأمثلة تمثيلُ الفعلِ العامِلِ في الضميرِ أو السببِ ، وتمثيلُ الجارِ مجرّاه وهو اسمُ الفاعِلِ في قولك : ضاربه أو ضاربُ أخاه ، وإنما اشترط في الاسم المتقدم أن يكونَ معرّى من العوامِلِ اللفظية تحرّراً من نحو : ما زيدٌ ضربته ، على أن تكونَ (ما) هجaziّة ، و (زيدٌ) اسمها ، و (ضربته) في موضع نصبٍ خبراً لها ، فليس هذا ونحوه من هذا الباب ، لأنَّ الاسمَ قد عملَ فيه عامِلٌ في اللفظِ وهو (ما) فأما إن جعلتَ (ما) تميمية ^(١) فالمسألة من هذا الباب ، لفقْدِ العامِلِ اللفظي ، وإنما اشترطَ فيه أيضاً أن يكونَ مفتقراً لما بعده ، تحرّراً من نحو قوله تعالى :

(١) (ما) النافية المشبه بـ (ليس) عاطفةٌ عملٌ (ليس) عند الحجازيين ، ومهبطةٌ عند التميميين .

(وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ) (١) / فليس (مَفَاتِحُ) هنا مع الفِعْلِ (١٠٣ / أ)
 بعده الَّذِي هُوَ (يَعْلَمُهَا) من بابِ الاِشْتِغَالِ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْاسْمُ مَعْرُوفًا مِنْ
 الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَالْعَامِلِ فِي ضَمِيرِهِ يَصِحُّ لَهُ الْحَمَلُ فِي مَوْضِعِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ مِنْ
 هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ سُبْحَانَهِ (وَعِنْدَهُ
 مَفَاتِحُ الْغَيْبِ) مُسْتَقِلٌّ الْمَعْنَى ، لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، فَ(مَفَاتِحُ) مَبْتَدَأٌ ،
 وَ(عِنْدَهُ) ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ .

ومعنى السَّبَبِ مَا كَانَ مُلْتَبَسًا بِالْإِسْمِ الْأَوَّلِ ، وَذَلِكَ أَحَدُ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ : (٢)

الأول : مَا أُضِيفَ إِلَى ضَمِيرِ ذَلِكَ الْإِسْمِ الْأَوَّلِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، فَالْأَخُ
 مِنْ سَبَبِ زَيْدٍ ، لِأَنَّهُ مَضَافٌ إِلَى ضَمِيرِهِ ، وَكَذَلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ .

والثاني : مَا أُضِيفَ إِلَى مَا اتَّصَلَ بِضَمِيرِ الْإِسْمِ الْأَوَّلِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَ أَخِيهِ
 فَالْغُلَامُ مِنْ سَبَبِ زَيْدٍ ، لِأَنَّهُ مَضَافٌ إِلَى الْأَخِ الْمُتَّصِلِ بِضَمِيرِ زَيْدٍ .

والثالث : مَا اشْتَمَلَتْ صِفَتُهُ عَلَى ضَمِيرِ يَمُودٍ عَلَى ذَلِكَ الْإِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ نَحْوُ : هِنْدٌ
 ضَرَبْتُ رَجُلًا يَحِبُّهَا ، فَالرَّجُلُ هُنَا مِنْ سَبَبِ هِنْدٍ ، لِأَنَّهُ مُوصُوفٌ بِقَوْلِكَ (يَحِبُّهَا) ،
 فَ(يَحِبُّهَا) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لَهُ ، وَقَدْ اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ عَلَى ضَمِيرِ (هِنْدٍ) وَهُوَ
 (الْهَاءُ) .

والرابع : مَا عَطَفَ عَلَيْهِ اسْمٌ قَدْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ لِذَلِكَ الْإِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ ، إِذَا كَانَ
 الْعَطْفُ بَيَانًا أَوْ نَسْقًا بِالْوَاوِ خَاصَّةً . مِثَالُ عَطْفِ الْبَيَانِ : هِنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا أَخَاهَا ،
 إِذَا جُعِلَتْ (أَخَاهَا) عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى زَيْدٍ وَلَمْ تَجْعَلْهُ بَدَلًا ، فَ(زَيْدٌ) إِذْ ذَاكَ مِنْ
 سَبَبِ هِنْدٍ ، لِأَنَّكَ قَدْ عَطَفْتَ عَلَيْهِ مَا اتَّصَلَ بِضَمِيرِهَا وَهُوَ (الْأَخُ) . وَمِثَالُ عَطْفِ
 النَّسْقِ بِالْوَاوِ قَوْلُكَ : هِنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَخَاهَا ، فَ(زَيْدٌ) أَيضًا مِنْ سَبَبِهَا لِعَطْفِكَ
 (أَخَاهَا) عَلَيْهِ بِالْوَاوِ . فَإِنْ قُلْتَ : هِنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا فَأَخَاهَا ، أَوْ هِنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا

(١) من الآية (٥٩) من سورة الانعام .

(٢) انظر المساعد : ٤١٠ / ١ .

ثُمَّ أَخَاها ، لم يجز لكون العطف بغير الواو (١) ، فإن كررت الفعل بعد الواو فقلت :
 هندٌ ضربتُ زيداً وضربتُ أخاها ، فإن جعلت (ضربت) الواقع بعد الواو هـ
 النَّاصِبُ لأخيها ، و(أخاها) مفعولاً به ، والجملة معطوفة على الجملة قبلها التي
 هي (ضربتُ زيداً) فالسؤالُ غيرُ جائزةٍ ، لأنَّ زيداً ليس من سببِ هندی على وجهه ، فإن
 جعلت (أخاها) معطوفاً بالواو على زيدٍ وأردت : هندٌ ضربتُ زيداً وأخاها ولكنك
 كررت (ضربت) توكيداً ، أو لم تجعل (أخاها) مفعولاً به ، فالسؤالُ جائزةٌ ،
 لأنَّ زيداً إنَّ ذاك من سببِ هندی ، إنَّ قد عطفَ عليه اسمٌ قد اتصل به ضميرها .

والخامس : ما أُبدِلَ منه اسمٌ متصلٌ بضميرِ الاسمِ الأولِ نحو : هندٌ ضربتُ زيداً
 أَخَاها ، إذا جعلت (أخاها) بدلاً من زيدٍ ، ف(زيدٌ) إنَّ ذاك من سببِ هندی ،
 لأنه / قد أُبدِلَ منه مضافٌ إلى ضميرها . وفي هذا الخامسُ خلافٌ بينِ النحويين (٢) ، (١٠٢/ب)

منهم من منعه ، لأنَّ البدلَ على نيةِ تكررِ العاِملِ ، والعاِملُ فيه إذا فعلٌ محذوفٌ ،
 فصار إذا من جملةٍ أخرى ، فلا يكونُ البدلُ منه بذلك من سببِ الاسمِ المتقدِّمِ ،
 وكأنَّ قلت : هندٌ ضربتُ زيداً وضربتُ أخاها . ومنهم من أجاز ذلك ، إمَّا لأنَّ مذ هبهُ
 أنَّ العاِملُ في البدلِ نفسُ العاِملِ في البدلِ منه من غيرِ حذفٍ ، وإليه ذهب ابنُ
 الضائع (٣) ، وإمَّا لأنَّ المراعى ما في اليدِ ولا يُراعى ما كان ، ف(أخاها) في مسألتنا
 وإن كان على نيةِ تكررِ العاِملِ والعاِملُ فيه فعلٌ آخرٌ محذوفٌ ، فذلك العاِملُ ليس
 موجوداً ولا مفوظاً به ، لأنَّ الأولَ قد قام مقامه وأغنى عنه فليس في اللفظِ الآن غيرُ
 الفعلِ الأولِ ، فكأنَّ العاِملُ ، ويكونُ هو المراعى دون ذلك الذي لم يوجد ، وكأنَّ
 الكلامَ لا حذفَ فيه ، فصار (زيدٌ) على هذا من سببِ هندی ، لأنَّ (أخاها) لا عبقُّ
 بما هو معه ، أعنى مع زيدٍ في جملةٍ واحدةٍ ، وإلى هذا ذهب الفارسي وابنُ جنِّي ،

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٦١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٦٢ ، والمهمع: ٥/١٥٧ - ١٥٨ ، والمسعودي:

(٣) انظر شرح الجمل له: ٩/ل (نسخة دار الكتب المصرية)

إلى أن ذلك العامل المحذوف في باب البدل لا يراعى وأن المراعى ذلك العامل المفوظ به . وقد سأل ابن جني أبا علي الفارسي عن الحال في قولك : زيد ضربته إياه قائماً^(١) ، فأجابه بأن (قائماً) حال من (إياه) و(إياه) بدل من الهاء في (ضربته) وأن العامل في هذه الحال الفعل الظاهر ، فقال له ابن جني : أوتجعل العامل في الحال غير العامل في صاحبها ؟ فأجابه بأنه لما لم يظهر ذلك الفعل المحذوف ، وكان هذا الظاهر مفسراً له ، والمفسر عندهم بمنزلة المفسر ، تنزل هذا الظاهر هنا منزلة ذلك المحذوف من حيث لم يظهر مراعاة لما في اليد ، وإنما جعل الفارسي هذه الحال هنا من البدل دون البدل منه الذي هو الضمير المتصل بالفعل ، لأن البدل أقرب ، وجعلها للأقرب أولى ، وإنما اشترط في العامل المتأخر أن يكون يصح له العمل في ظرف أو مجرور في موضع ذلك الاسم المتقدم تحريراً من مثل : زيد هل ضربته ؟ فليست هذه المسألة من هذا الباب ، لأنك لو جعلت في موضع زيد ظرفاً أو مجروراً لم يصح أن يكون العامل فيه (ضربت) الذي بعد (هل) ، لأن أدوات الاستفهام لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولم يشترط في الحد أن يكون ذلك العامل يصح له العمل في الاسم الأول عند اسقاط الضمير أو السبب ليدخل في الحد مثل : زيد قام ، ألا ترى أن

(١) وفي الخصائص : ٤٢٨ / ٢ : (سألت أبا علي - رحمه الله - عن مسألة الكتاب : رأيت إياك قائماً ، الحال لمن هي ؟ فقال : ل (إياك) . قلت : فالعامل فيها ما هو ؟ قال : (رأيت) هذه الظاهرة . قلت : أفلا تعلم أن (إياك) معمول فعل آخر غير الأول ؟ وهذا يقود إلى أن الناصب للحال هو الناصب لصاحبها أعني الفعل المقدر ؟ فقال : لما لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه ، وصارت المعاطة مع هذا الظاهر . فهذا يدل على ضعف العامل في البدل واضطراب حاله ، وليس كذلك العامل إذا دل عليه غيره . . .) . وانظر الكتاب : ٣٨٢ / ٢ ، ونص المسألة فيه : (ضربته إياه قائماً) .

(قَامَ) قد عمل في ضمير زيد ، لأنه قد رفع ضميره المستتر بالفاعلية ، ويصح له مع ذلك العمل في موضعه لو قلت : عندك قام زيد ، أو : في الدار (قام) (١) زيد ، لكان جائزاً ، والمائل في (عندك) أو في المجرور لفظ (قام) .

وأعلم أن هذه الزيادة في هذا الحد التي / هي قولك فيه (يصح له العمل (١٠٣ / أ) في ظرف أو مجرور في موضع ذلك الاسم المتقدم) وهي طريقة جماعة من النحويين ، والأحسن اسقاطها ، لأن حقيقة الاشتغال اصطلاحاً حاصله دونها ، فقولك : زيد هل ضربته ونحوه ينبغى أن يكون من باب الاشتغال ، لكن هذا الباب تشتمل مسأله على ما يلزم ابتداءه لعارض عرضي ، وعلى ما يلزم حمله على الفعل وعلى ما يجوز فيه الوجهان كما سيأتي تفصيله في الفصل الثاني ، وينبغي أن يعنى في الحد من تلك الزيادة أن يقال في مكانها (جائز العمل فيما قبله لذاته) فهذه الزيادة يخبر من الحد نحو : زيد ضربه حسن ، لأن المصدر المقدّر بأن والفعل وإن كان جارياً مجرى الفعل في عطه لا يجوز أن يعمل فيما قبله من جهة ذاته .

الفصل الثاني : في إعراب ذلك الاسم المتقدم ، وفيما يحمل عليه

من ضمائره أو أسبابه .

فهنا مسألتان :

أما الأولى : وهي في إعرابه ، فله أحوال خمس :

حَالٌ يَجِبُ فِيهَا رَفْعُهُ بِالابتداءِ .

وَحَالٌ يَجِبُ فِيهَا حَمْلُهُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ .

وَحَالٌ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ وَالْأَفْصَحُ رَفْعُهُ بِالابتداءِ .

وَحَالٌ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ وَالْأَفْصَحُ حَمْلُهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ .

وَحَالٌ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ عَلَى السَّوَاءِ .

(١) كلمة (قام) مكررة في الأصل .

فَأَمَّا الْحَالُ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا رَفْعُ ذَلِكَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، فَهِيَ أَنْ يَقَعَّ ذَلِكَ الْعَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ صِلَةً أَوْ صِفَةً أَوْ مَجْرُورًا بِمَا سِوَى (غَيْرِ) مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَمِمَّا سِوَى الزَّوَائِدِ مِنَ الْحُرُوفِ ، أَوْ يَقَعُ ذَلِكَ الْعَامِلُ تَالِيًا لـ (إِلَّا) وَفِي هَيْزِهَا ، أَوْ يَقَعُ فِي هَيْزِ أَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ الصِّدْرِ فَاصِلَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ . وَأَدَوَاتُ الصِّدْرِ هِيَ : (مَا) النَّافِيَةُ وَ(إِنْ) مِثْلُهَا ، وَ(لَا) الَّتِي لِلتَّبَرُّعَةِ ، وَلَا مِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا لَمْ تَقَعْ بَعْدَ (إِنْ) فَإِنَّهَا إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَهَا لَيْسَتْ بِحَرْفِ صَدْرٍ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنْ) وَاللَّامِ الدَّاخِلَةَ عَلَى جَوَابِ الْقَسَمِ ، وَ(لَا) الَّتِي فِي جَوَابِ الْقَسَمِ أَيْضًا ، وَالْحُرُوفُ النَّاسِخَةُ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَهِيَ : (إِنْ) وَأَخْوَاتُهَا ، وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ كُلُّهَا ، وَأَدَوَاتُ الِاسْتِفْهَامِ كُلُّهَا ، وَأَدَوَاتُ التَّحْضِيضِ وَهِيَ أَرْبَعٌ : (هَلَّا) وَ(لَوْلَا) ، وَ(لَوْمًا) ، وَ(أَلَّا) ، وَمِنْ أَدَوَاتِ الصِّدْرِ أَيْضًا (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ وَحُرُوفُ الْجَوَابِ كَالْفَاءِ الدَّاخِلَةَ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ ، مَا لَمْ يَكُنِ الشَّرْطُ الَّذِي هُوَ جَوَابٌ لَهُ مَحذُوفًا ^(١) مَعَ تَعْمِيقِ (أَمَّا) وَمَعَ عَدَمِهِ ، أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ ذَلِكَ الْعَامِلِ فِي الضَّمِيرِ أَوْ السَّبَبِ وَبَيْنَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِفَاصلٍ يَسْتَقِلُّ ذَلِكَ الْعَامِلُ بِهِ وَنَهْ مَاعِدَا الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ ، وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ كَمَا سَيَأْتِي أَوْ يَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ مَا يَلْزِمُ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ وَذَلِكَ (إِذَا) الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ ، أَوْ يَكُونُ الْاسْمُ الْمُتَقَدِّمُ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَا يَطْلُبُ بِالْفِعْلِ لَا لَزُومًا وَلَا اخْتِيَارًا وَضَمِيرُهُ أَوْ سَبَبُهُ مَرْفُوعٌ ، أَوْ / فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، أَوْ يَكُونُ الْاسْمُ الْمُتَقَدِّمُ لَوْ حُمِلَ عَلَى (١٠٣ / ب) إِضْمَارِ فِعْلِ لَكَانَ مَخَالِفًا لِضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ ، فِي جِهَةِ الإِعْرَابِ . فَهَذِهِ الْأَمَاكُنُ كُلُّهَا يَلْزِمُ فِيهَا رَفْعُ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَيَمْتَنِعُ حَمْلُهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ ، وَلِنَبَسِطِهَا بِالْأَمْثَلَةِ ، مِثَالُ وَقْعِ الْعَامِلِ صِلَةً : زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ ^(٢) ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ(أَنَا) مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَ(الضَّارِبُ) خَبَرُ الثَّانِي ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ (رَفْعٍ) ^(٣) خَبَرِ الْأَوَّلِ ، وَ(ضَارِبُهُ) اسْمُ فَاعِلٍ عَامِلٍ فِي ضَمِيرِ زَيْدٍ ، وَزَيْدٌ يَلْزِمُ رَفْعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : (مَحذُوفٍ) بِالرَّفْعِ .

(٢) الْكِتَابُ : ١ / ١٣١ .

(٣) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ .

لأنَّ اسمَ الفاعلِ قد وَقَعَ صلَةً للألفِ واللامِ . ومثَالُ وقوعِهِ صِفَةً قَوْلِكَ : هِنْدٌ أَنْتَ رَجُلٌ مُكْرِمٌهَا ، فيلزمُ أيضاً في (هِنْدٍ) الرَّفْعُ بالابتداءِ ، لأنَّ العَامِلَ المتأخَّرَ الَّذِي هُوَ (مُكْرِمٌ) قد وَقَعَ صِفَةً لرجلٍ . ومثَالُ كَوْنِ العَامِلِ مجروراً بما سَوَى (غَيْرِ) من الأسماءِ (المضافَةِ) (١) إِلَيْهِ قَوْلِكَ : هِنْدٌ أَنَا صَاحِبٌ ضَارِبِهَا ، فالعَامِلُ الَّذِي هُوَ (ضَارِبٌ) قد وَقَعَ مجروراً بصاحبٍ ، فيلزمُ في هِنْدٍ الرَّفْعُ بالابتداءِ ، فَإِنِ قُلْتَ : هِنْدٌ أَنَا غَيْرٌ ضَارِبِهَا ، فَلَا يَكُونُ من هَذِهِ الحَالِ ، و(أَوَّلِ) عندِ الكسائيِّ بمنزلةِ (غَيْرِ) .

ومثَالُ كَوْنِهِ مخفوضاً بحرفٍ غيرِ زائدٍ قَوْلِكَ : هِنْدٌ في مَكْرَمِهَا سَمَاحَةٌ ، فمكْرَمٌ وهو العَامِلُ في ضميرِ هِنْدٍ قد وَقَعَ مخفوضاً بـ (في) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هِنْدٌ) إِلَّا مرفوعاً بالابتداءِ ، فَإِنِ قُلْتَ : هِنْدٌ لَسْتُ بِضَارِبِهَا ، لم يَكُنْ من هَذِهِ الحَالِ الَّتِي يَلْزَمُ فِيهَا رَفْعُ الاسمِ بالابتداءِ وَإِنِ كَانَ العَامِلُ الَّذِي هُوَ (ضَارِبٌ) مخفوضاً ، لأنَّ الباءَ الخافضةَ له زائدةٌ .

ومثَالُ وقوعِهِ بـممدٍ (إِلَّا) في هَيْزِهَا قَوْلِكَ : مَا زَيْدٌ إِلَّا أَضْرِبُهُ ، فَلَا يَجُوزُ في زَيْدٍ إِلَّا الرَّفْعُ بالابتداءِ ، لأنَّ العَامِلَ في ضميره الَّذِي هُوَ (أَضْرِبُهُ) بعدُ (إِلَّا) .

ومثَالُ الفصلِ بَيْنَ العَامِلِ والاسمِ المتقدمِ بـ (مَا) النَّافِيَةِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ مَا أَنَا ضَارِبُهُ ، فَلَا يَجُوزُ أيضاً إِلَّا رَفْعُ زَيْدٍ بالابتداءِ ، لفصلِ (مَا) النَّافِيَةِ بَيْنَهُ وَيَسْتَعِينُ العَامِلِ الَّذِي هُوَ (ضَارِبُهُ) .

ومثَالُ الفصلِ بَيْنَهُمَا بـ (إِنْ) النَّافِيَةِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ إِنْ ضَرَبْتَهُ ، تَرِيدُ : مَا ضَرَبْتَهُ .

ومثَالُ الفصلِ بـ (لَا) الَّتِي لِلتَّجْرِئَةِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ لَا أَحَدٌ ضَارِبُهُ ، عَلَيَّ أَنْ يَكُونَ (ضَارِبُهُ) في مَوْضِعِ خَبَرِ المبتدأِ الَّذِي (لَا أَحَدٌ) في مَوْضِعِهِ ، والأصْلُ : زَيْدٌ مَا مِنْ أَحَدٍ ضَارِبُهُ ، و(مِنْ) زائدةٌ ، و(أَحَدٌ) مبتدأٌ ، و(ضَارِبُهُ) خَبَرُهُ ، ثُمَّ جِيءَ بـ (لَا) لِلنَّفْيِ مضمَّنةٌ معنَى (مِنْ) الزائدةِ وركبت مع اسمِهَا الَّذِي كَانَ مبتدأً ، وبنى ذلكَ الاسمُ إنَّ ذاكَ لتركيبه مع الحروفِ ، وصارت مع اسمِهَا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ في مَوْضِعِ الاسمِ المرفوعِ

بالابتداء ، وسييسطُ هذا في بابِ (لا) إن شاء الله تعالى . فزيدٌ في هذه المسألةِ
يجبُ رفعه بالابتداءِ لفصلِ (لا) التبرئة بينه وبينِ العَامِلِ .

ومثالُ الفصلِ بينِ العَامِلِ المتأخِّرِ والاسمِ المتقدِّمِ بِلامِ الابتداءِ قولك : زَيْدٌ
لأنا ضارِبُهُ ، فزيدٌ مبتدأٌ ، و(أنا) مبتدأٌ ثانٍ ، و(ضارِبُهُ) خبرُ هذا الثاني ، واللامُ
الداخِلَةُ على (أنا) لامُ الابتداءِ ، وقدَّ حالت بينَ زيدٍ وضارِبِ الذي هو العَامِلُ
التأخِّرُ ، فلذلك / يجبُ في زيدٍ الرفعُ بالابتداءِ ، وليس لهذه اللامُ إذا وقعت (١٠٤ / أ)
بعد (إن) صدرَ الكلامِ فيما بينهما وبينِ (إن) ، فيحملُ حينئذٍ ما بعدها فيما
قبلها فتقولُ : إنَّ زيداً عمراً ليضربُ ، تريدُ : إنَّ زيداً ليضربَ عمراً ، ثمَّ قدَّمتَ
معمولَ (يضربُ) على اللامِ ، فتقولُ على هذا : إنَّ زيداً هنداً ليضربَها ، ويكونُ
(هنداً) مفعولاً بإضمارِ فعلٍ يفسِّره الفعلُ المتأخِّرُ ، وتكونُ المسألةُ أعنى قولك :
هنداً ليضربَها ، من هذا البابِ .

ومثالُ الفصلِ بينِ الاسمِ والعَامِلِ بِلامِ القسمِ قولك : هندٌ لأضربنَّها ، فيلزمُ
رفعُ هندٍ بالابتداءِ ، لأجلِ لامِ القسمِ الداخِلَةِ على الفعلِ ، والتقديرُ : هندٌ واللهِ
لأضربنَّها ، فاللامُ جوابُ ذلك القسمِ المحذوفِ .

ومثالُ الفصلِ بـ (لا) التي في جوابِ القسمِ قولك : زيدٌ لا أضربه ، إذا أردتَ :
زيدٌ واللهِ لا أضربه ، وحذفتَ القسمَ ، فلا يجوزُ أنْ ذَكَ في زيدٍ إلاَّ الرفعُ بالابتداءِ .
ومثالُ الفصلِ بحرفِ ناسخٍ للابتداءِ قولك : هندٌ إنِّي مكرِّمُها ، فلا يجوزُ أيضاً
في (هندٍ) إلاَّ الرفعُ بالابتداءِ لأجلِ (إن) .

ومثالُ الفصلِ بأداةٍ من أدواتِ الشرطِ قولك : زيدٌ إنْ ترهْ تضربه ، فلا يجوزُ
في (زيدٍ) إلاَّ الرفعُ بالابتداءِ لأجلِ (إن) الشرطيَّةِ ، فإن قلتَ : زيدٌ إنْ رأيتَهْ
تضربه ، برفعِ (تضربه) فلا تكونُ المسألةُ على هذا من هذه الحالِ التي يجبُ فيها
رفعُ الاسمِ المتقدِّمِ بالابتداءِ ، لأنَّ الفعلَ الأعمَرَ الذي هو (تضربه) لم يقعْ فسي
حيزِ أداةِ الشرطِ ، لأنَّه ليس بجوابٍ لها ، والمرادُ به التقديُّمُ على الشرطِ ، فكانتْ

قلت : زيدٌ تضرِبُه إنَّ رأيتَه ، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ لدلالةِ (تضرِبُه) عليه ، لكنَّه منْ يشترطُ في جوازِ العملِ على إضمارِ فعلٍ في هذا البابِ عدمَ الفصلِ بينِ الاسمِ المتقدِّمِ والفعلِ المتأخِّرِ بما عدا الظرفَ أو المجرورَ ، فمقتضى مذهبه أيضاً في (زيدٍ) وجوبُ الرفعِ بالابتداءِ وإنَّ رفعتَ (تضرِبُه) لوجودِ الفصلِ بقولك : (إنَّ رأيتَه) واشترائطُ ذلكَ هو مذهبُ ابنِ طاهرٍ ، وابنِ أبي الربيعِ (١) على ما سيأتى بيانهُ .

ومثالُ الفصلِ بينِ الاسمِ المتقدِّمِ أيضاً وذلكَ العاملُ المتأخِّرُ بأداةِ استفهامٍ قولك : زيدٌ أضرِبتهُ ؟ وهندٌ هلْ أكرمتها ؟ فلا يجوزُ في (زيدٍ وهندٍ) إلا الرفعُ بالابتداءِ ، لأجلِ أداةِ الاستفهامِ بعدهما .

ومثالُ الفصلِ بينهما بأداةِ تفضيظِ قولك : زيدٌ هلا ضرِبتهُ ، وهندٌ لوما أكرمتها . ومثالُ الفصلِ بينهما أيضاً بـ (كم) الخبريةُ قولك : زيدٌ كمَ ضرِبتهُ ضرِبتهُ (٢) ، فـ (كم) مصدرٌ لا ضافَتِها إليه ، فهي في موضعِ نصبٍ بضرِبتهُ ، و (زيدٌ) مبتدأٌ لا يجوزُ فيه غيرُ ذلكَ ، لأجلِ (كم) بعده ، والجملةُ من (كم) وما بعدهما في موضعِ خبرِهِ . وكذلك أيضاً (كم) الاستفهاميةُ من أدواتِ الصدورِ ، وقد تقدَّمتُ في ذلكَ أدواتِ الاستفهامِ ، لأنها من جملتِها ، ومثالها قولك : زيدٌ كمَ ضرِبتهُ ، تريدُ : كمَ ضرِبتهُ ضرِبتهُ ، وتكونُ (كم) / إنَّ ذاكَ مصدرًا ، أو كمَ مرةً ضرِبتهُ ، فتكونُ حينئذٍ (١٠٤ / ب) ظرفًا ، لأنَّ الاستفهاميةَ تعربُ بحسَبِ ما تميِّزُ به من مصدرٍ أو ظرفٍ أو غيرِ ذلكَ ، وتمييزُها هو الاسمُ المنصوبُ بعدهما ، كما أنَّ الخبريةَ بحسَبِ ما تضافُ إليه ، ولا يجوزُ في (زيدٍ) قبلها مطلقاً إلا الرفعُ بالابتداءِ .

ومثالُ وجوبِ الرفعِ في الاسمِ المتقدِّمِ لأجلِ فاءِ الشرطِ الداخلةِ على العاملِ قولك : هندٌ إنَّ رأيتَها فأضرِبها ، فلا يجوزُ في (هندٍ) النصبُ بإضمارِ فعلٍ يفسِّرهُ (رأيتَها) لأجلِ أداةِ الشرطِ ، ولا (أضرِبها) لأجلِ الفاءِ الداخلةِ عليه ، وهي جوابُ الشرطِ ، فإنَّ نزعَ هذهِ الفاءِ وأردتَ بالفعلِ التقدِّيمَ على الشرطِ وجعلتَ الجوابَ محذوفًا

(١) انظر البسيط : ٤٩٠ .

(٢) انظر الكتاب : ١٢٧ / ١ .

فَقُلْتَ : هِنْدٌ إِنْ رَأَيْتَهَا أُضْرِبَهَا ، جَبَّازٌ نَصَبٌ (هِنْدٌ) بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسُرُهُ (أُضْرِبَهَا)
وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هِنْدًا أُضْرِبَهَا إِنْ رَأَيْتَهَا ، إِلَّا عَلَى مَقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي طَاهِرٍ
وَابْنِ أَبِي الرَّيْبِ ، فَيَلْزِمُ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّ الْعَامِلَ الْمَتَأَخِّرَ الَّذِي هُوَ (أُضْرِبَهَا)
لَمْ يَلِ الْأَسْمَ الْمُتَقَدِّمَ بَلْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا قَوْلُكَ (إِنْ رَأَيْتَهَا) فَإِنَّ كَانَتِ الْفَاءُ الدَّاخِلَةَ
عَلَى الْعَامِلِ جَوَابَ شَرْطٍ مَحذُوفٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، فَيَجُوزُ إِذَا أَنْ يَعْمَلَ
مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا ، وَأَنْ يَفْسَرَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ ، سِوَاءُ أَعْوَجَ مِنْ ذَلِكَ الشَّرْطِ
الْمَحذُوفِ (أَمَا) أَمْ لَمْ يَعْوَضَ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : أَمَا زَيْدًا فَاضْرِبْ (١) ، فَيَكُونُ
(زَيْدًا) مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ ، لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ جَوَابُ الشَّرْطِ
الْمَحذُوفِ تَقْدِيرُهُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدًا أُضْرِبْ ، قَالَ تَعَالَى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ
فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) (٢) ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا تَقُولُ : زَيْدًا فَاضْرِبْ ، قَالَ تَعَالَى :
(وَرَبِّكَ فَكْبِرْ ، وَشِيَابِكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَانصُرْ) (٣) وَقَدْ مَضَى بِسَطْرٍ هَذَا فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ (٤)
فَتَقُولُ فِي هَذَا الْبَابِ : أَمَا زَيْدًا فَاضْرِبْ ، وَأَمَا زَيْدًا فَضْرِبْ ، قَالَ سُبْحَانَهُ : (وَأَمَا
ثَمُودَ فَمَهْدِيْنَاهُمْ) (٥) عَلَى قِرَاءَةِ بَعْضِ النَّاسِ فِي الشَّانِ بِنَصْبِ (ثَمُودَ) فَالْأَسْمُ الْأَوَّلُ
فِي هَذَا مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسُرُهُ الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ تَقْدِيرُهُ : وَأَمَا ثَمُودَ فَمَهْدِيْنَاهُمْ
هَدَيْنَاهُمْ ، فَ(ثَمُودَ) مَنْصُوبٌ بِ(هَدَيْنَاهُمْ) الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ لَكِنَّهُ حُذِفَ وَجُعِلَ

(١) انظر البسيط ص : ٤٩١ .

(٢) الآيتان : (٩ - ١٠) من سورة الضحى .

(٣) الآيات : (٣ - ٤ - ٥) من سورة المدثر .

(٤) انظر ما تقدم ص : ٣٦٥ / ٣٦٨ .

(٥) من الآية : (١٧) من سورة فصلت .

(٦) وهى قراءة ابن أبي اسحاق ، وعيسى بن عمر ، والحسن . وقرأ الجمهور بالرفع

انظر البحر المحيط : ٤٩١ / ٧ ، وشوان ابن خالوية : ١٣٣ ، ومغانى

القرآن : ١٤ / ٣ ، والاتحاف : ٤٦٧ .

(هَدَيْنَاهُمْ) عَوْضًا مِنْهُ وَدَالًا عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي اللَّفْظِ ، إِنْ لَا يَجْمَعُ
بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حَكَاهَا سَيِّبُوهُ (١) رَحِمَهُ اللَّهُ ،
وَأَنْشَدَ عَلَيْهَا قَوْلَ الشَّاعِرِ :-

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنَ مُرِّرٍ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمَ رَوِيَّ نِيَامًا (٢)

وَيُنْشَدُ أَيْضًا : (تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنَ مُرِّ) بِالرَّفْعِ ، فِي هَذَا الْبَيْتِ الْوَجْهَانِ كَالْآيَةِ ،
فَعَلَى رَوَايَةِ النَّصْبِ يَكُونُ (تَمِيمًا) الْأَوَّلُ مَنْصُوبًا (٣) بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يَفْسَرُهُ (أَلْفَاهُمْ)
كَمَا ذَكَرَ فِي الْآيَةِ ، وَ (تَمِيمٌ) الثَّانِي بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ فِي كِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ .

وَتَقُولُ أَيْضًا فِي هَذَا الْبَابِ : زِيدًا فَاضْرِبْهُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (زِيدٌ) مَنْصُوبًا (٤)

بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يَفْسَرُهُ (اضْرِبْهُ) الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْفَاءُ لَيْسَ لَهَا صَدْرٌ

الْكَلَامِ / إِنْ هِيَ جَوَابٌ شَرْطٍ مَحذُوفٍ ، قَالَ سُبْحَانَهُ : (وَإِيَّايَ فَاتَّقُونَ) ، (وَإِيَّايَ (٥))
فَارْتَبِعُونَ (٦) (وَإِيَّايَ) مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يَفْسَرُهُ الْفَعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ ، وَالنُّونُ فِي

آخِرِهِ لِلْوَقَايَةِ ، وَالضَّمِيرُ الْمَفْعُولُ هُوَ الْيَاءُ الْمَحذُوفَةُ ، حَذَفَتْ اجْتِرَاءً بِالْكَسْرِ عَنْهَا .

وَمِثَالُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْأَسْمِ الْمَتَقَدِّمِ وَالْعَامِلِ الْمُتَأَخَّرِ بِفَاصلٍ يَسْتَقِلُّ الْعَامِلُ دُونَهُ

وَلَيْسَ بِظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ قَوْلُكَ : هِنْدٌ أَنْتَ تَضْرِبُهَا ، فَلَا يَجُوزُ فِي (هِنْدٍ) إِلَّا الرَّفْعُ

(١) الْكِتَابُ : (١/٨٢ ، ٩٥ ، ١٤٨) .

(٢) مِنَ الْمُتَقَارِبِ لِبَشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمِ الْأَسَدِيِّ . وَالرُّوَيْبِيُّ : الرَّجُلُ الَّذِي فَتَرَتْ نَفْسُهُ

وَاخْتَلَطَ رَأْيُهُ وَأَمْرُهُ ، مِنْ رَأْبِ الرَّجْلِ إِذَا تَحَيْرَ . قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ : الْوَاحِدُ

(رُوَيْبَانٌ) وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : وَاحِدُهُمْ (رَائِبٌ) مِثْلُ مَائِفٍ وَمَوْقِيٍّ وَهَالِكٍ وَهَلَكِيٍّ

دِيَوَانُهُ / ١٩٠ ، وَانظُرِ الْكِتَابُ : (١/٨٢) ، وَشَرْحُهُ لِلسِّيْرَانِي : (١/١٩٥) ،

وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : (٢/٣٤٨) ، وَالتَّبَصُّرَةُ : (١/٣٢٧) ، وَاللِّسَانُ : (رُوبٌ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (مَنْصُوبٌ) بِالرَّفْعِ .

(٤) انظُرِ الْكِتَابُ : (١/١٤٢) ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : (٢/٣٨) .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (٤١) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٦) مِنَ الْآيَةِ : (٤٢) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

بالابتداء ، لفصلك بينها وبين العاملِ في ضميرها الذي هو (تَضْرِبُهَا) بالابتداءِ
الثَّانِي الَّذِي هُوَ (أَنْتَ) وكذلك أيضاً ما تقدّم من قولك : هُنْدٌ إِنْ رَأَيْتَهَا تَضْرِبُهَا ،
برفع (تَضْرِبُهَا) على نيةِ التّقديم ، ومن قولك أيضاً : هُنْدٌ إِنْ رَأَيْتَهَا أَضْرِبُهَا ،
على نيةِ تقديم (أَضْرِبُهَا) أيضاً ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاعِلَ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلِ وَنَحْوِهَا
يَسْتَقِلُّ الْعَامِلُ الْمَتَأَخَّرُ وَنَهْ ، وليس بظرفٍ ولا مجرورٍ ، أَلَا تَرَى إِلَى حُصُولِ مَعْنَى
الْكَلَامِ وَاسْتِقْلَالِهِ لَوْ قُلْتَ : هُنْدٌ تَضْرِبُهَا ، وَهِنْدٌ تَضْرِبُهَا إِنْ رَأَيْتَهَا ، وَهِنْدٌ أَضْرِبُهَا
إِنْ رَأَيْتَهَا ، فَإِذَا مَا قُلْتَ : هُنْدٌ أَنْتَ ضَارِبُهَا ، فَلَا يَلْزَمُ فِي (هِنْدٍ) الرَّفْعُ
بِالابتداءِ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ الَّذِي هُوَ (أَنْتَ) لَا يَسْتَقِلُّ الْعَامِلُ الْمَتَأَخَّرُ وَنَهْ . وَكَذَلِكَ
أَيْضاً إِذَا قُلْتَ : هُنْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَضْرِبُهَا ، وَهِنْدٌ فِي الدَّارِ تَضْرِبُهَا ، لَا يَلْزَمُ فِي
(هِنْدٍ) الرَّفْعُ بِالابتداءِ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ
طَاهِرٍ ، وَابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ (١) . وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، فَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْفَاعِلَ
بِضَمِيرِ أَدَاةِ صَدْرِ لَا يَوْجِبُ فِي الْأَسْمِ الْأَوَّلِ الرَّفْعَ بِالابتداءِ ، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ عَصْفُورٍ (٢)
أَوْجِبَ ذَلِكَ مَعَ كَوْنِ الْفَاعِلِ مَبْتَدَأً وَالْعَامِلُ الْمَتَأَخَّرُ فَعْلٌ ، نَحْوَ الْمَثَلِ الْأَوَّلِ الَّذِي
هُوَ قَوْلُكَ : هُنْدٌ أَنْتَ تَضْرِبُهَا ، قَالَ : لِأَنَّ الْفَعْلَ الْوَاقِعَ خَيْرَ الْمَبْتَدَأِ لَا يَجُوزُ
أَنْ يَحْمَلَ فِيمَا قَبْلَ ذَلِكَ الْمَبْتَدَأَ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْسَرَ مَا يَحْمَلُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ
أَنْ يَفْسَرَ إِلَّا مَا يَصِحُّ أَنْ يَحْمَلَ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ هُنَا أَنْ يَحْمَلَ فِيمَا قَبْلَ الْمَبْتَدَأِ ،
لِفَصْلِ الْمَبْتَدَأِ إِذْ ذَاكَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ (٣) ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَهُ : عَمْرًا زَيْدٌ
ضَرَبَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مَبْتَدَأً ، وَ(ضَرَبَ) جُمْلَةٌ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ
خَبْرِهِ ، وَ(عَمْرًا) مَفْعُولٌ (بِضَرَبَ) تَقَدَّمَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، لِفَصْلِكَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ
بِالْمَبْتَدَأِ ، وَلِهَذَا مَنَعَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :-

(١) انظر البسيط ص : ٤٩٠ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٠ / ١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣ / ١ .

قَنَافِدُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا (١)

أَنْ يَكُونَ اسْمٌ (كَان) ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّانِ مُتَّصِلًا بِهَا مُسْتَتِرًا ، وَ (إِيَاهُمْ) مَفْعُولٌ بِعَوْدٍ ، وَ (عَطِيَّةٌ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (عَوْدٌ) فِي مَوْضِعِ خَبْرِهِ ، وَمَعْمُولُهُ مُقَدِّمٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ . مَنَعَ هَذَا لِمَا يَلْقَى فِيهِ مِنَ الْفَصْلِ الْمَذْكُورِ ، وَالزَّمُّ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ (عَطِيَّةٌ) اسْمٌ (كَان) وَ (عَوْدٌ) فِي مَوْضِعِ خَبْرِهَا وَ (إِيَاهُمْ) مَفْعُولٌ بِعَوْدٍ ، فَيَكُونُ قَدْ أَوْلَى (كَان) مَعْمُولَ خَبْرِهَا ضُرُورَةً ، لِأَنَّهُ لَا يَلِي (تَان) وَأَخْوَاتِهَا مَا لَيْسَ بِاسْمٍ لَهَا وَلَا خَبْرٍ مِمَّا عَدَا الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ عَصْفُورٍ / انْمَا (١٠٥ / ب) هُوَ إِذَا كَانَ الْحَامِلُ فِعْلًا ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ اسْمَ فَاعِلٍ نَحْوُ : زَيْدًا أَنَا ضَارِبٌ ، فَلَيْسَ بِمَمْنُوعٍ ، وَالْفَرْقُ عِنْدَهُ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ فِي هَذَا ، أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ اسْتَقْلَلَ وَتَمَّ بِفَاعِلِهِ ، فَالْمُبْتَدَأُ الْفَاعِلُ إِذَا أُجْنِبَ بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ حَتَّى يِعْتَمِدَ عَلَى غَيْرِهِ .

وَمِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَشْتَرُطُ اعْتِمَادَهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا الْمُبْتَدَأُ الْوَاقِعُ هُوَ خَبْرًا لِسِهِ ، عَلَى مَا يُبَيِّنُ فِي بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَصَارَ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُ ، إِنْ لَا يَسْتَقِلُّ دُونَهُ ، وَلَيْسَ بِكَلَامٍ إِلَّا مَعَهُ .

وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ ، وَقَدْ نَصَّ الْمُبْرَدُ عَلَى

(٢)
جَوَازِهِ

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي هَجَاءِ جَرِيرٍ ، وَالرَّوَايَةُ فِي الدِّيَوَانِ : ١٨١ / ١

قَنَافِدُ دَرَامُونَ خَلْفَ جِحَاشِهِمْ

وَالْقَنَافِدُ : جَمْعُ قَنَفَذٍ حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ يَضْرِبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي السَّرِيِّ ، يُقَالُ : هُوَ أَسْرَى مِنْ قَنَفَذٍ . وَالْهَدَّاجُ : فَحَّالٌ بِالتَّشْدِيدِ مِنَ الْهَدَّاجَانِ وَهُوَ مَشِيَّةُ الشَّيْخِ وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَدَرَامُونَ : مَا شُونَ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُقْتَضِبِ : ١٠١ / ٤ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ١٩٤ / ١ ، وَاصْلَاحُ الْخَلَلِ :

١٧٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٩٣ / ١ ، وَالبَسِيطُ : ٥٧٤ ، وَالمَغْنَسِيُّ :

٦١٠ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١٩٠ / ١ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ٣٨١ / ١ ، وَالمَسَاعِدُ :

٢٧٧ / ١ ، وَالمِهْمَعُ : ٩٢ / ٢ ، وَالأَشْمُونِيُّ : ٢٣٧ / ١ ، وَالمَخْرَزَانَةُ : ٥٧ / ٤ .

(٢) الْمُقْتَضِبُ : ٩٩ / ٤ - ١٠١

وما ذكره من الفصل فليس بمعتبر ، لأنَّ المبتدأ ليس بأجنبيٍّ من خبره مفرداً كان الخبر أو جملة . والفصلُ بينَ الصَّامِلِ والمَمْعُولِ كثيرٌ جداً في كلام العرب ، قال الله تعالى : (أَهْلًا أَيَاكُمْ كَانُوا يَحِيدُونَ) (١) (أَيَاكُمْ) مفعولٌ بيْعُدُونَ ، وقد فصلَ بينهما بكانوا . وإذا كان الفصلُ بينَ النَّعْتِ والمَنْعُوتِ بالأجنبيِّ منهما جائزاً مع أنَّهما كالشئٍ الواحدِ نحو قوله (تعالى) : (٢) : (سَيَمَانُ اللَّهُ عَمَّا يَصِفُونَ ، عَالِمُ الْغَيْبِ) (٣) على قراءة (عَالِمٍ) بالخَفْضِ (٤) نعتاً (لله) وقد فصلَ بينهما قوله (عَمَّا يَصِفُونَ) فأحرى أنْ يجوزَ بينَ الفِعْلِ ومفعولِهِ ، لأنَّهما ليسا كالشئٍ الواحدِ بمنزلةِ النَّعْتِ مع المَنْعُوتِ ، وأنشد سيويوه قولَ الشاعرِ :-

فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنَهُ لَجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ (٥)

ولم يمنع أحدٌ من النعويين أن يكون (هُنَّ) مبتدأ ، و (يتركن) في موضع خبره ، و (ذَا) من قوله (ذَا ضِيَاعٍ) مفعولٌ منصوبٌ بـ (يتركن) ، بل ضعفوه فقط من جهة أن فيه عطف الجملة الاسمية على الفعلية ، فإذا تقررت أنه لا يمنع أن يعمل الفعل الواقع خبراً لمبتدأ فيما قبل ذلك المبتدأ ، ثبت أنه يصح أن يفسر ما يعمل فيه فتقول : هندا أنت تضرِّبها ، برِّفِ (هندا) بالابتداء أو نصبها بإضمارِ فِعْلٍ

(١) من الآية : (٤٠) من سورة سبأ .

(٢) تكلمة يقتضئها السياق .

(٣) من الآيتين : (٩١ - ٩٢) من سورة المؤمنين .

(٤) وقراءة الخفض هي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو وحفص . وقرأ الباقون بالرفع

السبعة : ٤٤٧ ، والبحر المحيط : ٤١٩/٦ ، والحجة لابن خالوية : ٢٥٨ ،

وتفسير الطبري : ٥٠/١٨ .

(٥) من الطويل لهديبة بن الخشرم العذري ، يذكر المنايا لم تهيب الجليل ولم

تشفق على الفقير .

وهو من شواهد سيويوه : ١٤٥/١ ، والتبصرة : ٣٣٢/١ ، وأمالى ابن الشجرى

٣٣٤/١ ، وأمالى القالى : ٢٥٠/١ ، وشرح المفصل : ٣٧/٢ ، والرد على

النحاة : ١٠٥ ، وورد في الخزانة عرضاً : ٨٦/٤ وروايتها : فلا تتقى ذاهية

لجلاله

يُفسره (تَضْرِبُهَا) اللهم إلا أن يمنع ذلك من الوجه الذي ذهب إليه ابن طاهر وابن أبي الربيع ، من أن الحمل على إضمار فعل في باب الاشتغال خارج عن القياس (١) ، فالمفسر فيه ضعيف ، فيشترط فيه أن يلي الاسم المتقدم ، فهذا له وجه ، وإن كان أكثر النحاة على خلافه كما تقدم .

وأما ما بنى عليه ابن عصفور فضير مستقيم على ما تقرر .

ومثال وقوع الاسم المتقدم بعد (إذا) المفاجأة قولك : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، فزيد يجب فيه الرفع بالابتداء (٢) ، لدخول (إذا) التي معناها المفاجأة عليه ، وهي لا تدخل إلا على الجملة الاسمية خاصة ، فلو نصبت زيدا بإضمار فعل يفسره (يضربه) ، لكانت الجملة فعلية ، و(إذا) هذه يمتنع دخولها عليه إذ ذاك .

ومثال كون الاسم المتقدم لم يقترن به ما يطلب / بالفعل لا لزوماً ولا اختياراً (١٠٦/أ) وضميره أو سببه مرفوع أو في موضع رفع قولك : هند قامت ، وهند قام أخوها ، وهند مربها ، وهند مربأخيها ، فلا يجوز في (هند) هنا إلا الرفع بالابتداء ، لأنه لم يدخل عليها شيء يطلب بالفعل ، والضمير في المثال الأول مرفوع ، لأنه فاعل بقامت مستتر فيه ، والسبب أيضاً في المثال الثاني مرفوع ، والضمير والسبب في المثالين الأخيرين في موضع رفع . وذهب ابن العريف (٣) إلى أن هذا ليس من هذه

(١) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٨٥ (أعلم أن نصب هذا الاسم بإضمار فعل يفسره ما بعده خارج عن القياس ، لأنه لا يحذف شيء حتى يتقدم من اللفظ أو من قرائن الحال ما يدل على الفعل ، وأما أن يحذف الفعل على شريطة التفسير فخارج عن القياس) .

(٢) البسيط : (٤٩) ، وشرح الكافية الشافية : ٦١٦/٢ .

(٣) هو أبو القاسم الحسين بن الوليد بن نصر ، المعروف بابن العريف النحوي كان أماً في العربية نحوياً متقدماً فيها ، استأذنا في الآداب ، مقدماً في الشعر ، أخذ عن ابن القوطية وغيره . له شرح على الجمل . مات بالطيطة في رجب سنة تسعين وثلاثمائة من الهجرة ، انظر ترجمته في بغية الوعاة :

الحَالِ ، بَلَّ يَجُوزُ فِي (هِنْدِ) عِنْدَهُ الرَّفْعُ بِالْأَبْتَدَاءِ وَالْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ فَيَكُونُ فَاعِلًا (١) بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ الْمُتَأَخَّرُ فِي الْمَثَالِينَ الْأَوَّلِينَ ، وَمَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ أَيْضًا يَفْسِّرُهُ الْمُتَأَخَّرُ فِي الْمَثَالِينَ الْأَخِيرِينَ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ (٢) .

وَمِثَالُ كَوْنِ الْأِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِحَيْثُ لَوْ حُمِلَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ لَكَانَ مُخَالَفًا لِضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ فِي جِهَةِ الْإِعْرَابِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، فزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِالْأَبْتَدَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، لِأَنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقُلْتَ : زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، لَكَانَ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ : لَابَسْتُ زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، أَوْ لَأَصَقْتُ زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، أَوْ مَا كَانَ نَحْوَ هَذَا فِي الْمَعْنَى ، وَزَيْدٌ كَيْفَمَا قَدَّرْتَ النَّاصِبَ لَهُ فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ ، هَذِهِ جِهَةٌ إِعْرَابِيَّةٌ وَهِيَ مُخَالَفَةٌ لِجِهَةِ إِعْرَابِ سَبَبِهِ (٣) الَّذِي هُوَ (عِنْدَهُ) ، لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ ، فَلَا يَجُوزُ فِي (زَيْدٍ) إِلَّا الرَّفْعُ بِالْأَبْتَدَاءِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ نَصَبْتَهُ فَقُلْتَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ ، لَكَانَ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى تَقْدِيرِ : (مَا ثَلَّثُ زَيْدًا ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ) أَوْ (شَابَهْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ) أَوْ نَحْوِ هَذَا ، وَلَيْسَ السَّبَبُ الَّذِي هُوَ (ضَرْبُهُ) بِمَفْعُولٍ بِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ فَقَدْ تَخَالَفَا فِي الْإِعْرَابِ ، فَيَلْزَمُ إِذْ ذَاكَ الرَّفْعُ بِالْأَبْتَدَاءِ ، وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا غَيْرُ كُلِّهِ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِيِّ مِنْ هَذِهِ الْحَالِ الَّتِي يَلْزَمُ فِيهَا الرَّفْعُ بِالْأَبْتَدَاءِ ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ : الرَّفْعُ بِالْأَبْتَدَاءِ وَالْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، لِأَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ فِي الْحَمْلِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ فِي هَذَا الْبَابِ اتِّفَاقَ جِهَتَيْ الْإِعْرَابِ فِي الْأِسْمِ الْمُتَقَدِّمِ وَضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ ، عَلَى أَنَّ سَبَبَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ أَجَازَ أَنْ تَقُولَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرَّتَهُ (٤) ،

(١) قال السيوطي في المهمم : ١٦٠/٥ : (قال أبو حيان : وهي نزعة كوفية أي

لبناؤه على جواز تقدم الفاعل على الفعل) . وانظر المساعد : ١/٤٢٣ .

(٢) التسهيل : ٨٢ ، والمساعد : ١/٤٢٣ .

(٣) انظر البسيط : ٤٨٧ .

(٤) الكتاب : ١/٨٥ .

بَنَصَبِ (يَوْمِ الْجُمُعَةِ) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (سِرَّتُهُ) تَقْدِيرُهُ : سِرَّتْ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرَّتُهُ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) عَلَى هَذَا جِهَةٌ إِعْرَابِيَّةٌ مُخَالِفَةٌ لِجِهَةِ
إِعْرَابِ ضَمِيرِهِ الَّذِي هُوَ الْهَاءُ فِي (سِرَّتُهُ) لِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ مَجَازًا وَاتِّسَاعًا
لِأَنَّ ضَمِيرَ الظَّرْفِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ مَا تَتَمَدَّى إِلَيْهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيَّةِ (١)
لَا يَأْتِي بِغَيْرِ (فِي) إِلَّا إِذَا نَصِبَ نَصَبَ الْمَفْعُولِ بِهِ مَجَازًا ، وَإِنْ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ
الظَّرْفِيَّةِ لَزِمَ أَنْ يُؤْتَى / مَعَهُ ب (فِي) فَقَدْ صَارَتِ الْهَاءُ عَلَى هَذَا مَفْعُولًا بِهِ ، وَالاسْمُ (١٠٦ / ب)
الْمُتَقَدِّمُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَقَدْ اخْتَلَفَا فِي جِهَةِ الإِعْرَابِ كَمَا تَرَى . وَكَذَلِكَ أَيْضًا
أَجَازَ أَنْ تَقُولَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرَّتْ فِيهِ (٢) ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) مَنْصُوبًا عَلَى
الْمَفْعُولِ بِهِ مَجَازًا ، مَعَ أَنَّ ضَمِيرَهُ بَانَ عَلَى الْأَصْلِ غَيْرُ مُتَّسِعٍ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ جِئْتُ مَعَهُ
ب (فِي) فَقَدْ اخْتَلَفَا أَيْضًا فِي جِهَةِ الإِعْرَابِ ، فَأَخَذَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ
أَنَّ سَيُوبِيَةَ مُوَافِقٌ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَى إِجَازَةِ : زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ ،
بَنَصَبِ (زَيْدٍ) وَأَنَّهُ لَا يُرَاعَى اخْتِلَافُهُ مَعَ ضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ فِي الإِعْرَابِ .
وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ (٤) بَيْنَ مَسْأَلَةِ سَيُوبِيَةَ هَذِهِ وَبَيْنَ مَا أَجَازَهُ أَبُو الْحَسَنِ ، بِأَنَّ مَا
أَجَازَهُ سَيُوبِيَةَ لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ وَضَمِيرِهِ فِي الإِعْرَابِ بِمُلَاحَظَةِ الْأَصْلِ
وَالْحَقِيقَةِ وَعَدَمِ مِرَاعَاةِ الْمَجَازِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرَّتْ ، عَلَى أَنْ
يَكُونَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَالْأَصْلُ وَالْحَقِيقَةُ فِي ضَمِيرِهِ أَنْ يَكُونَ ب (فِي)
وَعَلَى هَذَا هُوَ الْمَعْنَى ، وَأَمَّا نَصْبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ فَمَجَازٌ وَاتِّسَاعٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ ،
فَرُوعِي فِيهِ الْأَصْلُ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ فِي الإِعْرَابِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَصْلِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا
إِذَا قُلْتَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرَّتْ فِيهِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) مَنْصُوبًا عَلَى اتِّسَاعِ
فَلَيْسَ ذَلِكَ فِيهِ بِالْأَصْلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَجَازٌ ، وَالْأَصْلُ نَصْبُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَهَذَا هُوَ

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٤٤ .

(٢) الكتاب : ٨٥ / ١ .

(٣) انظر البسيط : ٤٨٧ .

(٤) المصدر السابق : ٤٨٨ .

المُراعَى ، ولا اختلاف إذ ذاك بينه وبين ضميره من جهة الإعراب ، وبدلك على أن المُراعَى عند سيويوه في الظرفِ المتَّسِّحِ فيه أصله قبل الاتِّساعِ ، أن سيويوه قد أجاز أن تقول : أعلمتُ زيداً عمراً قائماً يوم الجمعة^(١) ، على أن يكون (يوم الجمعة) منصوباً على المفعول به مجازاً ، فقد صار (أعلمت) على هذا متعدداً إلى أربعة مفعولين ، وليس ثم فعلٌ يتمدى إلى زيادة على ثلاثة ، فما جاز هذا إلا بمرعاة أصله من الظرفية ، وليس في الحقيقة مفعولاً به ، وقد تقدمت هذه المسألة في باب ما تتمدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية^(٢) ، وتقدم هناك أن أبا العباس المبرد لم يُكرع الأصل فَمَنَعَ المسألة ، وكذلك ابن عصفور لم يُكرع الأصل أيضاً ، فإذا تقرر هذا فلا يلزم عليه أن سيويوه يجيز : زيداً جلستُ عنده ، وزيداً ضربتُ ضربه ، بالنصب إذ ليس هنا أصل يُراعَى في جواز المسألة ، كما في مسألة سيويوه والله أعلم .

وأما الحال التي يجب فيها حمل الاسم المتقدم على إضمار فعلٍ ، فهي أن يدخل

عليه ما لا يليه إلا الفعل ، وذلك أدوات الشرط الجازمة كـ (إن) وغير / الجازمة (١٠٧ / أ) كـ (لو) ، وأدوات التحضيض المذكورة ، وكل ظرف زمان لما يستقبل . واختلف فيما عدا الهمزة من أدوات الاستفهام على قولين :

أحدُهما : أن الحمل معها على إضمار فعلٍ على اللزوم وإليه ذهب ابن مالك^(٣) .

والثاني : أن ذلك ليس من هذه الحال ، وأن الحمل معها على إضمار فعلٍ على الاختيار ، ويجوز مع ذلك الرفع بالابتداء ، فتكون هذه الأدوات على هذا القول من الحال الآتية بعد هذا ، وهذا القول الثاني هو ظاهر كلام سيويوه^(٤) .

وهذه الأدوات التي يجب معها الحمل على إضمار فعلٍ على قسمين :

(١) انظر الكتاب : ٤١ / ١ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٢٤٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٦١٨ / ٢ ، والتسهيل ص : ٨٠ .

(٤) انظر الكتاب : ٩٨ / ١ - ١٠١ .

قسم تكون المسألة معه من الاشتغال مطلقاً .

وقسم لا تكون المسألة معه كذلك إلا في ضرورة الشعر .

فالقسم الأول أدوات التحضير وظروف الزمان المستقبل ، و (لو) من أدوات الشرط
(إن) إذا كان فعلها الأول ماضياً أو منفيّاً ب (لم) وما عدا الهمزة ممن أدوات
الاستفهام إذا كان الحامل في ضمير الاسم الأول أو سببه غير فعل ، على ما سيأتى
بيانه (١)

والقسم الثاني : ما بقى ، وذلك ما عدا الهمزة من أدوات الاستفهام إذا كان
الحامل المتأخر فعلاً ، وما عدا (لو) ، و (إن) من أدوات الشرط ، و (إن) إذا
كان الفعل بعدها مزارعاً غير منفي ب (لم) فهذا القسم لا تكون المسألة معه ممن
الاشتغال ، إلا في ضرورة الشعر خاصة .

وذلك أن أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة تدخل على الجملة الاسمية ، والخبر
غير فعل مطلقاً في الكلام وغيره ، فتقول : هل زيد قائم ؟ وأين زيد ذاهب ؟ ومتى
عمرو منطلق ؟ وتدخل أيضاً على الجملة الفعلية مع مباشرتها للفعل مرفوعاً به مطلقاً
في الكلام وغيره ، نحو : هل رأيت زيداً ؟ ومتى ضربت عمراً ؟ وأين قام عمرو ؟
ولا تدخل على غير هاتين الجملتين إلا في ضرورة ، فتدخل في الشعر على الجملة
الاسمية والخبر فعل في ظاهر كلام سيبويه حيث جعل الحمل على إضمار الفعل بعد
هذه الأدوات في الشعر على الاختيار (٢) ، فيجوز إذاً مع ذلك الرفع بالابتداء نحو :
هل زيد رأيت ؟ ومتى عمرو أكرمه ؟ ولا تدخل على هذه في الشعر عند ابن مالك ،
إن يجب عنده الحمل على إضمار فعل (٣) فتصير الجملة فعلية .

(١) انظر ما يستأتى في ص : ٤٣٥

(٢) قال سيبويه : ١ / ١٠١ : (وأعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير
بعد ما الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم . لو قلت : هل زيد قائم ؟ وأين
زيد ضربته ، لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته ، إلا الألف
فإنه يجوز فيها الرفع والنصب) .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٦١٧ / ٢ - ٦١٨ .

وتدخل أيضاً في الشعر على الجملة الفعلية والفعل محذوف مفسر بظاهر من هذا الباب نحو : هل زيداً رأيتَهُ ؟ ومتى عمراً أكرمتَهُ ؟ فزيداً منصوب بإضمارِ فعلٍ يفسرُهُ ذلك الفعل بعده ، وكذلك (عمراً) في المثال الآخر تقديره : هل رأيتَ زيداً رأيتَهُ ؟ ومتى أكرمتَ عمراً أكرمتَهُ ؟ وتدخل أيضاً في الشعر على الجملة الفعلية (١) مفصلاً بينهما وبين الفعل نحو : هل زيداً رأيتَ ؟ ومتى عمراً أكرمتَ ؟ فزيداً منصوبٌ بالفعل المتأخر ، وكذلك (عمرو) في المثال الآخر .

والجملة فأدوات الاستفهام سوى الهمزة ، متى وبعده / الفعل في الجملة التي (١٠٧/ب) دخلت عليها ، طَلَبَتْ أَنْ يَلِيهَا ظاهراً ، فلا يجوز أن يفصل بينهما ، ولا أن يليها محذوفاً إلا في ضرورة ، فيلزم من هذا أن جملة الاشتغال مع كون العامل المتأخر فعلاً لا تقع بعدها إلا في الضرورة ، لأن جملة الاشتغال إن ذلك إما أن يرفع فيها الاسم بالابتداء وفي ذلك الفصل بينهما وبين الفعل نحو : هل زيداً رأيتَهُ ؟ وإمّا أن يحمل ذلك الاسم على إضمارِ فعلٍ وفيه إضمارُ الفعل بمدحها نحو : هل زيداً رأيتَهُ ؟ (١)

وأما أدوات الشرط ما عدا (لو) و(إن) ، فلا تدخل أيضاً في الكلام إلا على الجملة الفعلية مباشرة للفعل ظاهراً غير محذوف نحو : متى قام زيداً قام عمرو ، وأينما تضرب زيداً أضربه ، وتدخل في الشعر على الجملة الفعلية مفصلاً بينهما وبين الفعل نحو : متى زيداً تضربُ أضربه ، وأينما زيداً تضربُ أضربه ، فزيداً مفعول بتضرب

(١) انظر البسيط : ٥٠١ .

(٢) هذا هو مذاهب سيويه في الكتاب : ٩٩/١ ، ونقل أبو حيان في الارتشاف ص ١١٠٠ - أن الكسائي أجاز دخول (هل) على الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر .

وذاهب الرضي الى انه يقبح دخول (هل) على جملة فعلية مقدر فعلها مفسراً بفعل ظاهر نحو : هل زيداً ضربته ، وحسن النصب ههنا . انظر شرح الكافية للرضي : ١٧٣/١ ، والتصريح : ٢٩٧/١ ، والمساعد : ٤١٣/١ .

(٣) انظر البسيط ص : ٥١٠ .

مَقْدَمٌ عَلَيْهِ فَاصِلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَدَاةِ الشَّرْطِ الَّتِي هِيَ (مَتَى) فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ وَ (أَيَّنَ) فِي الْمَثَالِ الثَّانِي ، وَأَجَلِ هَذَا الْفَصْلِ لَا يَجُوزُ مِثْلَ ذَلِكَ إِلَّا فِي شِعْرِ . وَتَدْخُلُ أَيْضًا فِي ضَرْوَةِ الشَّعْرِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْفِعْلُ مِنْهَا مَحذُوفٌ مَفْسَّرٌ بِفِعْلِ ظَاهِرٍ نَحْوُ : مَتَى زَيْدًا تَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ ؟ وَأَيْنَمَا عَمْرًا تَكْرَهُهُ أَكْرَهُهُ ؟ فزَيْدًا مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسَّرُهُ (تَضْرِبُهُ) تَقْدِيرُهُ : مَتَى تَضْرِبُ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ؟ وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي الْمَثَالِ الْآخِرِ تَقْدِيرُهُ :

أَيْنَمَا تَكْرَهُ عَمْرًا تَكْرَهُهُ . وَمِمَّا جَاءَ مِنْ نَحْوِ هَذَا فِي ضَرْوَةِ الشَّعْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي هَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ (١)

ف (الرِّيحُ) فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسَّرُهُ (تَمِيلُهَا) تَقْدِيرُهُ : أَيْنَمَا تَمِيلُهَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا ، وَفَاعِلُ (تَمِيلُهَا) الظَّاهِرُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ يَحْوَدُ عَلَى (الرِّيحِ) وَهُوَ ضَرْوَةٌ مِنْ جِهَةِ أَنْ فِيهِ إِضْمَارُ الْفِعْلِ بَعْدَ أَدَاةِ الشَّرْطِ الَّتِي هِيَ (أَيْنَمَا) وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :-

فَمَتَى وَافِلٌ يَنْبَهُمُ يَحْيِيهِ نُوٌّ وَتَعَطَّفَ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي (٢)

(١) مِنَ الرَّمْلِ لِكُتُبِ بْنِ جَمِيلِ التَّخْلِبِيِّ (شَاعِرِ اسْلَاصِي) يَصِفُ امْرَأَتَهُ بِالصَّعْدَةِ وَهِيَ الْقَنَاةُ الَّتِي نَبَتَتْ مُسْتَوِيَةً . وَالْحَائِرُ : الْمَدَامُنُ مِنَ الْأَرْضِ يَسْتَقِرُّ فِيهِ السَّيْلُ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ١١٣ / ٣ ، وَشَرَحَ أَبِيَاتَهُ لِابْنِ السِّيْرَانِيِّ : ١٩٦ / ٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٧٣ / ٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٩٧ / ١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٤٧ / ٢ ، ٣٣٢ / ١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٦١٨ / ٢ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو بْنِ : ٣٧٠ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٣٢٠ ، ٥١٠ ، وَالْمِهْمَجُ : ٣٢٥ / ٤ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٠ / ٤ ، وَالْخِرَانَةُ : ٤٥٧ / ١ ، ٤٦٢ / ٣ .

(٢) مِنَ الْخَفِيفِ لِحَدِيدِ بْنِ زَيْدِ الْحَبَابِيِّ . وَالْوَاغِلُ : الدَّاخِلُ عَلَى الشَّرْبِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ . يَنْبَهُمُ : يَنْزِلُ بِهِمْ ، وَيُرْوَى (يَزْرَهُمْ) مَكَانَ (يَنْبَهُمُ) انظُرِ الشَّاهِدَ فِي دِيْوَانِهِ : ١٥٦ ، وَالْكِتَابُ : ١١٣ / ٣ ، وَشَرَحَ أَبِيَاتَهُ لِابْنِ السِّيْرَانِيِّ : ٨٨ / ٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٧٦ / ٢ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٤١٨ / ١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٣٢ / ١ ، وَاعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٤٧٥ / ١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٦١٧ / ٢ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ : ١٠ / ٩ ، وَالْبَسِيطُ : ٥١١ ، وَالْمِهْمَجُ : ٣٢٥ / ٤ ، وَالْخِرَانَةُ : ٤٥٦ / ١ ،

فَ (مَتَى) ظَرْفُ زَمَانٍ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَ (وَإِغْلٍ) فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (يَنْبَهُمُ) تَقْدِيرُهُ : فَتَمَّتْ يَنْبَهُمُ وَإِغْلٍ يَنْبَهُمُ ، وَفَاعِلٌ (يَنْبَهُمُ) الظَّاهِرُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى (وَإِغْلٍ) : فَإِنَّ قَلَّتْ : وَمَا الْجَازِمُ لـ (يَنْبَهُمُ) الظَّاهِرِ وَقَدْ أَخَذْتُ (مَتَى) مَجْزُومِيهَا (١) ، أَحَدُهَا (يَنْبَهُمُ) الْمَقْدَرُ وَالثَّانِي (يَعْيُوهُ) وَعَلَامَةُ الْجَزْمِ فِيهِ حَذْفُ النَّوْنِ ، وَ (مَتَى) لَا تَجْزِمُ إِلَّا اثْنَيْنِ فَيَقِي (يَنْبَهُمُ) الظَّاهِرُ لَا جَازِمَ لَهُ ، إِنْ لَيْسَ بِفِعْلِ الشَّرْطِ وَلَا جَوَابِهِ ؟ فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَفْسَّرُ الْفِعْلِ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ (يَنْبَهُمُ) الْمَحْذُوفُ وَقَاعًا مَقَامَهُ وَلِذَلِكَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ ، صَارَ كَأَنَّهُ هُوَ وَحُكْمٌ لَهُ بِحُكْمِهِ فَانْجَزَمَ إِنْ صَارَ كَأَنَّهُ فَعَلُ الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا الْكَلَامُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ هَذَا وَمَا كَانَ نَحْوَهُ مِثْلَ قَوْلِ الْآخِرِ :-

فَمَنْ نَحْنُ نَوْمُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نَجْزُهُ يَمِينٌ مِمَّا مَفْزَعًا (٢)

ف (مَنْ) مُبْتَدَأٌ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَ (نَحْنُ) / فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (نَوْمُهُ) (أ/١٠٨) تَقْدِيرُهُ : (فَمَنْ نَوْمُهُ) وَيَصِيرُ (نَحْنُ) مُتَّصِلًا بِالْفِعْلِ إِذَا أَظْهَرْتَهُ مُسْتَتِرًا فِيهِ ، وَإِنَّمَا انْفَصَلَ لَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ الَّذِي كَانَ مُتَّصِلًا بِهِ ، وَالْكَلامُ فِي جِزْمِ (نَوْمُهُ) الظَّاهِرِ كَالْكَلامِ فِي الْبَيْتَيْنِ قَبْلَهُ . وَأَمَّا (إِنْ) إِذَا كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُضَارِعًا غَيْرَ مُنْفِيٍّ بِ (لَمْ) فَكَأَنَّ وَاتِ الشَّرْطِ سِوَاهَا فِيمَا تَقَدَّمَ ، فَتَدْخُلُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ مَبَاشَرَةً لِلْفِعْلِ ظَاهِرًا غَيْرَ مَحْذُوفٍ نَحْوُ : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو ، وَإِنْ تَضْرِبُ زَيْدًا اضْرِبْهُ ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ : إِنْ زَيْدًا تَضْرِبُهُ أَكْرَمَكَ ، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، لِفَصْلِكَ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ (٣) بَيْنَ (إِنْ) وَالْفِعْلِ ، وَإِضْمَارِكَ الْفِعْلَ بَعْدَهَا فِي الْمَثَالِ الثَّانِي . هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى بَيَانِ الْقِسْمِ الثَّانِي .

(١) فِي الْأَصْلِ : (مَجْزُومًا) بِالرَّفْعِ وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) مِنْ الطَّوِيلِ لِهَشَامِ الْمَرِيِّ وَيُنْسَبُ أَيْضًا لِمَرَّةِ بْنِ كَعْبِ بْنِ لُؤَى الْقُرَشِيِّ . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيئِيَّةِ : ١١٤/٣ ، وَالْمَقْتَضِبِ : ٧٥/٢ ، وَالْأَنْصَافِ : ٦١٩/٢ ،

وَالْمَغْنِيِّ : ٤٠٣/٢ ، وَهَاشِيَةِ بَيْسَ : ٢٩٧/١ ، وَالْخَزَانَةِ : ٤٤١/٣ ، ٦٤٠ .

(٣) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَوَاضِحٌ أَنَّ الْمَوْئِلَ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا مِثَالًا وَاحِدًا . وَهَذَا الْمَثَالُ

الَّذِي ذَكَرَهُ إِنَّمَا يَنْصَرَفُ إِلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ إِضْمَارِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ الْمَثَالُ الثَّانِي وَعَلَى ذَلِكَ فَيَكُونُ قَدْ سَقَطَ مِنَ النُّسْخَةِ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ ، الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ :

إِنْ زَيْدًا تَضْرِبُ أَكْرَمَكَ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ الَّذِي تَتَّصِرُ مَعَهُ مَسَائِلُ الْإِشْتِغَالِ فِي الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ ، فَمِثَالُ
 أَدْوَاتِ التَّحْضِيضِ مِنْهُ قَوْلُكَ : هَلَّا زِيدًا ضَرَبْتَهُ ، وَلَوْمَا عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ ، فَيَجِبُ نَصْبُ ذَلِكَ
 الْأِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ هَا بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسُرُهُ (١) الْفِعْلُ الْمَتَأَثِّرُ وَالتَّقْدِيرُ : هَلَّا ضَرَبْتِ
 زِيدًا ضَرَبْتَهُ ، وَلَوْمَا أَكْرَمْتِ عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ شَيْءٍ مِنْ أَدْوَاتِ التَّحْضِيضِ
 عَلَى جُمْلَةِ اسْمِيَّةٍ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَغَيْرِهَا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :-

وَبَدِثْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعَهَا (٢)

ف (نَفْسٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (شَفِيعَهَا) خَبْرُهُ ، وَهَذَا شَذُوذٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ ، لَكُونِهِ
 أَدْخَلَ أَدَاةَ التَّحْضِيضِ الَّتِي هِيَ (هَلَّا) عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ ، فَهَذَا مِنْ وَضْعِ الْجُمْلَةِ
 الْاسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الْفِعْلِيَّةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حُرُوفَ التَّحْضِيضِ أَرْبَعَةٌ : (هَلَّا) وَ (لَوْلَا) وَ (لَوْمَا)
 وَ (أَلَّا) بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ . (٣)

وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ تَكُونُ لِلتَّحْضِيضِ وَتَكُونُ لِلعَرَضِ ، وَأَحْكَامُهَا فِي كَلَامِ الْمُعْنِيِّينَ وَاحِدَةٌ
 فَتَقُولُ : هَلَّا ضَرَبْتِ زِيدًا ، وَهَلَّا زِيدًا ضَرَبْتِ ، وَهَلَّا زِيدًا ضَرَبْتَهُ ، عَلَى جِهَةِ العَرَضِ
 أَوْ التَّحْضِيضِ . وَيَجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ بَعْدَ هَا لِفَهْمِ الْمُعْنَى مَطَالِقًا فَتَقُولُ : هَلَّا عَمْرًا ،
 لِمَنْ قَالَ لَكَ : ضَرَبْتِ ، تَرِيدُ : هَلَّا ضَرَبْتِ عَمْرًا ، فَعَمْرًا مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ حُذِفَ
 لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

تَعَدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْتَنَمَا (٤)

(١) الكتاب: ١/١٨٠

(٢) من السراويل ، ينسب لمجنون ليلى وهو فى ديوانه : ١٩٥ ، ولأبى الدمينه وهو
 فى ديوانه : ٢٠٦ ، ولا براهيم بن العباس الصولى ، وللصمة بن عبد الله القشبرى
 وانظر الشاهد فى الحماسة لابن تمام : ٥/٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقى :

٣/١٢٢ ، والبسيط : ٥٢١ ، ٧٦٥ ، والمغنى : ١/٧٤ ، ٢٦٩ ، ٣٠٧ ،
 ٢/٥٨٣ ، والجنى الدانى : ٥٠٩ - ٦١٣ ، والخزانة : ١/٤٦٣ ، ٣/٥٩٧ -

٤/٤٩٨ - ٥٢٤

(٣) انظر شرح المفصل : ٨/١٤٤ ، والبسيط : ٥٠٥ ، والمغنى : ١/٦٩ - ٧٤ .

(٤) تقدم تدرجه فى ص : ١٧٦ .

فـ (الكمي) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: لولا تعقرون الكمي المقنع، وذلك
 أَنَّ الفرزدقَ كَانَ يَفْخَرُ بِمَا فَعَلَ جَدُّهُ مِنْ عَقْرِ النَّيْبِ لِلأُضْيَانِ وَهِيَ الإِبِلُ السِّنَّةُ،
 فَقَالَ لَهُ بِعَيْرٍ فِي هَذَا الْبَيْتِ: تَحْسَبُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ شَرْفِكُمْ يَا بَنِي الْحَمَقَى لَوْلَا
 تَعْقِرُونَ الْكَمَى الْمَقْنَعُ . و (الكمي): الشُّبَاعُ الَّذِي تَسْتَرُّ شِجَاعَةً غَيْرَهُ عِنْدَ شِجَاعَتِهِ،
 و (المقنع): اللَّابِسُ الصُّفْرَ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَرَبِيِّ وَالتَّحْضِيضِيِّ إِلَّا مِنْ بَعْضِ الْمُصَنِّفِ،
 لِأَنَّكَ فِي الْعَرَبِيِّ تَصْرِفُ عَلَيْهِ الْفِعْلَ لِيَنْظُرَ فِيهِ وَيَرَى رَأْيَهُ، وَأَنْتَ فِي التَّحْضِيضِيِّ تَحْضِيضُهُ
 عَلَى الْفِعْلِ / وَتَقُولُ إِنَّ الْأَلْيَقَ بِكَ وَالْأَوْلَى أَنْ تَفْعَلَ فَلَا تَتْرِكْهُ وَلَا يَفْتَكُ (١)

(١٠٨ / ب)

وَأَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ فَهَوُ: إِذَا زِيدًا (٢) ضَرَبْتَهُ أَكْرَمْتَهُ، فَيَجِبُ
 فِي (زَيْدٍ) النَّصْبُ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسَرُهُ (ضَرَبْتَهُ) تَقْدِيرُهُ: إِذَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ
 أَكْرَمْتَهُ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ زَيْدٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ،
 لِأَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ
 أَبُو عِثْمَانَ الْمَازِنِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ بِنِي وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ . وَتَقُولُ عَلَى هَذَا
 إِذَا زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمْتَهُ، فَيَكُونُ (زَيْدٌ) فَاعِلًا (٤) بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسَرُهُ الْمَتَأَخَّرُ تَقْدِيرُهُ:
 إِذَا قَامَ زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمْتَهُ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَمَالَى: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) (٥) وَإِذَا
 السَّمَاءُ انْقَطَرَتْ (٦) وَنَحْوَهُمَا، فَالسَّمَاءُ فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: إِذَا انْشَقَّتْ

(١) انظر البسيط: ص: ٥٥٥.

(٢) في الاصل: (زيد) بالرفع.

(٣) هو بكر بن محمد بن بقرية بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني من بني شيان كان
 إماما في الصرية متسما في الرواية، وكان لا يناظره أحد إلا قطع له قدرته على
 الكلام. أستاذان الصرد والفضل بن محمد اليزيدي. روى عن الأصمعي وعن أبي
 عبيدة وأبي زيد. له عدة كتب منها: التصريف، وكتاب العروني وكتاب القوافي.
 توفي بالبصرة سنة ٥٢٤٨هـ وقيل: سنة ٥٢٤٩هـ وقيل: غير ذلك. انظر ترجمته
 في البغية: ١/٤٦٣، ٤٦٦، وانباه الرواة: ١/٢٤٦، وهدرات الذهب
 ١/١٢٩.

(٤) البسيط: ٧٦٥، وشرح ابن عقيل: ٢/٦١.

(٥) الآية: (١) من سورة الانشقاق.

(٦) الآية: (١) من سورة الانفطار.

السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَإِذَا انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ انْفَعَارَتْ ، وَفَاعِلُ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ
يَعُودُ عَلَى السَّمَاءِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ : (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (١) فَالشَّمْسُ
مَفْعُولٌ لَمْ يَسْمَ فاعله بِفِعْلِ مَحذُوفٍ مفسَّرٌ بِالظَّاهِرِ تَقْدِيرُهُ : إِذَا كُوِّرَتْ الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ،
وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يَسْمَ فاعله بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى الشَّمْسِ ،
وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ بَعْدَ (إِذَا) هَذِهِ مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ .

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (إِذَا) هَذِهِ يَجُوزُ فِيهَا عَلَى ضَعْفٍ أَنْ يَرْتَفَعَ بَعْدَهَا
الْإِسْمُ بِالْإِبْتِدَاءِ (٢) ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ فِعْلًا ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ : إِذَا زَيْدٌ
ضَرَبَتْهُ أَكْرَمَتَكَ ، وَيَكُونُ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً ، وَ(ضَرَبَتْهُ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَكَذَلِكَ الْآيُ
الْمَذْكُورَةُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ بَعْدَ (إِذَا) فِيهَا مُبْتَدَأً
وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ سَيِّوِيهِ فِي أَبْوَابِ
الْإِسْتِفْهَالِ (٤) ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ وَنَسَبَهُ أَيْضًا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِيِّ (٥) ، وَعَلَيْهِ
جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

وَقَدْ يَسَّرَتْ إِذَا مَا الْجُوعُ كَلَّفَهُ مَعْقَبٌ مِنْ قِدَاحِ النَّبِيعِ مَقْرُومٌ (٦)

(١) الآية : (١) من سورة التكوير .

(٢) انظر الخصائص : (١/١٠٤، ١٠٥) ، وشرح الكافية الشافية : ٤٤٤/٢ ،

والانصاف : ٦٢٠/٢ .

(٣) في الأصل : (زيداً) بالنصب .

(٤) الكتاب : ١٠٧/١ .

(٥) قال المرادى في الجنى الدانى : ٣٦٨ : (وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بمعد

(إذا) ، قال ابن مالك : ويقولهُ أقول ، لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب

(ان) . وانظر شرح الكافية الشافية : ٤٤٤/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٦١/٢ .

(٦) من البسيط ، لعقمة بن عبدة (الفحل) .

يسرت : أخذت في الميسر ، أو ضربت بالقداح وقامت ، ومعقّب : مشدود

بالعقّب أى قدماً قد شد بالعقّب ، ومقروم : مخرّز معلّم والخزرة يقال لها

القرمة والقرمة .

انظره في ديوانه : ٧٧ ، وشرح المفضليات : ٨١٧ ، والبسيط : ٧٦٥

ف (ما) بعد (إذا) زائدة ، و (الجوع) مبتدأ ، و (كلفه) في موضع الخبر ، وهذا هو الظاهر في هذا البيت وليس (الجوع) محمولاً على إضمار فعلٍ ، لأن ضميره المتصل بالفعل في قوله (كلفه) ضمير نصبٍ ، فلو كان الجوع محمولاً على الفعل لكان منصوباً كضميره ، لأنه كما تقدم يشترط في الاسم المحمول على إضمار فعلٍ في هذا الباب موافقته لضميره أو سببه في جهة الإعراب^(٢) فإذا ارتفع ضميره أو سببه أو كان في موضع رفعٍ كان هو مرفوعاً ، وإذا انتصب أو كان في موضع نصبٍ كان ذلك الاسم منصوباً ، فمثال المرفوع بإضمار فعلٍ لكون ضميره مرفوعاً قولك : هَلَّا زَيْدٌ قَامَ ، وَهَلَّا زَيْدٌ ضُرِبَ ، ف (زيد) في المثال الأول فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ ، لأن ضميره المستتر في الفعلٍ بعده فاعلٌ ، و (زيد) في المثال الثاني مفعولٌ لم يسم فاعله / بإضمار فعلٍ ، لأن ضميره المستتر في الفعلٍ بعده مفعولٌ لم يسم فاعله .

ومثال المرفوع بإضمار فعلٍ لكون ضميره أو سببه في موضع رفعٍ قولك : هَلَّا زَيْدٌ نُهِيَ بِهِ ، ف (زيد) مفعولٌ لم يسم فاعله ، لأن ضميره المشفوق في موضع رفعٍ مفعولاً ب (نُهِيَ) وكذلك أيضاً في السبب مرفوعاً أو في موضع رفعٍ نحو : هَلَّا زَيْدٌ ضُرِبَ أَشْوَهُ وَهَلَّا زَيْدٌ نُهِيَ بِأَخِيهِ .

ومثال المنصوب بإضمار فعلٍ لكون ضميره منصوباً مثله قولك : هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، ومثال كون الضمير في موضع نصبٍ قولك : هَلَّا زَيْدًا نُهَيْتَ بِهِ ، وكذلك أيضاً في السبب نحو : هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَ أَخَاهُ ، وَهَلَّا زَيْدًا^(٣) نُهَيْتَ بِأَخِيهِ ، فإذا تقرّر هذا فيلزم عليه أن يكون (الجوع) في البيت مبتدأ ، إذ لو كان محمولاً على إضمار فعلٍ لكان منصوباً موافقاً لضميره ، وهو الهاء في (كلفه) على أنه قد يكون الفعل المقدّر في هذا الباب مأوفاً للظاهر فيرتفع إن ذاك الاسم المتقدم مع نصب ضميره ، وتحصل المخالفة حينئذٍ بين الاسم المتقدم وضميره في جهة الإعراب ، لكن هذا قليل لا يقاس عليه ،

(١) انظر البسيط : ٧٦٥ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٤١٤ .

(٣) في الأصل : (زيد) بالرفع وهو خطأ .

وسَيِّئِينَ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وقد نُسِبَ لأبي الحسنِ الأَخْفَشِ أيضاً في (إِذَا) هذه مَذْهَبٌ ثَالِثٌ وهو أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَطْلَقًا ، سِوَاءً أَكَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا أَمْ غَيْرَهُ ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ : إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ أَكْرَمَتَكَ ، فزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ ، وَ(قَائِمٌ) خَبَرُهُ ، وَ(أَكْرَمَتَكَ) جَوَابٌ (إِذَا) وَهُوَ الْعَامِلُ فِيهَا وَعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

مِنْ كُلِّ فَيْثٍ فِي السَّنَنِ _____
بَيْنَ إِذَا الْكَوَاكِبِ خَاوِيَةٍ (١)

ف(الْكَوَاكِبُ) مَبْتَدَأٌ ، وَ(خَاوِيَةٍ) خَبَرُهُ ، وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ ضَرْبٌ مِنْ وَضْعِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ مَكَانَ الْفِعْلِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْآخِرِ :

..... فَمَا لَنْفَسٍ لَيْلَى شَفِيحَهَا (٢)

وقد استدل ابن جنى (٣) لصحة مذهب أبي الحسن في جواز وقوع الاسم المبتدأ

بعد (إِذَا) بقول الآخر :

إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفِنِي فِي ابْنِ عَمِّي _____
وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ - الرَّجُلُ الظُّلُومَ (٤)

وذلك أَنَّ الظَّاهِرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ (هُوَ) ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّانِ ، فَيَلِزَمُ إِذْ ذَاكَ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَالرَّجُلُ فَاعِلٌ بِيَخْفِنِي ، عَلَى هَذَا أَخَذَهُ ابْنُ جِنَى (٥) ، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ عَلَى أَنَّ (هُوَ) يَمُودُ عَلَى الرَّجُلِ وَالرَّجُلُ بَدَلٌ مِنْهُ بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ ، وَفَاعِلٌ (يَخْفِنِي) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَمُودُ إِلَى (هُوَ) وَيَكُونُ (هُوَ) عَلَى هَذَا فَاعِلًا بِفِعْلِ مَعْدٍ وَفِي يَفْسَرُهُ (لَمْ يَخْفِنِي) فَلَمْ يَقَعْ بَعْدَ (إِذَا) فِي الْبَيْتِ عَلَى هَذَا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَسَأَغَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ أَنَّ يَمُودَ الضَّمِيرُ

(١) من مجزؤ الكامل ، واورده ابن ابي الربيع في الكافي : ٩٦/١ من غير تنزيه

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٤٣٥

(٣) انظر الخصائص : ١٠٤/١ فما بعد ها .

(٤) من الوائر ، ونسبه ابن جنى في الخصائص : ١٠٤/١ ، الى ضيفم الأسدي .

(٥) الخصائص : ١٠٤/١

هنا وهو الواقع بعد (إذا) على الرجل الواقع آخرًا ، لأنَّ عود الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبته في باب البدل جائز ، ألا ترى أنَّ الخليل قد أجاز أن تقول : مررت به المسكين (١) ، على أن يكون (المسكين) بالخفي بدلاً من الهاء في (به) . وكذلك أجاز أن تقول : مررت به أخيك ، على إبدال / الأخر من الهاء ، وأنشد على ذلك (١٠٩ / ب) قول الشاعر :-

فَأَمْبَهَتْ بقرقرى كوانيساً فلا تلمه أن ينام البائساً (٢)

(البائس) بالنصب بدل من الهاء في (تلمه) ، وأجاز أيضاً أن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ تقديره : أعنى البائس ، فيكون هذا البيت الذي استدلل به ابن جنني على هذا التأويل الذي ذكره ابن عصفور من هذا النوع الذي أجاز الخليل أن يعود الضمير فيه على ما بعده لفظاً ومرتبته ، وهذا التأويل في البيت ممكن غير أن فيه التهيئة والقطع ، ألا ترى أن (يخفني) مهياً لأن يرفع الرجل بالفاعلية ، وذلك هو الظاهر فيه ، فصرف هذا الفعل عن ذلك إلى أن يضم فيه ضمير الرجل ، وهمل الرجل على أنه محمول ليخفني آخر مضمير خروج عن الظاهر .

وهذه المذاهب الثلاثة المذكورة في (إذا) ينبغي أن تجرى أيضاً في كل ظرف زمانٍ مستقبلٍ . وقد نص أبو عثمان المازني على أن كل ظرفٍ لما يستقبل من الزمان فحكمه حكم (إذا) ، فتقول : سأجيبك يوم زيداً تضره ، ويلزم في (زيد) النصب بإضمار فعلٍ يفسره (تضره) على المذهب الأول ، ويجوز فيه على المذهب الثاني والثالث وجهان : النصب بإضمار فعلٍ وهو المختار ، والرفع بالابتداء . وتقول أيضاً على المذهب الثالث : سأجيبك يوم زيد قائم ، وقد أجرى ابن عصفور (٣) أيضاً الخلاف

(١) الكتاب : ٧٥ / ٢ .

(٢) من الرجز مجهول القائل . يصف ابلا بركت بعد أن شبعت فلذا نام راعيها لأنها غير محتاجة للرعى . وقرقرى : موضع مخصب باليمامة . وكوانس : يقال كئس الظبي ويقر الوحش ، دخل كئاسه أي بيته .

وهو من شواهد سيويه : ٧٥ / ٢ ، والهمع : ٢٣١ / ١ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٠ / ١ .

في جميع ظروف الزمان المستقبل مطلقاً ، ولم يخصه بـ (إذاً) .
 وأما (لو) من أدوات الشرط فمثالها قوله تعالى : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَحِبُّونَ خِزَائِينَ
 رَحْمَةً رَبِّي) (١) ذ (أَنْتُمْ) فاعل بفعل محذوف يفسره (تَحِبُّونَ) ولا يجوز فيه الرفع
 بالابتداء لدخول (لو) عليه . وكذلك أيضاً قولهم (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) (٢) ذ (ذَاتُ)
 فاعل بفعل مضمير يفسره (لَطَمْتَنِي) تقديره : لَوْ لَطَمْتَنِي ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي ، فلا
 يجوز أن يكون مبتدأ ، وتقول أيضاً : لَوْ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَكْرَمْتَكَ ، على تقدير : لَوْ ضَرَبْتَ
 زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، ولا يجوز : لَوْ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَكْرَمْتَكَ بالرفع على الابتداء
 (٣) ولا يقال : إِنْ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَكْرَمْتَكَ ، على أن يكون
 (زيد) مبتدأ ، وكذلك : إِنْ زَيْدٌ لَمْ تَضْرِبْهُ أَكْرَمْتَكَ ، فزيد يجب نصبه بإضمار
 فعلٍ يفسره قولك : لَمْ تَضْرِبْهُ ، لأنَّ (المفسر) (٥) أيضاً لم يظهر لـ (إِنْ) (٦) فيه

- (١) من الآية : (١٠٠) من سورة الإسراء . وانظر التبيان : ١ / ٨٣٣ .
 (٢) في حاشية الأمير على المغني : ١ / ٢١٢ : (أصله لحاتم الطائي . أسرفني
 حَيٍّ من الحرب ، فقالت له امرأة رب المنزل : أفصد ناقة ، وكان من عادة
 الحرب أكل دم الفصاد في المباعية ، فنهرها ، وقال : هذا فصدى ، فطامته
 جارية فقال ذلك . . .) . والمعنى : لو كان هذا الذي ظلمني نداءً لى ،
 وكان له شرف وقدراحتلته ، ولكنه ليس بكفء ، فهو أشد على .
 ويروى هذا القول : (لو غير ذَاتِ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) .
 انظره في كتاب الأمثال : ٢٦٨ ، والمستقصى : ٢ / ٢٩٧ ، والمقتضب : ٣ / ٧٧
 والجنى الداني : ٢٧٩ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ١٧٤ .
 (٣) بيان في الأصل بمقدار سطر واحد تقريبا .
 (٤) في الأصل (زيداً) بالنصب .
 (٥) في الأصل بيان ، ولعل بما أثبت يتجه الكلام .
 (٦) في الأصل : (لَنْ) بكسر الهمزة وتشديد النون وهو خطأ .

عَمَلٌ ، وَالْجَزْمُ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ (لَمْ) وَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ : إِنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرْبَةً أَكْرَمَتْكَ ، وَفِي الثَّانِي : إِنْ لَمْ تُضَرْبْ زَيْدًا لَمْ تُضَرْبْهُ أَكْرَمَتْكَ ، وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ فِي شَيْءٍ مِنْ نَحْوِ هَذَا .

وَمِنْ هَذَا أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (١) (فِي أَحَدٍ) فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسَرُهُ (اسْتَجَارَكَ) تَقْدِيرُهُ : وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفَسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَمَعْنَدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي (٢)
 (فِي مَنَفَسًا) / مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسَرُهُ (أَهْلَكْتَهُ) تَقْدِيرُهُ : إِنْ أَهْلَكْتُ (٣) (أ / ١١٠)
 مَنَفَسًا أَهْلَكْتَهُ ، وَهَذَا الَّذِي ذُكِرَ مِنْ امْتِنَاعِ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ (إِنْ) ، هُوَ مَذْهُبُ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ السُّهَيْلِيُّ (٤) فَأَجَازَ رَفْعَ الْأِسْمِ بَعْدَهَا هُنَا

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٦) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ .

(٢) مِنَ الْكَامِلِ لِلنَّمْرِ بْنِ تَوْلَبٍ مِنْ قَصِيدَةٍ يَصِفُ نَفْسَهُ فِيهَا بِالْكَرْمِ وَيُعَاتِبُ زَوْجَتَهُ عَلَيَّ لَوْمَهَا فِيهِ .

وَانظُرِ الشَّاهِدَ فِي دِيْوَانِهِ : ٧٢ ، وَالْكِتَابُ : ١٣٤ / ١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٧٦ / ٢ ، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ لِلرَّمَانِيِّ : ٤٦ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٣٣٢ / ١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ، ٣٣٢ / ١ ، ٣٤٦ / ٢ ، وَشَرْحُ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكَلَةِ لِلْفَارَسِيِّ : ل ١٨ ، ٨٣ ، وَالرَّدُّ عَلَى النَّحَاةِ : ١٠٦ ، وَالتَّوَطُّؤَةُ : ٢٠٧ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٣٨ / ٢ ، وَحَوَاشِي الْمَفْصَلِ : ٥٣ ، وَضَهَجُ السَّالِكِ : ٢٠٦ / ٢ ، وَالْمَغْنَى : ١٦٦ / ١ ، ٤٠٣ / ٢ ، وَالْخِزَانَةُ : ١٥٢ / ١ ، ٤٥٠ ، ٦٤٣ / ٣ ، ٤١٠ / ٤ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (هَلَكْتُ) وَالْوَجْهَ مَا أُثْبِتَ .

(٤) هُوَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ ، أَبُو الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيُّ الْخَثْعَمِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ الْمَالِقِيُّ . كَانَ عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَةِ وَالْقِرَاءَاتِ ، نَحْوِيًّا مُتَقَدِّمًا ، أَدِيبًا ، عَالِمًا بِالتَّفْسِيرِ وَصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ . مِنْ مَصْنَفَاتِهِ : الرَّوْحِيُّ الْأَنْفُ ، وَنَتَائِجُ الْفِكْرِ فِي النُّحُوِّ ، وَالْأَمَالِيُّ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ .

أَخَذَ مِنْ ابْنِ الطَّرَاوَةِ ، وَابْنِ طَاهِرٍ . تَوَفَّى سَنَةَ ٥٨١ هـ . انظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَّةِ الْوَعَاةِ : ٨١ / ٢ .

بالابتداء (١) ، ولا بُدَّ إِذْ ذَاكَ أَنَّ يَكُونَ الْخَبْرَ فِعْلًا ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ : إِنَّ زَيْدًا
 خَرِبَتْهُ أَكْرَمَتَكَ ، عَلَى أَنَّ يَكُونَ (زَيْدٌ) مَبْتَدَأً ، وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ ،
 وَقَدْ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَيْتِ رَفَعُ (مُنْفِسٍ) ، وَظَاهِرُهُ يَشْهَدُ لَصِحَّةِ مَذْهَبِ السَّهْلِيِّ هَذَا ،
 لِأَنَّ ضَمِيرَهُ فِي قَوْلِهِ (أَهْلَكْتَهُ) ضَمِيرٌ نَصَبٍ ، فَإِنَّ حَمَلَتَهُ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ مَنْ
 هَذَا الْبَابِ ، كَانَ مَخَالِفًا لَضَمِيرِهِ فِي جِهَةِ الْإِعْرَابِ ، إِذْ الْأَسْمُ مَرْفُوعٌ وَالضَّمِيرُ نَصَبٌ
 لَكِنَّ النَّحْوِيِّينَ تَأَوَّلُوهُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى قَوْلُهُ :
 (أَهْلَكْتَهُ) ، لِأَنَّهُ إِذَا أَهْلَكَهُ فَقَدْ هَلَكَ هُوَ ، فَالْتَقْدِيرُ : إِنَّ هَلَكَ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتَهُ ،
 وَسَاغَ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ هُنَا مَخَالِفًا لَضَمِيرِهِ فِي الْإِعْرَابِ لِمَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ مَطَاوِعًا
 لِلظَّاهِرِ ، تَقُولُ : أَهْلَكْتَهُ فَهَلَكَ ، كَمَا تَقُولُ : كَسَرْتَهُ فَانكسرَ ، فَهَلَكَ مَطَاوِعٌ لِأَهْلَكَ
 كَمَا أَنَّ انكسرَ مَطَاوِعٌ لِكَسَرَ ، فَأَجْرَى الْمَطَاوِعُ هُنَا ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ مَالِكٍ (٢) فِي
 هَذَا

(٣) المتأخر على أنه من هذا الباب ، وإنما هو من باب (آخر) (٤)

خارج عن باب الاشتغال ، لأنَّ باب الاشتغال مقصور على الحذف للتفسير بالعامل
 المتأخر مع موافقة الاسم لضميره أو سببه في جهة الإعراب كما تقدم .

ولا يتعيَّن على هذه الطريقة أَنَّ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَضْمُرُ (هَلَكَ) بَلْ كُلُّ مَا يَصْلِحُ
 هُنَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، فَتَقْدِيرُهُ : إِنَّ هَلَكَ مُنْفِسٌ أَوْ نَفَدَ مُنْفِسٌ أَوْ لَمْ يَبْقَ مُنْفِسٌ
 أَوْ مَا كَانَ نَحْوَهُ هَذَا فِي الْمَعْنَى . وَقَوْلُهُ (فَهِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي) مَذْهَبُ ابْنِ جِنِّي

(١) وحكى هذا المذهب عن أبي الحسن الأخفش أيضا . انظر الانصاف : ٦١٦/٢ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ٦٢٧/٢ ، والأشموني : ٧٤/٢ - ٧٥ .

(٣) بيان في الاصل بمقدار سطر ونصف ، وفي الهامش أشار الناسخ بقوله : (هنا
 تقطيع في الصفحة) .

(٤) في الاصل بيان ، ولعل بما أثبت يستقيم الكلام .

أَنَّ الْفَاءَ الثَّانِيَةَ زَائِدَةٌ (١) وَالْأُولَى (هِيَ) جَوَابٌ (إِذَا) ، وَ(عِنْدَ) مَنْصُوبٌ بِأَجْزَعِي ،
والتَّقْدِيرُ : وَإِذَا هَلَكْتَ فَأَجْزَعِي عِنْدَ ذَلِكَ ، وَلَا تَكُونُ الْأُولَى هِيَ الزَّائِدَةُ (٢) وَالثَّانِيَةُ
جَوَابٌ (إِذَا) ، لِأَنَّ فَاءَ الْجَوَابِ صَدْرِيَّةٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ شَيْءٌ مِمَّا بَعْدَهَا عَلَيْهَا ، وَقَالَ
ابْنُ عَبِيدَةَ : إِنَّ الْأُولَى هِيَ جَوَابٌ (إِذَا) وَالثَّانِيَةُ جَوَابٌ شَرْطِيٌّ مَحْذُوفٌ ، وَ(عِنْدَ)
مَنْصُوبٌ بِأَجْزَعِي عَلَى هَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ) (٤) وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ :
وَإِذَا هَلَكْتَ فَفَهْمَا يَكُنُّ مِنْ شَيْءٍ فَأَجْزَعِي عِنْدَ ذَلِكَ ، ثُمَّ حُذِفَ الشَّرْطُ فَصَارَ : وَإِذَا
هَلَكْتَ فَأَجْزَعِي عِنْدَ ذَلِكَ ، فَقَدَّمَ الظَّرْفُ / إِصْلَاحًا لِلْفِطْرِ ، وَالْفَاءُ (٥) فِي مِثْلِ هَذَا (١١٠/ب)
تَفْرُجُ عَنِ الصَّدْرِيَّةِ فَيَحْمِلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلَهَا كَالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَتَقُولُ : زَيْدًا
فَاضْرِبْ .

وَأَمَّا أَدْوَاتُ الاسْتِفْهَامِ مَا عدا الهمزة إِذَا لم يكن العامل المتأثر فعلًا فمثالها
قَوْلُكَ : هَلْ زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ ؟ وَمَتَى هِنْدًا أَنْتَ مَكْرِمُهَا ؟ وَأَيُّنَ زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ ؟
فَيَجِبُ أَيْضًا حَمْلُ الاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ أَدَاةِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ تَقْدِيرُهُ : هَلْ
تَضْرِبُ زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ ، وَمَتَى تَكْرِمُ هِنْدًا أَنْتَ مَكْرِمُهَا ؟ وَأَيُّنَ تَضْرِبُ زَيْدًا أَنْتَ
ضَارِبُهُ ؟ وَالْمَفْسَّرُ لِهَذَا الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَتَأَثِّرِ ، وَالرَّفْعُ بِالْاِبْتِدَاءِ
هِنَا مَمْتَنِعٌ .

(١) انظر المجموع في علم البلاغة لابن جنى : ل ١٧ - ١٨

(٢) في الأصل : (هو) والوجه ما أثبت .

(٣) قال أبو علي الفارسي في شرح الأبيات المشككة الاعراب : ل / ١٨ / ٨٣ : الفاء

الأولى زائدة والثانية فاء الجزاء . . . وقال في موضع آخر : اجعل الزائدة
أيهما شئت .

(٤) الآية : (٦١) من سورة الصافات .

(٥) وفي الأصل : (وهو الفاء) باقحام كلمة (هو) بين الواو وكلمة الفاء .

وهذا على أحد القولين المتقدمين في أدوات الاستفهام سؤى الهمزة ، وهو امتناع وقوع المبتدأ بعدها ، وهو الذي ذهب إليه ابن مالك (١) .

وأما على القول الآخر وهو أن حمل الاسم بعدها على إضمار فعلٍ هو الاختيار ، ويجوز رفعه بالابتداء وهو كما تقدم ظاهر كلام سيوييه (٢) ، فيكون النصب في هذه الأمثلة هنا هو المختار ، وإن شئت رفعت بالابتداء فقلت : هل زيد أنت ضاربه ؟ ومتى هنت أنت مكرمها ؟ وأين زيد أنت تضربه ؟

وأما الحال التي يجوز فيها في الاسم المتقدم الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعلٍ ، والمختار الحمل على إضمار فعلٍ ، فهي أن تقترن الجملة بما الأولى والأحسن معه الجملة الفعلية ويضعف وجود الاسمية معه ، وذلك ثلاثة أشياء باتفاق :

أحدها : همزة الاستفهام نحو : أزيداً ضربته ؟ فيجوز في (زيد) النصب بإضمار فعلٍ يفسره (ضربته) وهو المختار ، والرفع بالابتداء . وكذلك أيضاً قولك : أزيد قام ، فالمختار في (زيد) الرفع بأنه فاعل يفعل محذوفٍ تقديره : أقام زيد قام ، ويجوز رفعه بالابتداء ، قال الله تعالى : (أبشراً منا واحداً نتبعه) (٤) ف (بشراً) منصوب بإضمار فعلٍ يفسره (نتبعه) تقديره : أتبع بشراً منا واحداً ، و (منا) في موضع الصفة لبشرٍ ، و (واحداً) أيضاً صفة له ، وجاءت هذه الآية على الوجه المختار من الحمل على إضمار فعلٍ .

وأما نحو قوله تعالى : (أنتم أنزلتموه) (٥) فيحتمل (أنتم) الوجهين ، والمختار أن يحتمل على أنه فاعل بفعلٍ محذوفٍ يفسره (أنزلتموه) لأجل الهمزة الداخلة عليه ، هذا هو المختار في الهمزة بشرط ألا يفصل بينها وبين الاسم المشتغل عنه بما عدا الطرف أو المجرور ، هذا مذهب سيوييه (٦) وجمهور النحويين ، وزاد أبو الحسين بن

(١) التسهيل ص : ٨٠ - ٨١ .

(٢) الكتاب : ٩٩/١ - ١٠١ .

(٣) الكتاب : ١٠٢/١ .

(٤) من الآية : (٢٤) من سورة القمر .

(٥) من الآية : (٦٩) من سورة الواقعة .

(٦) الكتاب : ١٠٤/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٠/١ ، وأوضح

المسالک : ١٦٥/٢ .

الظَّارِوةً شرطاً ثالثاً ، وهو أن تكون الهمزة سؤالاً عن وقوع الفعل أو عن تعيينه ،
لا عن تعيين أحد الاسمين أو الأسماء ^(١) ، فإن / كانت لتعيين أحد الاسمين أو ^(١/١١١)
الأسماء كان المختار عنده الرفع بالابتداء ولم يكن من هذه الحال .

وأما الكلام على الشرط الأول المتفق عليه ، فمثال عدم الفصل بين الهمزة والاسم
بشيء ما تقدم من الآيتين والمثاليين ، ومثال الفصل بالظرف أو المجرور قولك :
أعندك زيداً ضربته ؟ وأفي الدار زيد قائم ، فالمختار في (زيد) أيضاً الحمل على
إضمار الفعل ، فيكون مفعولاً في المثالي الأول ، وفاعلاً في المثالي الثاني ، ولا يعتد
بالظرف والمجرور فاصلاً . وقد نص سيويوه على أن المختار في قولك : أكل يوم زيداً
تضربه ، نصب زيد ، قال : (وهو كقولك : أزيداً تضربه ؟ لأن الظروف لا تفصل) ^(٢)
يعنى : أن حكم زيد هنا كحكمه لو ولي الهمزة ، ولا يعتد بالظرف فاصلاً .

ومثال الفصل بخير ظرف ولا مجرور قولك : أهند أخوها اضربه ، (ف هند)
مرفوع بالابتداء ، ولا يختار في الأخ النصب بإضمار فعل يفسره (اضربه) لأجل

(١) وابن الظاروة ليس أول من فكر في التفريق بين السؤال عن الفعل وبين السؤال
عن الاسم في باب الاشتغال ، فهو مسبوق في رأيه . قال الزجاجي في مجالس
العلماء ص : ٣٢٣ - ٣٢٤ : (سأل مروان ، سعيد بن مسعدة الأخفش عن :
أزيداً ضربته أم عمراً ، فقال : أي شيء تختاره فيه ؟ فقال : اختار النصب
لمعنى ألف الاستفهام . فقال : ألسنت انما تختار في الاسم النصب اذا كان
المستفهم عنه الفعل كقولك : أزيداً ضربته ، أعبدا لله مرت به ؟ فقال : بلى
فقال له : فأنت اذا قلت : أزيداً ضربت أم عمراً ، فالفعل هنا قد استقر
عندك أنه قد كان ، وانما تستفهم عن غيره ، وهو من وقع به الفعل فلا اختيار
الرفع ، لأن المسئول عنه اسم وليس بفعل ، فقال له الأخفش : هذا هو
القياس . قال أبو عثمان : وهو القياس عندي ، ولكن النحويين اجتمعوا على
اختيار النصب في هذا لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل)
وانظر المصحح : ١٥٤ / ٥ ، والأشعري : ٧٨ / ٢ ، وأوضح المسالك : ١٦٥ / ٢ .

(٢) الكتاب : ١٠٤ / ١ - ١٠٥ .

الفصل بينه وبين الهمزة بالابتداء الذي هو (هِنْد) ، فيجوز في الأَخِ وجهان: الرَّفْعُ
 بالابتداء وهو المختار ، ونَصَبُهُ بإضمارِ فِعْلٍ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْلَمْ يَتَقَدَّمَهُ شَيْءٌ ، فَصَارَ حَكْمُهُ
 كَحَكْمِهِ لَوْ قَلَّتْ : أَهْوَى هِنْدٍ أَضْرِبُهُ ، فَإِنْ حَطَّتِ الْأَخُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي لَيْسَ بِمَخْتَارٍ
 فَنَصَبَتْهُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسُرُهُ (أَضْرِبُهُ) الظَّاهِرُ ، جَازَ فِي (هِنْدٍ) الْوَجْهَانِ : الرَّفْعُ
 بِالْإِبْتِدَاءِ فَتَقُولُ : أَهْنَدُ أَخَاهَا أَضْرِبُهُ ؟ وَالتَّقْدِيرُ : أَهْنَدُ أَضْرِبُ أَخَاهَا أَضْرِبُهُ ،
 وَالْوَجْهَ الْآخَرَ النَّصْبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسُرُهُ (أَضْرِبُ) الْمَعْدُوفُ الَّذِي هُوَ الْعَامِلُ فِي
 الْأَخِ ، وَهُوَ الْمَفْسَرُ بِأَضْرِبُهُ الظَّاهِرُ ، وَجَازَ لِهَذَا الْفِعْلِ الْمَقْدَّرِ أَنْ يَفْسَرَ مَا يَنْصَبُ
 هِنْدًا ، لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِي سَبَبِهَا الَّذِي هُوَ الْأَخُ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي : أَهْنَدًا
 أَخَاهَا أَضْرِبُهُ ؟ (١) وَالتَّقْدِيرُ : أَهْنَدًا أَضْرِبُ أَخَاهَا أَضْرِبُهُ ؟ وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ
 الْعَامِلَ فِي هِنْدٍ (الْأَبْسُ)

وهذا الوجه الثاني في (هِنْدٍ) مع نَصْبِ الْأَخِ هُوَ الْمَخْتَارُ لِأَجْلِ دُخُولِ الْهَمْزَةِ
 عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ بَيْنَهَا ، فَصَارَ نَصْبُ الْأَخِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَيْرَ مَخْتَارٍ ، إِذْ لَمْ
 يَقْتَرَنَّ بِهِ مَا يَخْتَارُ مَعَهُ الْفِعْلُ ، وَإِنَّمَا الْمَخْتَارُ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَنَصْبُ (هِنْدٍ)
 إِذَا نَصِبَ الْأَخُ هُوَ الْمَخْتَارُ ، لِاقْتِرَانِهَا بِمَا يَخْتَارُ مَعَهُ الْفِعْلُ وَهُوَ الْهَمْزَةُ الدَّاخِلَةُ
 عَلَيْهَا ، وَرَفْعُهَا بِالْإِبْتِدَاءِ إِذَا ذَاكَ ضَعِيفٌ .

فَأَمَّا إِنْ رَفَعْتَ الْأَخَ بِالْإِبْتِدَاءِ فَيَجِبُ فِي (هِنْدٍ) الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ أَيْضًا وَلَا يَجُوزُ
 نَصْبُهَا بِوَجْهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَهَا عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهَا وَلَا فِي سَبَبِهَا ، فَلَيْسَتْ (هِنْدٌ)
 إِذْ ذَاكَ بِاسْمٍ مُشْتَفِلٍ عَنْهُ ، وَهَكَذَا الْحَكْمُ فِي كُلِّ جُمْلَةٍ تَقَدَّمَ فِيهَا اسْمٌ وَوَقَعَ بَعْدَهُ اسْمٌ
 آخَرَ مِنْ سَبَبِهِ ، يَلِيهِ عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ ، رَافِعٌ لِغَيْرِ ضَمِيرِي ذِيكَ الْأَسْمِينِ إِذَا
 اقْتَرَنَ بِتِلْكَ الْجُمْلَةِ مَا يَخْتَارُ مَعَهُ الْفِعْلُ عَلَى / الْإِطْلَاقِ .

(١١١ / ب)

فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعَامِلُ الْمَتَأَخَّرُ رَافِعًا لِضَمِيرِ أَحَدِ الْأَسْمِينِ نَحْوُ : أَزِيدُ هِنْدًا
 يَضْرِبُهَا ، وَأَزِيدُ هِنْدًا تَضْرِبُهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ فَاعِلَ (يَضْرِبُهَا) فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ ضَمِيرُ
 زَيْدٍ ، وَفَاعِلَ (تَضْرِبُهُ) فِي الْمَثَالِ الثَّانِي ضَمِيرُ هِنْدٍ ، فَيَجُوزُ هُنَا أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ ، مِنْهَا

مَّتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، ومنها مَخْتَلَفٌ فِيهِ ، ومنها مَا يَحْمُ ، ومنها مَا يَخُصُّ .

أَحَدُهَا : أَنَّ تَرْفَعَ الْأَسْمِينَ مَعًا بِالْإِبْتِدَاءِ فَيَكُونُ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً ، وَ(هِنْدٌ) مُبْتَدَأً ثَانِيًا ، وَالْفِعْلُ الْمَتَأَخَّرُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ هِنْدٍ ، وَ(هِنْدٌ) مَعَ خَبَرِهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِ زَيْدٍ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ يَكُونُ الْأِسْمُ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ مَرْفُوعًا فَاعِلًا مَحذُوفًا يَفْسَرُهُ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ ، وَالْأِسْمُ الْآخِرُ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ مَنْصُوبًا مَفْعُولًا بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ أَيْضًا ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا ذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَحذُوفُ قَدْ عَمِلَ فِي أَسْمِينَ ، رَفَعَ الْفَاعِلَ وَنَصَبَ الْمَفْعُولَ ^(١) الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ هِنْدًا يَضْرِبُهَا ، يَكُونُ (زَيْدٌ) فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسَرُهُ (يَضْرِبُهَا) لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ الظَّاهِرَ قَدْ رَفَعَ ضَمِيرَهُ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ فَاعِلَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ ، وَتَنْصِبُ (هِنْدًا) مَفْعُولًا بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ ، لِأَنَّهَا صَاحِبَةُ ضَمِيرِ النَّصْبِ فِي (يَضْرِبُهَا) وَالتَّقْدِيرُ : أَيضًا يَضْرِبُ زَيْدٌ هِنْدًا يَضْرِبُهَا ؟ وَتَقُولُ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي : أَيضًا هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ؟ وَالتَّقْدِيرُ : أَيضًا يَضْرِبُ زَيْدٌ هِنْدًا تَضْرِبُهُ ؟ وَهَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي نَصَّ عَلَى جَوَازِهِ وَاخْتِيَارِهِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ ^(٢) ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ مَالِكٍ ^(٣) وَابْنُ أَبِي غَالِبٍ ^(٤) ، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ سَيُوبِيهِ ضَعْفَهُ ، وَعَلَى إِطْلَاقِهِ حَمَلَهُ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ

(١) فِي الْهَامِشِ أَشَارَ النَّاسِخُ بِقَوْلِهِ : (كَأَنَّ هِنْدًا تَقْطِيعُ) .

(٢) انظُرْ مَا نَقَلَهُ عَبْدُ السَّلَامِ هَارُونَ مِنْ كَلَامِ الْأَخْفَشِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى حِوَاشِي

الْكِتَابِ : ١٠٥/١ ، وَانظُرْ أَيْضًا الْبَسِيطُ : ٤٩٠ - ٤٩١ .

(٣) التَّسْمِيبُ : ٨٢ ، وَانظُرِ الْمَسَاعِدُ : ٤٢٤/١ .

(٤) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبِ الْمَالِقِيِّ . سَمِعَ بِمَصْرٍ مِنْ

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْفَضْلِ الْمُقَدَّسِيِّ وَأَخَذَ عَنْهُ كِتَابَ (تَحْقِيقِ الْجَوَابِ) عَمَّنْ

أَجِيزَ لَهُ مَا فَاتَهُ مِنَ الْكِتَابِ) مِنْ تَأْلِيفِهِ ، وَرَجَعَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ ، ثُمَّ نَهَضَ إِلَى

مَرَاكِشَ فَتَوَفَّى فِي أَغْصَى بِلَادِ السُّوسِ فِي هُدُودِ سَنَةِ (٦٤٥ هـ) . انظُرْ تَرْجُمَتَهُ

فِي نَفْحِ الطَّيِّبِ : ٥٢/٢ .

فَزَعَمُوا أَنَّ مَذْهَبَ سَيُوبَةَ امْتِنَاعُهُ ، وَقَبِدَ ابْنُ أَبِي غَالِبٍ ذَلِكَ الْإِطْلَاقَ فَحَمَلَهُ عَلَى أَنَّ
الاسْمَ الثَّانِيَّ لَا يَخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ إِذَا رَفَعَتِ الْاسْمَ الْأَوَّلَ بِالْإِبْتِدَاءِ
وَأَمَّا إِنْ حَمَلْتَهُمَا جَمِيعًا عَلَى الْفِعْلِ فَلَمْ يَنْفِ سَيُوبَةُ وَلَا تَكَلَّمَ فِيهِ ، فَتَمَّ أَبُو الْحَسَنِ
كَلَامَ سَيُوبَةَ ، فَتَكَلَّمَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي سَكَتَ عَنْهَا وَذَكَرَ أَنَّهَا الْأُولَى ، وَأَنَّهَا لَا مَانِعَ مِنْهَا .

وَأَخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِامْتِنَاعِ هَذَا الْوَجْهِ فِي عِلَّةِ ذَلِكَ ، فَزَعَمَ أَبُو الْعَبَّاسِ بِنَ مَضًا (١)

- وَتَبِعَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ (٢) ، أَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا هُوَ لِتَوْنِ الْفِعْلِ الْمُحَذَفِ فِي هَذَا الْبَابِ

لِضَعْفِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْملَ إِلَّا فِي اسْمٍ وَاحِدٍ (٣) ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْملَ فِي أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ ،

وَلِذَلِكَ مَنَعَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : أَكَلْتُ يَوْمَ زَيْدًا تَضْرِيهِ ، أَنَّ يَكُونُ الظَّرْفُ الَّذِي

هُوَ (كُلُّ يَوْمٍ) مُتَعَلِّقًا بِالْفِعْلِ الْمُحَذَفِ الَّذِي هُوَ النَّاصِبُ لَزَيْدٍ ، لِأَنَّ يَكُونُ قَدْ عَمِلَ

فِي اثْنَيْنِ ، وَالزَّمَّ أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ الظَّرْفُ مَنصُوبًا بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ (٤) ، وَيَجْعَلُ هَذَا أَعْنَى

كَوْنِ الْعَامِلِ الْمُحَذَفِ لَا يَعْملُ إِلَّا فِي وَاحِدٍ ، شَرْطًا فِي هَذَا / الْبَابِ دُونَ مَذْهَبِ (١١٢/أ)

أَبِي الْحَسَنِ .

وَزَعَمَ السَّيْرَافِيُّ وَابْنُ طَاهِرٍ أَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا هُوَ لِوُجُودِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْاسْمِ الْأَوَّلِ وَالْفِعْلِ

الْمَتَّخِرِ بِالْاسْمِ الثَّانِي ، وَمِنْ شَرْطِ الْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ عِنْدَهُمَا أَلَّا يَفْصَلَ بَيْنَ الْاسْمِ

(١) هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مِضَاءِ اللَّخْمِيِّ الْقُرْطُبِيُّ ، أَخَذَ

عَنْ ابْنِ الرَّمَاكِ كِتَابَ سَيُوبَةَ ، كَانَ حُجَّةً فِي الْفِقْهِ الظَّاهِرِيِّ وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ .

صَنَفَ : الْمَشْرُقَ فِي النَّحْوِ ، وَتَنْزِيهِ الْقُرْآنَ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِالْبَيَانِ ، وَكِتَابَ السَّرْدِ

عَلَى النِّهَاةِ وَفِيهِ هَاجِمُ نَظَرِيَةِ الْعَامِلِ الَّتِي عَقَدَتْ النَّحْوُ . تَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٢ هـ .

انظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَةِ الْوَعَاةِ : ٣٢٣/١ ، وَالذِّيَابِ الْمَذْهَبِ : ٤٧ .

(٢) الْبَسِيْطُ : ٤٨٨ .

(٣) الرَّدُّ عَلَى النَّهَاةِ ص : ١٠٥ .

(٤) الْبَسِيْطُ : ٤٩٠ .

وَالْفِعْلِ الْمَفْسَّرِ (١) . وَزَعَمَ ابْنُ وَلاَدٍ (٢) أَنَّهُ إِنَّمَا امْتَنَعَ هَذَا الْوَجْهَ الثَّانِي ، لِأَنَّ الْمَشْتَقَّ لَ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ إِذَا أُرِيدَ حَمْلُهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ فَيَشْتَرَطُ فِي جَمَازِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لَوُرْفِعَ بِالْإِبْتِدَاءِ (٣) وَلَمْ يُوْجِدْ هَذَا الشَّرْطَ هُنَا فِي هَيْئِ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ ، فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ حَمْلُهُ مَعَ الْأَسْمِ الثَّانِي عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ وَاحِدٍ الْبَتَّةَ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمِثَالِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ لَوُرْفِعَتِ الْأَسْمِينَ فِيهِمَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَأَزَلَّتِ الْفِعْلَ

(١) انظر شرح السيرافي : ٢٢٢/١

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد الوليد بن محمد النحوي هو ووالده وجده . كان بصيراً بالنحو أستاذاً ، أخذ عن الزجاج وكان يفضل على أبي جعفر النحاس . صنف المقصور والمدود ، وانتصار سيويه على المبرد ، وله مناظرات مع أبي جعفر النحاس بسطها السيوطي في الأشباه والنظائر (الفن السابع من المناظرات في الجزء الثالث) توفي سنة ٣٣٢ هـ . انظر ترجمته في بنية الوعاة : ٣٨٦/١ ، ومعجم الأدباء : ٢٠١/٤ - ٢٠٣ .

(٣) بيان في الأصل بمقدار أربع كلمات ، ويمكن أن يملأ بالآتي : (أن يكون الفعل خبراً عنه) . وقال ابن ولاد في كتابه الانتصار : ٣٢ - ٣٣ ، عندما شرح المسألة : (ومثل ذلك : أنت زيد ضربته ، لأن (أنت) ابتداءً وخبره الجملة وهي الابتداء الثاني وخبره ، فلم يقع الفعل مبنياً على (أنت) فيكون الألف بالفعل أولى ، وإنما يكون هذا إذا كان خبراً عن الاسم الذي يليها . فأما إذا كان خبراً عن اسم آخر وفي جملة أخرى فليس الأمر على ذلك . وإلى هذا ذهب سيويه) .

وقال ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة : ١٠٤ : (واحتج أبو العباس أحمد ابن ولاد عليهما (يعني الأعمش والمبرد) بأن قال : إنما يرفع الاسم الواقع قبل الفعل وينصب بإضمار فعل إذا كان الفعل خبراً عنه ، أي : يرتفع بالابتداء كقولك : أزيداً ضربته ؟ لورفعته بالابتداء لكان (ضربته) خبراً له . وكذلك : (أزيد قام) لورفع زيد بالابتداء لكان (قام) خبراً له ، وأنت إذا قلت : أنت عبد الله ضربته ؟ ورفعت (أنت) بالابتداء لم يكن (ضربته) خبراً عنه ، وإنما خبره الجملة بعده ، التي هي (عبد الله ضربته) فهي بمنزلة قولك : أزيد أخوه قائم) .

المتوَّجَّهَ عليهما في التقدير لم يكن الحامل المتأخراً إلا خبراً عن الاسم الثاني خاصة ،
وصار الاسم الثاني مع خبره هو الخبر عن الأول ، فتمدَّراً إذا هنا أن يكون الحامل
المتأخراً خبراً عن الاسم الأول إذا رُفِعَ بالابتداء ، فامتنع لذلك هذا الوجه ، وردَّ عليه
بأن الاتِّفَاقَ حَاصِلٌ عَلَى جَوَازِ الحَمَلِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ ،
وَلَا شَكَّ أَنَّ (زَيْدًا) هُنَا مَعَ رَفْعِهِ بِالِابْتِدَاءِ لَا يَكُونُ خَبْرَهُ الحَامِلُ المُتَأَخَّرُ ، الَّذِي هُوَ
(ضَارِبُهُ) ، وَإِنَّمَا الخَبَرُ المُبْتَدَأُ الثَّانِي مَعَ خَبْرِهِ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ لَا يَشْتَرِطُ
فِي هَذَا البَابِ ، وَكَيْفَ يَنْسَبُ اشْتِرَاطُ ذَلِكَ لِسَيُوبِهِ ؟ وَهُوَ قَدْ نَصَّ عَلَى جَوَازِ النِّصْبِ
فِي قَوْلِكَ : أَزِيدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ (١) ، وَهَذَانِ الوَجْهَانِ المُذَكَّورَانِ جَارِيَانِ فِيمَا إِذَا كَانَ
الحَامِلُ المُتَأَخَّرُ رَافِعًا لِضَمِيرِ أَحَدِ الاسْمَيْنِ عَلَى الإِطْلَاقِ ، سِوَاهُ أَكَانَ صَاحِبُ الضَّمِيرِ
المَرْفُوعِ مُتَقَدِّمًا أَمْ مُتَأَخَّرًا ، فَهَمَا يَحْتَمِنُ هَذَا القِسْمَ .

وَأَمَّا الوَجْهَانِ البَاقِيَانِ مِنَ الأَرْبَعَةِ فَيُخَصَّانِ عِنْدَ الجُمُهورِ مَا إِذَا كَانَ صَاحِبُ
الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ مُتَقَدِّمًا عَلَى صَاحِبِ ضَمِيرِ النِّصْبِ نَحْوَ المِثَالِ الأَوَّلِ ، الَّذِي هُوَ : أَزِيدٌ
هِنْدٌ يَضْرِبُهَا ، وَهُوَ مِثْلُ مَسْأَلَةِ سَيُوبِهِ حَيْثُ مِثْلُ قَوْلِكَ : أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ (٢) ،
وَلَا يَجْرِيَانِ فِيمَا إِذَا تَقَدَّمَ صَاحِبُ ضَمِيرِ النِّصْبِ نَحْوَ المِثَالِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ : أَزِيدٌ
هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ، فَأَحَدُ الوَجْهَيْنِ وَهُوَ الثَّلَاثُ أَنْ يُرْفَعَ الاسْمُ الأَوَّلُ بِالِابْتِدَاءِ وَيُنْصَبَ
الثَّانِي بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسِّرُهُ الحَامِلُ المُتَأَخَّرُ ، فَتَقُولُ : أَزِيدٌ هِنْدًا يَضْرِبُهَا ، فَزَيْدٌ
مُبْتَدَأٌ ، وَ(هِنْدًا) مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (يَضْرِبُهَا) التَّقْدِيرُ : أَزِيدٌ يَضْرِبُ
هِنْدًا يَضْرِبُهَا ؟ وَهَذَا الوَجْهُ جَائِزٌ بِاتِّفَاقٍ ، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ إِذْ لَمْ يَقْتَرُنْ بِالاسْمِ الثَّانِي
مَا يَحْسُنُ حَمْلَهُ عَلَى الفِعْلِ ، وَالوَجْهُ الأَخَرُ وَهُوَ الرَّابِعُ أَنْ يُنْصَبَ الاسْمُ / الثَّانِي بِفِعْلِ (١١٢/ب)
مَحذُوفٍ ، يَفْسِّرُهُ الحَامِلُ المُتَأَخَّرُ ، وَيُرْفَعَ الاسْمُ الأَوَّلُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ الفِعْلُ
المَحذُوفُ وَنَاصِبٌ لِاسْمِ الثَّانِي ، فَتَقُولُ : أَزِيدٌ هِنْدًا يَضْرِبُهَا ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (هِنْدًا)
مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (يَضْرِبُهَا) تَقْدِيرُهُ : أَزِيدٌ يَضْرِبُ هِنْدًا يَضْرِبُهَا ، وَزَيْدٌ

(١) الكِتَابُ : ١٠٨ / ١

(٢) الكِتَابُ : ١٠٤ / ١

مرفوعاً على الفاعلية بفعلٍ آخر محذوفٍ يفسره (يَضْرِبُ) المقدَّر بعده ، وهو النَّاصِبُ
 لهندي ، تقديره : أَيْضَ زَيْدٍ يَضْرِبُ هِنْدًا يَضْرِبُهَا ، وَجَازِلٍ (يَضْرِبُ) النَّاصِبُ لِهِنْدٍ
 أَنْ يَفْسُرَ مَا يَرْفَعُ زَيْدًا ، لِأَنَّهُ قَدْ رَفَعَ ضَمِيرَهُ ، إِذْ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ ،
 وَهَذَا الْوَجْهُ أَيْضًا لَا يَخْتَلِفُ فِي جَوَازِهِ ، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ . وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ
 هَذَا الْوَجْهَانِ أَعْنَى الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ ، فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ الْمَتَأَخَّرُ رَافِعًا لَضَمِيرِ
 الْأِسْمِ الثَّانِي نَحْوَ الْمَثَالِ الثَّانِي الْمَتَقَدِّمِ وَهُوَ قَوْلُكَ : أَيْزِدُ هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ، فَكَانَتْ تَقْوِيلُ
 فِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ : أَيْزِدُ هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً ، وَ(هِنْدٌ) فَاعِلًا
 بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسُرُهُ (تَضْرِبُهُ) وَالتَّقْدِيرُ : أَيْزِدُ تَضْرِبُهُ ^(١) هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ، وَفِي الْوَجْهِ
 الرَّابِعِ : أَيْزِدًا هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (هِنْدٌ) أَيْضًا فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسُرُهُ
 (تَضْرِبُهُ) وَزَيْدًا مُنْصَوِّبًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسُرُهُ ذَلِكَ الْمَقْدَرُ بَعْدَهُ الرَّافِعُ لِهِنْدِي ، لِأَنَّهُ
 نَصَبَ ضَمِيرَهُ فِي التَّقْدِيرِ ، وَتَقْدِيرُ الْفَعْلَيْنِ : أَتَضْرِبُ هِنْدٌ زَيْدًا تَضْرِبُهُ هِنْدٌ تَضْرِبُهُ
 فَحَذِفَ (تَضْرِبُ) الْأَوَّلُ مَعَ فَاعِلِهِ الَّذِي هُوَ لَفْظُ (هِنْدِي) وَ(تَضْرِبُ) الثَّانِي مَعَ مَفْعُولِهِ
 الَّذِي هُوَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهِ وَهُوَ الْهَاءُ ، إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ هَذَا الْوَجْهَانِ ، لِأَنَّكَ كُنْتَ
 تَرْفَعُ هِنْدًا فِيهِمَا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، وَلَمْ يَقْتَرَنَّ بِهِ مَا يَخْتَارُ مَعَهُ الْفِعْلُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي
 الْحَالِ الْأَوَّلِ مِنْ خَمْسَةِ الْأَحْوَالِ أَنَّ الْأِسْمَ الْمَشْتَغَلَ عَنْهُ يَلْزَمُ رَفْعُهُ بِالْأَبْتَدَاءِ إِذَا كَانَ
 الْعَامِلُ الْمَتَأَخَّرُ رَافِعًا لَضَمِيرِهِ وَلَمْ يَقْتَرَنَّ بِهِ شَيْءٌ يَخْتَارُ مَعَهُ الْفِعْلُ ^(٢) وَلَا شَيْءٌ يَجْزِبُ

معه .

نَعَمْ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْعَرِيفِ وَظَاهِرِ مَذْهَبِ ابْنِ مَالِكٍ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا
 الْوَجْهَانِ هُنَا جَائِزِينَ ، لِأَنَّ الرِّفْعَ وَالنَّصَبَ بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ عِنْدَهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ
 يَسْتَوِيَانِ فِي الشَّرْطِ وَالْأَحْكَامِ ، فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ تَكُونُ أَرْبَعَةُ الْأَوْجُهِ الْمَذْكُورَةِ عَامَّةً
 فِي الْمَثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَكُلُّ مَا كَانَ نَحْوَهُمَا ، عَلَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ لَمْ يَذْكُرْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ
 فِي هَذَا الْقِسْمِ ، لَا فِي هَذَا الْمَثَالِ الْأَوَّلِ مِنْهُ وَلَا الثَّانِي ، بَلْ اِقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ (يَضْرِبُهُ) بِالْيَاءِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ ، وَالْوَجْهَ مَا أُثْبِتَ .

(٢) انظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٤١٨

الثاني خاصة ، وهو المذهب الذي نص عليه أبو الحسن ، ويؤخذ من كلامه في الباب
جواز الوجه الأول أيضاً . وهذا تمام الكلام على الشرط الأول وما يتعلق بمسائله .
وأما الكلام على الشرط الثاني الذي زاده ابن الطراوة ، فمثال كون الهمزة
سؤالاً عن وقوع الفعل : أزيد قام ؟ وأزيداً ضربته ؟ ألا ترى أنك في المثال الأول تسأل
عن وقوع القيام من زيد / هل حصل أم لا ؟ وفي المثال الثاني تسأل هل وقع (١١٣ / أ)
الضرب بزيد أم لا ؟ .

ومثال كونها سؤالاً عن تعيين الفعل قولك : أزيد قام أم قعد ؟ وأزيداً أهنته
أم أكرمته ؟ إذا لم ترد بأمر معنى (بدل) وهمزة الاستفهام ، فأنت هنا في المثال
الأول سائل عن تعيين الفعل الواقع من زيد ، هل هو القيام أم القعود ؟ وفي المثال
الثاني سائل عن تعيين الفعل الواقع به ، هل هو الاهانة أم الاكرام ؟
ووافق ابن الطراوة على أن المختار في هذين النوعين حمل الاسم المتقدم على
إضمار الفعل ، وخالف في النوع الثالث الذي هو أن تكون الهمزة سؤالاً عن تعيين
أحد الاسمين أو الأسماء كقولك : أزيد قام أم عمرو ، وأزيداً ضربته أم عمراً ، ألا ترى
أنك هنا سائل عن تعيين أحد الرجلين ولم تتحرر للفعل في سؤالك ، وكذلك
إذا قلت : أزيد قام أم عمرو أم خالد ، وأزيداً ضربته أم عمراً أم خالداً ، فأنت سائل
عن تعيين أحد الرجال الثلاثة ، فهذا النوع هو محل الخلاف ، فالجمهور يختارون
أيضاً في الاسم المتقدم الحمل على إضمار فعل النوعين المتقدمين ، وابن الطراوة
يختار الرفع بالابتداء ، ويجيز الوجه الآخر على ضعف ، فالمختار عنده أن تقول :
أزيد ضربته أم عمرو ، برفع زيد على الابتداء ، قالوا : والسمع يرد عليه لأن مثل
هذا إنما ورد في أكثر كلامهم بالنصب ، أنشد سيويه لجرير :-

أشعلت الفؤارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشابا (١)

ولم يسمع هذا البيت إلا بنصب (شعلة) مع أنه يسأل عن تعيين أحد هذين الرهطين وهما (شعلة ورياح) فشعلة منصوب بإضمار فعل يفسره (عدلت بهم) تقديره أظلمت شعلة أم رياحا عدلت بهم هذين الرهطين؟ والمعنى: أن جريراً ينكر على الفرزدق المفاخرة عليه بالآباء والقبائل، فهو يقول له على جهة الإنكار: أخبرني بمن تعدل وهمايك، (طهية) و(الخشاب) من أحد هذين الرهطين الشريفين الماجدين، (شعلة) (ورياح) (٢)

وأما الثاني من الأشياء الثلاثة المتفق على اختيار الحمل على الفعل معها، فهو أن يكون العامل المتأخر في معنى أمر أو نهى أو دعاء. مثال الأمر قولك: زيداً اضربه وعمراً لتكرمه، فالمختار في زيد وعمرو النصب بإضمار فعل يفسره الفعل المتأخر، والتقدير: اضرب زيداً اضربه، ولتكرم عمراً لتكرمه، ويجوز الرفع بالابتداء ولكن ضعف (٣)، فتقول إن شئت: زيداً اضربه وعمرو لتكرمه، وكذلك أيضاً إذا قلت زيداً ليقم، فالمختار في زيد أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره (ليقم) تقديره: ليقم

(١) من الوافر من قصيدة له يهجو بها الراعي النيمري. وشعلة: هم شعلة بن يربوع

ابن مالك. ورياح: من يربوع بن حنظلة، وطهية والخشاب من قوم الفرزدق.

وانظر الشاهد في: ديوانه: ٥٩، والكتاب: ١٠٢/١، ١٧٣/٣، ومجاز

القرآن: ١٤٨/٢، ١٧٥، ٢٢٧، وأما ابن الشجري: ٣٢١/١، ٣١٧/٢،

والرد على النحاة: ٩٨، والتصريح: ٣٠٠/١، وأوضح المسالك: ١٦٦/٢،

والاشموني: ٧٨/٢، واللسان والتاج (خشب) وابن الطراوة النحوي: ٩٨.

(٢) في الهامش أشار هنا بقوله: (هنا تقطيع في الاصل).

(٣) قال ابن أبي الربيع في البسيط: ٥٠٢: (لأن الابتداء يضعف فيها لما

ذكرته من أن الخبر أصله أن يكون مفرداً، وإذا كان جملة فالجملة موضوعة موضع

المفرد وأنت إذا قلت: زيد اضربه... فليست هذه الجملة موضوعة موضع

المفرد، وإنما هي شبيهة بما وضع موضع المفرد...).

زَيْدٌ لِيَقْمُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى ضَعْفِهِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَحْمَلُ الْاسْمُ
الْمُتَقَدِّمُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ إِذَا دَخَلَتِ الْفَاءُ عَلَى الْأَمْرِ الْوَاقِعِ بَعْدَهُ نَحْوُ : زَيْدًا فَاضْرِبْهُ (١) ،
فَزَيْدًا كَمَا ذَكَرَ مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ / يَفْسِّرُهُ (اضْرِبْهُ) وَالْفَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ جَوَابٌ شَرْطٍ (١١٣/ب)
مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدًا اضْرِبْهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا مَبْسُوطًا
فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ (٢) . وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ) (وَإِيَّايَ فَاتَّقُونَ) (٤)
(فَأَيَّايَ فَارْهَبُونَ) (٥) (وَإِيَّايَ) مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسِّرُهُ الْأَمْرُ الْمُتَأَخَّرُ ، لِأَنَّهُ قَدْ
عَمِلَ فِي ضَمِيرِهِ وَهُوَ الْيَاءُ الْمَحذُوفُ ، وَإِنَّمَا حَذَفَتْ اجْتِزَاءً بِالْكَسْرِ عِنهَا ، وَهِيَ الْكَسْرَةُ
فِي النَّوْنِ قَبْلَهَا ، وَتِلْكَ النَّوْنُ هِيَ نَوْنُ الْوَقَايَةِ ، وَالْفَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ جَوَابٌ شَرْطٍ
مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَأَيَّايَ ارْهَبُونَ ، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَأَيَّايَ
اتَّقُونَ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَأَيَّايَ ارْهَبُونَ . وَالرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ مَعَ دُخُولِ هَذِهِ الْفَاءِ هُنَا
لَا يَجُوزُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، لِأَنَّهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ لَا يُحْذَفُ
الشَّرْطُ وَتَبْقَى الْفَاءُ دَاخِلَةً عَلَى الْجَوَابِ فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ إِلَّا مَعَ وُجُودِ (أَمْ) عِوَضًا مِنْ
ذَلِكَ الشَّرْطِ نَحْوُ : أَمْ زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ ، وَأَمْ مَعَ فَقَدْ (أَمْ) فَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْجُمْلَةِ
الْفِعْلِيَّةِ الْطَلِبِيَّةِ ، فَإِنَّ رَفْعَ الْاسْمِ هُنَا مَعَ وُجُودِ الْفَاءِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ جَبَّازٌ
فَتَقُولُ : زَيْدٌ (٦) فَاضْرِبْهُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : هَذَا زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ . نَصٌّ عَلَى جَسَّازِ
ذَلِكَ سَيُورِيهِ (٧) ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

(١) الكتاب: ١/١٣٨ ، والرد على النحاة: ٩٦ ، والبحر المحيط: ١/٣٨٤-٣٨٥ .

(٢) انظر ما تقدم في ص: ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٣) من الآية: (٤٠) من سورة البقرة ، وانظر مشكل اعراب القرآن: ١/٤٢ .

(٤) من الآية: (٤١) من سورة البقرة .

(٥) من الآية: (٥١) من سورة النمل . وانظر البحر المحيط: ٧/١٥٧ ، وحاشية

بين: ١/٢٩٦ ، وحاشية الصبان: ٢/٧١ .

(٦) في الأصل: (زيدا) بالنصب وهو خطأ .

(٧) في الكتاب: ١/١٣٨ : (وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه، إذا كان

مبنيًا على مبتدأ مظهر أو مضمير ، فأما في المظهر فتقول: هذا زيد فاضربه، وإن

شئت لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته . . .) .

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَانْكُحْ فَتَاتَهُمْ ۝ وَكَرِيمَةٌ الْحَيِّينِ خُلُوكُمَا هِيَا (١)

ف (خَوْلَانٌ) خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : هَذِهِ خَوْلَانٌ فَانْكُحْ فَتَاتَهُمْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْبَيْتُ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ . وَتَقُولُ : أَنْتَ قُمْ ، وَأَنْتَ ائْتِنِي ، ف (أَنْتَ) فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسَرُهُ الْأَمْرُ بَعْدَهُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى ضَعْفِهِ . وَكَذَلِكَ تَقُولُ : أَنْتَ فَعْمٌ ، وَأَنْتَ فَاعْرُجْ ، فَيَكُونُ (أَنْتَ) فَاعِلًا أَيْضًا ، وَالْفَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْأَمْرِ جَوَابٌ لَشَرْطِ مَحذُوفٍ ، وَعَلَى هَذَا حَمَلَ سَيُوبَةُ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

أَرْوَاحٌ مَوْدَعٌ أَمْ بِكُورٍ ۝ أَنْتَ فَانظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ (٢)

فَحَمَلَ (أَنْتَ) عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ يَفْسَرُهُ (انظُرْ) وَتَكُونُ الْفَاءُ عَلَى هَذَا جَوَابًا لَشَرْطِ مَحذُوفٍ ، وَأَجَازَ أَيْضًا سَيُوبَةُ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ (٣)

وَمِثَالُ النَّهْيِ قَوْلُكَ : زَيْدًا لَا تُضْرِبْهُ ، وَهِنْدًا لَا تُكْرِمِهَا ، فَتَحْمَلُ زَيْدًا وَهِنْدًا عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ضَمِيمًا (٤) فَتَقُولُ : زَيْدٌ لَا تُضْرِبْهُ ، وَهِنْدٌ لَا تُكْرِمِهَا . وَكَذَلِكَ تَقُولُ : زَيْدٌ لَا يَقُمْ ، وَهِنْدٌ لَا تُكْرِمُ ، فَيَجُوزُ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، فَيَكُونُ (زَيْدٌ) فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ ، وَهِنْدٌ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ ، لِأَنَّ ضَمِيرَهَا كَذَلِكَ وَالْحَكْمُ مَعَ دُخُولِ الْفَاءِ عَلَى أَدَاءِ النَّهْيِ مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْأَمْرِ نَحْوُ : زَيْدًا فَلَا تُضْرِبْهُ ، وَهِنْدًا فَلَا تُكْرِمِهَا ، وَزَيْدٌ فَلَا يَقُمْ ، وَأَنْتَ فَلَا تَخْرُجْ .

وَمِثَالُ الدُّعَاءِ قَوْلُكَ : زَيْدًا اغْفِرِ اللَّهُمَّ لَهُ ، وَهِنْدًا ارْحَمِهَا يَا اللَّهُ ، وَعَمْرًا لِيَجْزِهِ

اللَّهُ خَيْرًا ، فَيَجُوزُ فِي هِنْدٍ وَزَيْدٍ وَعَمْرٍ الْوَجْهَانِ ، لَكِنَّ الْمُخْتَارَ الْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ (٥) (١١٤/أ)

فِعْلٍ .

(١) تقدم تخريبه في ص : ٣٦٣ .

(٢) تقدم تخريبه في ص : ٣٦٤ .

(٣) انظر ذلك في ص : ٣٦٤ ، وانظر الكتاب : ١٤٠/١ .

(٤) انظر البسيط ص : ٥٠٢ .

(٥) الكتاب : ١٤٢/١ .

وكذلك أيضاً إذا قلت : اللهم زيدا فاغفر له ، وزيدا فاصح له شأنه ، وتقول
 أيضاً : زيدا قطع الله يده ، فيختار في (زيد) الحمل على الفعل وإن وقع بمصدره
 الفعل الماضي ، لأن معناه الدعاء . وكذلك : زيدا أمر الله عليه العيش ، وزيدا
 يغفر الله له ، وأنشد سيويه :

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كَلَاهِمَا
 فَكَلَا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ (١)

ف(كل) مفعول بإضمار فعل يفسره (جزاه) تقديره : يبزي الله كلا ، واختار
 النصب على الرفع ، لأن (جزاه الله) دعاء . وكذلك أيضاً الحكم مع دخول الفاء على
 ما ذكر في الأمر والنهي فتقول : زيدا فاغفر اللهم له .

وأما الثالث من ثلاثة الأشياء التي يختار معها الحمل على الفعل فالحال المشاكلة
 وذلك يكون في ثلاثة مواضع : العطف والمجواب والتفسير .

فأما العطف فهو أن تعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية ، فيختار إن ذاك في
 الاسم المشتغل عنه الحمل على إضمار فعل ، لتكون جملة الاشتغال مشاكلة لما عطف
 عليه فعلية مثلها ، فتقول : ضربت زيدا وعمراً أكرمته ، فيختار في عمرو النصب بإضمار
 فعل يفسره (أكرمته) ، تقديره : وأكرمت عمراً أكرمته . وإنما اختير هذا ، لأن هذه
 الجملة معطوفة على الجملة الفعلية التي هي (ضربت زيدا) ، وإن شئت رفعت (عمراً)
 بالابتداء فقلت : ضربت زيدا وعمرو أكرمته ، لكنه ضعيف من جهة عدم المشاكلة بين
 الجملتين ، إذ الأولى فعلية والثانية اسمية .

ومما جاء في القرآن على الوجه المختار قوله تعالى : (يَدْخُلُ مِنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ
 وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (٢) فالظالمين (مفعول بإضمار فعل يفسره

(١) من الطويل لأبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد الكتاب : ١٤٢/١ ، وشرح
 المفصل : ٣٧/٢ ، وفيه (صاحب) مكان (آخيان) ، والرد على النحاة ص :

(٢) الآية : (٣١) من سورة الانسان . وانظر الجمل : ٥٣ ، والبسيط : ٥٢٥ ، ٥٢٦

(أَعَدَّ لَهُمْ) تقديره : وَيَعَذِّبُ الظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا (١) . وَإِنَّمَا جَاءَ
 بِالنَّصْبِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ (يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى :
 (وَقَوْمٌ نُوْحٍ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ) (٢) (قَوْمٌ) مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسُرُهُ
 (أَغْرَقْنَاهُمْ) وَتَقْدِيرُ الْآيَةِ : وَأَغْرَقْنَا قَوْمَ نُوْحٍ أَغْرَقْنَاهُمْ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ
 سُبْحَانَهُ بَعْدَ هَذَا : (وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) (٣) التَّقْدِيرُ : وَذَكَرْنَا كَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ
 الْأَمْثَالَ ، أَوْ : وَوَعَّظْنَا كَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ، وَدَلَّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْدُوفِ قَوْلُهُ (ضَرَبْنَا
 لَهُ الْأَمْثَالَ) ، لِأَنَّ فِي ضَرْبِ الْأَمْثَالِ لَهُ تَذْكَيرُهُ وَوَعْظُهُ ، بَلْ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ
 ضَرْبِهَا ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ هَاتَانِ الْآيَاتَانِ بِالنَّصْبِ (قَوْمٌ) وَ(كَلَّا) ، لِأَنَّهُمَا مَعْطُوفَتَانِ عَلَى
 قَوْلِهِ : (فَذَرَرْنَا هُمْ تَدْمِيرًا) (٤) ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِعْلِيَّةٌ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى :
 (وَكُلُّ شَيْءٍ فَصَلَّنَا تَفْصِيلًا) (٥) (وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ) (٦) (كُلُّ) فِيهِمَا مَنْصُوبٌ
 بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسُرُهُ الْفِعْلُ الْمَتَأَخَّرُ ، أَيْ : وَفَصَلْنَا كُلَّ شَيْءٍ فَصَلَّنَاهُ ، وَأَلْزَمْنَا كُلَّ
 إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ ، وَاخْتِيرَ هَذَا / فِيهِمَا عَلَى الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ لِمَعْطُفَيْهِمَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ (١١٤ / ب)
 قَبْلَهُمَا وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ) (٧) .

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ عِنْدَ سَيُوبِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ
 الضَّلَالَةُ) (٨) . (فَرِيقًا) الثَّانِي مَفْصُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسُرُهُ قَوْلُهُ (حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ)

(١) . انظر معاني القرآن : ٢٢٠ / ٣ ، والجمل : ٥٣ ، والبحر

المحيط : ٤٩٨ / ٦ ، ٤٠٢ / ٨ .

(٢) من الآية : (٣٧) من سورة الفرقان . وانظر مشكل اعراب القرآن : ١٣٢ / ٢ ، ١٣٣

(٣) من الآية : (٣٩) من سورة الفرقان . وانظر البحر المحيط : ٤٩٩ / ٦ .

(٤) من الآية : (٣٦) من سورة الفرقان . وانظر البحر المحيط : ٤٩٩ / ٦ .

(٥) من الآية : (١٢) من سورة الإسراء . وانظر البحر المحيط : ١٥ / ٦ .

(٦) من الآية : (١٣) من سورة الإسراء .

(٧) من الآية : (١٢) من سورة الإسراء .

(٨) من الآية : (٣٠) من سورة الأعراف . وانظر الكتاب : ٨٩ / ١ ، والبحر المحيط

تقديره : وَأَصْلُ فَرِيْقًا حَتَّى عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى
 الْفِعْلِيَّةِ قَبْلَهَا ، الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهِ : (فَرِيْقًا هَدَى) و (فَرِيْقًا) هَذَا مَفْعُولٌ بِهَدَى
 مَقْدَمٌ عَلَيْهِ ، أَيْ : هَدَى فَرِيْقًا . وَنَهَبَ الْفَرَاءُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ بَابِ
 الْاِسْتِغْثَالِ ، وَفَرِيْقًا الْأَوَّلَ عِنْدَهُ هَالٌ مَوْطَأَةٌ مِنْ قَوْلِهِ : (كَمَا بَدَأَكُمْ تَعْوُدُونَ) (١) وَطُئِئَتْ
 لِأَنَّ تَكُونَ حَالًا بِالصِّفَةِ بَعْدَهَا ، فَجَبَمَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (هَدَى) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ
 لِفَرِيْقِي ، و (فَرِيْقًا) الثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَصَارَ لِذَلِكَ حَالًا مِثْلَهُ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ
 أَيْضًا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ كَالْجُمْلَةِ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَالتَّقْدِيرُ : كَمَا بَدَأَكُمْ تَعْوُدُونَ وَفَرِيْقًا مَهْدِيًّا
 وَفَرِيْقًا مُضَلًّا ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْفَرَاءُ مَمْنٌ وَجَائِزٌ ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ ضَمْفًا مِنْ جِهَةِ حَذْفِ
 الضَّمِيرِ مِنَ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ صِفَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَرِيْقًا هَدَى) لِأَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَهُ : فَرِيْقًا
 هَدَاهُ . وَقَدْ نَصَّ سَيِّبُوهُ عَلَى أَنَّ حَذْفَ الضَّمِيرِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً لَهُ تَضْمِيْفٌ ،
 وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

أَبَحَّتْ بِيَمِي تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَاشَى حَمِيْتِ بِمَسْتَبَاحٍ (٣)

أَرَادَ : وَمَاشَى حَمِيْتَهُ ، فَحَذَفَ الْهَاءَ ، وَ (حَمِيْتَهُ) صِفَةٌ لِشَيْءٍ ، وَقَوْلُ الْآخِرِ أَيْضًا :

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٢٩) مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ . وَانظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ٣٧٦ / ١ ،

وَمَشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٣١١ / ١ ، ٣١٢ ، وَأَعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٦٠٨ / ١
 وَالْبَسِيْطُ : ٥٢٦ .

(٢) انظُرِ الْكِتَابَ : ٨٧ / ١ ، ٨٨ ،

(٣) مِنَ الْوَافِرِ لِحَبْرٍ يَمْدَحُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ، وَالْحَمِي : مَوْضِعٌ فِيهِ كَلْبٌ يُحْمَى مِنْ
 النَّاسِ أَنْ يَرْعَى ، وَتِهَامَةُ : النَّاحِيَةُ الْجَنُوبِيَّةُ مِنَ الْحِجَازِ ، وَنَجْدٌ : هِيَ النَّاحِيَةُ
 الَّتِي بَيْنَ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ .

وَانظُرْ فِي دِيَوَانِهِ : ٧٧ ، وَالْكِتَابُ : ٨٧ / ١ ، ١٣٠ ، وَشَرْحُهُ لِلسِّيْرَانِي : ١٩٥ / ١
 وَالتَّبَصُّرَةُ : ٣٢٩ / ١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٣٢٦ ، ٧٨ ، ٥ / ١ ، وَالرَّدُّ عَلَى
 النَّحَّاتِ : ١١٣ ، وَالْبَسِيْطُ : ٩٥٦ ، وَالتَّصْرِيْحُ : ١١٢ / ٢ ، وَالْمَغْنَى : ٥٠٣ / ٢
 ، ٦١٢ ، ٦٣٣ ، وَالْمَسَاعِدُ : ٤٠٧ / ٢ .

وَمَا أَدْرِ أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءً وَطَوَّلَ الصَّهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا (١)

ف (أَصَابُوا) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمَالٍ ، أَرَادَ : أَمْ مَالٌ أَصَابُوهُ ، وَحَذَفَ الْهَاءَ ، وَعَلَّلَ سَبِيوِيهِ جَوَازَ حَذْفِ ذَلِكَ الضَّمِيرِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً بِالْحَمَلِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِلَةً لِشَبْهِهَا بِهَا (٢) ، مِنْ جِهَةِ أَنَّ الصِّفَةَ مَعَ مَوْصُوفِهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، كَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ مَعَ الْمَوْصُولِ كَالكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، فَقُلْتُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبْتُ ، حَمَلًا عَلَى قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالذِي ضَرَبْتُ ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَوْصُولُ لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا مَعَ صِلَتِهِ وَيَحْصُلُ مِنْهُمَا جَمِيعًا مَعْنَى اسْمٍ وَاحِدٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِالذِي ضَرَبْتُ ، وَكَانَ الْمَضْرُوبُ مَثَلًا زَيْدًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَلَيْسَ الْمَوْصُوفُ مَعَ صِفَتِهِ كَذَلِكَ . صَارَتِ الصَّلَاةُ أَشَدَّ اتِّصَالًا بِالْمَوْصُولِ مِنَ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ ، فَكَانَ لِذَلِكَ الْحَذْفِ مِنَ الصَّلَاةِ حَسَنًا قَوِيًّا وَمِنَ الصِّفَةِ ضَعِيفًا . ثُمَّ قَدْ يَحْمَلُ الْخَبْرُ عَلَى الصِّفَةِ فَيُحَذَفُ مِنْهُ الضَّمِيرُ وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا فَلَا يَجُوزُ إِلَّا حَيْثُ سُمِعَ أَوْ فِي ضَرُورَةٍ وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ مِنْ ذَلِكَ الْأَمْثَلَةُ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ (٣) ، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ فِي مَذْهَبِ الْفَرَاءِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ ضَعْفًا لَيْسَ فِي مَذْهَبِ سَبِيوِيهِ ، فَمَذْهَبُ سَبِيوِيهِ فِي الْآيَةِ أَوْلَى .

ومن المحمول على إضمار فعل أيضاً لأجل الحذف على جملة فعلية في القرآن (أ/١١٥)
قوله تعالى : (والأرض بعد ذلك دحاهما) (٤) وقوله عز وجل : (والجبال أرساهما) (٥)

(١) من الوافر للحارث بن كلدة الثقفي (طبيب الحرب المشهور) . وهو من شواهد سبيويه : ١/٨٨ ، ١٣٠ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١/٣٦٥ ، والتبصرة : ١/٣٢٨ ، ٣٣١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/٣٢٦ ، ٥/٣٣٤ ، وأمالى القالى : ٢/١١٩ ، والرد على النحاة : ١١٤ ، وشرح المفصل : ٦/٨٩ ، والبسيط : ٩٥٧ ، والبحر المحيط : ٨/٢١٩ .

(٢) انظر الكتاب : ١/٨٨ .

(٣) انظر ما تقدم في ص ٣٣٧ ، ٣٤٣ .

(٤) الآية : (٣٠) من سورة النازعات .

(٥) الآية : (٣٢) من سورة النازعات .

ف (الأَرْضُ) مفعولٌ ^(١) بإضمارِ فِعْلِ يَفْسِرُهُ (نَحَاهَا) ، تَقْدِيرُهُ : وَنَحَاهَا الأَرْضَ بِمَعْنَى
ذَلِكَ نَحَاهَا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مَعطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهِ : (بَنَاهَا ، رَفَعَ
سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا ، وَأَغَطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا) ^(٢) وَهَذِهِ جُمْلٌ فَعْلِيَّةٌ ، وَكَذَلِكَ
(الْجِبَالُ) فِي الآيَةِ الأُخْرَى بَعْدَهَا مَفْعُولَةٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسِرُهُ (أَرَسَاهَا) تَقْدِيرُهُ :
وَأَرَسَى الْجِبَالَ أَرَسَاهَا ، لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مَعطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الفَعْلِيَّةِ قَبْلَهَا الَّتِي هِيَ
قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَاهَا) ^(٣)

وَمِنْ الأَمْثَلَةِ أَيْضًا فِي هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا
بِهَا) ^(٤) فَالْمَخْتَارُ أَنْ يَكُونَ (اللَّهُ) فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِرُهُ (أَمَرْنَا) تَقْدِيرُهُ :
وَأَمَرَنَا اللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَخْتَارُ هَذَا ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مَعطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ
(وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا) وَهَذِهِ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ ، وَيَجُوزُ عَلَى الْوَجْهِ الضَّعِيفِ أَنْ يَكُونَ (اللَّهُ)
مَبْتَدَأً ، وَ (أَمَرْنَا) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَضَعْفُ هَذَا الْوَجْهِ هُنَا لِمَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ الْمَشَاكِلَةِ
بِعَطْفِ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ عَلَى الفَعْلِيَّةِ .

وَمِنْ أَمْثَلِهِ هَذَا أَيْضًا فِي الشَّعْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

أَصْبَحَتْ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا
أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا ^(٥)

- (١) قرأ بنصب (الأرض) و (الجبال) الجمهور . وقرأ الحسن وأبو حيوة وعمرو بن
عبيد وابن أبي عجلة وأبو السمال ، برفعهما . البحر المحيط : ٤٢٣ / ٨ ، وانظر
معاني القرآن : ٢٣٣ / ٣ .
- (٢) الآيات : (٢٨ - ٢٩) من سورة النازعات .
- (٣) الآية : (٣١) من سورة النازعات .
- (٤) من الآية : (٢٨) من سورة الاعراف . وانظر البسيط : ٥١٤ .
- (٥) البيتان من المنسرح للربيع بن ضبع الغزاري ، من المعمرين يقال أنه نيف على
مائتي عام ، يصف حاله لما كبر . ويروى (ارد) وهما من شواهد سيويوه :
١ / ٨٩ ، ٩٠ ، والنوادر : ١٥٩ ، والتبصرة : ٣٣٠ / ١ ، وأمالى القالى :
١٨٥ / ٢ ، والمحتسب : ٩٩ / ٢ ، والجمل : ٥٢ ، وشرح أبياته لابن سيده :
ل / ١١٢ ، والحلل / ٣٧ ، والرد على النحاة / ١٠٧ ، وشرح المفصل : ١٠٥ / ٢
والمستقصى : ١٩٢ / ٢ ، والتوطئة / ٢١١ ، والبسيط / ٥٢٢ ، والخزانة : ٣٠٨ / ٣ ،
٣٠٩ .

وَالذَّبَّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَّتْ بِهِ وَحَدَى وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَرَ

ف(الذَّبَّ) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسره (أخشاه) ، التقدير : وَأَخْشَى الذَّبَّ أَخْشَاهُ ، واختار هذا الوجه على الرفع بالابتداء ، لأنَّ الجملة معطوفة على الجملة الفعلية قبلها التي هي قوله (أصبحت لا أحمل السلاح) ، أو تكون معطوفة على قوله (لا أحمل السلاح) خاصة ، فتصير إنَّ ذاك خبراً لـ (أصبح) من حيث عطفت على خبرها ، والأول أولى لأنَّ هذا الثاني فيه عيب التضمن ، والتضمن هو افتقار البيت الثاني إلى الأول^(١) ، وهو عيب من عيوب الشعر . ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر :

تَخْلَى الْجَمَاعِمَ وَالْأَكْفَ سَيُوفِنَا وَرِمَا حَنَا بِالطَّمَنِ تَنْتَظِمُ الْكَلَى (٢)

ف(رِمَا حَنَا) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسره (تنتظم) ويختار هذا الوجه على الرفع بالابتداء ، لأنَّ الجملة معطوفة على الجملة الفعلية قبلها وهي قوله (تخلى الجماعم) وهذا البيت نظير الآية المتقدمة التي هي قوله سبحانه : (قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا) (٣) وقد زعم ابن الطراوة أنَّ الجملة لا تعطف إلا على مثلها^(٤) ، إن كانت فعلية فعلية ، وإن كانت اسمية فعلية اسمية ، ومقتضى هذا المذهب أنَّ جملة الاشتغال إذا عطفت على جملة فعلية يجب فيها حمل الاسم المشتغل عنه على ضمير فعلٍ ولا يجوز رفعه بالابتداء ، وهذا المذهب / مصادم لنص سيويه ، على (١١٥/ب) أنه منقول عن العرب ، فإنه قد ذكر في كتابه^(٥) أنَّ الرفع بالابتداء في هذا النوع جائز عربياً ، ويرد عليه قوله تعالى : (قَالُوا يَا هُوَ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ بِمُؤْمِنِينَ) (٦) ألا ترى أنَّ قوله تعالى (مَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ

(١) أي لا يفهم معناه إلا الثاني ، انظر البسيط ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .

(٢) من الكامل للأفوه الأودي (صلاة بن عمر بن مالك الأودي) كما نسبه ابن أبي

الربيع في البسيط : ٥١٤ .

(٣) من الآية : (٢٨) من سورة الأعراف ، وقد تقدمت في ص : ٤٦١

(٤) انظر البسيط : ٥١٢ ، وشرح البطل لابن الفخار : ٨٨

(٥) الكتاب : ١/٦٠٠ .

(٦) الآية : (٥٣) من سورة هود .

قَوْلِكَ) والجملة الأخرى بعده كِلْتَاهُمَا جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ (مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ)
وهي جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ ، وَأَيْضًا فَقَدْ رُوِيَ الْبَيْتُ الْمُتَقَدِّمُ : (وَالذَّئِبُ أَحْشَاهُ) بَرَفِعِ (الذَّئِبِ)
عَلَى الْاِبْتِدَاءِ ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ أَيْضًا عَلَى هَذَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ ، فَالِسَّمَاعُ
كَمَا تَرَى يَرِدُ عَلَيْهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (١) فَالْوَاوُ
فِي قَوْلِهِ (وَطَائِفَةٌ) وَوَاوُ (٢) الْحَالِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ ، عَلَى هَذَا حَطَمَهَا
سَيُوبِيه (٣) رَحْمَةُ اللَّهِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْمَعْطُوفِ وَالْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ بَعْدَهَا مَعْطُوفَةٌ
عَلَى الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ (يَغْشَى طَائِفَةٌ) ، لِأَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ) فِي مَوْضِعِ
الصِّفَةِ لِلنَّعَاسِ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الصِّفَةِ صِفَةٌ مِثْلُهَا ، وَالْجُمْلَةُ إِذَا وَقَعَتْ صِفَةً فَلَا بُدَّ مِنْ
اشْتِمَالِهَا عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النِّعْتِ (٤) ، فَإِنْ جَعَلْتَ قَوْلَهُ
تَعَالَى (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) مَعْطُوفًا عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَارِقَةِ صِفَةً صَارَتْ أَيْضًا صِفَةً
لِلنَّعَاسِ ، وَلَا ضَمِيرَ فِيهَا يَعُودُ عَلَيْهِ ، وَأَيْضًا فِي ذَلِكَ عَدَمُ الْمَشَاكِلَةِ مِنْ جِهَةِ عَطْفِ
الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ ، وَالْقُرْآنُ لَا يَحْمَلُ عَلَى
الْوَجْهِ الضَّعِيفِ مَعَ إِمْكَانِ غَيْرِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابَانِيَّةً
ابْتَدَعُوهَا) (٥) فَيَجُوزُ فِي (رَهَابَانِيَّةً) وَجْهَانِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ (ابْتَدَعُوهَا) وَالتَّقْدِيرُ :

(١) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران . وانظر مشكل اعراب القرآن : ١ / ١٦٤

(٢) وقيل : هي واو الابتداء ، وقيل : هي بمعنى (إن) . انظر مشكل اعراب القرآن

١ / ١٦٤ ، والتبيان : ١ / ٣٠٣ ، والمفني : ٢ / ٣٦٠ .

(٣) الكتاب : ١ / ٩٠ .

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٨٧ .

(٥) من الآية : (٢٧) من سورة الحديد .

وَأَبْتَدَعُوا رَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا (١) ، فَتَكُونُ نَهْدَهُ الْآيَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ ،
وَجَاءَتْ بِالنَّصْبِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مَحْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ قَبْلَهَا ، الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ :
(وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً) ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَحْسُنُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا ،
ثُمَّ يَبْتَدَأُ بِقَوْلِهِ (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ (رَهْبَانِيَّةً) مَحْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ : (رَأْفَةً وَرَحْمَةً) وَ(ابْتَدَعُوهَا)
فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِرَهْبَانِيَّةٍ (٢) ، أَيْ : وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً
مَبْتَدَعَةً لَهُمْ ، وَعَلَى هَذَا لَا يَحْسُنُ أَنْ يَبْتَدَأَ بِقَوْلِهِ : (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) .
وَقَدْ اقْتَصَرَ الْفَارِسِيُّ (٣) عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَمَنْعَ الْوَجْهِ الثَّانِي بِنَاءً
عَلَى مَذْهَبِهِ السَّوِّءِ مِنَ الْاِعْتِرَالِ (٤) وَالخُرُوجِ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ .

وَأَمَّا الْجَوَابُ فَهُوَ أَنْ تَقَعَ جُمْلَةُ الْاِسْتِخْطَالِ / جَوَابًا لِسُؤَالٍ بِجُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ نَحْوَ قَوْلِكَ : (١١٦ / أ)
زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ السُّؤَالَ وَقَعَ بِجُمْلَةٍ
فِعْلِيَّةٍ وَهِيَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ، لِأَنَّ (أَيُّهُمْ) مَفْعُولٌ بِضَرَبْتَ مَقْدَمٌ عَلَيْهِ ، لَا زُمْ التَّقْدِيمِ
بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْاِسْتِفْهَامِ ، فَالْمَخْتَارُ فِي جَوَابِهَا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ مِثْلَهَا ، فَلِذَلِكَ
يَخْتَارُ أَنْ تَقُولَ : زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، بِنَصْبِ زَيْدٍ عَلَى تَقْدِيرِ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، لِتَكُونَ
الْجُمْلَةُ فِعْلِيَّةً ، وَالرَّفْعُ بِالْاِبْتِدَاءِ جَائِزٌ وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ فَتَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ .

وَأَمَّا التَّفْسِيرُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرًا ؟ فَالْمَخْتَارُ فِي
زَيْدٍ النَّصْبُ بِإِضْمَارِ فِعْلِ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : دُخُولُ الْهَمْزَةِ عَلَيْهِ

وَالثَّانِي : كَوْنُهُ تَفْسِيرًا لِقَوْلِكَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ، وَهَذِهِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فَيَخْتَارُ فِي تَفْسِيرِهَا

(١) الْبَيَانُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ : ٤٢٥ / ٢ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ : ٢٦٣ / ١٧

(٢) التَّبْيَانُ : ١٢١١ / ٢ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ : ٢٦٣ / ١٧ .

(٣) الْاِيضَاحُ : ٣١ / ١ - ٣٢ ، وَانظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ : ٢٢٨ / ٨ .

(٤) الْمُعْتَزَلَةُ يَقُولُونَ مَا كَانَ مَخْلُوقًا لِلَّهِ لَا يَكُونُ مَخْلُوقًا لِلْعَبْدِ ، فَالرَأْفَةُ وَالرَّحْمَةُ مِنْ
خَلْقِ اللَّهِ وَالرَّهْبَانِيَّةُ مِنْ اِبْتِدَاعِ الْاِنْسَانِ فَهِيَ مَخْلُوقَةٌ لَهُ . انظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ :

مَوَافَقَتَهَا ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ جِدًّا فَتَقُولُ : أَيَّهَمْ ضَرَبْتَ ، أَزِيدُ ضَرَبْتَهُ
أَمْ عَمْرُو؟ فَهَذِهِ جُمْلَةُ الْأَشْيَاءِ الْمَتَّفِقِ عَلَى اخْتِيَارِ الْفِعْلِ مَعَهَا .

وَأَخْتَلَفَ فِي أَشْيَاءٍ أُخَرَ ، مِنْهَا أَدْوَاتُ الْاسْتِفْهَامِ مَا عَدَا الْبَهْمَةَ نَحْوُ : هَلْ زَيْدًا
أَنْتَ ضَارِبُهُ؟ فَقِيلَ : إِنْ الْحَمْلَ مَعَهَا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ يَخْتَارُ وَلَا يَجِبُ وَهُوَ قَوْلُ سَيُوبَةَ (١) ،
فَتَكُونُ عَلَى هَذَا مِنْ هَذِهِ الْحَالِ ، وَقِيلَ : إِنْ ذَلِكَ وَاجِبٌ مَعَهَا وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ
وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ ابْنِ مَالِكٍ (٢) ، فَتَكُونُ عَلَى هَذَا مِنَ الْحَالِ الْمَتَّقِدَةِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا
الْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ نِكَرُ هَذَا الْخِلَافِ فِي الْحَالِ قَبْلَ هَذَا .
وَمِنْهَا ظُرُوفُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٣) وَمَا نِكَرَ
مَعَهَا مِنَ الْآيِ ، وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَّغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَا زِرًا (٤)

فَ (ابْنِ) فِي هَذَا الْبَيْتِ مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسُرُهُ (بَلَّغْتِهِ) ، وَ (بِلَالًا) بَدَلٌ مِنْ
(أَبِي مُوسَى) وَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ : إِذَا بَلَّغْتَ ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَّغْتِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
أَيْضًا نِكَرُ هَذَا الْخِلَافِ ، وَأَنَّ سَيُوبَةَ وَأَبَا الْحَسَنِ الْأَخْفَشِيَّ يَقُولَانِ بِأَنَّ الْحَمْلَ بَعْدَهَا
عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ مَخْتَارٌ لَا وَاجِبٌ ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ مِنْ هَذِهِ الْحَالِ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ
ارْتَضَى ابْنُ مَالِكٍ (٥) ، وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ يَذْهَبُونَ إِلَى وَجُوبِ ذَلِكَ وَامْتِنَاعِ الرَّفْعِ

(١) الكتاب : ١٠١/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٦١٨/٢ ، والأشمونى : ٧٣/٢ ، ٧٤ .

(٣) الآية : (١) من سورة الانشقاق .

(٤) من التَّوِيلِ لَذِي الرِّمَّةِ يَمْدَحُ بِلَالًا بْنَ أَبِي بَرْدَةَ ، وَيَخَاطِبُ نَاقَتَهُ إِذَا بَلَّغْتَ

الْمَدْرُوحَ . انظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ١٤٠٣/٢ ، وَالْكِتَابُ : ٨٢/١ وَجَاءَ الْبَيْتُ فِيهِ بِرَفْعِ

الْأَسْمِينِ (ابْنِ وَهْلَالٍ) وَالْمَقْتَضِبِ : ٧٧/٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٣٩/١ ، وَالتَّبَصُّرَةُ

٣٣٣/١ ، وَالْخِصَائِصُ : ٣٨٠/٢ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٤/١ وَفِيهَا (بَيْنَ

رَجُلَيْكَ) مَكَانَ (بَيْنَ وَصْلَيْكَ) وَالْوَصْلُ - بَكْسَرُ الْوَاوِ - الْمَفْصَلُ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ :

٢/٣٠ ، ٩٦/٤ ، وَالْمَغْنَى : ٢٦٩/١ بِرَفْعِ (ابْنِ) وَنَصْبِ (بِلَالِ) ، وَالْخِرَازَنَةُ :

١/٤٥٠ ، ٤٥١ .

(٥) انظُرِ الْمَسَاعِدَ : ٤١٣/١ ، وَالْمَهْمَعُ : ١٥١/٥ .

بالابتداء بعدها ، وإليه ذهب من المتأخرين ابن عصفور^(١) ، فعلى هذا تكون من
الحال قبل هذه .

ومنها (إن) الشرطية إذا كان فعلها الأول ماضياً أو مضارعاً منفيًا ب(لم) فقد
تقدم أيضاً الخلاف^(٢) في ذلك بين جمهور النحويين والسهيلى ، فالسهيلى يرى أنه
من هذه الحال ، والجمهور على أن الحمل على الفعل بعدها واجب ، فتكون من
الحال قبل هذه .

ومنها حروف النفي التي لا تختص بالفعل نحو : (ما) و(إن) و(لا) ، فإذا دخل
شيء منها على الاسم المشتغل عنه ففيه اختلاف^(٣) : قيل : إن المختار فيه الحمل على
إضمار فعل ، وقيل : يستوى حينئذ الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعل ، لا يختار
أحد كما على الآخر .

وعلى المذهب الأول من المتأخرين ابن مالك^(٤) وابن عصفور ، وعلى الثاني منهم (ب/١١٦)
ابن أبي الربيع .^(٥) وتفقوا على جواز الوبسيتين بعدها مطلقاً^(٦) ، وإنما الخلاف فى
استوائيهما وعدمه كما ذكر ، وكلام سيويه^(٧) رحمه الله محتمل للقولين ليس فى أحديهما
بأظهر منه فى الآخر ، وابن أبي الربيع يرى أنه ظاهر فيما ذهب إليه من الاستواء^(٨)

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٠/١

(٢) انظر ما تقدم فى ص : ٤٤٢/٤٤٢

(٣) قال أبو حيان فى الارتشاف: ١١٠٢ : (أن يلى الاسم حرف نفي لا يخص الفعل نحو: ما زيدا ضربته ، ولا عمرا ضربته ، فيه ثلاثة مذاهب: مذهب الجمهور أنه يختار النصب على الرفع ، واختاره ابن عصفور وابن مالك . والثانى : يختار فيه الابتداء على النصب وهو ظاهر مذهب سيويه . والثالث : هما مستويان وهو مذهب ابن البان ش وابن خروف) .

(٤) شرح الكافية الشافية: ٦١٩/٢ ، والمساعد: ٤١٥/١ .

(٥) البسيط: ٥٠٣ ، وعليه أيضا ابن البان ش كما نقل السيوطى فى الهمع: ١٥٥/٥ .

(٦) البسيط: ٥٠٤ .

(٧) الكتاب: ١٤٥/١ - ١٤٦ .

(٨) البسيط: ٥٠٤ .

وَقَدْ نَهَبَ ابْنُ طَاهِرٍ مَذْهَبًا ثَالِثًا ، فَزَعَمَ أَنَّ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ حُرُوفِ النَّفْسِ
 أَقْوَى مِنَ الْحَمْلِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ (١) ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ بَعِيدٌ جِدًّا مِنْ كَلَامِ سَيُوبَةَ ،
 لَا يَسْتَقِيمُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَكْلُفٍ كَثِيرٍ ، وَتَحَرَّرْنَا بِقَوْلِنَا (فِي حُرُوفِ النَّفْسِ الَّتِي لَا تَخْتَصُّ
 بِالْفِعْلِ) مِنْ نَحْوِ : (لَمْ) وَ (لَنْ) لِأَنَّ هَذَيْنِ وَنَحْوَهُمَا لَا دُخُولَ لِهَمَا فِي بَابِ الْإِشْتِغَالِ
 إِذْ لَا يَقَعُ بَعْدَهُمَا إِلَّا الْفِعْلُ ظَاهِرًا (٢) نَحْوِ : لَمْ اضْرِبْ زَيْدًا ، وَلَنْ اضْرِبْ زَيْدًا .

وَمَا بَعَاءٌ مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ بَعْدَ أَدَاةٍ نَفْيٍ لَا تَخْتَصُّ قَوْلَ الشَّاعِرِ :
 فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنَهُ لَجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ (٣)
 فَ (ذَا) مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسَرُهُ (هِبْنَهُ) . يَصِفُ فِي هَذَا الْبَيْتِ الضَّيَاعَ . وَقَوْلُ

الآخر :

لَا الدَّارُ غَيْرَهَا بَعْدِي الْأَنْبِيَاءُ وَلَا
 بِالْدَّارِ لَوْ كَلَّمْتِ ذَا حَاجَةٍ صَمًّا (٤)
 فَ (الدَّارُ) مَفْعُولٌ بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ يَفْسَرُهُ (غَيْرَهَا) ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :
 فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَيْمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا أَرَادَ حَمَّ الْجَدِّ وَدَّ (٥)
 فَ (حَسَبًا) مَفْعُولٌ بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ يَفْسَرُهُ (فَخَرْتُ بِهِ) أَيُّ : فَلَا ذَكَرْتُ حَسَبًا
 فَخَرْتُ بِهِ .

(١) المصحح : ١٥٥/٥ .

(٢) المصحح : ١٥٥/٥ ، والبسيط : ٥٠٣ .

(٣) تقدم تخريج البيت في ص : ٤٢٦ ، وانظر الكتاب : ١٤٥/١ .

(٤) من البسيط لزهير بن أبي سلمى يصف دارا غلت من أهلها ولم يخلفهم غيرهم

فيها ، والأنبياء : من يؤمن به من الناس ، ويروى (بعد الأنبياء)

انظره في : ديوانه ص : ١٤٦ ، والكتاب : ١٤٥/١ .

(٥) من الوافر لجريير يخاطب عمر بن لبا التيمي من تيم عدي ، والبيت في ديوانه :

١٢٩ ، وروايته : ولا حسب ولا جد ، بالرفع . وهو من شواهد

سيوبه : ١٤٦/١ ، والرد على النحاة : ١٠٦ ، وشرح المفصل : ١٠٩/١ ،

٣٦/٢ ، والخزانة : ٤٤٧/١ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ : (وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ) ^(١) فَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ ، أَنْ يَكُونَ (اللَّهُ) فَاعِلًا بِفِعْلِ مَعْدُوفٍ يَفْسُرُهُ (يُرِيدُ) تَقْدِيرَهُ : وَمَا يُرِيدُ اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ وَابْنِ عَصْفُورٍ ^(٢) لِأَجْلِ (مَا) النَّافِيَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ (اللَّهُ) مَبْتَدَأً ، وَ(يُرِيدُ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَهُوَ الْوَاجِبُ عِنْدَ ابْنِ طَاهِرٍ . وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَبْهَوَزَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفِعْلِ مَعْدُوفٍ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَسْمَ الْمَشْتَمَلَةَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ نَعْمِيَّةً أَوْ سَبِيئَةً مَرْفُوعًا أَوْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، إِلَّا إِذَا اقْتَرَنَ بِالْجُمْلَةِ مَا يُوَجِّبُ الْفِعْلَ أَوْ يَخْتَارُ مَعَهُ ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ طَاهِرٍ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّ النَّفْيَ عِنْدَهُ كَمَا ذَكَرَ لَيْسَ مِمَّا يَخْتَارُ مَعَهُ الْفِعْلَ عَلَى الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَسْتَوْفَى ذَلِكَ عِنْدَهُ وَجُودَ الْمُقَوَّى لِلْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ وَإِنْ كَانَ لَا يَصِيرُهُ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَيَكُونُ مَذْهَبُهُ فِي حُرُوفِ النَّفْيِ أَنَّهَا مُقَوِّبَةٌ لِلْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ ، مَعَ أَنَّ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ أَقْوَى مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ هَذَا فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِي الْآيَةِ عِنْدَهُ الْوَجْهَانِ ، وَيَخْتَارُ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ جَائِزٌ حَسَنٌ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ ^(٣) ، لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَحْسَنَ مِنَ الْآخَرِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ الْمَتَأَخَّرُ مَحْمُولًا لِدَلَمٍ (لَمْ) أَوْ لِنَ (لَنْ) فَبِمَهْمُوزِ (النَّعْوِيَيْنِ) ^(٤)

عَلَى أَنْ الْمَخْتَارَ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَمَذْهَبُ ابْنِ السَّيِّدِ ^(٥) أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ

أَوَّلِي ^(٦) ، / وَمِثَالُهُ : زَيْدٌ لَمْ اضْرِبْهُ ، وَزَيْدٌ لَنْ اضْرِبْهُ ، فَرَفَعَ زَيْدٌ بِالْإِبْتِدَاءِ هُوَ (أ/١١٧)

(١) من الآية : (١٠٨) من سورة آل عمران .

(٢) المساعد : ٤١٦/١ .

(٣) البسيط : ٥٠٤ .

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٥) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي ، كان عالماً باللغات والآداب

مقبحاً فيهما ، وكان يقرئ الطلاب في قرطبة النحو ، شرح كتاب الجمل للزجاجي

وشرح أبياته . وصنف المسائل والأجوبة في النحو ، والمسائل المنشورة ، وشرح

أدب الكاتب ودويان المتنبي والموطأ وسقط الزند . ولد سنة ٤٤١ هـ وتوفي سنة

٥٢١ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٥٥/٢ - ٥٦ وانباه الرواة : ١٤١/٢ -

١٤٢ .

(٦) اصلاح الخلل : ١٥٥ ، وانظر المساعد : ٤٢١/١ .

(٧) في الأصل (زيد) بالنصب وهو سهو

المختار عند كافة^(١) النحويين ، والمختار عند ابن السّيد أن تقول : زيداً لم اضربه
وزيداً لن اضربه ، ينصب (زيد) بفعلٍ محذوفٍ تقديره : لم اضرب زيداً لم اضربه ،
ولن اضرب زيداً لن اضربه .

ومنها أن يكون الاسم المشتغل عنه واقماً بعد ما هو فاعل في المعنى^(٢) ، فالجمهور
أيضاً على اختيار الرفع بالابتداء ، والكسائي يرى أن المختار الحمل على إضمار فعل^(٣) ،
فيكون عنده مفعولاً بفعلٍ محذوفٍ ، ومثاله قولك : أنا زيدٌ ضربته ، وأنت عمرو كلمته ،
فالمختار في زيد الرفع بالابتداء ، ومثاله قولك : أنا زيداً ضربته ، وأنت عمرو كلمته ،
ضربته ، وأنت عمرو كلمته ، لأن (زيداً) واقعٌ بعد (أنا) في المثال الأول ، وبعد
(أنت) في المثال الثاني ، وكلاهما فاعلٌ من جهة المعنى ، ألا ترى أن المتكلم في
المثال الأول هو الضارب ، وكذلك المخاطب في المثال الثاني ، فقوله تعالى : (إننا
كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)^(٤) لا إشكال في نصب (كُلُّ شَيْءٍ) فيه على مذهب الكسائي ، لأن
ذلك هو المختار عنده لأجل وقوعه بعد ما هو فاعل في المعنى ، بل المختار الرفع
بالابتداء ، والحمل على إضمار فعلٍ^(٥) ، ولكنه ضعيفٌ ، فتشكل الآية من حيث

(١) كافة ما يلزم النصب على الحالية ، قال الرضي في شرح الكافية : ٢١٥ / ١
(وقد) يلزم بعض الأسماء الحالية ، نحو : كافة وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع
كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطأوا فيه) .

وانظر البحر المحيط : ١٠٩ / ٢ - ١٢٠ .

(٢) الهمج : ١٥٦ / ٥ .

(٣) انظر المساعد : ٤٢٢ / ١ ، والهمج : ١٥٦ / ٥ .

(٤) الآية : (٤٩) من سورة القمر . وقراءة نصب (كل) هي قراءة الجمهور .

انظر تفسير القرطبي : ١٤٧ / ١٧ ، والبحر المحيط : ١٨٣ / ٨ .

(٥) انظر الكتاب : ١٤٨ / ١ .

جاءت على الوجه الضميف باجماع القراء ، ولم يقرأها أحدٌ منهم بالرفع (١) على
الابتداء مع أنه الوجه القوي ، فتكون هذه الآية حجة عليهم في صحة مذهب الكسائي .
وانفصلوا عن هذا الإشكال بأنها جاءت على وجه عري جائر ، وأجمع القراء
عليه محافظة على المعنى المقصود بالآية ، وهو أن الله تعالى خلق كل شيء بقضاء
وقدر ، فليس في العالم شيء إلا وهو خلقه وصنعتُه سبحانه وتعالى ، فجاءت الآية
للتنصيص على عموم الخلق والاختراع لله تعالى في جميع الأشياء ، بخلاف ما يقوله أهل
الزيغ والاعتزال ، أتم مخلوقات لغير الله ؟ تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً (٢) ، فلما
كان هذا الوجه الضميف الذي هو حمل (كل شيء) على إضمار فعلٍ نصاً في هذا المعنى
المقصود (٣) لا يحتمل غيره التزم مع أنه عري جائر في الكلام ، وترك الوجه الآخر الذي
هو رفع (كل) بالابتداء ، على أن يكون (خلقناه) في موضع الخبر وأن كان الاحسن
في القياس ، لأنه ليس بنص في المعنى المراد ، ألا ترى أنه لو رفع (كل) بالابتداء
لا حتمل وجهين : أن يكون خبره (خلقناه) ، فيكون المعنى كما هو في النص ، وأن
يكون (خلقناه) في موضع الصفة لشيءٍ وخبر (كل) قوله (بقدر) والتقدير : إنا كل
شيءٍ مخلوق لنا بقدر (٤) ، فيكون المعنى على هذا أن الأشياء التي خلقها الله تعالى
وقعت بقضاء وقدر ، وهذا المعنى ليس بنص في عموم الخلق والاختراع لله تعالى ، فهو
خلاف المعنى المقصود ، فلما كان رفع (كل) بالابتداء ليس بنص في / المعنى المراد (١١٧/ب)
إن يؤهم الوجه الثاني وهو الوصف المخف بالمعنى ترك لذلك ، والتزم الوجه الآخر
الذي هو الحمل على إضمار فعلٍ ، لأنه لا يمكن معه أن يكون (خلقناه) في موضع الصفة

(١) قرأها بالرفع شاذاً أبو السَّمال . انظر شوان ابن خالويه : ١٤٨ ، والمحتسب :

٣٠٠/٢ ، وفيه انتصر ابن جني لقراءة الرفع . وفيه الزمخشري على قراءة الرفع

في كشافه وتعقبه صاحب الانتصاف ، الكشاف : ٤١/٤ - ٤٢ .

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن : ٣٤٠/٢ .

(٣) انظر التصريح : ٣٠٢/١ ، والأشموني : ٨٠/٢ ، والمهمم : ١٦٥/٥ .

(٤) البيان : ٤٠٧/٢ .

إذ قد فسر ذلك الحامل في (كَلَّ) ولا يُفسَّر في هذا الباب إلا ما يصحُّ له العمل كما تقدّم. والحامل في الضمير أو السبب إذا وقع صفة لا يصحُّ له العمل في الموصوف ولا فيما قبله ، وقد عمّل ابن مالك على هذا الانفصال المذكور في الآية وتوفّل فيه حتى جمعل الحمل على إضمار فعلٍ فيها وفيما كان نحوها وهو المختار على الرفع بالابتداء من الوجه الذي ذكرنا ، وهو المحافظة على المعنى المقصود ، لا من الوجه الذي ذهب إليه الكسائي ، فلما عدّد ابن مالك الأشياء التي يرجح معها الحمل على القمل على الرفع بالابتداء ذكر في بطنها كون الرفع يوهّم وصفاً مخرلاً (١) ، أشار بذلك إلى الآية المذكورة ، والله أعلم. هذا تمام الكلام على الحال التي يجوز فيها في الاسم المشتغل عنه الوجهان ، والمختار جملة على إضمار الفعل .

وأما الحال التي يجوز فيها الوجهان على السواء ، فهي أن تكون جملة الاشتغال معطوفة على جملة ذات وجهين ، وهي التي تكون من مبتدأ وخبر ، إلا أن ذلك الخبر جملة فعلية ، فبالنظر إلى الجملة من أولها تكون جملة اسمية وتسمى الجملة الكبرى . وإذا نظرت إلى جملة الخبر وحدّها وبدتها جملة فعلية وتسمى الجملة الصغرى ، فإن عطف جملة الاشتغال على الجملة الكبرى ، كان المختار في الاسم المشتغل عنه الرفع بالابتداء (٢) طلباً للتشاكل ، لأنك إنما عطفت على الجملة الاسمية فتطلب في الجملة المعطوفة الموافقة لها في ذلك ، وإن عطفها على الجملة الصغرى ، كان المختار في الاسم المشتغل عنه الحمل على إضمار فعلٍ طلباً للتشاكل أيضاً بين المعطوفة والمعطوفة عليها ، لأنك إذ ذاك إنما عطفت على الجملة الفعلية ، فقد استوى في هذه الحال الوجهان في الاختيار ، ألا ترى أن كليهما مختار حسن لكن بنظرين ومن جهتين ، فأختير الرفع بالابتداء بالنظر إلى الجملة الكبرى ، وأختير الحمل على إضمار فعلٍ بالنظر إلى الجملة الصغرى ، نعم يضاف الحمل على الفعل هنا إن

(١) التسهيل : ٨١ ، وانظر المساعد : ٤١٧/ ، والهمع : ٥/١٥٦ .

(٢) انظر البسيط : ٥١٧ .

اعتقدت العطف على الجملة الكبرى ، ويضعف الرفع بالابتداء إن اعتقدت العطف على الجملة الصغرى ، فقد صار الوجهان بهذا النظر ضعيفين لعدم المشاكلة ، ومثال ذلك قولك : زيدٌ ضربته وعمروٌ كلمته ، (عمرو كلمته) جملة اشتغالٍ معطوفةٌ ، فإن جعلت العطف على الجملة قبله ككلمها من أولها وهي (زيدٌ ضربته) اختير في عمرو الرفع بالابتداء ، لأنك إنما عطفت على جملة اسمية ، ويجوز إن ذاك الحمل على إضمارٍ / فعلٍ ^(١) فتقول : زيدٌ ضربته وعمراً كلمته ، ينصب (عمرو) على تقدير : وكلمت (١١٨ / أ) عمراً ، لكنه ضعيفٌ من جهة عدم المشاكلة ، وإن جعلت العطف على الجملة الواقعة خبراً وحدها وهي (ضربته) اختير نصب (عمرو) بإضمار فعلٍ فتقول : زيدٌ ضربته وعمراً كلمته ، أي : وكلمت عمراً ، لأنك إنما عطفت على جملة فعلية ، ويجوز إن ذاك رفع عمرو بالابتداء ، لكنه ضعيفٌ لعدم المشاكلة .

وأعلم أنك إذا عطفت في هذه الحال على الجملة الكبرى ، فلا إشكال سواء أرفعت بالابتداء أم حملت على إضمار فعلٍ ، فأما إن عطفت على الجملة الصغرى سواءً أيضاً أرفعت بالابتداء أم حملت على الفعل ، فأما أن يوجد في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ من الجملة الأولى أولاً ، فإن وجد الضمير جازت المسألة اتفاقاً نحو : هندٌ ضربتها وعمراً كلمته عندها ، فلا خلاف ما هنا في جواز أن تكون الجملة بعد الكواو معطوفة على (ضربتها) لوجود الضمير فيها العائد على (هند) ، وإن لم يوجد الضمير ففي جواز العطف على الجملة الصغرى للنحويين خمسة أقوال : ^(٢)

- (١) انظر الكتاب : ١ / ١٠١ .
- (٢) قال ابو حيان في الارتشاف : ١١٠٣ : (إن كان فيها (أي في الجملة المعطوفة) ضمير جازت المسألة بلا خلاف نحو : زيدٌ ضربته وهنداً أكرمتها في داره . وإن لم يكن فيها ضمير نحو : زيدٌ ضربته وهنداً أكرمتها - فأربعة مذاهب ، أحدها : أنه لا تجوز المسألة ، وهو مذهب الأخص والزيادى والسيرافى . الثاني : أنه يجوز ، وهو مذهب جماعة من القدماء والفارسي ، وهو ظاهر كلام سييويه . الثالث : إن كان العطف بالواو أو بالفاء جازت وإلا فلا ، وهو مذهب هشام . الرابع : إن كان العطف بضم جازت وإلا فلا ، وهو مذهب الجمهور .

أحدُها : المنع مطلقاً لأنَّ الجملة الصُّغرى وقعتُ خبراً للمبتدأ والمعطوفُ على
 الخبرِ خبرٌ مثله ، والجملة الواقعة خبراً لأبدٍ من اشماليها على ضميرٍ يعودُ على المبتدأ
 كما تقدّم في بابِ الابتداء^(١) ، فإنَّ عاطفتَ جملة الاشتغالِ على (ضربتها) من قولك :
 هندٌ ضربتها وعمراً أكرمتهُ ، صارت أيضاً جملة الاشتغالِ خبراً عن هندٍ مثل ما عطفَت
 عليه ، فلا يجوزُ لذلك خلوها عن ضميرٍ يعودُ على (هندٍ) فامتنع إنَّ ذاك المعطفُ على
 الصُّغرى عندَ فقدِ الضميرِ ، وهذا مذ هب السِّيرافي^(٢) ، وهو مخالفٌ لظاهرِ كلامِ سيويهِ ،
 إنَّ ظاهره الجوازُ مع فقدِ الضميرِ من حيثُ مثلُ المسألة بغيرِ ضميرٍ فقال : (وذلك
 قولك : عمرو لقيته وزيداً كلمته^(٣)) فليس في قولك : وزيداً كلمته ، ضميرٌ يعودُ على عمرو ،
 ثم قال : (ومثلُ ذلك : زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً مرتُّ به^(٤)) وليس أيضاً في قولك : (عمراً
 مرتُّ به) ضميرٌ يعودُ إلى زيدٍ ، لكن السِّيرافي تأوّل تمثيلَ سيويهِ ، فقال : (وأظنُّ
 سيويهِ إنّما أرادَ بذلك إذا جعلَ في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعودُ إلى المبتدأ ، واشتغلَ
 بأنَّ أَرانا جوازَ المعطفِ على الجملة الصُّغرى ، ولم يشتغلْ بتصحيحِ لفظِ المسألة^(٥))
 ولا شكَّ أنّ ظاهرَ كلامِ سيويهِ يأبى هذا التأويلَ .

القولُ الثاني : الجوازُ على أن تكون الواوُ جامعةً بمعنى (مع)^(٦) فإنَّذا قلتَ : عمرو لقيته وزيداً
 كلمته ، فالمعنى : عمرو لقيته مع تكليمِ زيدٍ ، ولا يجوزُ هذا على هذا القولِ إلاَّ مع الواوِ

(١) انظر ما تقدم في ص : ٣١٧ - ٣١٨ .

(٢) وذهب إليه أيضاً الأخفش والزيادي . انظر المحتسب : ٣٠٢ / ٢ ، وشرح

الجميل لابن عصفور : ٣٦٧ / ١ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٢٥٥ ، والارتشاف :

٩٨٨ ، والمساعد : ٤١٨ / ٢ - ٤١٩ .

(٣) في الكتاب : ٩١ / ١ : (وذلك قولك : عمرو لقيته وزيداً كلمته ، إن حطت الكلامَ

على الأول . وإن حطته على الآخر قلت : عمرو لقيته وزيداً كلمته) .

(٤) الكتاب : ٩١ / ١ .

(٥) شرح السيرافي : ١٩٩ / ١ .

(٦) وقد حكّم ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٦٨ / ١ بفساد هذا القول .

وحدّها دون سائر حروفِ المطفِ ، لأنّها التي تكون جامعةً بمعنى (مع) وحدّها ،
وهذا الثاني مذهبُ أبي الحسن بن خروفٍ .^(١)

القول الثالثُ : أنه يجوزُ مطلقاً / لكن المطفُ إنّما هو على الجملةِ الكبرى خاصةً ، (١١٨/ب)

وراعتبت المشاكلة بين الجملةِ المعطوفةِ وبين الجملةِ الصغرى لمجاورتها لها ، ولم
تعطفُ عليها فيلزمُ كونُ الثانيةِ خبراً ، فإنّما هذا في هذا القولِ من المشاكلةِ بين
المتجاورين من غيرِ عطفٍ ونظيره قولك : ضربتُ القومَ حتّى زيداً ضربتهُ ، فيختارُ في
(زيدٍ) الحملُ على إضمارِ فعلٍ^(٢) طلباً لمشاكلةِ هذه الجملةِ للتي قبلها ، وليست
بمعطوفةٍ عليها ، وهذا القولُ للفارسي^(٣) في بعضِ تواليفه .

القولُ الرابعُ : أنه يجوزُ مع كونِ المطفِ على الجملةِ الصغرى ، وذلك لأنّ الجملةَ
الواقعةَ خبراً لما لم يظهر فيها عملُ المبتدأ ولم تكن هي الخبرُ بنفسِها ، وإنّما هي
موضوعةٌ موضعه لم توفَّ حتّى الخبرية فيطأ عطفُ عليها ، فلم يلزم لذلك وجودُ الضميرِ
في الجملةِ المعطوفةِ عليها ، ونظيرُ هذا جوازُ الحكايةِ بعد (مَنْ) في نحو قولك :
مَنْ زيداً ، لِمَنْ قال : رأيتُ زيداً ، وَمَنْ زيدٍ ، لِمَنْ قال : مررتُ بزيدٍ ، فلم يوثّر
المبتدأ الذي هو (مَنْ) في خبره الرّفْعَ لما لم يظهر تأثيرُ الابتداءِ فيه ، أعني في
(مَنْ) ، لأنه مبنيٌّ ، فلم يوفَّ لذلك حتّى المبتدأ ، ألا ترى أنّك لا تحكى بعد (أي)

(١) هو على بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين الأندلسي النحوي . كان
اماماً في العربية محققاً مدققاً ، ماهراً مشاركاً في الأصول . أخذ النحو عن ابن
طاهر المعروف بالخدّاب . وكان في خلقه زعارة ولم يتزوج قط ، له مناظرات مع
السبيلي صنف شرح سيويه ، وشرح الجمل وغير ذلك . توفي سنة ٦٠٩ هـ وقيل
سنة ٦١٠ هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢٠٣/٢ - ٢٠٤ .

(٢) انظر الكتاب : ٩٦/١ ، والبسيلى : ٥٢٠ .

(٣) وجماعة من القدماء ، قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٦٨/١ : (وهذا أسدُّ
المذاهب في هذه المسألة وهو الذي يعضده كلام العرب) وانظر الارتشاف

فلا تقول: أَيْ زَيْدًا ، لَمَنْ قَالَ : رَأَيْتَ زَيْدًا ، وَلَا : أَيْ زَيْدٍ لَمَنْ قَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ،
 إِنَّمَا تَقُولُ : أَيْ زَيْدٌ ، فَتَوَثَّرَ (أَيْ) فِي خَبَرِهَا لِظَهْوَرِ عَمَلِ الْمَبْتَدَأِ فِيهَا ، لِأَنَّهَا
 مَعْرَبَةٌ ، وَيُؤَيَّدُ هَذَا أَنَّ الْخَبَرَ الْمَفْرَدَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ جُمْلَةً لَزِمَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى
 الْمَبْتَدَأِ لِظَهْوَرِ عَمَلِهِ فِي خَبَرِهِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ الْمَفْرَدَ خَبَرٌ بِنَفْسِهِ ، فَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ
 لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ وَجُودِ أَكْثَامِ الْخَبَرِيَّةِ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ سَيُوبَةَ مِثْلِ الْعَطْفِ عَلَى الْخَبَرِ
 الْمَفْرَدِ بِقَوْلِكَ : هَذَا ضَارِبُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدًا يَمْرُبُهُ (١) ، فِي الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ الَّتِي هِيَ :
 (زَيْدًا يَمْرُبُهُ) ، ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (هَذَا) ، لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ
 مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْخَبَرِ الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ : (ضَارِبُ عَبْدِ اللَّهِ) وَهَذَا الْقَوْلُ أَيْضًا مَحْكِيٌّ عَنْ
 الْفَارِسِيِّ ، حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي غَالِبٍ ، وَابْنُ أَبِي الرَّيْحِ ، وَارْتَضَاهُ ابْنُ أَبِي الرَّيْحِ فِي بَعْضِ
 تَوَالِيفِهِ (٢) ، وَهَذَا الْقَوْلُ أُجْرَى عَلَى كَلَامِ سَيُوبَةَ . (٣)

الْقَوْلُ الْخَامِسُ : أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ مَعَ كَوْنِ الْعَطْفِ عَلَى الْجُمْلَةِ الصَّغِيرِ ، لَكِنْ لَا عَلَى
 أَنَّهَا خَبَرٌ عَنِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ كَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا ، بَلْ عَطَفْتَ عَلَيْهَا مَعَ التَّخَافُلِ عَنِ
 الْمَبْتَدَأِ وَوُقُوعِهَا خَبْرًا لَهُ ، كَأَنَّكَ تَوَهَّمْتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِخَبَرٍ ، وَكَانَ هَذَا مِنْ بَابِ الْحَمْلِ
 عَلَى الْمَعْنَى وَعَلَى مَا يَصْلُحُ فِي الْمَوْضِعِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ :
 ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ وَهَذَا أَكْرَمْتَهَا ، وَيَكُونُ قَوْلُكَ : (هَذَا أَكْرَمْتَهَا)
 مَعْطُوفًا عَلَى (ضَرَبْتُ زَيْدًا) لِأَنَّهُ يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ) فَإِنْ قَصَدْتَ عَلَى
 هَذَا الْقَوْلِ أَنْ تَخْبَرَ عَنِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ بِالْجُمْلَتَيْنِ جَمِيعًا الْمَعْطُوفَةِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا ،
 فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ الضَّمِيرِ مُطْلَقًا ، فَتَقُولُ إِذَا قَصَدْتَ / ذَلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ وَهَذَا (١/١١٩ أ)
 أَكْرَمْتَهَا عِنْدَهُ ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ الْعَرَبِ : إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ (٤) ، فَإِنَّمَا (أَجْمَعُونَ)
 تَوْكِيدٌ لـ (هُمْ) عَلَى التَّخَافُلِ عَنِ (إِنْ) وَتَوَهُّمُهُ مَبْتَدَأً ، وَكَأَنَّهَا قَالُوا : هُمْ أَجْمَعُونَ

(١) الكتاب: ١/٩٣.

(٢) انظر البسيط: ٥١٨.

(٣) الكتاب: ١/٩١.

(٤) الكتاب: ٢/١٥٥.

ذَاهِبُونَ ، وهذا القول ارتضاه ابن أبي الربيع في (قوانينه) ^(١) ، وذكر الفارسي أَنَّ المعطفَ على الجملةِ الصَّغرى قد جَاءَ في القرآن بشيرٍ ضميرٍ ، وذلك قوله تَعَالَى : (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ * وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) ^(٢) فَالسَّمَاءُ مفعولٌ بإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسُرُهُ (رَفَعَهَا) والتَّقْدِيرُ : وَرَفَعَ السَّمَاءَ رَفَعَهَا ، وجاء على هذا دون الرفعِ بالابتداءِ ، لأنَّ الجملةَ معطوفةٌ على الجملةِ الصَّغرى الواقعةِ خبراً ^(٣) ، وهى قوله : (يَسْجُدَانِ) ولا شكَّ أَنَّ قوله سبحانه (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) لا ضميرَ فيه يعودُ على النجمِ والشجرِ ، وليس في هذه الآية دليلٌ على ذلك ، لأنه يحتملُ أن يكونَ قوله سبحانه (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) معطوفاً على قوله عز وجل : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) ^(٤) وَحُمِلَ على إِضْمَارِ الْفِعْلِ لِعَطْفِهَا على الجملةِ الفعليةِ .

ومن هذه الحالِ التى يستوى فيها الرفعُ بالابتداءِ والحملُ على إِضْمَارِ فِعْلٍ ، أن يدخَلَ على الجملةِ حرفٌ من حروفِ النفى التى لا تختصُّ بالفعلِ على أحدِ الأقوالِ فى ذلك ، وقد تقدم ^(٥) ما فيه من الاختلافِ .

وأما الحالُ التى يجوزُ فيها/الاسمُ المشتغلُ عنه الرفعُ بالابتداءِ والحملُ على

إِضْمَارِ فِعْلٍ والمختارُ الرفعُ بالابتداءِ ، فهو ما عدا الأحوالِ الأربعةِ المتقدمةِ نحو

(١) هو كتاب (المخلص فى ضبط قوانين العربية) يطلق عليه العلماء (المخلص)

و(القوانين) والأخير أشهر. ألفه ابن أبي الربيع فى النحو ، وقد حققه الاستاذ على سلطان الحكيم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ونال به

درجة الدكتوراة فى النحو. وانظر رأى ابن أبي الربيع فيه : ٣٤/١

(٢) الآية : (٦) ومن الآية : (٧) من سورة الرحمن . وقرأ شاذاً (السماء) بالرفع

أبو السمال . انظر البحر المحيط : ١٨٩/٨ ، والمحتسب : ٣٠٢/٢ ، وابن

خالويه : ١٤٨ .

(٣) انظر البسيط : ٥١٨ .

(٤) الآيتان : (٣ - ٤) من سورة الرحمن ، وانظر التبيان : ١١٩٧/٢ .

(٥) انظر ما تقدم فى ص : ٤٦٧/٤٦٦ .

قولك : زيدٌ ضربته^(١) ، فالمختارُ في (زيدٍ) الرَّفْعُ بالابتداءِ ، وتكونُ الجملةُ بعده في موضعِ خبره ، ويجوزُ أيضاً نَصْبُهُ بإِضْمَارِ فَصْلِ فتقول : زيداً ضربته^(٢) ، ويزيدُ الرَّفْعُ حَسَنًا ففى بعضِ المسائلِ مثلُ أَنَّ يُقْتَرَنَ بالجملةِ ما يَرَجَّحُ كونها اسميةً ، كأن تكونُ معطوفةً على جملةٍ اسميةٍ نحو : زيدٌ أخوك وعمرو أكرمته ، أو تكونُ جواباً لسؤالٍ بجملةٍ اسميةٍ نحو : أيُّهم ضربته ، فالمختارُ في جوابه أَنَّ تقول : زيدٌ ضربته ، فالرَّفْعُ بالابتداءِ فى نحو هذا أحسنُ منه لو لم يقترن بالجملةِ ذلك . وهنا انتهى الكلامُ على الأحوالِ الخمسةِ ، ويتعلقُ بها هنا أربعُ مسائلٍ :

إحداها : أنه إذا اجتمع لك فى مسألةٍ طَلَبُ المشاكلةِ بالرَّفْعِ بالابتداءِ وطَلَبُ الهمزةِ أو الأمرِ أو النهيِ بالفعلِ ، فإنَّ تجعلُ الحكمَ للهمزةِ أو الأمرِ أو النهيِ وتهملُ جانبَ المشاكلةِ ، لأنَّ المشاكلةَ مناسبةُ الألفاظِ لاتعلَّقَ لها بالمعنى فهى أمرٌ لفظيٌّ . وأمَّا الهمزةُ والأمرُ والنهيُّ وما كان بمنزلتها من الطَّلَبِ فأمرٌ معنويٌّ ، لأنَّ هذه الأشياءُ تدلُّ الفعلَ من جهةِ المعنى ، وجانبُ المعنى مغلبٌ على جانبِ اللفظِ ، فإذا قلتَ : زيداً اضربه ، فى جوابٍ من قال : أيُّهم اضربه ، أو زيداً لا تضربه ، فى جوابٍ من قال : أيُّهم لا اضربه ، فالمختارُ نَصْبُ زيدٍ بإِضْمَارِ فعلٍ لأجلِ الطَّلَبِ ، وإنَّ

كانت المشاكلةُ بينهما / وبين جملةِ السُّؤالِ تطلبُ برفعِ زيدٍ بالابتداءِ ، وكذلك إذا (١١٩/ب) قلت : أيُّهم ضربته أزيداً ضربته أم عمراً ؟ فالمختارُ أيضاً نَصْبُ زيدٍ ، لأجلِ الهمزةِ ، وإنَّ كانت المشاكلةُ بين هاتين الجملتين تطلبُ برفعِ زيدٍ بالابتداءِ ، لأنَّ الثانيةَ تفسيرٌ للأولى ، وقد غلبَ أبو الحسين بن أبى الربيع فى كتابه (الكافى)^(٣) طَلَبُ المشاكلةِ

(١) الكتاب : ٨١ / ١ .

(٢) قال سييويه : ٨١ / ١ : (وان شئت قلت : زيداً ضربته ، وإنما نصبه على إضمارِ فعلٍ هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربتُ زيداً ضربته . . .) .

(٣) وهو (الكافى فى الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح) ويسمى أيضاً ب(الكافى فى الافصاح عن نكت كتاب الايضاح) ومضممهم يسميه (الافصاح) وهو فى عدة مجلدات يوجد منها الجزء الأول بمكتبة القرويين برقم (٥١٣) ، والثانى بمكتبة الزاوية الحمراء برقم (١٧) ، والثالث بمكتبة القرويين ، والرابع بالخزانة العامة بالرباط برقم (١٧) . واستطاع الزميل الدكتور عياد الشبتي المعاصر بجامعة أم القرى الحصول على بعض نسخ هذا الكتاب (مصورة) وانظر هديته عن هذا الكتاب فى دراسته لكتاب البسيط فى ص : ٣٧ ، ٣٨ .

في جملة التفسير على طلبِ الهمزة ، فزعم أن المختار أن تقول : أيهم ضربته أزيدُ
ضربته أم عمرو^(١) ؟ برفع زيدٍ بالابتداء ، لكون الجملة تفسيراً لجملة اسمية وهي قولك
أيهم ضربته ، وظاهر هذا أنه يغلب جانب المشاكلة على جانب الأمر والنهي أيضاً ،
فيختار أن تقول : زيدٌ اضربه ، في جواب من قال : أيهم اضربه ، وزيدٌ لا تضربه ، في
جواب من قال : أيهم لا اضربه ، اللهم إلا أن يتأول كلامه على أنه ركون إلى مذهب
ابن الطراوة من أن الهمزة إذا كانت سؤالاً عن تعيين أحد الاسمين لا يختار في
الاسم بعدها الحمل على الفعل ، لأنها حينئذ ليست سؤالاً عن الفعل فلم يطلبه ،
وقد تقدم تعيين هذا المذهب^(٢) ، فلعل ابن أبي الربيع غلب جانب المشاكلة هنا في
قولك : أيهم ضربته أزيدُ ضربته أم عمرو؟ لما كانت الهمزة غير طالبة بالفعل ، من
حيث هي لتعيين أحد الاسمين (زيدٌ وعمرو) وإن كان قد رد على ابن الطراوة ما
ذهب إليه ولم يوافق ، لكن يكون لا يوافق حيث لم يعرض أمر آخر يطلب بالرفع بالابتداء ،
فيهذا التأويل لا تكون المشاكلة عنده مغلبة على الأمر والنهي ، وقد ذكر أبو بكر بن
عبدة أن الهمزة والأمر والنهي طالبا مغلب على طلب المشاكلة مطلقاً ، وعلل ذلك
بما تقدم أول هذه المسألة .

المسألة الثانية : أن الحمل على إضمار فعلٍ حيث يجوز من مسائل هذا الباب ،
فهو في بعضها أحسن منه في بعض ، فهو إذا كان العامل المتأخر قد عمل في ضمير
الاسم المشتغل عنه بنفسه من غير وساطة حرف جرٍّ ، أحسن منه مع السبب الذي عمل
العامل فيه بنفسه ، وهو مع السبب الذي عمل العامل فيه بنفسه أحسن منه مع السبب
الذي وصل العامل إليه بوساطة حرف الجرِّ . فالحمل على إضمار فعلٍ في قولك : زيداً
ضربته ، أحسن منه في قولك : زيداً مررت به ، لأن الضمير في المثال الأول وصل إليه
الفعل بنفسه ، وفي الثاني وصل إليه الفعل بحرف الجرِّ ، والحمل على الفعل في قولك :

(١) الكافي : ٤١٨ - ٤١٩ ، وانظر البسيط ص : ٥١٩ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٤٤٦ / ٤٥٣ .

زيداً مرتباً به ، أحسن منه في قولك : زيداً ضربت أخاه ، لأنَّ الأوَّلَ فيه الضَّميرُ ،
وفي الثاني السَّببُ ، والحَمَلُ على الفعلِ أيضاً في قولك : زيداً ضربت أخاه ، أحسنُ
منه في قولك : زيداً مرتباً بأخيه ، لأنَّ السَّببَ في المثالِ الأوَّلِ وَصَلَ إليه المامِلُ
بنفسِهِ ، وَوَصَلَ إليه في الثاني / بحرفِ جرٍّ . هذه طريقةُ ابنِ أبي الربيعِ (١) ، وطريقةُ (أ/١٢٠)
ابنِ عَصْفُورٍ تقدِّمُ الحَمَلَ على الفعلِ مع السَّببِ المنصوبِ عليه مع الضَّميرِ المجرورِ ،
فالحَمَلُ على الفعلِ عنده مع الضَّميرِ المنصوبِ أحسنُ منه مع السَّببِ المنصوبِ ، ومع
السَّببِ المنصوبِ أحسنُ منه مع الضَّميرِ المجرورِ ، ومع الضَّميرِ المجرورِ أحسنُ منه مع
السَّببِ المجرورِ ، فقولك : زيداً ضربته ، أحسنُ من قولك : زيداً ضربت أخاه ، وزيداً
ضربت أخاه ، أحسنُ من : زيداً مرتباً به ، وزيداً مرتباً به ، أحسنُ من : زيداً
مرتباً بأخيه ، والطريقةُ الأولى أولى . (٢)

المسألة الثالثة : أنَّ الفعلَ الذي يحمَلُ عليه الاسمُ المشتغلُ عنه في جميعِ مسائلِ

هذا البابِ لا زَمُ الحذفِ لا يظهرُ أبداً (٣) ، لأنَّ العَامِلَ المتأخَّرَ الذي هو مفسَّرُهُ قد
قَامَ مَقَامَهُ وصارَ عَوْضاً منه فلا يجمعُ بينهما (٤) ، لأنَّ القَرَبَ لا تجمَعُ بينِ العَوْنِ والمعْوَنِ
منه ، فلا يُقَالُ : ضربتُ زيداً ضربتهُ ، على أنه من هذا البابِ والفعلُ الثاني مفسَّرُ
للأوَّلِ ، بل إنَّما يُقَالُ هذا ونحوه على أنَّ الفعلَ الثاني توكيدٌ للأوَّلِ فقط ، وعلى
التوكيدِ جاء قولُهُ تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سِي
سَاجِدِينَ) (٥) ف (رأيتُ) الثاني توكيدٌ للأوَّلِ وليس من بابِ الاشتغالِ ، فإنَّ أَرَدتُ

أظهرَ الفعلِ في هذا البابِ أزلتَ الثاني ، لأنَّ المفسَّرَ إذا ظهرَ زالَ المفسَّرانِ لا حاجةَ
إليه ، لأنَّ الأوَّلَ قد ظهرَ فلا يحتاجُ إلى تفسيرِ ، والتفسيرُ في هذا البابِ يَكُونُ
باللَّفْظِ إن أمكنَ وإلا بالمعنى ، مثالُ التفسيرِ باللَّفْظِ قولك : زيداً ضربتهُ ، ف (ضربتهُ)

(١) انظر البسيط : ٤٦٦ - ٥٠٠

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٢ / ١ - ٣٦٣

(٣) الأشموني : ٧٢ / ٢ ، والمهمع : ١٥٨ / ٥

(٤) انظر شذور الذهب : ٢١٥

(٥) من الآية : (٤) من سورة يوسف .

مفسَّر (ضربت) آخر ينصب زيدا ، والتقدير : ضربت زيدا ضربته . وهكذا الحكم
في كل مسألة كان العامل المتأخر فيها عاملاً في ضمير الاسم المشتغل عنه بنفسه .

ومثال التفسير بالمعنى قولك : زيدا مرتت به ، (ف مرتت به) يفسر فعلاً آخر
من معناه ناصباً لزيد ، تقديره : لقيت زيدا مرتت به ، لأنك إذا مرتت بزید فقد لقيته
وكذلك أيضاً في نحو قولك : زيدا ضربت أخاه ، تقدير الفعل فيه : أهنت زيدا ، لأن
في ضرب أخى زيد إهانة له ، فهو يدل من جهة معناه على الإهانة ، وإن شئت
قدَّرت الفعل حيث كان التفسير في مثل هذا بالمعنى من الملابس ، فتقدِّره : لابست
زيداً مرتت به ، ولبست زيدا ضربت أخاه ، ألا ترى أن مرورك به ملبسة ومخالطة
بينك وبينه ، وكذلك أيضاً (ضربك أخاه) والتفسير بالمعنى أبداً يكون في كل مسألة
كان العامل المتأخر فيها وصلاً إلى الضمير بحرف جرٍّ أو عاملاً في السبب مطلقاً ، وإنما
لم يكن التفسير من اللفظ في مثل قولك : زيدا مرتت به ، لأنك إن قدرته (مرتت)
لزم أن يكون الاسم المشتغل عنه مجروراً ، وذلك لا يكون في هذا الباب ، لا يجوز فسى
الاسم المشتغل عنه إلا الرفع أو النصب خاصة ، فأما أن يضم ما يطلبه بحرف جرٍّ
فلا يجوز بوجه ، فمن شرط الفعل المحذوف في هذا الباب ألا يكون مما يتعدى (١٢٠/ب)
بحرف جرٍّ . (١)

المسألة الرابعة : أن ما تقدّم من أن الاسم المشتغل عنه - إذا كان منصوباً -

محمول على إضمار فعلٍ يفسره المتأخر ، هو مذّهب سيبويه وممهور النحويين ، وخالف
في ذلك الفراء (٣) وابن الطراوة .

أما الفراء فذهب إلى أنه منصوب بالعامل المتأخر (٤) ، فإذا قلت : زيدا ضربته ،

(١) انظر البسيط : ٤٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٣/١ .

(٢) الكتاب : ٨٠/١ ، والانصاف : ٨٢/١ ، والهمع : ١٥٨/٥ .

(٣) شرح الكافية للرضي : ١٦٧/١ ، والارتشاف : ١١٠٤ ، وشذور الذهب : ٢١٥ .

(٤) وهو أيضاً مذّهب الكسائي . انظر شرح الكافية للرضي : ١٦٧/١ .

فزيداً عنده مفعولٌ بـ (ضربت) المتأخِّرِ العاملِ في ضميره ، فعنده أَنَّ هذا الفِعْلَ
 عاملٌ في (زيد) وفي ضميره معاً (١) ، لأنَّ من قاعدته أَنَّ كلَّ اسمين كانا واقمين على
 شيءٍ واحدٍ ، فجاءتُ أَنَّ يعملَ فيهما عاملٌ واحدٌ وإن لم يكن الثاني تابعاً للأولِ ،
 وهذه القاعدةُ ممنوعةٌ عند البصريين ، فعندهم أَنَّ العاملَ إذا طَلَبَ معنى لا يقضى
 منه إلا لفظاً واحداً ، ويردُّ عليه ما ذهب إليه قولهم : زيداً مرتُّ به ، فلا يتصوَّرُ
 هنا مذهبه ، لأنَّ (مرتُّ) لا ينصبُ بنفسه ، وكذلك لا يتصوَّرُ في مثل : زيداً ضربتُ
 أخاه ، فلا يصحُّ أَنَّ يكونَ (زيداً) مفعولاً بـ (ضربت) ، لأنَّه لم يضربْ إنما ضربَ
 أخوه . فإن وافقَ الجمهورَ في نحو هذا ، فيقالُ له : ما ثبتَ في هذا ثبتَ في غيره .

وأما ابنُ الطَّراوةِ فذهبَ إلى أَنَّ (زيداً) من قولك : زيداً ضربتُه ، منصوبٌ بوقوعِ
 الفعلِ عليه في المعنى (٢) لا بنفسِ الفعلِ المتأخِّرِ ، فانتصبَ (زيدٌ) عنده من حيثُ
 كان في المعنى مضموراً ، فالعاملُ عنده هنا في الاسمِ المتقدِّمِ معنويُّ للفظيُّ ، ويردُّ
 عليه قولك : زيداً ضربتُ أخاه ، ألا ترى أَنَّ (زيداً) منصوبٌ ولم يقع به فعلٌ ففى
 المعنى (٣) . فإن وافقَ النحويينَ هنا كان حجةً عليه في غيره كما تقدَّم في مذَهَبِ
 الفراءِ ، وأيضاً فإنه جعلَ المعنى ناصباً وذلك لم يثبتَ في شيءٍ من كلامهم ، وقد ثبتَ
 النَّصبُ بإضمارِ الفعلِ في أماكن لا تحصى ، وأيضاً يلزمه جوازُ النَّصبِ في (زيدٍ) من
 قولك : زيدٌ ضربَ ، ألا ترى أَنَّ زيداً واقعٌ به الضربُ من جهةِ المعنى ، فالمعنى
 الذى يقتضى النَّصبَ عنده موجودٌ في زيدٍ هنا ، ولم يُسمع فيه النَّصبُ ، وذلك يدلُّ

(١) الهج: ١٥٨/٥ .

(٢) ذلك ما يسميه ابن الطراوة بالقصد اليه ، قال السهيلي في نتائج الفكر: ٤٣٥
 (ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر : زيداً ضربتُه ، وهو مذَهَبُ شيخنا أبى

الحسين) .

(٣) والظاهر أن زيداً وإن لم يقع به فعلٌ في المعنى فهو قد قصدت اهانتَه بِضَرْبِ
 أخيه .

على بطلان قوله . وهنا انتهى الكلام على المسألة الأولى من الفصل الثاني ، وهي إعراب الاسم المشتغل عنه .

وأما المسألة الثانية : وهي ما يحمل عليه ذلك الاسم من ضمائه أو أسبابه عند حملِه على إضمارِ الفعلِ . (١)

فأعلم أن الاسم المشتغل عنه إما أن يكون له ضمير واحد أو سبب واحد ، أو ضميران أو سببان أو ضمير وسبب ، فإن كان له ضمير واحد وسبب واحد حملت ذلك الاسم المشتغل عنه عليه إذا أردت حمله على الفعل . ومعنى حمله عليه أنه يكون موافقاً له في الإعراب من فاعلية أو مفعولية نحو : أزيد قام ، فليس لزيد إلا ضمير واحد وهو المستتر في (قام) فإذا حملت (زيداً) على الفعل وافقه في الإعراب فكان فاعلاً مثله ،

وكذلك نحو : زيداً ضربته ، يكون (زيد) مفعولاً بفعل محذوف موافقاً / لسببِه (١٢١ / أ) لضميره (المفعول) في (ضربته) . وكذلك تقول : أزيد قام أخوه ، فيكون (زيد) فاعلاً موافقاً لسببه الذي هو (أخوه) وتقول : زيداً ضربت أخاه ، فيكون (زيد) مفعولاً على سبب سببه ، وإن كان له سببان حملت الاسم الأول على أيهما شئت نحو : أزيد ضرب أبوه أخاه ؟ فلزيد هنا سببان (الأب والأخ) فلك أن تحمله على (الأب) فيكون مرفوعاً فاعلاً ، وعلى (الأخ) فيكون منصوباً مفعولاً به بإضمارِ الفعلِ .

وإن كان له ضميران فإما أن يكونا منفصلين أو متصلين ، أو أحدهما متصل والآخر منفصل ، فإن كانا منفصلين حملت الاسم على أيهما شئت نحو : أزيد إياه لم يضرب إلا هو ، فلزيد هنا ضميران منفصلان ، أحدهما فاعل وهو الواقع بعد (إلا) والآخر مفعول وهو (إياه) الواقع قبل (لم يضرب) ، فلك أن تحمل (زيداً) على أيهما شئت إما على ضمير الرفع فيكون مرفوعاً فاعلاً بالفعل المحذوف ، وإما على ضمير النصب فتنصبه ويكون مفعولاً بالفعل المحذوف أيضاً .

(١) انظر هذه المسألة في البسيط : ٥٢٧ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور

٣٧٣ / ١ وما بعدها .

(٢) كلمة (المفعول) مكررة في الأصل .

وإن كانا متصلين فإما أن يكون الاسم المشتغل عنه ظاهراً أو مضمراً ، إن كان ظاهراً حملته على المرفوع منهما لا غير ، ولم يجوز الحمل على ضمير النصب ، ولا يتصور اتصال الضميرين من باب الاشتغال إلا في باب (ظننت) وفي (فقدت) و (عدمت) نحو : أهدت ظنتها قائمة ، وأهدت فقدتها ، وأهدت عدمتها ، تريد : ظنت نفسها قائمة ، وفقدت نفسها ، وعدمت نفسها ، فلهند هنا ضميران متصلان ، أحدهما مرفوع وهو المستتر في الفعل فاعلاً به ، والآخر منصوب وهو المفعول ، فإذا أردت حمل (هند) على إضمار الفعل رفعته فاعلاً ليوافق ضمير الرفع ، ولا يجوز نصبه حملاً على ضمير النصب الذي هو المفعول ، فلا يقال : أهدت ظنتها قائمة ، ولا أهدت فقدتها ولا أهدت عدمتها . وإن كان الاسم الأول مضمراً حملته على أي الضميرين شئت ، إن حملته على ضمير الرفع رفعته فاعلاً فقلت : أنت ظننتك عالماً ، ف (أنت) مفعول بفعل محذوف يفسره (ظننتك) حملاً له على الضمير الفاعل الذي هو التاء فسي (ظننت) . وإن حملته على ضمير النصب نصبته مفعولاً فقلت : أياك ظننتك عالماً ، حملاً له على الضمير المفعول الذي هو الكاف في (ظننتك) وكذلك أيضاً تقول في (فقدت) و (عدمت) : أنت فقدتك ؟ وأنت عدمتك ؟ وأياك فقدتك ؟ وأياك عدمتك ؟ ولا بن عصفور في الضميرين المتصلين إطلاقاً فاسد ، حيث قال : إن كان للاسم المتقدم ضميران متصلان حملته على المرفوع منهما ولم يجوز الحمل على غيره (١) فاطلق القول كما ترى في منع الحمل على ضمير النصب ، ولم يفرق بين أن يكون الاسم المتقدم ظاهراً أو مضمراً ، وذلك غير صحيح ، والصواب ما قد مناه (٢) من التفصيل ، فما ذكره ابن عصفور مختص / بما إذا كان الاسم المتقدم ظاهراً ، وإنما كان اتصال الضميرين (١٢١ / ب)

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : (١ / ٣٧٥) : (وإن كان له ضميران فلا يخلو من أن يكونا متصلين أو منفصلين أو أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً ، فإن كانا متصلين حملت على المرفوع ولا يجوز الحمل على المنصوب ، مثال ذلك : أزيداً ظنه قائماً . . .)

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٤٨٢

في هذا الباب مُختصاً بباب (ظَنَنْتُ) وب (فَقَدَ) و (عَدِمَ) لأنَّ في ذلك تعدّي فعل المضمير المتصل إلى مضمرة المتصل ، وقد تقدّم في باب أقسام الأفعال في التعدّي أنّ ذلك لا يجوز إلاّ في باب (ظَنَنْتُ) و (فَقَدَ) و (عَدِمَ) .^(١)

وإن كان للاسم المتقدم ضميران أحدهما متصل والآخر منفصل ، فإنّما أن يكون الاسم المتقدم ظاهراً أو مضمراً ، إن كان مضمراً حملته على أيّهما شئت نحو : أَنْتَ لم يضربك إلاّ أنت ؟ وَأَنْتَ لم تضرب إلاّ إِيَّاكَ ؟ هذا إذا حملت الضمير بمعدّ الهمزة فاعلاً بالفعل المحذوف حملاً له على الضمير الفاعل الذي هو (أَنْتَ) الواقع بعد (إلاّ) في المثال الأول ، والضمير المستتر في (تضرب) في المثال الثاني ، فإن حملته مفعولاً حملاً على الضمير المنصوب وهو مفعول الفعل المتأخّر قلت : أَيْيَاكَ لم يضربك إلاّ أنت ؟ وَأَيْيَاكَ لم تضرب إلاّ إِيَّاكَ ؟ . وإن كان الاسم المتقدم ظاهراً ، فإن كان العامل ليس (فَقَدَ) و (عَدِمَ) ولا من باب (ظَنَنْتُ) لَزِمَ الحمل على الضمير المتصل خاصة ، فتقول : أزيداً لم يضربه إلاّ هو ، وأزيد لم يضرب إلاّ إِيَّاهُ .

وإن كان العامل (فَقَدَ) أو (عَدِمَ) أو من باب (ظَنَنْتُ) ، فإن كان المتصل من الضميرين هو المنصوب جاز لك الحمل على أيّهما شئت ، فتقول إذا حملت على المتصل : أزيداً لم يظنه قائماً إلاّ هو ، وتقول إن حملت على المنفصل : أزيد لم يظنه قائماً إلاّ هو .

وإن كان المتصل منهما هو المرفوع لَزِمَ الحمل عليه^(٢) خاصة نحو : أزيد لم يظن قائماً إلاّ إِيَّاهُ ، ولا يجوز الحمل على المنفصل .

وإن كان للاسم المتقدم ضمير وسبب ، فإنّما أن يكون الضمير منفصلاً أو متصلاً ، إن كان منفصلاً حملت ذلك الاسم على أيّهما شئت نحو : أزيد لم يضرب أخوه إلاّ إِيَّاهُ ، إذا حملت (زيداً) على الأخ ، فإن حملته على (إِيَّاهُ) قلت : أزيداً لم يضرب أخوه إلاّ إِيَّاهُ ، وكذلك أيضاً تقول : أزيد لم يضرب أخاه إلاّ هو ، إن حملت (زيداً) على

(١) انظر ما تقدم في ص : ١٩٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٥ / ١ .

الضمير الواقع بعد (إلا) ، فإن حملته على السبب المنصوب نصبته فقلت : أزيداً لم يضرب أخاه إلا هو .

وإن كان الضمير متصلاً ، فإن كان الفعل من غير باب (ظننت) وغير (فقد) و (عدم) فإما أن يقع السبب في موضع يجب اتصال الضمير لو وقع فيه أو في موضع يجب فيه انفصاله ، فإن كان الأول لزم الحمل على الضمير خاصة ، ولم يجز الحمل على السبب مطلقاً ، فتقول : أزيداً ضرب غلامه ، برفع (زيد) حملاً له على الضمير المستتر في (ضرب) وهو الفاعل فيكون (زيد) إذ ذاك فاعلاً بفعل محذوف ، ولا يجوز نصب حملاً على السبب فلا يقال : أزيداً ضرب غلامه . وكذلك تقول : أزيداً ضربته غلامه ، بنصب زيد بالفعل المحذوف حملاً له على الضمير المتصل بـ (ضربته) وهو المفعول ،

ولا يجوز رفعه حملاً على السبب الذي هو الغلام / فلا يقال : أزيداً ضربته غلامه برفع (أ / ١٢٢) زيد بالفعل المحذوف حملاً على السبب ، وسواء في هذا القسم أكان الاسم المشتغل عنه ظاهراً نحو ما مثل به أم مضمراً نحو : أنت ضربت غلامك ، وإياك ضربت غلامك ، فالضمير الواقع بعد الهمزة في المثال الأول إذا حمل على الفعل المحذوف فيكون فاعلاً حملاً على الفاعل في (ضربت) ولا يجوز أن يقال : أياك ضربت غلامك ، حملاً على الغلام و (إياك) الواقع بعد الهمزة في المثال الثاني مفعول بالفعل المحذوف حملاً على الكاف في (ضربت) ولا يجوز أن يقال : أنت ضربت غلامك ، على أن يكون (أنت) فاعلاً بالفعل المحذوف حملاً على الغلام المرفوع ، فعلى هذا لا يقال : أزيداً ضربته غلامه ، ولا : أنت ضربت غلامك ، إلا على أن يكون (زيد) و (أنت) مبتدأين خاصة ، لا متناع رفعه بفعل محذوف حملاً على السبب ، فلا يقال إننا : هلاً زيد نفعه علمه ، ولا هلاً أنت نفعك علمك ، لأنه كما ذكر لا يكون (زيد) و (أنت) هنا إلا مبتدأين ، ووقوع المبتدأ بعد أدوات التحضير ممنوع على ما تقرر في ذكر الأداة التي تلزم الفعل . فأما قول الشاعر :-

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لِمَلِكٍ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلَ (١)

فَقَدْ كَانَ الْوَاجِبُ لَوْلَا الضَّرُورَةُ أَنْ يَقُولَ : (فَإِنْ إِيَّاكَ) فَيَأْتِي بِضَمِيرِ النَّصْبِ بَعْدَ (إِنْ) مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ (لَمْ يَنْفَعَكَ) ، حَمَلًا لَهُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الَّذِي هُوَ الْكَافُ فِي (يَنْفَعُكَ) إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بِضَمِيرِ الرَّفْعِ فَاعِلًا بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ حَمَلًا عَلَى السَّبَبِ الَّذِي هُوَ (الْعِلْمُ) وَلَا مَبْتَدَأَ لِأَجْلِ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٢) أَنَّهَا مِمَّا يَلِزَمُ الْفِعْلَ وَلَا يَقَعُ بَعْدَهَا الْمَبْتَدَأُ ، فَهَذَا الْبَيْتُ كَمَا تَرَى مُشْكَلٌ إِذْ أَتَى بِضَمِيرِ الرَّفْعِ بَعْدَ (إِنْ) نَعْمَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِ السُّهَيْلِيِّ وَهُوَ جَوَازٌ وَقَوَعِ الْمَبْتَدَأِ بَعْدَهَا ، لَا إِشْكَالَ فِي هَذَا الْبَيْتِ بَلْ يَكُونُ (أَنْتَ) مَبْتَدَأً ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، فَهَذَا الْبَيْتُ بظَاهِرِهِ حُجَّةٌ لِمَذْهَبِ السُّهَيْلِيِّ ، فَاشْكَالُهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِ السُّهَيْلِيِّ ، وَفِيهِ تَأْوِيلَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ (أَنْتَ) مَبْتَدَأً ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَيَكُونُ

أَدْخَلَ (إِنْ) عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ضَرْوَةً ، فَهُوَ مِنْ وَضْعِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ مَكَانَ الْفِعْلِيَّةِ لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْآخِرِ :

..... فَمَا لِنَفْسٍ لَيْلَى شَفِيحَهَا (٤)

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي رِثَاءِ النُّعْمَانَ بْنِ الْمُنْذَرِ

مَلِكِ الْحَيْرَةِ . انظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٢٥٥ وَرَوَايَتُهُ

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَصْدَقْكَ نَفْسُكَ فَانْتَسِبْ

وَانظُرْ أَمَالِي السُّهَيْلِيِّ : ٤٣ ، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى : ١١٩/١ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ

عَصْفُورٍ : ٣٧٣/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ٦٢٦/٢ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ : ١٦٥/١

وَالْأَرْتِشَافِ : ١١٠٤ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ١٤٠/١ ، وَالْمُهَمَّعِ : ١٥٩/٥ ،

وَالْأَشْمُونِيِّ : ٧٥/٢ ، وَالْخِرَانَةِ : ٣٣٩/١ .

(٢) انظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٤٣٤

(٣) وَالَّذِي هَذَا التَّأْوِيلُ مَذْهَبُ السُّهَيْلِيِّ ، وَيَجُوزُ عِنْدَهُ وَجْهُ آخَرَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ (أَنْتَ)

فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ . وَهَذَا مِنْ وَضْعِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ . انظُرْ

أَمَالِي السُّهَيْلِيِّ : ٤٣ .

(٤) تَقَدَّمَ الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ وَتَخْرِيجِهِ فِي ص : ٤٣٥

والتأويل الثاني : أَنْ يَكُونَ (أَنْتَ) فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ لِفَهْمِ المعنى ، ولا يكونُ من بابِ الاشتغالِ والتقديرِ : فَإِنْ ضَلَلْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ (١) ، وحذفتَ (ضَلَلْتَ) لفهمه من جهةِ المعنى ، ألا ترى أَنَّ مَنْ لَمْ يَنْفَعَهُ عِلْمُهُ فَقَدْ ضَلَّ وَخَسِرَ ، أو تقدَّرَهُ إِنْ شِئْتَ (فَإِنْ خُسِرْتَ) وما كان نحوه في المعنى ، فد (أَنْتَ) على هذا التأويلِ ليس بمحمولٍ

على السَّبَبِ من / هذا البابِ ، بل هو خارجٌ عنه وداخلٌ في بابِ الاكتفاءِ عن ظهورِ (١٢٢ / ب) اللفظِ بحصولِ معناه ، ولو أظهره لكان جائزاً على ما تقدم من أحدِ القولين في قوله :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنِّسَ أَهْلَكَتَهُ * (٢)

وإن وقعَ السَّبَبُ في موضعٍ لو وقعَ فيه الضَّميرُ لكان منفصلاً كأن يقعَ السَّبَبُ بعهد (إِلَّا) و(أَمْ) ، جاز في الاسمِ المتقدِّمِ إن كان مضمراً أن تحمله على ما أردتَ من الضَّميرِ أو السَّبَبِ مطلقاً نحو قولك : أَنْتَ لَمْ تَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَكَ ، إذا حملتَ الضَّميرَ بعد الهمزةِ على المضميرِ المتصلِ بتضربٍ وهو المستترُ فيه ، فإن حملته على السَّبَبِ وهو (الغلامُ) قُلْتَ : أَيْيَاكَ لَمْ تَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَكَ ، وكذلك أيضاً تقولُ : أَيْيَاكَ لَمْ يَضْرِبْكَ إِلَّا غُلَامَكَ ، إذا حملته على الضَّميرِ المتصلِ ببيضرك ، وَأَنْتَ لَمْ يَضْرِبْكَ إِلَّا غُلَامَكَ إذا حملته على السَّبَبِ الذي هو الغلامُ

وإن كان الاسمُ المتقدِّمُ ظاهراً فحكمه كما تقدم في القسمِ الأولِ ، لا يجوزُ فيه الحملُ على الضَّميرِ نحو : أَهْنَدُ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَهَا ، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ : أَهْنَدُ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَهَا ، حملاً لهنديً على السَّبَبِ ، وكذلك إن كان الضَّميرُ منصوباً والسَّبَبُ مرفوعاً نحو قولك : أَهْنَدُ لَمْ يَضْرِبْهَا إِلَّا غُلَامُهَا ، تحملُ (هندا) على الضَّميرِ ، ولا يجوزُ مراعاةُ السَّبَبِ فلا يُقالُ : أَهْنَدُ لَمْ يَضْرِبْهَا إِلَّا غُلَامُهَا .

وإن كان الفعلُ من بابِ (ظَنَنْتُ) أو كان (فَقَدَ) أو (عَدِمَ) فإما أَنْ يَكُونَ الاسمُ ظاهراً أو مضمراً ، إن كان مضمراً حملته على أيِّهما شئتَ مطلقاً نحو : أَنْتَ ظَنَنْتَ غُلَامَكَ مطلقاً ، إذا حملتَ الضَّميرَ بعد الهمزةِ على المضميرِ المرفوعِ الذي هو (التاءُ)

(١) هذا التأويلُ ذهب إليه ابنُ عصفورٍ في شرحِ الجملِ : ١ / ٣٧٤ .

(٢) تقدم البيتُ بتمامه وتخرجه في ص : ٤٤٢

في (ظننت) وتقول: أَيْبَاكَ ظننت غلامك منطلقاً ، إذا حملته على السبب الذي هو الغلام ، وتقول أيضاً : أنت فقدت غلامك ، إذا حملت على الضمير المتصل وهو التاء في (فقدت) وكذلك : أنت عدمت غلامك ، فإن حملت على السبب قلت : أَيْبَاكَ فقدت غلامك منطلقاً وأَيْبَاكَ عدمت غلامك ، وكذلك أيضاً : أنت ظننت غلامك منطلقاً وأنت عدمت غلامك ، وأنت فقدت غلامك ، إذا حملت على السبب الذي هو الغلام ، وإن حملت على الضمير المنصوب الذي هو الكاف قلت : أَيْبَاكَ ظننت غلامك منطلقاً ، وأَيْبَاكَ فقدت غلامك ، وأَيْبَاكَ عدمت غلامك .

وإن كان الاسم المتقدم ظاهراً ، فإما أن يكون الضمير المتصل ضمير رفع أو ضمير نصب ، إن كان ضمير نصب حملت ذلك الاسم المتقدم على أيهما شئت ، فتقول : أزيداً ظنه غلامه قائماً ، وأزيداً عدمه غلامه ، وأزيداً فقد غلامه ، إذا حملت (زيداً) على الضمير المتصل الذي هو الهاء في (ظنه) و(عدمه) و(فقدته) ، فإن حملته على السبب المرفوع قلت : أزيداً ظنه غلامه قائماً ، وأزيداً عدمه غلامه ، وأزيداً فقد غلامه .

وإن كان الضمير المتصل / ضمير رفع حملت الاسم المتقدم على ذلك الضمير وامتنع (أ/١٢٣) حملته على السبب ، فتقول : أزيداً ظن غلامه قائماً ، وأزيداً عدمه غلامه ، وأزيداً فقد غلامه ، إذا حملت زيداً على الضمير المستتر في الفعل ، فإن حملته على السبب فنصبته لم يجز ، فلا يقال : أزيداً ظن غلامه قائماً ، وأزيداً عدمه غلامه ، وأزيداً فقد غلامه . ولم يتعرب ابن عصفور في جميع صور هذه المسألة للفرق بين أن يكون الاسم المشتغل عنه ظاهراً أو مضمراً ، بل أطلق القول في ذلك وذكر أحكام الاسم الظاهر خاصة ، والشواب في ضبطها على التفصيل ما ذكرناه .

وأما القانون الضابط^(١) لها على الجملة وهو الذي يعتبر به ما يجوز وما يمتنع في جميع صور هذه المسألة ، فهو أن تضع الاسم المشتغل عنه موضع ما تريد الحمل عليه من ضمير أو سبب إن أمكن ذلك ، وإن لم يمكن ابقية في موضعه وقد رتته في مكان الضمير

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : (٣٧٥ /) وتعتبر هذه المسائل بأن تضع الاسم الذي اشتغل عنه الفعل موضع ما حملته عليه إن أمكن ، وإن لم يمكن حذف ما حملته عليه وتركته في موضعه ونويت به التأخير ، فإن جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله والافهي ممتنعة .

أو السَّبَبِ الَّذِي تَرِيدُ الْحَمَلَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا فَعَلْتَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَأْخِيرِ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ إِلَى مَوْضِعِ الضَّمِيرِ أَوْ السَّبَبِ أَوْ تَقْدِيرِهِ مُؤَخَّرًا ، فَتَنْظُرُ الْمَسْأَلَةَ فَإِنْ لَقِيكَ فِيهَا أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ مَضَعْتَ الْحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ الضَّمِيرِ أَوْ السَّبَبِ ، وَإِنْ لَمْ تَجِدْ شَيْئًا مِنْهَا أَجَزْتَ الْحَمَلَ عَلَيْهِ .

وَالْأَشْيَاءُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي تَرَاعَى هُنَا هِيَ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي بَابِ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ فَسَيُتَمَدَّى (١) ، وَهِيَ تَمَدَّى فِعْلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ظَاهِرِهِ مُطْلَقًا ، وَتَمَدَّى فِعْلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى مُضْمَرِهِ الْمُتَّصِلِ ، مَعَ كَوْنِ الْحَامِلِ لَيْسَ مِنْ بَابِ (ظَنَنْتَ) وَلَا (فَقَدَ) وَلَا (عَدِمَ) ، وَتَمَدَّى فِعْلِ الظَّاهِرِ إِلَى مُضْمَرِهِ الْمُتَّصِلِ مَعَ كَوْنِ الْحَامِلِ أَيْضًا لَيْسَ مِمَّا ذُكِرَ ، فَلْأَجْلِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ تَمَدَّى فِعْلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ظَاهِرِهِ ، لَزِمَ حَمْلُ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا وَلَهُ ضَمِيرَانِ مُتَّصِلَانِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ مِنْهُمَا ، وَلَمْ يَجْزِ الْحَمْلُ عَلَى الْمَنْصُوبِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : أَهْنَدُ ظَنَنْتَهَا قَائِمَةً ، وَأَهْنَدُ فَقَدْتَهَا ، وَأَهْنَدُ عَدِمْتَهَا ، فَلَا يَجُوزُ نَصْبُ (هُنْدِ) حَمَلًا عَلَى ضَمِيرِهَا الْمَنْصُوبِ الَّذِي هُوَ الْهَاءُ فِي (ظَنَنْتَهَا) وَ(فَقَدْتَهَا) وَ(عَدِمْتَهَا) لِأَنَّكَ إِذَا اخْتَبَرْتَ ذَلِكَ بِمَا تَقَدَّمَ فَازَلْتَ تِلْكَ الْهَاءَ ، وَقَدَّرْتَ (هُنْدًا) فِي مَوْضِعِهَا مَفْعُولًا لِذَلِكَ الْفِعْلِ كَمَا كَانَ الضَّمِيرُ ، وَجَدْتَ الْفِعْلَ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ لِهَنْدٍ مُتَّصِلٌ ، وَقَدْ تَمَدَّى لَفْظُ (هُنْدِ) وَهَذَا هُوَ تَمَدُّيهِ فِعْلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ظَاهِرِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ (٢) ذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، فَلَا يَجُوزُ لِذَلِكَ الْحَمْلُ عَلَى ضَمِيرِ النَّصْبِ .

فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ الْأَوَّلُ مُضْمَرًا ، جَازَكَ الْحَمْلُ عَلَى أَيِّ الضَّمِيرِينَ شَعْتَ مُطْلَقًا ، لِأَنَّهُ لَا يُؤَدَّى بِالْإِخْتِيَارِ الْمَذْكُورِ إِلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ الْمَنْعُوعِ ، فَيَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : أَيَّاكَ ظَنَنْتَكَ عَالِمًا ، حَمَلًا لِأَيَّاكَ عَلَى ضَمِيرِ النَّصْبِ الَّذِي هُوَ الْكَافُ ، لِأَنَّكَ لَوْ أَرَلْتَهُ وَجَعَلْتَهُ (أَيَّاكَ) فِي مَوْضِعِهِ وَبَصِيرًا إِذْ ذَاكَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا بِ(ظَنَنْتَ) لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ انْفِصَالِهِ ، فَيَصِيرُ اللَّفْظُ : أَظَنَنْتَكَ عَالِمًا / وَلَيْسَ فِي هَذَا تَمَدُّي فِعْلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ظَاهِرِهِ (١٣٣ / ب)

(١) انظر ما تقدم في ص : ١٩٥ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١٩٥ .

لأنَّ الاسمَ الأوَّلَ ليس بظاهرٍ ، إنَّما في هذه المسألة تعدَّى فعل المضمير المتصل إلى مضمرة المتصل ، وقد تقدَّم أنَّ ذلك لا يمتنع ^(١) في باب (ظننت) ولا في (فقد) و(عدم) وكذلك أيضاً تقول : أنت ظننتك عالماً ، حملاً لأنَّت على ضمير الرفع الذي هو التاء في (ظننت) لأنَّك لو أزلت التاء وجعلت (أنت) في موضعها لا تصل أيضاً وصارت تاءً ، فصارت المسألة : أظننتك عالماً ، وليس في هذا أكثر من تعدَّى فعل المضمير المتصل إلى مضمرة المتصل ، وذلك جائز في باب (ظننت) وفي (فقد) و(عدم) على ما ذكره ، وإنَّما قلنا في اختيار حمل (هني) من نحو قولك : أهدت ظننتها قائمةً ، على ضمير النصب الذي هو الهاء ، إنَّك تقدَّر (هنداً) في مكان ذلك الضمير دون أن تضعها موضعه ، لأنَّ وضعه موضعه لا يمكن ، إنَّ يكون في ذلك عود الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبته وذلك لا يجوز إلا في أبواب معدودة يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في باب ما يجوز تقدُّمُه من المضمير على الظاهر وما لا يجوز ، وليس هذا منها ، فلاجل هذا تبقى (هنداً) في موضعها وتقدَّرها في مكان الضمير ، ألا ترى أنَّك لو وضعتها في موضع الضمير لصار اللفظ : أظننت هنداً قائمةً ، وفاعل (ظننت) ضمير مستتر فيه يعود على (هني) وهنداً هو المفعول ، ولا شك أنَّ المفعول في المرتبة بعد الفاعل ، ولأجل الوجه الأوَّل أيضاً امتنع حمل الاسم الظاهر على السبب المنصوب في مثل قولك : أزيداً ضربت غلامه ، وأهدت لم تضرب إلا غلامها ، وأزيداً ظن غلامه قائماً ، وأزيداً عدم غلامه ، وأزيداً فقد غلامه ، ألا ترى أنَّك لو أزلت السبب وقدَّرت (زيداً) في لوجدت فاعل الفعل ضميراً لزيد متصلاً وقد تعدَّى إلى لفظ زيد ، وهذا هو تعدَّى فعل المضمير إلى ظاهره ، فلا يجوز الحمل على ذلك السبب في مثل هذا مطلقاً ، وإنَّما لم تضع (زيداً) موضع الضمير في الاختيار ، لأنَّه لا يمكن لما يلقي فيه من عود الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبته كما تقدَّم .

ألا ترى أنَّ اللفظ كان يصير : أضرب زيداً ، وأظن زيداً قائماً ، وفاعل الفعل ضمير

(١) انظر ما تقدم في ص : ١٩٥ .

مستتر فيه ، يحوط على (زيد) و (زيد) هو المفعول وهو متأخر في اللفظ والمرتبة ،
ولأجله أيضاً امتنع الحمل على الضمير المنفصل في نحو : أزيداً لم يضرب إلا إياه ،
وأزيداً لم يظن قائماً إلا إياه ، ولأجل الوجه الثاني الذي هو تمدد في فعل المضمير
المتصل إلى مضمرة المتصل مع كون الحامل ليس (فقد) و (عدم) ، ولا من باب
(ظننت) امتنع حمل الاسم المتقدم إذا كان مضمراً وله سبب وضمير متصل على السبب
الذي لو وقع الضمير في موضعه لكان متصلاً في مثل : إياك ضربت غلامك ، ألا ترى أنك
لو وضعت (إياك) موضع السبب الذي هو (غلامك) لا اتصل بالفعل وصار اللفظ / (١٢٤ / أ)
(أضرتك) فقد تمدد (ضرب) و فاعله ضمير متصل إلى ضمير متصل ، وكلا الضميرين
في المعنى لشيء (واحد) ، وهو هنا المخاطب ، وكذلك أيضاً في مثل : أنت ضربت
غلامك ، فهذا أيضاً لا يجوز ، لأنك إذا وضعت (أنت) موضع السبب الذي هو
(الغلام) اتصل بالفعل وصار اللفظ : (أضرتك) ولأجل الوجه الثالث الذي هو
تمدد في فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل امتنع الحمل على الضمير المنفصل في نحو : أزيد
لم يضربه إلا هو (٢) ، لأنك إذا اخترت ذلك بما تقدم فوضعت (زيداً) موضع (هو)
صار اللفظ : ألم يضربه إلا زيد ، فهذا الفعل فاعله اسم ظاهر ، وهو (زيد) وقد
تمدد إلى ضميره الذي هو الهاء في (يضربه) وذلك غير جائز إلا في (فقد) أو (عدم)
أو في باب (ظننت) ولأجله أيضاً امتنع الحمل على السبب في نحو : أزيد ضربه غلامه ،
وأهدد لم يضربها إلا غلامها ، لأنه بالاختيار المذكور إذا وضعت الاسم الأول موضع
السبب صار اللفظ : أضربه زيد ، وألم يضربها إلا هدد ، ففي هذا ونحوه تمدد في فعل
الظاهر إلى مضمرة المتصل ، فهذه صور تنزيل المسائل على القانون الكلي بمراعاة
الأوجه الثلاثة ، فيقاس على ما ذكر من الأمثلة ما سواه . والله الموفق برحمته .

(١) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٢) كلمة : (هو) غير واضحة في الاصل .

بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَرْفَعُ الْأَسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ

الحروفُ في هذه الترجمة بمعنى النكَم^(١) والألفاظُ ، لأنَّ أبا القاسم لم يذكر في الباب إلا أفعالاً .

والحرفُ يطلقُ في الاصطلاحِ على ثلاثة أشياء ، على الكلمةِ اسمًا كانت أو فعلاً أو حرفاً ، وهكذا فصل أبو القاسم في هذه الترجمة ، وعلى حرفِ المعنى الذي هو قسمُ الاسمِ ،

والفصلُ كحروفِ الجبرِّ وحروفِ المصَّافِ ونحوها ، وعلى حرفِ الهجاءِ كالباءِ ممن (ضَرَبَ) والضَّادِ والرَّاءِ منه ، وكالزَّاي من (زيد) .

والنَّظَرُ في هذا البابِ في أربعةِ فُصولٍ :

الفصلُ الأولُ : في عَدَدِ هذه الكلمِ وتعيينِها

وهي : كَان ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَمَاتَ ، وَفَدَا ، وَرَاحَ ، وَأَخَى^(٢) ، وَعَادَ ، وَصَارَ ، وَطَيْسَ ، وَ(مَازَالَ) ماضِي (يزال) ، وَمَا أَنْفَكَّ ، وَمَا فَتَى ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَادَامَ ،

(١) قلت : وتسمية الكلمة بالحرف من قبيل المجاز كتسمية الكلام بالكلمة كما قال ابن مالك في أول ألفيته : (وكلمة بها الكلام قد يؤم) والعرب استعملت الحرف بمعنى الكلمة ، جاء في اللسان في مادة (حرف) : وكل كلمة تقرأ على الوجه من القرآن تسمى حرفاً ، تقول : هذا في حرف ابن مسعود أي في قراءة ابن مسعود .

هذا وقد عقب كل من ابن السيد في اصلاح الخلل : ١٥٧ - ١٥٩ ، وابن ابي الربيع في البسيط : ٥٢٩ ، على تسمية أبي القاسم الزجاجي لعوامل هذا الباب بالحروف ، وانما هي أفعال ناقصة . وابن لب يروي نفس العنوان من كتاب الجمل ص : ٥٣ ، ويشعر في تقييده عليه .

(٢) في اللسان : (آيئى : آئى يئئى أيضاً : سار وعاد . وآئى الى أهله : رجوع اليهم . . . وتقول : أفعل ذلك أيضاً ، وهو مصدر آئى يئئى أيضاً أى رجوع . قال الليث : الأئى صيرورة الشيء شيئاً غيره) .

و(جَاءَ) فِي قَوْلِهِمْ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ (١) ، وَيُرْوَى أَيْضًا : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ،
 وَ(قَعَدَ) فِي قَوْلِهِمْ : (شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ) (٢) ، وَ(مَا) الْحِجَازِيَّةُ
 وَأَخْتَاهَا (لَا) وَ(لَاتُ) ، وَأَفْعَالُ الْمَقَارِبَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
 عَسَى الْفُؤَيْرُ أَبُوسًا (٣)

وقول الآخر :

فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَيْبًا (٤)

و(مَا) الْحِجَازِيَّةُ وَأَخْتَاهَا وَأَفْعَالُ الْمَقَارِبَةِ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا فِي أَبْوَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) قيل : أول من قالها الخوان لابن عباس حين أرسله على إليهم . انظر الهمع :

٢٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٦/١ ، والكتاب : ٥١/٥٠ ،

١٧٩/٢ ، ٢٤٨/٢

(٢) حكاه ابن الأعرابي ، اللسان : (قَعَدَ) وانظر الأشموني : ٢٢٩/١ .

(٣) هذا مثل تقوله العرب ، ويضرب مثلاً لكل ما يخشى منه الشر ، وأصله : أَنْ غَارًا

كَانَ فِيهِ نَاسٌ فَانْهَارَ عَلَيْهِمْ ، فَمَاتُوا جَمِيعًا ، فَضَرَبُوهُ مَثَلًا ، ثُمَّ تَمَثَّلَتْ بِهِ الزَّيْبَاءُ

مَلِكَةُ الْجَزِيرَةِ . وَالْفُؤَيْرُ : تَصْنِيرُ الْفَارِ ، وَالْأَبُوسُ : جَمْعُ بَاسٍ أَوْ بَؤْسٍ ، وَفِي

نَسَبِ (أَبُوسًا) لِلْعُلَمَاءِ تَخْرِيجَاتٌ ، فَقِيلَ : إِنَّهُ خَبِرَ عَيْسَى وَعَلِيهِ سَيُوبُهُ وَأَبُو

عَلِيٍّ ، وَقِيلَ : خَبِرَ (يَكُونُ) مَحْذُوفَةً وَعَلِيهِ الْكُوفِيُّونَ ، وَقِيلَ : مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ

مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ يَصِيرُ ، وَقِيلَ : مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ عَامِلُهُ مَحْذُوفٌ . انظر الكتاب :

٥١/١ ، ١٥٩ ، ١٥٨/٣ ، وكتاب الأمثال : ٣٠٠ ، والمستقصى : ١٦١/٢

ومجمع الأمثال : ١٧/٢ .

(٤) هذا صدر بيت من الطويل ينسب لتأبط شرا . وعجزه :

.....
 وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

وَأَبَتْ : رَجَعَتْ . فَهْمٌ : قَبِيلَةُ الشَّاعِرِ . تَصْفُرُ : مِنْ صَفِيرِ الطَّائِرِ .

انظر الشاهد في الحماسة لأبي تمام : ٧٢/١ ، والرواية فيها (ولم أك) وصحح

ابن جنى رواية (وما كدت) ، شرح الحماسة لابن جنى : ل/٣٧ ، والخصائص

٣٩١/١ ، والتوطئة : ٢٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٣٠/١ - ٥٤٠ ،

وشرح الكافية الشافية : ٤٥٢/١ ، وأوضح الصالك : ٣٠٢/١ ، والهمع :

١٤١/٢ ، والأشموني : ٢٥٩/١ ، والخزانة : ٥٤١/٣ .

والكلام في هذا الباب إنما هو على البواقي ، وإنما قيّدنا كون (زَالَ) من هذا الباب بأن يكون ماضٍ (يَزُولُ) ، تحريراً من (زَالَ) التي هي ماضٍ (يَزُولُ) ، لأن هذه ليست من هذا الباب ولا تدخل لها فيه ، إنما هي بمنزلة (قَامَ يَقُومُ) وهي من ذوات الواو بدليل (يَزُولُ) ووزنها (فَعَلَ) أصلها : (زَوْلَ)

وأما (زَالَ) التي هي من هذا الباب ، فقد جعلها الفارسي / من ذوات الياء ، (١٢٤ / ب) من مادة (التَّزِيلِ) بمعنى التفرُّق ، قَالَ تَمَالِي : (فَزِيلْنَا بَيْنَهُمْ) (١) أَي : فَرَقْنَا ، ووزنها (فَعِلَ) أصلها (زِيلَ) ألا ترى أَنَّ المضارع الذي هو (يَزَالُ) جاء على (يَفَعَلُ) أصله (يَزِيلُ) .

الفصل الثاني : في أقسام هذه الكلم

ولها أربعة انقسامات :

أحدُها : أَنَّهُ تَنَقَّسَ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّطَامِ وَالنَّقْصَانِ إِلَى قَسْمَيْنِ : قِسْمٌ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا نَاقِصاً ، ومعنى هذا أَنَّهُ أَبَدٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ اسْمٍ وَخَيْرٌ ، وَلَا يَكْتَفِي بِفَاعِلٍ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ ، وَهُوَ : لَيْسَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا فَتَى (٢) ، وَجَاءَ ، وَقَعَّدَ فِي الْمُثَلِّينِ .

وقِسْمٌ يَسْتَعْمَلُ نَاقِصاً تَارَةً وَتَاماً أُخْرَى ، وَهُوَ : مَا بَقِيَ مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ ، يَسْتَعْمَلُ نَاقِصاً يَرْفَعُ الْأِسْمَ وَيُنْصِبُ الْخَبَرَ ، وَيَسْتَعْمَلُ أَيْضاً تَاماً يَكْتَفِي بِفَاعِلٍ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ كَقَوْلِهِ تَمَالِي : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) (٣) (ذُو) فَاعِلٌ

(١) من الآية : (٢٨) من سورة يونس . وانظر تفسير القرطبي : ٣٣٣ / ٨ . واللسان

(زيل) .

(٢) قال السيوطي في المصحح : ٨٢ / ٢ : (ثم منها ما لزم النقص ، وهو (ليس) باتفاق ، و (زال) خلافاً للفارسي فإنه أجاز في (الحلبيات) : أنها تأتي تامة قياساً لاسمائها ، و (فتى) خلافاً للصغاني فإنه ذكر في (نوار الإعراب) استعمالها تامة نحو : فتئت عن الأمر فتاً : إذا نسيت . وانظر شرح الجمل لابن عصفور

٤١٧ / ١

(٣) من الآية : (٢٨) من سورة البقرة .

بـ (كَان) ولا تفتقر هنا إلى غيره ، وصارت (كَان) هنا بمنزلة (حَضَرَ) كما تقول :
وإن حَضَرَكَ وعسرة .

الانقسام الثاني : أنها تنقسم إلى مايزاد قياساً بين الشئيين المتلازمين وهو
(كَان) وَحْدَهَا ، وإلى ما لا تجوز زيادته إلا أن سُمِعَ وهو ما بقى . فمثال زيادة (كَان)
بين المتلازمين قولهم في باب التصحيب : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، عند أكثر النحويين .
الأصل : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، لكنهم زادوا (كَان) بين المبتدأ الذي هو (مَا)
وخبرها الذي هو الجملة بعده ، وقول الشاعر :-

سَرَاةَ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانٍ - الْمُسَوِّمَةِ الصِّرَابِ (١)

الأصل : على المسومة ، فزاد (كَان) بين الجار والمجرور . وكذلك أيضاً قول

الآخر :-

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا - كَانُوا - كِرَامٍ (٢)

(١) من الوافر ، ولم أشر على نسبته ، وسرارة : جمع سار . وتسامى : أصله تتسامى
من السمو ، والمسمومة : هي الخيل ، والصراب : الخيل العربية .

وهو من شواهد اللمع : ٣٩ ، والتبصرة : ١ / ١٩٢ ، وشرح شواهد الجمل
لابن سيدة : ل / ١١ ، والتواطئة : ٢١١ ، وأصلاح الخلل : ١٢٥ ، والأشمونى
٢٤١ / ١ ، والمهم : ٢ / ١٠٠ .

(٢) من الوافر للفرزدق من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك . ورواية صدره
في ديوانه : ٢ / ٢٩٠ : فكيف إذا رأيت ديار قومي

وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٥٣ ، والمقتضب : ٤ / ١١٦ ، ومجاز القرآن
٧ / ٢ - ١٤٠ ، والجمل : ٦٢ ، وشرحه لابن عصفور : ١ / ٤٠٩ ، والبسيط :
٦٠٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٤١٢ ، والتصريح : ١ / ١٩٢ ، وأصلاح
الخلل : ١٧٤ ، وأوضح الصالح : ١ / ٢٥٨ ، واللسان والتاج (كون)
والخزانة : ٤ / ٣٧٠ . ويروى صدره في الكتاب :

فكيف إذا رأيت ديار قومي

فـ (كِرَامٍ) نَمَتَ لَجِيْزَانِ ، و (كَانَ) زَائِدَةٌ ^(١) ، فَصَلَّ بِهَا بَيْنَ النَّمَتِ وَالْمَنْعُوتِ ،
 وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْعَرَبِ : " وَوَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَشَبِ الْكَلْمَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوْجَدْ
 - كَان - مِثْلَهُمْ " ^(٢) فـ (مِثْلَهُمْ) مَفْصُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِيُوْجَدُ ، و (كَانَ) زَائِدَةٌ بَيْنَ
 الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ ، وَتَقُولُ أَيْضًا: إِنْ مِّنْ أَفْضَلِيْهِمْ - كَان - زَيْدًا ^(٣) ، فزَيْدًا اسْمٌ (إِنَّ)
 و (مِّنْ أَفْضَلِيْهِمْ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، و (كَانَ) زَائِدَةٌ فَصَلَّتْ بِهَا بَيْنَ (إِنَّ) وَاسْمِهَا ،
 وَالشَّيْئَانِ الْمُتْلَازِمَانِ كَالْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ وَالنَّمَتِ وَالْمَنْعُوتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَأَخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي (كَانَ) الزَّائِدَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الزَّمَانِ ، فَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ
 - كَان - قَائِمٌ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ أَمْسٍ قَائِمٌ ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَارِسِيِّ ^(٤) ، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ ابْنُ
 أَبِي الرَّيْبِ . ^(٥)

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّهَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْ فَاعِلٍ ، وَفَاعِلُهَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : عَلَى كَانَ الْمَسْوُومَةُ
 الْعِرَابِ ، ضَمِيرٌ يَحْمَدُ عَلَى الْكَوْنِ الْمَفْهُومِ مِنْ (كَانَ) ، وَإِلَى هَذَا الثَّانِي ذَهَبَ
 الْقَاضِي أَبُو سَعِيدٍ السِّيْرَافِيُّ ^(٦) .

(١) هذا مذهب سيويه والجمهور ، وخالفهم المبرد في ذلك فعنده أن (كان) لا يصح أن تكون هنا زائدة ، لأن (كانوا) رفعت الضمير ، وكان الزائدة لا ترفع ولا تنصب . انظر المقتضب : ١١٦/٤ - ١١٧ ، وتابعه ابن هشام في أوضح المسالك : ٢٥٨/١ .

(٢) قائله قيس بن غالب البدرى ، وفاطمة زوج زياد بن عبد الله العبيسي ، وهى من منجبات العرب وأولادها هم : الربيع وقيس وعمارة وأنس . انظر شرح المفضليات ٢٩ - ٣٦٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢٨٩/١ ، وشرح المفصل : ١٠٠/٧ .

(٣) الكتاب : ١٥٣/٢ .

(٤) المجمع : ١٠١/٢ ، وحاشية الايضاح : ٩٨/١ .

(٥) البسيط : ٦٠٧ .

(٦) ووافقه الصيمرى ، انظر شرح السيرافي : ١٤/٣ - ١٥ ، والتبصرة : ١٩٢/١ ، والمجمع : ١٠٢/٢ ، والخزانة : ٣٤/٤ .

وَمَثَلُ مَا سُمِعَ مِنْ زِيَادَةٍ غَيْرِ (كَانِ) مَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ مِنْ قَوْلِهِمْ : (مَا أَصْبَحَ
 أَبْرَدَهَا وَمَا أَمْسَى أَدْفَاهَا) ^(١) ف (ما) مبتدأ فيه معنى التعجب ، و (أَبْرَدَهَا) فِعْلٌ
 ماضٍ ومفعولٌ هو الهاءُ ، وفاعلٌ (أَبْرَدَ) ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على (ما) ، والجملةُ
 من الفِعْلِ والفاعلِ والمفعولِ / في موضعِ خَبَرٍ (ما) ، والمعنى : ما أَبْرَدَهَا ، و (أَصْبَحَ) (أ / ١٢٥)
 زائدةٌ بينَ المبتدأِ والخبرِ ، والمعنى : ما أَبْرَدَهَا في الصَّبَاحِ ، وكذلكَ الكلامُ في
 قولِهِمْ : ما أَمْسَى ما أَدْفَاهَا ، المعنى : ما أَدْفَاهَا في المَسَاءِ ، وَحَمَلَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ
 (أَصْبَحَ وَأَمْسَى) في هذا الذي حَكَاهُ أَبُو الحَسَنِ على أَنَّهُما غيرُ زائدتين ، لأنَّ زيادَةَ
 ما سوى (كَانِ) لم تثبت ^(٢) ، فأصبحَ عنده في موضعِ خَبَرِ المبتدأِ الذي هو (ما)
 واسمها ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ إلى (ما) والجملةُ التي هي (أَبْرَدَهَا) في موضعِ خَبَرِ
 (أَصْبَحَ) وكذلكَ (أَمْسَى) في قولِهِمْ : ما أَمْسَى أَدْفَاهَا ، وهذا مقتضى مذهبِ
 أَبِي القاسمِ ^(٣) ، لأنَّهُ حَمَلَ قولِهِمْ : ما كَانِ أَحْسَنَ زِيدًا ، على أَنَّ (كَانِ) فيه ليست
 بزائدةٍ ، كما ذكره ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ فيما حَكَاهُ أَبُو الحَسَنِ .

وَزَعَمَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ أَيْضًا أَنَّ هَذَا الَّذِي حَكَاهُ الْأَخْفَشُ أَكْثَرَ النَّحْوِيِّينَ يَطَاعِنُونَ
 فِيهِ وَيُرَوِّهُ مَصْنُوعًا ^(٤) .

الانقسامُ الثالثُ : أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تَنْقَسِمُ إِلَى مُتَصَرِّفٍ وَغَيْرِ مُتَصَرِّفٍ ، ففِي—
 الْمُتَصَرِّفِ : لَيْسَ ، وَدَامَ ، وَجَاءَ ، وَقَعَدَ ، فِي المَثَلِينَ المَسْمُوعِينَ ، لَا يُقَالُ مِنْ هَذِهِ

(١) انظر الأشموني : ٢٤١ / ١ ، وشرح المفصل : ١٥١ / ٧ - ١٥٢ ، وفي شرح
 الجمل لابن عصفور : ٤١٥ / ١ : (وزعم أهل الكوفة أن أسمى وأصبح تزدان
 ك (كان) وحكوا : ما أصبح أبردها وأمسى أدفأها ، يمتنون الدنيا) وانظر
 كذلك البسيط : ٦٢١ ، والمساعد : ٢٦٨ / ١ ، والهمع : ١٠٠ / ٢ ، وضمج

الأخفش الأوسط : ص ٢٥٢

(٢) انظر البسيط : ٦٢١ .

(٣) الجمل ص : ١١٦ - ١١٧ .

(٤) البسيط : ٦٢١ .

الأربعة سيوى لفظ واحدٍ ، فلا يُقال : لا أكلّمك ما يدوم زيد قائماً ، على أن يكونَ
 (يدوم) مضارع (دام) الناقصة ، فزيد اسمها و(قائماً) خبرها . إنما يُقال :
 مادام (٢) خاصة .

وكذلك أيضاً (جاء) و(قعد) لا يستعمل لهما مضارع ، ولا يستعملان ناقصين
 إلا في المثليين المسموعين خاصة ، لأنّهما في ذينك المثليين بمنزلة (صار) فمعنى
 قولهم : ما جاءت حاجتك : ما صارت حاجتك ، ف(ما) مبتدأ فيه معنى الاستفهام ،
 و(جاءت) في موضع الخبر ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلى (ما) وأنت حملاً على
 معنى (ما) لأنها الحاجة في المعنى ، ألا ترى أن المعنى : أي حاجة صارت حاجتك
 وحاجتك خبر (جاءت) وحكى سيويوه أن بعض العرب يقول : ما جاءت حاجتك (٢) ،
 برفع الحاجة على أنها اسم (جاءت) و(ما) خبرها مقدم عليها ، كأنك قلت : أي
 حاجة صارت حاجتك . ومعنى قولهم : (شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حرية) : حد
 شفرته حتى صارت مثل الحرية ، فاسم (قعدت) ضمير مستتر فيها يعود إلى الشفرة
 والجملة بعدها من (كأن) واسمها وخبرها في موضع نصب خبراً ل(قعدت) .

وذهب الزمخشري إلى أن (قعد) تستعمل ناقصة بمعنى (صار) في غير هذا ،
 وأنها تتصرف ، وجعل من ذلك قوله تعالى : (فتقعد طوما محسوراً) (٤) وقوله
 سبحانه : (فتقعد مذوما مخذولاً) (٥) وما كان نحو هذا ، فالمعنى عنده : فتصير
 (٦)

(١) انظر الهمع : ٧ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٣ / ١ .

(٢) رجع العلامة الصبان أن (دام) الناقصة لها مصدر ، واستدل على ذلك

بأمري ، انظرهما في حاشيته على الأشموني : ٤٣٠ / ١

(٣) وفي الكتاب : ٥١ / ١ (وزعم يونس أنه سمع ربيعة يقول : ما جاءت حاجتك ،

فيرفع) .

(٤) من الآية : (٢٩) من سورة الاسراء .

(٥) من الآية : (٢٢) من سورة الاسراء .

(٦) الكشاف : ٤٤٤ / ٢ - ٤٤٧ .

ملوماً محسوراً ، فاسمها ضميرٌ مستترٌ للمخاطبِ و (ملوماً) خبرها ، وأكثر النحويين (١)
 يَقْصُرُونَ ذَلِكَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَيُرَوِّنَ الْقَعُودَ فِي الْآيَتَيْنِ لَيْسَ بِمَعْنَى الصَّيْرُورَةِ ، وَإِنَّمَا
 هُوَ بِمَعْنَى الذَّلِّ ، وَالْمَعْرَبُ كَثِيرًا مَا تُعْبَرُ عَنْ الذَّلِّ بِاللُّصُوقِ بِالْأَرْضِ ، وَهَذَا مِنْ بَابِ
 الْمَجَازِ ، وَالضَّمِيرُ فِي (تَقَعَّدَ) عِنْدَهُمْ فَاعِلٌ ، وَ (ملوماً) حَالٌ مِنْهُ . (٢)

والمتصرف من هذه الأفعال ما عدا / الأربعة المذكورة ، تقول : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا (٨٠٥/ب)
 وَيَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَكُنَّ قَائِمًا ، وَكَذَلِكَ : مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا ، وَمَا يَزَالُ زَيْدٌ عَالِمًا .

الانقسام الرابع : أَنَّهَا تَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ ، قِسْمٌ يَلْزِمُ أَدَاةَ النِّفْيِ وَلَا يَسْتَعْمَلُ فِي هَالِ
 نَقْصَانِهِ إِلَّا بِهَا ظَاهِرَةٌ أَوْ مَقْدَرَةٌ (٣) ، وَهُوَ : زَالَ وَأَنْفَكَ ، وَفَتَى ، وَبَرِحَ . تقول : مَا
 زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا ، وَلَا يَنْفَكَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَنْ يَبْرِحَ زَيْدٌ ضَاهِكًا ، وَمَا فَتَى زَيْدٌ عَالِمًا .

ومثال كون أداة النفي مقدرة قوله تعالى : (تَاللَّهِ تَفْتَأُ) (٤) التقدير : تَاللَّهِ
 لَا تَفْتَأُ ، وَهَذَا فَتٌ (لَا) لِدُخُولِهَا عَلَى جَوَابِ الْقِسْمِ ، وَ (لَا) النَّافِيَةُ يَجُوزُ حَذْفُهَا فِي
 هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى مَا يَذْكَرُ فِي بَابِ الْقِسْمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . تقول : وَاللَّهِ يَقُومُ زَيْدٌ ،
 تَعْنِي : وَاللَّهِ لَا يَقُومُ . وَمِثْلُ الْآيَةِ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْحُ قَاعِدًا (٥)

أَرَادَ : لَا أَبْحُ . وَنَفَى هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْأَرْبَعَةَ إِجْبَابٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلِذَلِكَ لَا تَدْخُلُ
 (إِلَّا) عَلَى خَبَرِهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا ، فَالْمَعْنَى اثْبَاتُ الْعِلْمِ
 لَزَيْدٍ (٦) ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا ، فَأَمَّا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ :

-
- (١) انظر شرح الجمل لابن خروف: ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٣ / ١ .
 (٢) اقتفى المصنف في الكلام على (جاء وقعد) وهكاية مذهب الزمخشري والرد عليه ،
 أثر ابن أبي الربيع ، انظر البسيط : ٥٣٧ .
 (٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٦ / ١ .
 (٤) من الآية : (٨٥) من سورة يوسف .
 (٥) تقدم البيت بكامله وتخريجه في ص : ٣٥١ .
 (٦) انظر الجمل : ٦١ ، والبسيط : ٦٠١ ، والمهجع : ٩٧ / ٢ .

حَرَاجِيحٌ لَا تَنفَكُ إِلَّا مَنَاحِةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرَبَّى بِهَا بِلْدًا قَفْرًا (١)
 فظَاهِرُهُ أَنَّ (مَنَاحِةً) خَبْرٌ (تَنفَكُ) ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا قَدْ أُدْخِلَ (إِلَّا) عَلَى خَبْرٍ
 (مَا أَنْفَكُ) وَقَدْ حَمَلَ ابْنُ جَنِّي (إِلَّا) فِي هَذَا الْبَيْتِ عَلَى الزِّيَادَةِ ، قَالَ : وَقَدْ جَاءَتْ
 زَائِدَةٌ (٢) فِي قَوْلِ الْآخِرِ :

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مُنْجِنُونَ بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَلَّلًا (٣)
 هَكَذَا أَنْشَدَهُ : أَرَى الدَّهْرَ مُنْجِنُونَ بِأَهْلِهِ وَزَادَ (إِلَّا) . وَكَذَلِكَ هَذَا الْبَيْتُ أَرَادَ :
 مَا تَنفَكُ مَنَاحِةً ، وَعَلَى الزِّيَادَةِ أَيْضًا حَمَلَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ (٤) ، وَذَكَرَ الصِّمْرِيُّ (٥) أَنَّ أَكْثَرَ

(١) من الطويل لذي الرمة . وحراجيح : جمع حرجوج بضم فسكون كعصفور وهي
 الناقة السميثة الطويلة أو الضامرة ، والمراد بالخسف : حبسها عن المرعى .
 انظر الشاهد في ديوانه : ٢٤٠ ، والكتاب : ٤٨ / ٣ ، ومعاني القرآن : ٢٨١ / ٣ ،
 وفيه (قلائص) مكان (حراجيح) ، والتبصرة : ١٨٩ / ١ ، وأملى ابن الشجري :
 ١٢٤ / ٢ ، والمحتسب : ٣٢٩ / ١ ، والانصاف : ١٥٦ / ١ ، وشرح المفصل
 ١٦٠ / ٧ ، والافصح للفاروقي : ٢١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٨ / ١ ،
 والبسيط : ٦٠٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٢ / ١ ، والمغنى : ٧٣ / ١ ،
 والهمع : ٩٧ / ٢ .

(٢) المحتسب : ٣٢٨ / ١ .

(٣) من الطويل ينسب إلى بعض العرب من بني سعد . والمنجنون : الد ولاب الذي
 يستقى عليه ، ورواية البيت كما في أوضح المسالك : ٢٧٦ / ١ ، والأشمونى : ٢٤٨ / ١
 وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً
 وانظر المحتسب : ٣٢٨ / ١ ، والمغنى : ٧٣ / ١ ، والهمع : ١١١ / ٢ ، والخزانة
 ١٢٩ / ٢ .

(٤) البسيط : ٦٠٣ .

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري . أخذ عن أبي سعيد السيرافي
 والرماني والحسين بن علي النعماني البصري . كان فهماً عاقلاً ، صنف كتاب التبصرة
 في النحو وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين ، ولأهل المغرب باستعماله
 عناية تامة . لم تذكر المصادر تاريخ وفاته ولا ميلاده .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٤٩ / ٢ ، وانباه الرواة : ١٢٣ / ٢ .

النحويين حَطُّوا هذا البيت على الخَلَطِ والضرورة ، ثم قال : (ووجهه عندي أنه
أدْخَلَ (إِلَّا) في هذا الكلام ، لأنَّ لفظه نَفْيٌ ، وإنَّ كان المعنى على الإيجابِ ، (١) فيكون
هذا من مراعاة اللَّفْظِ كما قالَ جَدِيمةُ الأبرش :

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلِيمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتِ (٢)

فأدْخَلَ النُّونَ الخفيفةَ في (تَرْفَعُنْ) مع أنه إِنَّمَا وَقَعَ في الواجبِ ، وموضعُ نونِ التوكيدِ
في المضارعِ إِنَّمَا هو غيرُ الواجبِ كالنهي والاستفهامِ ، فَإِنَّمَا أدْخَلَ النُّونَ هنا فسي
الواجبِ لأنَّ (رَبِّ) تَقْلِيلٌ ، والتَقْلِيلُ بمنزلةِ النفي ، لأنَّ نَفْيَ الكثیرِ فشبَّه التَقْلِيلَ
بالنفي وأدْخَلَ النُّونَ في (تَرْفَعُنْ) وكذلك (مَا انفكَّ) لفظه نَفْيٌ وإنَّ كان المعنى على
الإيجابِ ، فأدْخَلَ (إِلَّا) بحكم اللفظِ وتشبيها لهذا بالنفي المحضِ ولم يراعِ المعنى .
وهذا الذي قاله الصِّمَرِيُّ صحيحٌ ، ومراعاةُ اللفظِ دون المعنى موجودةٌ في كَلَامِ
العربِ ، ألا ترى إلى قولِ الشاعرِ :-

لَمَّا أَغْضَلْتَ شُكْرَكَ فَانْتَصَحَنِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جَبَلٌ مَالِي (٣)

كيف أدْخَلَ لَامَ القَسَمِ على (مَا) النافية في قوله (لَمَّا) ، فَإِنَّمَا فَصَلَ ذلكَ ، لأنَّ
(مَا) تكونُ بمعنى (الذي) فراعى لفظَ (مَا) وإنَّ كان المعنى على النفي . وكذلك
أيضاً قولُ الآخرِ :

(١) التبصرة : ١/١٩٠ .

(٢) من المديد ، أوفيت : يقال أوفيت على الشيء إذا أشرفت عليه ، و(في) هنا بمعنى
(على) . والشمالات : جمع شمال بالفتح وهي الريح التي تهب من هذه الجهة
والعلم : الجبل .

وهو من شواهد الكتاب : ٣/٥١٨ ، والمقتضب : ٣/١٥ ، والنوادر : ٢١٠ ،
والأزهية : ٩٣ - ٢٧٥ ، والأيضاح : ١/٢٥٣ ، وشرح المفصل : ٩/٤٠ ،
والمقرب : ٢/٧٤ ، والمعنى : ١/١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والخزانة : ٤/٥٦٧ - ٥٦٨
(٣) من الوافر ، ينسب للنايغة وليس في ديوانه المطبوع ، وهو من شواهد المعنى :
٢/٦٨٠ ، وفيه (فاصطنعي) مكان (فانتصحنى) ، وشرح أبيات المعنى
للبيضاوي : ٨/٥٦ ، وشرح شواهد للسيوطي : ٢/٩٥٦ .

(١)
 وَرَجَّحَ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ (١)
 (١ / ١٢١)

ف (ما) هاهنا في قوله : (ما إِنْ رَأَيْتَهُ) مصدرية ، وهي في موضع نصبٍ على الظرفية لأنَّ التَّقْدِيرَ : مَدَّةَ رُؤْيَتِكَ إِيَّاهُ ، وَزَادَ بَعْدَهَا (إِنْ) وهي لا تَزَادُ إِلَّا بَعْدَ (مَا) النَّافِيَةِ ، مَا ذَاكَ إِلَّا رَعَى لِلْفِظِ (ما) ، لِأَنَّهَا تَكُونُ لِلنَّفْيِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :

يُرَجِّحُ الْعَبْدُ مَا إِنْ يَلْقَى وَتَمَرُّضُ دُونَ أَبْعَدِهِ خُطُوبٌ (٢)
 زَادَ (إِنْ) أَيْضًا بَعْدَ (مَا) الَّتِي بِمَعْنَى (الَّذِي) رَعِيًّا لِلْفِظِهَا ، لِأَنَّهَا تَكُونُ نَافِيَةً وَهَذَا النَّوعُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الصَّرْبِ .
 وَمَا ذَكَرَهُ الصَّيْمَرِيُّ مِنْ تَخَطُّعِ ذِي الرَّمَّةِ وَتَلْحِينِهِ فَهُوَ مَنْسُوبٌ لِلْأَصْمَعِيِّ (٣) وَالْجَرْمِيِّ (٤)
 وَفِي الْبَيْتِ أَيْضًا تَأْوِيلَانِ آخِرَانِ :

(١) من الطويل للمعلوط القريحي كما في شرح شواهد المغني للسيوطي : ٨٥ / ١ ، ٨٦ ، ٢ / ٧١٦ .
 وانظره في الكتاب : ٢٢٢ / ٤ ، والأزهية : ٤٢ - ٩٦ ، والخصائص : ١١٠ / ١ ، والمقرب : ٩٧ / ١ ، واصلاح الخلل : ٣٦٨ ، وشرح المفصل : ١٢٠ / ٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٩٨ / ١ ، والجنى الدانى : ٢١١ ، والمهمم : ١١٨ / ٢ ، والخزانة : ٥٣٦ / ١ .

(٢) من الوافر قاله جابر بن رلان الطائي (شاعر جاهلي) كما ذكر في الخزانة : ٥٦٧ / ٣ ، وفيها : (ما لا ان يزلان) مكان : (ما ان يلاؤن) ويروى في المغني : ١ / ٢٥٠ ، ٢ / ٦٧٩ ، والجنى الدانى : ٢١١ ، والمهمم : ١١٧ / ٢ ، والدرر : ٩٧ / ١ .

يُرَجِّحُ الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَسْرَاهُ وَتَمَرُّضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ (٣)
 (٣) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع ابو سميد الأصمعي البصري اللخوي ، أحد أئمة اللغة والضرب والأخبار والطح والنوادر .
 روى عن أبي عمرو بن العلاء ونافع بن نعيم ، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام أبو حاتم السجستاني وأبو الفضل الرياشي . له تصانيف بلغت الأربعين منها : غريب القرآن ، وخلق الانسان ، والأجناس ، والابل والخيل ، والأضداد ، وغير ذلك توفي سنة ٢١٦ هـ وقيل : ٢١٥ هـ عن ثمان وثمانين سنة . انظر ترجمته في بخية الوعاة : ١١٢ / ٢ ، ١١٣ ، وانباه الرواة : ١٩٧ / ٢ .
 (٤) انظر شرح المفصل : ١٠٧ / ٧ .

أحدُهُما : أَنْ (تنفك) فيه تامةٌ مثلها في قوله تعالى : (منفكين حتى تأتيهم البيئة)^(١) والمعنى : لا تنفك عن التعب ، و (مناخة) على هذا منصوبٌ على الاستثناء المنقطع ، كأنه قال : لكنَّها مناخةٌ على الخسف ، أي : على غيرِ علفٍ أو نرمى بها بلداً قفراً ، وهذا التأويلُ للقاضي أبي سعيد السيرافي .^(٢)

والتأويلُ الثاني : قاله الفراء^(٣) وهو أن (تنفك) هي الناقصة ، وخبرها في قوله (على الخسف) و (مناخة) تنصبُ على الحالِ مقدّمٌ من تأخيرٍ ، والمعنى : لا تنفك على الخسفِ أو نرمى بها بلداً قفراً إلا في حالِ إناختِها . وقال بعضُ البغداديين : إن (تنفك) هنا تامةٌ ، بمعنى تنفصلُ ، و (مناخة) حالٌ ، أي : ما ينفك بعضها من بعضي ، إما لأنها مقطرةٌ على نسقٍ ، مربوطٌ بعضها ببعضي ، أو لأنها مصطحبةٌ فسي التباري في السيرِ إلا في حالِ إناختِها ، أي : لا ينفصلُ بعضها من بعضٍ إلا في هذه الحال ، فإذا انبخت زالت عن الاتصالِ ، واناختها على غيرِ علفٍ . يريدُ : أنها تنسأخُ معدةً للسيرِ فلا ترسلُ من أجلِ ذلك في المرعى ، وهذا القولُ ارتضاهُ ابنُ عصفورٍ في شرحِ الجملِ^(٤) ، وذكر أن (أو) من قوله (أو نرمى) في هذا الوجهِ بمعنى (إلى أن) أي : اناختها إلى أن ترمى بها بلداً قفراً ، و (نرمى) على هذا منصوبٌ بإضمارِ (أن) بعد (أو) ولكنه سكنَ الياءَ ضرورةً

(١) من الآية : (١) من سورة البيئة .

(٢) شرح السيرافي : ٢١٨ / ٣ .

(٣) معاني القرآن : ٢٨١ / ٣ .

(٤) الذي قال ان (تنفك) تامة هو الفراء كما نقل البغدادى ، ونقل ابن الانبارى في الانصاف : ١٥٩ / ١ : أنه قول الكسائي رواه عنه هشام . وانظر الخزانة :

٥١ / ٤ ، ومعاني القرآن : ٢٨١ / ١ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٨ / ١ ، ٣٩٩ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٩ / ١ .

وهذا الذي ذكر في (أو) خلاف مذهب سيويه ، لأنه أنشد البيت شاهداً
لرفع الفعل بـ (أو) (١) فقد تحصل في هذا البيت للنحويين ستة أقوال : قول
الأصمعي والجرمي ، وقول ابن جني ، وقول الصيمري ، وقول السيرافي ، وقول الفراء ،
وقول بصير البغدادي ، والله سبحانه أعلم .

وقسم لا يلزم أداة النفي مطلقاً وهو ما عدا الأربعة المذكورة ، فهذا القسم
يجوز أن يستعمل مصاحباً لأداة النفي وأن يستعمل دونها نحو : كان زيد قائماً ،
وما كان زيد قائماً ، والنفي هنا حقيقي ولذلك يجوز دخول (إلا) على الخبر فتقول :
ما كان زيد إلا قائماً ، غير أن (دام) من هذا القسم لا تستعمل ناقصة إلا صلوة
ل (ما) المصدرية ، ولذلك لا تقع أول كلام فتقول : لا أكلّمك ما دام زيد قائماً ، ف (ما)

مصدرية وهي في / موضع نصب على الظرفية ، لأن التقدير : لا أكلّمك مدة دام زيد ، (١٢٦ / ب)
قال تعالى : (ومنهم من إن تأمنه بيدينا لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً) (٢)
فالتاء في (دمت) اسمها ، و (قائماً) خبرها ، و (ما) مصدرية قامت مقام الظرف ،
والتقدير : لا يؤده إليك إلا مدة دام قيامك عليه .

الفصل الثالث : في معاني هذه الأفعال

أما (كان) فإذا كانت ناقصة فلها معنيان :

أحدهما : أن تكون بمعنى (صار) نحو قول الشاعر :

بتيها قفر والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها (٣)

(١) الكتاب : ٤٨ / ٣ .

(٢) من الآية : (٧٥) من سورة آل عمران .

(٣) من الطويل نسبة ابن منظور في اللسان : (كون) لابن أحمرباهلي (إسلامي
مخضرم) وهو في ديوانه : ١١٩ ، ونسبه ابن السيد في إصلاح الخلل : ١٧٣ ،
لذي الرمة وليس في ديوانه ، ونسبه ابن يعميش في شرح المفصل : ١٠٢ / ٧ إلى
ابن كثر .

والتيها : الصحراء يضل فيها السارى . قفر : خلاء موحشة ، والحزن :

ما ارتفع من الأرض ، وقطا الحزن أكثر عطشا لأنه قليل الماء فهي سريحة الطيران =

أى : قد صارت بيوضها فراخاً .

والثانى : أن تكون للدلالة على زمان مقتضى الجملة ، فإذا قلت : كان زيد قائماً دلت (كان) على أن مقتضى الجملة الذى هو القيام فيما مضى ، وإذا قلت : سيكون زيد قائماً ، دلت (سيكون) على أن القيام فيما يستقبل ، وإذا قلت : يكون زيد قائماً ، دلت (يكون) على أن القيام إما فى الحال أو فيما يستقبل ، لأن (يكون) مضارع مبهم الزمان وإذا كانت زائدة فصناتها أيضاً الدلالة على زمان مقتضى الجملة ، فإذا قلت : زيد كان قائماً ، دلت (كان) على مضى القيام .

وإذا كانت تامة فلها أربعة معانٍ : تكون بمعنى (حدث) نحو : كان مطرٌ ، أى : حدث مطرٌ ، وبمعنى (حضر) نحو قولهم : كان لبنٌ ، أى : حضر لبنٌ ، قال تعالى : (وإن كان ذو عسرة ^(١)) أى : وإن حضر ذو عسرة ، وبمعنى (كفل) تقول : كنت الصبي ، أى : كفلته ، والتاء فى (كنت) فاعلة ، والصبي مفعول به ، وبمعنى (غزل) ، تقول : كنت الصوف ، أى : غزلته . ومما جاءت فيه (كان) تامة بمعنى الحدوث قوله تعالى : (كن فيكون) ^(٢) أى : أحدث فيحدث . وكذلك أيضاً قول الشاعر :

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالأبواب ما تفعل الخمر ^(٣)

أى : قال : أحدثا فحدثتا ، و(فعولان) نعت لعينان . وأما قول الآخر :

- = فسيبه سرعة ابلهم بسرعة القطا . وانظر الفصول الخمسون : ١٨٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤١٢/١ ، والأشمونى : ٢٣٠/١ ، والخزاعة : ٣١/٤ .
- (١) من الآية : (٢٨٠) من سورة البقرة . وانظر الجمل : ٦٢ .
- (٢) من الآية : (٨٢) من سورة يس .
- (٣) من الطويل لذي الرمة من قصيدة يهجو بها بنى امرئ القيس بن زيد مناة . وانظر فى ديوانه : ٢٩٧ ، والأزهية : ١٩٤ ، والخصائص : ٣٠٢/٢ ، وأمالى المرتضى : ٢٠/١ ، وشرح التسمييل : ١١٩/١ ، والمساعد : ٧٣/١ ، والاقتراح : ١٣٩ ، ومعجم الشواهد : ١٥٠/١ .

بِاللَّهِ قَوْلُوا كَذَا بِأَجْمَعِكُمْ يَأَلَيْتُ مَا كَانَ كَانَ لَمْ يَكُنْ (١)

ف(كَانَ) الأولى ناقصة واسمها ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على (ما) ، لأنها بمعنى (الذي) ، و(كَانَ) الثانية تامة وهي مع فاعليها الضمير المستتر فيها في موضع نصبٍ خبراً لِكَانَ قبلها ، و(يَكُنْ) تامة أيضاً وفاعلها أيضاً ضميرٌ مستترٌ ، والتقديرُ : يَأَلَيْتُ الذي كَانَ حَدَثَ لَمْ يَحْدَثْ .

وَأَمَّا (أَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى) فإذا كانت ناقصةً فلها معنيان .

أحدهما : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (صَارَ) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :-

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمَلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا (٢)

أى : صِرْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ . وَقَوْلِ الْآخِرِ :

وَكُنْتُ بِهِ أَكُنَى فَأَمْسَيْتُ كَلِمًا كُنَيْتُ بِهِ فَاضْتُ دُمُوعِي عَلَى نَهْرِي (٣)

أى : فَصِرْتُ كَلِمًا . وَقَوْلِ الْآخِرِ :

ثُمَّ أَضْحَوْا لَعِبِ الدَّهْرِ بِهِمْ وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ (٤)

أى : ثُمَّ صَارُوا لَعِبِ الدَّهْرِ بِهِمْ .

والمعنى الثانى : أَنْ تَكُونَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اقْتِرَانِ مضمونِ الْجُمْلَةِ بِالْأُزْمَةِ التَّسْوِي

تَشَارِكُهَا فِي الْحُرُوفِ ، الْمَسَاءُ فِي (أَمْسَى) وَالصَّبَاحُ فِي (أَصْبَحَ) وَالضُّحَى فِي (أَضْحَى) / (١٢٧/أ)

(١) أورده ابن منظور في اللسان (كون) من غير عزو ، شاهدنا على (كان) الزائدة برواية :

بِاللَّهِ قَوْلُوا بِأَجْمَعِكُمْ يَأَلَيْتُ مَا كَانَ لَمْ يَكُنْ

وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ص ٢٩٠ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٤٦١ .

(٣) من الأوائل ، ولم أقف على نسبه ، انظره في التوطئة ص : ٢١١ ، ويشير الشاعر الى سوء معاملة ابنه له .

(٤) من الرمل ، وينسب لعدى بن زيد العبادى ، وليس في ديوانه المطبوع .

انظره في التوطئة : ٢١١ ، والمساعد : ٢٥٦/١ ، والهمع : ٧٣/٢ ، والدرر

(أَضْحَى) وقد قيل أن (أَضْحَى) للضْحَى وللضْحَاءِ مَعًا (١) ، والضْحَى : وقست
إضاءة الشمس وصفائها ، والضْحَاءُ وقت استحرارها ، فتقول : أمسى زيد قائماً ، فدلت
(أمسى) على اقتران القيام بالساء ، وأصبح زيد قائماً ، فدلت (أصبح) على
اقتران الصيام بالصباح ، وأضحى زيد قائماً ، فالمعنى أن القيام مقترن بالضْحَى .
ويجوز أن يكون اقترانه بالضْحَاءِ في القول الآخر .

وإذا كانت تامة دلت على دخول الفاعل في الأزمنة المذكورة ، تقول : أصبحتم
كم تنامون ؟ أى : دخلتم في الصباح وخرجتم عن وقت النوم ، وتقول أيضاً : أمسيتم
كم تصطون ؟ أى : دخلتم في المساء . وكذلك تقول : أضحيتم ، أى : دخلتم في
الضْحَى أو في الضْحَاءِ أيضاً على القول الآخر ، وقد تكون (أصبح) منها للدلالة على
الإقامة في الصباح ، ومنه قوله : (إِذَا سَمِعْتَ بِسَرِّ الْقَيْنِ فَأَعْلَمْ بِأَنَّهُ مُصْبِحٌ) (٢) أى : مقيم
في الصباح .

وأما (ظل) فإن كانت ناقصة فلها معنيان :

أحدهما : أن تكون بمعنى (صار) ومنه قوله تعالى : (ظل وجهه مسوداً) (٣) أى :
صار وجهه مسوداً ، وقوله سبحانه : (فظلمت تفكهمون) (٤) أى : قصرتم تعجبون مما
نزل بكم في زرعكم ، وقيل معنى (تفكهمون) : تندمون . (٥)

(١) انظر اللسان (ضحا) .

(٢) هذا مثل يضرب للرجل يعرفه الناس بالكذب فلا يقبل قوله وإن كان صادقاً

وأصله أن القين (الحداد) إذا غف عنه شغله قال : انى سائر الليل

ليستصنعه أهل الماء خوف الفوت ، ثم يصبح وهو غير سار ، انظر كتاب

الأمثال : ٤٧ ، والمستقصى : ١ / ١٢٤ ، واللسان : (قين) وانظر شرح الجمل

لابن عصفور : ١ / ٤١٣ - ٤١٤ .

(٣) من الآية : (١٧) من سورة الزخرف ، ومن الآية (٥٨) النحل .

(٤) من الآية : (٦٥) من سورة الواقعة .

(٥) معاني القرآن : ٣ / ١٢٨ .

والمعنى الثانى : أن تكون للدلالة على صاحبة الصفة للموصوف نهاره ، فتقول
 ظلَّ زيدٌ قائماً ، أى : صاحب القيام زيداً جميع النهار . (١) وان كانت تامةً فمعناها
 الإقامة نهاراً ، فتقول : ظلَّ زيدٌ ، أى : أقام نهاراً .

وأما (بات) فإذا كانت ناقصةً فمعناها الدلالة على صاحبة الصفة للموصوف
 ليته ، فتقول : باتَ زيدٌ ساهراً ، أى : صاحبه السهر جميع ليته ، وإذا كانت تامةً
 كانت بمعنى (عرس) والتعريس هو النزول ليلاً ، فتقول : باتَ زيدٌ ، بمعنى : عرسَ
 زيد ، ومن هذا قول الشاعر :

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ (٢)

أى : وعرسَ وعرسَتْ ليلةً ، ففاعلُ (بات) الأولى ضميرٌ مستترٌ فيها ، وفاعلُ الثانية
 (لَيْلَةٌ) وأرادَ : وبَاتَ في ليلةٍ ، لكنه نسب الفعل إلى الليلة اتساعاً ومجازاً ، كما
 يقال : نهاره صائمٌ وليله قائمٌ . (٣)

وأما (غداً وراح) فإن كانتا ناقصتين فلهما معنيان :
 أحدهما : أن تكونا بمعنى (صار) فتقول : غداً زيدٌ عالماً ، وراحَ زيدٌ عالماً ،
 أى : صار كذلك .

والثانى : أن تكونا للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان (٤) الذى يشار إليها
 فى الحروف ، وهو الغدُ وفى (غداً) والروح فى (راح) ، فتقول : غداً زيدٌ قائماً ،
 وراحَ زيدٌ قائماً ، والمعنى : اقتران القيام بهذا الزمان .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٢ / ١ .

(٢) من المتقارب لأمير القيس بن عانس (صحابى) من قصيدة له مطلعها :

تطاول ليلىك بالأشمدة ونام الخلى ولم ترقد

العائير : يطلق على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد ، وعلى كل ما علل
 العين .

وهو من شواهد التوطئة : ٢١٢ ، وأوضح المسالك : ٢٥٤ / ١ ، والتصريح :

١ / ١١٩ ، والأشمونى : ٢٣٦ / ١ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٣٧ / ١ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٦ / ١ .

وإن كانتا تامتين فمعناهما السَّيرُ في الزمانِ المذكورِ ، فتقول : غَدَا زَيْدٌ ، أَيْ :
سَارَ فِي الْغَدَاةِ ، وَرَاحَ عَمْرُو ، أَيْ : سَارَ فِي وَقْتِ الرِّوَاكِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
(مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى) (١) أَيْ : مَنْ سَارَ ، وَفَاعِلُهَا غَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهَا يَحُودُ إِلَى
(مَنْ) .

وَأَمَّا (آتَى) ، وَ(عَادَ) فَإِنْ كَانَتَا نَاقِضَتَيْنِ فَمَعْنَاهُمَا / مَعْنَى (صَارَ) تَقُولُ : (١٢٧ / ب)
آتَى زَيْدٌ عَالِمًا ، أَيْ : صَارَ عَالِمًا ، وَقَالَ تَعَالَى : (حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ) (٢)
أَيْ : صَارَ مِثْلَ الْعُرْجُونِ الْبَالِي .

وإن كانتا تامتين كانتا بمنزلة (رَجَعَ) فتقول : آتَى زَيْدٌ إِلَى الْقِيَامِ ، وَعَادَ زَيْدٌ
إِلَى بَلَدِهِ ، أَيْ : رَجَعَ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا (صَارَ) فَإِنْ كَانَتْ نَاقِضَةً فَمَعْنَاهَا : تَحَوَّلَ الشَّيْءُ عَنْ صِفَتِهِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا
إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى ، فَتَقُولُ : صَارَ زَيْدٌ عَالِمًا ، أَيْ : تَحَوَّلَ عَنِ الْجَهْلِ إِلَى الْعِلْمِ . (٣)
وإن كانت تامّةً كانت بمعنى (انْتَقَلَ) نحو : صَارَ زَيْدٌ إِلَى الْبَادِيَةِ ، أَيْ : انْتَقَلَ
إِلَيْهَا .

وَأَمَّا (لَيْسَ) فَلَا تَنْفَاءَ الصِّفَةِ عَنِ الْمَوْصُوفِ فِي الْحَالِ إِذَا لَمْ يَتَّقِدْ الْخَبَرَ بِزَمَانٍ ،
فَإِنْ تَقَيَّدَ بِزَمَانٍ نَفَتْ عَلَى حَسَبِ تَقْيِيدِهِ فَتَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَيْسَ زَيْدٌ يَقُومُ ،
فَالْمَعْنَى انْتِفَاءُ الْقِيَامِ عَنِ زَيْدٍ فِي الْحَالِ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ (قَائِمٌ) أَوْ (يَقُومُ)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (فَتْحُ الْبَارِي : ٣٦٦ / ٢) فِي بَابِ فَضْلِ الْجُمُعَةِ ، حَدِيثٌ رَقْمُ
(٨٨١) بَلْفِظُ : (مِنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَسَلَ الْجَنَابَةَ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ
بِدَنَةً . . . الْخ)

وَسَلَّمَ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ : ١٣٥ / ٦ فِي الْجُمُعَةِ - بَابِ الطَّيِّبِ وَالسَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ،
حَدِيثٌ رَقْمُ (١٠) بِمِثْلِ لَفْظِ الْبُخَارِيِّ الْمَذْكُورِ .

وَزَادَ أَصْحَابُ الْمَوْطَأِ عَنْ مَالِكٍ بَعْدَ قَوْلِهِ (ثُمَّ رَاحَ) (فِي السَّاعَةِ الْأُولَى) أَنْظَرَ
الْمَوْطَأُ : ١٠١ / ١ - كِتَابُ الْجُمُعَةِ - بَابُ الْعَمَلِ فِي غَسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، حَدِيثٌ
رَقْمُ (١) .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٣٩) مِنْ سُورَةِ يَسٍ .

(٣) أَنْظَرَ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤١٦ / ١ .

لم يقيد بزمان ، وتقول : ليس زيد قائماً فداً ، وليس زيد يقوم فداً ، وليس زيد قائماً أمس ، فالمعنى انتفاء القيام عن زيد في الزمان الذي قيد الخبر به . وقد نص سيويوه على أنك تقول : ما زيد ضربته ^(١) ، على أن تكون (ما) حجازية بمنزلة (ليس) فنفت هنا الخبر الماضي كما ترى ، وإجازته ذلك في (ما) الحجازية إجازة منه له في (ليس) .
وسمِعَ للعرب فيما حكاه سيويوه (ليس خلق الله مثله) ^(٢) فنفت هنا أيضاً الخبر الماضي الذي هو (خلق الله مثله) واسم (ليس) هنا ضمير الأمر أو الشأن مستتر فيها أي : ليس الأمر أو الشأن خلق الله مثله .

وأما : (ما زال ، وما انفك ، وما فتى ، وما برح) ^(٣) أربعتها فلصاحبة الصفية للموصوف منذ أمكن أن يكون قابلاً لها ، فإذا قلت : ما زال زيد عالماً ، فالمعنى صاحبة العلم لزيد منذ صار قابلاً له ، وكذلك الثلاثة البواقي ، وتنفي هذه الأربعة ماضية اللفظ بـ (ما) ومضارعتها بـ (لم) و (لن) و (لا) نحو : ما زال زيد عالماً ، ولم يزل زيد عالماً ، ولن يزال زيد عالماً ، ولا يزال زيد عالماً ، وتنفي أيضاً ماضية اللفظ بـ (لا) في الدعاء نحو : لا زال زيد على خير ، تريد : الدعاء له بذلك .

وإذا استعملت (ما انفك) تامة كانت بمعنى (ما انفصل) فتقول : ما انفك زيد عن عمرو ، أي : ما انفصل عنه .

وإذا استعملت (برح) تامة كان معناها (ذهب) أو (ظهر) فتقول : ما برح زيد من هنا ، أي : ما ذهب وقالوا : (برح الخفاء) ^(٤) أي : ظهر ، وكذلك

(١) في الكتاب : ١٤٦ / ١ : (فان جعلت (ما) بمنزلة (ليس) في لغة أهل الحجاز لم يكن إلا الرفع ، لأنك تجيء بالفعل بعد أن يحمل ما هو بمنزلة فعل يرفع ، كأنك قلت : ليس زيد ضربته) .

(٢) الكتاب : ٧٠ / ١ .

(٣) انظر الجمل : ٥٣ ، وشرحه لابن عصفور : ٤١٧ / ١ ، والبسيط : ٥٣٩ .

(٤) الفاخر : ٣٥ ، وفيه : (قال الأصمعي : معناه : ظهر المكتوم وهو من البراح ، كأنه في براح من الأرض . وقال غيره : برح الخفاء : أي زال الخفاء فصار الأمر ظاهراً) . وانظر الصمغ : ٨٣ / ٢ .

تقول : ما بَرِحَ الخَفَاءُ ، أى : ما ظَهَرَ .

وَأَمَّا (مَادَامَ) فإذا كانت ناقصةً فمعناها صاحبة الصفة للموصوف في الحال (١) ،
فإذا قلت : لا أكلّمك مادام زيد قائماً ، فهم أن القيام صاحبٌ لزيد في الحال ،
وإذا كانت تامةً فمعناها الدلالة على بقاء الفاعل ، فإذا قلت : لا أكلّمك مادام زيد ،
فالمعنى : لا أكلّمك ما بقي زيد ، أى : مدة بقاءه .

وَأَمَّا (جَاءَ وَقَعَدَ) في المثليين (٢) فبمنزلة (٣) (صَارَ) الناقصة .

الفصل الرابع : في عطية وأحكام ما تعمل فيه

وفيه مسائل :

السؤال الأول : في عطية ، وكلُّ هذه الأفعال المذكورة في هذا الباب تدخل
على المبتدأ والخبر ، فيرتفع / المبتدأ بها اسماً لها ، وينصب الخبر خبراً لها (٤) ، (١٢٨/أ)
ويسمى أيضاً اسمها فاعلاً وخبرها مفعولاً . وقد أطلق سيويه هذه التسمية عليهما (٥) ،
فكلُّ ما جاز أن يكون مبتدأً جاز أن يكون اسماً لهذه الأفعال ، إلا ما له صدر الكلام
من المبتدآت كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام و(كم) الخبرية وما لزم الرفع على
الابتداء من الأسماء ، ك(أيمن الله) و(ما) التعجبية .

وتنفرد (دام) وما نفي ب(ما) من هذه الأفعال بأنها لا تدخل على مبتدأ
خبره مفرد (٦) لا زم التصدير نحو : أين زيد؟ وكيف عمرو؟ ومتى القيام؟ ألا ترى

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٨/١ .

(٢) تقد ما في ص : ٤٩٣/٤٩٨ .

(٣) في الأصل : (فمنزلة) ، والوجه ما أثبت .

(٤) هذا هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين إلى أن هذه الأفعال دخلت على

المبتدأ والخبر فنصب الخبر وبقى المبتدأ على رفعه . انظر الكتاب : ١٣١/٢ .

وشرح الجمل لابن عصفور : ٤١٨/١ - ٤١٩ ، والهمع : ٨٣/٢ .

(٥) الكتاب : ٤٩/١ .

(٦) الهمع : ٧٢/٢ .

أَنَّ (أَيْنَ) وقمتَ غيراً للمبتدأ بعدها ولها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام وكذلك (كَيْفَ) و(مَتَى) فلا يجوز دخول (مَا دَامَ) على هذه الجملة ، ولا دخول (مَا زَالَ) ، و(مَا انْفَكَّ) و(مَا فَتَى) ، و(مَا بَرِحَ) وكذلك سائر ما دخلت عليه (ما) من أفعال هذا الباب ، فلا يقال : لا أكلّمك أين ما دام زيدٌ ، ولا يقال أيضاً : أين ما زال زيدٌ ، ولا : كيف ما برح زيدٌ ، ولا : متى ما انفكّ القيامُ ، ولا : أين ما كان زيدٌ ، ولا : أين ما أصبح عمرو^(١) ، وتقول : أين كان زيدٌ ؟ ومتى كان القيامُ ؟ وكيف كان زيدٌ ؟ لعدم دخول (ما) على (كَانَ) فالاسم المرفوع بعدها اسمها ، واسم الاستفهام قبلها في موضع الخبر .

وإنما امتنع دخول ما ذكر على هذا المبتدأ المذكور لما يلزم من تقديم الخبر ، وذلك في هذا متنع ، أما في (دَامَ) فلوقوعها صلة ل(ما) المصدرية ، فلو قدّمت خبرها على (ما) لكانت قد قدّمت بمعنى الصلة على الموصول ، وذلك لا يجوز على ما تقرّر في باب الموصولات^(٢) ، لأن الصلة إنما هي (دَامَ) واسمها وخبرها ، فصار خبرها بمعنى الصلة .

وأما فيما نفى ب(ما) من هذه الأفعال ، فلأن (ما) النافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلو قدّمت خبر المنفى بما عليها لكانت قد أعطت ما بعدها فيما قبلها ، نعم يلزم ابن كيسان جواز ذلك في (مَا زَالَ) و(مَا انْفَكَّ) و(مَا فَتَى) لأنه يجيز تقدم أخبار هذه الأربعة عليها^(٣) لفقد معنى النفي في (ما) المصاحبة لها ، فصار عنده كل واحدٍ من هذه الأفعال الأربعة مع (ما) الداخلة عليه

(١) وجوز ذلك الكوفيون كما في الهمع : ٧٢/٢ ، وحاشية الصبان : ١/٢٢٦ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٨٠ .

(٣) هذا الذي أجازته ابن كيسان من تقدم أخبار هذه الأربعة عليها هو مذاهب الكوفيين ، وذهب البصريون والفراء إلى المنع ، وسيذكر المصنف ذلك بعد قليل انظر الهمع : ٨٩/٢ ، والتوطئة : ٢١٤ ، وشرح المفصل : ١١٣/٧ ، والانصاف

١/١٥٥ ، والبسيط : ٥٤٢ - ٥٤٣ ، وابن كيسان النحوي : ١٨١ - ١٨٣ .

حكمه حكم الايجاب ، ولذلك امتنع دخول (إلا) على خبرها ، ولأجله أيضا لا يكون لهذا النفي جواب منتصب بعد الفاء ، فلا يقال : ما زال زيد إلا قائما ، على ما تقدم ، ولا ما زال زيد قائما فنكره ، كما يجوز ذلك في النفي في غير هذه الأفعال الأربعة ، فكما حكم لهذا النفي هنا بحكم الايجاب فيما ذكر فينبغي أن يحكم له بحكمه في جواز تقدم الخبر ، فأجاز لذلك أن تقول : قائما ما زال زيد ، فيلزمه ولا بد جواز : أين ما زال زيد ، وكيف ما انفك عمرو ، ومتى ما برح القتال ، وقد نسب ابن مالك ما ذكر أنه مذهب ابن كيسان من جواز تقدم خبر (ما زال) وأخواتها الثلاثة عليها ، إلى بعض الكوفيين ^(١) ولم ينسبه لابن كيسان . ولما / ذكر ابن مالك امتناع دخول (ما دام) (١٢٨ / ب)

والمنفي ب (ما) على المبتدأ الذي خبره ما ذكر ، اطلق المنع ولم ينبه على أن من ذهب في (ما زال) وأخواتها جواز تقدم الخبر ، يبيح دخولها على المبتدأ المذكور ، وقد كان ينبغي له أن ينبه على ذلك لما التزمه في كتابه الكبير ^(٢) من تتبع الخلاف ، وكذلك أيضا كان ينبغي له أن ينبه على أن مذهب الفراء امتناع دخول (زال) وأخواتها على ذلك المبتدأ الذي خبره ما ذكر ، وإن كانت منفية بغير (ما) ، لأنه ذكر أن مذهب الفراء امتناع تقدم خبر (زال) وأخواتها الثلاثة عليها مطلقا ^(٣) ، كانت منفية ب (ما) أو بغيرها فلا يجوز عنده : قائما لا يزال زيد ، ولا : ضاحكا لن يزال عمرو ، ولا : منطلقا لم يزل بكر ، فلا شك في امتناع : أين لا يزال زيد ، وكيف لم يزل زيد ؟ ومتى لن يزال القتال ؟ على مذهبه ، فتخصيصه المنفي ب (ما) وحدها من غير تنبيه على الخلاف غير لا ثقي بطريقته ، وإنما كان اللائق باختصاره وجمعه للمذاهب أن يقول : ويختص ما يمتنع تقدم خبره عليه منها بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طليعي عوض . قوله (وتختص (دام) والمنفي ب (ما) بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طليعي) ^(٤)

(١) التسهيل : ٥٤ .

(٢) يقصد : كتابه : (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)

(٣) التسهيل : ٥٤ ، وانظر اوضح المسالك : ٢٤٦ / ١ .

(٤) التسهيل : ٥٢ .

وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَّا الْجُمْلَةَ
الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ (١) ، فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَكَانَ زَيْدٌ قَامًا ، وَكَانَ زَيْدٌ
يَقُومُ ، وَكَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَامٌ ، وَزَيْدٌ يَقُومُ ، وَزَيْدٌ
أَبُوهُ قَائِمٌ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : كَانَ زَيْدٌ اضْرِبَهُ ، وَلَا : كَانَ زَيْدٌ لَا تَضْرِبُهُ ، لِأَنَّ (اضْرِبْ)
و(لَا تَضْرِبْ) طَلَبُ لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ، فَلَا يَقَعُ خَبْرًا لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ ، وَإِنْ كَانَ
يَقَعُ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ ، إِذْ تَقُولُ : زَيْدٌ اضْرِبَهُ ، وَزَيْدٌ لَا تَضْرِبُهُ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكَرِيْنِي
وَدِلِّي دَلَّ مَاجِدَةَ صَنَاعِ (٢)

فَأَوْقَعَ (ذَكَرِيْنِي) وَهُوَ طَلَبٌ خَبْرًا لـ (كُونِي) و(بِالْمَكَارِمِ) مَتَعَلِّقٌ بِذَكَرِيْنِي ، وَالتَّقْدِيرُ
وَكُونِي ذَكَرِيْنِي بِالْمَكَارِمِ ، وَالْيَاءُ فِي (كُونِي) هِيَ الْأَسْمَ أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ ، أَيْ : (وَكُونِي
أَنْتِ) عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْمَازِنِ اللَّذَيْنِ يَرِيَانِ أَنَّ الْيَاءَ لَيْسَتْ ضَمِيرًا وَأَنَّهَا عَلَامَةٌ تَأْنِيثٍ ،
وَهَذَا الْبَيْتُ شَائِدٌ نَادِرٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مِنْ وَضْعِ الْأَمْرِ مَوْضِعِ الْخَبْرِ (٣) ، كَأَنَّهُ قَالَ :
وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكَرِيْنِي ، فَوَضَعَ (ذَكَرِيْنِي) مَوْضِعَ (تَذَكَرِيْنِي) فَالْلَفْظُ لَفْظُ الْأَمْرِ
وَالْمَعْنَى عَلَى الْخَبْرِ ، وَالْأَمْرُ قَدْ يَوْضَعُ (مَوْضِعٌ) (٤) الْخَبْرَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (قُلْ مَنْ كَانَ
فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَدًا) (٥) أَيْ : فَيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَدًا ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَكَ :
(اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) (٦) الْمَعْنَى : وَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ، وَمِنْ هَبِّ أَبِي عَلِيٍّ

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٩/١ - ٣٨٠ .

(٢) من الوافر ، رواه أبو زيد في النوادر : ٣٠ ، ٥٨ لرجل من بني نهشل (جاهلي)
يخاطب زوجته . والصناع : الحاذقة بصمليدين . والدل : قريب المعنى من
الهدى وهما من السكينة والوقار في الهيئة والنظر والشمائل .

وهو من شواهد التوطئة : ٢١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٠/١ ،

والتسمييل : ٥٢ ، والمعنى : ٥٨٥/٢ ، والمهمع : ٧٢/٢ ، والدرر : ٨٣/١ ،

وحاشية الصبان : ٢٢٦/١ ، والغزاة : ٥٧/٤ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٠/١ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) من الآية : (٧٥) من سورة مريم .

(٦) من الآية : (١٢) من سورة الممتكوت .

الشلبيين في توطئته : (١) أَنَّهُ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ وَقَوْعُ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ خَبْرًا
لِكَانَ وَأَخْوَاتِيهَا عِنْدَ مَخَالَفَةِ مَعْنَى (كَانَ) أَوْ غَيْرِهَا مِنْ أَخْوَاتِيهَا لِمَعْنَى تِلْكَ الْجُمْلَةِ فَقَطُّ ،
وَأَمَّا إِنْ اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى فَذَلِكَ جَائِزٌ ، فَوَافَقَ عَلَى امْتِنَاعِ : كَانَ زَيْدٌ هَلْ / ضَرِبْتَهُ (٢) ؟ (أ/١٢٤)
وَكَانَ زَيْدٌ أَضْرِبُهُ ، وَكَانَ زَيْدٌ لَا تَضْرِبُهُ ؟ لَا اخْتِلَافَ فِي مَعْنَى (كَانَ) بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ
هَلْ ضَرِبْتَهُ ؟ أَوْ أَضْرِبُهُ ، أَوْ لَا تَضْرِبُهُ ؟ إِذْ كَانَ خَبْرًا (٣) وَالْجُمْلَةُ دَلَبٌ (و) (٤) هَلْ
ضَرِبْتَهُ (سْتَفْهَامٌ ، وَأَضْرِبُهُ أَمْرٌ ، وَلَا تَضْرِبُهُ نَهْيٌ ، وَخَالَفَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : كُنْ أَضْرِبْ
زَيْدًا ، فَأَجَازَ هَذَا وَنَحْوَهُ لِاتِّفَاقِ (كُنْ) وَالْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ (أَضْرِبْ زَيْدًا) فِي الْمَعْنَى ،
إِنْ كِلَاهُمَا دَلَبٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (كُنْ) أَمْرٌ وَ(أَضْرِبْ زَيْدًا) كَذَلِكَ ، فَاسْمٌ (كُنْ) ضَمِيرٌ
مُسْتَتِرٌ فِيهَا لِلْمَخَاطَبِ ، وَالْجُمْلَةُ الطَّلِبَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ الْبَيْتُ ،
فَلَيْسَ بِضَرُورَةٍ وَلَا شَأْنٍ فِي مَذْهَبِهِ مِنْ حَيْثُ اتَّفَقَ (كُونِي) مَعَ (ذَكَّرِينِي) فِي الْمَعْنَى الَّتِي
هُوَ الطَّلِبُ كَمَا تَتَقَدَّمُ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ .

المسألة الثانية : فِي حُكْمِ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ فِي هَذَا الْبَابِ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ .

ويجوز على الجملة ثلاث صور : أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَتِينَ ، وَأَنْ يَكُونَ نَكْرَتَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ
أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةً وَالْآخَرَ نَكْرَةً .

فَإِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، فَمَا أَنْ تَكُونَ أَحَدَاهُمَا مَشَبَّهَةً بِالْآخَرَى فِي الْمَعْنَى أَوْ لَا تَكُونَ
كَذَلِكَ . إِنْ كَانَتَا أَحَدَاهُمَا مَشَبَّهَةً بِالْآخَرَى لَزِمَ جَعْلُ الْمَشَبَّهَةِ الْأَسْمَ وَالْمَشَبَّهِ
بِهَا الْخَبَرَ ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى إِذْ ذَاكَ ، فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ زُهَيْرًا (٥) ،
وَكَانَ زَيْدٌ حَاتِمًا ، تَرِيدُ : كَانَ زَيْدٌ مِثْلَ زُهَيْرٍ ، وَكَانَ زَيْدٌ مِثْلَ حَاتِمٍ ، وَلَا يَجُوزُ فِي
هَذَا وَنَحْوِهِ أَنْ يُقَالَ : كَانَ زُهَيْرٌ زَيْدًا ، وَلَا : كَانَ حَاتِمٌ زَيْدًا ، مَعَ إِدَارَةِ تَشْبِيهِ زَيْدٍ

(١) التوطئة : ٢١٥ .

(٢) انظر التوطئة : ٢١٥ .

(٣) يقصد الجملة الخبرية .

(٤) تنكئة يلتزم بها الكلام .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٠ / ١ .

بزهيرٍ أو بهائمٍ ، إذ يُفهم من جعلٍ زهيرٍ وهائمٍ الاسم تشبيهما بزيدٍ . وإن لم يكن المعنى على التشبيه جعلت أيتهما شئت الاسم والأخرى الخبر ، أنت بالخيار في ذلك ، إلا أنه إن كانت أحدهما أعرف من الأخرى فالأحسن أن تجعل التي هي أكثر تعريفاً الاسم والأخرى الخبر ، فتقول : كان زيدٌ أخاك ، وإن شئت قلت : كان أخوك زيداً^(١) ، لأن زيداً وأخاك متساويا الرتبة في التصريف ، لأن أخوك مضاف إلى المضمير فهو في مرتبة العلم مثل زيدٍ ، فلك الخيار في جعل أيتهما شئت الاسم والأخرى الخبر ، لأن كل واحدةٍ منهما معلومةٌ من حيث هي معرفةٌ ، وإنما المجهول عند المقاطب النسبة فحسب ، فهو يعلم زيداً كعلمنا مالكا والشافعي وأبا حنيفة مثلاً ، ويعلم أخاه بعينه ، لكنه يجهل أن ذلك الأخ هو زيدٌ ، فهو يجهل النسبة بين الاسمين ، فاخبرته بحصولها ، فلا فرق بين جعل زيدٍ الاسم ، و(أخوك) الخبر أو العكس . وتقول : كان زيدٌ الراكب ، وكان الراكب زيداً ، لأنهما معرفتان أيضاً على ما تقدم ، وقولك : كان زيدٌ الراكب ، أحسن من قولك : كان الراكب زيداً ، لأن زيداً أعرف من الراكب ، إذ العلم قبل المصرف بالألف واللام في المرتبة ، فجعل الأعراف الاسم والأقل تعريفاً الخبر أولى^(٢) من العكس ، مع أن العكس جائزٌ ، وعليه جاء قول الشاعر :

لقد علم الأتوم ما كان داءها يشهلان / إلا الخزي ممن يقودها^(٣)

(١٢٩/ب)

ألا تراه جعل الأعراف خبراً ، وهو (دائها) والأقل تعريفاً الاسم وهو (الخزي) وذلك أن (دائها) في مرتبة العلم من حيث أضيف إلى المضمير ، و(الخزي) بالألف واللام . وكذلك أيضاً : كان أخوك هذا ، أولى من : كان هذا أخاك ، لأن

(١) انظر التيمرة : ١٨٥/١ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠١/١ .

(٣) من الأولى ، ولم أقف له على نسبة . والشاعر ينسب سبب انهزام القوم في جبل (شهران) إلى قائد هذه الكتيبة الموصوف بالجبن .

وهو من شواهد سيوريه : ٥٠/١ ، وفيه : (وقد) بالواو مكان (لقد) وشرح

المفصل : ٩٧/٧ .

العلم قبل المبهم في التصريف ، على أن ابن عصفور ذكر أن المبهم لا تجعله العَرَبُ
خبراً إلا للمضمر نحو : هَا أَنَاذَا (١) ، وَلَا يَجُوزُ زَيْدٌ هَذَا ، إِنَّمَا يُقَالُ : هَذَا زَيْدٌ ،
وَاطْلَاقَاتِ النَّحْوِيِّينَ تَقْتَضِي أَنَّ هَذَا لَا يَلْزِمُ وَأَنَّ الْمَبْهَمَ كَظَمِهِ مِنَ الْمَعَارِفِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ فِي تَأْوِيلِ مَصَدَرٍ مَعْرَفٍ ، وَإِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ غَيْرِهَا مِنْ
الْمَعَارِفِ فَالْغَالِبُ أَنَّ تَكُونُ هِيَ الْأَسْمَ وَغَيْرُهَا الْخَبَرُ ، وَكَذَلِكَ (أَنَّ) مَعَ اسْمِهَا
وَخَبَرُهَا ، قَالَ تَعَالَى : (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (٢) ، (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ
قَالُوا) (٣) أَي : مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ ، وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا قَوْلُهُمْ ، أَلَّا تَرَى
أَنَّهُ لَمْ يُقْرَأْ فِي السَّبْحِ إِلَّا يَنْصَبُ الْجَوَابَ وَالْحُجَّةَ (٤) ، عَلَى جَعَلٍ (أَنْ قَالُوا) هُوَ الْأَسْمُ ،
وَقَرِئَ فِي الشَّاذِّ بِالْوَجْهِ الْآخِرِ الَّذِي هُوَ الْقَلِيلُ ، وَهُوَ رَفْعُ الْحُجَّةِ وَالْجَوَابِ (٥) ، عَلَيَّ
جَعَلِيهَا الْأَسْمُ وَ (أَنْ قَالُوا) الْخَبَرُ ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ
قَالُوا) (٦) فَكَثُرَ الْقُرَاءُ السَّبْعَةَ عَلَى الْوَجْهِ الْكَثِيرِ وَهُوَ نَصَبٌ (٧) (الْفِتْنَةُ) عَلَى أَنَّهَا الْخَبَرُ ،

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٢ / ١ ، وانظر المصحح : ٩٤ / ٢ .

(٢) من الآية : (٢٥) من سورة الباشية .

(٣) من الآية : (٨٢) من سورة الأعراف . وفي النمل : (٥٦) والعنكبوت : (٢٤)

(٢٩) : (فما كان ... الآية) . وانظر الكتاب : ٥٠ / ١ .

(٤) وقراءة (حجتهم) بالنصب هي قراءة الجمهور . انظر الاتحاف : ٣٩٠ ، والنشر

٠٣٧٢ / ٢

(٥) قرأ برفع (الحجة) الحسن ، وعبيد بن عمير ، وجاء من بعض الطرق عن

رويس عن يعقوب وعن أبي بكر عن عاصم ، ورواية عبد الحميد بن بكار عن ابن
عامر .

وقرأ برفع (الجواب) الحسن . انظر البحر المحيط : ٤٩ / ٨ ، ٣٣٤ / ٤ ،

والاتحاف : ٣٩٠ ، والنشر : ٣٧٢ / ٢ ، والكشاف : ٥١٣ / ٣ .

(٦) من الآية : (٢٣) من سورة الأنعام .

(٧) النصب قراءة نافع وأبي عمرو ، وأبي بكر من طريق العليبي ، وأبي جعفر ، وخلف

انظر الاتحاف : ٢٠٦ ، والتيسير : ١٠١ - ١٠٢ ، والنشر : ٢٥٧ / ٢ .

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ ، (فِتْنَتُهُمْ) بِالرَّفْعِ (١) عَلَى أَنَّهُ الْاسْمُ ، وَ(أَنَّ قَالُوا) الْخَبْرُ ، عَلَى الْوَجْهِ الْقَلِيلِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قُرِئَ فِي السَّبْحِ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا) (٢) فِقِرَاءَةِ حَمْرَةَ وَحَفْصٍ بِنَصْبِ (الْبِرِّ) عَلَى أَنَّهُ الْخَبْرُ ، وَ(أَنَّ تُولُوا) الْاسْمُ ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْكَثِيرِ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِرَفْعِ (الْبِرِّ) . وَتَحْتَمَلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا وَأَعْوَاهُمَا أَنْ يَكُونَ اسْمٌ (لَيْسَ) ضَمِيرُ الْأَسْمَاءِ وَالشَّانِ (٤) وَأَنْ يَكُونَ (الْبِرُّ) اسْمَ لَيْسَ ، وَ(أَنَّ تُولُوا) الْخَبْرُ عَلَى الْوَجْهِ الْقَلِيلِ ، وَإِنَّمَا ضَعَفَ هَذَا الْوَجْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ جَعْلِ الْأَقْلِ تَعْرِيفًا لِلسَّمِّ وَالْأَعْرَفِ الْخَبْرُ ، لِأَنَّ (أَنَّ تُولُوا) يَتَقَدَّرُ بِمُضَدِّرٍ مُضَافٍ إِلَى الضَّمِيرِ وَ(الْبِرِّ) مَعْرُوفٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَيْسَ الْبِرُّ تَوْلِيَتِكُمْ ، وَ(تَوْلِيَتِكُمْ) فِي مَرْتَبَةِ الْعِلْمِ مِنْ حَيْثُ أُضِيفَ إِلَى مُضْمِرٍ ، فَهَذَا الْوَجْهُ عَلَى هَذَا مِثْلَ الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ ، عَلَى أَنَّ ابْنَ أَبِي الرَّيْبِ (٥) وَابْنَ عَصْفُورٍ (٦) قَدْ ذَكَرَا أَنَّ (أَنَّ) وَالْفِعْلُ وَ(أَنَّ) مَعَ صِلَتِهِمَا فِي قُوَّةِ الْمُضْمِرِ فَسِي التَّعْرِيفِ لِشَبْهِهِمَا بِهِ مِنْ جِهَةِ امْتِنَاعِ وَصْفِهِمَا وَالْوَصْفِ بِهِمَا مِثْلَ الْمُضْمِرِ ، فَهِيَ عَلَى هَذَا فِي أَوَّلِ مَرْتَبَةٍ مِنْ قَبِيلِ أَعْرَفِ الْمَعَارِفِ ، وَلِذَلِكَ يَجْعَلَانِ الْاسْمَ إِذَا اجْتَمَعَا مَعَ غَيْرِهِمَا مِنَ الْمَعَارِفِ ، فَهَذَا الْوَجْهُ إِذَا ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ جَعْلِ أَعْرَفِ الْمَعَارِفِ الْخَبْرَ وَهُوَ (أَنَّ تُولُوا) ، وَالْمَعْرُوفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْاسْمُ مَعَ أَنَّهُ فِي آخِرِ مَرْتَبَةٍ مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْرِيفِ ، هَذَا الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فَيُطَاوَأُ إِذَا اجْتَمَعَ لَكَ بَعْدَ (كَانَ) أَوْ شَيْءٍ مِّنْ

(١) انظر حجة القراءات : ٢٤٣ ، والسبعة : ٢٥٤ / ٢٥٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٤٢٦ / ١ .

(٢) من الآية : (١٧٧) من سورة البقرة .

(٣) انظر معاني القرآن : ١ / ١٠٣ ، وحجة القراءات ص : ١٢٣ ، والبحر المحيط :

٠٢ / ٢

(٤) بيان في الأصل بمقدار كلمتين .

(٥) البسيط : ٥٨٢ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٢ / ١

أخواتها معرفتان ، هو طريقة أبي الحسن بن بابشاذ^(١) ، غير أنه لم يخصّ المعرفتين اللتين قصد تشبيه أحدهما بالأخرى بحكهما / الذي ذكرنا ، وعلى طريقته مشى (١٣٠ / أ) الشلوين وابن أبي الربيع ، غير أن ابن أبي الربيع خصّ المعرفتين المشبهة أحدهما بالأخرى بحكهما المتقدم ، وزاد في بعض تواليه أن مثل قولهم : زيد صد يقى^(٢) ، إذا دخلت عليه (كان) أو شيء من أخواتها فليس لك جعل أيتها شئت الاسم والأخرى الخبر على الإطلاق ، بل إن قصدت معنى الحصر لزمك جعل (صد يقى) الاسم (زيد) الخبر ، فتقول : كان صد يقى زيدا ، والمعنى لم يكن لي من الناس صد يقى إلا زيد ، فنفي الصداقة عن غيره وحصرتها فيه ، وإن لم تقصد الحصر لزمك جعل

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ - كلمة أعجمية بسكون الباء الثانية أو كسرهما وأعجام الذال أو هاءها ، معناها : الفرح والسرور - ابن داود ابن سليمان بن إبراهيم المصري ، أصله من الديلم ، ولد ونشأ بمصر ، ثم وفد إلى العراق لتجارة اللؤلؤ ، ثم رجع إلى مصر وتصدر للإفادة في جامع عمرو بن العاص ، وله مصنفات نحوية منها : شرح الجمل للزجاجي ، وشرح الأصول لابن السراج والتعليق المشهور بتعليق الخرفة ، والمقدمة المحسبة ، وشرح النخبة ، والتذكرة في القراءات السبع ، والمفيد في النحو . توفي سنة ٤٦٩ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ١٧٢ / ٢ ، وانباء الرواة : ٩٥ / ٢ ، ونشأة النحو : ٢١٤ ، وانظر طريقته في شرح الجمل له : ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٨٢ - ٥٨٣ : (. . .) الثاني : أن يكون المعنى يختلف فليست في هذا النوع بالخيار ، لأن المعنى يتغير . ومثال ذلك : زيد صاحبي ، وصاحبي زيد ، فانك إذا قلت : زيد صاحبي ، فانه لا يقتضى بالظهور انه لا صاحب لك إلا زيد ، لأن اللفظ ليس فيه تعري لنفي الصحبة عن غير زيد ، فان قلت : صاحبي زيد ، فالظاهر من هذا اللفظ أنه لا صاحب لك إلا زيد ، لأنك إذا قلت : صاحبي زيد ، وجعلت صاحبي مبتدأ وزيدا خبرا ، فالمقصود الأخبار بتعيين صاحبك ، كأن قائلا قال لك : أعلم أن لك صاحبا خاصا بك ، فعينه لي ، فقلت : صاحبي زيد ، وعلى هذا تجعل (صاحبي) مبتدأ . وأما ان قلت : زيد صاحبي ، فالقصد الأخبار عن زيد باتصافه بهذا الوصف ، وليس فيه تعري لغيره أنه لا يتصف به .

زيدِ الاسم (صديقي) الخبر ، فتقول : كَانَ زَيْدٌ صَدِيقِي ، والمعنى أَنَّ زَيْدًا لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ الَّتِي هِيَ الصَّدَاقَةُ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّفٍ لِحَصْرِهَا فِيهِ ، بَلْ يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ أَيْضًا لِغَيْرِهِ مَعَهُ ، وَأَنْ يَكُونَ انْفَرَدَ بِهَا . وَمَعْنَى النَّحْوِيِّينَ (١) خَالَفَ فِي هَذَا وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَكَ : كَمَا كَانَ صَدِيقِي زَيْدًا ، وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقِي ، سَوَاءً مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَلَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَعَرُّفٌ لِلْحَصْرِ ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَكُونُ بِالْخِيَارِ أَيُّهُمَا شَعَتَ جَعَلْتَهُ الْاسْمَ وَالْآخَرَ الْخَبَرَ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ كَقَوْلِكَ : كَانَ زَيْدٌ هَذَا ، وَكَانَ هَذَا زَيْدٌ . وَقَدْ رَدَّ أَبُو الْحَسَنِ بِسِنِّ خُرُوفِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي شَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي الْمَعْرِفَتَيْنِ ، وَذَهَبَ فِيهِمَا مَذْهَبًا آخَرَ . حَاصِلُهُ : أَنَّ الْمَخَاطَبَ إِذَا كَانَ يَجْهَلُ أَحَدَى الْمَعْرِفَتَيْنِ وَيَعْلَمُ الْآخَرَى جَعَلَتِ الْمَعْلُومَ الْاسْمَ وَالْمَجْهُولَ الْخَبَرَ فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، إِذَا كَانَ الْمَخَاطَبُ يَعْرِفُ زَيْدًا وَلَا يَعْلَمُ الْأَخُوَّةَ ، وَتَقُولُ : كَانَ أَخُوكَ زَيْدًا ، إِذَا كَانَ الْمَخَاطَبُ يَعْرِفُ أَخَاهُ وَيَجْهَلُ اسْمَهُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : كَانَ أَخُوكَ مَسْمًى بِهَذَا الْاسْمِ ، قَالَ : وَالْخَبَرُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَجْهُولًا أَبَدًا عِنْدَ الْمَخَاطَبِ ، وَالْاسْمُ أَبَدًا وَهُوَ الْمَخْبِرُ عَنْهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَخْبِرُ الْمَخَاطَبَ بِمَا كَانَ يَجْهَلُهُ عَمَّا يَعْرِفُ . قَالَ : وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَبَرُ لِغَيْرِ (٢) ، فَاعْتَبَارُ الْأَقْلِ تَعْرِيفًا وَالْأَعْرَفُ فِي هَذَا الْبَابِ خَطَأٌ ، إِذْ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُولُ مِنْهُمَا هُوَ الْأَعْرَفُ ، فَيَلْزِمُكَ وَلَا بُدَّ جَعْلُهُ الْخَبَرَ وَجَعْلُ الْأَقْلِ تَعْرِيفًا الْاسْمَ ، فَيَجِبُ أَنْ تَقُولَ : كَانَ الْمُتَكَلِّمُ أَخَاكَ ، إِذَا كَانَتْ الْأَخُوَّةُ مَجْهُولَةً لِلْمَخَاطَبِ وَالْمُتَكَلِّمُ مَعْلُومًا عِنْدَهُ ، فَقَدْ لَزِمَكَ هُنَا كَمَا تَرَى جَعْلُ الْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْاسْمَ ، وَجَعْلُ الْمُضَافِ إِلَى الْمَضْمَرِ الْخَبَرَ ، قَالَ الشَّلُوبِيُّ : وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ خُرُوفٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ وَلَا بُدَّ اعْتِبَارُ الْأَعْرَفِ وَالْأَقْلِ تَعْرِيفًا ، فَيَجْعَلُ الْأَعْرَفُ الْاسْمَ وَالْأَقْلُ تَعْرِيفًا الْخَبَرَ ، لِأَنَّ الْأَعْرَفَ مَعَ مَا هُوَ مِنْهُ فِي التَّعْرِيفِ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْرِفَةِ مَعَ النِّكْرَةِ ، فَكَمَا تَجْعَلُ الْمَعْرِفَةَ الْاسْمَ وَالنِّكْرَةَ الْخَبَرَ كَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ الْأَعْرَفُ الْاسْمَ وَالْأَقْلُ تَعْرِيفًا

(١) انظر البسيط : ٥٨٣ - ٥٨٤ ، وقاية الأمل : ١٢٣ ، والأشباه والنظائر :

١١٥/٣ وما بعدها .

(٢) شرح الجمل لابن خروف : ٤٣ .

الخبر ، قال : وما ذكره من أنه يعتبر المعلوم والمجهول / ففاسد ، لأن كل واحد (١٣٠ / ب) من الاسم والخبر هنا معرفة ، فلا بد أن يكون كل واحد منهما معروفاً عند المخاطب لكونه معرفة ، وإنما المجهول في ذلك أن كل واحد منهما هو الآخر ، لا الاسم الذي هو خبر ، لأنه لا يصح ذلك فيه ، وكيف يكون مجهولاً وهو معرفة ؟ . قال : والدليل على بطلان اعتبار المعلوم والمجهول في المعرفتين في هذا الباب قوله تعالى : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (١) ، (وَمَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (٢) (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (٣) ألا ترى أنه لو صح ما ذكره ابن خروف من أن الخبر يلزم أن يكون هو المجهول من المعرفتين لم ينبغ أن يقرأ ذلك كله بالوجهين أصلاً للمضادة الحاصلة بينهما واختلاف المعنى فيهما ، فإن بذلك كله صحة ما قاله ابن بابشاذ وبطلان ما ذهب إليه ابن خروف ، والله سبحانه أعلم .

وطريقة ابن عصفور (٤) في المعرفتين أن تجعل التي تقدم (٥) المخاطب بجهلها الخبر والأخرى الاسم كما تقدم في مذهب ابن خروف ، فإن كان المخاطب يعلمها إلا أنه يجعل النسبة بينهما وأن أحدهما هي الأخرى ، فالمختار جعل الأعراف منهما الاسم والأخرى الخبر إن اختلفتا في التعريف ويجوز العكس ، فإن تساوت مرتبتهما فيه كنت بالخيار ، فتجعل أيتهما شئت الاسم والأخرى الخبر ، وهذا الذي قاله فيما إذا كان المخاطب يعلمها / ما تقدم في مذهب أبي علي الشلوين . هذا تمام الكلام على ما إذا وقع بعد (كان) أو شيء من أخواتها معرفتان .

(١) من الآية : (٢٤ ، ٢٥) من سورة العنكبوت ، وكذلك من الآية : (٥٦) من سورة النمل .

(٢) من الآية : (٢٥) من سورة الجاثية .

(٣) من الآية : (٢٣) من سورة الانعام .

(٤) قال ابن عصفور في شرح الجمل : (٣٩٩ / ١) (فان كانا معرفتين جعلت الذي

تقدر أن المخاطب يعلمه الاسم ، والذي تقدر أن المخاطب يجهله الخبر ،

فتقول : كان زيد أخا عمرو ، فإذا قدرت أن مخاطبك يعلم زيدا ولا يعلم أنه

أخو عمرو ، فان قدرته يعلم أخا عمرو ولا يعلم أن اسمه زيد قلت : كان أخو

عمرو زيدا) . وانظر منه ص : (٤٠١) .

(٥) في الأصل (تقدم)

وأما إن وقع بعدها نكرتان فأنت بالخيار أيضاً تجعل أيتها شئت الاسم والأخرى
 الخبر إذا كان في ذلك فائدة^(١) ، ولم يكن في الكلام إحالة ، إلا أنه إذا كانت إحدى
 النكرتين أقرب إلى المصرفة من الأخرى بأن يكون فيها مخصص بوصف أو معمول أو
 نحوهما ، فالأولى جعل التي هي أقرب الاسم والأخرى الخبر فتقول : ليس ذو كـريم
 رجلاً مذموماً ، وليس رجلاً مذموم ذاك كـريم ، أنت مخير لتساوي هاتين النكرتين في
 وجود المسموع ، لأن أحدهما مخصصة بالصفة والثانية مخصصة بالإضافة ، وتقول
 ليس كل أسود تمرًا ، وما كان كل أبيض شحمًا^(٢) ، ويضعف أن تقول : ليس تمر كل
 أسود ، وما كان شحم كل أبيض ، لأن (كلا) لها مسوغ وهو العموم ، بخلاف تمر
 وشحم ، وإنما جاز جعلهما الاسم مع خلوهما من المسوغ للاخبار في أنفسهما لأجل
 معنى النفي في (ليس) و (ما كان) . فإن فقد المسوغ من جهة نفس النكرة ومن جهة
 الناسخ لم يجز جعلها الاسم ، فلا يقال : كان رجل خيرًا من زيد ، وكذلك لا يقال :
 كان رجل في الدار ، فاسم (كان) وأحوالها إذا كان نكرة يشترط فيه وجود مسوغ
 للاخبار عنه ، ولهذا يلزم تقديم الخبر في مثل : كان في الدار رجل^(٣) ، وتقول : ما / (١٣١ / أ)
 كان أحدٌ مثلك ، فإن قلت : ما كان مثلك أحدًا ، كان محالًا من الكلام ، إلا أن
 تريد الاتساع والمجاز ، ووجه الإحالة أنك إذا قلت : ما كان مثلك أحدًا ، برفع
 (مثل) فقد أثبت لمخاطبك مماثلًا^(٤) ، كأنك إنما تخبر عن حقيقة متصورة ثابتة ، فكيف
 تثبت له مماثلًا وتنفي أن يكون من الأحدين ؟ هذا محال ، لأنه لا يماثل إنسان
 شخصًا إلا وذلك الشخص من الأحدين ، إلا أن تتجاوز لقصد المبالغة في تحقيق
 شأنه ، فيجوز ويكون المعنى ليس أمثاله من جنس الأحدين إنما أمثاله من البهائم ،
 وهذا المعنى كما تقول : كلمت زيدًا وما كلمت أحدًا إنما كلمت بهيمة ، ولم يذكـر

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٣ / ١ ، والبسيط ص : ٥٩٠ .

(٢) انظر الكتاب : ٦٥ / ١ - ٦٦ .

(٣) انظر البسيط : ٥٩٠ .

(٤) البسيط : ٥٩٥ - ٥٩٦ .

(١) في هذه المسألة إذا استعملتها على المجاز والاتساع إلا للذم .
 وذكر أبو القاسم أنها تقال على جهة المدح أيضاً ، وحمله على ذلك أن (أحدًا)
 عنده بمنزلة إنسان (٢) ، فإذا قلت : ما كان مثلك أحدًا ، فكأنك قلت : ما كان المماثل
 له إنسانًا ، فنفيت عن من يشبهه الأنسانية ، وفقى محتملاً لوجهين :
 أحدهما : أن يكون ما هو أعلى من الإنسان فيخرج إلى جنس الملائكة مجازاً ،
 وتكون المسألة على هذا مدحاً ، فالمعنى : ما كان الذي يماثلك إنساناً إنما هو مثلك
 كقوله تعالى : (ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم) (٣) واستشهد أبو القاسم لوجود
 هذا المعنى في كلام العرب بقول الشاعر :-

فَلَسْتُ لَأَنْسِيَّ وَلَكِنْ لَطَيْفٌ تَنْزَلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ (٤)
 أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : لَسْتُ لِإِنْسَانٍ وَلَكِنَّكَ لَطَيْفٌ تَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ .

والوجه الثاني : أن يكون المماثل في المسألة ما هو أخص من الإنسان فيخرج إلى

(١) الكتاب : ٥٥/١ .

(٢) الجمل : ٥٩ - ٦٠ .

(٣) من الآية : (٣١) من سورة يوسف .

(٤) من الطويل وأختلف في نسبة قائله ، قيل : لرجل من عبد القيس يمدح النعمان
 وقيل : هو لأبي وجزة يمدح عبد الله بن الزبير ، وقيل : لعلمقة بن عبيدة
 التميمي وهو الراجح . ويروى (لملك) مكان (لطفك) لغة في ملك أحد
 الملائكة .

والجو : الهواء بين السماء والأرض ، ويصوب : ينزل .

وهو من شواهد سيويه : ٣٨٠/٤ ، ومجاز القرآن : ٣٣/١ ، والأزهية :

٢٦٠ ، والمنصف : ١٠٢/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٠/٢ ، ٢٩٢ ، والجمل :

٦٠ ، وشرح أبياته لابن سيده / ١١٣ ، وإصلاح الخلل : ٥٤ ، والبسيط :

٥٩٦ - ٥٩٨ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٨٩ ، واللسان : (صوب) .

جنس البهائم أو الجمادات على ما تقدم ، ومن اقتصر في المسألة على معنى الذم ف (أحد) عنده بمعنى عاقل ، فلا يكون ماعداً الأحديين على هذا إلا أخط منهم ، إذ لا يوجد في العالم أرفع من العقلاء ، قال ابن أبي الربيع : وهذان الاطلاقان صحيحان ، يوجد (أحد) بمعنى إنسان ويوجد أيضاً بمعنى عاقل ،^(١) وعلى حسب هذين الاطلاقين يكون المدح والذم ، والله سبحانه أعلم .

وأما إن وقع بعد (كان) أو شيء من أحوالها معرفة ونكرة ، فإنك تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر^(٢) ، ثم النكرة إن كان فيها تخصيص من جهة المعنى تقرب به من المعرفة جاز مع ذلك العكس على ضعف ، وهو جعل تلك النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، وإن لم يكن في النكرة ذلك لزم الوجه الأول ، ولم يجر عكسه إلا في ضرورة . فمثال ما يجوز فيه الوجهان لكون النكرة مخصصة قولك : كان زيد خيراً منك ، وكان زيد مثلك ، هذا هو الوجه ، لأن (زيداً) معرفة فينبغي أن يكون الاسم ، و (خيراً مثلك) و (مثلك) نكرتان فتكونان خبرين ، ويجوز ضعيفاً جعلهما اسمين وتكون المعرفة الخبر ، وجاز هذا الوجه هنا لتخصيص (مثلك) بالإضافة ، و (خير مثلك) بالمعمول الذي هو المجرور بعده لأنه يتعلق به ، حكى / سيويوه : إن مثلك زيد ، وإن خيراً مثلك عمرو ، وإن قريباً مثلك زيد^(٣) ، لأن (قريباً) أيضاً مخصص معموله بعده ، فيجوز على هذا الذي حكاه سيويوه : كان مثلك زيداً ، وكان خيراً منك زيداً ، وكان قريب مثلك زيداً ، تجعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، ولا فرق بين باب (كان) وباب

(١) انظر البسيط : ٥٩٢ .

(٢) وفي الكتاب : ٤٧/١ : (وأعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة ، لأنه حد الكلام) . وانظر شرح الجمل لابن عصفور :

٤٠٣/١

(٣) وفي الكتاب : ١٤٢/٢ : (وتقول : إن قريباً منك زيداً ، إذا جعلت قريباً منك موضعه ، وإذا جعلت الأول هو الآخر قلت : إن قريباً منك زيد . وتقول : إن قريباً منك زيد ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول : إن زيداً قريباً أو بعيداً منك ، لأنه اجتمع معرفة ونكرة) .

(إِنَّ) ، فما أجازهُ في بَابِ (إِنَّ) جِائِزٌ فِي بَابِ (كَانَ) .

ومثال ما يلزم فيه جعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر لعدم تخصيص النكرة قولك :
 كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَكَانَ حَسَنًا أَنْ تَقُومَ ، فزيدٌ هو الاسم و(قائم) الخبر ، كذلك
 أيضًا تجعل (أَنْ) والفعل الاسم و(حسنًا) الخبر ، لأنَّ (أَنْ) والفعل كما تقدم
 معرفة ، قَالَ تَعَالَى : (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاً وَتَصَدِيَةً) (١) وَقَالَ سُبْحَانَهُ
 (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) (٢) (أَنْ أَوْحَيْنَا) اسم (كَانَ) و(عَجَبًا) الخبر ، وقوله
 (لِلنَّاسِ) فيه قولان : (٣)

أحدهما : أنه تبيين محمول على عاملٍ محذوفٍ ، فهو جملةٌ في التقدير جيئَ
 بها تبيينًا للمراد ، والتقدير : أعني للناس ، فيتعلق بأعني أو ذلك للناس ، فيتعلق
 بمحذوفٍ خبر للمبتدأ الذي هو (ذلك) ، وهذا مثل ما قالوه في قوله تَعَالَى :
 (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الْذَاهِبِينَ) (٤) و(إِنِّي لَكَمَا لَمَنِ النَّاصِحِينَ) (٥) (فيه) و(لكما) متعلقان
 بمعالطين محذوفين والتقدير : وكانوا أعني فيه من الزاهدين ، وإنِّي أعني لكما لمن

(١) من الآية : (٣٥) من سورة الأنفال . وقرأ الأعمش (صلاتهم) بالنصب ، (الا
 مكاء وتصدية) بالرفع . وهذا لا يجوز الا في الشعر عند الضرورة . انظر
 المحتسب : ٢٧٨/١ ، والبحر المحيط : ٤٤٢/٤ .

(٢) من الآية : (٢) من سورة يونس .

(٣) وفي البحر المحيط : ١٢٢/٥ : (اسم (كان) (أن أوحينا) و(عجبا) الخبر و
 (للناس) فقيل : هو في موضع الحال من (عجبا) ، لأنه لو تأخر لكان صفة ،
 فلما تقدم كان حالا .

وقيل : يتعلق بقوله (عجبا) وليس مصدرًا بل هو بمعنى (معجب) والمصدر
 اذا كان بمعنى المفعول جاز تقدم محموله عليه كاسم المفعول .

وقيل : هو تبيين ، أعني للناس .

وقيل : يتعلق بكان وان كانت ناقصة ، وهذا لا يتم الا اذا قدرت دالة على
 حدث (. . .) وانظر المفسن : ٤٣٦/٢ .

(٤) من الآية : (٢٠) من سورة يوسف .

(٥) من الآية : (٢١) من سورة الأعراف .

النَّاصِحِينَ ، وَبَعِيََ بِهِذِهِ الْجُمْلَةَ بَيَانًا ، وَقَدَّرَهُ بِمَعْضُهُمْ : وَكَانُوا زَاهِدِينَ فِيهِ مِنْ
 الزَّاهِدِينَ ، وَإِنِّي نَاصِحٌ لَكُمْ لِمَنِ النَّاصِحِينَ ^(١) ، فَحَدِيثٌ لِدَلَالَةٍ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا
 لَمْ يَجْزَأَنَّ يَتَمَلَّقُ (فِيهِ) بِالزَّاهِدِينَ بَعْدَهُ ، وَ(لَكُمْ) بِالنَّاصِحِينَ بَعْدَهُ أَيْضًا
 لَوْعَمِينَ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الزَّاهِدِينَ وَالنَّاصِحِينَ مَخْفُوضَانِ بِ(مِنْ) وَالْمَخْفُوضُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا
 قَبْلَ خَافِضَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِمَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى (الذِينَ) وَمَعْمُولُ الصَّلَاةِ صَلَاةٌ ،
 فَلَوْ كَانَ (فِيهِ) مَتَعَلِّقًا بِزَاهِدِينَ بَعْدَهُ وَ(لَكُمْ) مَتَعَلِّقًا بِنَاصِحِينَ ، لَكَانَ ذَلِكَ مِنْ
 تَقْدِيمِ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، عَلَى أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ الرَّجَاحَ أَجَازَ
 تَعَلَّقَ (فِيهِ) وَ(لَكُمْ) بِالصَّلَاةِ بَعْدَهُمَا ^(٢) ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ ^(٣) ، وَكَذَلِكَ هَذِهِ
 الْآيَةُ أَعْنَى قَوْلِهِ تَمَالَى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لِلنَّاسِ)
 مَتَعَلِّقًا بِ(عَجَبٍ) لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مَوْصُولٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ لِأَنَّهُ صَلَاتُهُ ، وَالصَّلَاةُ لَا يَجُوزُ
 تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمَوْصُولِ ، فَلِهَذَا قَدَّرَ لَهُ عَامِلٌ كَمَا فُعِلَ فِي الْآيَتَيْنِ الْآخَرَتَيْنِ . وَنَظِيرُهُ
 مَا جَاءَ فِيهَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :-

وَإِنِّي أَمْرٌ مِنْ عَصَبَةٍ يَخْنُدُ فِيهَا
 أَبَتٌ لِلْأَعَادِي أَنْ تَذِيخَ رِقَابَهَا ^(٥)

(١) قَالَ أَبُو حَبِيبٍ فِي الْبَحْرِ : ٢٩١/٥ : (هُنَّ تَعَلَّقَ الْجَارِ إِذَا) (بِأَعْنَى) مَضْمُورَةٌ
 أَوْ بِمَعْنَى وَفِ يَدُلُّ عَلَيْهِ (مِنَ الزَّاهِدِينَ) ، أَيْ وَكَانُوا زَاهِدِينَ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ
 أَوْ بِالزَّاهِدِينَ ، لِأَنَّهُ يَتَسَامَحُ فِي الْجَارِ وَالظَّرْفِ فَيَجُوزُ فِيهِمَا مَا لَا يَجُوزُ فِي
 غَيْرِهِمَا) . وَانظُرْ مَشْكَلَ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٣٠٨/١ ، وَالْبَيَانُ : ٣٥٧/١ .

(٢) أَعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٦٤/١ - ٦٥ .

(٣) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٠١٩/٢ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٢) مِنْ سُورَةِ يُونُسَ . وَقَدْ تَقَدَّمَ .

(٥) مِنَ الطَّوِيلِ لِعِمَارَةَ بِنِ عَقِيلِ بْنِ بِلَالِ بْنِ جَرِيرٍ ، كَمَا فِي الْمَقْتَضِبِ . ١٩٩/٤ ،

وَقَدْ رَوَى الْمِيرِدَ لِعِمَارَةَ فِي الْكَامِلِ كَثِيرًا . تَذِيخٌ : فِي اللِّسَانِ : (وَذِيخُهُ

تَذِيخًا : ذَلَّلَهُ ، حَكَاهَا أَبُو عُبَيْدَةَ وَحْدَهُ ، وَالصَّوَابُ بِالذَّالِ وَكَانَ شَمْرٌ يَقُولُ

ذِيخْتَهُ ذَلَّلْتَهُ بِالذَّالِ مِنْ ذَاخٍ يَذِيخُ إِذَا ذَلَّ . وَقَالَ : ذَاخٌ يَذِيخُ ذَوْخًا :

فَقَوْلُهُ (لِلْأَعَادِي) مَحْمُولٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ عَلَى هَذَفٍ، وَالتَّقْدِيرُ : ذَلِكَ لِلْأَعَادِي أَوْ أَعْيُنِ
لِلْأَعَادِي ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِ(تَذِيخِ) لِأَنَّهُ صِلَةٌ لـ (أَنْ)

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ (لِلنَّاسِ) مَتَّعًا بِ(عَجَبٍ) عَلَى أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (مُعْجَبٍ) (١)

كَأَنَّهُ قَالَ : أَكَانَ أَيُّهَاؤُنَا لِرَجُلٍ مِنْهُمْ مُعْجَبًا لِلنَّاسِ ، فَقَدَّمَ (لِلنَّاسِ) عَلَى عَامِلِيهِ ،

وَالْمَصْدَرُ قَدْ يَقَعُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدَلٍ ، أَيْ : عَادِلٍ ، / وَعَلَى (١٣٢ / أ)

هَذَا حَمَلَ الْبَصْرِيُّونَ قَوْلَ الشَّاعِرِ :-

يَاشَاءَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَى ، وَلِيَّتْهَا لَمْ تَحْرَمِ (٢)

(مَنْ) عِنْدَهُمْ نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِقَنَصٍ ، وَهُوَ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : يَاشَاءَ

شَخْصٍ قَانَصٍ أَوْ رَجُلٍ قَانَصٍ (٣) ، فـ (قَنَصٌ) عِنْدَهُمْ نَصْتُ لـ (مَنْ) عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَعْنَى ،

عِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ هَيْتُ ذَهَبُوا فِيهِ إِلَى أَنْ (مَنْ) زَائِدَةٌ (٤) ، وَ(قَنَصٌ) خُفِيَتْ بِإِضَافَةِ شَاةٍ

إِلَيْهِ . وَمِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ

مَأْوَاكُمُ غَوْرًا) (٥) أَيْ : غَائِرًا ، فَقَدْ ثَبَتَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَصْدَرَ يَأْتِي بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ ،

كَمَا قَدْ يَأْتِي أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (هَذَا خَلَقَ اللَّهُ) (٦) أَيْ :

مَخْلُوقَ اللَّهِ ، وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : (هَذَا بِرَّهْمٍ ضَرَبَ الْأَمِيرِ) أَيْ : مَضْرُوبَ الْأَمِيرِ ، وَفِي

نَحْوِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهِ : (وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ) (٧) أَيْ : مَقْبُوضَتُهُ (بِجَمِيعًا) حَالٌ مِّنْ

= ذَلِ وَخُضِّحَ . انظُرْ : حَاشِيَةُ الْمُقْتَضِبِ : ١٩٩ / ٤ ، وَالْمَنْصُفِ : ١٣٠ / ١ وَفِيهِ

(تَذَلِ) مَكَانَ (تَذِيخِ) وَأَعْرَابُ الْحَمَاسَةِ لِابْنِ جَنِي : ل / ٩ ، إِيْضَاحُ شَوَاهِدِ

الْإِيْضَاحِ : ١٧ / ١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٢٩ / ٧ ،

(١) الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ١٢٢ / ٥ .

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص : ٣١٥ .

(٣) انظُرِ الْمُسَاعِدَ : ١٦٤ / ١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٢ / ٤ .

(٤) الْمَعْنَى : ٣٢٩ / ١ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (٣٠) مِنْ سُورَةِ الْمَلِكِ . وَانظُرِ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ١٧٢ / ٣ .

(٦) مِنَ الْآيَةِ : (١١) مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ .

(٧) مِنَ الْآيَةِ : (٦٧) مِنْ سُورَةِ الزَّمْرِ . وَانظُرِ الْبَيَانَ : ٣٢٦ / ٢ .

ضميرٍ تحمله لقيامه مقام مقبوضة ، و (قبضة) هو العامل في هذه الحال ، فالمصدر إذا وقع موقع اسم الفاعل أو اسم المفعول يعمل فيما قبله ويتحمل الضمير ، لأنه حينئذ غير موصول ، إذ ليس مقدراً بـ (أن) والفعل .

وهذا القول الثاني في هذه الآية أعني قوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا) هو مذ هب ابن أبي الربيع ، و (عجب) فيه نكرة مخصصة بالمعمول الذي هو (للناس) فليس من هذا القسم وإنما هو من القسم قبله ، وهو الذي يجوز فيه الوجهان والأحسن جعل المصرفة الاسم والنكرة الخبر ، فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه وهي : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبٌ أَنْ أَوْحِينَا) برفع (عجب) يجوز فيها على هذا القول من أن (عجبا) فيها يجوز أن يكون نكرة مخصصة بمعنى (مُعْجَب) ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون (عجب) اسم (كان) و (أن أَوْحِينَا) الخبر والتقدير : أَكَانَ مُعْجَبٌ لِلنَّاسِ إِحْيَاؤُنَا ، وتكون هذه القراءة على هذا جاءت على الوجه القليل ، مثل قولك : كَانَ خَيْرٌ مِنْكَ زَيْدًا .

والثاني : أن يكون اسم (كَانَ) ضمير الأمر أو الشأن ، و (أن أَوْحِينَا) مبتدأ و (عجب) خبره متقدم عليه في موضع (مُعْجَب) و (الناس) متعلق به ، تقديره : أَكَانَ الْأَمْرُ أَنْ أَوْحِينَا مُعْجَبٌ لِلنَّاسِ ، أو يكون (عجب) مبتدأ و (الناس) في موضع خبره ، و (أن أَوْحِينَا) على حذف حرف الجر يتصلق بـ (عجب) والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبراً لـ (كَانَ) ، و (عجب) على هذا باقي على أصله ليس في موضع (مُعْجَب) ، إذ لا حاجة بنا إلى ذلك وليس المعنى عليه ، والتقدير : أَكَانَ الْأَمْرُ لِلنَّاسِ عَجَبٌ مِنْ أَنْ أَوْحِينَا ، ثم حذف (مِنْ) ، وموضع (أن أَوْحِينَا) بعد حذفها نصب خاصة عند الخليل ، ويجوز مع ذلك أن تكون في موضع خفض بمن المحذوفة في قول سيبويه ، على ما تقرر في باب أقسام الأفعال في التمدى . (٣)

(١) انظر البسيط ص : ٥٨٢ وما بعد ها .

(٢) انظر تفسير القرطبي : ٣٠٦ / ٨ .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ١٨٤ - ١٨٥ .

والوجه الثالث : أن يكون (عَجَبٌ) اسم (كَانَ) / و (للناس) في موضع خبره ، (١٣٢ / ب)
 و (أن أوحينا) على حذف (مِنْ) يتعلق ب (عَجَبٌ) كما ذكر ، و (عَجَبٌ) أيضاً على أصله
 والمعنى : أكان للناس عَجَبٌ من أن أوحينا . وهذا أجود الأوجه الثلاثة ، ويلييه
 الوجه الذي قبله ، وأما الأول فضعيف فلا ينهض الحمل عليه مع وجود المنذوحة عنه ،
 وأما على القول الآخر من أن (عَجَباً) نكرة غير مخصصة ، وهو القول الأول في الآية
 فلا يجوز أن يكون هو اسم (كَانَ) و (أن أوحينا) الخبر ، لأن النكرة غير المخصصة
 كما تقدم (١) إذا اجتمعت مع المعرفة لا تجعل الاسم إلا في الشعر ، فإنما يجوز في
 الآية على هذا القول وجهان :

أحدهما : أن يكون (عَجَبٌ) مبتدأ ، و (للناس) خبره ، و (أن أوحينا) على
 حذف (مِنْ) يتعلق ب (عَجَبٌ) والجملة في موضع نصب خبراً ل (كَانَ) واسمها ضمير الأمر
 أو الشأن مستتر فيها .

والثاني : أن يكون (عَجَبٌ) اسم (كَانَ) و (للناس) في موضع خبرها ، و (أن أوحينا)
 على حذف (مِنْ) كما تقدم ، وهذا الوجه أجود ما تحمل عليه هذه القراءة في كل قول
 كما ذكر ، والله أعلم .

وأما قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ (٢) فَيَقْرَأَ فِي السَّبْعِ عَلَى وَجْهِينِ
 بَرَفِ آيَةٍ وَنَصَبِهَا ، و (يكن) مع رفع (آية) بالتاء (٣) ومع نصبها بالياء (٤) .
 أما النصب فلا إشكال فيه ، لأن المعرفة الذي هو (أن يعلمه) اسم (كَانَ)

(١) انظر ما تقدم في ص : ٥٢٤

(٢) من الآية : (١٩٧) من سورة الشعراء .

(٣) بالتاء في (تكن) ورفع (آية) هي قراءة ابن عامر كما سيذكر المؤلف بعد ، وقراءة
 سائر السبعة بالياء المثناة التحتية ونصب (آية) ، انظر حجة القراءات : ٥٢١ ،

والسبعة : ٢٧٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ١٥٢ / ٢ .

(٤) في الأصل : (بالتاء) وهو خطأ .

والنكرة الذي هو (آية) الخبر ، وأما الرفع فحطه أبو على الفارسي على أن (أن يعلمه) مبتدأ و (آية) خبره ، والجملة في موضع نصب خبرا لـ (كان) واسمها ضمير القصة مستتر فيها ، والتقدير : أولم تكن القصة لهم آية أن يعلمه ^(١) ، وهذه القراءة التي هي (أولم تكن لهم آية أن يعلمه) هي قراءة ابن عامر ^(٢) ، وإنما لم يجوز عند الفارسي أن يكون (آية) اسم (تكن) و (أن يعلمه) الخبر ، لما في ذلك من جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، ويجوز أيضا في هذه القراءة وجه آخر ، وهو أن يكون (آية) اسم (تكن) و (لهم) في موضع خبرها ، و (أن يعلمه) على حذف (في) يتعلق بـ (لهم) لأنه قد قام مقام ما يتعلق به وهو الفعل أو اسم الفاعل ، والتقدير : أولم تكن لهم آية في أن يعلمه ، أي : أولم تكن آية مستقرة لهم أو كائنة لهم في أن يعلمه ، ويجوز أيضا فيها أن يكون (آية) الاسم و (لهم) في موضع الخبر و (أن يعلمه) بدل من (آية) بدل شيء من شيء ^(٣) .

وأعلم أن ضمير النكرة يجري مجراها ^(٤) في هذا الباب ، فإن عاد على نكرة مخصصة بوصف أو معمول أو يتضمنها معنى الاستفهام أو الشرط أو نحو ذلك ، جاز أن يجعل الاسم والمعرفة الخبر ، وعلى هذا جاء قولهم : ما جاءت حاجتك ، فاسم (جاءت) ضمير مستتر فيها يعود إلى (ما) و (حاجتك) الخبر ، و (ما) هنا استفهامية فهو ^(٥) عند غير ابن كيسان نكرة مخصصة لما فيها من معنى الاستفهام ، فلذلك جاز أن يجعل ضميرها الاسم ، والمعرفة التي هي (حاجتك) الخبر .

وأما ابن كيسان فيرى أن / (ما) الاستفهامية معرفة ^(٦) ، فلا سم هنا عنده ضمير (أ / ١٣٣)

(١) انظر الايضاح : ١٠٥ / ١ .

(٢) حجة القراءات : ٥٢١ .

(٣) انظر المعنى : ٤٥٣ / ٢ - ٤٥٤ ، والتبيان : ١٠٠١ / ٢ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٤ / ١ .

(٥) كذا في الأصل ، والوجه : (فهي) .

(٦) الأشموني : ١٠٤ / ١ - ١٠٥ ، وهداية السبيل : ل / ٥٥ أ .

معرفة فلا كلام فيه ، وأما الرواية الأخرى التي هي (ما جاءت حاجتك)^(١) برفع الحاجة فلا كلام فيها أيضاً ، لأنه من جعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر ، والمعرفة هي (حاجتك) والنكرة (ما) الاستفهامية ، وعلى هذا أجاز سيويه (من كان أخاك)^(٢) مثل (ما جاءت حاجتك) فالاسم ضمير النكرة المخصصة ، والمعرفة التي هي (أخوك) الخبر ، وأجاز : من كان أخوك^(٣) ، مثل : ما جاءت حاجتك ، على جعل اسم الاستفهام المتقدم الخبر ، قال أبو علي الشلوبين : إنما أجاز (ما جاءت حاجتك) و (من كان أخاك) على جعل ضمير النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، لأن اسم الاستفهام قريب من المعرفة جداً لأنه يتقدر بها ، ألا ترى أن قولك : من كان أخاك ، في معنى : أزيد كان أخاك أم عمرو أم عبد الله أم بكر ؟ وكذلك (من كان أخوك) في معنى : أزيداً كان أخوك أم عمراً أم عبد الله أم بكرًا ؟ فاسم الاستفهام إنما هي اختصار المعارف المصاحبة للمهزة و (أم) . وإن عاد الضمير على نكرة غير مخصصة في نفسها بشيء مما ذكر لم يجز جملة الاسم وجعل المعرفة خبراً إلا في ضرورة ، فلا يقال : أسفه كان زيداً أم حليم ، لأن الضمير في (كان) لسفه ، وهو في نفسه عارٍ من التخصيص فلا يجوز الأخبار بالمعرفة عن ضميره ، وكذلك لا تقول : أرجل كان زيداً أم صبي .

ومثال ما جاء في الشعر من الأخبار عن النكرة بالمعرفة قول حسان بن ثابت :

كَانَ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ
يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٤)

(١) الكتاب : ٥٠ / ١ ، ٥١ ، ١٧٩ / ٢ ، ٢٤٨ / ٣ .

(٢) الكتاب : ٥٠ / ١ ، وانظر البسيط : ٥٣٧ .

(٣) الكتاب : ٥٠ / ١ .

(٤) من الوافر من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وذلك قبل فتح مكة

ويهبجوأبا سفيان . والسبيئة : الخمر المشتراة ، تقول : سبأت الخمر إذا اشتريتها .

وبيت رأس : اسم لقريتين فيهما كروم كثيرة ، أحدهما بالأردن والأخرى من

نواحي حلب . وفي الديوان ومعاني القرآن : (خبيئة) مكان (سبيئة) وفي

البسيط : (من ذات عرق) مكان (من بيت رأس) . =

أَلَّا تَرَى أَنَّهُ جَمَلَ المَعْرِفَةِ الذِي هُوَ (مَزَاجِهَا) الخَبْرُ ، والنكرة التي لا تخصيصَ فيها التي هي (عَسَلٌ) الاسمُ ، هذه طريقة سيويوه وأبي القاسم وأكثر النحويين في هذا الباب ، وقد ذَكَرَ الفارسيُّ في بعضِ تواليفه في هذا البيتِ وجهاً آخرَ يخرجُ به عن هذه الضرورةِ (١) ، وهو أَنَّ (مِزَاجاً) مصدرٌ ، والمصادرُ كثيراً ما تقعُ ظرفاً على حذفِ مضافٍ هو الظرفُ في الأصلِ فيحذفُ ويقومُ المصدرُ مقامه ، وقد ذَكَرَ سيويوه من ذلك قولهمُ : سِيرَ عَلَيْهِ مَقْدَمَ الحَاجِ ، وَخُفُوقَ النَجْمِ ، وَخِلَافَةَ فلَانٍ ، وَصَلَاةَ العَصْرِ ، فَالتقديرُ : زَمَنَ مَقْدَمَ الحَاجِ ، وَزَمَنَ خُفُوقَ النَجْمِ وَزَمَنَ خِلَافَةَ فلَانٍ ، وَوَقَّتَ صَلَاةَ العَصْرِ ، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ الذِي هُوَ الظرفُ وأُقيمَ المضافُ إليه الذِي هُوَ المصدرُ مقامه فصَارَ يعرَبُ بإعرابه ، وكذلك (مِزَاجِهَا) هنا على ما ذكره الفارسيُّ يكونُ ظرفاً والخبرُ محذوفٌ ، و(عَسَلٌ) هُوَ الاسمُ ، وكَانَ الأصلُ : يكونُ فيها وَوَقَّتَ مِزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ ، فَعَسَلٌ اسمٌ (يكونُ) وَوَقَّتَ ظرفٌ ، و(فيها) في موضعِ الخبرِ ، ثُمَّ حُذِفَ الظرفُ وَقَامَ المصدرُ مقامه فصَارَ ظرفاً مثله ، وَحُذِفَ أيضاً الخبرُ لفهمِ المعنى .

وَلَمَّا حَكَى أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِيْنَ هَذَا القَوْلَ رَدَّهُ بِأَنَّ قَالاً : إِنَّ سَيُويوه رَحِمَهُ اللهُ رَأَى أَنَّ هَذَا الوَجْهَ الذِي تَأَوَّلَهُ لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِتَقْدِيمِ حَذْفِ الضَّمِيرِ مِنْ (يَكُونُ) / فَيَكُونُ (١٣٣ / ب)

= انظر الشاهد في : ديوانه : ٧١ ، والكتاب : ٤٩ / ١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٥٠ / ١ ، ومعاني القرآن : ٢١٥ / ٣ ، والمقتضب : ٩٢ / ٤ ، والأصول : ٩٤ / ١ ، والتبصرة : ١٨٦ / ١ ، والحجة لابن خالوية : ١٧١ ، والمحتمسب : ٢٧٩ / ١ ، والجمل : ٥٨ ، وشرح أبياته لابن سيده : ل / ١١٣ ، وشرح المفصل : ٩٣ / ٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٥ / ١ ، والبسيط : ٥٨٦ - ٦٤٤ ، والخزانة : ٤٠ / ٤ .

(١) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ل / ٢٦ : (وفي تقديره هذه الرواية) يحنى رواية نصب المزاج ورفع العسل) - قولان :

أحدهما : تخرجه عن الضرورة وهو قول أبي علي ، قال : مزاجها يتنصب على الظرف تشبيهاً ، وإذا كان ظرفاً لم يكن منتصباً ب(كان) .

والقول الآخر : أن مزاجها منصوب ب(كان) نفسها وهو معرفة . . . وانظر الخزانة : ٦٤ / ٤ .

(٢) الكتاب : ٢٢٢ / ١ .

التقدير : يكون فيها وقت مزاجها عسل وماء ، وحذف الضمير المجرور من الصفة لا يكون إلا شاذاً إن كان ، فلذلك لم يحمل سيبويه البيت عليه وحمله على ما ذكره ، مع أن ذلك خروج عن الظاهر ، فإن الظاهر ألا حذف ، والمزاج ليس بظرف ، وما ذكره الشلوين من حذف الضمير المجرور هنا الذي هو (فيها) فمعناه أن الجملة التي هي (يكون مزاجها عسل وماء) في موضع الصفة لسببها أو السلافة على الرواية الأخرى .

والضمير المجرور من (فيها) المقدر يعود إلى المنصوت ، وحذف الضمير المجرور المائد على الموصوف من صفة شاذ كما ذكر . لكن هذا الرن لا يلزم هنا ، لأن الشذوذ في حذف الضمير المجرور من الصفة إنما هو إذا كان ذلك الضمير هو الذي وقع به الربط بين الصفة والموصوف ، أما إذا حصل الربط بغيره فليس حذفه إذا فهم بشان ، ويكون إن ذاك من الحذف للاكتفاء بفهم المعنى وليس حينئذ بحرف رابط ، إن الربط قد حصل بغيره ، وهذا البيت قد حصل فيه الربط بين الصفة والموصوف بالضمير المضاف إليه في قوله (مزاجها) ، لأنه أيضاً يعود إلى المنصوت ، والربط بين الصفة والموصوف والصلة والموصول والمبتدأ والخبر وغير ذلك يكتفى فيه بضمير واحد فحسب ، فإن وجد ضميران حصل الربط بواحد منها والآخر جيء به لأجل المعنى لا للربط ، فحذف أحد الضميرين إن ذاك إذا فهم ليس من باب حذف الرابط ، وما ذكره من حذف ضمير الجر إنما هو إذا كان هو الرابط ، فالبيت إذاً ليس ما ذكره ، على أن ظاهر كلام سيبويه في قوله تعالى (واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) (١) أن الضمير المحذوف من الصفة هنا ضمير جر ، لأنه قدره (لا تجزي فيه) (٢) وهذبه الجملة أعني قوله تعالى (لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) في موضع الصفة ليوم (٣) ، لا ضمير فيها يكون رابطاً سوى ذلك المحذوف . ومعنى النحويين أبقى كلام سيبويه في هذه الآية

(١) من الآية : (٤٨) والآية : (١٢٣) من سورة البقرة .

(٢) الكتاب : ٣٨٦/١ ، وانظر معاني القرآن للاخفش : ٨٨/١ - ٨٩ .

(٣) البيان : ٨٠/١ .

على ظاهره ، فإن كان ذلك كذلك وسلمنا أن البيت في ذلك التأويل من حذف الرابط على ما ذكر الشلوسين ، فحمل البيت عليه ولا بد أولى لورود مثله في القرآن ، من حطبه على الإخبار عن النكرة المحضة بالمعرفة ، لكن بمعنى النحويين ^(١) أبي أن يريد في القرآن حذف ضمير الجر مع أنه رابط ، فتأول كلام سيويه على أنه لم يتصرّف في ذلك التقدير لتفسير الإعراب وإنما فسر المعنى فحسب ، والضمير في الآية إنما حذف بعد أن صار ضمير نصب متصل بالفعل من باب الاتساع في الظروف ، فالتقدير قبل الحذف :

(لا تجزیه نفس) والمعنى ولا بد (لا تجزى فيه) كما قدر سيويه ، وفي التأويل المتقدم حذف خبر (كان) وهو المجرور المقدر ، وذلك جائز عند فهم المعنى ، تقول : كان زيد ، في جواب من قال لك : من كان القائم ؟ تريد : كان / زيد القائم ، أو كان (١٣٤ / أ) زيد إياه . وعلى حذف خبر (كان) أيضا جاء قول الشاعر :-

فَكَانَ تَنَادِيَنَا وَعَقْدُ عِدَارِهِ
وَقَالَ صِحَابِي قَدْ شَأَوْنَا فَاطِلِبِ ^(٣)

أى : فكان تنادينا وعقد عذاره مقرونين أو متلازمين أو نحو هذا في المعنى ، وكذلك أيضا قول الآخر :-

إِنِّي ضَمَيْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى
وَأَبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ عَدُوٍّ ^(٤)

أى : فكان غير عدوٍ وكنْتُ غير عدوٍ ، فحذف الأول استغناءً بالثاني ، على أنه

(١) انظر المعنى : ٥٠٣ / ٢ - ٥٠٤

(٢) البيان : ٨٠ / ١

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٣٥٢

(٤) من الكامل ونسب في الكتاب : ٧٦ / ١ والانصاف : ٩٥ / ١ للفرزدق ولم أجده

في ديوانه المطبوع ببيروت .

وانظر الشاهد في : معاني القرآن : ٤٣٤ / ١ ، ٣٦٣ / ٢ ، والبيان لابن الانباري

١٦٤ / ٢ ، والرد على النحاة : ٩١ ، والنقائض : ٩١٠ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ٤٢٠ / ١ ، وفيه (لكل شخص) مكان (لمن أتاني) ويروى في المصادر

المذكورة (غدور) بدل (عدور) .

قَدْ حُكِيَ أَنَّ بَعْضَ النُّحَوِيِّينَ (١) يَمْنَعُ حَذْفَ خَيْرٍ (كَانَ) وَأَخْوَاتِهَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَصْفُورٍ فِي بَعْضِ تَوَالِيفِهِ ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ ، كَمَا يُحَذَفُ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ وَخَيْرٌ (إِنَّ) وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ مِنْ كَوْنِ (مِرَاجِعِهَا) ظَرْفًا ، يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ الَّذِي هُوَ (مِرَاجِعِهَا) الْمَجْرُورُ الْمَحذُوفُ لَوُقُوعِهِ خَيْرًا ، فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ الْاسْتِقْرَارُ ، وَمَعْنَى الْفِعْلِ يَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَ مَعْنَى وَفَاءً فِي الظَّرْفِ أَوْ الْمَجْرُورِ ، وَلَا يَحْمَلُ فِي غَيْرِهِمَا كَالْحَالِ إِلَّا ظَاهِرًا مَقْدَمًا . وَيُمْكِنُ إِذَا جَعَلْنَا (مِرَاجِعِهَا) ظَرْفًا أَنْ تَكُونَ (يَكُونُ) تَامَّةً تَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ خَاصَّةً ، وَفَاعِلُهَا (عَسَلٌ) وَهِيَ الْعَامِلَةُ فِي الظَّرْفِ ، وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ تَقْدِيرِ (فِيهَا) وَيَكُونُ مَتَعَلِّقًا بِهَا ، أَعْنَى بِ (يَكُونُ) وَالْمَعْنَى يُوْجَدُ فِيهَا وَقَدْ مِرَاجِعِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ وَهَذَا أَوْلَى مِنَ التَّأْوِيلِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ جَعَلُ (يَكُونُ) نَاقِصَةً ، وَ (مِرَاجِعِهَا) ظَرْفًا لِمَا فِيهِ مِنْ حَذْفِ الْمَعْدَةِ وَهُوَ خَيْرٌ (كَانَ) ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَسَنِ الْحَذْفِ إِذَا فُهِمَ كَالْفَضْلَةِ ، إِلَّا تَرَى أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الْفَضَلَاتِ عَلَى الْجُمْلَةِ إِذَا عَلِمَتْ مِنْ جِهَةِ الْمُصْنِئِ .

(١) قَالَ ابْنُ جِنِّي فِي شَرْحِ الْحَمَاسَةِ : ل / ١٣٤ - ١٣٥ : (وَأَعْلَمُ أَنَّ حَذْفَ أَخْبَارِ (كَانَ) وَأَخْوَاتِهَا يُضْعَفُ فِي الْقِيَاسِ ، وَقَلَّمَا وَجَدَ فِي الْاسْتِعْمَالِ . وَإِنْ قُلْتَ : قَدْ عَلِمَ أَنَّ خَيْرَ (كَانَ) يَتَجَاوِزُهُ شِبْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ لِأَنَّهُ هُوَ أَصْلُهُ . وَالْآخَرُ : الْمَفْعُولُ بِهِ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا بِمَعْدٍ مَرْفُوعٍ بِفِعْلِهِ ، وَلَيْسَ ظَرْفًا وَلَا مَصْدَرًا وَلَا حَالًا وَلَا تَمْيِيزًا وَلَا مَفْصُولًا لَهُ وَلَا مَفْعُولًا مَعَهُ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ وَمِنْ الْمَفْعُولِ بِهِ قَدْ شَاعَ فِي الْكَلَامِ حَذْفُهُ وَأَطْرَدَ ، وَهُوَ وَاقِفٌ بَيْنَهُمَا وَأَخْذٌ لِلشَّبْهِ مِنْ كُلِّ مَنَّهُمَا فَمِنْ أَيْنَ - لَيْتَ شِعْرِي - قَبِحَ وَقَلَّ حَذْفُهُ ؟ فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ دَخَلَ أَمْرٌ لَمْ يُوْجَدِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَذَلِكَ أَنَّ (كَانَ) النَّاقِصَةَ إِنَّمَا لَزِمَتْ الْخَيْرَ تَمْوِيضًا لَهَا مَا اخْتَرَمَ مِنْهَا مِنْ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ ، فَجَاءَ مَتَمِّمًا لَهَا ، وَعَوَاضًا مِنَ الْمَخْتَرَمِ مِنْهَا . فَلَوْ حَذَفْتَهُ لِنَقْضَتِ الْفَرْضَ الَّذِي جِئْتَ بِهِ لَهُ وَمِنْ أَجْلِهِ فَجَبْرِي فِي ذَلِكَ نَحْوًا مِنْ ادْغَامِ الْمَلْحُوقِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ نَقْضِ الْفَرْضِ الَّذِي أُرِيدُ مِنْ احْتِذَاءِ الْمَثَالِ الْمَلْحُوقِ بِهِ ، وَكَحَذْفِ الْمُؤَكَّدِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَنَاقُضِ الْمَطْلُوبِ : (. . .) . وَانظُرْ أَمَّا إِلَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١ / ٣٢١ ، ٣٢٢ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ :

وَقَدْ اِخْتَلَفُوا كَمَا قَدَّمْنَا فِي جَوَازِ حَذْفِ خَبَرِ (كَان) فَإِذَا أَنْتَ حَمَلْتَ (يَكُون) عَلَى التَّمَامِ لَمْ يَلْقَ حَذْفُ عَمْدَةٍ يَخْتَلِفُ فِي جَوَازِ حَذْفِهَا ، إِنَّمَا حَذَفَتْ فَضْلَةً قَدْ عَلِمَتْ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَلَا يَمْنَعُ أَحَدٌ مِثْلَ هَذَا ، وَمَأْخُذُ سَيُوبِيهِ فِي الْبَيْتِ كَمَا ذَكَرَ الشُّلُوبِيِّينَ هُوَ الظَّاهِرُ ، لِأَنَّهُ لَا حَذْفَ فِيهِ وَلَا تَقْدِيرَ ، مَعَ أَنَّ (عَسَلًا) وَ(مَاءً) وَإِنْ كَانَا نَكْرَتَيْنِ عَارِيَيْنِ مِنَ التَّخْفِيفِ فَفِيهِمَا مَا يُحَسِّنُ جَعْلَهُمَا الْأَسْمَاءَ بِمَعْنَى حَسَنِ ، وَهُوَ أَنَّهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ وَأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ قَدْ يُرَادُ بِنَكْرَتِهَا مَا يُرَادُ بِمَعْرِفَتِهَا ، فَنَكْرَتُهُمَا وَمَعْرِفَتُهُمَا إِنْ ذَاكَ سِوَاءً فِي الْمَعْنَى ، فَيَحْسُنُ لِدَلَالَتِهِ أَنَّ تَجْرِيًا مَجْرَى وَاحِدًا فِي الْأَهْكَامِ الْإِعْرَابِيَّةِ ، فَلِذَلِكَ جَعَلَهُمَا الشَّاعِرُ الْأَسْمَاءَ مَعَ وَجُودِ الْمَعْرِفَةِ ، أَلَا تَرَى أَنََّّهُ لَوْ قَالَ : يَكُونُ مِرَاجِعُهَا الْعَسَلُ وَالْمَاءُ (١) ، لَمْ يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِالتَّعْرِيفِ ، كَمَا تَقُولُ شَرِبْتُ مَاءً وَشَرِبْتُ الْمَاءَ ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، ذَكَرَ هَذَا الْمُحَسِّنُ لِهَذِهِ الضَّرُورَةِ هُنَا السِّيْرَافِيَّ (٢) ، وَابْنَ بَابِشَانَ (٣) ، وَالصِّمْرِيَّ (٤) ، وَالشُّلُوبِيِّينَ ، وَابْنَ أَبِي غَالِبٍ ، وَبِطَلِّهِ وَجْهَهُ ابْنُ جِنِّي الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ : (وَمَا كَانَ صَلَاتِهِمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَاءً وَتَصَدِيَّةً) (٥) بِنَصْبِ صَلَاتِهِمْ وَرَفْعِ الْمَاءِ وَالتَّصَدِيَّةِ (٦) ، وَهُوَ حَسَنٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَلِيلَ وَسَيُوبِيَةَ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ (خَيْرًا مِنْكَ) / فِي قَوْلِ الْحَرْبِ : مَا يَصْلِحُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا (٧) (١٣٤ / ب) نَعَتْ لِلرَّجُلِ مَعَ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ وَ(خَيْرٌ) نَكْرَةٌ ، وَلَا تَنْحَتُ الْمَعْرِفَةُ بِالنَّكْرَةِ ، لَكِنْ جَوَّازٌ

(١) انظر شرح أبيات سيوبيه لابن السيرافي: ٥١/١ ، والبسيط: ٥٨٧ .

(٢) انظر شرح السيرافي: ٣١٤/١/١ .

(٣) شرح الجمل له: ل/٢٦ .

(٤) التبصرة: ١٨٦/١ .

(٥) من الآية: (٣٥) من سورة الأنفال . وانظر المحتسب: ٢٧٨، ٢٧٩ .

(٦) وهي قراءة الأعمش والمطلبي عن عاصم ، ورويت عن علي رضي الله عنه .

انظر شوان ابن خالويه: ٤٩ ، والبحر المحيط: ٤٩٢/٤ .

(٧) وفي الكتاب: ١٣/٢ : (ومن الصفة قولك: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعله

ذاك ، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعله ذلك) .

ذَلِكَ هُنَا ، لِأَنَّ (خَيْرًا) لَا يُمْكِنُ تَصْرِيْفُهُ مَعَ وَجُودِ (مِنْ) بَعْدَهُ ، وَلِلرَّجُلِ هُنَا جِنْسٌ وَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى النِّكَرَةِ لِإِفْرَاقِ بَيْنِهِمَا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ : مَا يَصْلُحُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ تَفْعَلَ ، لَأُعْطِيَ مِنَ الْمَعْنَى مَا تَعَطَّيَهُ الْمَعْرِفَةُ ، فَمُعْتَمِلٌ لِذَلِكَ مَعَامَلَةَ النِّكَرَةِ ، فَنَعْتٌ بِهَا إِنْ هُوَ مُرَادٌ لَهَا فِي الْمَعْنَى ، وَهَذَا نَظِيرٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي الْبَيْتِ ، عَلَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ خَالَفَ سَيِّوِيَةَ فِي هَذَا فَأَعْرَبَ (خَيْرًا) بَدَلًا مِنَ الرَّجُلِ لِانْعَتَاءِ ، فِرَارًا مِنَ نَعْتِ الْمَعْرِفَةِ بِالنِّكَرَةِ ، وَظَاهِرٌ كَلَامِ سَيِّوِيَةَ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا قَدَّمَ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيَتَفَرَّعُ مِنْ مَذْهَبِ سَيِّوِيَةَ فِي هَذَا مَسْأَلَةٌ غُرَيْبَةٌ مِنْ بَابِ النَّعْتِ ، وَهِيَ تَبْعِيَّةُ النَّعْتِ الْحَقِيقِيِّ لِمَنْحُوتِهِ فِي وَاحِدٍ مِنْ وَجْهِهِ الْإِعْرَابِ خَاصَّةً ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا يَصْلُحُ بِالنِّسَاءِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ (خَيْرًا) نَعْتٌ لِلنِّسَاءِ ، وَلَمْ يَتَّبِعْهُ فِي التَّصْرِيْفِ وَلَا فِي الْجَمْعِ وَلَا فِي التَّأْنِيثِ ، إِنَّمَا تَبِعَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ وَجْهِهِ الْإِعْرَابِ خَاصَّةً ، وَهُوَ الْخَفِيُّ .

وَقَدْ وَجَّهَ أَيْضًا بَعْضُ النَّحَاةِ الْبَيْتَ الْمَذْكُورَ عَلَى وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّ جَعَلَ الْوَاوَ الْعَاطِفَةَ فِي قَوْلِهِ (وَمَاءٌ) بِمَعْنَى (مَعَ) كَالْوَاوِ الْعَاطِفَةِ الَّتِي فِي (أَنْتَ وَشَأْنُكَ) (وَكُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ) فَإِذَا كَانَتِ الْوَاوُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى (مَعَ) كَانَ التَّقْدِيرُ : يَكُونُ مِرَاجِمَهَا عَسَلٌ مَعَ مَاءٍ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ فِي مَعْنَى يَكُونُ مِرَاجِمَهَا عَسَلٌ مَمْرُوقٌ بِمَاءٍ ، فَصَارَتِ النِّكَرَةُ الَّتِي هِيَ (عَسَلٌ) فِي هَذَا الْبَيْتِ كَأَنَّهَا مَوْصُوفَةٌ ، وَالنِّكَرَةُ الْمَوْصُوفَةُ مَخْصُصَةٌ ، وَالنِّكَرَةُ إِذَا كَانَتْ مَخْصُصَةً بِالْمَصْفَةِ أَوْ بِنَتْنِمْيَهِهَا مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ أَوْ بِالْمَعْمُولِ يَجُوزُ جَعْلُهَا الْاسْمَ وَجَعْلُ الْمَصْرُفَةِ خَيْرًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ قَبْلُ ، مِنْ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ ، فَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ يَصِيرُ هَذَا الْبَيْتُ شَبِيهًا بِقَوْلِ الْآخِرِ :-

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ بِأَضْبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا (١)

(١) من الوافر للقطامي (عمير بن شبيب التغلبي) من شعراء الدولة الأموية ، توفي سنة ١٠١ هـ ، من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث . وضباعة : ابنة زفر ، وقيل ابنة الحارث الكلابي . =

فَسَاغَ أَنْ يَكُونَ (مَوْقِفٌ) الْاسْمَ وَهُوَ نَكْرَةٌ وَالْمَعْرِفَةُ الْخَبَرُ ، لِأَنَّ هَذِهِ النِّكْرَةَ مَخْصُصَةٌ
بِالصِّفَةِ الَّتِي هِيَ (مَنْكَ) ، لِأَنَّ هَذَا الْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ النَّهْتِ لِمَوْقِفٍ ، فَلَيْسَ هَذَا
الْبَيْتَ بِضَرُورَةٍ ، فَإِذَا جُعِلَ بَيْتٌ حَسَنًا بِمَنْزِلَةِ هَذَا التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ حَرَجٌ أَيْضًا عَنِ
الضَّرُورَةِ ، وَصَارَ مِمَّا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ وَلَكِنْ ضَعِيفًا ، وَذَلِكَ خِلَافَ لِقَوْلِ سَيُوبَةَ فِيهِ ،
إِنْ نَصَّ (١) عَلَى أَنَّهُ مِمَّا يَخْصُ الشُّعْرَ ، فَيُظْهِرُ أَنَّ سَيُوبَةَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ ،
وَلَعَلَّهُ رَأَى لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ الصَّرِيحِ ، إِذْ هُوَ وَصْفٌ مَعْنَوِيٌّ فَحَسَبَ ، وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِلَفْظِ
النِّكْرَةِ مَخْصُصٌ ، فَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ وَلَا يَقْوَى قُوَّتُهُ ، وَإِنْ كَانَ تَخْصِيصًا مَا مِنْ حَيْثُ
شَبَّهَ بِالْوَصْفِ الصَّرِيحِ ، فَيَكُونُ مَحْسَنًا لِهَذِهِ الضَّرُورَةِ / كَالْتَّأْوِيلِ قَبْلَهُ لَا مَخْرَجًا عَنِ (١٣٥/أ)
الضَّرُورَةِ ، وَالْمَشْبَهَةُ بِالشَّيْءِ لَا يَقْوَى قُوَّتُهُ ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ الْأَخِيرُ حَكَاهُ أَبُو عَلِيٍّ
الشُّلُوبِيْنَ وَرَأَى يَنْهَى مَخْصُصًا لِلنِّكْرَةِ كَالْوَصْفِ الصَّرِيحِ ، لَكِنَّهُ انْفَصَلَ لِسَيُوبَةَ بِأَنَّ النِّكْرَةَ
الْمَخْصُصَةَ لَا تَجْعَلُ الْاسْمَ وَالْمَعْرِفَةَ الْخَبَرَ إِلَّا فِي الشُّعْرِ أَوْ فِي كَلَامٍ ضَعِيفٍ (٢) ، فَمَنْدَهُ
أَنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ مَحْسَنٌ لِلضَّرُورَةِ أَيْضًا لَا مَخْرَجَ عَنْهَا ، وَهَذَا الْانْفِصَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ
لَا يَنْهَى ، لِأَنَّ سَيُوبَةَ قَدْ أَبْجَازَ الْأَخْبَارَ بِالْمَعْرِفَةِ عَنِ النِّكْرَةِ الْمَخْصُصَةِ قِيَاسًا فِي
الْكَلَامِ ، الْأَتْرَاهُ أَبْجَازَ أَنْ تَقُولَ : إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ (٣) ، وَلَيْسَ بِمَسْمُوعٍ مِنَ الْمَكْرَبِ ،
وَإِنَّمَا هُوَ قِيَاسٌ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا فَعَلَّ فِي قَوْلِكَ : كَمْ مَالِكَ ؟ (٤) جَعَلَ (كَمْ) الْمَبْتَدَأَ

= انظره في ديوانه : ٣٧ ، وسيبويه : ٢٤٣/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي :

١/٤٤٤ ، والمقتضب : ٩٤/٤ ، والتبصرة : ١٨٦/١ ، والايضاح : ٩٩/١ ،

واللمح : ٣٧ ، والجمل : ٥٩ ، والحلل : ٥١ ، والافصاح : ٦٣ ، وشرح

المفصل : ٩١/٧ ، والبسيط : ٤١٤-٥٨٨ ، وغاية الأمل : ١٣٧ ، والمغنى :

٢/٤٥٣ ، والمساعد : ١/٢٦٣ ، ٢/٥٥٩ ، والخزانة : ١/٣٩١ - ٤/٦٤ .

(١) الكتاب : ٢/٢٤٢ .

(٢) انظر البسيط : ٥٨٩ .

(٣) وفي الكتاب : ١٤٢/٢ ، (وتقول : إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا ، إِذَا جَعَلْتَ قَرِيبًا مِنْكَ

مَوْضِعَهُ ، وَإِذَا جَعَلْتَ الْأَوَّلَ هُوَ الْآخِرُ قُلْتَ : إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ) .

(٤) انظر المساعد : ١/٢٢٠ .

مع أنها نكرة ، و (مَالِك) الخبر وهو معرفة ، فلو كَانَ (عَسَلٌ) في البيتِ عنده نكرةٌ مخصصةةٌ لما جعلَ ذلكَ ضرورةً . فإن قلتَ : قد تقدّمَ أنَّ ضميرَ النكرة في هذا البابِ له حكمُ النكرة التي يعودُ عليها وإن كان معرفةً ، ف (مَزَاجُهَا) إذًا في بيتِ حَسَّانَ له حكمُ النكرة من حيث هو مضافٌ إلى ضميرِ النكرة ، ألا ترى أنَّ المزاجَ مضافٌ إلى الهاءِ (١) ، والهاءُ تعودُ إلى سبيعةٍ أو سلافةٍ على الروايةِ الأخرى ، وسبيعةٌ وسلافةٌ نكرتان ، فلهذه الهاءُ إذًا حكمُ النكرة ، وكذلك ما أُضيفَ إليها يكونُ حكمه في هذا البابِ حكمُ النكرة فصارَ الإخبارُ في البيتِ إنما هو من قبيلِ الإخبارِ بنكرةٍ عن نكرةٍ ؟

فالجوابُ أنَّ هذه الهاءُ عائدةٌ على نكرةٍ مخصوصةٍ ، لأنها تعودُ إلى السلافةِ أو السبيعةِ الموصوفةِ بقوله (من بيتِ رأسٍ) إذ هذا المجرورُ في موضعِ الصفةِ لها ، وضميرُ النكرةِ المخصصةةِ إذا اجتمعَ مع النكرةِ المحضةِ له حكمُ المعرفةِ ، بهذا انفصلَ ابنُ أبي غالبٍ عن هذا السؤالِ ، وقد أشدَّ المازنيُّ بيتَ حَسَّانَ هذا : (يكونُ مزاجُها عَسَلًا وما) (٢) برفعِ المزاجِ ونصبِ (عَسَلٍ) ورفِعِ (ما) ، وهذا على الوجهِ الذي يَنبَغِي من جعلِ المعرفةِ الاسمَ والنكرةِ الخبرَ ، لكن فيه إشكالٌ من جهةِ رفعِ (ما) والمعنى على عطفِهِ على (عَسَلٍ) ، ووجهُهُ أَنَّهُ فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسرُهُ المعنى وتقدُّ يفسرُهُ : يكونُ مزاجُها عَسَلًا ويخالطُهُ ماءٌ أو ويمزجُهُ ماءٌ ، ونظيره قولُ الآخرِ :

وعَسَى زَمَانٌ ، يَا ابْنَ مِرْوَانَ ، لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتًا ، أَوْ مَجْلَفًا (٣)

يجوزُ في (مجلفٍ) هُنَا أَنْ يَكُونَ فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ تقدُّيره : أَوْ بَقِيَ مَجْلَفٌ ،

(١) يقصد : الهاءُ مع الألف .

(٢) انظر شرح السيرافي : ٣١٤ / ١ ، والمقتضب : ٦٢ / ٤ ، وشرح المفصل : ٩٤ / ١ .

(٣) من الطويل للفرزدق . والمسحت : الذي دخله الفرس والحرام ، والمجلف : الذي

ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير ، والمجرف : المستأصل الذي لم يبق منه بقية .

وانظر الشاهد في ديوانه : ٢٦ / ٢ ، وفيه (الا مسحتا أو مجرف) ، والخصائص :

٩٩ / ١ ، والانصاف : ١٨٨ / ١ ، والجمل : ٢١٣ ، واصلاح الخلل : ٢٦٨ ، ٢٨٩ .

والحلل : ٢٨١ ، والخزانة : ٣٤٧ / ٢ ، وما بعدهما وفيها (الا مسحتا أو مجلف) .

واللسان (سحت - جلف) .

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ بَاشَانَ أَنَّ فِي الْبَيْتِ أَيْضًا رِوَايَةً ثَالِثَةً ، وَهِيَ رَفْعُ الْمَزَاجِ وَالْمَسَلِ مَعًا (١) ،
وَلَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، لِأَنَّ (مَزَاجَهُمَا) مُبْتَدَأٌ ، وَ(عَسَلٌ) خَبْرُهُ ، وَ(مَاءٌ) عَطْفٌ
عَلَيْهِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبْرًا لـ (يَكُونُ) وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الْأَمْرِ
أَو الشَّانِ مُسْتَتِرٌ فِيهَا ، وَالتَّقْدِيرُ : يَكُونُ الْأَمْرُ مَزَاجَهُمَا / عَسَلٌ وَمَاءٌ ،

(ب/١٣٥)

وَمِثَالُ مَا جَاءَ فِي الشُّعْرِ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنِ ضَمِيرِ النِّكْرَةِ بِالصَّرْفَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذَا هَجَا تَمِيمًا بِيَطْنِ الشَّامِ أُمَّ مَسَاكِرَ (٢)

وقول الآخر :

أَلَا مَنْ مَبْلَغُ حَسَانٍ عَنِّي أَسْحَرُكَانَ طِبِكَ أُمَّ جُنُونِ (٣)

(١) قَالَ ابْنُ بَاشَانَ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ : ل / ٢٦ : (وَفِي هَذَا الْبَيْتِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ
رَفَعَ الْعَسَلَ وَالْمَزَاجَ ، وَهَذَا عَلَى ضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ الْقِصَّةِ . وَيُرْوَى بِرَفْعِ الْمَزَاجِ
وَنَصْبِ الْعَسَلِ ، وَالْمَاءُ عَلَى حَالِهِ مَرْفُوعٌ ، لَكِنْ ارْتِفَاعُهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ عَلَى تَقْدِيرِ
فَعَلٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَغَالِطُهَا مَاءٌ . وَالرِّوَايَةُ الثَّالِثَةُ رِوَايَةُ صَاحِبِ الْكِتَابِ بِنَصْبِ
الْمَزَاجِ وَرَفْعِ الْعَسَلِ) .

(٢) مِنَ الطُّوَيْلِ لِلْفَرَزْدَقِ فِي هَجَاءِ جَرِيرٍ . وَالْمَرَاغَةُ : الْإِثَانُ الَّتِي لَا تَمْتَنِعُ عَنِ
الْفُحُولِ ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّ أُمَّ جَرِيرٍ رَاعِيَةٌ هَمِيرٌ . وَيُرْوَى (بِجَوْفِ) مَكَانَ (بِيَطْنِ)
انظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ بِشَرْحِ الصَّاوِي : ٤٨١ / ٢ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوهٍ : ٤٩ / ١ ،
وَشَرْحِهِ لِلسَّيْرَافِيِّ : ٣١٣ / ١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٩٣ / ٤ ، وَالْخَصَائِصُ : ٣٧٥ / ٢ ،
وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٠٤ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٥٨٠ ، وَالْمَغْنِيُّ : ٤٩٠ / ٢ ،
وَالْمِهْمَجُ : ٢٣٣ / ١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٦٥ / ٤ .

(٣) مِنَ الْوَافِرِ لِأَبِي قَيْسِ بْنِ الْأَسْلَتِ الْأَنْصَارِيِّ ، يَخَاطِبُ حَسَانَ بْنَ ثَابِتٍ .
وَالطَّبُّ هُنَا : الْعِلَّةُ وَالسَّبَبُ . وَيُرْوَى عَجْزُهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٩١ .
أَطَّبَّكَانَ دَاؤُكَ أُمَّ جُنُونِ

انظُرْ الْكِتَابَ : ٤٩ / ١ ، وَجَمْهَرَةُ اللُّغَةِ : ٣٤ / ١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ :
٣٠٠ / ٢ ، وَالتَّاجُ (طِبِّ) ، وَالْخَزَانَةُ : ٦٨ / ٤ .

وقول الآخر:

فإنك لا تبالي بمد حـولٍ أظبي كان أمك أم حمارٍ (١)

أما البيت الأول ففيه روايتان ذكرهما سيويه (٢) ، أضعفهما رفع (السكران) ونصب (الابن) من قوله (ابن المراجعة) وعلى هذه يقع الاستشهاد به ، لأن اسم (كان) ضمير مستتر فيها يعود إلى (سكران) فهو ضمير نكرة و(ابن المراجعة) منصوب على أنه خبر (كان) وهو معرفة بإضافة إلى المراجعة ، فقد أخبر كما ترى بالمعرفة عن ضمير النكرة التي ليست مخصصة ، وضميرها وإن كان معرفة يجرى مجرى النكرة في هذا الباب ، لأنه نكرة من حيث المعنى ، والإخبار إنما بابه أن يكون عن المعرف عند المخاطب من جهة المعنى لتحصل الفائدة له بالإخبار عنه ، فما ليس كذلك فهو نكرة في باب الأخبار ، ألا ترى أنه لا فرق في المعنى بين قولك : أسكران كان ابن المراجعة ، وقولك : أكان سكران ابن المراجعة ، فإن قلت : فما معنى مانص عليه سيويه من أن ضمير النكرة معرفة ؟ فالجواب أن ذلك التحريف إنما هو أمر لفظي ، فمعنى ذلك أنه قد عرف اللفظ الذي يقع عليه وهو اللفظ المذكور قبله لا غير ، ألا ترى أنك لو أعدت لفظ تلك النكرة لم تعده إلا معرفاً بالألف واللام فتقول : جاءني رجل فأكرمت الرجل ، المعنى : فأكرمت ذلك

(١) من الوافر ، نسب في الكتاب : (١/٤٨) إلى خدش بن زهير ، ونسبه بعضهم إلى ثروان بن فزارة بن عبد يفيث العامري ، صحابي أدرك الإسلام وأسلم ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم . واستشكل بعضهم الأخبار عن الأم ، بظبي أو حمار لأنهما مذكران ، ورد ذلك بأن المراد بالأم هنا معناه العام وهو الأصل لكل شيء .

وانظره في المقتضب : ٤/٩٤ ، وفرحة الأديب : ٥٣ ، وشرح المفصل : ٧/٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٠٥ ، والبسيط : ٥٨٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/٣٠٠ ، والمغني : ٢/٥٩٠ ، وشرح أبياتة للبغدادى : ٧/٢٤٣ ، والمساعد : ٢/٦٥ ، والخزانة : ٣/٢٣٠ .

(٢) الكتاب : ١/٤٩٠ .

الرجل المذكور ، فالتشريف إنما هو كونك لم ترد إلا ذلك المذكور وإن كان مجهولاً من جهة المعنى لا يدري من هو ، فذلك الضمير إذا قلت : جاءني رجل فأكرمته ، أي : فأكرمت ذلك الرجل المذكور ، فلما كان المخاطب يعرف أن المراد هو الأول لا غيره ، صار مصروفًا له من هذه الجهة ، وأما كونه زيدًا أو عمرًا أو غيرهما ممن المعينين المعروفين بأعيانهم فمجهول عند مخاطبك ، فبالنظر إلى هذا المعنى الذي ذكرنا جعل سيويه ضمير النكرة نكرة في هذا الباب ، وأنشد الأبيات الثلاثة على الإخبار عن النكرة بالمعرفة ضرورة ، و (سكران) يجوز فيه وجهان :

أن يكون مبتدأ والجملة بعده في موضع الخبر ، فهي على هذا في موضع رفع ، وأن يكون اسمًا ل (كان) مضمرة تفسرهما (كان) الظاهرة بعده من باب الاشتغال ، وخبر (كان) المضمرة محذوف تقديره : أكان سكران ابن المراغة ، وحذف خبر (كان) المضمرة ، لأن المفسر الظاهر في باب الاشتغال يتنزل منزلة المفسر المحذوف (كان) الظاهرة في البيت كأنها المحذوفة وخبرها كأنه خبر المحذوفة ، وهذا الوجه

الثاني في إعراب (سكران) هو / المختار لأجل همزه الاستفهام الداخلة عليه ، وقد (١/١٣٦) تقدم في باب الاشتغال أن الهمزة إذا دخلت على الاسم المشتغل عنه اختير فيه الحمل على إضمار فعل (١) ، غير أن في هذا الوجه هنا ضعفًا من جهة الإخبار عن النكرة الذي هو (سكران) بالمعرفة الذي هو (ابن المراغة) المحذوف للدلالة الظاهر عليه وقيامه مقامه ، ألا ترى أن التقدير : أكان سكران ابن المراغة ؛ و (سكران) نكرة هو اسم (كان) و (ابن المراغة) معرفة هو الخبر ، وهذا الضعف من هذه الجهة ليس في الوجه الأول الذي هو جعل (سكران) مبتدأ والجملة بعده في موضع الخبر ، فهذا إنما هو إخبار بنكرة عن نكرة ، لأن الجمل في حكم النكرات .

وأما الرواية الثانية وهي :

(١) انظر ما تقدم في ص : ٤٤٥

(٢) تكلمة يلتئم بها الكلام .

أسكرانَ كَانَ ابْنُ المَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِيَطْنِ الشَّامِ أُمَّ مَسَاكِرُ
 بنصب (سكران) ورفع (ابن المَرَاغَةِ) و (مساكر) فلا إشكال في هذه الرواية
 ولا ضرورة ، لجعل النكرة فيها الخبر والمعرفة الاسم ، ف (سكران) المتقدم خبر
 (كَانَ) متقدّم عليها ، و (ابن) اسمها ، وأما (مساكر) آخر البيت فهو في المعنى
 عطْفٌ على (سكران) لكنه رفعه خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير : أمُّهُ هُوَ مَسَاكِرُ ، كقولهم
 إِنَّمَا لِابِلٍ أُمَّ شَاءَ (١) ، ف (شَاءَ) كما تقدّم في باب العطف (٢) خبر مبتدأ محذوف تقديره :
 أم هي شَاءَ ، والكلام في قوله في البيت الثاني : (أَسْحَرُكَانَ طَبَكٌ) وفي قوله في البيت
 الثالث : (أَطْبِي كَانُ أُمَّكَ) كاللّلام في البيت الأول على الرواية الأولى فيه لا فرق بينهما ،
 والله تعالى أعلم . وهنا انتهى الكلام في المسألة الثانية .

المسألة الثالثة : في رتبة الاسم والخبر في هذا الباب بالنظر إلى التقديم والتأخير .

وأعلم أن مرتبة الفعل في هذا الباب التقديم ، ثم يليه الاسم ثم الخبر ، وإن كان
 للخبر (٣) معمول فمرتبته أن يقع بعد عامله الذي هو الخبر فتقول : كَانَ زَيْدٌ أَكَلًا
 طَعَامَكَ ، هذا هو الأصل ، و (طَعَامَكَ) مفعول ب (أَكَلٍ) ثم قد يجوز مخالفة هذا
 الترتيب ، وقد تجب لعارض يعرض على ما سيأتى بيانه .
 أما الاسم فلا يتقدم على الفعل أبداً ، فإذا قلت : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، فزيد هو
 الاسم . فإن قلت : زيد كان قائماً ، فلا يعرب حينئذ اسماً ل (كَانَ) وإنما هو
 مبتدأ ، واسم (كَانَ) ضمير مستتر فيها يعود عليه (٤) ، والجملة من (كَانَ) ومعمولها
 في موضع الخبر ، فليس (زيد) على هذا مقدماً من تأخير الاسم ولم يتقدم بوجه ، الأثر
 أنه ضمير مستتر فيها بعدها ، لكن الاسم قد يتأخر عن الخبر وبصير الخبر مقدماً عليه ،
 وهما بهذا النظر على ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه تقديم الاسم على الخبر ، وقسم يلزم

(١) الكتاب : ١٧٢/٣ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١١٨ .

(٣) في الأصل : (للإسم) وهو خطأ .

(٤) انظر الجمل : ٥٧ .

فيه تقدّم الخبر على الاسم ، وقسم يجوز فيه الوجهان .

فأما القسم الذي يلزم فيه تقدّم الاسم على الخبر ^(١) ، فهو في أربعة مواضع :

أحدّها : أن يكون الاسم ضميراً متصلاً نحو : كنت قائماً ، وزيدٌ كان قائماً .

والثاني : / أن يكون الاسم والخبر قد عدِمَ الفرقُ بينهما نحو : كان هذا (١٣٦/ب)

عيسى ، فإذا جمعت (هذا) هو الاسم ، و(عيسى) هو الخبر لم يجز أن تقول : كان

عيسى هذا ، لئلا يلتبس على المخاطب فيجعل (عيسى) هو الاسم ، لأن المتقدم هو

الاسم أبداً عند عدِمِ الفارق . والفرق يكون بظهور الإعراب في واحدٍ منهما أو في تابع

من توابعه على ما تقدّم في باب الفاعل ^(٢) ، أو يكون أحد الاسمين لا يجوز أن يكون الاسم

نحو : كانت سلمى حيلى ، فلا يمتنع أن تقول : كانت حيلى سلمى ، فتقدّم الخبر الذي

هو (حيلى) لأنه لا يلتبس ، إذ لا يجوز جعل (حيلى) الاسم لأنه نكرة ، و(سلمى)

معرفة ، إنما يجوز مثل هذا في الشرط على ما تقدّم في المسألة الثانية ^(٣) .

والثالث : أن يكون الخبر مقروناً ب(إلا) نحو : ما كان زيداً إلا قائماً ، فلا يجوز

تقدّم الخبر هنا فلا يقال : ما كان قائماً إلا زيداً .

والرابع : أن يكون الخبر في معنى المقرون ب(إلا) نحو : إنما كان زيدٌ قائماً

فلا يجوز إنما كان قائماً زيداً ، لأن المعنى : ما كان زيداً إلا قائماً ، وزاد أبو الحسن

ابن عصفور في بعض توأليفه خاصاً وهو أن يكون الخبر فعلاً قد رفع ضميراً للاسم متصلاً

نحو : كان زيدٌ يقوم ^(٤) ، ف(يقوم) في موضع الخبر وفاعله ضمير متصل يعود إلى الاسم

الذي هو (زيد) فلا يجوز أن تقول : كان يقوم زيد ، على أن يكون (يقوم) مقدماً

من تأخير ، والحكم كما لو كان مؤخرًا من كون زيد هو الاسم و(يقوم) في موضع الخبر ،

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩١ / ١ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٧٦ .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٢٤٤ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩١ ، ٣٩٢ ، والمهمع : ٩١ / ٢ .

(٥) يقول أبو حيان في البحر المحيط : ١٠٩ / ٥ : (مسألة : كان يقوم زيد ، على أن

(زيد) اسم (كان) فيها خلاف ، والصحيح المنع

وفاعله ضمير متصل لزيد ، هذا لا يجوز عنده إنما يجوز : كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ ، عَلَى أَنَّ (زَيْدٌ)
 فاعلٌ بـ (يَقُومُ) و (يَقُومُ زَيْدٌ) في موضعِ خَبَرٍ (كَانَ) واسمها ضميرُ الامرِ مستترٌ فيها ، أَى :
 كَانَ الْأَمْرُ أَوِ الشَّأْنُ يَقُومُ زَيْدٌ ، وليس (يَقُومُ) على هذا مقدماً من تأخيرٍ ، وعلى هذا
 جاء عنده قوله تعالى : (كَانَ يَقُولُ سَفِيهِنَا) (١) فاسمٌ (كَانَ) ضميرُ الامرِ أَوِ الشَّأْنِ
 و (سَفِيهِنَا) فاعلٌ بيقولُ والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ في موضعِ خَبَرٍ (كَانَ) .

وكذلك أيضاً عند قوله تعالى : (أَوْلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ) (٢) (رُسُلُكُمْ)
 فاعلٌ بـ (تَأْتِيكُمْ) والجملةُ في موضعِ خَبَرٍ (تَكُ) واسمها ضميرُ القصةِ ، أَى : أَوْلَمْ تَكُ
 القصةُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ، وكذلك أيضاً قوله سبحانه : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ
 رُسُلُهُمْ) (٣) فاسمٌ (كَانُ) ضميرُ القصةِ أيضاً و (رُسُلُهُمْ) فاعلٌ ، ولا يجوز عنده في شيءٍ
 من هذا ونحوه أن يكونَ الاسمُ المتأخراً اسمَ (كَانَ) والفعلُ مع فاعله الذي هو ضميرُ
 ذلك الاسمِ في موضعِ الخَبَرِ مقدماً من تأخيرٍ .

وهذا الذي منعه قد نصَّ على جوازِهِ ابنُ جنِّي (٥) وابنُ البازِ ش (٥) ، ولم يحكيا في

(٢) من الآية : (٤) من سورة الجن .

(٣) من الآية : (٥٠) من سورة فاطر .

(٤) من الآية (٢٢) من سورة غافر .

(٥) الخصائص : ٢٧٣ / ١ - ٢٧٤ .

(٦) هو الامام أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الفرناطي المعروف
 بابن الباز ش (٤٤٤ - ٥٢٨ هـ) ، أحد الأعلام المشاهير بالأندلس ، ومن
 المحققين البصراء بضروب القراءات والآداب ، العارفين بالحديث ورجاله ، مع
 الدين والزهد والفضل والانتباه عن أهل الدنيا . صنف : شرح كتاب سيويه ،
 وشرح المقتضب ، وشرح اصول ابن السراج ، وشرح الايضاح ، وشرح الجمل ،
 وشرح الكافي للنحاس .

و (الباز ش) لقب له ولأسرته ولاينه أحمد المكنى بأبي جعفر صاحب كتاب (الاقناع
 في القراءات السبع) . انظر ترجمته في انباه الرواة : ٢ / ٢٢٧ ، وغاية النهاية :

٥١٨ / ١ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٤٢ .

ذلك خلافاً لأحدٍ ، وجَوَّزَهُ أيضاً الشُّلُوبِيُّ ، وَذَكَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بِنَ طَلْحَةَ ^(١) مَنَعَ ذَلِكَ ، فابنُ عَصْفُورٍ فِي ذَلِكَ مَتَّبِعٌ لِابْنِ طَلْحَةَ عَلَى هَذَا ، وَالسَّأَلَةُ إِذَا قُلْتَ : كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ ، مِنْ بَابِ الإِعْمَالِ ، لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ عَامِلَانِ وَهُمَا (كَانَ) وَ(يَقُومُ) وَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا مَعْمُولٌ وَاحِدٌ وَهُوَ / (زَيْدٌ) ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَامِلِينَ يَطْلُبُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، (كَانَ) (١٣٧ / أ) تَطْلُبُهُ بِأَنَّ يَكُونَ اسْمًا لَهَا ، وَ(يَقُومُ) يَطْلُبُهُ بِأَنَّ يَكُونَ فَاعِلًا بِهِ ، فَيَجُوزُ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ يَكُونَ ذَلِكَ الْاسْمُ مَعْمُولًا لِلأَوَّلِ الَّذِي هُوَ (كَانَ) وَفَاعِلُ الثَّانِي ضَمِيرٌ يَحْوَدُ عَلَيْهِ ، وَالْفِعْلُ الثَّانِي عَلَى هَذَا مُؤَخَّرٌ فِي التَّقْدِيرِ ، وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ الَّذِي مَنَعَ ابْنَ عَصْفُورٍ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْعَى ، لِأَنَّ (كَانَ) عَامِلٌ لَفْظِيٌّ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ فَلَا وَجْهَ لِأَنَّ تَخَرُّجَ السَّأَلَةِ مِنْ بَابِ الإِعْمَالِ ، إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَ(يَقُومُ) حَبْرٌ مَقْدَمٌ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ زَيْدٌ ، وَيَجْعَلُ السَّأَلَةَ مِنْ بَابِ الإِعْمَالِ ، لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ عَامِلٌ مَحْنُوقٌ فَهُوَ ضَعِيفٌ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ لَمْ يُسْرَعِ وَطَلَّ حَكْمَهُ .

وَأَمَّا (كَانَ) وَسَائِرُ أَخْوَاتِهَا فَعَوَامِلٌ لَفْظِيَّةٌ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ فَلَا تَجْرِي مَجْرَى الْإِبْتِدَاءِ فِي ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا زَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ ذَلِكَ مَمْتَنَعٌ فِي (كَانَ) وَأَخْوَاتِهَا ، لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ^(٢) ، فَكَمَا لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا يَجُوزُ فِي نَاسِخِهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَا ذَكَرْنَا .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ يَكُونَ (زَيْدٌ) مِنْ قَوْلِكَ : كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ ، فَاعِلًا بِ(يَقُومُ) وَاسْمٌ

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ خَلْفِ الْأُمَوِيِّ الْأَشْبِيلِيِّ أَبُو بَكْرٍ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ طَلْحَةَ . كَانَ أَمَامًا فِي صِنَاعَةِ الصَّرِيحَةِ ، مَوْصُوفًا بِالْعَقْلِ وَالذِّكَاةِ ، وَكَانَ يَمِيلُ فِي النُّحُوْلِ إِلَى مَذْهَبِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ . أَخَذَ عَنْ ابْنِ مَلِكُونَ وَغَيْرِهِ ، لَهُ شَرْحٌ عَلَى كِتَابِ الْجَمَلِ لِلزُّبَيْرِيِّ وَاسْمُهُ (بَغِيَّةُ الْأَمَلِ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ) . وَلَسَدَ بِيَابِرَةَ سَنَةَ ٥٤٥ هـ ، وَتُوفِيَ بِأَشْبِيلِيَّةِ سَنَةَ ٦١٨ هـ . انظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَّةِ الْوَعَاةِ : ١ / ١٢١ .

(٢) انظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٣٩٢ .

(كان) ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على زيدٍ ، وهذا على إعمالِ الثاني وهو المختارٌ عندَ البصريين ، والأولُ هو المختارٌ عند الكوفيين (١) ، ولم يذكر ابنُ عصفورٍ هذا الوجهَ الثاني . ويجوزُ أيضاً معَ هذين الوجهين الوجهُ الذي ذكرَ ابنُ عصفورٍ ، فجملَةٌ ما يجوزُ لك في هذه الآياتِ وما كانَ نحوها ثلاثةً أوجهٍ ، ويمتنعُ بلا شكٍّ أن يكونَ الاسمُ المرفوعُ المتأخراً مبتدأً ، واسمُ (كان) ضميرٌ مستترٌ يعودُ عليه ، وكذلك فاعلُ الفاعلِ الثاني ، والفاعلُ الثاني مع فاعله في موضعِ خبرٍ (كان) والجملَةُ التي هي (كان) معَ اسمِها وخبرِها في موضعِ خبرِ المبتدأِ مقدَّمةٌ من تأخيرٍ هذا الوجهُ لا يجوزُ أصلاً لما تقدَّم في وجهِ امتناعِ الابتداءِ والخبرِ في نحو قولك : يقومُ زيدٌ ، من أنَّ العاملَ المنسوي لا حكمَ له معَ العاملِ اللفظيِّ ، واللهُ أعلمُ .

وأما القسمُ الثاني وهو حيثُ يلزمُ تقدُّمُ الخبرِ على الاسمِ فذلك خمسةُ مواضعٍ : أحدها : أن يكونَ الخبرُ ضميراً متصلاً بالفعلِ والاسمُ ليس كذلك نحو : القائمُ كأنه زيدٌ ، فزيدٌ اسمُ (كان) والهاءُ المتصلةُ بها هي الخبرُ ، وتقدُّمُ هذا الخبرِ هنا على الاسمِ واجبٌ ، لأنَّ ضميرٌ متصلٌ بها .

وأعلمُ أنَّ اتصالَ الخبرِ في هذا البابِ (كان) وأخواتها إذا كانَ ضميراً قليلاً ، إنما وردَ في الشعرِ أو في قليلٍ من الكلامِ نحو قولِ الشاعرِ :-

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنَّه
أخوها ، غَدَّته أمه بلبانِها (٢)

- (١) القول في أولى العاملين بالعمل في التنارع من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . انظر المسألة رقم (١٣) من الانصاف : ٨٣ / ١ وما بعدها .
- (٢) من الطويل لابي الأسود الدؤلي يخاطب مولى له كان يحمل تجارة الى الهواز ، وكان اذا مضى اليها يتناول شيئاً من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة . ويريد بأخيها الزبيب أو نبيذه . واللبان : اللبن للادميين خاصة . ديوانه : ٨٢ / وهو من شواهد سيويه : ٤٦ / ١ ، والمقتضب : ٩٨ / ٣ ، والانصاف : ٨٢٣ / ٢ ، والمشوف المصطلح : ٦٩٣ / ٢ ، والرد على النحاة : ٩٢ ، والاقتضاب : ٣٩٢ ، وشرح المفصل : ١٠٧ / ٣ ، والمقرب : ٩٦ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٧ / ١ وشواهد التوضيح : ٢٨ ، والخزانة : ٤٢٦ / ٢ ، واللسان : (لبن) ، ويروى (ارضمته) مكان (غذته) .

فَالهَاءُ فِي (يَكْنُهَا) وَفِي (تَكْنُهُ) هِيَ الْخَبْرُ ، فَأَتَى بِالْخَبْرِ كَمَا تَرَى مُتَّصِلًا بِ (كَانَ)

وَمِثَالُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ / مَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ : (كُنَّ أبا خَيْثَمَةَ فَكَانَهُ) ^(١) (١٣٧ / ب)

وَقَوْلُهُمْ (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي) ^(٢) فَالِهَاءُ فِي (كَانَهُ) وَالْيَاءُ فِي (لَيْسَنِي) هُمَا الْخَبْرَانِ

وَإِنَّمَا الْأَفْصَحُ فِي خَبَرِ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا الْإِنْفِصَالِ ^(٣) كَقَوْلِهِ :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْمَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَخَيَّرُ ^(٤)

فَ (إِيَّاهُ) هُوَ خَبَرُ (كَانَ) ، وَأَتَى بِهِ مُفْصَلًا ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْوَجْهُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا

قَوْلُ الْآخَرِ :

لَا تَرَى فِيهِ عَرِيًّا ^(٥)

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا

كَ وَلَا نَخْشَى رَقِيًّا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (شَرْحُ النَّوَوِيِّ) : ١٧ / ٦٠ - فِي كِتَابِ التَّوْبَةِ ، مِنْ حَدِيثِ

تَوْبَةِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ . وَالرَّوَايَةُ فِيهِ (فَبَيْنَمَا هُوَ عَلَى ذَلِكَ رَأَى رَجُلًا

مَبِيضًا يَزُولُ بِهِ السَّرَّابُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُنَّ أبا خَيْثَمَةَ

فَإِذَا هُوَ أَبُو خَيْثَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ) . وَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَا شَاهِدَ فِي الْحَدِيثِ .

(٢) انظُرِ الْكِتَابَ : ٢ / ٣٥٩ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٣ / ١٠٧ .

(٣) وَزَعَمَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ أَنَّ الْأَجُودَ وَالْأَفْصَلَ الْوَصْلَ . وَقَدْ ذَكَرَ الْأَشْمُونِيُّ أَنَّ هَذَا هُوَ

الَّذِي أَخْتَارَهُ الرَّمَانِيُّ ، وَقَدْ رَجَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَابْنُ بَدْرِ الدِّينِ . انظُرِ شَرْحَ

الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٤٠٧ ، وَشَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ : ٢٧ / ٢٧ ، وَالْأَشْمُونِيُّ :

١ / ١١٨ ، وَمَا بَعْدَهَا ، وَابْنُ الطَّرَاوَةِ النَّحْوِيُّ : ٦٤ - ٩٥ .

(٤) مِنَ الطَّوِيلِ لِعَمْرُو بْنِ رَبِيعَةَ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي دِيوانِهِ مَطْلَعُهَا :

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَايِ فَمِكْرُ غَدَاةٍ غَدِ أَمْ رَائِحِ فَمَهْجَرُ

انظُرْهُ فِي دِيوانِهِ : ١٢٠ ، وَشَرْحُ السِّيْرَانِيِّ : ٣ / ١٤٠ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ١ / ٥٠٦ ،

وَالْتَوَطُّؤَةُ : ١٧٧ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٣ / ١٠٧ ، وَالْمَقْرَبُ : ١ / ٩٥ ، وَالتَّصْرِيحُ

١ / ١٠٨ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١ / ١١٩ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢ / ٤٢٠ .

(٥) الْبَيْتَانِ مِنْ مَجْزُورِ الرَّمْلِ وَهُمَا لِعَمْرَيْنِ رَبِيعَةَ ، وَفِي الْخَزَانَةِ : ٢ / ٤٢٤ ، (أَنْ

صَاحِبِ الْأَغَانِي وَالْجَوْهَرِيِّ فِي الصَّحَاحِ نَسَبَاهُ إِلَى الشَّاعِرِ الْعَرَجِيِّ) .

وَعَرَبِيًّا : أَيِ أَحَدًا ، فَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ أَيْ مُتَكَلِّمًا يَخْبِرُ عَنَّا وَيَعْرَبُ عَنَّا حَالِنَا

انظُرْهُمَا فِي دِيوانِهِ : ٤٣٩ .

وَهُمَا مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيهِ : ٢ / ٣٥٨ ، وَالْمَنْصَفُ : ٣ / ٦٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ :

٣ / ٧٥ ، ١٠٧ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٤٠٦ .

ف (إِيَّاي) هو خَيْرٌ (لَيْسَ) وَفَضَلَهُ كَمَا تَرَى .

والثاني : أَنْ يَكُونَ الاسمُ مقرونًا ب (إِلَّا) نحو : مَا كَانَ قائمًا إِلَّا زَيْدٌ .

والثالثُ : أَنْ يَكُونَ في معنى المقرونِ بِهَا نحو : إِنَّمَا كَانَ قائمًا زَيْدٌ ، لِأَنَّ المعنى

مَا كَانَ قائمًا إِلَّا زَيْدٌ .

والرابعُ : أَنْ يَكُونَ الاسمُ نكرةً لَا مسوِّغَ للاخبارِ (١) عنها إِلَّا كَوْنِ خَيْرِهَا ظَرْفًا
أَوْ مجرورًا متقدِّمًا عليها نحو : كَانَ في الدَّارِ رَجُلٌ ، وَكَانَ عندَكَ ثَوْبٌ ، فَتَأَخَّرَ (رَجُلٌ
وِثْوَبٌ) عن الخَيْرِ الَّذِي هو المجرورُ أَوْ الظَّرْفُ لِأَنَّهُ لَا مسوِّغَ للاخبارِ عنه مع تأخُّرِ
الخَيْرِ .

والخامسُ : أَنْ يَكُونَ الاسمُ قد اتَّصَلَ به ضميرٌ يعودُ على شيءٍ في الخَيْرِ نحو : كَانَ
عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَيْدًا (٢) ، فمِثْلُهَا هو اسمٌ (كَانَ) و (عَلَى التَّمْرَةِ) في موضعِ الخَيْرِ ،
وهذا الخَيْرُ لَا زَمَ التَّقْدِيمِ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ المتَّصِلِ بِالاسْمِ إِلَى التَّمْرَةِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا
تَقُولُ : كَانَ في الدَّارِ سَاكِنُهَا ، وَكَانَ مَالِكُ الثَّوْبِ لِابْنِهِ ، وَكَانَ ضَارِبُ هِنْدٍ مَالِكُهَا ،
لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الخَيْرِ في شيءٍ من نحو هذا .

وَأَمَّا القِسْمُ الثالثُ الَّذِي أَنْتَ فيه بالخيارِ ، فهو ما عدا القسمين المتقدمين
نحو : كَانَ زَيْدٌ قائمًا ، هذا هو الأصلُ ، ويجوزُ : كَانَ قائمًا زَيْدٌ (٣) ، قَالَ تَعَالَى :
(وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) (٥)
ف (نَصْرٌ) هو الاسمُ و (حَقًّا) الخَيْرُ (٦) تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ في الآيةِ الأخرى (أَنْ أَوْحَيْنَا)
هو اسمٌ (كَانَ) و (عَجَبًا) الخَيْرُ قَدَّمَ عَلَى الاسمِ .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٣٩١/١ .

(٢) انظر الجمل: ٢٤٥ ، والتوطئة: ٢٨١ ، والبسيط: ٥٤٨ ، وشرح ابن عقيل:

٠٢٤١/١

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٣٩٤/١

(٤) من الآية: (٤٧) من سورة الروم . وقد أتى بها الزجاجي في الجمل: ٥٤ .

(٥) من الآية: (٢) من سورة يونس .

(٦) ومنهم من أعرب (علينا) خبر (كان) و (نصر المؤمنين) اسمها ، ويكون (حقا)

منصوبا باضمار فعل لا يظهر . انظر البحر المحيط: ١٧٨/٧ .

وأعلم أن الخبر أيضاً قد يتقدم على الفعل في هذا الباب ، وهو بهذا النظر على

ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه تقديمه ، وقسم يلزم فيه تأخيره ، وقسم يجوز فيه الوجهان .

أما القسم الأول فإن يعرض فيه ما يوجب التقديم كأن يكون الخبر من أدوات الصدور :

اسم شرط أو اسم استفهام أو (كم) الخبرية . مثال اسم الشرط : أَيَّهَمَ كَانْ زَيْدٌ

أَكْرَمُهُ ، فزيد اسم (كَانْ) وأيَّهم الخبر ، لزم تقديمه على الفعل الذي هو (كَانْ)

لتضمنه معنى الشرط . ومثال اسم الاستفهام قولك : أَيَّهَمَ كَانْ زَيْدٌ ، وَأَيَّهَمَ كَانْ

أَخْوَكُ ، ف (أَيَّهَمَ) هو الخبر وهو واجب التقديم على فعله لتضمنه معنى الاستفهام ،

ومن هذا قولهم : (مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ) في رواية رفع الحاجة ، فحاجتك اسم

(جَاءَتْ) و (مَا) الخبر ، وجب تقديمه لأنه اسم استفهام . ومثال (كم) الخبرية قولك :

كَمْ دَرَاهِمٌ كَانْ مَالِي ، إِذَا جَعَلْتِ (مَالِي) هُوَ الاسم / فتكون (كَمْ) هي الخبر ، ولا (١٣٨ / أ)

يجوز تأخيرها عن الفعل للصدورية التي لها ، وكذلك تقول : كَمْ ثَوْبٌ كَانَتْ أَثْوَابٌ

زَيْدٍ ، وكذلك أيضاً (كم) الاستفهامية لها صدر الكلام فتلزم التقديم ، وإنما لم تذكر

لأنها داخله في أسماء الاستفهام وقد ذكرت .

وأما القسم الذي يلزم فيه تأخير الخبر عن الفعل بأن يعرض مانع من التقديم ،

وذلك مثل أن يكون الخبر ضميراً متصلاً نحو : القائم كأنه زيد ، فالهاء هي الخبر

ويلزم أن تكون تلي الفعل ، ومثل أن يقترب الخبر ب (إلا) أو يكون في معنى ذلك نحو :

مَا كَانْ زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً ، وَإِنَّمَا كَانْ زَيْدٌ قَائِماً . ولا يتقدم خبر (مادام) عليها اتفاقاً (١) ،

لأن (ما) المصاحبة لها موصولة صدورية وخبرها من الصلة وحض الصلة لا يتقدم على

الموصول ، وكذلك أيضاً لا يتقدم خبر (مازال) و (ما انفك) و (ما فتى) و (ما برح) عليها

مادامت منفية ب (ما) لأن (ما) النافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها

فلو قدمت الخبر على (ما) فقلت : قائماً مازال زيد ، لكنت قد أعطت ما بعد (ما)

النافية فيما قبلها وذلك لا يجوز ، هذا مذ هب جمهور النحويين ، وأجاز ذلك

(١) انظر أوضح المسالك : ٢٤٤ / ١ ، والمساعد : ٢٦٢ / ١ .

ابن كيسان وكثير من الكوفيين ^(١) مطلقاً سواءً أنفيت بـ (ما) أم بغيرها ، وقد تقدّمت
 الحيلة في ذلك عند ابن كيسان في أول الفصل الرابع ^(٢) من هذا الباب .
 وذَهَبَ الفراء ^(٣) إلى امتناع تقدّم أخبار هذه الأربعة عليها مطلقاً ، سواءً أنفيت
 بـ (ما) أم بغيرها ، فلا يقال عنده : قائماً لا يزال زيدٌ ، ولا : قائماً لم يزل زيدٌ ،
 ولا : قائماً لن يزال زيدٌ ، ولا : قائماً ما زال زيدٌ ، فوافق الجمهور في (ما) وخالفهم
 في غيرها ، فمنع وهم مجيزون .

وأما سائر الأفعال في هذا الباب إذا نفيت بما سوى هذه الأربعة ، فلا يتقدّم
 الخبر حينئذٍ على (ما) ولا يخالف في هذا ابن كيسان ، فلا يقال : قائماً ما كان زيدٌ ،
 ولا ضاحكاً ما أصبح عمروٌ ، ويجوز ذلك مع غيرها من أدوات النفي سوى (لا) الواقعة
 جواباً للقسم فإنها حينئذٍ من أدوات الصدور ، فلا يتقدّم في هذا الباب خبر منفيها
 عليها بمنزلة (ما) فلا يقال : قائماً والله لا يكون زيدٌ ، ولا ضاحكاً والله لا يزال عمروٌ .
 واختلف في الخبر إذا كان جملةً هل يجوز تقديمه على فعله ^(٤) حيث لا مانع من
 الموانع المذكورة أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : الجواز وهو قول الجمهور فتقول : أبوه قائمٌ كان زيدٌ ، تريد : كان زيدٌ
 أبوه قائمٌ ، فزيدٌ اسمٌ (كان) و (أبوه قائمٌ) جملةٌ من مبتدأ وخبر في موضع الخبر ،
 وكذلك تقول : يقوم أبوه كان زيدٌ ، تريد : كان زيدٌ يقوم أبوه ، فقدّمت الجملة
 الواقعة خبراً .

والقول الثاني : المنع ، ذهب إليه قومٌ من النحويين .

وكذلك اختلف أيضاً في خبر (ليس) هل يتقدّم عليها أم لا ؟ على قولين : الجمهور ^(٥)

(١) الانصاف : ١٥٥ / ١ ، والتواضع : ٢١٤ ، والبسيط : ٥٤٢ ، وشرح المفصل : ١١٣ / ٧

(٢) انظر ص : ٥١٢ / ٥١٣

(٣) أوضح المسالك : ٢٤٦ / ١ ، والهمع : ٨٩ / ٢

(٤) انظر الهمع : ٩٠ / ٢ ، والمساعد : ٢٦٢ / ١

(٥) منهم سيويوه والفارسي وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور ، والفراء .

انظر الهمع : ٨٨ / ٢ ، ٨٩ ، والايضاح للفارسي : ١٠١ / ١ ، والانصاف : ١٦٠ / ١

على / الجواز فتقول : قائماً ليس زيد ، تريد : ليس زيد قائماً . وأبو العباس المبرد (١٣٨ / ب)
 ذهب إلى المنع (١) ، قال : لأنَّ (ليس) لا تتصرف في نفسها (٢) ، أي : لا يستعمل
 منها سوى هذا اللفظ ، فلا يقال منها مضارع ولا أمر ولا غير ذلك ، كما يقال ذلك
 من (كان) ونحوها ، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله ، فلا يقال : قائماً
 ليس زيد . ولا بد لخبرها أن يتأخر عنها ، نعم تقدم على الاسم جائز باتفاق من
 المبرد وغيره نحو : ليس قائماً زيد . وقد استدلل أبو علي الفارسي على بطلان قول
 المبرد بأمرين :

أحدهما : أنه قد سلم جواز تقدم خبرها على اسمها فكما يتقدم على الاسم وتتصرف
 فيه هذا النوع من التصرف ، فكذلك يتقدم الخبر عليها .

والثاني : أنه يجوز تقدم معمول خبرها عليها ، قال الله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ
 لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (٣) ألا ترى أن (يوم) ظرف والناصب له الخبر الذي هو (مصروف)
 وقد تقدم على (ليس) ولا يتقدم معمول اللفظ إلا حيث يجوز أن يتقدم ذلك اللفظ ،
 فتقدم معمول (مصروف) على (ليس) دليل على صحة تقدم (مصروف) عليها ، إن لم
 لم يجوز تقدمه عليها لم يجوز تقدم معموله هناك ، ومثل هذا أيضاً استدلل الفارسي
 لجواز تقدم خبر المبتدأ عليه (٤) ، إن قد تقدم معمول الخبر على المبتدأ في قوله :

كَلَّا يَوْمَ مَوْلَاةٌ وَصَلَّ أَرَوَى ظَنُونٌ ، أَنْ مَطَّحَ الظَّنُونُ

وقد تقدم ذلك ، والكلام على هذا البيت في باب الابتداء (٥) ، فإن قلت هذا

(١) وعليه جمهور الكوفيين والزجاج وابن السراج والسيرافي والجرجاني وأبو البركات
 الأنباري وابن مالك وأكثر المتأخرين . انظر الهمع : ٨٨ / ٢ ، وشرح التسهيل :
 ص ٥٤ ، والتوطئة : ٢١٤ ، والخصائص : ١٨٨ / ١ ، وقواعد المطارحة : ل / ٢٣

(٢) المقتضب : ١٩٠ / ٤ ، والأشباه والنظائر : ٥٦ / ١ .

(٣) من الآية : (٨) من سورة هود . وانظر الانصاف : ١٦٣ / ١ .

(٤) انظر الايضاح للفارسي : ٥٢ / ١ .

(٥) تقدم تخريبه في ص : ٤٠٩ .

الذي عول عليه الفارسي من أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يصح تقدم العامل فير
 صحيح (١) ، إذ لا يطرد له ، ألا ترى أنك تقول : إن في الدار زيدا جالس ، وإن
 أماك عمراً قائم ، فالمجرور الذي هو (في الدار) متعلق بخبر (إن) الذي هو
 (جالس) ، و(زيداً) هو اسمها ، فهذا المجرور معمول لخبر (إن) وتقدمه على اسمها
 جائز مع أن تقدم الخبر على الاسم هنا ، أعني في باب (إن) غير جائز إذا كان الخبر
 ليس بظرف ولا مجرور ، فقد تقدم المعمول هنا حيث لا يتقدم العامل ، وكذلك الظرف
 الذي هو (أماك) في المثال الآخر منصوب بالخبر الذي هو (قائم) وقد تقدم على
 الاسم ، و(قائم) هذا لا يجوز تقدمه على الاسم ، فقد حصل تقدم المعمول حيث
 لا يتقدم العامل ، فتكون الآية التي هي قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا
 عَنْهُمْ) بمنزلة هذين المثالين ، مما تقدم فيه المعمول حيث لا يتقدم العامل ، ولا يكون
 في هذه حجة على المبرد فيما ذهب إليه .

فالجواب : أن ما عول عليه الفارسي في استدلاله هو الأصل والمطرد ، فيجب
 البقاء معه والتمسك به وألا يخرج عنه ما أمكن (٣) ، وأما الخروج عنه في نحو ما مثل به
 في باب (إن) فشان لخروجه عن ذلك الأصل ، فلا يقاس عليه غيره ولا يراعى ، ألا ترى
 أنك / لا تقدم معمول الخبر في نحو قولك : إن زيدا أكل طعامك ، فلا تقول : إن (أ/١٣٩)
 طعامك زيدا أكل ، لأن تقدم معمول خبر (إن) على اسمها إنما سمع فيما إذا كان
 المعمول ظرفاً أو مجروراً خاصة ، فلا يتمدى إلى غيرهما لشد وذه فيهما .

وأما ما احتج به المبرد من أن (ليس) غير متصرف في نفسها إذ لا تختلف بنيتها
 على الزمان فلا يستعمل منها أمر يخص الاستقبال ولا مضارع للحال أو الاستقبال ، فقد
 اقتصر بها على لفظ الماضي كما ترى ، فهي لذلك قد عدت التصرف في نفسها ، ومالا
 يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله ، فقد انفصل ابن أبي الربيع عن ذلك ، بأن قال :

(١) انظر الاعتراض على استدلال الفارسي في عدة السالك : ٢٤٥ / ١ - ٢٤٦ .

(٢) من الآية : (٨) من سورة هود ، وقد تقدمت .

(٣) انظر البسيط ص : ٥٤٦ .

هي وإن لم تتصرف في نفسها باختلاف لفظها للزمان ، فقد عوّض من تصرفها تقييد خبرها بما تريد من الأزمنة^(١) ، تقول : ليس زيد قائماً أمس ، وليس زيد قائماً الآن ، وليس زيد قائماً غداً ، قال : ولو تصرفتم لم تدل إلا على الأزمنة ، فأغنى تقييد خبرها بالأزمنة عن ذلك^(٢) ، فلما كان فيها ما يقوم مقام التصرف صارت كأنها متصرفة ، وما يتصرف في نفسه يتصرف في معموله ، وقد ذهب ابن مالك من المتأخرين مذهب المبرد في امتناع تقدم خبر (ليس) عليها وراه الأصح^(٣) .

وأما القسم الثالث وهو الذي يجوز فيه الوجهان ، فما عدا القسمين المتقدمين نحو : كان زيد قائماً ، وإن شئت قلت : قائماً كان زيد .

وأعلم أن الخبر الجائز التقدم على فعله إذا كان له معمول فالوجه إذا تقدم أن يقدّم معه معموله ، فتقول : قائماً أبوه كان زيد ، ف(قائماً) هو خبر (كان) و(أبوه) فاعل به فهو معمول له من حيث ارتفع به و(زيد) هو الاسم ، والأصل : كان زيد قائماً أبوه ، ثم قدمت الخبر مع معموله . وكذلك أيضاً تقول : أكلت طعامك كان زيد ، وجالساً في الدار كان زيد ، والأصل : كان زيد أكلت طعامك ، وكان زيد جالساً في الدار ، فطعامك وفي الدار معمولان للخبر ، فإن أردت تقديم الخبر وحده وابقاء معمول متأخراً ، فأما أن يكون ذلك معمول مرفوعاً أو في موضع رفع أو غير ذلك . فإن كان مرفوعاً أو في موضع رفع لم يجز أن يتقدم الخبر ويبقى معمول متأخراً ، فلا يجوز في قولك : كان زيد قائماً أبوه ، أن تقول : قائماً كان زيد أبوه^(٤) ، لأن معمول (قائم) الذي هو (أبوه) مرفوع ، وكذلك لا تقول : مجلساً كان زيد في داره ، تريد : كان زيد مجلساً في داره ، و(مجلساً) هو الخبر و(في داره) في موضع رفع به مفعولاً

(١) البسيط : ٥٤٦ وعبارته : (وهو أن (ليس) - وإن كانت غير متصرفة في نفسها - لها بعض التصرف ، وذلك أنك تنفي بها الماضي والحال والاستقبال) .

(٢) البسيط : ٥٤٦ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٣٩٧/١ ، والتسهيل : ٥٤ .

(٤) انظر المساعد : ٢٦٢/١ .

لم يُسَمِّ فاعلهُ ، فيمتنع تقديم الخبر هنا وابقاء المفعول متأخراً ، لأنَّ ذلك المعمول في موضع رفع .

وإن لم يكن المعمول مرفوعاً ولا في موضع رفعٍ ، فإما أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، إن كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديم الخبر وحدهُ ، فتقول : جالسا كان زيدٌ في الدارِ ، / والأصل : كان زيدٌ جالسا في الدارِ ، وفي الدارِ يتطرق جالسا فهو (١٣٩ / ب) محمولٌ له . وكذلك أيضاً يجوز في قولك : كان زيدٌ قائماً عندك ، أن تقول : قائماً كان زيدٌ عندك ، لأنَّ المعمول ظرفٌ .

وإن كان المعمول ليس بظرفٍ ولا مجرور جاز أيضاً تقديم الخبر وحدهُ وابقاء المعمول مؤخراً ولكنه قبيحٌ جداً ، فإذا قلت : كان زيدٌ أكلاً طعامك ، (فطعامك) مفعولٌ بأكلٍ ، فيقبح أن يقدم (أكل) وحدهُ على (كان) ويبقى محموله الذي هو (طعامك) مؤخراً ، فقبيحٌ أن يقال : أكلاً كان زيدٌ طعامك (٢) . هذا حكم تقديم الخبر على الفعل .

وأما تقديم محموله إن كان له مفعولٌ ، فإما أن تريد تقديمه على الخبر وحدهُ أو على

الاسم أو على الفعل .

فأما تقديمه على الخبر وحدهُ فجاز ما لم يعرض مانعٌ من موانع تقديم المعمول على عامله ، فتقول : كان زيدٌ طعامك أكلاً ، تريد : كان زيدٌ أكلاً طعامك ، فقدمت محمول الخبر عليه .

ومثال ما عرض فيه مانع قولك : ما كان زيدٌ أكلاً إلا طعامك ، هنا لا يجوز تقديمه

على الخبر الذي هو (أكل) لأنه مقرون بـ (إلا) .

وأما تقديمه على الاسم فإن قدمته مع الخبر بعدهُ ، أعني بعد الخبر جازت المسألة

سواءً أكان الخبر اسماً نحو : كان أكلاً طعامك زيدٌ (٢) ، أم فعلاً نحو : كانت تأخذ

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٥ / ١ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل : ٢٨٠ / ١ ، والهمع : ٩٣ / ٢ .

زيداً الحمى ، والأصل : كان زيدٌ أكلًا طعامك ، وكانت الحمى تأخذُ زيداً ، ثمَّ قدَّمت الخبرَ مع معموله الواقع بضمه على الاسم ، فلا خلاف في جواز ذلك إلا ما تقدّم من مذهب أبي بكر بن طلحة وابن عصفور ، في امتناع تقديم الخبر على الاسم إذا كان فعلاً رافعاً لضميره المتصل فلا يجوز على مذهبهما أن يُقال : كانت تأخذُ الحمى زيداً ، على أن تكون (الحمى) اسم (كان) و (تأخذُ زيداً) في موضع الخبر . وقد تقدّم وجهه امتناع ذلك عندهما والرّد عليهما (١) . وقد بالغ الشّلوين في الرّد على أبي بكر بن طلحة حيث ذهب هذا المذهب ونسبه إلى التقصير والجهل بالفرق بين حالة الابتداء وحالة دخول (كان) وقد تقدّم وجه الفرق بينهما في القسم قبل هذا .

وإن قدّمت المعمول وحده على الاسم مع بقاء الخبر مؤخرًا ، فإن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً جازت المسألة ، فإذا قلت : كان زيدٌ جالساً في الدار ، أو جالساً عندك جاز لك تقديم الظرف والمجرور على زيد ، فتقول : كان في الدار زيدٌ جالساً (٢) ، وكان عندك زيدٌ جالساً ، وإن لم يكن ظرفاً ولا مجروراً امتنعت المسألة مطلقاً سواءً أكان الخبر اسماً أم فعلاً ، فإذا قلت : كان زيدٌ أكلًا طعامك ، أو كانت الحمى تأخذُ زيداً ، لم يجوز تقديم (الطعام) ولا (زيد) على الاسم ، فلا يقال : كان طعامك زيدٌ أكلًا ، ولا : كانت زيداً الحمى تأخذُ (٣) ، على أن يكون زيدٌ المرفوع

والحمى اسمين ل (كان) فهذا وما كان نحوه غير جائز عند البصريين ، وأجاز ذلك (١٤٠ / أ) الكوفيون مطلقاً (٤) ، واليه ذهب ابن الطراوة ، نعم يجوز عند البصريين أن يُقال : كان طعامك زيدٌ أكلًا ، وكانت زيداً الحمى تأخذُ ، على أن يكون اسم (كان) ضمير الشأن أو الأمر ، واسم (كانت) ضمير القصة ، والجملة بعد (كان) أو (كانت) مبتدأ وخبر في موضع الخبر (٥) ، وقدّم معمول الخبر على المبتدأ والخبر الذي هو العامل

(١) انظر ما تقدم في ص : ٤٦ / ٥٤٧

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٩٢

(٣) الايضاح : ١ / ١٠٦

(٤) الأشموني : ١ / ٢٣٧

(٥) انظر البسيط : ٥٧٨

هو (أكل) أو (تأخذ) في المثالين المتقدمين ، وعلى هذا الوجه حملوا قول الشاعر :
قَنَّافِدُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بما كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا (١)

فاسم (كان) عند البصريين ضمير الأمر خاصة ، و (عطية) مبتدأ ، و (عود) في موضع خبره ، و (إياهم) مفعول ب (عود) (٢) فقدّم معمول خبر المبتدأ عليه ، والجملة في موضع خبر (كان) والجملة من (كان) وجميع ما بعدها صلة (ما) والعائد عليها محذوف تقديره (عود) . وأجاز السيرافي أيضاً في هذا البيت أن تكون (كان) زائدة (٣) والجملة من المبتدأ والخبر صلة ل (ما) فزاد (كان) بين الصلة والموصول وهكذا حكم زيادتها أن تكون بين الشئيين المتلازمين ، ولا يجوز أن يكون (عطية) اسم (كان) و (عود) في موضع خبرها ، و (إياهم) مفعول به إلا عند الكوفيين وابن الطراوة ، ويضعه غيرهم لما تقدّم من أنهم يمنعون تقدّم معمول الخبر على الاسم في مثل هذا ، وقد ذهب ابن عصفور أن هذا البيت ضرورة لا يقاس عليه (٤) ولا يجوز عنده واحد من الوجهين اللذين حطه البصريون عليهما من زيادة (كان) ، أو جعل اسمها ضمير الأمر أو الشأن ، لما يلقي على كل واحد منهما من تقدّم معمول الفعل الواقع خبراً للمبتدأ على المبتدأ ، ألا ترى أن (إياهم) في كلا الوجهين معمول (عود) وهو فعل في موضع خبر المبتدأ الذي هو (عطية) وقد تقدّم على المبتدأ ، ومن مذّهبه أن ذلك لا يجوز بحال إذا كان الخبر فعلاً كما وقع في البيت ، فإن كان اسمها نحو : طحّامك زيد أكل ، لم يمتنع ، وقد تقدّم ذكر مذّهبه هذا في باب الاشتغال (٥) فيجوز عنده : كان طحّامك زيد أكل ، وكانت زيداً الحمى آخذة ، على إضمار الأمر أو الشأن في (كان) ، وإضمار القصة في (كانت) لا يخالف في جواز هذا ، ويمتنع

(١) تقدّم تفريره في ص : ٤٢٥ ، وانظر الخزانة : ٥٨ / ٤ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣ / ١ ، والاشموني : ٢٣٨ / ١ ، والمهمع : ٩٢ / ٢ .

(٣) شرح السيرافي : ١٥٢ / ١ ، والمهمع : ٩٢ / ٢ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣ / ١ .

(٥) انظر ما تقدّم في ص : ٤٢٤ / ٤٢٥ .

عنده : كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ يَأْكُلُ ، وَكَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ ، عَلَى الْإِضْمَارِ الْمَذْكُورِ ،
 فَلْأَجْلِ هَذَا كَانَ الْبَيْتُ عِنْدَهُ ضَرْوَةً . وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ مِنْ تَقَدُّمِ مَعْمُولِ الْفِعْلِ
 الْوَاقِعِ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، قَدْ نَصَّ عَلَى جَوَازِهِ الصَّرِيحُ (١) وَالْفَارِسِيُّ (٢) ، وَالسِّيْرَانِيُّ (٣) ،
 وَابْنُ بَابِشَانَ وَالشَّلُوبِيُّ ، وَابْنُ أَبِي الرَّيْبِ . وَلَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ،
 قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّيْبِ لَمَّا ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ : كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ ، عَلَى إِضْمَارِ الْقِصَّةِ :
 لَا أَعْلَمُ فِي جَوَازِهَا خِلَافًا (٤) .

وَاخْتَلَفَ الْبَصْرِيُّونَ الْمَانِعُونَ لِتَقَدُّمِ مَعْمُولِ خَبْرٍ (كَانَ) وَأَخْوَاتِهَا عَلَى الْاسْمِ مَعَ
 تَأْخِيرِ الْخَبْرِ فِي الْعَلَّةِ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ سَيِّرِيهِ : (لَأَنَّكَ أَوْلَيْتَ كَانَ مَا لَيْسَ مَعْمُولًا لَهَا) (٥)
 يَعْنِي أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ ، عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْحُمَّى اسْمًا (كَانَتْ) وَ(تَأْخُذُ)
 الْخَبْرُ وَزَيْدًا مَفْعُولٌ / بِتَأْخُذُ ، لَكُنْتَ قَدْ أَوْقَعْتَ بَعْدَ (كَانَ) زَيْدًا وَالْيَاءَ لَهَا وَهُوَ (١٤٠/ب)
 مَعْمُولٌ لِخَبْرِهَا الَّذِي هُوَ (تَأْخُذُ) ، وَأَخَّرْتَ مَعْمُولِيهَا اسْمَهَا وَخَبْرَهَا بَعْدَ ذَلِكَ
 وَهَذَا لَا يَحْسُنُ وَلَا يَجُوزُ ، أَعْنَى إِيْلَاءِ الصَّامِلِ مَعْمُولٍ غَيْرِهِ وَتَأْخِيرِ مَعْمُولَاتِهِ عَنْهُ بِعَدَدِ
 ذَلِكَ ، وَهَذَا لَا يَخْتَصِرُ بِيَابَ (كَانَ) بَلْ هُوَ مُطَّرَدٌ فِي كُلِّ عَامِلٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، لَوْ قُلْتَ :
 جَاءَ فَرَسًا زَيْدٌ رَاكِبًا ، تَرِيدُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا ، لَمْ يَجْزِ لَأَنَّكَ أَوْلَيْتَ (جَاءَ) مَعْمُولٌ
 (رَاكِبٌ) وَأَخَّرْتَ مَعْمُولِيهِ ، فَاعْلُهُ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ ، وَالْحَالُ الَّتِي هِيَ (رَاكِبًا) . فَهَذَا
 لَيْسَ بِجَائِزٍ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ إِلَّا فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، لَا تَسَاعُ الْعَرَبُ
 فِيهَا كَثِيرًا .

وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ الْبَصْرِيُّونَ فِي الْأَلْفَاظِ شَبِيهٌ بِالْمَعْنَى الْمُسْتَكْرَهَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ ، الَّذِي
 جَعَلُوهُ ضَلَالًا وَضَرَبُوهُ فِي الْقَبْحِ وَسَوْءِ النَّظَرِ مِثْلًا ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ :

(١) المقتضب : ١٠١/٤

(٢) الايضاح : ١٠٦/١

(٣) شرح السيراني : ١٥٢/١

(٤) البسيط : ٦٢١ - ٦٢٢

(٥) الكتاب : ٧٠/١

كَمْرَضِعَةٍ أَوْلَادٍ أُخْرَى وَضِيَمَتْ بِنِي بَطْنِهَا هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْمُقْصِدِ (١)

كيف جعل فعل المرضعة لأولاد غيرها التاركة لأولاد نفسها ضلالاً وحملاً ،
فيضارع هذا المعنى في الألفاظ ايلاء المامل معمول غيره الذي لا يطلبه ، وتأخير
معموله الذي يطلبه عنه ، فليكن هذا في الألفاظ قبيحاً كما هو في المعاني ، ومثل
هذا البيت قول الآخر :

كَتَارِكَةٍ بِيضِهَا بِالْعَرَاءِ وَطَلْحِقَةٍ بَيْنِي أُخْرَى جَنَاحًا (٢)

ألا تراه استفح من الطير هذا الوصف أن تحضن بيني غيرها وتترك بيضها بوجه
الأرض ، وهذا الذي علل به سيويه - رحمه الله - علل أيضاً أبو القاسم فقال :
"لأنك أوليت (كان) ما ليس باسم لها ولا خبر" (٣) ولم يجعل أبو علي الفارسي بهذا ،
بل علل ذلك بالفصل بين (كان) ومعمولها بأجنبي منهما (٤) ، يعني أنك لو قلت :
كانت زيدا الحمى تأخذ ، على الوجه المتقدم الذي هو جعل الحمى اسم (كانت)

(١) من الطويل من قصيدة في الحماسة للعددي بن الفرج الجعلي ، الملقب
بالصبا ، شاعر مقل من شعراء الدولة الأموية ، وقيل : لأبي الأخيل الجعلي
من قصيدة له قالها في آخر أيام بني أمية . وحكى عن العرب أنهم يقولون : أحق
من جهيزة ، وهي عرس الذئب ، لأنها تدع ولدها وترضع ولد الضبع .
انظر الحماسة لأبي تمام : ٣٧٨ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٢ / ١ ،
والمستقصى : ٧٧ / ١ ، والحيوان : ١٩٧ / ١ ، ويروى عجزه فيه :

* بنيتها فلم ترقع بذلك مرقعا *

(٢) من الطويل لأبراهيم بن هرمة القرشي . يعني النعامة التي تحضن بيض غيرها
وتضيق بيض نفسها . وقيل :

فاني وتركي ندى الأكرمين وقد حى بكفى زندا شجاعا

انظر كتاب الأمثال : ٢٩٤ ، والحماسة الشجرية : ٩٠٢ / ٢ ، والشعر والشعراء

٠٧٥٤

(٣) الجمل : ٥٧ ، وعبارته : (ولو قلت : كان طعامك زيد أكلاً ، لم يهزل لأنك
أوليت الطعام (كان) وليس باسم لها ولا خبر .

(٤) الايضاح : ١٠٦ / ١

و (تأخذُ) الخبرُ وزيداً معمولٌ (تأخذُ) ، لکنْت قد فصلتَ بين (كان) ومعمولِها الذي هو اسمُها يزيدُ الذي هو معمولٌ (تأخذُ) فزيداً اذاً أجنبيٌّ من (كان) واسمِها انْ ليس معمولاً لواحدٍ منهما فلا يجوزُ الفصلُ به ، فقد حصلَ في تعليلِ المنعِ فسى تلكَ المسألةِ طريقَتانِ يبنى عليها خِلافٌ في المسألةِ الآتيةِ . وانْ قدَّمَت المعمولُ مع الخبرِ مؤخرًا عن معمولِهِ على الاسمِ ، فإنْ كانَ المعمولُ ظرفاً أو مجروراً جازتِ المسألةُ مطلقاً ، فتقولُ : كانَ في الدارِ جالساً زيدٌ ، وكانَ عندَكَ قائماً عمروٌ ، تريدُ : كانَ زيدٌ جالساً في الدارِ ، وكانَ عمروٌ قائماً عندَكَ ، فالمجرورُ متعلقٌ بجالسٍ ، والظرفُ معمولٌ لِقائمٍ ، ثم قدَّمَت المعمولُ مع عاملِهِ الذي هو الخبرُ ، وذلكَ الخبرُ مؤخرٌ عن المعمولِ ، فهذا في الظرفِ أو المجرورِ جائزٌ باتِّفاقٍ .

وانْ كانَ المعمولُ غيرهما نحو : كانَ زيدٌ أكلاً طعامَكَ ، وكانتِ الحمى تأخذُ زيداً ، فقيلَ يجوزُ ذلكَ فيه مطلقاً^(١) ، فتقولُ : كانَ طعامَكَ أكلاً زيدٌ ، وكانتِ زيداً تأخذُ الحمى ، وقيلَ يمتنعُ مطلقاً^(٢) إلا أنْ يضمَرَ في (كان) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ وفي

(كانت) ضميرُ القصةِ ، وتصيرُ الجملةُ بعد ذلكَ في موضعِ نصبٍ / خبراً لـ (كان) ((١٤/أ)) ولا بدَّ انْ ذاكَ من رفعِ (أكل) ونحوه في المثالِ الأولِ وما أشبهه ، لأنَّ الجملةَ انْ ذاكَ تصيرُ اسميةً من مبتدأٍ وخبرٍ ، فتقولُ : كانَ طعامَكَ أكلُ زيدٌ ، وأمَّا نحو : كانتِ زيداً تأخذُ الحمى ، فتصيرُ الجملةُ بعد (كانت) عند إضمارِ القصةِ فيها فعليةً ويكونُ الحمى فاعلاً بـ (تأخذُ) ولا يجوزُ أنْ يكونَ (الحمى) انْ ذاكَ مبتدأً ، و (تأخذُ) قبله في موضعِ خبرِهِ ، والجملةُ في موضعِ خبرِ (كانت) لأنَّ العاملَ اللفظيَّ قد تقدَّمَ فلا بدَّ من إعطائه في الحمى^(٣) ، ولا يجوزُ قتلُها عنه وإعمالُ الابتداءِ بحالٍ ، لأنَّ عاملُ

(١) وصححه ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٣٩٣ .

(٢) انظر اصلاح الخلل : ١٧٠ ، والبسيط : ٥٧٤ ، والمهجع : ٢ / ٩٢ .

(٣) وفي الحاشية : (يعنى أن الفصل الذي هو (تأخذُ) قد تقدم على الحمى فلا بد من أن يكون الحمى فاعلاً به ، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء) و (تأخذُ) في موضع خبره مقدماً من تأخيرٍ ، لأنَّ (تأخذُ) عاملٌ لفظيٌّ فلا يجوزُ أنْ ترفعَ الحمى بعده بالابتداء ، انْ الابتداءُ عاملٌ معنويٌّ فهو ضعيفٌ فلا يكون له حكم مع العامل القوي وهو اللفظي .

معنوي^١ ، وقيل : يجوز إذا كان الخبر اسماً نحو : كَانَ طَعَامُكَ أَكْلًا زَيْدٌ ، وَكَانَتْ زَيْدًا أَخْذَةُ الْحُمَى ، ويمتنع إذا كان فعلاً نحو : كَانَتْ زَيْدًا تَأْخُذُ الْحُمَى ، وهذا القول مبنى على أنه لا يجوز رفع الحمى بكانت مع تقدم (تأخذ) كما لا يجوز رفعه بالابتداء فإن اضمرت في (كَانَتْ) القصة وجعلت الحمى فاعلاً ب (تأخذ) جازت المسألة . فقد تحصل في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : قول أبي بكر بن السراج^(١) وهو مقتضى كلام الفارسي المتقدم في امتناع : كانت زيدا الحمى تأخذ ، لأنه علل المنع هناك بالفصل بين العامل والمعمول بأجنبي^٢ منها كما ذكر ، ولا شك في فقد هذا الطابع هنا ، ألا ترى أنك إذا قلت : كَانَ طَعَامُكَ أَكْلًا زَيْدٌ ، وكانت زيدا تأخذ الحمى ، فالفصل بين (كان) ومعمولها الذي هو (أكل) أو (تأخذ) وهو خبرها ليس بأجنبي^٣ منهما لأنه معمول الخبر ، فليس إذاً بأجنبي^٤ منه ، وإن كان أجنبياً من (كان) فلم يحصل ولا بد الفصل بأجنبي^٥ من (كان) ومعمولها معاً .

والثاني الذي هو المنع مطلقاً إلا مع الاضمار هو قول سيويوه وتحليله امتناع المسألة المتقدمة بإيلاء (كان) ما ليس معمولاً لها جارها هنا ، وقد نص سيويوه على امتناع : كَانَتْ زَيْدًا تَأْخُذُ الْحُمَى^(٢)

والثالث : الذي هو الجواز مع كون الخبر اسماً والمنع إذا كان فعلاً إلا مع الاضمار في (كان) هو مذهب أبي بكر بن دلحة وابن عصفور ، بناءً على مذهبهم^٦ المتقدم من امتناع تقدم خبر (كان) إذا كان فعلاً لضمير الاسم المتصل على الاسم ، وقد تقدم رده^(٣) ، ولما كان مذهب سيويوه امتناع نحو : كَانَتْ زَيْدًا تَأْخُذُ الْحُمَى ،

(١) الأصول : ٩٨ / ١ - ٢٢١ .

(٢) الكتاب : ٧٠ / ١ وفيه : (لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ ، أو تأخذ الحمى لم يجهز ، وكان قبيحاً) .

(٣) انظر ص : ٥٥٧ / ٤٢٥

على أن يكونَ (الحَمَى) اسمَ (كانت) و(تأخذُ) قبله في موضعِ الخبرِ ، لم يجزِ في قولِ الشَّاعِرِ :

فأصبحوا والنوى على مفرسهم وليس كل النوى يلقى المساكين (١)

أن يكونَ (المساكينُ) اسمَ (ليس) و(يُلقى) في موضعِ الخبرِ ، لأنه لا يكونُ قد أُولى (ليسَ) (كُلَّ النوى) وهو مفعولٌ بيلقى فليس باسمٍ لها ولا خبرٍ ، فكانَ يكونُ البيتُ مثلَ ما تقدّمَ من قولك: كانتَ زيداً تأخذُ الحمى ، ولما كانَ من مذهبه امتناع نحو هذا ، حملَ البيتَ على أن اسمَ (ليس) فيه ضميرُ الأمرِ والشأنِ ، و(المساكينُ) فاعلٌ بيلقى ، و(كُلَّ النوى) مفعولٌ به مقدّمٌ على عامله الذي هو (يلقى) ، والجملةُ الفعليةُ بحد (ليس) في موضعِ نصبٍ خبراً لها ، فيكونُ البيتُ مثلَ قولهم : / "ليسَ (١٤١/ب) خلقَ اللهُ مثله" (٢) أي : ليسَ الأمرُ خلقَ اللهُ مثله ، ومثلَ قولِ الشَّاعِرِ :-

هي الشفاءُ لداعي لو ظفرتَ بها وليسَ منها شفاءُ الداءِ مبدولٌ (٣)

(١) من البسيط لحميد الأرقط (شاعر إسلامي مجيد) يصف أضيافاً جياعاً نزلوا به فقدم لهم تمرًا . وقد كان من بخلاء العرب . والبيت من قصيدة مطلقها : لا مرحبا بوجوه القوم ان حضروا كأنها ان أناخوها الشياطين والمعرس : المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل .

وهو من شواهد سيبويه : ١/٧٠، ١٤٧ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١/١٧٥ والمقتضب : ٤/١٠٠ ، وفرحة الأديب : ٤٣ ، وأمالى ابن السجري : ٢/٢٠٣ ، وشرح المفصل : ٧/١٠٤ ، وإصلاح الخلل : ١٧١ ، والبسيط : ٥٧٥ ، والخزانة ٤/٥٨٠

(٢) الكتاب : ١/٧٠ .

(٣) من البسيط لهشام أخو نزي الرمة كما في الكتاب ، يصف امرأةً يحبها وهي تهجره وذكر السيوطي في شرح شواهد المغنى أن البيت برمته من قصيدة كعب بن زهير (بانة سعاد) . هذا وقد بحثت عن هذا البيت في (بانة سعاد) فلم أجده وهو من شواهد سيبويه : ١/٧١، ١٤٧ ، وشرحه للسيرافي : ١/١٥٤ ، والمقتضب ٤/١٠١ ، والتبصرة : ١/١٩٥ ، والجملة : ٦٤ ، وإصلاح الخلل : ١٦٣ ، وشرح المفصل : ٣/١١٦ ، والمغنى : ١/٢٩٥ ، والهمج : ٢/٦٤ ، ومعجم الشواهد : ٢٩٤ ، ويروى (ان) مكان (لو) و(النفس) مكان (الداء) .

أى : وليس الأمر (شفاء الداءِ مبدولٌ منها) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في موضعِ خبرٍ
 (ليس) فإن قلت : كيف أبطل سيويوه في هذا البيت أن يكون المساكين اسم (ليس)
 و (يلقى) في موضعِ الخبرِ مقدماً من تأخيرٍ من جهة أنك كنت تولى (ليس) ما ليس
 باسمٍ لها ولا خبرٍ ، وظاهرُ هذا الكلام أنه لو لم يكن فيه هذا المانع لكان ذلك الوجهُ
 جائزاً ، ونحن لو فرضنا فقدانَ هذا المانع لما جاز أيضاً هذا الوجهُ لمانعٍ آخر ، وهو
 أنه لم يجعل في (يلقى) ضمير المساكين ، لأنه لو أضمر فيه المساكين لقال : (يلقون)
 لأنك إنما تقول : المساكين يلقون ، قال تعالى : (لِلسَّاكِينِ يَعْطُونَ فِي الْبَحْرِ) (١)
 ولا يقال : المساكين يلقى ، ولا : المساكين يعمل ، على أن يكون في (يلقى) ، وفي
 (يعمل) ضمير المساكين مفرداً على معنى من ذكر إلا قبيحاً ضعيفاً ، وقد نص سيويوه
 في بابِ الإعمالِ على قبحه حيث قال : (وإن قلت : ضرتني وضرت قومك ، فجاءت
 " وهو قبيح " أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أجملُ الفتيان وأحسنه ، وأكرمُ
 بنيه وأنبله) (٢) يعني : أنك إذا قلت : ضرتني وضرت قومك ، فهو على إعمالِ الفعلِ
 الثاني الذي هو (ضرت) في القوم ، وفاعل (ضرتني) ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على القومِ
 فإنما الوجهُ أن تقول : (ضرتوني) لأن القومَ جمعٌ ، فإذا قلت (ضرتني) كنت قد
 أتيت بضميرِ الجمعِ مفرداً حملاً على معنى من يذكر ، وذلك قبيحٌ ضعيفٌ ولكنه جائزٌ ،
 لأنهم قد قالوا : هو أجملُ الفتيان وأحسنه ، والضميرُ في (أحسنه) يعودُ إلى
 الفتيان وهو جمعٌ ، فكان ينبغي أن يقولوا : وأحسنهم (٣) وكذلك قولهم : أكرمُ
 بنيه وأنبله ، المعنى وأنبلهم ، لكنه جاء على معنى (وأنبل من ذكر وأحسن من ذكر)
 فقد نص سيويوه كما ترى على قبحِ هذا الوجهِ وضعفه ، فكيف ترك ذكره في هذا البيتِ
 وأن يحده مانعاً آخر من جعل (المساكين) اسم (ليس) ولم اقتصر على ذكر أحدِ
 المانعين وهو ما يلقى من إيلاء (ليس) ما ليس بمعمولٍ لها ؟

(١) من الآية : ٧٩ من سورة الكهف .

(٢) الكتاب : ٧٩ / ١ - ٨٠ .

(٣) في الأصل (وأجملهم) وهو سهو .

فالجواب : أنه استغنى بذكر أحد المانعين لما كان هذا المانع الثاني ظاهراً
لا يخفى كل الخفاء فذكر ما قد يخفى كونه مانعاً ، لا سيما وبعض النحويين في مثل البيت
لا يمتنع ذلك كابن السراج ^(١) والفارسي فعلى هذا لو فقد ذلك المانع الذي ذكر
سيبويه لما جاز أيضاً أن يكون (المساكين) اسم (ليس) و(يلقى) الخبر ، لأجل
ما تقدم من المانع الثاني إلا على ما تقدم من الضعف والقيح ، وليس كل السرب
يقول : هو أحسن الفتيان وأجمله ، إنما يقوله بعضهم ، وهو على جوازه كما تقدم
ضعيف لا يقال به ما وجدت عنه مندوحة ، ألا ترى (أن) سيبويه كيف لم يذكر في
البيت أن يكون (المساكين) فاعلاً يلقى واسم (ليس) ضمير يعود على المساكين على
معنى من يذكر ، وكانت تكون المسألة من باب الإعمال / على إعمال الثاني ، والاضمار ^(٢) (أ/١٤٢)
في الأول على المعنى بمنزلة المسألة التي ذكرها سيبويه في باب الإعمال (ضربتني وضربت
قومك) ^(٣) ومن قبيل هذا : (هو أحسن الفتيان وأجمله) فلم يعدل سيبويه عن هذا
إلى الإضمار لأمر في (ليس) - والله أعلم - إلا لما ذكر في باب الإعمال من قبح المسألة
وضعفها ، فرأى أن ذلك لا يقال به ما وجدت عنه مندوحة ، وهذا مما يدل
أن ما ذكر من وجود المانع الثاني في البيت صحيح عند سيبويه ، إذ لم يذكر في هذا
البيت هذا الوجه الذي هو مثل : ضربتني وضربت قومك ، وعدل عنه إلى غيره مع أنه
لم يكن ليلقاه فيه محظور سوى الإضمار على المعنى فحسب ، فعد وله عنه إلى الإضمار
الأمر بيّن أنه لا يقول به ما وجدت عنه مندوحة لقبحه وضعفه ، ولهذا الذي
ذكر لا ينبغي أن يفصل عن هذا السؤال الوارد على كلام سيبويه ، بأنه لم ير ذلك
الوجه الثاني مانعاً ، لأنه وإن كان قبيحاً جائزاً عنده كما ذكر في باب الإعمال ، فلو فقد

(١) انظر الاصول : ٩٨/١ - ٩٩ ، والمساعد : ٢٧٦/١ .

(٣) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٤) الكتاب : ٧٩/١ .

المانع الذي ذكر لجواز عنده كون (الساكنين) اسم (ليس) و(يُلقي) الخبر، فيقال على هذا الانفصال: فَهَلَّا لِمَا جَعَلَ سَيِّبِيهِ (الساكنين) فاعل (يُلقي) أضمر في (ليس) ضميرهم على ما تقدم، وليس في هذا مانع لا ما ذكر من إيلاء (ليس) غير معمولها ولا غير ذلك، فإنما الصواب في الانفصال ما تقدم، والله أعلم. وهنا انقضى الكلام على تقديم معمول الخبر على الاسم وحده أو مع الخبر. وأما تقدمه على الفعل فجائز مطلقاً وحده أو مع الخبر، وقبل الخبر أو بعده، لكن ذلك كله إنما يكون حيث يجوز تقدم الخبر على ما مضى، فتقول: طَعَامَكَ كَانَ زَيْدٌ أَكَلًا (١)، وزيداً كانت الحمى تأخذ، قال الشاعر:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ (٢)

(فخيراً) مفعول بخير (يزال) الذي هو (يزيد) فهذا مثل: زيداً كانت الحمى تأخذ، وتقول أيضاً: طَعَامَكَ أَكَلًا زيد، وزيداً تأخذ كانت الحمى، فتقدم معمول والخبر معاً مع تقدم معمول على الخبر، وكذلك أيضاً تقول: أَكَلًا طَعَامَكَ كَانَ زَيْدٌ، وتأخذ زيداً كانت الحمى، فتقدم معمول الخبر مع الخبر مع تأخير معمول عن الخبر، كل ذلك جائز اتفاقاً، إلا إذا كان الخبر فعلاً نحو: زيداً تأخذ كانت الحمى، وتأخذ زيداً كانت الحمى، فيمتنع تقدمه مع معمول عند من يمتنع تقدم الجملة الواقعة خبراً على الفعل في هذا الباب على ما تقدم (٣).

(١) لا يجوز هذا المثال على مذاهب ابن عصفور، لأنه منع تقدم معمول الخبر وحده فقال في شرح الجمل: (١/٣٩٣): (فإن قدمته وحده لم يجز، كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فلا تقول: في الدار كان زيد قائماً، ولا: ييوم الجمعة كان زيد منطلقاً، ولا: طعامك كان زيد أكلاً، لكثرة الفصل بين معمول الذي هو صلة الخبر والعامل الذي هو الخبر). وأجاز ذلك المبرد وابن السراج.

انظر المقتضب: ١٠١/٤، والأصول: ١/٩٩.

(٢) تقدم تخريجه في ص: ٥٠٢.

(٣) انظر ما تقدم في ص: ٥٦١.

المسألة الرابعة : في أحوال الخبر بالنظر إلى كونه مفرداً أو جملةً .

وأعلم أن الخبر في هذا الباب يكون مفرداً ويكون جملةً ، كما يكون ذلك في خبر المبتدأ ، وقد يتصور في المثال الواحد جملةً جملةً ومفرداً ، لكن على وجهين مختلفين ، ومن أمثلة ذلك قولك : زيدٌ كان أبوه منطلقاً^(١) ، فيتصور لك هنا ثلاثة أوجهٍ ، يكون الخبر في وجهين منها جملةً ، ويكون في الثالث / مفرداً . (١٤٢ / ب)

أما الوجه الذي يكون الخبر فيه مفرداً خاصةً ، فإن يكون (أبوه) اسم (كان) فلا بد من نصب (منطلق) خبراً لها ، وتكون الجملة من (كان) واسمها وخبرها في موضع خبر المبتدأ الذي هو (زيد) فنقول على هذا : زيدٌ كان أبوه منطلقاً .

وأما الوجهان اللذان يكون الخبر فيهما جملةً خاصةً فأحدُهما : أن تجعل هذا مبتدأً (منطلق) خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبراً لـ (كان) والجملة من كان واسمها وخبرها في موضع خبر زيد .

والوجه الثاني : مثل هذا ولكن تجعل اسم (كان) ضمير الأمر أو الشأن ، واللفظ في كلا الوجهين واحدٌ ، وهو أن تقول : زيدٌ كان أبوه منطلقاً ، ومما جاء محتملاً للوجهين قول الشاعر :

إذا ما المرءُ كان أبوه عبسٌ فحسبك ما تريد إلى الكلام^(٢)

(ف أبوه عبس) مبتدأٌ وخبر في موضع خبر (كان) واسمها ضمير يعود على المرء ، ويحتمل أن يكون ضمير الأمر أو الشأن ، ويتبين لك الفرق بين هذين الوجهين إذا شئت أو جمعت ، فنقول على أن يكون اسم (كان) ضمير الاسم المتقدم عليهما :

(١) انظر البسيط : ٥٦٧ - ٥٦٨ وقد بين ابن أبي الربيع فيه جملة الأوجه المتصورة في هذا المثال .

(٢) من الوافر نسبه سيويه لربيع من بني عبس .

وانظره في : الكتاب : ٣٩٤ / ٢ ، والتبصرة : ٥١٥ / ١ ، والايضاح : ١٠٢ / ١

واللسان : (نصر - منى) ، ومعجم الشواهد العربية : ٣٧٠ .

الزيدان كأننا أبواهما منطلقان ، والزيدون كانوا آباؤهم منطلقون ^(١) ، فيكون الضميرُ على حسَبِما يعودُ عليه ، فإن جعلتَ اسمَ (كان) ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ كان الضميرُ إفراداً في الأحوالِ كُلِّها ، فتقولُ : الزيدانِ كان أبواهما منطلقان ، والزيدون كان آباؤهم منطلقون ^(١) ، لأنَّ المعنى في الأحوالِ كُلِّها (كان الأمرُ) .

ومَّا يحتملُ الأوجهَ الثلاثةَ جميعاً نحو قولك : زيدٌ كان أبوه موسى ، يجوزُ أن يكونَ (أبوه) اسمَ (كان) و (موسى) الخبرُ ، وأن يكونَ (أبوه موسى) مبتدأً وخبراً في موضعِ خبرِ (كان) واسمُها ضميرُ زيدٍ أو ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ . ومَّا جاءَ محتملاً للأوجهِ الثلاثةِ والأربعةِ أوجهٌ آخرُ معاً قوله تعالى : (لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) ^(٣) فيجوزُ أن يكونَ (قلبٌ) اسمَ (كان) و (له) في موضعِ خبرِها ، والجملةُ من (كان) مع اسمِها وخبرِها صلةٌ لـ (مَنْ) والمائدُ عليها الضميرُ من قوله (له) فهذا وجهٌ .

الوجهُ الثاني : أن يكونَ اسمُ (كان) ضميراً مستتراً فيها يعودُ إلى (مَنْ) و (قلبٌ) مبتدأً و (له) في موضعِ خبرِها ، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ في موضعِ نصبِ خبراً لـ (كان) والجملةُ من (كان) وما بعدها في كلِّ وجهٍ من هذه الوجوهِ سوى السادسِ والسابعِ صلةٌ لـ (مَنْ) .

الوجهُ الثالثُ : مثلُ هذا إلا أن اسمَ (كان) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ ، فهذه جملةُ الأوجهِ الثلاثةِ المتصورةِ في المثالِ الأولِ .

الوجهُ الرابعُ : أن يكونَ اسمُ (كان) ضميرَ (مَنْ) و (له) في موضعِ خبرِها ، و (قلبٌ) فاعلٌ به ، أعني بـ (له) لاعتماده من حيث وقعَ خبراً .

الوجهُ الخامسُ : أن تكونَ (كان) تامةً ^(٤) بمنزلةِ (حضر) و (قلبٌ) فاعلٌ بهما ،

(١) في الأصل : (منطلقين) بالياء والنون .

(٢) ومثل هذين المثالين وما قبلهما بين ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٦٩ ، الفرق بين الوجهين في الأمثلة .

(٣) من الآية : (٣٧) من سورة (ق) .

(٤) انظر المعنى : ٥٥٩ / ٢ .

و(له) يتصلقُ بها .

الوجهُ السَّادِسُ : أنْ تَكُونَ (كَانَ) زَائِدَةً بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ وَ(لَهُ قَلْبٌ) مُبْتَدَأٌ

وَخَبْرٌ صَلَةٌ ل(مَنْ) .

الوجهُ السَّابِعُ : / مِثْلُ هَذَا فِي زِيَادَةِ (كَانَ) غَيْرَ أَنَّ الصَّلَةَ الْمَجْرُورَ وَحَدَّهُ ، (أ/١٤٣)

فِيَتَمَلَّقُ لَذَلِكَ بِفَعْلِ مَحذُوفٍ ، وَ(قَلْبٌ) فَاعِلٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ قَامَ مَقَامَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ

أَي : لِذَلِكَ اسْتَقَرَّ لَهُ قَلْبٌ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا فِي (مَنْ) فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ

أَنَّ تَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً وَصَفَتُهَا مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَكُونُ صَلَةً حِينَ مَوْصُولِيَّتِهَا ، وَالتَّقْدِيرُ :

لشَخْصٍ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ، غَيْرَ أَنَّ كَوْنَهَا مَوْصُولَةً أَكْثَرَ مِنْ كَوْنِهَا نَكْرَةً مَوْصُوفَةً ، فَقَدْ تَصَوَّرَ

فِي (كَانَ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ التَّمَامُ وَالنَّقْصَانُ وَالزِّيَادَةُ ، وَعَلَى النَّقْصَانِ يَتَصَوَّرُ فِيهَا إِضْمَارُ

الْأَمْرِ أَوِ الشَّأْنِ وَعَدْمُهُ . وَقَدْ أُورِدَ سَبِيحِيهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ مَعَ الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ الْحَدِيثَ

الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا

اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِهِ) (١) وَيُرْوَى أَيْضًا (اللَّذَيْنِ) بِالنَّصْبِ وَجْهًا وَاحِدًا وَعَلَى

الرَّفْعِ وَجْهَيْنِ ، فَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّ (أَبَوَاهُ) اسْمٌ (يَكُونُ) وَ(هُمَا) فَضْلٌ ، وَ(اللَّذَيْنِ)

الْخَبْرُ ، وَاحِدٌ وَجْهِي الرَّفْعِ أَنْ يَكُونَ (أَبَوَاهُ) اسْمٌ (يَكُونُ) وَ(هُمَا) مُبْتَدَأٌ ،

وَ(اللَّذَانِ) خَبْرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبْرًا ل(يَكُونُ) .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ يَكُونَ اسْمٌ (يَكُونُ) ضَمِيرُ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ وَهُوَ الْمَوْلُودُ ، مُسْتَرًّا

فِيهَا وَ(أَبَوَاهُ) (٢) مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ خَبْرُهُ ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ أُورِدَ الْبَيْتَ الْمُتَقَدِّمَ

(١) هَذَا جِزْءٌ مِنْ حَدِيثِ شَرِيفٍ أَخْرَجَهُ مِنْ أَحَادِيثٍ مُتَقَارِبَةٍ تَخْتَلِفُ عَنْ هَذِهِ الْأَلْفَافِ

الْبُخَارِيُّ (فَتْحُ الْبُخَارِيِّ) : ٢١٩/٣ - كِتَابُ الْجَنَائِزِ ، بَابُ إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ

هَلْ يَصَلِّي عَلَيْهِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ : ٣٠٣/٣ ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ "كُلُّ

مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْإِسْلَامِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِهِ . . . ، وَاسْلَمَ (بِشْرَحِ النُّووي) :

٢٠٧/١٦ - ٢٠٩ فِي الْقَدْرِ ، بَابُ مَعْنَى كُلِّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، حَدِيثٌ

رَقْمٌ (٢٥) .

وَانظُرْهُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ : ٩٤/٢ ، وَالْكِتَابِ : ٣٩٣/٢ ، وَالْمَفْنَى : ٤٩٨/٢ ،

وَالْتَبَصْرَةَ : ٥١٤/١ ، وَالْإِيضَاحَ : ١٠١/١ ، وَالْبَسِيحَ : ٥٦٩ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (أَبُوهُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

شاهداً ، وما ذكره سيويوه على رواية نصّب (الذين) من كون (هما) فصلاً ، يحتمل أيضاً مع ذلك أن يكون بدلاً من الأبوين بدل شيء من شيء .

وأما قوله في الوجه الثاني من وجهي الرفع إن ما بعد (أبواه) خبر له فيدخل تحت أوجهه (١) :

أحدها : أن يكون (هما) مبتدأً ثانياً ، و(الذان) خبره ، والجملة في موضع خبر (أبواه) .

والثاني : أن يكون (هما) فصلاً ، و(الذان) خبر (أبواه) .

والثالث : أن يكون (هما) بدلاً من (أبواه) و(الذان) خبر (أبواه) أيضاً ،

فقد تصوّر أنّ في (هما) إذا كان (أبواه) (مبتدأ) (٢) ثلاثة أوجه كما ذكر ، والجملة

من (أبواه) وما بعده في هذه الأوجه الثلاثة في موضع نصب خبراً ليكون ، ويجوز أيضاً

في هذا الحديث وجه آخر على رواية الرفع لم يذكره سيويوه كما لم يذكره في البيت

المقدّم ، وهو إضمار الأمر أو الشأن في (يكون) فيكون هذا الضمير هو الاسم ،

و(أبواه) مبتدأ (٣) ، ويتصور أنّ ذلك في (هما) الأوجه الثلاثة المذكورة على حسب ما

تقدّم ، و(يولد) في هذا الحديث في موضع الصفة لمولود ، و(كل) مبتدأ ، و(على

الفطرة) في موضع خبره ، والمعنى : كل مولود مولود على الفطرة (حتى يكون) جار

ومجرور ، أعني أنّ (حتى) هنا حرف جر ، و(يكون) منصوبة بإضمار (أن) بعد

(حتى) و(أن) مع منصوبها مقدرة بمصدر هو مجرور (حتى) وهذا المجرور متعلق

بالمجرور الآخر الذي هو (على الفطرة) لوقوعه خبراً متعلقاً باسم الفاعل المحذوف

وقائماً مقامه ، وهذه الصفة التي هي (يولد) مؤكدة كقوله تعالى : (ولا طائر منهن) (١٤٣/ب)

يُطَيَّرُ بِجَنَاحَيْهِ (٤) ألا ترى أنّ (يطائر بجناحيه) نعمت لطائر مؤكدة إن لو سكّت عنه لكان

(١) انظرها في المعنى : ٤٩٨/٢ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) ذكر هذا الوجه ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٧٠ .

(٤) من الآية : (٣٨) من سورة الأنعام ، وانظر البسيط : ٥٧٠ .

مفهوماً ، وكما قال سبحانه : (لَا تَتَّخِذُوا الْهَيْهِنِ اثْنَيْنِ)^(١) (فِ اثْنَيْنِ) صفةٌ لِأَ هَيْنِ
مؤكدَةٌ ، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ (يُولدُ) خبراً لِ(كُلِّ) و(حَتَّى) متعلقةٌ بِهِ ، لأنَّهُ يصيرُ
المصنوعَ : يُولدُ حَتَّى يكونَ ، أَى : يبتقى على الولادةِ إِلَى أَنْ يهتودَهُ أبواه أو ينصَّراهُ ،
وهذا لا يمكنُ ، أعنى استمرارَ الولادةِ إِلَى زمنِ التَّهويدِ أو التَّنصيرِ ، إِلَّا أَنْ تجعلَ
(حَتَّى يكونَ) متعلقاً بمحمدٍ وَفِي ، أَى : ويبقى على الفطرةِ حَتَّى يكونَ (أبواه) ،^(٢) فحينئذٍ
يجوزُ أَنْ (تجعلَ) ^(٤) (يُولدُ) هو الخبرُ .

ومن الأمثلةِ فِي هذهِ المسألةِ أيضاً قولك : زيدٌ كَانَ وَجْهَهُ حَسَنٌ^(٥) ، فيتصوَّرُ لَكَ
هنا جعلُ الخبرِ مفرداً على وجهينِ ، وجعله جملةً على وجهينِ آخريْنِ فتقولُ : زيدٌ
كَانَ وَجْهَهُ حَسَنًا ، وتجعلُ الخبرَ مفرداً فتنبهَ على أَنْ يكونَ (وجهه) اسمَ (كَانَ)
أو بدلاً من ضميرٍ مستترٍ فِيهَا هو اسمُهَا يمودُ إِلَى زيدٍ ، وهذا بدلٌ بعضٍ من كُلِّ ،
لأنَّ الوجهَ بعضُ زيدٍ ، وتقولُ : زيدٌ كَانَ وَجْهَهُ حَسَنًا ،^(٦) (فتجعلُ) الخبرَ جملةً على
أَنْ يكونَ اسمَ (كَانَ) ضميرَ الاسمِ الأوَّلِ الذي هو زيدٌ أو ضميرَ الأمرِ أو الشَّانِ ،
و(وجهه) مبتدأ ، و(حَسَنٌ) خبره ، والجملةُ فِي موضعِ نصبٍ خبراً لِ(كَانَ) ومثلاً
ذلكَ أيضاً : زيدٌ كَانَ علمه نافعاً ، وزيدٌ كَانَ علمه نافعٌ ، غيرَ أَنْ ابدالَ (علمه) ها هنا
من ضميرِ زيدٍ يكونُ (بدلاً) ^(٧) اشتمالٍ . ومن هذا قولُه تعالى : (إِنَّه كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا)^(٨)
ف(وَعْدُهُ) إمَّا اسمٌ (كَانَ) وإمَّا بدلٌ اشتمالٍ ^(٩) من اسمِهَا ، ويكونُ ضميراً مستتراً
يعودُ إِلَى الهَاءِ فِي (إِنَّه) و(مَأْتِيًا) خبرٌ (كَانَ) فِي كِلَا الوجهينِ ، واللهُ أعلمُ .

(١) من الآية : (٥١) من سورة النحل .

(٢) انظر البسيط ص : ٥٧١ .

(٣) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٤) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٥) البطل : ٥٦ ، وانظر المسألة في البسيط : ٥٦٤ .

(٦) فِي الأصل : (فجعل) وهو تحريف .

(٧) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٨) من الآية : (٦١) من سورة مريم .

(٩) انظر التبيان : ٨٧٧/٢ .

ومن هذا القبيل أيضاً بيت حبيب بن أوس الطائي (١) :

مَنْ كَانَ مَرَعَى عَزْمِهِ وَهَمُومِهِ رَوَيْتُ الْأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولاً (٢)

يقول : مَنْ عَوَّلَ عَلَى الْأَمَانِي خَابَ ، ف (رَوَيْتُ) يَجُوزُ لَكَ رَفَعُهُ وَنَصَبُهُ وَكِلَاهُمَا عَلَى وَجْهَيْنِ : أَمَّا النَّصَبُ فَأَحَدٌ وَجْهِيهِ أَنْ يَكُونَ (مَرَعَى) اسْمَ (كَانِ) وَ (رَوَيْتُ) الْخَبَرَ ، وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ اسْمَ (كَانِ) ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا فِيهَا يَصُودُ عَلَى (مَنْ) وَ (مَرَعَى عَزْمِهِ) بَدَلٌ مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ بَدَلِ اشْتِمَالِ كَالآيَةِ ، وَ (رَوَيْتُ) خَبْرُ (كَانِ) .

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَأَحَدٌ وَجْهِيهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ اسْمَ (كَانِ) ضَمِيرَ (مَنْ) مُسْتَتِرًا فِيهَا وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ اسْمَ ضَمِيرِ الْأَمْرِ أَوْ الشَّانِ ، وَ (مَرَعَى) فِي كِلَا وَجْهَيْ الرَّفْعِ مُبْتَدَأٌ ، وَ (رَوَيْتُ) خَبْرُهُ وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ فِي مَوْضِعِ نَصَبِ خَبْرًا ل (كَانِ) ، وَهَذَا الْبَيْتُ لَمْ يَأْتِ بِهِ الْفَارِسِيُّ فِي الْإِيضَاحِ شَاهِدًا ، إِذْ لَيْسَ حَبِيبٌ بَعْرَبِيًّا وَلَا يَسْتَشْهَدُ إِلَّا بِمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَوْ مِنْ أَشْعَارِهِمَا ، وَإِنَّمَا جَاءَ بِهِ عَلَى جِهَةِ التَّمثِيلِ كَمَا لَوْ اخْتَرَعَ لِنَفْسِهِ مَثَالًا . (٣)

ومن الأمثلة في هذه المسألة أيضاً قولك : كَانِ زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ ، فَهَذِهِ وَنَحْوُهَا لَكَ فِيهَا جَمَلُ الْخَبْرِ جُمْلَةً عَلَى وَجْهَيْنِ ، وَبِعَطْلِهِ مَفْرَدًا عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ كَالْمَثَالِ الْمَذْكُورِ أَوَّلَ الْمَسْأَلَةِ .

أَمَّا الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ يَكُونُ الْخَبْرُ فِيهِمَا جُمْلَةً لِأَخِيرٍ / فَأَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ (١٤٤ / أ)

(١) هُوَ أَبُو تَمَامِ الشَّاعِرِ الْعَبَّاسِيُّ الْمَشْهُورُ صَاحِبُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ .

(٢) مِنَ الْكَامِلِ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي مَدْحِ نُوْحِ بْنِ عَمْرِو السَّكْسَكِيِّ ، انظُرْ دِيْوَانَهُ بِشَرْحِ

الْخَطِيبِ التَّبْرِيْزِيِّ : ٦٦ / ٣ ، وَالْإِيضَاحِ : ١٠٢ / ١ ، وَحَوَاشِيهِ : ١٠٣ / ١ ، وَالْبَسِيْطِ : ٥٧١ ، وَالْكَافِي لِابْنِ أَبِي الرَّيْحِ : ٢٣٦ / ١ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ :

٠٩٠ / ١

(٣) وَقَدْ نَقَدَ عَلَيَّ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ الْإِسْتِشْهَادَ بِبَيْتِ حَبِيبٍ ، وَقَالُوا : كَيْفَ

يَسْتَشْهَدُ بِكَلَامٍ مِنْ هُوَ مَوْلِدٌ ، وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ فِيْمَا وَقَعَ لَهُ مِنَ اللَّحْنِ فِي شِعْرِهِ .

وَاعْتَذَرَ عَنْهُ بِاعْتِذَارَاتٍ مِنْهَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَانظُرِ الْكَافِي لِابْنِ أَبِي الرَّيْحِ : ٢٣٦ / ١ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ٠٩٠ / ١ .

اسم (كان) و (وجهه) مبتدأ ، و (حسن) خبره ، والمبتدأ والخبر معا في موضع خبر (كان) .

والثاني: أن يكون اسم (كان) ضمير الأمر أو الشأن ، وزيد مبتدأ و (وجهه) مبتدأ ثانٍ و (حسن) خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول ، والمبتدأ الأول مع خبره في موضع نصب خبراً لـ (كان) وإن شئت إذا أضمرت في (كان) الأمر أو الشأن ، ورفعت زيدا بالابتداء جعلت (وجهه) بدلاً من زيد ، بدل بمعنى من كل ، و (حسن) خبر زيد ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر (كان) غير أنه متى أمكن في الاسم الابتداء والبدل ، فذهب سيويه (١) أن الابتداء أحسن ، لاشتمال الكلام مع البدل على حذف ، إن هو على نية تكرار العامل ، والكلام مع الابتداء خالي من الحذف فكان لذلك أولى .

وأما الوجه الذي يجعل الخبر عليه مفرداً فنصب (حسناً) فتقول: كان زيداً ووجهه حسناً ، فإن يكون زيد اسم (كان) ، و (وجهه) بدل من زيد ، و (حسناً) خبر (كان) ومثل هذا أيضاً قولك: كان زيد خلقه حسن ، وخلقه حسناً ، وكان زيد ماله كثير ، وماله كثيراً (٢) ، لكن (خلقته) و (ماله) ونحوهما إذا جعلته بدلاً مما قبله إنما يكون بدل اشتمال ، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هَلِكُهُ هَلِكٌ وَاحِدٍ
وَلَكِنَّهُ بَنِيَانٌ قَوْمٍ تَهْدَمَا (٣)

يجوز في (هلك واحد) الرفع والنصب ، فالرفع على أن يكون (قيس) اسم (كان) و (هلك) مبتدأ ، و (هلك واحد) خبره ، والجملة في موضع نصب خبراً لـ (كان) أو يكون اسم (كان) ضمير الأمر أو الشأن ، و (قيس) مبتدأ ، و (هلك) مبتدأ ثانٍ ، و (هلك واحد) خبره ، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر الأول الذي هو قيس ، وقيس وخبره في موضع نصب خبراً لـ (كان) . والأول أحسن ، أو يكون اسم (كان) ضمير

(١) الكتاب: ١٥٥/١ .

(٢) الجمل: ٥٦ .

(٣) تقدم تخريبه في ص: ١٦٣ .

الأمر أو الشأن ، و (قيسٌ) مبتدأ ، و (هلكهُ) بدلٌ اشتمالٍ من قيسٍ ، و (هلكُ)
واحدٌ (خبرٌ قيسٍ ، و قيسٌ مع خبره في موضعٍ خبرٍ (كان) .
والتنصُّبُ على أن يكونَ (قيسٌ) اسمَ (كان) و (هلكهُ) بدلٌ اشتمالٍ منه و (هلكُ)
واحدٌ (خبرٌ (كان) .

مسألةٌ : بها اختتامُ البابِ ، يتكلمُ فيها في موضعين :

أعدُّهما : فيما تدلُّ عليه أفعالُ هذا البابِ ، هل هو الحدثُ والزمانُ كسائرِ
الأفعالِ أم الزمانُ خاصةً ؟

والثاني : في بنائها للمفعولِ وفي لفظه (مَكُونٌ) الواقعة في كلامِ سيويهِ (١) في
هذا البابِ ، وساقها أيضاً أبو القاسم في بابِ (إن) (٢)

أما الموضعُ الأولُ ، فإنَّ أبا بكرٍ بن السراجِ وأبا عليٍّ الفارسيَّ ذهبا إلى أن أفعالَ
هذا البابِ مخالفةٌ لسائرِ الأفعالِ ، إذ الأفعالُ كلها لها دلالةٌ على حدثٍ وزمانٍ ،
فإنَّا قلتُ : (قامَ) دلَّ على الحدثِ الذي هو القيامُ وعلى كونه في الزمانِ الماضي . وإنَّا
قلتُ (تمَّ) فهمَ منه القيامُ وكونه فيما يستقبل من الزمانِ ، وإنَّا قلتُ (يقومُ) فهمَ منه
القيامُ وكونه إما في الحالِ أو في المستقبلِ ، وأفعالُ هذا البابِ عندهما مجردةٌ من
الدلالةِ / على الحدثِ للدلالةِ على الزمانِ (٣) ، فلا دلالةَ لها على حدثٍ أصلاً وإنما (١٤٤ / ب)

(١) وفي الكتاب : ٤٦ / ١ : (فهو كائنٌ ومكونٌ ، كما تقول ضاربٌ ومضروبٌ) .

(٢) وفي الجمل : ٦٥ : (. . لأن (كان) متصرفه ، تقول : كان يكون ، فهو كائنٌ
ومكونٌ) .

(٣) هذا الذي ذهب ابن السراجِ والفارسي من أن الأفعالِ الناقصة مجردة من
الدلالة على الحدث ، ذهب إليه الصبرد ، وابن جنى ، والجرجاني ، وابن
برهان والشلوبين ، وابن أبي الربيع ، وابن برهان ، وهو الظاهر من كلام
سيويهِ . انظر المقتضب : ٩٧ / ٣ ، ٨٦ / ٤ - ٨٧ ، والأصول : ٩٢ / ١ ،
والإيضاح : ٩٦ / ١ ، والتوطئة : ٢١٠ ، والمفني : ٤٣٦ / ٢ ، والمساعد :
٢٥٢ / ١ ، والهمع : ٧٤ / ٢ ، واللمع : ٣٦ ، وقواعد المطارحة : ل / ٢٠ .

تدل على الزمان فَحَسَبُ ، فإذا قلت : زيدٌ أخوك ، فالمعنى الاخبارُ عن زيدٍ بالأخوة ، ثم إذا أدخلتَ (كان) فقلت : كانَ زيدٌ أخاك ، دللت على أن ذلك الخبر الذي هو الأخوة في الزمان الماضي ، ألا ترى أنها لم يحدث مع دخولها معنى سِوَى الزمان الماضي ، فلم توضع عندهما إلا لذلك ، وزعمنا أنه مذ هب سيويه رحمه الله حيث قال لما مثل بقولك : كانَ عبدُ اللهِ أخاك ، (وأدخلتَ) (كان) لتجمل ذلك فيما مضى (١) ألا تراه أنه لم يذكر (كان) معنى سِوَى الدلالة على الزمان الماضي ، وإلى مذهبيهما هذا ذهب من المتأخرين ابنُ أبي الربيع (٢) وابنُ عبيدة ، ووجهه الشلوميين في شرح الكتاب (٣) ، ونوا على هذا المذهب أن الأفعال في هذا الباب لا تجمل في شيء غير المبتدأ والخبر ، فلا تجمل في ظرف ولا مجرور ولا في حال ولا تجمل في شيء من الأشياء سِوَى اسمها وخبرها ، ترفع الاسم وتنصب الخبر تشبيها لها بالفعل المتعدي إلى واحدٍ نحو ضربَ زيدٌ عمراً ، ولا عمل لها سِوَى ذلك الذي حصل بالتشبيه فلا يتعدي ، فأما قوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) (٤) فليس (للناس) متعلقاً ب (كان) عند هؤلاء إذا جعلناها ناقصة ، وإنما يتعلق بعجب على أن يكون في معنى (معجب) أو بفعلٍ محذوفٍ ، ويكون مع فعله جملة أتى بها للبيان ، وقد تقدم بسطُ هذين الوجهين في الكلام على هذه الآية قبل هذا (٥) أو تجمل (كان) تامةً ويتعلق (للناس) بها ، ويكون (أن أوحينا) فاعلاً (كَإِنْ) (وعجبا) حالٌ منه ، والعاقلُ فيها (كان) ، ويكون المعنى : أوجد للناس إيماناً

(١) الكتاب : ٤٥ / ١ .

(٢) البسيط : ٥٣٢ .

(٣) لأبي على الشلوميين شرح أو تعليق على كتاب سيويه ، وهو من آثاء المفقودة ، ذكره السيوطي في بضية الوعاة : ١٢٥ / ٢ ، ونقل عنه في الأشباه والنظائر : ٤٤ / ١ ، وقال القفطي : ٣٣٣ / ٢ : (وقيل انه صنف شرحا لكتاب سيويه ، لم يظهر بعد) .

(٤) من الآية : (٢) من سورة يونس ، وانظر المصحح : ٧٤ / ٢ ، والمغني : ٤٣٦ / ٢ .

(٥) انظر ما تقدم في ص : ٥٤٩ .

إلى رجلٍ منهم ذلك عجباً ، وهذا الكلام على جهة الإنكار ، أى : ليس فى ذلك من عجبٍ فإنه تعالى يختصُّ برحمته وفضله من يشاء .

وذهب ابنُ خروفٍ (١) وأبو عليّ الشَّلوسين فى توطئة (٢) وأبو عبد الله بن أبى غالبٍ وابنُ عصفورٍ (٣) إلى أن أفعالَ هذا الباب دالةٌ على الحدثِ والزمانِ (٤) مصابراً كسائرِ الأفعالِ ، فإننا قلنا : زيدٌ أخوك ، فمقتضى هذه الجملة أخوه زيدٌ للمخاطبِ فإننا أدخلنا (كان) فقلنا : كان (٥) زيدٌ أخاك ، فالمعنى الإخبارُ عن ذلك المعنى الذى هو الأخوةُ بكونه فيما مضى ، أى : بوجوده فى الزمانِ الماضى ، وقد تعلَّق أصحابُ هذا المذهبِ من كلامِ سيبويه زاعمين أنه مذهبٌ بقوله حيثُ مثلُ بقوليك : (كانَ عبدُ الله أخاك ، فأردتُ أن تخبرَ عن الأخوة) (٦) فظاهرُ هذا الكلامِ أن مرادهُ فأردتُ أن تخبرَ عن مقتضى الجملة التى هى قولك : عبدُ الله أخوك ، وهذه الأخوةُ بكونه فيما مضى ، أى : بوجوده فى الزمانِ الماضى ، والكونُ الذى بمعنى الوجودِ هو الحدثُ ، وليس فى قولك : كانَ عبدُ الله أخاك ، ما تخبرُ به عن الأخوةِ إلا الحدثُ الذى دلَّت عليه (كان) الذى اقترنَ بالزمانِ ، وليست (كان) على المذهبِ الأولِ إلا بمنزلةِ لفظِ الزمانِ فلم تؤثر فى الجملة شيئاً سوى الدلالةِ على زمانِ الخبرِ خاصةً ، / فكانتُ قلتُ : عبدُ الله أخوكِ أمس ، فلم تخبرَ عن الأخوةِ بشيءٍ ، فلو كان (أ/١٤٥) على مذهبِ سيبويه لقال : فأردتُ أن تخبرَ بالأخوةِ وأدخلتُ (كان) لتجملَ ذلك فيما مضى .

فإن قلتَ الزمانُ يخبرُ به عن المصانئ فتقولُ : الأخوةُ أمس ، فقولُ سيبويه : (فأردتُ أن تخبرَ عن الأخوة) (٦) يعنى بالزمانِ الذى دلَّت عليه (كان) ، ألا ترى أن النحويين

(١) شرح الجمل لابن خروف : ٤٤ ، والهمع : ٢/٧٤ .

(٢) التوطئة : ٢١٠ .

(٣) انظر شرح الجمل له : ٣٨٥/١ - ٣٨٦ .

(٤) واليه أيضاً ذهب ابن مالك وابن هشام ، انظر التسهيل : ٥٣ ، والمفنى :

٢/٤٣٦ ، والمساعد : ١/٢٥٢ .

(٥) الكتاب : ١/٤٥ .

(٦) الكتاب : ١/٤٥ .

يقولون : إنَّ الزمانَ يكونُ خبراً عن المعاني ويُعبرونَ (أَمْس) في قولك : الأخوةُ أَمْسٌ ،
خبراً عن الأخوةِ .

فالجوابُ : أنَّ الاخبارَ الذي أرادَ سيويوه إنما هو مضمونٌ وليس بإعرابٍ يتوجَّسهُ
إلى الألفاظِ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : كانَ عبدُ الله أخاك ، فليس في قولك (عبدُ الله
أخاك) لفظُ الأخوةِ دلالةً لخبرٍ ، فيقالُ إنَّ (كان) هي خبرُهُ ، وإذا تبينَ هذا هو
معنى الاخبارِ في كلامِ سيويوه ، تعيَّنَ ولا بدَّ أنَّ الخبرَ عن الأخوةِ إنما هو بحدوثِ ،
لأنَّك إذا قلتَ : الأخوةُ أَمْسٌ ، فالخبرُ في المعنى إنما هو الحدثُ الواقعُ في ذلك
الزمانِ ، وليس شيءٌ من الزمانِ يكونُ خبراً من جهةِ المعنى بوجهٍ ، إنما الخبرُ
المضمونُ الوقوعُ فيه أو الثبوتُ أو الاستقرارُ ، ألا ترى أنَّ النحويينَ يقولونَ في الظرفِ
في نحو : الأخوةُ أَمْسٌ ، أنَّه في موضعِ الخبرِ لا خبرٌ بنفسِهِ ، إنما الخبرُ ذلك المحدثُ
الذي يتعلَّقُ به الظرفُ ، وليس في قولِ سيويوه بحدِّ هذا (وأدخلتَ كانَ لتجعلَ
ذلكَ فيما مَضَى)^(١) ما يدلُّ على المذهبِ الأولِ ، إنَّ يحتَمَلُ أنْ يريدَ : وأدخلتَ
(كانَ) أي : هذه الصيغةُ المعنويةُ لتجعلَ ذلكَ الخبرَ الذي هو كونُ الأخوةِ ، أي :
وجودُها فيما مَضَى ، فذلكَ إشارةٌ إلى الخبرِ المفهومِ من قوله (أنْ تُخبرَ) فكأنه قالَ :
وأُتيتَ بهذه الصيغةِ لتجعلَ وجودَ تلكَ الأخوةِ فيما مَضَى ، وعلى هذا المذهبِ تَمَلُّ
(كانَ) وأخواتها في الظرفِ والمجرورِ والحالِ والمفعولِ معه والمفعولِ من أجلِّهِ
والمستثنى ، كما تَمَلُّ سائرُ الأفعالِ في هذه الأشياءِ .^(٢)

ومما احتجَّ به أصحابُ المذهبِ الأولِ أنَّه لم يوجدَ قطُّ من كلامِ العربِ : كانَ
زيدٌ قائماً كوناً^(٣) ، فلم يَمدَّ وا (كانَ) إلى المصدرِ كما يَمدُّونَ سائرَ الأفعالِ إليه
فيقولونَ : قامَ زيدٌ قياماً ، وخرجَ زيدٌ خروجاً ، قالوا : فلولا أنَّ الأمرَ كما قلناه من
أنَّ (كانَ) ليستُ دالةٌ على حدثٍ وإنما هي دالةٌ على الزمانِ خاصةً لتعدتْ إلى الحدثِ

(١) الكتاب : ٤٥/١ .

(٢) انظر المصحح : ٧٤/٢ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٥/١ ، والبسيط ص : ٥٣١ .

الذي هو المصدر ونصبته ، لكنّها لما لم تكن دالة على الحدث لم تنصبه ، وإنما هي دالة على مجرد الزمان خاصةً فلذلك لم تتعدّ إلى الحدث ، لأنّ الفعل إنّما يتعدّى إلى الحدث لدلالته عليه ، فلمّا كانت أفعال هذا الباب لا تدلّ على الحدث لم تتعدّ إليه .

ومّا احتجّ به أصحاب المذهب الثاني بثلاثة أشياء :

أحدها : أنّ في قولهم : ابقأ الفم على بابه من الدلالة على الحدث والزمان معاً ، إذ قد ثبت ذلك في سائر الأفعال بالاتفاق فلا وجه لاجتراح باب (كان) من القاعدة الثابتة للأفعال مع إمكان البقاء معها .

والثاني : أنّ هذه الأفعال تكون / أمراً ونهياً ، تقول : كن قائماً ، ولا تكن (١٤٥/ب) قائماً ، والأمر لا يكون إلاّ أمراً بحدث وكذلك النهي لا يكون إلاّ نهياً عن حدث ، ولا يتصور الأمر بالزمان ولا النهي عنه (١) ، ولأجل هذا الثاني صار الشلويين فسي توطئته (٢) إلى هذا المذهب الأخير .

والثالث : أنّه يستعمل مصدرها (٣) عاملاً عليها فتقول : أعجبني كونك قائماً ، ويعجبني كون زيد أخاك ، والمصدر لا يدلّ على زمان ، وقد انفصل ابن أبي غالب عما احتجّ به الأولون من عدم تعدّيها إلى المصدر بأنّ الحرب قد تستغني بالشيء عن الشيء إذا كان في معناه ألاّ تراهم استغنوا في الغالب (ترك) عن (وذر) و(ودع) (٤) فلا يقولون : وذرت الشيء ولا ودعته غالباً ، ولكنهم استغنوا عنهما ب(تركته) لأنّ (وذر) و(ودع) بمعنى (ترك) وكذلك لا يقولون : (وذرّاً) ولا (ودعاً) استغنوا

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٦/١ .

(٢) قال الشلويين في التوطئة : ٢١٠ (واختلف فيها ، هل هي دالة على الحدث مع الزمان أو مجردة للدلالة على الزمان ، والأظهر أنها مجردة ، والدليل على ذلك الأمر والنهي ، ولا يصح توجيهها الا على الأحداث) .

(٣) في الأصل : (مصدرها) وهو تحريف .

(٤) انظر الخصائص : ٣٩١/١ .

عنهما بـ (التَّركِ) إذ كان المعنى واحداً ، فكذلك هاهنا لما كان نفس الخبر يُفهم منه كونه ووجوده ، والكون بمعنى الوجود وهو مصدر (كَانَ) استغنى به عن ذلك المصدر (١) ، إذ قد حصل معناه منه وهو منصوبٌ بالفعلِ مثله ، فمأقَّبوا بينه وبينه وجعلوه عوضاً منه فلم يجمعوا بينهما .

وأما ما زعموه بناءً على ذلك المذهب الأول من أنها لا تعمل في شيء سوى اسمها وغيرها ، فقد ذكر سيوييه في نحو قول العرب : ما أنت وقصعة من ثريدٍ ، وما أنت وزيداً (٢) ، أنه على إضمار (كَانَ) وهي الناصبة للمفعول معه الذي هو (وقصعة) والتقدير : ما تكون مع قصعة من ثريدٍ ، فقد جعلها سيوييه كما ترى عاملة في غير اسمها وغيرها ، واسمها ضمير المخاطب مستتراً فيها ، و (ما) المتقدمة خبرها وهي استفهامية ، وليس لك أن تجعل (كان) المقدرة هنا تامة ، لأن (ما) إذ ذاك تكون مبتدأً ولا ضمير في خبرها الذي هو (تكون) المقدرة يعود إليها ، وهذا من سيوييه ظاهر في أن مذهب القول الثاني لا الأول .

وقد انفصل الشلويين في شرح الكتاب عن ثلاثة الأشياء التي احتج بها أصحاب

هذا المذهب الثاني .

أما الأول وهو أن في قولهم ابقاء هذه الأفعال على القاعدة الثابتة في سائر الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان معاً ، وإذا أمكن ابقاء الفعل على أصله فلا ينبغي أن يخفى عنه . فقال أبو علي الشلويين : وجه خروجها عن القاعدة المطردة التنبيه على أن السبب في المجرى بالفعل إنما هو الدلالة على الزمان ، وإن كان مع دلالة على الزمان يدل على الحدث ، فإن السبب الأقوى في مجيئه هو الزمان ، فدلوا على هذا المعنى وأنه الأصل في الأفعال بأن جردوا بعض أنواعها وهو أفعال هذا الباب للدلالة على ذلك الأصل وحده وهو الزمان ، وكان ذلك إشعاراً منهم بأن هذا

(١) انظر البسيط : ٥٣٤ ، وشرح المفصل : ٧ / ٩٠ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٩٩ - ٣٠٣ .

المعنى الذى هو الدلالة على الزمان ، هو الذى وضعت الأفعال له ولأجله جيءَ بهما ،
ولذلك يجرد الفعل للدلالة عليه / ولا يجرد للدلالة على الحدث ، فهذه الأفعال (أ/١٤٦)
على هذا خرجت عن القاعدة المطردة منبهة على الأصل في الفعل ، والشئ الجارى
على قاعدة مطردة في الاستعمال إذا كان له أصل سوى ذلك الذى أُستعمل عليه ، قد
يخرج بعضه عن تلك القاعدة منبهة على الأصل ، كما يقولون في (الخونة والحوكة)
ونحوهما أنه جاء صحيح العين التى هى الواو ، منبهة على الأصل في نحو (باب)
و(دار) و(جار) فقد كان يجب أن تحمل تلك الواو ، وتقلب ألفا نحو (الخونة
والحوكة) ، لتحركها وافتتاح ما قبلها كما قالوا : (سادة وقادة) ، لكنهم صححوا
الواو في ذلك (١) إحصاراً منهم بأنه الأصل في هذا كله . والله أعلم .

وهذا من الشلوين توجيه لخروج هذه الأفعال عن القاعدة المطردة بمجرد
تسليمه ، والأصل البقاء مع ما اطرد حتى يدل دليل واضح لاحتمال فيه على الخروج
عنه .

وما ذكر أنه السبب الذى لأجله جيءَ بالأفعال من الدلالة على الزمان خاصة
وانجر مصه الحدث ، فهو مختلف فيه بين النحويين ، وهى مسألة نزاع ، فأكثر
النحويين على ما ذكر ، وبعضهم يرى عكس هذا ، أن السبب الذى لأجله جيءَ
بالأفعال إنما هو الدلالة على الحدث وتعيين الماضى منه والمستقبل والحاضر وانجر
مع ذلك الزمان ، وهذا الثانى هو مذ هب أبى الحسين بن الطراوة (١) ، والأول الذى
عليه الأكثر هو مذ هب سيويه رحمه الله .

وأما الحجة الثانية لهذا المذهب الأخير من كون أفعال هذا الباب يستعمل
منها الأمر والنهى ولا يتوجهان على الأحداث ، فانفصل عنها أبو علي الشلوين
بأن (كان) والخبر مما يقوم مقام الفعل الدال على الحدث والزمان ، فلا ينكر

(١) أى فى : الخونة والحوكة .

(٢) وتبعه فى ذلك تلميذه السهيلي . انظر الافصح لابن الطراوة : ل / ٤ و نتائج

توجهُ الأمر والنهي على (كَانَ) في ذلك لما كانت هي والخبر كالفعل وحده ، والفعل يُؤمر به وينهى عنه ، ألا ترى أنك إذا قلت : كَانَ زيدٌ أَخَاكَ ، فدالة على الزمان الماضي ، والخبر الذي هو (أَخَاكَ) دالٌّ على الحدث الذي هو وجهـود الأخوة ، فصارت (كَانَ) مع خبرها بمنزلة (أَخَاكَ) إذا قلت : أَخَاكَ زيدٌ ، لأن هذا الفعل الذي هو (أَخَاكَ) يدلُّ على الحدث الذي هو الأخوة وعلى الزمان الماضي بمنزلة (كَانَ) مع خبرها ، فصارت هنا (كَانَ) مع خبرها بمنزلة هذا الفعل وحده ، فكما يُؤمر بهذا الفعل وينهى عنه فيقال : آخِ زيداً ، ولا تُواخِ عمراً ، فكذلك يُؤمر بـكَانَ مع خبرها وينهى عنه .

وانفصل بعضهم ^(١) بانفصال آخر وهو أنها لما كانت أفعالاً لتصرفها تصرف الأفعال في قولك : كَانَ ويكونُ وأنت كائنٌ ، ولحملها عطفها من الرفع والنصب إذا قلت : كَانَ زيدٌ قائماً ، بمنزلة : ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، ولا اتصال الضمائر والعلامات بها ، إذا قلت : كَانَا ، وكانوا ، ويكونون ، وكانت ، وكنٌ ، فلما كانت هكذا أرادوا أن تستجمع أحكام الأفعال وتصرفاتها / كلها ، فاستعملوا منها الأمر والنهي (ب/١٤٦) لذلك ، أعني لأن تجرى في ذلك مجرى سائر الأفعال الدالة على الحدث والزمان ، فالأمر والنهي على هذين الانفصاليين في أفعال هذا الباب إنما هو بالحمل على غيرهما ، وذلك مجاز ولا بد ، وهو على المذهب الثاني حقيقة ، والتمسك بالحقيقة هو الأصل ولا يعدل عنها إلى المجاز إلا بدليل واضح .

وأما الحجّة الثالثة وهي استتمال المصدر من أفعال هذا الباب عاملاً عطفها ، والمصدر لا يدلُّ على الزمان ، فقال الشلوهين أيضاً في الانفصال : إنَّه لا يعدُّ أن يقال : أعجبتني كونُ زيدٍ أَخَاكَ ، والمعنى : أعجبتني أن كَانَ زيدٌ أَخَاكَ ، فيكون المصدر الذي هو (كونٌ) يرادُّ به الماضي من حيث هو في تقدير (كَانَ) الماضية ،

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ص : ١٣٥ - ١٣٦ .

و (أَنْ) مع الفعلِ تتناوبُ هي والمصدرُ فلا يُنكرُ أَنْ يوضحَ المصدرُ موضعَ (أَنْ) والفعلِ
في ذلك إذا فُهِمَ المعنى . قَالَ ابنُ أَبِي الرَّيْحِ : وَلَوْلَا أَنَّ قَوْلَكَ : أَعْجَبَنِي كَوْنُ زَيْدٍ
عَالِمًا ، جِيءَ بِهِ لِلزَّمَانِ بِمَنْزِلَةِ (أَنَّ كَانَ) لَمَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ (كُونَ) إِنْ لَمْ يَحْدُثْ
لِ (كَانَ) الناقصةِ ولم يُوْتَّ بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَفْهُومًا قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَإِنَّمَا
جِيءَ بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ خَاصَّةً . وَكَذَلِكَ أَيْضًا (كَائِنٌ) لَوْلَا أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (يَكُونُ)
فِي التَّمَرُّضِ لِلزَّمَانِ لَمَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ (١) .

وبالجملة فكلما المذهبين ممكن أن يقال، وله وجهٌ ، وكلامٌ سيويبه يحتمله ، وفي
المسألة اضطرابٌ كما ترى ، والله الموفق للصواب برحمته .

وأعلم أن (ليس) من أفعالِ هذا الباب لا دلالة فيها على حدثٍ ولا على زمانٍ
اتِّفَاقًا ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا كَمَعْنَى الْحَرْفِ تَفِيدُ النَّفْيِ ك (ما) و (إن) ، تقول : ليس زيدٌ
يقوم ، كما تقول : ما زيدٌ يقوم ، وإن زيدٌ يقوم ، فلا فرق في المعنى بين (ليس)
و (ما) و (إن) ولهذا ذهب الفارسي إلى أنها حرفٌ (٢) ، إن معناها معناه . وذهب
سيويبه والجمهور إلى أنها فعلٌ (٣) ، لجريانِ أحكامِ الأفعالِ عليها من اتصالِ الضمائرِ
وعلامة التانيثِ إذ قلت : (لست) و (لست) و (لسنا) ، والزيدان / قائمين ، والزيدون
ليسوا قائمين ، وليست هندٌ قائمةً ، والهندياتُ لسن قائماتٍ ، وهذا كله من أحكامِ
الأفعالِ لا يكون إلا في فعلٍ ، فدلل هذا على أنها فعلٌ ، لكن من جهةِ الأحكامِ
خاصة دون المعنى ، وأصلها عندهم (ليس) على وزنِ (فعل) (٤) فسكنت الياء تخفيفًا ،

(١) انظر البسيط : ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٢) وينسب أيضا القول بحرفيه (ليس) لابن السراج وابن شقير وابن كيسان واحتجوا
بسكون وسطها وبإيلائها الفعل في قولهم : (ليس خلق الله أشعر منه) . انظر
شرح الأبيات المشككة للفارسي : ل / ٣ ، والحلبيات : ١٦٣ - ١٦٤ ، والأصول :
١ / ٩٣ ، وفيه وافق ابن السراج الجمهور على أن (ليس) فعل ، والجني الداني :

٤٤٤ ، واللسان : (ليس) .

(٣) الكتاب : ٣٧ / ٢ .

(٤) انظر البسيط ص : ٦٢٠ ، والمهمل : ٧٩ / ٢ ، واللسان : (ليس) .

فَصَارَ (لَيْسَ) ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي عَلَى وَزْنِ (فَعِلَ) أَوْ (فَعِلَ) أَوْ (فَعَلَ) يَجْمَعُ وَزْنَ
تَغْفِيْفُهُ بِالتَّسْكِينِ فَتَقُولُ فِي (عَلِمَ : عَلِمَ) وَفِي (ظُرِفَ : ظُرِفَ) وَقَالَ الشَّاعِرُ :

* لَوْ عَصَرَ مِنْهُمَا الْبَابُ وَالْمِسْكَ انْمَصَرَ (١)

أَرَادَ : لَوْ عَصِرَ . وَقَالَ الْآخَرُ فِي (فَعِلَ) :

فَإِنْ أَهْمَهُ يَضْجُرُ كَمَا ضَجِرَ بَازِلٌ مِنْ الْأُدْمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَقَارِيَهُ (٢)

أَرَادَ : (ضَجِرَ) وَ(دَبَّرَ) فَأَذْهَبَ الْكُسْرَةَ تَغْفِيْفًا ، وَكَذَلِكَ (فَعِلَ وَفَعَلَ) فِي
الْأَسْمَاءِ يَجْمَعُ أَيْضًا فِيهِمَا التَّسْكِينُ تَغْفِيْفًا ، فَيُقَالُ فِي (عَضِدِ) وَ(كُتِفِ) : عَضِدٌ
وَكَتِفٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

* فَبَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّرَ سَا (٣)

أَرَادَ : (مُنْتَصِبًا) فَسَكَنَ الْحَرْفَ الْمَكْسُورَ .

وَالزُّمُو (لَيْسَ) التَّخْفِيفَ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ وَمَعْنَاهَا / كَمَعْنَى الْحَرْفِ فَلَيْسَتْ (١٤٧/أ)

(١) مِنَ الرَّجْزِ لِأَبِي النَّجْمِ الْوَالِئِ ، يَصِفُ شَعْرَ جَارِيَةٍ يَتَمَهَّدُ بِالْبَابِ وَالْمِسْكَ وَيَكْثُرُ
فِيهِ مِنْهُمَا حَتَّى لَوْ عَصِرَا مِنْهُ لَسَالَا . وَقَدْ صَحَّفَ الرَّجْزُ فِي الْأَصْلِ بِهَذَا النُّحُو :

لَوْ عَصَرَ مِنْهَا الْبَابُ يَوْمًا لَا نَحْمَصِرُ

انظر الكتاب : ١١٤/٤ ، والمنصف : ٢٤/١ ، والاقتضاب : ٤٦٢ ، والتصريح :

٢٩٤/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٤٣/١ ، واصلاح المنطق : ٣٦ ، واللسان

(عصر) ، والبيان لابن الأنباري : ٢٣٨/٢ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ لِلأَخْطَلِ يَهْجُو كَعْبَ بْنِ جَمِيلٍ . دِيَوَانُهُ : ٢١٧ .

وَانظُرْ إِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ : ٣٦ ، وَالْمَنْصَفِ : ٢١/١ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ : ١٢٩/٧ ،

وَالْمَشُوفِ الْمَطْمِ : ٧٤٣/٢ ، وَاللِّسَانِ وَالتَّاجِ (ضَجِرَ ، أَدَمَ) . وَالْبِازِلُ :

مَالُهُ ثَمَانِي سَنِينَ مِنَ الْإِبِلِ . وَالْأُدْمَةُ فِي الْإِبِلِ : لَوْنٌ فِيهِ غُبْرَةٌ . وَالْفَارِبُ : طَائِفٌ

السَّنَامِ وَالْحَنْقُ .

(٣) مِنَ الرَّجْزِ لِلْحَجَّاجِ فِي وَصْفِ ثَوْرٍ وَهَشِيٍّ ، وَيُرْوَى (مُنْتَصِبًا) بِتَشْدِيدِ الصَّادِ مِنْ

(انْتَصَى) أَيْ اسْتَوَى وَاسْتَقَامَ . وَيُحَدِّدُهُ :

* إِذَا أَحْمَسَ نَبَأَةً تَوَجَّسَا *

وَالْمَكْرَدَسُ : الَّذِي رُمِيَ بِنَفْسِهِ ، وَالنَّبَأَةُ : الصَّوْتُ يَسْمَعُهُ وَلَا يَفْقَهُهُ ، تَوَجَّسَ :

تَسْمَعُ . =

بفعلٍ حقيقيٍّ ، فأرادُ وَا لِدَ لِكَ أَنْ تَفَارِقَ الْفَعْلَ الْحَقِيقِيَّ فِي اللَّفْظِ ، فَلَزِمَتْ فِي اللَّفْظِ
 بِنَاءَ (لَيْسَ) مِنْ أُنْبِيَةِ الْأَفْعَالِ وَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فِيهَا (لَاسَ) إِنْ الْأَصْلُ
 (لَيْسَ) فَتَحَرَّكَ الْيَاءُ وَقَدْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَتَسَكَّنُ ثُمَّ تَنْقَلِبُ أَلْفًا ، لَكِنَّهُمْ اجْتَنَبُوا
 ذَلِكَ فِيهَا ، لِأَنَّهُ إِعْلَالٌ إِلَّا بِدُخُولِ الْحُرُوفِ وَلَا مَا أَشْبَهَهَا ، وَ(لَيْسَ) شَبِيهَةٌ
 بِالْحَرْفِ فَلَا يَدْخُلُهَا ، وَلَا يَكُونُ وَزْنُهَا فِي الْأَصْلِ (فَعَلَ) وَأَصْلُهَا (لَيْسَ) ، لِأَنَّ (فَعَلَ)
 فِي الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَّةِ الْعَمِينَ بِالْيَاءِ فِي غَايَةِ النَّدْوِ لَا يَكُونُ يُؤَبَّدُ مِنْهُ إِلَّا (هَيَّوْ)
 وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَكُونُ أَصْلُهَا (لَيْسَ) عَلَى وَزْنِ (فَعَلَ) ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ تَخْفَفْ
 بِالتَّسْكِينِ خَاصَّةً ، بَلْ كَانَ يَجِبُ فِيهَا لِحَرَكَةِ الْيَاءِ وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا أَنْ تَنْقَلِبَ أَلْفًا
 بَعْدَ التَّسْكِينِ يُقَالُ : (لَاسَ) ، وَأَمَّا التَّسْكِينُ فَحَسَبَ فَلَا يَكُونُ فِي الْمَفْتُوحِ إِلَّا أَنْ وَجِدَ
 فِي الشُّعْرِ وَيَكُونُ ضَرُورَةً قَبِيحَةً جَدًّا نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَمَا كُلُّ مَبْتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ
 بِرَاجِحٍ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرِدَادٍ (٤)

أَرَادَ : (سَلَفَ) ، فَسَكَّنَ الْمَفْتُوحَ ضَرُورَةً ، فَتَمَيَّنَ لِهَذَا أَنَّ وَزْنَهَا فِي الْأَصْلِ
 (فَعَلَ) ، وَهِيَ عَلَى مَذْهَبِ الْفَارِسِيِّ حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ (لَيْتَ) ، لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ سِوَى
 لَفْظِهَا ، وَمَعْنَى اتَّصَلَ بِ(لَيْسَ) ضَمِيرٌ رَفِعٌ لِمَتَكَلِّمٍ أَوْ مَخَاطَبٍ أَوْ نَوْنٌ جَمَاعَةٌ الْمُؤَنَّثِ

= انظره في ديوانه : ١٣٠ ، والخصائص : ٢ / ٢٥٤ ، ٣٣٨ ، وشرح المفصل :
 ١٤٠ / ٩ ، وشرح الشافية : ١ / ٤٥ ، وشرح شواهدنا : ٣٢ ، والتكملة
 للفارسي : ٨ ، واللسان (گردس)

(١) انظر المنصف : ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والمنتخب : ٢ / ٤٤٠ ، والبسيط : ٦٢٠ .

(٤) من الطويل للأخطل ، ويروى (مغبون) مكان (مبتاع) و(بوداد) مكان
 (برداد) ، والمبتاع : المشتري ، والصفق : مصدر صفق البائع صفقا إذا ضرب
 بيده على يد صاحبه عند كمال المبايعة بينهما . والرداد - بكسر الراء - مصدر
 (راد) البائع صاحبه إذا فاسده البيع .

انظره في ديوانه : ١ / ١٧٤ ، والمنصف : ١ / ٢١ ، والمحتسب : ١ / ٥٣ ، ٦٢ ،
 ٢٤٩ ، والخصائص : ١ / ٣٣٨ ، والاختصاص : ٤٦٢ ، وشواهد الشافية :

حَذِفَتْ يَأْوِمًا لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، لِأَنَّ السَّيْنَ هَيِّنَةٌ تَسْكُنُ ، فَتَقُولُ كَمَا تَقْدَمُ : (لَسْتُ)
و (لَسْنَا) ، و (لَسْتِ) و (لَسْنَ) .

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الثَّانِي : وَهُوَ رُتُّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لِلْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، هَلَّ
يَجُوزُ فَيَقَالُ : كَيْنَ وَمَكُونٌ ، كَمَا يَقَالُ : قِيلَ وَمَقُولٌ ، أَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي أَفْعَالِ هَذَا
الْبَابِ ؟ فِيهِ لِلنَّحْوِيِّينَ أَقْوَالٌ :

الْقَوْلُ (الْأَوَّلُ) (١) : أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِيهَا عَلَى قِيَاسِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ ، فَيَحْذَفُ الْاسْمُ
لِأَنَّهُ شَبِيهُ بِالْفَاعِلِ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ لِأَنَّهُ شَبِيهُ بِالْمَفْعُولِ ، فَيَجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ الَّذِي
لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، شَبِيهُ بِ (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) فَكَمَا أَنَّكَ تَرُدُّ
(ضَرَبَ) لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَتَحْذَفُ الْفَاعِلَ وَتَقْتِمُ الْمَفْعُولَ مَقَامَهُ فَتَرْفَعُهُ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ ، فَتَقُولُ : ضَرَبَ عَمْرٌ ، وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِيمَا اشْبَهَهُ فَتَحْذَفُ الْمَشْبَهَ بِالْفَاعِلِ وَتَرْفَعُ
الْمَشْبَهَ بِالْمَفْعُولِ فَتَقُولُ : كَيْنَ قَائِمٌ ، وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : الْقَائِمُ مَكُونٌ ، كَمَا تَقُولُ : عَمْرٌ
مَضْرُوبٌ ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ (٢) وَهُوَ فَاسِدٌ غَيْرُ صَوَابٍ عِنْدَ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ ، لَمَّا فِيهِ
مِنْ بَقَاءِ الْخَبَرِ دُونَ مَخْبَرٍ عَنْهُ لَا فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِجْمَاعًا ،
وَذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يَحْذَفُ اقْتِصَارًا فَلَا يَكُونُ
مَرَادًا وَلَا مَقْدَرًا ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمَبْتَدَأِ وَحْدَهُ وَلَا خَبْرَهُ اقْتِصَارًا بِوَجْهِهِ ، لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ
وَالْخَبَرَ وَكُلَّ مَا أَصْلُهُمَا ذَلِكَ لَا يَسْتغْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ ، فَلَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
مِنْ / الْآخَرِ ، أَمَّا فِي اللَّفْظِ أَوْ فِي التَّقْدِيرِ فَيَجُوزُ حَذْفُ الْاِخْتِصَارِ ، لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ (١٤٧ ب)
مَرَادٌ وَمَقْدَرٌ ، وَأَمَّا حَذْفُ الْاِخْتِصَارِ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ بِوَجْهِهِ ، وَاسْمُ (كَانَ) وَأَخْوَاتِهَا مَبْتَدَأٌ
فِي الْأَصْلِ فَيَجِبُ أَلَّا يَحْذَفَ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَيَبْقَى خَبْرُهُ ، وَقَدْ لَزِمَ هَذَا الْمَحْذُوفُ وَلَا بُدَّ

(١) كَلِمَةُ (الْأَوَّلُ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَبِهَا يَلْتَمِصُ الْكَلَامُ .

(٢) إِصْلَاحُ الْخَلَلِ : ١٨٠ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٨٥ / ١ ، ٥٣٥ ، وَقَوَاعِدُ

الْمَطَارِحَةِ ل / ٢٠ / ، وَالْمِهْمَعُ : ٢٧١ / ٢ .

(٣) شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٥٣٥ / ١ .

في قول الفراء ، وإذا امتنع أن يقال : كين قائم لما تقدم امتنع أيضاً أن يقال : القائم
مكون ، لأنه لا يقع اسم المفعول إلا على ما يرفع بفعل المفعول ، فتقول : عمرو مَضْرُوبٌ ،
لأنك تقول : ضَرَبَ عمرو .

والقول الثاني : أن ذلك جائز بشرط أن يكون الخبر فعلاً ، وأن يرد لما لم
يسم فاعله مثلها ^(١) فتقول في قولك : كَانَ زيدٌ يَقُومُ : كين يقام ، وفي : كَانَ زيدٌ يَضْرِبُ
عمراً : كين يَضْرِبُ عمرو ، وهذا قول الكسائي ، والفراء ^(٢) أيضاً يميز ذلك ، وفيه
من الفساد ما تقدم في القول الأول .

القول الثالث : أن ذلك جائز ، فيقال : كين ومكون ، لكن بشرط أن تحذف
الجملة التي هي الاسم والخبر معاً ويقام مقام الفاعل مصدر (كان) أو ضميره ^(٣) ، ثم
يوءى بعد ذلك المصدر أو الضمير بالجملة التي كانت (في الأصل) ^(٤) الاسم والخبر
تفسيراً له ، فتقول على هذا : كين الكون زيد قائم ، فالكون هو الذي تنزل منزلة
المفعول الذي لم يسم فاعله ، و (زيد قائم) جملة من مبتدأ وخبر مفسرة لذلك الكون ،
ألا ترى أنه لو قال قائل : هَلْ كَانَ زيدٌ منطلقاً ؟ لقلت له : قَدْ كَانَ ذلك ، وإنما
تريد : قَدْ كَانَ ذلك الكون ، فيفهم المخاطب من ذلك أن زيدا منطلقاً ، فالكون
هو في المعنى ما تضمنته الجملة التي هي (زيد منطلق) من الانطلاق فلا جيل هذا
تأتي بها بعد الكون مفسرة له ، ثم يجوز اضطرار المصدر الذي هو (الكون) لدلالة
(كان) عليه فتقول : كين زيد منطلقاً ، ومكون زيد منطلقاً ، ففي (كين) و (مكون)
ضمير مستتر مرفوع يعود على الكون المفهوم منها ، والمبتدأ والخبر بعد ذلك تفسير
لها ولذلك الضمير وبيان لمعناه ، وهذا قول السيرافي ^(٥) وعليه حمل مذاهب سيويه ،

(١) أي : مثل كان وأخواتها .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٥ / ١ ، واصلاح الخلل / ١٨٠ ، والهمج

٠٢٧١ / ٢

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٣٥ / ١

(٤) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٥) انظر شرح السيرافي : ١٥٧ / ١ ، واصلاح الخلل : ١٧٩ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ٣٨٥ / ١ ، ٥٣٥

واتبعه في ذلك أبو علي الشلويين ، وأبو عبد الله بن أبي غالب ، وأوردنا على أنفسهما في ذلك اعتراضاً ، وهو أن الكلام إنما هو في (كان) الناقصة وفي سائر أخواتها في حال النقصان أيضاً دون التمام ، وفي ذلك تكلم سيويه ، و (كان) الناقصة وسائر أخواتها لا مصادر لها تحمل فيها ، فكيف يرفع فيها المصدر مفعولاً لم يسم فاعله ولا مصدر لها ؟ ويلزم من ذلك جواز أن تنصب المصادر ، وإنما المصدر للتامة ، والتامة والناقصة شيان مختلفان ، وهذا الاعتراض لابن السيد^(١) أوردناه على مذهب السيرافي المتقدم .

أما الشلويين فانفصل عن هذا بأن قال : كان يكون هذا قولاً لولم تكن (كان) التامة أصلاً للناقصة ، فأما إذا كانت أصلاً لها فليستا شيئين مختلفين إنما هما شيء واحد ، ولم نرجع إلى الأصل الذي هو / التامة وتركنا الفرع الذي هو الناقصة (١٤٨ / أ) إلا لما تعذر غرضنا في الفرع ، وذلك أن (كان) الناقصة مشبهة بالفعل المتعدي نحو (ضرب) ومرفوعها الذي هو اسمها مشبه بالفاعل ، و (منصوبها الذي)^(٢) هو خبرها مشبه بالمفعول ، فصار : كان زيد قائماً ، شبيهاً بضرب زيد عمراً ، ولما بني للمرفوع ب (كان) الناقصة اسم الفاعل كما بنيناه للمرفوع بالفعل المتعدي من حيث هو شبيه به ، قلنا : زيد كائن قائماً ، كما تقول : زيد ضارب عمراً ، كان تمام هذا التشبيه ولا بد أن نبني للمنصوب ب (كان) الناقصة اسم المفعول كما نبنيه للمنصوب بالفعل المتعدي ، فكان ينبغي أن نقول : القائم مَكُونٌ ، كما نقول : عمرو مشروبٌ ،

(١) قال ابن السيد في اصلاح الخلل : ١٨٠ (هذا الذي قاله السيرافي غلط ، لأن (كان) الناقصة ليس لها مصدر عند النحويين ، إنما تدل على الزمان وحده ، ولو كان لها مصدر لم تسم ناقصة ، فلا يجوز أن تقول : كان زيد منطلقاً كوناً ، كما زعم ولكن الذي يمكن أن يحمل عليه قول سيويه أن يكون أراد (كان) التامة ، لأن (كان) التامة فعل صحيح يجرى مجرى الأفعال الصحاح التي لا تتعدى إلى مفعول نحو (قام) و (قعد) وسيويه يميز في هذا النوع من الأفعال أن تصاغ لما لم يسم فاعله .

(٢) طابن القوسين مكرر في الأصل .

مثل ما ذهب إليه الفراء ، لكن تمذّر هذا من الوجه المتقدم ^(١) في الردّ على الفراء ، وهو أنه يؤدّى إلى الاقتصار على خبر المبتدأ دون المبتدأ ، وليس لنا أن نتقلع عن تكميل هذا التشبيه وتتميمه مع إمكانه بوجه ما ، وهو ممكن غير تمذّر في ما هذا المنصوب عوّض منه وهو المصدر ، فطلبنا الوصول إلى ذلك المصدر حتى نردّ (كان) له ونرفعه بها مفعولاً لم يُسمّ فاعله ليتم التشبيه بين (كان) الناقصة والفعل المتعدّي ، فلم يأت لنا الوصول إلى ذلك المصدر إلا بأن نحذف الخبر مع الاسم حتى لا يقتصر على أحدٍهما دون الآخر ، وحين حذفناهما رجعنا ب (كان) إلى أصلها من التمام لزوال ما به يكون النقصان من الاسم والخبر في اللفظ والتقدير ، فردّنا (كان) إلى مصدرها ونيناها له ، وكنا بذلك كأننا إنما بنينا هذا البناء من (كان) الناقصة لوجهين :

أحدهما : أن (كان) الناقصة وغير الناقصة بمعنى واحد .

والثاني : أن (كان) الناقصة قد عوّض فيها الخبر من المصدر الذي كان في غير الناقصة ، فلما كانت إياها في المصنوع كان خبرها عوضاً من مصدرها ومنزلة ، قوّى بذلك كونها إياها ، فكان هذا البناء وإن كان من غير الناقصة إنما هو من الناقصة ، وصار حكماً في الأصل الذي هو (كان) التامة . فالحكم الذي تمذّر لنا في الفرع وهي (كان) الناقصة كأنه حكم به في الفرع ، وبه يحصل الفرع من تتميم التشبيه بين (كان زيد قائماً) وبين (ضرب زيد عمراً) قال الشلوبين : وهذا فرع يدق إلا عن فهم محصل محقق فمذّر ابن السيد لعمري في عدم فهمه إياه قائم .

وأما ابن أبي غالب فانفصل عن ذلك الاعتراض بأن امتناع إعمال (كان) الناقصة في المصدر إنما هو مع بقاء العوض منه الذي هو الخبر ، وأما مع حذفه غير مراد ولا مقدّر فلا يمتنع أن تحمل في المصدر ، فالشلوبين في انفصاليه بنى الأمر في (كين)

(١) انظر ما تقدم في ص ٥٨٤/٥٨٥

و (مَكُون) على أنه من (كَانَ) التامة إذ الناقصة عنده في (شَرَحِ الْكِتَابِ) لا دلالة لها على مصدرٍ بوجهٍ فيرجع إليه عند حَذْفِ الاسمِ والخبرِ . وابنُ أبي غالبٍ بنى في / انفصاليه (١٤٨/ب) على مذهبه من أن الناقصة تدلُّ على المصدرِ ، لكن امتنع أن تعمل فيه لجعل الخبرِ عوضاً منه ، فإذا ذهب ذلك المَعْنَى على الوجهِ الذي يجوزُ ذهابه عليه من ذهابِ الاسمِ معه ، لم يمتنع رجوعُ المَعْنَى منه وهو المصدرُ . وما ذكره الشلويين من أن (كَيْنَ) ومَكُونًا) إنما يقالان من (كَانَ) التامة مأخوذٌ من مذهبِ الفارسيِّ^(١) في التذكرة ، فإنه ذهب فيها إلى أن سيويوه عمل (مَكُونًا) من (كَانَ) التامة ، لأنها أصلُ الناقصة وليست غيرها ، فذكر أنه يقالُ على الجملة من هذا اللفظِ الذي هو (كَانَ) ، يكونُ وكائِن ، ومَكُون ، إعلماً منه بتصرفه وقوته وقربه من الأفعالِ الحقيقيةِ الدالة على الحدثِ والزمانِ معاً ، فذهب الفارسيُّ والشلويين على هذا أنه لا يقالُ من (كَانَ) الناقصة (كَيْنَ) ولا (مَكُون) بوجهٍ ، ووجهها كلامُ سيويوه على أنه بنى (مَكُونًا) من (كَانَ) التامة ، والاجماعُ على جوازِ ذلك في التامة ، إنما الخلافُ في الناقصة .

القولُ الرَّابِعُ : أن (كان) وأخواتها يجوزُ رُدُّها للمفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعلهُ فيقالُ: كَيْنَ ومَكُون ، لكن بشرطِ أن تكونَ قد عملتُ في ظرفٍ أو مجرورٍ ، فيقامُ ذلك الظرفُ أو المجرورُ مقامَ الفاعلِ ، فإذا قلتُ : كان زيدٌ في الدارِ قائماً ، على أن يكونَ (في الدارِ) متعلقاً ب(كان) جازِلكَ أن تقولَ : كَيْنَ في الدارِ ، ويكونُ (في الدارِ) في موضعِ رفعٍ مفعولاً لم يُسمَّ فاعلهُ ، وكذلك تقولُ : الدارُ مَكُونٌ فيها . وإذا قلتُ : كان زيدٌ يومَ الجمعةِ قائماً ، على أن يكونَ (يومَ الجمعةِ) ظرفاً منصوباً ب(كان) جازِ أن تقولَ : كَيْنَ يومَ الجمعةِ ، ويومَ الجمعةِ مَكُونٌ ، أو مَكُونٌ فيه ، وهذا مذهبُ

(١) قال أبو حيان في البحر : ٦٠/١ : (ومن زعم أن (كان) الناقصة لا مصدر لها فذهب مذهبُ مردود ، وهو مذهبُ أبي عليِّ الفارسيِّ ، وقد كثر في كتاب سيويوه المصنوعُ بمصدر (كان) الناقصة والأصحُّ أنه لا يلفظُ به معها فلا يقالُ : كان زيد قائماً كوناً) .

أبي الحسن بن عصفور^(١)، قَالَ : وَكَانَ النَّاغِصَةُ وَأَخْوَاتُهَا يَجُوزُ إِعْمَالُهَا فِي الظَّرْفِ
والمَجْرُورَاتِ ، وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ دَلِيلَتِهَا عَلَى الْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ كَسَائِرِ
الْأَفْعَالِ ، فَتَحْمَلُ لِدَلِكِ فِي الظَّرْفِ وَالمَجْرُورَاتِ وَالْأَحْوَالِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

الْقَوْلُ الْخَاصُّ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي (كَانَ) النَّاغِصَةِ وَسَائِرِ أَخْوَاتِهَا أَنْ تُبْنَى لِلْمَفْعُولِ
مَطْلَقًا ، فَلَا يُقَالُ مِنْهَا : (كَيْنَ) وَلَا (مَكُونَ) بِوَجْهِهِ مِنَ الْوَجْهِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ
الْفَارِسِيِّ وَالشَّلُوبِيِّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ^(٢) عَنْهُمَا ، إِنْ جَمَلًا (مَكُونًا) فِي كَلَامِ سَيُوبَةَ مِنْ
(كَانَ) النَّاقِصَةِ . وَهَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ ابْنِ عَرُوفٍ^(٣) وَالسَّهَيْلِيِّ ، وَابْنِ أَبِي الرَّيِّسِ^(٤) ،
وَابْنِ عَبِيدَةَ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي تَوْجِيهِ كَلَامِ سَيُوبَةَ حَيْثُ قَالَ : (فَهُوَ كَائِنٌ وَمَكُونٌ)^(٥)
فَذَكَرَ كَمَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ مَكُونٌ ، وَهَذَا قَدْ مَنَعُوا أَنْ يُقَالَ : كَيْنَ وَمَكُونٌ ، مِنْ (كَانَ)
النَّاغِصَةِ .

(١) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ : ٣٨٥ / ١ : (وَأَمَّا سَيُوبَةُ فَاجَازَ أَنْ يُقَالَ : مَكُونٌ
وَلَمْ يُبَيِّنْ عَلَى أَى وَجْهِ ذَلِكَ ، لَكِنَّهُ يَتَخَرَّجُ ذَلِكَ - عِنْدِي - عَلَى أَنْ يَحْذَفَ الْمَخْبِرُ
عَنْهُ وَيَحْذَفُ بِحَذْفِهِ الْخَبِرُ ، ثُمَّ يُقَامُ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ - أَنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ - مَقَامَ
الْمَحذُوفِ فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : كَيْنَ فِي الدَّارِ ، وَالدَّارُ مَكُونٌ فِيهَا ، أَى مَكُونٌ
فِيهَا أَمْرٌ أَوْ قِصَّةٌ ، أَى وَاقِعٌ) .

وَقَالَ فِي نَفْسِ الْمَصْدَرِ ص : ٥٣٥ - ٥٣٦ : (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ بِنَاؤُهَا لِلْمَفْعُولِ
وَهُوَ مَذْهَبُ سَيُوبَةَ ، لَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ يُقَامُ
مَقَامَ الْمَحذُوفِ فَتَقُولُ : كَيْنَ فِي الدَّارِ ، فَالْأَصْلُ مَثَلًا : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ ،
عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي الدَّارِ مُتَعَلِّقًا بِ(كَانَ) حُذِفَ الْمَرْفُوعُ لِشَبْهِهِ بِالْفَاعِلِ وَحُذِفَ
بِحَذْفِهِ الْخَبِرُ إِنْ لَا يَجُوزُ بَقَاءُ الْخَبِرِ دُونَ مَخْبِرِ عَنهُ ، ثُمَّ أُقِيمَ الْمَجْرُورُ مَقَامَ
الْمَحذُوفِ) .

(٢) انظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٥٨٨

(٣) شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ خُرُوفٍ ص : ٤٤٤ .

(٤) البَسِيْطُ ص : ٦٤٥ .

(٥) الْكِتَابُ : ٤٦ / ١ .

أما الفارسي في تذكرته والشلويين فقد تقدم مذ هبهما في ذلك ، وأن (مَكُونًا) من (كَان) التامة على ما تقدم بيانه .

وقد نقل ابن جنى عن الفارسي العجز عن توجيه كلام سيويه فقال : سألت أبا علي هل يقال (مَكُون) من (كَان) الناقصة ؟ فقال : لا ، قلت له : فقد وقع ذلك في الكتاب أخطأ الناسخ ؟ فقال : لا ، الرواية به صحيحة ، قلت : أتقول إن سيويه أخطأ ؟ فقال : لا ، قلت : فما عندك في / ذلك . فقال : ليس كل ما يعالجُ (١٤٩ / أ) (الطبيب) (١) ثم تلى هذه الآية : (وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّنَّ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ) . (٢) قال الشلويين : وهذا من الفارسي قول بما كان عليه في وقت السؤال ، وكان أبو علي إن ذلك لم يحضره كيف يعالج المسألة ، فلذلك قال فيها ما قال .

وأما ابن خروف فوجه كلام سيويه بأنه أراد التعريف بتصرف الفعل وذلك أن (مَكُونًا) لا يمتنع من جهة الفعل ، بل الفعل يقتضيه لتصرفه إن يقال : كَان ، يَكُون ، وَكَأَيِّن ، وليس (كَان) بمنزلة (لَيْسَ) و (عَسَى) اللذين يمتنع ردُّهما للمفعول وصوغ اسم له منهما من جهة أنفسهما لعدم تصرفهما ، فإنما امتنع أن يقال (مَكُون) من (كَان) الناقصة لأمر عارض مانع عن الفعل ، وهو ما يلزم من حذف الاسم اقتصاراً لغير دليل ، فلما كان الأمر هكذا ذكر سيويه لفظ (مَكُون) ليريك تصرف (كَان) وأنه ك (ضَرَبَ) بالنظر إلى التصرف دون مراعاة الأمر العارض . قال ابن خروف (فإنما أراد رحمه الله أن يعلم أنها أفعال حقيقة كسائر الأفعال ، فأجراها على قياسها ما لم يمنع من ذلك طارئ من غيرها) (٣) واتبع ابن خروف على هذه الطريقة (٤) أبو الحسين بن أبي الربيع .

(١) انظر اصلاح الخلل : ١٧٨ ، ١٧٩ . وقد ذكر فيه ابن السيد ما دار بين ابن جنى وأستاذاه الفارسي ، وانظر أيضا شرح اللحة البدرية : ٨ / ٢ ، وحاشية

الصبان : ٢٣٠ / ١

(٢) الآية : (١٠٥) من سورة يوسف .

(٣) شرح الجمل لابن خروف : ٤٤ .

(٤) البسيط : ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، وانظر شرح الجمل لابن الفخار : ٩٧ .

وأما أبو بكر بن عبيدة فزعم أن (مَكُونًا) في لفظ سيويه ليس اسم مفعول كمضروب، وإنما هو مصدر جاء على وزن (مَفْعُولٍ) كالمفعول والمفتون، وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله عز وجل: (بَأْيَيْكُمْ المَفْتُونُ) (١) أي: بأبيكم الفتنة، والمصدر على وزن (مَفْعُولٍ) مسموع غير مقيس، ولعل سيويه قد سمعه من العرب، إذ هو مأمون ثقة لا ينقل من نحو هذا إلا ما سُمِعَ، فكأنه قال فهو كائن وكون، وأتى بالمصدر ليحلم بتصرف هذا الفعل، إذ المصدر إنما يكون للأفعال المتصرفة فكأنه يقول: (كَانَ) فعل متصرف تستعمل منه أبنية وألفاظ فيقال: يكون وكائن وكُون، كما يستعمل من (ضَرَبَ) ألفاظ فيقال: يَضْرِبُ، وضَارِبٌ، ومضروبٌ.

وأما السهيلي فزعم أن سيويه رحمه الله لم يقصد بقوله (كائن) و(مكون) اسم الفاعل ولا اسم المفعول، وإنما أراد بكائن اسم (كان) ومكون الخبر، و(كائِنٌ) عبارة عن الفاعل، و(مكون) عبارة عن المفعول، وقد سمي سيويه في الترجمة اسم (كان) اسم فاعلٍ وخبرها اسم مفعول (٢)، فكأنه قال: فالاسم كائن أي (فاعل) والخبر مَكُونٌ أي (مفعول) فلكان إذا كائن ومَكُونٌ أي فاعل ومفعول، كما كان (لضرب) ضاربٌ ومضروبٌ يريد بذلك تقريب (كان) من (ضرب) من حيث كان اسمها مشبهًا بالفاعل وخبرها مشبهًا بالمفعول، فملى هذا معنى قول سيويه: (فهو كائن ومكون) (٣) أي: فهذا الكلام الذي بعد (كان) من قولهم: (كناهم أو يكنها أو تكنه) في البيت (٤) الذي أنشد، هو فاعل ومفعول كما يقع بعد (ضرب) في قولك: ضرب زيد عمراً، فاعل ومفعول. قال السهيلي لما ذكر هذا التأويل: (والعجب من الفارسي / يلقى (١٤٩/ب)

(١) الآية: (٦) من سورة القلم، وانظر معاني القرآن: ١٧٣/٣، وتفسير غريب

القرآن لابن قتيبة ص: ٤٧٨.

(٢) الكتاب: ٤٩/١ - ٥٠.

(٣) الكتاب: ٤٦/١.

(٤) وهو قول أبي الأسود الدؤلي:

أخوها عدته أمه بليانها

فإن لا يكنها أو تكنه فإنسه

انظر الكتاب: ٤٦/١.

بيده إلى العجز وهو الإلام . فقد تحصل من لفظة (مَكُون) الواقعة في كتاب (١)
 سيويه واتبعه فيها أبو القاسم (٢) سبعة أقوالٍ للنحويين ، الأربعة المذكورة أولاً
 والخامس : قول ابن خروف وابن أبي الربيع ، والسادس : قول ابن عبيدة ، والسابع
 قول السهيلي . والله الموفق للصواب برحمته .

(١) الكتاب : ٤٦ / ١ .

(٢) الجمل ص : ٦٥ .

بَابُ الحُرُوفِ الَّتِي تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ

هَذَا البَابُ هُوَ بَابُ (إِنَّ) وَأَخْوَاتِهَا ، وَالكَلَامُ فِيهِ فِي مَسَائِلَ .

المَسْأَلَةُ الأُولَى : فِي بَيَانِ هَذِهِ الحُرُوفِ وَذِكْرِ مَعَانِيهَا .

وهي ستةٌ : (إِنَّ) و(أَنَّ) و(لَكِنَّ) و(لَيْتَ) و(لَعَلَّ) و(كَأَنَّ) (١)

و(أَنَّ) أَصْلُهَا (إِنَّ) بِالكَسْرِ لَكِنَّهَا تَفْتَحُ لِمَوْجِبِ عَلَيَّ مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ (٢) فِي البَابِ

بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ، وَلِذَلِكَ عَدَّهَا سَيُويهِ خَمْسَةً فَقَالَ : هَذَا بَابُ الحُرُوفِ

الخَمْسَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا كَعَمَلِ الفِعْلِ فِيهَا بَعْدَهُ (٣) . أُسْقِطَ مِنْهَا (أَنَّ) اعْتِبَاراً

بِأَصْلِهَا ، إِنَّ هِيَ (إِنَّ) فَتَحَتْ لِمَوْجِبِ .

وَفِي (لَعَلَّ) لَفَاتٌ أُخْرَى ، مِنْهَا (عَلَّ) و(لَأَنَّ) و(أَنَّ) . مِثَالُ (عَلَّ) فِي (لَعَلَّ)

قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

وهل يجمع السيفان ويحك في غمدي (٥)

وعل النوى في الدار تجمع بيننا

(١) كَلِمَةُ (كَأَنَّ) سَاقِطَةٌ مِنَ الأَصْلِ ، وَسِمْيَا يَتِمُّ الكَلَامُ .

(٢) انظُرْ مَا يَأْتِي فِي ص : ٧٣١ - ٧٣٢

(٣) الكِتَابُ : ٢ / ١٣١ .

(٤) قَالَ ابنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ : ٦٦ : (وَقَدْ يُقَالُ فِي (لَعَلَّ) : (عَلَّ) و(لَعَنَّ))

و(عَنَّ) و(لَأَنَّ) و(أَنَّ) و(رَفَنَّ) و(لَفَنَّ) و(لَعَلَّتْ) . وَاَنْظُرِ المَغْنَى :

٢٨٦ / ١ ، وَالجَنَى الدَانِي : ٥٨٢ ، وَشَرْحُ الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١ / ٤٧٠ ،

وَالْمَخْصَصُ : ١٣ / ٢٧٥ ، وَالخَزَانَةُ : ٤ / ٣٦٩ ، وَالانصاف : ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٥) مِنَ الطَّوِيلِ نَسَبَهُ ابنُ أَبِي الرَّبِيعِ فِي البَاسِطِ : ٦٣١ لِلعَدِيلِ بنِ الفَرَجِ المَجْلِي

(شَاعِرِ أَمْوِي) وَعَجَزَ البَيْتَ يَضْرِبُ فِي المِثْلِ لِقَلَّةِ الاتِّفَاقِ .

وَفِي دِيوانِ المَهْدَلِيِّينَ : ١ / ١٥٩ : يَرُوي صَدْرُهُ :

تُرِيدُ بِنِ كَيْفَا تَجْمَعِينِي وَعَالِدَاً وَهَلْ

وَنَسَبَ لأبِي ذُوَيْبِ المَهْدَلِيِّ كَمَا فِي كِتَابِ الأَمْثَالِ : ٢٧٩ . وَاَنْظُرِ المَسْتَقْصَمِي :

٢ / ٣٩٠ ، وَمِهْرَةُ الأَمْثَالِ : ٢ / ٣٩٢ ، وَالكَافِي : ١ / ٢٥٥ ، وَالْمَشْهُوفُ

المَعْلَمُ : ١ / ٤٥٦ ، وَالخَزَانَةُ : ٣ / ٥٩٨ .

المعنى : وَلَمَلَّ النَّوَى .

ومثال (لَأَنَّ) بمنزلة (لَعَلَّ) قول الآخر :-

عَوَّجَا عَلَى الطَّلِيلِ الْمُحِيلِ لِأَنَّ تَبَكَى الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خَدَّامٍ (١)

أراد : لَعَلَّنَا تَبَكَى . ومثال (أَنَّ) بمنزلة (لَعَلَّ) ما حكاه سيبويه من قولهم

(إِثْتُ السُّوقِ أَنَّكَ تَشْتَرِي سَوِيْقًا) (٢) أرادوا : لَعَلَّكَ تَشْتَرِي سَوِيْقًا ، وعلى هذا عند

سيبويه قوله عز وجل : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٣) على قراءة (أَنَّهَا)

بالفتح ، المراد عند العلماء : لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ، وفي هذه الآية قولان

آخران لضير سيبويه ،

أحدُهما : أَنَّ (أَنَّ) ليست بمنزلة (لَعَلَّ) ، وإنما هي التي أصلها الكسر وهي

على حذف لام الجرِّ متعلِّقة بمعنى الجملة التي هي قوله سبحانه : (قُلْ إِنَّمَا آيَاتُ عِنْدَ

اللَّهِ) لأنَّ هذه الجملة تُفهِمُ عَدَمَ انزَالِ الآيَاتِ عَلَيْهِمْ ، فكأنه قال : إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِلُهَا

عَلَيْهِمْ لِأَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ، والجملة التي هي قوله تعالى (وَمَا يُشْعِرُكُمْ)

اعتراضية فاصلة بين العامل والمعمول ، وهذا القول لأبي عليٍّ الفارسي في بعض

(١) من الكامل لامرئ القيس بن حجر الكندي

انظر الشاهد في ديوانه : ١١٤ ، وروايته (ابن خدام) بالخاء والذال المصححين

والتواطئة : ٢٢٠ وفيها (ابن حزام) بالخاء المهملة والزاي المعجمة ،

والبسيط : ٦٣٣ وفيه (ابن حرام) بالخاء والراء المهملتين ، وشرح المفصل

٧٩/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٦/١ ، وجمهرة اللغة : ٢٠٢/٢ ،

والمساعد : ٣٣٤/١ ، والمزهر : ٤٧٦/٢ ، والهمح : ١٥٤/٢ ، والخزانة :

٢٣٤/٢

(٢) الكتاب : ١٢٣/٣ وفيه (شيئا) مكان (سويقا) وهو ما يتخذ من الحنطة والشعير

(٣) من الآية : (١٠٩) من سورة الأنعام . وقراءة (أنها) بالفتح هي قراءة غير

ابن كثير وأبي عمرو ، ويعقوب وخلف وأبي بكر عن عاصم بخلاف عنه فهؤلاء قرأوا

(أنها) بكسر الهمزة ، وقرأ الباقر بالفتح . انظر البحر المحيط : ٢٠١/٤ ،

٢٠٣ ، والاتحاف : ٢١٥ ، والتسير : ١٠٦ ، والنشر : ٢٦١/٢ ، وحجة

القرآيات : ٢٦٥ - ٢٦٦ ، وانظر الكتاب : ١٢٣/٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاد

ل/٣٤، ٣٥ .

(١) ، وفيه ضعفٌ من جهةٍ أنه يُعَدُّ أن يفهم من قوله سبحانه (قُلْ إِنَّمَا
الآياتُ عندَ اللهِ) امتناعُ انزالِ الآياتِ عليهم ، إذ ليس في ذلك أكثرُ من تسليمِ أمرِ
الآياتِ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ وأنَّ أنزلَها ليس إلى أحدٍ سواه ، فالمعنى في ذلك : قُلْ إِنَّمَا
الآياتُ إلى اللهِ تعالى وحدهُ فإن شاء أنزلَها وإن شاء لم ينزلَها ، وهذا لا يقتضى
عدمَ الانزالِ .

والقولُ الآخرُ ذكره كثيرٌ من المفسرين ، وهو أن (أن) هي التي أصلُها الكسرُ كما
تقدَّم في القولِ/ هذا ، وهي على حذفِ باءِ الجرِّ متعلقةٌ بقوله (يشعركم) و (لا) من
قوله سبحانه (لا يؤمنون) زائدةٌ ، والمعنى : وما يدريكم أنها إذا جاءت يؤمنون ، أى :
وما يدريكم بايمانهم إذا جاءتهم الآيةُ ،

و (لا) قد تُزادُ في مواضعٍ كقوله عزَّ وجلَّ : (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) (٣) (١/١٥٠)
أى : ما مَنَعَكَ من السُّجودِ ، فالتقديرُ : ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ و (لا) زائدةٌ ، ألا ترى
أنه لا يصحُّ أن يكونَ المعنى : ما مَنَعَكَ من (عدمِ) (٤) السُّجودِ ، ويدلُّك على زيادتها
هنا قوله تعالى في الآيةِ الأخرى : (ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدِي) (٥) وقولُ
سيبويه أولى من هذين القولين لما تقدَّم من ضعفِ قولِ الفارسيِّ ، ولما في هذا الأخيرِ
من الزيادةِ ، وقولُ سيبويه كما تقدَّم سالمٌ من ذلك ، وقد ثبتَ كونُ (أن) بمعنى
(لعلَّ) من كلامِ الصَّربِ ، فحملُ الآيةِ على ذلك أولى وأحسنٌ والله أعلمُ .

(١) الاغفال : ٤١٧ .

(٢) والى زيادة (لا) ذهب الكسائي والفراء والفارسي . انظر معاني القرآن : ٣٥٠/١
والكشاف : ٤٤/٢ ، وتفسير القرطبي : ٦٥/٧ ، والبيضاوي : ١٨٧ ، والبسيط

٦٣٢ ، والمضنى : ٢٥١/١ .

(٣) من الآية : (١٢) من سورة الأعراف . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٣٠٧/١ .

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٥) من الآية : (٧٥) من سورة (ص) .

وقد جعل بعضهم أيضاً (أَنَّ) في هذه الآية من هذا الباب على حذف لام الجبر^١
تتعلق بـ (يُشعِرُكُمْ) على أن تكون (ما) نافيةً ، أى : وما يُشعِرُكُمْ بها لأنها إذا جاءت
(١) .
لا يؤمنون .

وأما معاني هذه الأحرف (إِنَّ) و(أَنَّ) معناهما التوكيد^(٢) ، وتنفرد (أَنَّ) بكونها
موصولةً مصدريةً لتقديرها مع اسمها وغيرها بالمصدر ، فتقول : عرفت أنك قائمٌ ،
ويكون التقدير : عرفت قيامك .

و(لكنَّ) معناها الاستدراك^(٣) ، وذلك أنك إذا قلت : ما قام زيدٌ لكنه قاعدٌ ،
فإنما تقوله جواباً لمن يقول : قام زيدٌ ، فقصدك أن تخبر بمجموع أمرين :
أحدهما : نفي القيام عن زيدٍ .

والثاني : اثبات القُصودِ له ، فإذا قلت : ما قام زيدٌ ، فقد حصل لك الاخبارُ
بالمعنى الأول ، وبقي عليك ما قصدته الاخبار بالمعنى الثاني فاستدركته بقولك : (لكنَّ
قاعدٌ) فقولك (لكنَّ) استدراكٌ لما بقي عليك ما قصدت الاخبار به ، إذ قصدت كما
تقدم الاخبار بمجموع المعنيين ، وكذلك إذا قلت : ما قام زيدٌ لكنَّ عمراً هو القائمُ ،
فإنما تقوله جواباً لمن يقول : قام زيدٌ ، أو يتوهم ذلك فتقصد إلى اخباره بنفي القيام
عن أثبته له وهو زيدٌ^(٤) ، وإثباته لمن هو له ، فتقول : ما قام زيدٌ لكنَّ عمراً هو القائمُ ،
فحين قلت : ما قام زيدٌ ، حصل الاخبار بنفي القيام عن زيدٍ وبقي عليك المعنى
الآخر فاستدركته فقلت : لكنَّ عمراً هو القائمُ ، فكأنك تقول له . أما القيام الذي
زعمت فحقٌّ وأما نسبه لزيدٍ فباطلٌ إنما هو لعمرو ، وكذلك الكلام في (لكنَّ) المخففةُ
المذكورة في باب المحطف . وقد ذهب أبو الحسين بن الطراوة إلى إنكار معنَى

(١) البيان : ٣٣٤/١ - ٣٣٥ ، والمعنى : ٢٥١/١ .

(٢) انظر الجمل : ٦٤ .

(٣) ذكر الزجاجي في الجمل : ٦٤ : أنها للتأكيد أيضاً . وانظر أوضح المسالك :

٣٢٨/١ ، والمعنى : ٢٩٠/١ - ٢٩١ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٣٣ .

(٤) انظر البسيط ص : ٢٠٤ .

الاستدراكِ ، ذكر ذلك في (لكن) الخفيفة وأن معناها أن توجب للثاني ما نفي عن الأول في نحو : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، وما ضربتُ زيداً لكن عمراً ، قال : (وذلك أن حقيقة الاستدراك أن تستدرك شيئاً فاتك أولاً ، وأنت إذا قلت : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، فلم يفتك أولاً شيءٌ ، لأن اخبارك بنفي القيام عن زيدٍ صحيحٌ مستقلٌ ولم ينقص منه شيءٌ فيستدرك بـ (لكن) وإنما جئت بعد (لكن) بخبرٍ آخر وهو إيجاب القيام لعمرو) .^(١) وما ذكره من إنكار معنى الاستدراك جارٍ في (لكن) و(لكن) على الإطلاق في جميع أمثلتهما .

نعم ما ذكره من المعنى الذي هو إيجاب ما نفي عن الأول / للثاني إنما يطرده (١٥٠/ب) في (لكن) الخفيفة إذا وقع بعدها مفردٌ نحو ما تقدم التمثيلُ به ، وقد يمشي له ذلك المعنى أيضاً في (لكن) الشديدة و(لكن) الخفيفة إذا وقعت بعدها جملةٌ ، لكن في بعض الأمثلة دون بعضٍ نحو : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ هو القائم ، وما قام زيدٌ لكن عمروٌ قام^(٢) ، ألا ترى أن عمراً قد أوجب له ما نفي عن الأول ، على أن هذا الإيجاب في هذا ليس من جهة (لكن) إنما حصل من لفظ الخبر ، ألا ترى أنك في هذين المثالين أخبرت عن عمرو بالقيام ، فمن ذلك حصل إيجاب القيام له ، لا أن (لكن) دلت عليه ، فلا ينبغي أن ينسب ذلك المعنى لـ (لكن) وبالجملة فالمعنى الذي ذكر من الإيجاب مخصوص بـ (لكن) إذا وقع بعدها مفردٌ وفي ذلك ذكره هو ، وما ذكره النحويون من الاستدراك صحيحٌ على ما تقدم بيانه ومطردٌ في (لكن) و(لكن) على الإطلاق ، ولا ينبغي أن ينكر ، وإنما أنكروه ابن الطراوة لما خفي عليه وجهه .
وأما (كأن) فمعناها التشبيه^(٤) نحو : كأن زيداً الأسد ، ألا ترى أنك تشبّه زيداً بالأسد في الشجاعة والجرأة ، والأصل إن زيداً كالأسد ، والتشبيه حصل بالكاف

(١) الافصاح بيمين ما جاء من الخفاء في الايضاح : ل / ٢٦ ، وانظر الكافي : ٢ / ٣١٠

(٢) في الأصل : (ان) .

(٣) في الأصل : (عمرا) بالنصب .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٤٧ ، والبسيط : ٦٣٠ .

ثم قد مت الكاف اعتناءً بمعنى التشبيه ، لأنه المقصود ، وركبت مع (إن) (١) وصارت كالحرف الواحد ، وخرجت الكاف عن أن تكون حرف جر بالتركيب ، فصار : كأن زيدا الأسد ، وإنما فتحت (أن) لدخول الكاف عليها ، لأنها في الأصل حرف جر وحروف الجر توجب فتح (إن) .

وأختلف النحويون في ثلاثة معانٍ وهي : التحقيق والتقريب والظن ، فأكثر النحويين على نفي هذه المعاني الثلاثة والاعتصام على التشبيه ، وأنها لا معنى لها سواه ، وزاد بعضهم (٢) لـ (كأن) هذه المعاني الثلاثة .

أما التحقيق فمن ذهب إليه أبو الفتح بن جني فزعم أنها قد تأتي للتحقيق (٣) مجردة من التشبيه مثل (إن) ، واستدل أصحاب هذا المذهب على صحته بقول الشاعر :

فأصبح بطن مكة مقشعراً
كأن الأرض ليس بها هشام (٤)

المعنى عندهم : لأن الأرض ليس بها هشام ، لأن هذا الشاعر يرثي هشاماً بعد موته ، فهشام ليس بالأرض ، ولو كانت للتشبيه لاقتضى أن هشاماً بالأرض ، واستدلوا أيضاً بقول الآخر :

(١) القول بتركيب (كأن) من (إن) وكاف التشبيه قال به الخليل وجمهور البصريين والفراء . وقال قوم منهم أبو حيان أنها بسيطة . الكتاب : ١٥١ / ٣ ، والخصائص ٣١٢ / ١ ، والمهمع : ١٥١ / ٢ ، ١٥٢ / ١ .

(٢) هم الكوفيون والزجاجي . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٨ / ١ ، والمغنى : ١٩٢ / ١ ، والمهمع : ١٥٠ / ٢ .

(٣) انظر المحتسب : ١٥٥ / ٢ .

(٤) من الوافر للحارث بن خالد المخزومي في رثاء هشام بن المغيرة من سادات قريش .

وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٨ / ١ ، والمغنى : ١٩٢ / ١ ، والمهمع : ١٥٠ / ٢ ، وحاشية الخضري : ١٢٨ / ١ ، وحاشية الأمير : ١٦٣ / ١ ، والتصريح : ٢١٢ / ١ ، وعدة السالك : ٣٢٨ / ١ .

كَأَنِّي حِينَ أُمْسِي لَا تَكَلِّمُنِي مَتَّيِّمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا (١)

المعنى : إِنِّي حِينَ أُمْسِي لَا يَكَلِّمُنِي مَتَّيِّمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا ، لِأَنَّهُ يَشْتَهِي كَلَامَهُ وَهُوَ لَمْ يَكَلِّمْهُ ، فَكَلَامُهُ فِي حَقِّهِ غَيْرُ مَوْجُودٍ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ ، لِأَنَّه يَقْتَضِي وُجُودَ مَا اشْتَهَاهُ مِنْ كَلَامِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ أَنَّهُ لَمْ يَكَلِّمْهُ .

وَمَا يَتَوَكَّمُ أَنَّهَا فِيهِ لِمَعْنَى التَّحْقِيقِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) (٢)

لِأَنَّ (كَأَنَّ) عِنْدَ سَيِّوِيهِ كَلِمَةٌ مَفْصُولَةٌ مِنْ (وَئِي) وَ (وَئِي) عِنْدَهُ اسْمٌ فَعْلٍ بِمَعْنَى

(اَتَّحَبُّ) فَ (كَأَنَّ) مِنْ قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ : (كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) / يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ (١٥١ / أ)

لِلتَّحْقِيقِ إِذْ عَدَمُ افْلَاحِ الْكَافِرِينَ مُحَقَّقٌ مَقْطُوعٌ بِهِ وَالتَّشْبِيهُ يَفْسُدُ الْمَعْنَى ، أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : كَأَنَّ زَيْدًا لَا يَقُومُ ، عَلَى مَعْنَى التَّشْبِيهِ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ يَقُومُ .

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا . أَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَمَعْنَاهُ : كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِيَطْنِهَا هَشَامٌ وَلَا شَيْءٌ أَنَّهُ مَدْفُونٌ بِيَطْنِهَا ، فَمَعْنَى التَّشْبِيهِ عَلَى هَذَا صَحِيحٌ فِي الْبَيْتِ كَأَنَّهُ يَقُولُ : أَصْبَحَ بِيَطْنِ مَكَّةَ مَقْشَعْرًا وَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْشَعَرَ ، لِأَنَّ هَشَامًا بِيَطْنِ

(١) مِنَ الْبَسِيطةِ لِعَمْرِ بْنِ رَبِيعَةَ وَهُوَ فِي دِيوانِهِ : ١٠٠ ، وَقِيلَ : لِيَزِيدِ بْنِ الْحَكَمِ

الثَّقَفِيِّ يَمْدَحُ سُلَيْمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ كَمَا فِي اللِّسَانِ : (عود) وَيُرْوَى عَجْزُهُ فِيهِ :

ذُو بَغْيَةٍ يَبْتَغِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا

انظُرْهُ فِي الْمَحْتَسَبِ : ١٥٥ / ٢ ، وَالْمَعْنَى : ٣٦٩ / ٢ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدُهُ

لِلسَيِّوِيِّ : ٧٨٨ / ٢ ، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارَحةِ : ل / ٢٧ ، وَشَرَحَ التَّسْبِيحُ :

ل / ٨١ ، وَالْمَسَاعِدُ : ٣٠٥ / ١ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٨٢) مِنْ سُورَةِ التَّقْوِيمِ .

(٣) وَعِبَارَةٌ سَيِّوِيَّةٌ فِي الْكِتَابِ : ١٥٤ / ٢ : (وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ

قَوْلِهِ : (وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ) وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى جَدُّهُ : (وَيَكَاَنَّهُ اللَّهُ) فَزَعَمَ أَنَّهَا

(وَئِي) مَفْصُولَةٌ مِنْ (كَأَنَّ) ، وَالْمَعْنَى وَقَعَ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ انْتَبَهَوْا فَتَكَلَّمُوا عَلَى

قَدْرِ عِلْمِهِمْ ، أَوْ نُبِّهُوا فَقِيلَ لَهُمْ : أَمَا يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا عِنْدَكُمْ هَكَذَا) .

وَانظُرْ الْبَحْرَ الْمُحِيطَ : ١٣٥ / ٧ ، وَالْكَشَافَ : ١٩٢ / ٢ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ :

الأرض ومد فون فيها ، فحين اقشعر وحشام في الأرض صار كأن الأرض ليس هشام
فيها. (١)

وأما البيت الثاني فمعنى التشبيه فيه مستقيم على أن يكون معنى قوله (يشتهى ما
ليس موجوداً) أى : يشتهى ما ليس في الوجود ، أى : ما هو محال ، ولا شك أن تكليمه
له ليس بمحال إن ذاك ، فحين اشتهى كلامه ولم يفعل مع إمكانه ، صار كأنه يشتهى
ما هو محال لا يمكن وجوده .

وأما الآية فقد ذكر سيويه معنى التشبيه فيها حيث حطها على أن المعنى : أما
يشبه أن يكون الأمر هكذا (٢) وأنت تقول هذا في المحقق المقطوع به فدخلت (كأن)
بازاء هذا المعنى ، والله أعلم .

وعلى هذا المعنى من التحقين حمل بعضهم (كأن) في كلام سيويه حيث تكلم في
نون التثنية وجمع المذكور السالم نحو : الزيدان والزيدان ، فقال : (والنون كأنها
عوى لما منع من الحركة والتثنية) (٣) فحمل بعضهم مذهب سيويه على أن هذه النون
نفس الصوى (٤) لا شبيهة بالصوى وحمل (كأن) في كلامه للتحقيق ، وأكثرهم يرى
أن مذهبه أنها شبيهة بالصوى لا معنى للصوى ، و(كأن) في كلامه على هذا التشبيه .
وأما التقريب فأثبتته بعض الكوفيين (٥) معنى ل(كأن) فزعم أنها قد تكون تفيده
التقريب خالية من معنى التشبيه نحو : كأنك بالشتاء مقبلاً ، وكأنك بالصيف قد جاء ،

(١) وتخريج المصنف لهذا البيت هو تخريج ابن مالك في شرح التسهيل : ل / ٨١ ،
وخرجه السيوطي في الهمع : ١٥١ / ٢ (على أنه من باب تجاهل الحارث) .

(٢) الكتاب : ١٥٤ / ١ .

(٣) الكتاب : ١٨ / ١ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٢ / ١ - ١٥٣ - ١٥٤ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٨ / ١ ، والمغنى : ١٩٢ / ١ ، والهمع : ٢ /

١٥١ .

(٦) وفي المغنى : ١٩٢ / ١ (مقبل) بالرفع على أنه خبر للمبتدأ الذي هو (الشتاء)
والباء فيه زائدة ، والكاف في (تأنيك) للخطاب ، وهي مضافة لا عمل لها .

ألا ترى أن المعنى تقريب زمن الشتاء وتقريب زمن الصيف ، ولا تريد تشبيه شيء بشيء . وتأول هذا من أنك معنى التقريب على أن التقدير : كأنك ملتبس بالشتاء مقبلاً ، أي : في حال أنه مقبل ، فتكون قد شبهت المخاطب في حال أنه غير ملتبس بالشتاء بالملتبس به لقربه ، فبالشتاء متعلق بالخبر المحذوف الذي هو (ملتبس) وقائم مقامه ، والباء فيه للمصاحبة ، وهي التي في نحو قولك : جاء زيد بشيابه ، أي : جاء زيد ومعه شيابه ، والتقدير : ملتبساً بشيابه .

وأما معنى الظن فأثبتته أبو الحسين بن الطراوة فزعم أن (كأن) قد تكون بمعنى الظن دون تشبيه (١) نحو : كأن زيدا قائم ، والمعنى : يظن زيد قائماً ، لأنه على حالة تشبه القيام ، فرائيه يظنه قائماً إذ لا يتحقق في نحو هذا معنى التشبيه ، لأن القائم هو زيد ، فكيف تشبه الشيء بنفسه . وكذلك قول الشاعر :-

كأنني إذ نزلت على المعلى نزلت / على البواذخ من شطام (٢)

ألا ترى أنه ليس في البيت شيء يشبهه به نفسه ، و(نزلت) الثاني هو خبر (كأن) فإنما المعنى : أظن إذ نزلت على المعلى نزلت على البواذخ ، أي : من رانسي حين نزولي عليه ظنني نازلاً على البواذخ ، واستدل أيضاً بقول الآخر :

فيا عجباً حتى كليب تسبني
كأن أباهاً نهشل أو مجاشع (٣)

(١) ونسب القول به أيضاً إلى الكوفيين والنزاجي وابن السيد بشرط أن يكون الخبر مشتقاً . شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٨ / ١ ، والمفني : ١ / ١٩٢ ، والهمص : ١٥١ / ٢

(٢) من الوافر لامرئ القيس بن حجر ، من أبيات يمدح فيها المعلى أحد بني تميم من جديلة طيء . البواذخ : جمع باذخ وهو الشاوخ العالي . شطام : اسم جبل . يقول : نزولي على المعلى لا متناعى به وتحصني كنزولي على أعلى الجبال . انظره في ديوانه : ١٤٠ ، والعقد الفريد : ٣ / ٣٩٩ .

(٣) تقدم تخريجه في ص ١١٥ وانظر الافصح لابن الطراوة ل / ١١١

المعنى : أنه يتوهم ويظن أن أباهما نهشل أو مجاشع لسببها إياي ، إذ لا ينبغي أن يسبني إلا من أبوه نهشل أو مجاشع ، وهذا في المعنى نظير قوله من قصيدة أخرى :

ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من منافٍ وهاشم (١)

إذ لو كان الشاعر يشبه أباهما بنهشل أو مجاشع لكان ذلك مدحاً ، وإنما مقصوده الذم ، وقد نحا ابن أبي الربيع نحو هذا المذهب في شرح الجمل ، فقال : (وتقول كأن زيدا قائم ، لما كان على حالة يشبه فيها الرجل القائم ، ويصحبها هنا معنى الظن) (٢) فقد أشار كما ترى إلى هذا المذهب بقوله (ويصحبها هنا معنى الظن) لكنه لم يخلها من معنى التشبيه كما فعل ابن الطراوة ، فهو إذا مذهب ثالث في المسألة يجمع التشبيه والظن ، والمذهب الأول انكار معنى الظن مطلقاً ، والثاني مذهب ابن الطراوة وهو تجردهما من التشبيه لمعنى الظن ، وما ذكره ابن الطراوة من أنه لا يصح معنى التشبيه في نحو قولك : كأن زيدا قائم ، من أن لفظ (قائم) واقع على زيد في المعنى فلا يصح تشبيه زيد بنفسه ، ينفصل عنه بأن الشيء قد يشبه في حالة ما بنفسه في حالة أخرى (٣) ، فإذا قلت : كأن زيدا قائم ، فأنت تشبه زيدا في حال أنه

(١) من الطويل للفرزدق ، ديوانه : ٢ / ٣٠٠ ، وفيه (عدلا) مكان (نصفاً) .

وهو من شواهد سيويه : ١ / ٧٧ ، والمقتضب : ٤ / ٧٤ ، وشرح المفصل : ١ / ٧٨

والانصاف : ١ / ٨٧ ، والاقتضاب : ٣٦٥ ، والجمل : ١٢٧ ، والحلل : ١٤٣ ،

والرد على النحاة : ٧٩ ، والاقتراح : ١٥٩ .

(٢) لم أجد هذا النص في الجزء الموجود من شرح الجمل (البسيط) لابن أبي الربيع

ولعله في الجزء المفقود . ونظر معنى كلامه في كتابه الكافي : ١ / ٢٥٥

قال البخاري في الخزائن : ٤ / ١٤١ : قال ابن طلحة الأشبيلي في شرح الجمل

(كأن) للتشبيه وقد يجيء في ضمها الظن والتوهم كما قال الشاعر :

كأن أباهما نهشل أو مجاشع . . . المعنى توهمت أباهما نهشلا أو مجاشع .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٤٤٨ : (وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن

(كأن) تكون بمعنى (ظننت) . واستدل على ذلك بأنك تقول : كأن زيدا قائم ،

والقائم هو زيد والشيء لا يشبه بنفسه . فالجواب عن ذلك أن الشيء قد يشبه في =

غير قائم بنفسه في حال أنه قائم ، فالمعنى ولا بُدَّ : كأنَّ زيداً قائمٌ في حال أنه غير قائم . قال ابن عصفور بعد أن ذكر أن مذهب ابن الطَّراوة في قولك : كأنَّ زيداً قائمٌ ، أنه بمنزلة قولك : ظننتُ زيداً قائماً ، في المعنى ، فقال بعد ذلك : (ولا يتمرد في نحو قولك : كأنَّ زيداً قائمٌ ، معنى الظنِّ لأنك إنما تقول ذلك وأنت تعلم أن زيداً غير قائم ، لكن تشبهه حينئذٍ بنفسه حين يكون قائماً ، ولو كانت (كأنَّ) بمعنى الظنِّ كما زعم ابن الطَّراوة لوجب ألا تقول : كأنَّ زيداً قائمٌ ، حتى تكون تتوهم أنه قائمٌ ، وأما إذا قاطعت بأنه غير قائم ، فلا تقول ذلك) .

وهذا الذي قاله ابن عصفور صحيحٌ ، ألا ترى أنك إذا قلت : ظننتُ زيداً قائماً وأنت لا تريد بـ (ظننتُ) معنى (علمتُ) فلا بُدَّ أن يكون قائماً في غالبِ ظنِّك ، لا تقول ذلك حتى يكون أقوى حالة عندك القيام ، وكونه غير قائم عندك مرجوحٌ ضعيفٌ وأما إذا قلت : كأنَّ زيداً قائمٌ ، فلا بُدَّ أن تكون قاطعاً بأنه غير قائم ، لكنه إن ذاك على حالةٍ تشبه حالة القيام ، فبين قولك : ظننتُ زيداً قائماً ، وقولك : كأنَّ زيداً قائمٌ ، على هذا بونٌ بعيدٌ لا يخفى ، ويظهر - والله أعلم - أن ابن عصفور لم يحقق مذهب ابن الطَّراوة في ذلك ولا فهم معنى قوله : إنَّ (كأنَّ) قد تكون بمعنى الظنِّ ، فأخذ ذلك على أنه يريد أن الظنَّ الذي في (كأنَّ) بالنسبة / إلى المتكلم ، وليس (أ / ١٥٢) كذلك ، ويظهر - والله أعلم - أن ذلك لم يردّه ابن الطَّراوة ، وإنما معنى قوله (أنها بمعنى الظنِّ) أنك إذا قلت : كأنَّ زيداً قائمٌ ، فالمعنى : يظنُّ زيدٌ قائماً ، أي : من رآه ظنَّه قائماً لكونه على حالةٍ تشبه القيام كما تقول : لو رأيتُ زيداً لظننته قائماً ، ألا ترى أن قوله عز وجل : (وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ) (١) بمنزلة كأنهم أيقاظٌ ،

= حال ما بنفسه في حال أخرى ، فتكون إذا قلت : كأن زيداً قائم ، مشبهاً لزيد غير قائم به قائماً ، أو يكون قائماً غير زيد ، ويكون في الكلام حذف كأنك قلت : كأن حياة زيد قائم .

(١) من الآية : (١٨) من سورة الكهف .

لا فرق بينهما في المعنى ، وكذلك قوله سبحانه : (إذا رأيتمهم حسبتمهم لؤلؤاً منشوراً)^(١)
 ألا ترى أنه في المعنى بمنزلة قولك : كأنهم عند رأيهم لؤلؤ منشور ، ولما أنشأ
 الصماني^(٢) في صفة الفرس قوله :

كَأَنَّ أذَنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرَفَا^(٣)

رأى الحاضرون أنه قد لحن فصوّبه الرشيد عليه وقال له : قل : تخال أذنيه^(٤) ،
 فصوّب من (كأن) (تخال) وهي من أخوات (ظننت) ف(كأن) في هذا ونحوه كما
 ترى ترادف الظن والحسبان اللذين بمعنى ترجيح أحد الطرفين ، وليس ذلك الظن
 الذي تفيدُه (كأن) بالنسبة إلى المتكلم كما زعم ابن عصفور لفساده على ما تقدّم ، فإنما
 أراد ابن الطراوة وابن أبي الربيع معنى الظن على الوجه الذي تقدّم بيانه لا على ما فهمه
 أبو الحسين بن عصفور ، والله أعلم .

فمما الذي ذهب إذاً صحيح من جهة المعنى مستقيم على ما بيناه . نعم إنكار ابن
 الطراوة لمعنى التشبيه من الوجه المتقدم لا يصح إن تشبيه الشيء في حالة ما بنفسه في
 حالة أخرى سائغ على ما تبين في نحو قولك : كأن زيدا قائم ، وكذلك أيضاً تخريج
 البيت :

كَأَنِّي إِذَا نَزَلْتُ عَلَى الْمُعَلَّى^(٥)

(١) من الآية : (١٩) من سورة الانسان .

(٢) هو محمد بن الذؤيب النهشلي من مخضرمي الدولتين وأحد شعراء الرشيد .

(٣) من الرجز وقد نسبته ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٢٥ / ١ : لأبي نخيلة الصماني
 وهو غير محمد بن الذؤيب .

تشوق : نصب أذنيه للاستماع . القادمة : إحدى قوادم الطير . القلم المحرف :
 المقطوط لاعلى جهة الاستواء .

وهو من شواهد الخصائص : ٤ / ٤٣٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٥١٧ ، والمخصص

١ / ٨٢ ، والمغنى : ١ / ١٩٣ ، والأشمونى : ١ / ٢٧٠ ، والمجموع : ٢ / ١٥٦ ،

والدرر : ١ / ١١٢ ، والخزانة : ٤ / ٢٩٢ .

(٤) العقد الفريد : ٥ / ٣٦٧ .

(٥) تقدم تخريبه في ص : ٦٠١ .

وَأَمَّا الْبَيْتَ الْآخَرَ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ :

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تُسَبِّئُنِي (١)

فليس التشبيه فيه في الشرقي وعلو المنصب فيكون مدحًا كما ألزمه ابن الطراوة (٢) ، وإنما وقع تشبيههم بنهشل ومجاشع في اجترائهم على سب ذوى المناصب والشرف ، فكأنه قال : كأن أباهما حيث اجترأت على سبى نهشل أو مجاشع ، إذ لا ينبغي أن يُسبى إلا من هو مثل هذين في الحسب وجمالة المنصب ، فلما فعلت كليب فعل أولي الحسب والشرف أشبهتهم في ذلك فحسب ، وليس هذا التشبيه على هذا مدحًا لكليب ، بل ذلك غاية الذم أن يكون الرجل لا يقدر قدره فيتشبه بمن لا يضاهيه ولا يقاربه ، ولا يحتاج مع هذا إلى تقييد التشبيه في البيت على ما أخرجه عليه ابن عصفور ، إذ قال : إن التشبيه في البيت راجع لكليب لا للشاعر ، فكأنه قال : كأن أباهما عندهما نهشل أو مجاشع .

وأعلم أن الذي استند إليه الأكثر في انكار هذه المعاني الثلاثة والاقتصار على معنى التشبيه ، هو أن (كأن) قد استقر فيها التشبيه باتفاق ، فإذا أمكن أن تقر على ما استقر فيها وألا تخرج (٣) عنه إلى غيره مما لم يستقر كان الأولى ، وذلك ممكن في الشبهة (٤) التي أوردها هؤلاء المغالون بأن تأول على ما تقدم ، والله أعلم .

وَأَمَّا (لَيْتَ) فمعناها التمني (٥) خاصة ، فإذا قلت : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ ، كنت قد

تمنيت قيام زيد .

وَأَمَّا (لَعَلَّ) فلها معنيان : / الترحي والتوقع (٦) أما الترحي ففي المحبوبات نحو : (١٥٢/ب)

لَعَلَّ اللَّهُ يَرْحَمُنِي ، وَلَعَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، إِذَا كُنْتَ تَحِبُّ ذَلِكَ .

(١) تقدم تخريجه في ص : ١١٥ .

(٢) الافصاح : ل / ١١٠ .

(٣) في الأصل : (يخرج) بالياء المثناة التحتية .

(٤) في الأصل : (الشبه) وهو تحريف .

(٥) الجمل : ٦٤ .

(٦) الجمل : ٦٤ ، والهمع : ١٥٢ / ٢ .

وَأَمَّا التَّوَقُّعُ فِي الْمَحْذُورَاتِ نَحْوُ : لَعَلَّ الْمَدَدَ وَيَأْتِي ، وَيُسَمِّيهِ سَيُوبِيهِ الْإِشْفَاقَ
 كَمَا سَمَّى التَّرَجِيَّ مُعْتَمِلاً (١) ، وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ لَهَا مَعْنِيَيْنِ أُخْرَيْنِ : التَّمْلِيلُ وَالِاسْتِفْهَامُ (٢) .
 أَمَّا التَّمْلِيلُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (٣) وَقَوْلُهُ تَمَالَى :
 (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (٤) أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : اتَّقُوا اللَّهَ لِأَنَّ تَفْلِحُوا
 وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لِأَنَّ تَرْحَمُوا .

وَأَمَّا الْإِسْتِفْهَامُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ :

لَعَلَّكَ وَالْمَحْتَمُومُ حَقٌّ بِقَاؤُهُ بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوبِ بَدَأُ (٥)

أَيُ : هَلْ بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوبِ بَدَأُ . وَقَوْلُهُ (وَالْمَحْتَمُومُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ) بِطَبْعَةٍ

اعْتِرَاضِيٍّ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :

(١) فِي الْكِتَابِ : ٢٣٣/٤ : (وَلَيْتَ : تَمَنِّي . وَلَعَلَّ وَعَسَى : طَمَعٌ وَاشْفَاقٌ) .

(٢) التَّسْهِيلُ : ٦١ ، وَالْيُزْيَادَةُ التَّمْلِيلُ نَهَبٌ أَيْضًا الْأَخْفَشُ وَالْكَسَائِيُّ ، وَالْيُزْيَادَةُ الْإِسْتِفْهَامُ نَهَبُ الْكُوفِيِّينَ . انظُرِ الْمُهْمَجُ : ١٥٢/٢ ، ١٥٣ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ٤٠٧/٢ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (فَاتَّقُوا) وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالْآيَةُ مِنْ (١٨٩) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَمِنْ الْآيَةِ (١٣٠ - ٢٠٠) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٤) الْآيَةُ : (١٣٢) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٥) مِنْ الطَّوِيلِ ، لِمُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرِ الْفَارِسِيِّ (شَاعِرُ حِجَازِيٍّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ) . وَيُرْوَى صَدْرُهُ :

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ وَفَاؤُهُ

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ أَمَلَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٠٦/١ ، وَأَمَلَى الْقَالِي : ٧١/٢ ، وَسَمَطُ

الْبَلَاغِيِّ : ٧٠٥ ، وَالْمُضْنَى : ٣٨٨/٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ : ٨١٠/٢ ، وَالشُّذُورُ :

١٦٧ ، وَالْحِزَانَةُ : ٣٧/٤ ، وَاللِّسَانُ : (بَدَأَ) وَنَسَبَ فِيهِ إِلَى الشَّمَاخِ بْنِ غُرَارِ

الْخَطَطَانِيِّ ، وَلَمْ يَجِدْهُ فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعِ .

لَعَلَّكَ يَأْتِيَسَا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مَعْدَبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورَهَا (١)

أى : هل تمذبها لهذا ، لكنه يتخس على أن تكون (لعل) فيه للتوقع والا شفاق من تمذيب ليلي ، وتقول للرجل إذا لقيته ، لعلك تريد السوق ، وأنت لا تحسب ذلك ولا تحذره ، فهي في مثل هذا إن ثبت من كلام العرب استنهام.

وأعلم أنه قد تخرج (إن) من هذا الباب فلا تحتاج إلى اسمٍ وغيره ، وتكون إن جَاءَ بِمَعْنَى (نَعَمْ) (٢) وعليه جاء قول ابن الزبير : (إِنَّ وِرَاكِبَهَا) (٣) للذي قَالَ : لَعَنَّ اللَّهَ نَائِقَةَ حَمَلْتِنِي إِلَيْكَ ، يَرِيدُ : نَعَمْ وِرَاكِبَهَا ، ذ (إِنَّ) هذه بمعنى (نَعَمْ) لا اسم لها ولا خبر ، و(راكبها) محذوف على شيء محذوفٍ والتقدير : لَعَنَّ اللَّهَ النَّائِقَةَ وِرَاكِبَهَا ، فقامت (إِنَّ) التي بمعنى (نَعَمْ) مقام هذه الجملة التي هي : (لَعَنَّ اللَّهَ النَّائِقَةَ) لأنَّ (نَعَمْ) و(لَا) تُقَوِّمَانِ مَقَامَ الْجُمْلَةِ تَقُولُ : نَعَمْ ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟ فَتَعَمَّ قَامَتْ مَقَامَ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ . وَكَذَلِكَ (إِنَّ) هذه التي بمعنى (نَعَمْ) على حكمها في ذلك . وكذلك تقول : لَا ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟ تَرِيدُ : لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ فَقَامَتْ (لَا) مَقَامَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَأَعْنَتْ عَنْهَا .

(١) من الطويل لتوبة بن الحمير يتوعد زوج ليلي الأخيلية لمنعه من زيارتها . والنزو للتيس : حركته عند السفاد . والمريرة : الحبل المحكم الفتل . ويروي (معاقب) مكان (معدب) .

وانظره في ديوانه : ٣٧ ، والكتاب : ٢٠٠ / ٢ ، وشرحه للسيراني : ١٠٦ / ٣ ، والنوار : ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٨٣ / ٢ - ٨٥ .

(٢) انظر التسهيل : ٦٥ .

(٣) قاله عبد الله بن الزبير بن العوام رداً على فضالة بن شريك الأسدي . فقد قاله له فضالة : إن ناقتي قد نقتب عنها فاحملي ، فقال له عبد الله : أرقمها بجلدي ، واحصها بهلب وسربها البردين ، فقال فضالة : إنما أتيتك مستحلاً لا مستوصفاً ، لا حمل الله ناقة حمطتى إليك . فقال ابن الزبير : إن وراكبها . انظر الخبر في الخزانة : ١٠٠ / ٢ ، والأغانى : ١٧ / ١٢ ، وانظر المغنسى : ٣٨ / ١ ، والمقدمة المحسبة : ٢٦٥ / ١ ، والمساعد : ٣٢٦ / ١ .

وَمَا جَاءَتْ (إِنَّ) فِيهِ أَيْضًا بِمَعْنَى (نَعَمْ) قَوْلَ الشَّاعِرِ :

وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَالَ لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتَ : إِنَّهُ (١)

أى : فَقُلْتَ نَعَمْ ، وَالْمَهَاءُ فِي قَوْلِهِ (إِنَّهُ) هَاءُ السَّكْتِ لَحِقَتْ عِنْدَ الْوَقْفِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ (إِنَّ) فِي هَذَا الْبَيْتِ وَالْمَهَاءُ اسْمُهَا ضَمِيرٌ يَصُودُ إِلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ مَسَاقِ الْبَيْتِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَقُلْتَ إِنَّ الْأَمْرَ كَمَا ذَكَرْتَنِي ، وَسَكَنَ الضَّمِيرَ لِلْوَقْفِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَدْ تَخَرَّجُ (أَنَّ) مِنْ هَذَا الْبَابِ فَتَكُونُ فِعْلًا مَاضِيًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ ، فَتَقُولُ : أَنْ زَيْدٌ يَبْنِي أَيْمَانًا ، وَأَصْلُهُ : (أَنْ) فَأَدْخَمَ لاجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينَ ، تَقُولُ : أَنْتِ ، وَالْمَهْنَدَاتُ أَنْ ، وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ قُلْتَ : إِنَّ يَزِيدَ ، (إِنَّ) هَذِهِ فِعْلٌ أَمْرٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ . وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ جَمَاعَةَ الْمُؤَنَّثِ قُلْتَ : أَنْ يَاهِنَاتُ .

السُّأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : فِي عَمَلِ هَذِهِ الْحُرُوفِ .

وهي تدخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْمُخْبِرِ فَتَنْصِبُ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا لَهَا وَتَرْفَعُ الْمُخْبِرَ خَبْرًا لَهَا نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، دَخَلَتْ عَلَى قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَسَخَّطَتْ حَكْمَ الْإِبْتِدَاءِ وَأَزَالَتْهُ ، وَلِذَلِكَ جُعِلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ مِثْلَ (كَانَ) وَ(ظَنَّتُ) وَأَعْوَاتِيهَا .

وَمَا هِيَ ثَلَاثَةٌ أُسُولَةٌ (٣) : أَحَدُهَا : أَنْ يُقَالَ : لِمَ عَمَلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ ؟ وَهِيَ

(١) مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرَّقِيَّاتِ . دِيوانه : ٦٦ .

وهو مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيَّةِ : ١٥١/٣ ، ١٦٢/٤ ، وَاللَّمْحُ : ٣٨ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٣٢٢/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٢٠/٣ ، ١٢٥ - ٦/٨ ، وَالْمُفْنَسِيُّ : ٣٨/١ ، ٦٤٩/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٨٥/٤ ، وَاللِّسَانُ : (أَنْ) .

(٢) وَقَالَ نَحْوُ الْكُوفَةِ فِي خَبَرِهَا مَا قَالُوهُ فِي اسْمِ (كَانَ) مِنْ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِمَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا . انظُرِ الْكِتَابَ : ١٣١/٢ ، وَالْإِنْصَافُ : ١٧٦/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٠٢/١ ، وَشَرْحُ اللَّحْمَةِ الْبَدْرِيَّةِ : ٢٨/٢ .

(٣) فِي لِسَانِ الْحَرْبِ مَادَةٌ (سَوْلٌ) : وَهِيَ ابْنُ جَنِيٍّ سَوَالٌ وَأُسُولَةٌ ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمَا لِحْتَانٌ فِي سَوَالٍ وَأُسُولَةٍ .

كانت / غير عاملة كحروف الاستفهام ، تقول : هل زيد قائم ؟ وأزيد قائم ؟ ألا ترى (١٥٣/أ) أن (هل) لم تؤثر في المبتدأ والخبر ، وكذلك الهمزة .

والسؤال (١) الثاني : أن يقال إذا ثبت لها العمل فلم نصبت ورفعت ، فعملت

النصب والرفع معاً ؟ وهلا نصبت المبتدأ والخبر معاً أو رفعتهما أو خفضتهما ؟

والسؤال الثالث : أن يقال : لم كان عطفاً في المبتدأ والنصب وفي الخبر الرفع ،

وهلا عين ثبت لها الرفع والنصب كان معكوساً ، فكانت ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ؟ .

والجواب عن السؤال الأول : أنها لما اختلفت بالأسماء اختصاصاً الأفعال عملت ، (٢)

ألا ترى أن هذه الحروف لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر وهما اسمان ، ولا تدخل

على غير الأسماء كما أن الأفعال لا تدخل إلا على الأسماء فتصل فيها ، كذلك عملت

هذه الأحرف بخلاف نحو : هل والهمزة ، فإن ذلك لا اختصاص له بالأسماء فلم يعمل

ألا ترى أنك تقول : هل قام زيد ؟ وأقام عمرو ؟ فتدخل (هل) والهمزة على الفاعل

كما تدخلها على الاسم ، فالأصل ألا يصل في الأسماء إلا ما يختص بها ، ألا ترى

أن حروف الجر مختصة بالأسماء ولذلك أثرت فيها ، فإن قلت : إن الألف واللام

تختص بالاسم ولا تعمل فيه ، فالجواب أنها صارت معه كالجزء منه ، فإذا قلت :

جاءني الرجل ، والرجل قائم ، فالألف واللام كأنها بعض حروف الاسم ، فلذلك لم

تعمل فيه ، لأن بعض الكلمة لا يعمل فيها .

والجواب عن السؤال الثاني : إن هذه الأحرف أشبهت الفعل المتمدى ، فرفعت

ونصبت كما يرفع المتمدى فاعله وينصب مفعوله (٣) نحو : ضرب زيد عمراً ، فقد رفع

(١) في الأصل : (السؤال) بدون همزة على الواو ، وكذا فيما يأتي من هذه الكلمة .

(٢) وفي شرح المفصل : ١٠٢/١ (وانما عملت لشبهها بالأفعال من وجوه منها :

اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء .

الثاني : أنها على لفظة الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال

الثالث : أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية .

الرابع : أنها يتصل بها المضمرة المنصوب ويتعلق بها كتملقه بالفعل من نحو

ضربك وضربه وضربني .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٢٣ .

(ضَرَبَ) زَيْدًا ، وَنَصَبَ عَمْرًا ، ولما أشبهته أحرف هذا الباب عطلت عمله ، فتقول :
كَانَ عَمْرًا زَيْدًا . وشبهها بالفعل المتعدى من أربعة أوجه :

أحدها : أَنْ أَوَّخَرَهَا مَبْنِيَّةً عَلَى الْفَتْحِ كَأَخِرِ (ضَرَبَ)

والثاني : أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ كَالْفِعْلِ ، ف(إِنَّ) و(أَنَّ) و
(لَيْتَ) عَلَى عَدَدِ (ضَرَبَ) و(كَانَ) و(لَعَلَّ) عَلَى عَدَدِ (دَخَجَ) و(لَكِنَّ) عَلَى عَدَدِ
(تَجَاوَزَ) .

والثالث : أَنَّ مَعَانِيهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ ف(إِنَّ) و(أَنَّ) فِي مَعْنَى
(أَكَّدَ) و(لَكِنَّ) فِي مَعْنَى (اسْتَدْرَكَ) و(كَانَ) فِي مَعْنَى (شَبَّهَ) و(لَيْتَ) فِي مَعْنَى
(تَمَنَّى) و(لَعَلَّ) فِي مَعْنَى (تَرَجَّى) .

والرابع : أَنَّهَا تَطْلُبُ اسْمَيْنِ وَهِيَ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، كَمَا يَطْلُبُ الْفِعْلُ الْمُتَعَدَّى
اسْمَيْنِ وَهِيَ فَاعِلُهُ وَمَفْعُولُهُ ، فَلَمَّا أَشْبَهَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ الْفِعْلَ الْمُتَعَدَّى مِنْ هَذِهِ
الْأَوْجِهِ الْأَرْبَعَةِ^(١) عَطَلَتْ عَمَلَهُ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ . وَقَدْ جَعَلَ أَبُو الْقَاسِمِ مِنْ وَجْهِ الشَّبْهِ
بَيْنَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ ، اتِّصَالَ ضَمَائِرِ النَّصْبِ بِهَا كَمَا تَتَّصَلُ بِالْفِعْلِ نَحْوَ
(أَنَّ) و(أَنَّكَ) كَضَرْبِهِ وَضَرْبِكَ^(٢) ، وَزَادَ أَيْضًا غَيْرَهُ اتِّصَالَ نَوْنِ الْوَقَايَةِ^(٣) كَمَا تَتَّصَلُ
بِالْفِعْلِ نَحْوَ : إِنِّي ، كَضَرْبِي ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ بِصَوَابٍ ، لِأَنَّ اتِّصَالَ الضَّمَائِرِ
وَنَوْنِ الْوَقَايَةِ بِهَذِهِ الْأَحْرَفِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ شَبْهِهَا بِالْفِعْلِ ، وَذَلِكَ أَنَّ اتِّصَالَ
الضَّمَائِرِ وَنَوْنِ الْوَقَايَةِ مِنْ أَحْكَامِ الْأَفْعَالِ فَكَانَ يَجِبُ أَلَّا يَكُونَ فِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ ، لَكِنَّهَا
لَمَّا كَانَتْ قَدْ أَشْبَهَتْ الْأَفْعَالَ دَخَلَهَا ذَلِكَ الْحُكْمُ لِأَجْلِ الشَّبْهِ ، فَصَارَ اتِّصَالَ

(١) ذكر هذه الأوجه الأربعة الزجاجي في الجمل / ٦٥ ، وابن أبي الربيع في

البيسط / ٦٣٩ ، وابن الفخار في شرح الجمل / ٩٧ .

(٢) الجمل : ٦٥ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٣ / ١ ، والبيسط : ٦٣٤ ، وشرح الكافية

للرضي : ٣٤٥ / ٢ .

الضمائر ونون الوقاية / دَاخِلًا فِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ بَعْدَ الشَّبْهِ ، إِنْ لِأَجْلِهِ كَانَ فِيهَا ، (١٥٣ / ب)
 فَالشَّبْهُ وَلَا بُدَّ حَاصِلٌ قَبْلَهُ بِغَيْرِهِ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ عَمَلِهَا النَّصْبُ وَالرَّفْعُ ^(١) فِي كَوْنِهِمَا
 مُوجِبِينَ لِلشَّبْهِ ، لِأَفْرَقَ بَيْنَهُمَا ، فَلَا وَجْهَ لِعَدَّةِ مَنْ وَجَّهَ الشَّبْهَ ^(٢) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 وَقِيلَ فِي الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ الثَّانِي : إِنْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ أَشْبِهَتْ (كَان) النَّاقِصَةَ
 مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ^(٣) :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا تَلْزِمُ الدَّخُولَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالخَبَرَ بِمَنْزِلَةِ (كَان) .
 وَالثَّانِي : أَنَّهَا تَسْتَفْنِي بِهِمَا فَلَا تَفْتَقِرُ مَعَهُمَا إِلَى غَيْرِهِمَا ، مِثْلَ (كَان) .
 وَالثَّلَاثُ : أَنَّ مَعَانِيهَا الْمَذْكُورَةَ الَّتِي هِيَ التَّوَكِيدُ وَالِاسْتِدْرَاكُ وَالتَّشْبِيهُ وَالتَّنْصِي
 وَالتَّرْجِي ، إِنَّمَا تَتَمَلَّقُ بِالاسْمِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ ، كَمَا أَنَّ (كَان) مَعْنَاهَا فِي
 الْخَبَرِ فَحَسْبُ ، فَلَمَّا أَشْبِهَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ (كَان) عَمَلَتْ عَمَلَهَا مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ،
 وَهَذَا الْجَوَابُ الثَّانِي هُوَ قَرِيبٌ مِنْ طَرِيقَةِ ابْنِ مَالِكٍ ^(٤) .

وَالجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ الثَّلَاثِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْأَفْعَالَ تَرْفَعُ الْحَمْدَ وَتَنْصِبُ الْفَضَالَاتِ فَرَفَعَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ الْخَبَرَ ،
 لِأَنَّهُ يَشْبَهُ الْحَمْدَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ مَعَانِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ إِنَّمَا هِيَ فِي الْخَبَرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ،

(١) كَلِمَةُ (الرَّفْعُ) مُكَرَّرَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ سَهْوٌ

(٢) انظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٢٣ / ١ ، وَالْبَسِيطِ ص : ٦٤٠ - ٦٤١ .

(٣) انظُرِ الْهَمْعَ : ١٥٥ / ٢ .

(٤) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ ص : ٦١ فِي بَابِ الْأَحْرَفِ النَّاصِبَةِ الْاسْمِ الرَّافِعَةَ
 الْخَبَرَ : (وَهِيَ شَبْهُ (كَان) النَّاقِصَةِ ، فِي لَزُومِ الْمَبْتَدَأِ وَالخَبَرِ وَالِاسْتَفْنَاءِ
 بِهِمَا ، فَصَلَّتْ عَمَلَهَا مَعْكُوسًا لِيُنَوَّنَا مَعَهُنَّ كَمَفْصُولِ قُدِّمَ وَفَاعِلِ أُخِّرَ تَنْبِيهًا عَلَى
 الْفِرْعَوْنِيَّةِ ، وَلِأَنَّ مَعَانِيهَا فِي الْأَخْبَارِ ، فَكَانَتْ كَالْحَمْدِ ، وَالْأَسْمَاءِ كَالْفَضَالَاتِ ،
 فَأَعْطِيَا إِعْرَابِيهِمَا) .

(٥) وَعَلَى ابْنِ السَّرَاجِ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ عَمَلِ (كَان) وَأَخْوَاتِهَا وَهِيَ أَفْعَالُ

وَ(ان) وَأَخْوَاتِهَا وَهِيَ حُرُوفُ . الْأَصُولُ : ٢٧٨ / ١ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَإِنَّمَا أَكَّدْتَ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ الْقِيَامُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ ، إِنَّمَا تَمَنَيْتَ الْقِيَامَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : لَعَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، إِنَّمَا رَجَوْتَ الْقِيَامَ ، وَكَذَلِكَ : كَانَ زَيْدًا أَسَدًا ، إِنَّمَا شَبَّهْتَ بِالْأَسَدِ ، فَلَمَّا كَانَتْ مَعَانِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ فِي الْأَخْبَارِ لَا فِي الْأَسْمَاءِ صَارَتْ الْأَخْبَارُ كَالْحَمْدِ ، فَرَفَعْتَ كَمَا تَرَفَعُ الْحَمْدُ كَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، إِذِ الْاعْتِمَادُ فِي الْفَائِدَةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَيْهَا ، وَصَارَتْ الْأَسْمَاءُ كَالْفَضَلَاتِ فَانصَبْتَ كَمَا تُنصَبُ الْفَضَلَاتُ كَالْمَفْعُولِ وَالْحَالِ .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ لَمَّا كَانَ عَطْفُهَا الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ فَرَعًا فِيهَا وَلَيْسَ بِأَصْلٍ ، لِأَنَّهُ بِالتَّشْبِيهِ بِالْفِعْلِ الْمَتَمِّدِ كضَرْبٍ أَوْ بِيَابٍ (كَانَ) عَلَى الْقَوْلِ الْأَخِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ ، عَطِفَ النَّصْبَ أَوْلًا ثُمَّ الرَّفْعَ عَلَى الْمَكْسُورِ مِنَ الْأَفْعَالِ كضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا ، وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، لِيَكُونَ مَحْمُولًا هَا كَمَفْعُولٍ قَدَّمَ وَفَاعِلٍ أُغْرَ تَنْبِيهًا عَلَى الْفُرْعَةِ فَصَارَ قَوْلُكَ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، كضَرْبَ زَيْدًا عَمْرًا ، وَكَانَ قَائِمًا زَيْدٌ ، مِنْ جِهَةِ تَقَدُّمِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ ، وَذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ فَرَعٌ ، فَلَزِمَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ هَذِهِ الْفُرْعَةَ تَنْبِيهًا عَلَى كَوْنِ عَطْفِهَا الرَّفْعَ ، وَالنَّصْبَ لَيْسَ بِأَصْلٍ لَهَا ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ فِي هَذَا الْبَابِ تُنصَبُ الْأَسْمَاءَ الَّذِي كَانَ مَبْتَدَأً وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ (١) ، وَلَا عَمَلٌ لَهَا فِيهِمَا سِوَى هَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا (لَعَلَّ) فَإِنَّهَا قَدْ تَخَفَّتْ الْمَبْتَدَأَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ عَلَى قَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ ، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ قَوْلُهُ :

لَعَلَّ اللَّهُ يَمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ ، أَوْ أَسِيدٍ (٢)

يُرْوَى بِخَفْفِ الْأِسْمِ بَعْدَ (لَعَلَّ) ، فَهِيَ عَلَى هَذَا حَرْفٌ جَرٌّ وَمِنْ الصَّرْبِ مَنْ إِذَا

(١) انظر المصحح : ١٥٥/٢ .

(٢) من الوافر لخالد بن جعفر بن كلاب . وزهير وأسيد هما ابنا جذيمة بن رواحة

من عبس . وقوله (عليها) يريد : على فرسه المذكورة في بيت سابق .

انظر أمالي المرتضى : ٢١٢/١ ، والتواضع : ٢٢٢ ، والمساعد : ٢٩٥/٢ ، والجنى

الداني : ٥٨٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٦١/١ ، والخزانة : ٣٧٠/٤ ، ٣٧٥ ،

٣٧٨ ، واللسان : (علل) ، وسر الصناعة : ٧١/٢ .

خَفَضَ بِهَا كَسْرَ لَامِهَا الْأَخِيرَةَ (١) ، وَعَلَى ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشِيُّ مِنْ قَوْلِ
الشَّاعِرِ :

لَعَلَّ اللَّهَ فَضَلَّكُمْ عَلَيْنَا

بِشْيءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيْمًا (٢)

وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :

فَقُلْتُ ادْعِ أُخْرَى / وَأَرْفِعِ الصَّوْتِ دَعْوَةً

(أ/١٥٤)

لَعَلَّ أَبِي الْمِفْضُورِ مِنْكَ قَرِيبًا (٣)

يُرْوَى بِخَفَضِ (أَبِي) وَكَسْرِ اللَّامِ الْأَخِيرَةِ مِنْ (لَعَلَّ) عَلَى أَنَّهَا هَرَفٌ جَعَرَ خَفَضَتِ الْأَسْمَ
وَرَفَعَتِ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ (قَرِيبٌ) . وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ (٤) هَذَا الْبَيْتَ الْأَخِيرَ فَأَخْبَرَ

(١) هِيَ لُغَةٌ عَقِيلٌ كَمَا فِي الْأَشْمُونِيِّ : ٢٠٤ / ٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٧٠ / ٤ ، وَالْجَنِّيُّ
الدَّانِي : ٥٨٢ .

(٢) مِنَ الْوَافِرِ وَلَمْ أُجِدْ لَهُ نَسَبٌ . وَالشَّرِيمُ : الْمَرْأَةُ الْمَفْضَاةُ وَهِيَ الَّتِي اتَّحَدَّ
مَسْلُكًا هَا . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْاِقْتِضَابِ : ٤٦٠ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٢٧ / ١ ،
٤٧١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ : ٣٦١ / ٢ ، وَالْجَنِّيُّ الدَّانِي : ٥٨٤ ، وَأَوْضَحُ
الصَّالِكِ : ٧ / ٣ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ٥ / ٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٦٨ / ٤ ، وَرَوَاهُ

الْبَغْدَادِيُّ (لَعَاءُ اللَّهِ) عَلَى أَنَّهَا لُغَةٌ فِي (لَعَلَّ) . ، وَاللِّسَانُ : (عَلَّ) وَ(لَمَّ)
(٣) مِنَ الطَّوِيلِ لِكَعْبِ بْنِ سَعِيدِ الْغَنَوِيِّ ، وَفِي اللِّسَانِ : (سَوَيْدٌ) فِي رِثَاءِ أَخِيهِ
أَبِي الْمِفْضُورِ وَاسْمُهُ هَرَمٌ أَوْ شَيْبٌ . وَرَوَى : (ثَانِيًا وَجَهْرَةً) مَكَانَ (دَعْوَةٍ) وَيُرْوَى
أَيْضًا : (أَبَا الْمِفْضُورِ) بِالنَّصْبِ كَمَا فِي الْأَمَالِيِّ وَلَا شَاهِدَ عَلَيْهَا .

انظُرِ الشَّاهِدَ فِي : النُّوَادِرِ : ٣٧ ، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ لِلرَّمَانِيِّ : ١٢٥ ، وَأَمَالِيُّ
ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٣٧ / ١ ، وَأَمَالِيُّ الْقَالِيِّ : ١٥١ / ٢ ، وَالتَّوَطُّعُ : ٢٢٢ ، وَشَرْحُ
الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٢٦ / ١ ، وَالْجَنِّيُّ الدَّانِي : ٥٨٤ ، وَالْمُضَنِّيُّ : ٤٤١ / ٢ ،
وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ : ٦٩١ - ٦٩٢ / ٢ ، وَالْمَسَاعِدُ : ٢٩٤ / ٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ :
٢٠٥ / ٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٧٠ / ٤ .

(٤) هُوَ أَبُو عَلِيِّ الْفَارِسِيِّ كَمَا فِي الْمُضَنِّيِّ : ٢٨٦ / ١ ، وَالْجَنِّيُّ الدَّانِي : ٥٨٥ .

وَانظُرِ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٢٧ / ١ .

(لَعَلَّ) فيه على أن تكون حرف جرٍّ وبمعناها باقية على ما استقرَّ فيها من نصب الاسم ورفع الخبر ، فجعل اسم (لَعَلَّ) ضمير الأمر أو الشأن محذوفاً ، و(أبي) مخفوضاً بحرف جرٍّ محذوفٍ ، وقريبٌ مبتدأٌ على حذف الموصوفٍ وقيامه مقامه ، وخبره في المجرور الواقع بعد (لَعَلَّ) والتقدير: لعلَّ لأبي المفلح منك جواب قريب ، فحذف الضمير الذي هو اسم (لَعَلَّ) وحذف أيضاً حرف الجرِّ وهو اللام وأبقى عمله ، وحذف أيضاً الموصوف الذي هو (جواب) وقامت صفة مقامه ، وهذا التأول في غاية البعد والشذوذ لما فيه من اجتماع ثلاث ضرائر ، وهي حذف ضمير الأمر ، وحذف حرف الجرِّ وابقاء عمله ، وحذف الموصوف وإقامة صفة مقامه ، وليس هذا من المواضع التي يجوز فيها ذلك .

وقد زعم بعضهم ^(١) أن هذا البيت على رواية الكسري ليس فيه لفظ (لَعَلَّ) وإنما هو (لما لأبي المفلح منك قريب) و(لما) كلمة منفصلة من قوله (لأبي) و(لما) كلمة تقال للعائز دعاءً له بإقالة العثرة ، فإذا قلت للعائز: (لما) فمعناه: أقال الله عثرتك . ومن شعر الناصب أبي إسحاق الالبيري ^(٢) رضي الله عنه :

وكم عائز ما إن يقال له : لما
على ما عهدنا قبل في العثرات ^(٣)

(١) انظر الجنى الدانى : ٥٨٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٦١ / ٢ .

(٢) هو ابراهيم بن مسعود بن سمد التجيبي أبو إسحاق الالبيري الأندلسي . كان فقيهاً زاهداً عارفاً ، من أهل العلم والحلم ، وكان شاعراً محبوباً وشعره مدون كله في الحكم والمواعظ . وكان محدثاً وكانت له روايات عديدة . وله قصيدة مشهورة يحث فيها ولده على لب العلم والحلم والتخلق بالأخلاق الكريمة ، يقول في مطلعها :

تفت فؤادك الأيام فتاً
وتتجت جسمك الساعات نحتاً

توفي سنة (٤٦٠ هـ) انظر ترجمته في التكملة لابن الأبار : ١٣٦ / ١ ، ١٣٧ .

(٣) من الطويل ، من قصيدة له في ديوانه : ٥٢ ، يندب فيها نفسه ويذكرها المهاد ، ومطلعها :

كأنني بنفسي وهي في السكرات
تعالج أن ترقى إلى اللهوات
ويروي في الديوان : (ومن عاشر) .

يريد ما يدعى له بإقالة عشرته ، و (قريب) على هذا مبتدأ قائم مقام الموصوف المحذوف
و (لأبي) في موضع الخبر ، أي : لأبي المنوار منك جواب قريب ، أو فن قريب .

والفراء يرى أن صلتهما متى وقع بعدهما مخفوض (لما) واللأم بعد لام الجر أدغم
فيها التنوين وكثر بها الكلام حتى صارت في اللفظ (لعل) وإنما هي من حرفين ،
الثاني لام الجر ، قال : ثم فتحوها توهماً أن الكلمتين واحدة (١) .

وأعلم أن هذا البيت الثاني من البيتين اللذين استدلل بهما على كون (لعل)
حرف جر وإن أمكن تأويله على وجه ما ، فلا يندفع بذلك كونها من حروف الجر ، لثبوت
ذلك في البيت قبله ولا مدفع فيه ، وإذا ثبت ذلك لها فلا وجه لتكلف تأويل البيت
الثاني والتصسف في ذلك ، والله سبحانه أعلم .

وقد ذهب الفراء من الكوفيين إلى أن (ليت) يجوز أن تنصب الاسم والخبر معاً ،
فأجاز أن تقول : ليت زيداً قائماً ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا * (٣)

فدخلت عنده على قولك (أيام الصبا رواجع) فنصبت المبتدأ والخبر معاً ، وأجاز
أيضاً غيره من الكوفيين في هذه الحروف كلها أن تنصب الاسم معاً (٤) ولم يخصوا
ذلك ب (ليت) واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

(١) انظر اللسان : (علل)

(٢) معاني القرآن : ٣٥٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٥/١ ، والمفنى :

٢٨٥/١ ، والهمع : ١٥١/٢ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٢٨٦ .

(٤) ومن ذهب إلى ذلك أيضاً ابن سلام في طبقات الشعراء ، وابن الطراوة وابن
السيد .

انظر طبقات الشعراء : ٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٤/١ ، والمفنى

٢٨٥/١ ، وشرح المفصل : ٨٤/٨ ، والهمع : ١٥١/٢ ، وابن الطراوة

النحو ص : ٩٣ - ٩٤ .

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَةٌ جَمْرُوزًا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا (١)

فَنَصَبْتُ (إِنَّ) الْخَبْرَ الَّذِي هُوَ (خَبَةٌ) كَمَا نَصَبْتُ الْأَسْمَ الَّذِي هُوَ الْعَجُوزُ،

ويقول الآخر :

إِذَا أَسْوَدَ جَنَحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ، وَلِتَكُنَّ خَطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حِرَاسَنَا أَسَدًا (٢)

فانتصب الاسم بعد (إِنَّ) في / قوله (إِنَّ حِرَاسَنَا أَسَدًا) وكذلك قول الآخر : (١٥٤/ب)

أَلِفَ الصَّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ مِمَّا أَقَامَ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا (٣)

فالهاء في (كأنه) اسمها و(كسيرا) خبرها وهو منصوب . ومثل ذلك قول الآخر :

كَأَنَّ أَدْنِيَهُ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مَحْرَفَا (٤)

ف(أدنييه) اسم (كأن) و(قادمة) خبرها جاء به منصوبا .

(١) من الرجز ولم أجد له نسبة . ويروى (في مقعدها) مكان (كل ليلة) كما فسى

الدرر ١/١١٢ . والخبة - يجوز فيها فتح الخاء وكسرهما - الخداعة . والجرز :
الكثيرة الأكل . والقفيز : مكيال معروف . وهو من شواهد الجمل لابن عصفور :

١/٤٢٥ ، والمساعد : ١/٣٠٨ ، والهجع : ٢/١٥٦ ، واللسان : (جرز) .

(٢) من الطويل نسب في الخزنة لأبي زبيد الطائي ، ونسبه السيوطي لعمر بن ربيعة .

وليس في ديوان أي منهما . والجنع - بضم الجيم وكسرهما - طائفة من الليل
والخطى بالضم جمع خطوة وهي ما بين القدمين ، وخففا : جمع خفيفة ، والحراس

جمع هارس . وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٢٤ ، وشرح

الكافية الشافية : ١/٥١٨ ، والمفنى : ١/٣٧ ، وشرح شواهد : ١/١٢٢ ،

والمساعد : ١/٣٠٨ ، والهجع : ٢/١٥٦ ، والدرر : ١/١١١ ، والأشمونى :

١/٢٦٩ ، والخزنة : ٢/١٤٤ .

(٣) من الكامل مجهول القائل ، وفي وصف فرس ثان في وقوفه احدى قوائمته ويروى

(يقوم) مكان (أقام) . والصفون : قال في اللسان (صفن) : صفن الفرس

إذا قام على طرف الرابعة ، وصفنت الدابة تصفن صفونا قامت على ثلاث وثنت

سنبك يدها) .

انظر المفنى : ١/٣١٨ ، وشرح شواهد : ٢/٧٢٩ ، وشرح أبياته للبغدادي

٥/٣٠١ ، والبحر المحيط : ٧/٣٨٨ ، واللسان (صفن) وفيه (فلا) مكان

(فما) و(مما يقوم) مكان (مما أقام) .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٦٠٤

وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ أَيضًا الْحَدِيثَ : (إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا) (١) ف(قَعْرُ) عند اسم (إِنَّ) و(سبعين) خبرها ، وهذا كله عند البصريين لاجتماعه فيه ، لأنه متأول على أَنَّ الاسم الثاني المنصوب ليس بخبر .

أَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ ف(رَوَّاجِعُ) فيه منصوبٌ على الحال ، والخبر محذوف (٢) ، والتقديرُ ياليت أيام الصبا أقبلت رواجعٌ والحامل في الحالِ الفاعل المحذوف الذي هو (أقبلت) لأنه حالٌ من الضمير المستتر في (أقبلت) وهو الفاعل ، ويجوز أن تكون هذه الحال من لفظ (أيام) ويكون الحامل فيها على هذا (ليت) بما فيها من معنى التمني ، كما عطلت (كان) في الحال بما فيها من معنى التشبيه (٣) في قول الشاعر :

كَأَنَّهُ خَارِبًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقُودٌ هَرَبٌ نَسُوهُ عِنْدَ مَفْتَأِ (٤)

ف(خَارِبًا) حالٌ من اسم (كَانَ) الذي هو الهاء في (كَأَنَّهُ) والحامل فيها على هذا (كَانَ) .

وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي فَيُتَخَرَّجُ عَلَى أَنْ يَكُونَ (خَبَةً) مَنْصُوبٌ بِأَضْمَارِ فَعْلِ عَلَى الْوَدْمِ ، أَيْ : أَعْنَى خَبَةٌ جُرُوزًا ، وَ(تَأْكُلُ) فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ . (٥)

وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّلَاثُ فَالْخَبْرُ أَيضًا مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ : إِنْ حَرَّاسْنَا تَجِدُهُمْ أَسْدًا ، أَوْ تَلْفِيهِمْ أَسْدًا ، وَ(أَسْدًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ (٦)

(١) كلمة (جهنم) مكررة في الأصل ، والحديث أخرجه مسلم (شرح النووي : ٧٢/٣) في أواخر كتاب الايمان عن أبي هريرة ، في باب (أدنى أهل الجنة منزلة فيهما) برواية : (لسبعون خريفًا) بالرفع على الفصيح ، وفي بعض الروايات لسبعين بالنصب كما أورده المؤلف ، نص عليه النووي في شرحه .

وانظر شرح الكافية الشافية : ٥١٧/١ - ٥١٨ ، وشرح التسهيل : ل/٨١ .

(٢) انظر المننى : ٢٨٥/١ ، والمهجع : ١٥٧/٢ .

(٣) انظر الخصائص : ٢٧٥/٢ .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٢٨٥ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٦/١ .

(٦) المننى : ٣٧/١ .

وَأَمَّا الْبَيْتُ الرَّابِعُ فَقَوْلُهُ (مِمَّا أَقَامَ) فِي مَوْضِعِ خَيْرٍ (كَأَنَّ) وَ (مِنْ) لِلتَّبْصِيحِ
 وَ (مَا) مَوْصُولَةٌ وَاقْعَةٌ عَلَى الْخَيْلِ ، وَ (أَقَامَ) صَلَّتْهَا وَفِيهِ ضَمِيرٌ مَسْتَتِرٌ فَاعِلٌ يَحْوَدُ إِلَى
 (مَا) وَعَلَى مِرَاعَاةٍ لِفِظِهَا ، لِأَنَّ لِفِظِهَا مَفْرُودٌ مَذْكَرٌ ، وَ (كَسِيرًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي
 (أَقَامَ) كَأَنَّهُ قَالَ : كَانَ هَذَا الْفَرَسُ مِنَ الْغَيْلِ الَّتِي تَقِيمُ عَلَى الثَّلَاثِ فِي حَالٍ أَنْ بَهَا
 كَسْرًا .

وَأَمَّا الْبَيْتُ الْخَامِسُ فَيَتَخَنَّ أَيضًا عَلَى مِثْلِ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْآخِرِ (إِنْ حَرَّاسَنَا
 أَسَدًا) وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ هُنَا : تَوْجِدَانِ قَادِمَةٌ أَوْ تَلْفِيَانِ قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا ، عَلَى
 أَنَّ قَائِلَ هَذَا الْبَيْتِ وَهُوَ الصَّمَانِيُّ قَدْ لَجِنَ لَمَّا أُنشِدَهُ بِالنَّصْبِ ، لِحَنِّهِ الْأَصْمَعِيُّ ،
 وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ بِحَضْرَةِ الرَّشِيدِ وَأَصْلَحَهُ لَهُ الرَّشِيدُ فَقَالَ لَهُ : قُلْ تَخَالَ أَنْ نِيَّهِ
 إِذَا تَشَوَّفَا .

وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَحَمَلُوهُ أَيضًا عَلَى حَذْفِ الْخَيْرِ وَ (سَبْعِينَ) ظَرْفٌ (١) ، وَالتَّقْدِيرُ :
 إِنْ قَصَرَ جَهَنَّمَ لِيَهْوَى فِيهِ سَبْعِينَ خَرِيفًا .

السَّأَلَةُ الثَّلَاثَةُ : فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ الْمَذِينِ تَعْمَلُ فِيهِمَا هَذِهِ الْأَحْرَفُ .

وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ل (كَأَنَّ) وَأَخْوَاتِهَا ، كَانَ اسْمًا لِهَذِهِ الْأَحْرَفِ ، فَلَا
 يَكُونُ اسْمًا أَدَاةً شَرْطِيَّةً وَلَا أَدَاةً اسْتِفْهَامٍ ، وَلَا (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ وَلَا (مَا) التَّحْبِيبِيَّةُ
 وَلَا نَحْوُ : أَيْمُنَ اللَّهِ (٢) ، لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ لَا يَكُونُ اسْمًا لِكَانَ وَأَخْوَاتِهَا . فَأَمَّا قَوْلُ
 الشَّاعِرِ :

(١) شرح الكافية الشافية : ٥١٨ / ١ ، والمفني : ٣٧ / ١ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٨ / ١ .

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَانِرًا وَطِبْيَاءً (١)

فليست (مَنْ) فيه اسماً لـ (إِنَّ) لأنها شرطية بدليل أنها قد حيزت الفعليين

بعدها ، وهما (يَدْخُلُ) و(يَلْقَى) وإنما اسم (إِنَّ) ضمير الأمر أو الشأن / محذوف، (١٥٥/أ)

والتقدير : إنه مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ ، و(مَنْ) مبتدأ و(يَدْخُلُ) بعده في موضع الخبر

و(يَلْقَى) جواب الشرط ولذلك انجزم ، والجملة الشرطية في موضع خبر (إِنَّ) .

وَكُلُّ مَا جَبَّازٌ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِيَكَانَ وَأَخْوَاتِيهَا كَانَ خَبْرًا لِهَذِهِ الْحُرُوفِ ، فَلَا تَقَعُ

خَبْرًا لَهَا جَمَلُ الدَّلْبِ كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ كَمَا لَا تَقَعُ خَبْرًا لِيَكَانَ وَأَخْوَاتِيهَا ، بَلْ

لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا إِذَا كَانَ جُمْلَةً يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا قَامَ

أَبُوهُ ، وَإِنَّ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا إِنْ قَامَ أَكْرَمَهُ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : (وَرَبِّمَا دَخَلْتُ (إِنَّ) عَلَى مَا خَبَرَهُ نَهْيٌ) يَقُولُ : رَبِّمَا دَخَلْتُ

(إِنَّ) عَلَى الْمَبْتَدَأِ الَّذِي خَبَرَهُ جُمْلَةٌ نَهْيٌ ، فَيَصِيرُ الْمَبْتَدَأُ إِنْ ذَاكَ اسْمًا لَهَا وَجُمْلَةً

النَّهْيِ خَبْرًا لَهَا ، يَشِيرُ إِلَى نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ
إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ (٣)

(١) من الخفيف ونسب للأخطل ولم أجد في ديوانه . والجائر : كناية عن الصبيان

من أولاد النصارى ، وكنى بالطباء عن نسائهم : وقيل : يحتمل أن يريد الصور

التي يصور ونهائي الكنيسة .

وهو من شواهد أمالي ابن السجري : ٢٦٤ ، ٢٩٥ ، والجمل : ٢٢١ ، وشرحه

لابن عصفور : ٤٤٢ / ١ ، والمقرب : ١٠٩ / ١ ، ٢٧٧ ، والحلل : ٢٨٧ ، والبسيط

٣١٧ ، ٨٠٧ ، والمفنى : ٣٧ / ١ ، وشرح شواهد : ١٢٢ / ١ ، ١٨٨ / ٢ ،

والمهجع : ١٦٤ / ٢ ، والخزانة : ٢١٩ / ١ ، ٤٦٣ / ٢ ، ١٢ / ٤ ، ٣٨٠ .

(٢) التسهيل ص : ٦١ .

(٣) من البسيط للجميع بن منقذ بن الطماح الأسدي ، وهو فارس شاعر جاهلي قتل

يوم جبلة ، من قصيدة يذكر فيها نشوز امرأته لقله ماله . والرياضة : تهذيب

الأخلاق والشيب : جمع أشيب . وقيله :

مَرَّتْ بِرَاكِبٍ مَطْهُوزٍ فَقَالَ لَهَا
ضُرِّي الْجَمِيحِ وَسَيِّئِهِ بِتَعْدِيْبِ

والمطهوز : الموسوم في أصل لحيه . =

فالرياضة اسم (إن) و (لا تُنصِبَكَ) جملة نهية في موضع الخبر ، ويدللك على أن (لا) ناهية هنا جزم الفعل بعدها ، و (تُنصِبَكَ) معناه : تُتَمِّبِكَ من النَّصَبِ الذي هو التَّعْبُ والحَنَاءُ ، وهذا النهي هنا على معنى لا تتعرض لأن (تُنصِبَكَ) كقوله عز وجل : (يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكَ الشَّيْطَانُ) (١) أي : لا تتعرضوا لفتنة الشيطان ، ويعنى بقوله : (إنَّ الرياضة لا تُنصِبَكَ للشَّيْبِ) : أنَّ رياضة الهرم عناءٌ وتعبٌ من غير فائدة ، وهو في المعنى نحو قول الآخر :

أَتَرُونِي عِرْسَكَ بَعْدَ مَا كَرَمْتَهُ
وَمِنَ الْعَنَاءِ رِيَاضَةُ الْهَرَمِ (٢)

ومن أمثالهم في هذا المعنى (عودٌ يُعَلِّمُ الْحَنْجَ) (٣) والعود : الجمل المسنن ، ومعنى (يُعَلِّمُ الْحَنْجَ) : يراعى فيردُّ على ربه عليه ، وقريبٌ من هذا المعنى قول الآخر :
وَالشَّيْخُ لَا يَتْرُكُ أَخْلَاقَهُ
حَتَّى يُوَارِيَ فِي شَرِّ رَمْسِهِ (٤)
ومثل البيت المتقدم أيضاً في جعل جملة النهي خبراً لـ (إن) قول الآخر :

= وهو من شواهد أمالي ابن السجري : ٣٣٢/١ ، وشرح المفضليات : ٢٦ ،
وإصلاح الغلل : ١٨١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٤٨/٢ ، والتوطئة : ٢١٧ ،
وحواشي المفصل : ٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٨/١ ، والخزانة :
٢٩٥/٢ - ٢٩٦

(١) من الآية : (٢٧) من سورة الأعراف .
(٢) من الكامل ولم أجد له نسبة ، وعمهزة مثل سائر . انظر أمثال ابن سلام : ١٢١ ،
والبيان والتبيين : ١٤٥/١ ، ٨١/٢ ، والحيوان : ٤١/١ ، ١٠٢/٣ ،
والمستقصى : ٣٤٩/٢ .
(٣) مثل يُضْرَبُ لِمَنْ أَخَذَ فِي تَطْلُمِ شَيْءٍ بَعْدَ مَا كَبُرَ . انظر اللسان (عنج) وأمثال
ابن سلام : ١٢١ ، والمستقصى : ١٧١/٢ ، وعمهزة الأمثال للعسكري :
٢٧٩/٢

(٤) من السريع لصالح بن عبد القدوس الشاعر المتكلم البليغ . كان يذهب في شعره
مذهب الحكمة . وبعده :

إِذَا ارْعَوَى عَادَ إِلَى جَهْلِيهِ
كَذَى الضُّنَى عَادَ إِلَى نَكْسِيهِ

انظره في البيان والتبيين : ١٤٥/١ ، والحيوان : ١٠٢/٣

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَن لِيْلِكُمْ نَأْمَأ (١)

فَأَلَّذِينَ أَسْمَ (إِنَّ) وَ (قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ) صِلَةُ الَّذِينَ ، وَ (لَا) حَرْفُ نَهْيٍ لَانْجِرَامٍ (تَحْسَبُونَهُ) وَعَلَامَةُ جِزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ ، وَالْبَعْطَةُ مِنْ قَوْلِهِ (لَا تَحْسَبُوا) مَعَ مَا بَعْدَهُ فَيَسِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (إِنَّ) فَأَخْبَرَ كَمَا تَرَى بِجُمْلَةِ النَّهْيِ .

وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ هَذَا مِنْ الْبَيْتَيْنِ وَأَخْرَجَهُمَا عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ ، بِأَنَّ جَعَلَ الْخَبَرَ فِيهِمَا مَحْذُوفًا وَذَلِكَ النَّهْيُ مَحْمُولُهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنَّ الرِّيَاضَةَ أَقُولُ لَكَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ . وَكَذَلِكَ الْبَيْتُ الْآخَرُ ، التَّقْدِيرُ فِيهِ : أَقُولُ لَكُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَن لِيْلِكُمْ نَأْمَأ (٢) ، فَالْقَوْلُ الْمَحْذُوفُ هُوَ الْخَبْرُ ل (إِنَّ) وَذَلِكَ النَّهْيُ مَحْمُولُ الْقَوْلِ الْمَحْذُوفِ وَالْقَوْلُ كَثِيرًا مَا يَحْذُفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، قَالَ تَمَالِي : (فَأَمَّا (٣) الَّذِينَ أَسْوَدَتِ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) (٤) أَيْ : فَيُقَالُ لَهُمْ أَكْفَرْتُمْ ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَظَلَمَ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ) (٥) فَيُقَالُ لَهُمْ : أَظَلَمَ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) (٦) أَيْ : يَقُولُونَ سَلَامٌ (٧) عَلَيْكُمْ . وَهَذَا التَّأْوِيلُ فِي الْبَيْتَيْنِ ذَكَرَهُ الشُّلُومِيُّ وَابْنُ عَصْفُورٍ (٨) ، وَهُوَ ضَمِيْفٌ

(١) مِنَ الْبَسِيطِ لِأَبِي مَكْعَبٍ مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ (جَاهِلِي) يَخَاطَبُ بِهِ بَنِي سَعْدِ ابْنِ شَعْلَبَةَ فِي شَأْنِ غُلَامٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ .
وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٣٢/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْضَلِيَّاتِ : ٢٦ ،
وَالْمَغْنِيِّ : ٥٨٥/٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ : ٩١٤/٢ ، وَعِدَّةُ السَّالِكِ : ٣٢٦/١ ،
وَالهَمْعُ : ١٥٧/٢ ، وَالدَّرَرُ : ١١٣/١ ، وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ : ٢٦٩/١ ، وَالخَزَانَةُ : ٢٩٧/٤ .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٢٨/١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (وَأَمَّا) بِالْوَاوِ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (١٠٦) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (٣١) مِنْ سُورَةِ الْبَاقِيَةِ .

(٦) مِنَ الْآيَتَيْنِ : (٢٣ - ٢٤) مِنْ سُورَةِ الرَّعْدِ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (سَلِمَ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٨) انْظُرْ حَوَاشِي الْمَفْضَلِ لِلشُّلُومِيِّ : ٧٩ ، ٨٠٠ .

(٩) شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٢٨/١ .

من جهة أنه إضمار ما لا يحتاج المصنوع إليه ، ولو نطق به لكان عيباً ، وهو بمنزلة مَنْ يقول : زيد أقول لك أبوه قائمٌ .

ولا / تدخل أيضاً هذه الأحرف على مبتدأ خبره لازم التصدير ، لأن ذلك (١٥٥ / ب) الخبر لو وقع خبراً ل (إن) أو لشيء من أخواتها للزم تقديمه عليها ، ولا يتقدم خبر شيء من هذه الأحرف عليها ^(١) على ما سيأتي بيانه ^(٢) ، فإذا قلت : أين زيد ؟ أو كيف عمرو ؟ أو متى القيام ؟ فلا سبيل إلى دخول شيء من هذه الأحرف على هذه الجملة لما تقدم ، وأيضاً فإن الخبر إن ذلك كان يكون استفهاماً ، وذلك لا يجوز على ما ذكر من أن الطالب لا يقع خبراً لهذه الأحرف ، وإذا قلت : كم يوم سيري ، على الأخبار بكثرة أيام سيرك ، ويكون (سيري) مبتدأ و (كم) ظرفاً في موضع خبره ولزم تقديمه ، لأن (كم) الخبرية من أدوات الصدور فلا تدخل أيضاً (إن) ولا شيء من أخواتها على هذا المبتدأ هنا للجملة المتقدمة خاصة ، وهي ما كان يلزم من تقدم خبر (إن) عليها وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لو أدخلت (إن) لكنت بين أمرين كلاهما ممنوع :

أحدهما : أن توقع (كم) بعد (إن) فتقول : إن كم يوم سيري ، والمعنى : إن في أيام كثيرة سيري ، وهذا لا يجوز ، لأن (كم) كما ذكر تلزم التصدير .

والثاني : أن تقدم (كم) على (إن) فتقول : كم يوم إن سيري ، وسيري اسم (إن) و (كم) ظرف في موضع الخبر تقدم لكونه من أدوات الصدور ، وهذا لا يجوز أيضاً لأن تقدم الخبر على الحرف في هذا الباب ممنوع .

وقد تحمّل من هذا أن الاسم في هذا الباب لا بد أن يكون مما يصحُّ كونه مبتدأ إن ذلك ، هو الأصل فيه قبل دخول (إن) وأخواتها ، فعلى هذا لا يكون اسم (إن) وأخواتها جملة ولا ظرفاً ولا مجروراً ، كما لا يكون شيء من ذلك مبتدأ . فأما

(١) في الأصل (عليه) وهو تحريف .

(٢) انظر ما سيأتي في ص : ٦٦ .

ما وقع في الحديث "إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصْرُورُونَ" ^(١) ففيه قولان :
 أحدهما : أَنَّ اسْمَ (إِنَّ) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ محذوفٌ و(المصْرورون) مبتدأٌ
 و(مِنْ أَشَدِّ) قبله في موضعِ خبره ، والجملَةُ في موضعِ خبرِ (إِنَّ) ، والتقديرُ : إِنَّ مِنْ
 أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصْرُورُونَ ، و(مِنْ أَشَدِّ) على هذا يتعلّق بمحذوفٍ
 قامَ مقامه لوقوعه خبراً .

والقول الثاني : إِنَّ (مِنْ) في قوله (مِنْ أَشَدِّ) زائدةٌ ، و(أشَدُّ) هو اسمُ
 (إِنَّ) فلفظه خفيٌّ بمن الزائدة ، وموضعه نصبٌ ب(إِنَّ) فعلى هذا لا يتعلّق هذا
 المجرورُ بشيءٍ ، وهكذا الحكمُ في كلِّ حرفٍ زائدٍ لا يتعلّق بشيءٍ ، إذ لا تأثير له سوى
 العملِ الذي هو الخفضُ ، ألا تراه لا يمتنعُ من كونِ المخفوضِ به مبتدأً أو فاعلاً
 أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله أو اسماً لكانَ وأخواتها ، كما يمتنعُ من ذلك الحرفُ الذي ليس
 بزائدٍ ، مثالُ المبتدأِ المخفوضِ بحرفِ زائدٍ : ما في الدَّارِ من رجلٍ ، الأصلُ : ما في
 الدَّارِ رجلٌ ، ومثالُ الفاعلِ : ما قامَ من رجلٍ ، أي : ما قامَ رجلٌ ، ومثالُ المفعولِ الذي
 لم يُسمَّ فاعله : ما ضُربَ من رجلٍ ، أي : ما ضُربَ رجلٌ ، ومثالُ اسمِ (كَانَ) :
 ما كانَ من رجلٍ في الدَّارِ ، أي : ما كانَ رجلٌ في الدَّارِ ، وهذا القولُ الثاني في
 هذا الحديثِ قاله الكسائيُّ ^(٣) وهو جارٍ على قياسِ مذهبِ أبي الحسنِ الأخفشِ ، لأنَّ
 من مذهبِهِ زيادةُ / (مِنْ) منطوقاً من غيرِ شرطٍ ، فهذا القولُ الذي قاله الكسائيُّ (١٥٦/أ)
 جائزٌ ولا بُدَّ على قاعدةِ مذهبِ أبي الحسنِ ، وأما على مذهبِ سييويهِ مِنْ أَنْ (مِنْ)

(١) أخرجه البخاري (فتح الباري : ٣٨٢/١٠) في اللباس ، باب عذاب المصروبين
 يوم القيامة ، حديث رقم (٥٩٥٠) . ومسلم (شرح النووي) : ٩٢/١٤ - ٩٣
 في باب اللباس والزينة ، باب تحريم صورة الحيوان وتحريم ما فيه صورة ، حديث
 رقم (٩٨) ، والنسائي في باب الزينة : ٢١٤/٨ ، وأحمد : ٣٧٥/١ ، ٤٢٦ ،
 ٢٦/٢ ، ٥٥٥ . وانظر شرح الكافية الشافية : ٢٣٦/١ ، وحاشية الصبان :
 ٢٦٩/١ ، والمغني : ٣٧/١ ، وشراهد التوضيح : ١٤٨ .

(٢) هذا هو الراجح في أعراب هذا الحديث على هذه الرواية .

(٣) انظر المغني : ٣٧/١ .

لا تَزَادُ قِيَاسًا إِلَّا بِشُرُوطٍ (١) تَتَبَيَّنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي بَابِ حُرُوفِ الْخَفْضِ ، فَلَا تَكُونُ زِيَادَتِهَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ قِيَاسًا بَلْ شُدُّ وَذًا وَسَمَاعًا لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ زِيَادَتِهَا عِنْدَهُ تَقَدُّمُ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ قَبْلَهَا نَحْوُ : مَا فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ ، وَهَلْ فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْهَا (٢) فِي الْحَدِيثِ شَيْءٌ مِنْ هَذَيْنِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَحْطَهُ سَيِّوِيهِ وَالْخَلِيلُ إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنْ حَذْفِ ضَمِيرِ الْأَمْرِ أَوْ الشَّانِ ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْخَلِيلُ فِيمَا حَكَاهُ عَنِ الْعَرَبِ مِنْ قَوْلِهِمْ : " إِنْ بَكَ زَيْدٌ مَا خَوَدٌ " (٣) بِرَفْعِ زَيْدٍ ، قَالَ الْخَلِيلُ : (هَذَا عَلَى قَوْلِهِ : إِنَّهُ بَكَ زَيْدٌ مَا خَوَدٌ) (٤) يَعْنِي عَلَى إِضْمَارِ الْأَمْرِ أَوْ الشَّانِ مَعْدُوفًا ، فزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَ (مَا خَوَدٌ) خَبْرُهُ وَبِهِ يَتَعَلَّقُ الْمَجْرُورُ الَّذِي هُوَ (بَكَ) وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ خَبْرٍ (إِنْ) وَهَذَا مِثْلُ الْحَدِيثِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ هُنَا الْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَضَمِيرُ الْأَمْرِ أَوْ الشَّانِ أَوْ الْقِصَّةِ قَدْ يَحْذَفُ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا ضَمِيمًا عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَمِنْهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنْ مِنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا * (٥)

وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ يَرَوْنَ بَابَ جَوَازِ حَذْفِهِ الشَّمْرَ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ الْخَلِيلِ

وسيويه .

(١) ذَكَرَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ فِي الْبَسِيطِ : (٧١٩ - ٧٢٠) شُرُوطُ زِيَادَةِ (مَنْ) فَقَالَ :
(مَنْ) الزَّائِدَةُ فَاشْتَرَطَ فِيهَا سَيِّوِيهِ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ :

أَحَدٌ ٥ : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى نَكْرَةٍ . وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ النُّكْرَةُ يِرَادَ بِهَا اسْتِفْرَاقَ الْجِنْسِ . وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ بَعْدَ غَيْرِ الْوَاجِبِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ) وَانظُرِ الْكِتَابَ : ٣١٥ / ٢ - ٣١٦ ، ٢٢٥ / ٤ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٢ / ٨ - ١٣ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٨٤ / ١ ، وَالْجِنْيُ الدَّانِي : ٣١٩ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ الْفَخَّارِ : ١٠٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (تَتَقَدَّمُهَا) بِالتَّاءِ الْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ .

(٣) الْكِتَابَ : ١٣٢ / ٢ .

(٤) الْكِتَابَ : ١٣٤ / ٢ .

(٥) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص : ٦١٩ .

وَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ جَوَازَهُ لَا يَخَصُّ بِالشَّعْرِ (١) بَلْ يَجُوزُ عِنْدَهُ فِي الكَلَامِ مطلقاً إِذَا
فِيهِم المَعْنَى ، فَلَوْ جَاءَ مَا حَكَاهُ الخَلِيلُ عَلَى المَطْرِدِ لِكَانَ بِنَصْبِ زَيْدٍ ، إِنَّ بَكَ زَيْدًا
مَأخُودٌ ، فزَيْدًا اسْمٌ (إِنَّ) وَمَأخُودُ الخَبَرُ ، وَ(بِكَ) يَتَعَلَّقُ بِالخَبَرِ ، وَكَذَلِكَ
الْحَدِيثُ لَوْ جَاءَ أَيضاً عَلَى المَطْرِدِ لِكَانَ بِنَصْبِ (المَصَوِّرِينَ) عَلَى أَنَّهُ الاسْمُ وَ(مِنْ
أَشَدِّ) فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ ، أَوْ كَانَ يَظْهَرُ الضَّمِيرُ وَلَا يَحذف فِيهِمَا . وَهَكَذَا الحَكَمُ
أَبداً فِي كَلِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ فِيهِ بَعْدَ (إِنَّ) اسْمٌ وَجَمَلَةٌ أَوْ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ ، فَيَجْمَعُ ذَلِكَ
الاسْمُ اسْمًا لَهَا ، وَالجَمَلَةُ أَوْ الظَّرْفُ أَوْ المَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا . قَالَ تَعَالَى :
(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ) (٢) فَ(الذِينَ) اسْمٌ (إِنَّ)
وَ(سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى) صَلْتُهُ ، وَالجَمَلَةُ بَعْدَ مِنَ المَبْتَدَأِ وَالخَبَرُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ
(إِنَّ) . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (إِنَّ لَدِينَا أَنْكَالًا) (٣) فَ(أَنْكَالًا) هُوَ الاسْمُ ، وَ(لَدِينَا)
ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ . وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) (٤) وَ(إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةٌ) (٥)
وَ(إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ) (٦) وَ(إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ) (٧) فَالمَجْرُورُ فِي هَذَا
كَلَّمَةً تَرَى جَمْعًا فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ ، وَالاسْمُ المَتَأَخَّرُ نَصْبٌ اسْمًا لـ (إِنَّ) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى فِي سُورَةِ البَقَرَةِ : (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (٨)
إِلَى قَوْلِهِ جَلَّ وَتَعَالَى : (لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فَ(آيَاتٍ) هُوَ اسْمٌ (إِنَّ) مَنْصُوبٌ
بِالكُسْرَةِ إِنْ هُوَ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ ، وَالمَجْرُورُ الوَاقِعُ بَعْدَ (إِنَّ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا ،
وَهُوَ (فِي خَلْقِ) وَمَا بَعْدَهُ مِنَ المَخْفُوضَاتِ عَطْفٌ عَلَى (خَلْقِ) ، وَالمَعْنَى : إِنَّ فِى

(١) شرح الكافية الشافية : ٢٣٦ / ١ .

(٢) الآية : (١٠١) من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية : (١٢) من سورة المزمل .

(٤) من الآية : (١٣) من سورة آل عمران .

(٥) من الآية : (٨) من سورة الشعراء .

(٦) من الآية : (٣) من سورة الرعد .

(٧) الآية : (٣) من سورة الجاثية .

(٨) من الآية : (١٦٤) من سورة البقرة .

هذه الأشياء كلها لايات لقوم يعقلون .

فأما قوله صلى الله عليه وسلم : (إِنْ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ : إِذَا لَمْ

تَسْتَحِي (١) / فافعل ما شئت) (٢) فالجملة التي هي (إِذَا لَمْ تَسْتَحِي فافعل ما شئت) (١٥٦ ب/

هي اسم (إِنْ) و(مِمَّا أَدْرَكَ) في موضع الخبر ، وجاز وقوع هذه الجملة اسماً لـ (إِنْ)

لأنها لم تقصد قصد الجملة إنما قصدت قصد المفردات ، ألا ترى أن المعنى : إِنْ مِمَّا

أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ هَذَا الْكَلَامُ ، فصارت هذه الجملة في حكم المفرد حتى بها

هنا للاخبار عنها فحكيت ، وهذا كما تقول : لا إله إلا الله كلمة حق ، ألا ترى أنك إنما

قصدت الاخبار عن هذا الكلام بأنه كلام حق وصدق فحكيت ، وإنما قصدت قصد

المفردات لا قصد الجملة ، وقصد الجملة هو الاخبار بضمها وإرادة معناها الذي

لأجله وقع التركيب ، كما إذا قلت : لا إله إلا الله ، تقصد نفي أن يكون في الوجود

إلا سوا الله تعالى ، وكما إذا قلت : إِذَا لَمْ تَسْتَحِي فافعل ما شئت تقصد أن الذي

لا حياء عنده لا يبالي بما يفعل ، ولست تريد الاخبار عن هذا الكلام بشيء كما في

الحديث المذكور ، حيث قصد فيه الاخبار بأن هذا الكلام من كلام النبوة ، فالجملة

إِذَا قُصِدَتْ قُصِدَتْ الْمَفْرَدَاتِ وَسَيَقْتُ لِلْأَخْبَارِ عَنْهَا مِثْلًا كَمَا تَقَدَّمَ تَحْكِي ، ويكون حكمها

إِنْ ذَلِكَ حَكْمُ الْمَفْرَدَاتِ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِهَا ، ووقوعها اسماً في بابي (كَان) و(إِنْ) وفي

غير ذلك من المواضع التي تلزم المفردات ، فهذا الحديث من هذا القبيل ، وكذلك

قول الشاعر :

(١) كذا في الأصل : (لم تستحي) باثبات الياء على لغة الحجاز ، فالمضارع

عندهم (يستحي) بياءين ، وعلى لغة تميم (لم يستح) فالمضارع عندهم

(يستحي) بياء واحد . انظر شرح الشافية ٣ / ١١٩ .

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري : ١٠ / ٥٢٣) في كتاب الأدب - باب إذا لم

تستح فاصنع ما شئت - حديث رقم (٦١٢٠) . وفيه : (من كلام النبوة

الاولى) .

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَاجْمَلًا حُيِّتَ يَارْجُلُ (١)

فَقَوْلُهُ (حُيِّتَ يَارْجُلُ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (مَكَانَ) قَبْلَهُ ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ خَبْرِهِ ، أَيْ : هَذَا الْكَلَامُ فِي مَكَانِ قَوْلِهَا (يَاجْمَلًا) وَهَذَا الْكَلَامُ دَاخِلٌ تَحْتَ التَّمْنَى ، فَالْمَعْنَى : لَيْتَ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي هُوَ (حُيِّتَ يَارْجُلُ) مَكَانَ قَوْلِهَا (حُيِّتَ يَاجْمَلُ) . وَقَدْ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ (حُيِّتَ يَارْجُلُ) بَدَلًا مِنْ التَّحِيَّةِ الْوَاقِعَةِ اسْمَ (لَيْتَ) ، وَالظَّرْفُ الَّذِي هُوَ (مَكَانَ يَاجْمَلًا) بَدَلٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبْرُ (لَيْتَ) وَهِيَ قَوْلُهُ (كَانَتْ لِي) ، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ الثَّانِي فِي مَعْنَى الْأَوَّلِ ، إِلَّا أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَبْيَنُ مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ ، وَالثَّانِي أَبْيَنُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَعَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ فَقَوْلُهُ (حُيِّتَ يَارْجُلُ) لَهُ حُكْمُ الْمَفْرَدَاتِ وَلِذَلِكَ وَقَعَ مَبْتَدَأً أَوْ اسْمًا لـ (لَيْتَ) مِنْ حَيْثُ قَصِدَ قَصْدُهَا فَحُكْمِي ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَسَيِّتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ (٢)

فَقَوْلُهُ (كَيْفَ أَصْبَحْتَ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (كَيْفَ أَسَيِّتَ) عَطْفٌ عَلَيْهِ ، وَ (مِمَّا يَزْرَعُ) فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ ، وَالْمَعْنَى : هَذَانِ الْكَلَامَانِ مِمَّا يَزْرَعُ الْوَدَّ وَيُورِثُ الْحُبَّ لِمَا فِيهِمَا مَسْنُ السُّؤَالِ عَنْ أَحْوَالِ الشَّخْصِ وَالْإِهْتِمَامِ بِهَا ، وَهَذِهِ حَرْفُ الْعَطْفِ أَرَادَ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ وَكَيْفَ أَسَيِّتَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) مِنَ الْبَسِيطِ لِكَثِيرِ عِزَّةٍ مِنْ قَصِيدَةِ سَبِيحِهَا أَنْ عِزَّةً هَجَرْتَهُ ، وَحَلَفْتَ لَا تَكَلِّمُهُ فَلَمَّا

تَفَرَّقَ النَّاسُ مِنْ (مَنَى) لِقَيْتِهِ ، فَحَيْثُ الْجَمْلُ وَلَمْ تَحْيِهِ فَتَقَالَ :

حَيْثُكَ عِزَّةً بِعَدِّ الْهَجْرِ وَأَنْصَرَفْتَ فَحَىَّ وَيَحُكُّ مِنْ حَيْبَاكَ يَاجْمَلُ

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا

وَيُرْوَى فِي دِيَوَانِهِ : ٤٥٣ (يَاجْمَلُ) بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ . وَقَوْلُهُ (يَاجْمَلًا) كَانَ الْوَجْهَ

الرَّفْعَ وَتَرَكَ التَّنْوِينَ وَبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ وَلَكِنَّهُ اضْطَرَّ فَنَوَّنَهُ وَرَدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ .

وَأَنْظَرَهُ فِي الْجَمْلِ : ١٦٤ ، وَفِيهِ (فَأَقْبَلَهَا) مَكَانَ (فَأَشْكُرَهَا) ، وَالْحَلَلُ : ١٩٤

وَالْمَسَاعِدُ : ٥٠٢ / ٢ ، وَالْمَهْمُجُ : ٤٢ / ٣ ، وَالذَّرَرُ : ١٤٩ / ١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ :

٠١٤٤ / ٣

(٢) مِنَ الْخَفِيفِ ، لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ رَغْمَ تَوَارِدِهِ فِي كُتُبِ النُّحُو . وَيُرْوَى : (يَغْرَسُ) وَ (يَبْثِبُ)

مَكَانَ (يَزْرَعُ) .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ : الْخَصَائِصِ : ١ / ٢٩٠ ، ٢ / ٢٨٠ ، وَشَرْحِ الْحَمَاسَةِ لِابْنِ جَنِّي

ل ١٧٩ ، وَأَمَّا السَّهْلِيُّ : ١٠٢ ، وَنَتَائِجُ الْفِكْرِ : ٢٦٣ ، وَالْبَسِيطُ : ٥٥٨ ،

وَالْمَسَاعِدُ : ٤٧٣ / ٢ ، وَالْمَهْمُجُ : ٢٧٤ / ٥ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١١٦ / ٣ .

و(كيف) اسمٌ استفهامٌ خبرٌ لأصبح متقدِّمٌ عليها ، والتاء المتصلةُ بها هي الاسمُ ،
ولزمَ تقدُّيمُ هذا الخبرِ هنا لما فيه من معنى الاستفهام ، وأسماءُ الاستفهامِ لها صدرُ
الكلامِ ، ويظهرُ من كلامِ سيويهِ أنَّ (كيف) ظرفٌ (١) ك(أين) .
وقد يتصوَّرُ في الحديثِ المتقدِّمِ أنَّ يكونَ اسمٌ (إنَّ) قولاً محذوفاً والجملةُ معموله

له ، والتقديرُ : إنَّ ما أدركَ الناسُ من كلامِ النبوةِ إذا لم تستحي / فافعلْ ما شئتَ (١٥٧/أ)
أى : إنَّ من الأقوالِ التي أدركها الناسُ من كلامِ النبوةِ قولُهُم هذا الكلامُ ، والأولُ
أحسنٌ من هذا ، لأنَّ المصدرَ موصولٌ ومعموله صلتهُ ، ولا يحذفُ الموصولُ وتبقى صلتهُ
إلا في ضرورةٍ كقولِ الشاعرِ :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانَ ، وَالْحَصَى لَكُمْ قَيْصَهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرَى وَأَقْتَرَا (٢)

أى : من بينَ مَنْ أَثَرَى وَمَنْ أَقْتَرَ ، فحذفَ الموصولَ الذي هو (مَنْ) وأبقى صلتهُ
الجملةَ بعده ، وجعلَ بعضهم (٣) هذا البيتَ من حذفِ الموصوفِ ، وجعلَ (مَنْ)
المحذوفَ نكرةً موصوفةً بالجملةِ بعدها ، وعلى الأولِ أخذَهُ ابنُ أبي الربيعِ ، على أنَّ هذا
المصدرَ أعنى القولَ ليس في الحذفِ كغيره من المصادرِ ، يجوزُ حذفُ في الكلامِ لكثرةِ
ما جاءَ فعلهُ محذوفاً ، وذلك في كلامِهِمْ كثيرٌ جداً شائعٌ ، فسَهِّلَ الأمرُ عندَهم في
حذفِ هذا المصدرِ بخلافِ غيره من المصادرِ فإنَّه لا يجوزُ أنْ يحذفَ ويبقى معموله .

(١) الكتاب : ٢٨٥/٣ - ٢٨٦

(٢) من الطويل للكُميت يمدح بني أمية . القيص - بكسر الصاد وفتحها - المصدر
الكثير من الناس . أثرى : يقال : ثرى الرجل يثرى ثراً وثراء فهو ثرى إذا كثر
ماله . وأقترأ : القتر والتقتير : الرمقة من العيش ، وأقتر الرجل : افتقر ،
والمسجدان : هما المسجد الحرام بمكة ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم
بالمدينة المنورة . انظر ديوانه : ١٩٢/١ ، واصلاح المنطق : ٣٩٧ ، والانصاف
٢/٧٢١ ، اللسان والصحاح : (ثرا ، قيص ، قتر) ، والمشوف المحلوم :
١/٣٨٥ ، وعمدة الحافظ : ٥٤٨ ، والأشمونى : ٣/٧٠ ، ومعجم مقاييس
اللغة : ٤٩/٥ .

(٣) وهو السيرانى كما علقه الناسخ في الحاشية .

فإن قلت : وكلاً كان هذا الحديثُ محمولاً على مثل ما حمل عليه الحديثُ المتقدمُ الذي هو : (إنَّ من أشدَّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوِّرون) من كونِ اسمِ (إنَّ) ضميراً للأمر أو الشأنِ محذوفاً والجملةُ بعمده في موضعِ الخبرِ ، والتقديرُ : (إنَّه ممَّا أدركَ الناسُ من كلامِ النبوةِ إذا لم تستحي فافعل ما شئتَ) .

فالجوابُ : أنَّ هذا لا يجوزُ حملُ هذا الحديثِ عليه لما فيه من ارتكابِ الشذوذِ في الحديثِ من غيرِ حاجةٍ إليه ، ولا ضرورةً بنا تلجئُ إلى الحملِ عليه كما في الحديثِ الآخرِ ، وذلك أنَّ حذفَ ضميرِ الأمرِ أو الشأنِ أو القصةِ شأنٌ بابه الشعرُ على ما تقدمَ من مذهبِ الخليلِ وسيبويه وأكثرِ النحويين ، فألجأتنا الضرورةُ في الحديثِ المتقدمِ إلى ارتكابِ هذا الشأنِ ، إذ لا مندوحةً لنا عنه إلا إلى ما هو مثله في الشذوذِ أو أشدَّ شذوذاً منه من زيادةٍ (من) في غيرِ موضعٍ زيادتها لتخلفِ شروطها .

وأما هذا الحديثُ الآخرُ فلنا فيه مندوحةٌ عن هذا الوجهِ الشأنِ إلى وجهٍ لا شذوذَ فيه ، وهو ما تقدمَ من جعلِ الجملةِ اسماً لـ (إنَّ) على سبيلِ الحكايةِ أو كونِ الاسمِ قولاً محذوفاً على ما تقدمَ بيانه . فإن قلت : حملُ هذا الحديثِ على ذلك الوجهِ الشأنِ يخرجُ عن كونِ الجملةِ اسماً لـ (إنَّ) ، والخروجُ عن ذلك أولى .

فالجوابُ : أنا لانسلمُ أنَّ هذه الجملةُ ليست كالمفردِ في كونها اسماً لـ (إنَّ) ، بل هي والمفردُ في ذلك سيان ، ليس المفردُ أولى بذلك منها لكونها في حكمه كما تقدمَ بيانه ، وأيضاً فإنَّ حملتَ الحديثَ على ذلك الوجهِ الشأنِ لم يخرجك ذلك من كونِ هذه الجملةِ مخبراً عنها ، إذ لا بدَّ إنَّ ذاكَ أعني إذا جمعتَ اسمَ (إنَّ) ضميراً للأمرِ محذوفاً من كونِ الجملةِ التي هي (إذا لم تستحي فافعل ما شئتَ) مبتدأ ، و(مما أدركَ الناسُ) في موضعِ الخبرِ ، فأنت في ارتكابِ ذلك الوجهِ الشأنِ إنَّ خرجتَ عن جعلِ الجملةِ اسماً لـ (إنَّ) فقد وقعتَ في جعلها مبتدأ ، ولا فرقَ في ذلك بينِ المبتدأِ واسمِ (إنَّ) ، إذ لا يجوزُ أن يكونَ اسمُ (إنَّ) إلا ما يجوزُ أن يكونَ مبتدأً كما تقدمَ ، وكلاهما لا يكونُ إلا من قبيلِ المفرداتِ لا من الجملِ ، ولا من الظروفِ والمجروراتِ ، فليس في هذا الحديثِ إذاً إلا ما تقدمَ من الوجهين ، والله أعلمُ .

المسألة الرابعة : في حذف الاسم أو الخبر في هذا الباب :

وأعلم أنه يجوز حذف الاسم وابقاء الخبر في الكلام إذا كان عليه دليل (١) ، وأكثر ما يكون ذلك في الشعر نحو قول الشاعر :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ (٢)

التقدير : ولكنك زنجيٌّ ، فحذف اسم (لكن) وهو الكاف وأبقى الخبر الذي هو (زنجيٌّ) ؛ إلا أن يكون الاسم ضمير الأمر أو الشأن أو القصة فإنه لا يحذف وإن عليم إلا في ضرورة ، على هذا أكثر النحويين ، وقد تقدم مذهب ابن مالك أنه يجوز ذلك في الكلام ولا ينغصه بالضرورة ، ومثاله محذوفاً ، تقدم من قول الشاعر :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ (٣)

وكذلك قول الآخر :

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّانِ نَ الْمَهْ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ (٤)

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٢/١ .

(٢) من الطويل للفرزدق يهجو أيوب بن عيسى من بني ضبة ، المشافر : جمع مشفر وهو للبصير كالشفة للإنسان .

انظره في ديوانه بشرح الصاوي : ٤٨١/٢ ، والكتاب : ١٣٦/٢ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، والمحتسب : ١٨٢/٢ ، والانصاف : ١٨٢/٢ ، وشرح المفصل : ٨١/٨ - ٨٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٦١/٢ ، والمقرب : ١٠٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٦/١ وروايته (زنجيا) بالنصب ، واللسان (شفر) والخزانة : ٣٧٨/٤ .

(٣) تقدم في ص : ٦١٩ .

(٤) من الغنيفة للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها أبا الأشعث بن قيس الكندي . ديوانه : ٣٣٥ ، وروايته : مَنْ يَلْمِزُنِي عَلَى بَنِي ابْنَةِ حَسَّانِ

ولا شاهد عليها . وهو من شواهد سيديويه : ٧٢/٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٨٦/٢ ، والايضاح : ١٢٢/١ ، والانصاف : ١٨٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٧/١ - ٤٤٢ ، ٤٧٠ - ٤٧٠ ، والبسيط : ٣١٤ ، وشرح المفصل ١١٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٦١/٢ ، والمفني : ٦٠٥/٢ ، والخزانة : ٤٦٣/٢ ، ١٥٤/٣ ، ٣٨/٤ .

التقدير: إِنَّهُ أَي: أَنَّ الأَمْرَ ، و(مَنْ) مبتدأ شرطية ، ولذلك لا تكون اسماً
 ل(إِنَّ) ، و(لَا مَ) بعده في موضع الخبر ، وهو في موضع جزم بالشرط ، و(أَلَمْه) هو
 الجواب وهو المجزوم الثاني ، فحذف الهاء التي هي ضمير الأمر أو الشأن ، وأبقى
 الخبر الذي هو الجملة الشرطية بعد (إِنَّ) . وكذلك أيضاً قول الآخر :

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلِقَ أَمْرًا يَنْوِيهِ
 بَعْدَتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعْزَلُ (١)

أى : (وَلَكِنَّه) وحذف الهاء ، والجملة بعد (لكن) في موضع الخبر ، و(مَنْ)
 شرطية ولذلك لا يجوز أن تكون اسم (لكن) ومجزوماً (يَلِقُ) و(يَنْزِلُ) و(مَنْ)
 ومع ما بعدها في موضع خبر (لكن) .

ومثال حذف ضمير القصة قول الشاعر :-

فَلَوْ أَنَّ سَأَلَ يَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةً
 وَإِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعًا (٢)

التقدير: فَلَوْ أَنَّهَا ، أَي: فَلَوْ أَنَّ القصة ، والجملة الفعلية بعد (أَنَّ) في موضع
 خبرها ، وحذف الاسم الذي هو الهاء . ويجوز أن نجعل هذا المحذوف هنا ضمير
 الأمر أو الشأن فتقدره مذكراً (فَلَوْ أَنَّه) لكن المختار أن تقدره في هذا ونحوه ضمير
 مؤنث للقصة ، لأن المرفوع بحق في الجملة بعد (أَنَّ) مؤنث وهو الإقامة ، ومتى كان
 المخبر عنه في الجملة بعد الضمير أعني الفاعل إن كانت الجملة فعلية ، والمبتدأ إن
 كانت اسمية مؤنثاً ، فالمختار فيه أعني في الضمير أن يكون للأمر أو الشأن ، ليكون

(١) من الطويل لأمية بن أبي الصلت. ينويه: مضارع نابه الأمر، أي نزل به
 والأعزل: الذي لا سلاح معه.

وانظر الشاهد في ديوانه: ٤٦، والكتاب: ٧٣/٣، وأملى ابن السجري:
 ٢٩٥/١، والأنصاف: ١٨١/١، وشرح الكافية الشافية: ٢٣٦/١، وشرح
 التسهيل: ل/٨٣، والمغنى: ٢٩٢/١.

(٢) من الطويل للراعي. وحق: أي ثبت، وسرح: اسم رجل.
 وهو من شواهد سيويه: ٧٣/٣، والحلبيات: ٢٠٨، والأنصاف: ١٨٠/١،
 واللسان: (سرع) وفيه (صح) مكان (سرح)، والخزانة: ٣٨/٤، وشرح
 التسهيل: ل/٨٣.

مذكراً مثله ، قَالَ تَعَالَى : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ)^(١) فجاءَ في قوله (إِنَّهَا) بضميرِ
القصةِ ، لأنَّ الفاعلَ الذي هو الأبصارُ مؤنَّثٌ وَقَالَ سبحانه : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ
أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٢) فهي ضميرُ القصةِ ، لأنَّ المبتدأَ الذي هو (أَبْصَارُ) مؤنَّثٌ ،
و (شَاخِصَةٌ) مفعولٌ ، والجملةُ في موضعِ خبرٍ (هِيَ) لأنه أيضاً مبتدأٌ ، وَقَالَ عزَّ وجلَّ :
(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)^(٣) فهو ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ ، لأنَّ المبتدأَ بعدهُ مذكَّرٌ وهو
اسمُ اللَّهِ تَعَالَى . وكذلكَ قوله جَلَّ وتعالى : (إِنَّهُ مِنْ يَاتِ رَبِّهِ)^(٤) فجاءَ بضميرِ الأمرِ
أو الشأنِ في قوله (إِنَّهُ) ، لأنَّ المبتدأَ الذي هو (مَنْ) مذكَّرٌ ، وَقَالَ سبحانه :
(أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ)^(٥) فالهاءُ في (أَنَّهُ) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ ، لأنَّ الفاعلَ
ب (اسْتَمَعَ) وهو (نَفَرٌ) مذكَّرٌ ، هذا هو المختارُ كما ذكرنا ، أعني المشاكلةُ ، وتجاوزُ
المخالفةَ فيكونُ الضميرُ للأمرِ أو الشأنِ مع كونِ الفاعلِ أو المبتدأِ مؤنَّثاً ، ويكونُ للقصةِ
مع كونِ الفاعلِ أو المبتدأِ مذكَّراً ، فتقول : هو هندٌ قائمةٌ ، وَأَنَّهُ / تقومُ هندٌ ، قَالَ (١٥٨ / أ)
تعالى : (أَنَّهُ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ)^(٦) وكذلكَ تقول : هِيَ زيدٌ قائمٌ ، وَأَنَّهَا يقومُ زيدٌ ،
فعلَى هذا جميعٌ ما تقدَّم من الأبياتِ التي حُدِفَ فيها الضميرُ يجوزُ لك أنْ تقدِّرهُ مذكَّراً
ومؤنَّثاً على الإطلاقِ ، فَلَكِ أَنْ تقدِّرَ (إِنَّهُ مِنْ يَدْخُلُ) و (أَنَّهَا مَنْ يَدْخُلُ) و (إِنَّهُ
مَنْ لَامٌ) و (أَنَّهَا مَنْ لَامٌ) ولكنَّهُ مَنْ لَائِقٌ ، ولكنَّهَا مَنْ لَائِقٌ ، ولو أَنَّهُ حقٌّ ، ولو
أَنَّهَا حقٌّ ، لكنَّ الأولى المشاكلةُ كما ذكر ، فتقدِّرُ الضميرَ في الأبياتِ الثلاثةِ للأمرِ
أو الشأنِ ، وفي البيتِ الرَّابِعِ وهو الأخيرُ للقصةِ ، وَأما قولُ الشَّاعِرِ :

(١) من الآية : (٤٦) من سورة الحج . وانظر البسيط : ٥٧٨ ، ٦١٥ .

(٢) من الآية : (٩٧) من سورة الأنبياء .

(٣) الآية : (١) من سورة الاخلاص . وانظر البحر المحيط : ٥٢٨ / ٨ .

(٤) من الآية : (٧٤) من سورة طه .

(٥) من الآية : (١) من سورة الجن .

(٦) من الآية : (٦) من سورة التهاين .

وَأَعْلَمُ وَأَيُّقِنُ أَنَّ مَلَكَكَ زَائِلٌ وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كَمَا تَدِينُ تَدَانُ (١)

فاسم (أن) الثانية فيه ضمير محذوف ويصلح أن يكون للمخاطب فيكون التقدير: وأعلم بأنك كما تدين تدان، وأن يكون للأمير أو الشأن فيكون التقدير: وأعلم بأنه، لكن إنما يحتمل على أن الضمير للمخاطب لا غير، لأنه إن ذاك لا يكون ضرورة ولا شذوذاً، إذ قد تقدم أن حذف الاسم إذا علم ولم يكن ضمير الأمر أو الشأن جائزاً في الكلام، وليس لك أن تحمله على الوجه الثاني، وهو حذف ضمير الأمر أو الشأن، لأن ذلك كما تقدم ضرورة بابه الشعر، والبيت لا يحمل على الضرورة ما وجدت عنها مندوحة. نعم على مذهب ابن مالك من أن ذلك ليس مما يختص بالشعر، يجوز الوجهان في هذا البيت بل الأولى على مذهب حمله على الوجه الثاني، لأنه زعم أن اسم (إن) وأغواتها إذا حذف قلما يكون إلا ضمير الأمر أو الشأن (٢). ومثل هذا البيت أيضاً قول الآخر وهو يزيد بن الحكم بن أبي العاصي الثقفي:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرَكَ كُلُّهُ وَشُرَكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مَرْتَوِي (٣)

(١) من الكامل من أبيات قالها غويلد بن نوفل الكلابي للحرث بن أبي شمر الغساني وكان اعتصبه ابنته. ويروى صدره في اللسان: (دين).

يا حار، أيقن ان ملكك زائل
ودانه دينا : أي جازاه .

انظر مجاز القرآن: ١/٢٣، ٢/١٦٨، والخزانة: ٤/٢٣٠، وجمهرة اللفظة ٢/٣٠٦، وتفسير أبيات المصاني: ٢٧٧، وروايته: (وأعلم يقينا). وقوله (كما تدين تدان) من أمثال العرب: أي: كما تفعل يفعل بك، انظر مجمع الأمثال للميداني: ٢/١٥٥.

(٢) التسهيل ص: ٦٢.

(٣) من الطويل من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاصي انظره في البصريات: ٥٧، الايضاح: ١/١٢٣، والمقتصد في شرحه: ١/٤٦٦، وأما ابن الشعري: ١/١٧٦، ١/١٧٧، ١/١٨٢، ٢/٢٩٤، وأما القاسي: ١/٦٧، والانصاف: ١/١٨٤، والمغني: ١/٢٨٩، وشرح أبياته للبغدادى: ٥/١٨١، والاشباه والنظائر: ٤/١٦٨، والخزانة: ٤/٤٩٠.

فَاسْمٌ (لَيْتَ) عِنْدَ الْجُمْهُورِ ضَمِيرٌ لِلْمَخَاطَبِ تَقْدِيرُهُ : فَلَيْتَكَ ، وَعِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ
يَجُوزُ الْوَجْهَانِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ ، فَلَيْتَكَ أَوْ فَلَيْتَهُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : فَلَيْتَ الْأَمْرَ
أَوْ الشَّأْنَ ، وَهَذَا هُوَ الْأَوْلَى عِنْدَهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي إِعْرَابِ هَذَا الْبَيْتِ إِشْكَالًا وَاضْطِرَابًا بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّمَ
عَلَيْهِ هُنَا ذِكْرًا (كَفَافًا) خَيْرٌ (كَانَ) مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهَا وَ(خَيْرَكَ) اسْمُهَا ، وَ(كَلَهُ) تَوْكِيدٌ لَهُ ،
وَالْجُمْلَةُ بَعْدَ (لَيْتَ) فِي مَوْضِعِ خَيْرِهَا ^(١) ، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا ، وَإِنَّمَا وَقَعَ اخْتِلَافُهُمْ فِي
إِعْرَابِ النَّصْبِ الْأَخِيرِ ، فَزَعَمَ الْفَارِسِيُّ ^(٢) أَنَّ (شَرَّكَ) فِيهِ وَجْهَانِ : الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ،
فَالرَّفْعُ عِنْدَهُ بِالْمَصْطَفِ عَلَى اسْمِ (كَانَ) الَّذِي هُوَ (خَيْرَكَ) وَ(مَرْتُو) عِنْدَهُ مَعْطُوفٌ عَلَى
خَيْرِ (كَانَ) الَّذِي هُوَ (كَفَافًا) فَهُوَ مَنْصُوبٌ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ مَرْتُوًّا ^(٣) ، لَكِنَّهُ
سَكَنَ الْيَاءَ ضُرُورَةً ، فَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الْمَقْدَرَةُ فِي الْيَاءِ ، فَجَمَلَ النَّصْبَ مَقْدَرًا فِيهِ
كَالرَّفْعِ وَالْخَفْضِ ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُورَاتِ ، لِأَنَّ لِهَذَا الْاسْمِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَنْقُوصَاتِ
حَالِينَ يَكُونُ الْإِعْرَابُ فِيهِمَا مَقْدَرًا ، وَهُمَا : الرَّفْعُ وَالْخَفْضُ ، وَحَالَةٌ وَاحِدَةٌ يَكُونُ
الْإِعْرَابُ فِيهَا ظَاهِرًا وَهِيَ النَّصْبُ ، فَلَا بَأْسَ عَلَى الشَّاعِرِ أَنْ يَحْمَلَ هَذِهِ الْحَالَةَ الْوَاحِدَةَ
عَلَى ذَيْنِكَ الْحَالِينَ فَيُسَوِّي بَيْنَهُمَا ، وَيَجُوزُ أَيْضًا فِي (مَرْتُو) هُنَا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ
الْوَقْفِ عَلَى الْمَنْصُوبِ بِالسُّكُونِ ، فَإِنَّمَا كَانَ مَرْتُوًّا لَكِنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ وَهِيَ لَفْظَةٌ
لِبَعْضِ الْعَرَبِ ، فَيَقُولُ فِي : رَأَيْتُ زَيْدًا ، إِذَا وَقَفَ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، كَمَا يَقِفُ عَلَى
الْمَرْفُوعِ وَالْمَخْفُوفِ / فِي نَحْوِ : قَامَ زَيْدٌ ، وَمَرَّتْ بَزِيدٍ . وَأَكْثَرُ مَا تَأْتِي هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي (١٥٨/ب)

الشَّعْرِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) أَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٢٩٥/١ ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ : ١٧٦/٤ - ١٧٧ .

(٢) انظُرِ الْإِيضَاحُ : ١٢٣/١ .

(٣) الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ : ١٧٦/٤ - ١٧٧ .

شِعْزُ جَنْبِي كَأَنِّي مَهْدٌ جَعَلَ الْقَيْنَ عَلَى الدَّفِّ اِبْرًا (١)

أَرَادَ : اِبْرًا ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِجَعَلَ ، لَكِنَّهُ وَقَفَ بِالْاِسْكَانِ وَهِيَ لُغَةٌ رَبِيعَةٌ . (٢)

وَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي فِي (شَرَكَ) الَّذِي هُوَ النَّصَبُ ، فَهُوَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ عَدْلَفٌ عَلَى اسْمِ (لَيْتَ) الْمَحْذُوفِ ، وَ(مَرْتَوِي) عَدْلَفٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَيْرًا لِلَيْتِ ، (فَمَرْتَوِي) عَلَى هَذَا مَرْفُوعٌ بِالضَّمِّ الْمَقْدَرَةِ فِي الْيَاءِ كَقَائِي وَفَازٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَلَيْتَ شَرَكَ مَرْتَوِي عَنِّي ، وَ(عَنِّي) فِي كَلِمَةِ الْوَجْهَيْنِ مِنْ رَفَعِ (شَرَكَ) وَنَصْبِهِ مَتَّعِلٌ بِمَرْتَوِي ، وَ(مَا) مِنْ قَوْلِهِ (مَا ارْتَوَى الْمَاءُ) ظَرْفِيَّةٌ مَصْدَرِيَّةٌ ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ تَتَقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ ، أَيْ : ارْتَوَاءِ الْمَاءِ ، وَهَذَا الْمَصْدَرُ الْمَقْدَرُ عَلَى حَذْفِ الظَّرْفِ وَقَامَتِهِ مَقَامَهُ ، كَقَوْلِهِمْ فِيمَا حَكَاهُ سَيُيُوبُ "سِيرَ عَلَيْهِ خُفُوقَ النَّجْمِ ، وَخِلَافَةَ فَلَانٍ ، وَصَلَاةَ الْحَصْرِ" (٣) ، أَيْ : حِينَ خُفُوقِ النَّجْمِ ، وَزَمْنَ خِلَافَةِ فَلَانٍ ، وَوَقْتَ صَلَاةِ الْحَصْرِ ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ قَبِيلِ الْمَصَادِرِ ، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ هُنَا (مُدَّةُ ارْتَوَاءِ الْمَاءِ) وَمِثْلُ مَا فِي هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَلَمْ تَرَانِي لَكَمَا جِئْتَ طَارِقًا وَجَدْتُ بِهَا طَيِّبًا وَإِنْ لَمْ تَطِيبْ (٤)

(١) مِنَ الرَّمْلِ لَعْدِي بْنِ زَيْدِ الْمَبَادِيِّ . وَالشَّعْزُ : الْقَلْقُ مِنْ كَيْمٍ أَوْ مَرَضٍ . وَمَهْدٌ : مِنْ أَهْدَأَ الصَّبِي إِذَا عَلَّه لِيَنَامَ . وَالذَّفُّ : الْجَنْبُ . يَقُولُ : إِنَّ الْهَمْزَ غَشِيَتْهُ فَهُوَ قَلْقٌ كَأَنَّهُ صَبِيٌّ يَتَمَاصَى عَلَى النَّوْمِ ، فَهُوَ يَعْلَلُ لِيَنَامَ ، وَكَأَنَّمَا كَوَى الْقَيْنَ - وَهُوَ الْحَدَادُ - جَنْبَهُ بِالْاِبْرِ الْمَحْمَاةِ .

انظُرْهُ فِي دِيْوَانِهِ : ٥٩ ، وَاللِّسَانُ : (هَدَأُ) وَالْخِصَائِصُ : ٩٧/٢ ، وَاصْلَاحُ الْمَنْطِقِ : ١٥٦ ، وَشَرْحُ الْمَفْعَلِ : ٦٩/٩ ، وَالْمَقْرَبُ : ٢٥/٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣١/٢ .

(٢) الْأَشْمُونِيُّ : ٢٠٤/٤ .

(٣) الْكِتَابُ : ٢٢٢/١ .

(٤) مِنَ الدَّوَابِّ لِامْرِئِ الْقَيْسِ . وَطَارِقًا : آتِيًا بِاللَّيْلِ ، يَعْنِي أَنَّهَا طَيِّبَةٌ الرَّائِحَةِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَتَغَيَّرُ فِيهِ الْأَفْوَاهُ . وَيُرْوَى : (أَلَمْ تَرَانِي) . دِيْوَانُهُ : ٤١/٠ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٧٩/٣ ، وَالْخِصَائِصُ : ٢٨١/٣ ، وَالتَّبْصُرَةُ :

٤٩٩/١ ، وَشَرْحُ السِّيْرَانِي : ٤٤٧/٣ - ٤٤٨ ، وَالْخِزَانَةُ : ٢٨٤/٣ ، وَمَعْجَمُ

الشَّوَاهِدِ : ٥٣/٠ .

ف (ما) من قوله (كلما) مصدرية على حذف الظرف كما تقدم ، والتقدير : كَلَّ مَجْبِيئِي ، أَي : كَلَّ أَوْقَاتِ مَجْبِيئِي ، فلهذا يُقَالُ في (ما) هذه ظرفية مصدرية ، سُمِّيَتْ مصدريةً لأنها تتقدَّرُ بالمصدرِ ، وظرفيةً لأنها قامت مقامَ الظرفِ المحذوفِ ، و (كَلَّ) هنا ظرفٌ من حيث أضيفت إلى الظرفِ في التقديرِ : وإلى ما قام مقامه في اللفظِ ، و (كَلَّ) إعرابها بحسب ما تضاف إليه كما تقدم بيانه في باب ما تتحدَّى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية (١) ، و (الماء) في كَلَّ هذين الوجهين على إعراب الفارسي مرفوع فاعلُ بارتوى (٢) ، إِمَّا على حذف مضافٍ أَي : ما ارتوى شاربُ الماءِ ، أو أصحابُ الماءِ ، أو على أن يكون اسندَ الارتواءِ إلى الماءِ مجازاً واتساعاً ، على طريقِ المبالغةِ ، كما جعله أبو الطيبِ المتنبيُّ (صَادِيًا) اتساعاً في قوله :

وَحَرٌّ حَجِيرٍ يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيًا (٣)

أَي : عَطْشَانٌ ، وكما جعلَ سَاعِدَةَ بنَ جَوْثِيَةَ (المَوْحِنُ كَالَا) في قوله :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْحِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ (٤)

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٦٠ .

(٢) أمالي ابن الشجري : ٢٩٧/١ .

(٣) من الطويل وصدرة :

لَقِيْتُ الْمَرَوِيَّ وَالشَّنَاخِيْبَ دُونَهُ

وَيُرْوَى عَجْزُهُ : وَجِبَتْ حَجِيرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيًا .

والمروي : جمع مرواة ، وهي الفلاة الواسعة . والشناخيب : جمع سنخوب وهي

القطعة العالية من الجبل . والهجير : شدة الحرِّ . والصادي : العطشان .

انظر المصنف : ٢٩٠/١ ، وتفسير أبيات المعاني : ٢٩٨ ، وديوان المتنبي

بشرح العكبري : ٢٨٩/٤ ، وشرح الحماسة لابن جنى : ل/١٥٢ ، وأمالي ابن

الشجري : ٢٩٧/١ .

(٤) من البسيط لساعدة بن جوثية المهذلي كما ذكر المؤلف ، يصف بقراً وحشيًا .

شأها : ساقها وأزعجها من موضعها . كليل : ضعيف واران برقاً ضعيفاً لكثرة

ما برق طوال الليل . طراباً : مسرعةً .

وهو من شواهد سيويوه : ١١٤/١ ، والمقتضب : ١١٤/٢ ، والمنصف : ٧٦/٣ =

أى : بَرَقَ كَلِيلٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَكُلُّ الْمَوْهِنَ بِرُؤْيَتِهِ وَتَوَالَى لِمَعَانِهِ ، وَالْمَوْهِنُ وَقْتُ مِمنَ اللَّيْلِ ، فَذَكَرَ أَنَّ الْبَرَقَ يَتْرُكُهُ كَالَأَنَّ ، وَانْتِصَابُهُ هُنَا فِي رَأْيِ سَيُوبِيهِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِكَلِيلٍ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي بَابِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَحْمَلُ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ . وَهَذَا كَمَا تَقُولُ : اتَّحَبْتَ لَيْلَكَ ، أَيْ : سِرْتَ فِيهِ سَيْرًا حَثِيثًا مُتَّعِبًا مُتَوَالِيًا ، وَفِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا اتَّحَبَّ نَفْسَهُ لَيْلًا وَكَذَلِكَ هُنَا ، فَفِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ الْبَرَقُ بِمُكَلِّ اللَّيْلِ ، فَالْمَعْرَبُ كَمَا تَرَى تَوْقِعَ الْفِعْلَ عَلَى غَيْرِ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ وَتَنْسِبُهُ إِلَى غَيْرِ صَاحِبِهِ ، وَتَصِفُ الشَّيْءَ بِصِفَةِ غَيْرِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَجَازٌ وَاتِّسَاعٌ لَضَرْبِ الْمَبَالِغَةِ ، وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ مَلَابَسَةٍ مَا بَيْنَ صَاحِبِ ذَلِكَ الْفِعْلِ حَقِيقَةً وَمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَجَازًا ، أَلَا تَرَى إِلَى بَيْتِ سَاعِدَةَ كَيْفَ أَوْقَعَ فِيهِ الْإِكْلَالَ عَلَى الْمَوْهِنِ ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ وَقَعَ عَلَى النَّاطِرِ إِلَيْهِ فِيهِ الْمُنْتَظَرُ لَمَّا عَسَى أَنْ / يَكُونَ مَعَهُ (١٥٩ / أ) مِنْ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، فَهَذَا مِمَّا أَوْقَعَ فِيهِ الْفِعْلَ عَلَى غَيْرِ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ مَجَازًا .

ومثال ما نُسب فيه الفعل إلى غير صاحبه قول الآخر :

وَأَتَّاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةَ نَيْ الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ (١)

أَلَا تَرَاهُ نَسَبَ الْبَيَاتِ إِلَى اللَّيْلِ فِي قَوْلِهِ (وَأَتَّاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ) وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ

لصاحبها ، فالمعنى : وَأَتَّاتَتْ فِي لَيْلَةِ كَلِيلَةَ نَيْ الْعَائِرِ .

ومثال ما وُصِفَ فِيهِ الشَّيْءُ بِصِفَةِ غَيْرِهِ قَوْلُهُمْ : (نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ) (٢) قَالَ

الشَّاعِرُ :

= شرح المفصل : ٧٢ / ٦ ، والمقرب : ١٢٨ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور :

٥٦٢ / ١ ، والبسيط : ٩٣٦ - ٩٣٧ ، وفيه (ظمًا) مكان (طرابا) ، واصلاح

الخلل : ٢٢٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٣٦ / ٢ ، والمغنى : ٤٣٥ / ٢ ،

واللسان : (شأى - عمل) ، والخزانة : ٤٥٠ / ٣ .

(١) تقدم تخريجه في ص : ٥٠٨

(٢) الكتاب : ٣٣٧ / ١

وَنِمَتْ وَمَا لَيْلِ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ (١)

وَالصَّوْمُ وَالنَّوْمُ لَمْ يَقَمَا مِنَ النَّهَارِ وَلَا مِنَ اللَّيْلِ فليسا من صفتيهما إنما هما من
صفة الفاعل فيهما ، ومن هذا القبيل بيت ساعدة عند من جعل مؤهنا ظرفا وكليلا
بمعنى كآل ، فوصف البرق بالكلال الذي هو التعب والأعياء ، وليس من وصفه في الحقيقة ،
إنما هو من وصف الناظر إليه يتعب بذلك لخفاؤه وضعفه ، ومن هذا أيضا بيت أبي
الطيب إن وصف الماء بالصدى وهو العطر ومراده شاربه أي : إن هذا الهجير
لشدته ولهيبه يترك شارب الماء في حال شربه إياه صاديا ، فيكون إذا بيت يزيد
الذي أنشده أبو علي الفارسي على رواية رفع الماء من هذا القبيل ، نسب الارتواء إلى
الماء ومراده شاربه مجازا واتساعا للمبالغة في وجود ذلك لأجله إذا شرب ، ويحتمل
أيضا حذف المضاف على ما تقدم .

وكذلك أيضا بيت المتنبي يحتمل أن يكون على حذف مضاف ، أي يترك شارب الماء
صاديا ، والأول أولى للمبالغة ، فمعنى البيت على ما تقدم من مذهب الفارسي أنه
تمنى من عدوه أن يكون خيره كله إليه الكف عن ضره وأن يكون شره مرتويا عنه أي : لا
زيادة فيه على ما عهد منه ، فمعنى الخبر عن الشر بالارتواء الكف عن الزيادة فيه
كما يكف المرتوى من الماء عن الزيادة فيه ، فالارتواء في الشر مجاز واتساع وحقيقته
إنما هي في شارب الماء . والكفاف هو الكف والمضع وهو مصدر كف يكف إذا مضع ، وقد
رد مذهب أبي علي هذا في هذا البيت جماعة من النحويين منهم

(١) من الدواويل لجريير ، صدره :

لَقَدْ لُمْنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى

وَأُمُّ غَيْلَانَ : هِيَ بِنْتُ جَرِيرٍ . وَالسُّرَى : سِيرَ اللَّيْلِ ، وَالْمَطِيُّ : جَمْعُ مَطِيَّةٍ وَهِيَ

الرَّاحِلَةُ يَمْتَلِي ظَهْرَهَا . دِيوانه : ٤٥٤ .

وهو من شواهد سيويه : ١ / ١٦٠ ، وأما ابن الشجري : ١ / ٣٦ ، ٣٠١ ،

والانصاف : ١ / ٢٤٣ ، والخزانة : ١ / ٢٢٣ .

والشاهد فيه : وصف الليل بالنوم اتساعا ومجازا .

أبو الوليد الوقشي (١) ، وأبو محمد بن السيد وغيرهما .

أما الوقشي فقال : رفع الماء في هذا من فاحش الخطأ ولا وجه له إلا النصب مفعولاً بارتوى ، وفاعله (مرتو) ومثله في فحش الخطأ رد (مرتو) على (شرك) رفعتَه أو نصبتَه ، يعني جعل (مرتو) خبراً عن شرك ، قال : لأن الشاعر إنما تمنى أن يمدَّ وشره ويدعه عنه ، ولا يقال في هذا المعنى ارتوى شرك عنى ، ولا معنى لذلك ، والوجه في قوله (وشرك) الرفع حملاً على (كان) لأن ذلك انكشاف معنى الكفاف وتمادل الطرفين فيه .

وأما ابن السيد فقال : هذا غلط من أبي علي والصحيح : ما ارتوى الماء مرتو ، بنصب الماء على أنه مفعول بارتوى ، ويرفع مرتو على أنه فاعل به ، وارتوى ما هنا معناه (استقى) يقال : رويت الماء وارتويته ، فكأنه قال : ما استقى الماء مستق ، و (خيرك وشرك) مرتفعان بـ (كان) و (كفافاً) خبر عنهما ، و (عنى) متعلق بكفاف ، فحاصل مذاهبهما انكار نصب الشر ورفع الماء ، وأنه لا يجوز في (شرك) إلا الرفع بالعطف / (١٥٩ / ب) على اسم (كان) الذي هو (خيرك) و (عنى) متعلق بكفاف كما ذكر ابن السيد ، و (ما) لا خلاف فيها أنها مصدرية ظرفية على ما تقدم بسطه ، لكن المامل فيها على مذاهبهما ينبغي أن يكون (كفافاً) الذي يتعلق به (عنى) وقد يسوغ أن يكون المامل فيها (لبيت) بما فيها من معنى التمني ، والأول أولى وأحسن في المعنى . ولا يجوز عندهما إلا نصب الماء على أنه مفعول بارتوى وكذلك لا يجوز في (مرتو) إلا أن يكون مرفوعاً فاعلاً بارتوى ، قدِم فيه المفعول على الفاعل . ومعنى البيت على هذا أن الشاعر تمنى أن يكون غير عدو وشره مكفوفين عنه لا خير له ولا شره عليه . وما ذكره ابن السيد

(١) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد الكاتب المعروف بابن الوقشي . من أهل (طليطلة) ولد سنة ٤٠٨ هـ ، وكان عارفاً بالأحكام والحدِيث وعلم الفقه والنحو والشعر والخطابة والمنطق والهندسة . وكان من أعلم الناس باللغة والنحو والصروض . توفي بدانية يوم الاثنين جمادى الآخرة سنة : ٤٨٩ هـ . وله : نكت الكامل للمبرد . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٢٧ / ٢ -

من أن (عنى) متعلق بكفاف فيه نظر من جهة أن (كفافاً) مصدر (عنى) ومعموله،
 والمصدر موصول ومعموله صلته، ولا يفصل بين الصلة والموصول بما ليس من الصلة
 إلا بجمل الاعتراض على ما تقدم بيانه في نوع منه آخر من باب الفاعل والمفعول به (١)،
 وأنت ما هنا على ما ذكره ابن السيد قد فصلت بين المصدر ومعموله ب (كان) واسمها،
 وليسا ولا بد من صلته ولا هما جملة اعتراض، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: ضرباً
 كان فعلك زيداً، تريد: كان فعلك ضرباً زيداً، فزيداً معمول الضرب، فلا يجوز
 أن تفصل بينهما، ولأجل هذا الذى ذكرناه من أن الفصل بين المصدر ومعموله بما
 ليس من الصلة ممنوع منعوا في قوله سبحانه: (لَمَقَّتْ اللّٰهُ اَكْبَرُ من مَقَّتِكُمْ اَنْفُسَكُمْ
 اِنْ تَدْعُونَ) (٢) أن يكون العامل فى (ان) مقتاً الأول وإن كان المعنى عليه، إذ معنى
 الآية لمقت الله إياكم حين كنتم تدعون إلى الايمان فتكفرون، وذلك فى الدنيا أكبر
 من مقتكم أنفسكم اليوم، يقال لهم هذا وهم فى النار وذلك أنهم يخضون أنفسهم
 إن ذاك فينادون بهذا الكلام والمقت هو: البغض، أى: أبغضكم الله حين كفرتم
 به أكبر من بغضكم أنفسكم حين استقررتم فى النار، فإنما منعوا تعلق (ان) بالمبتدأ
 الذى هو (مقت) الأول، لأنه مصدر وقد فصل بينهما بالخبر (٣) الذى هو (أكبر من
 مقتكم أنفسكم) وليس من الصلة وحطوه على أنه متعلق بفعل محذوف يدل عليه (مقت)
 الأول تقديره: مقتكم الله إن تدعون، ذكر ذلك ابن جنى (٤) فى هذه الآية، فعلى
 قياس هذا يكون (عنى) متعلقاً بفعل محذوف يفسره (كفافاً) تقديره: يكف ذلك عني

(١) انظر ما تقدم فى ص: ٠٨٠.

(٢) من الآية: (١٠) من سورة غافر. وانظر مشكل اعراب القرآن: ٢٦٣-٢٦٤.

(٣) وفى البيان: ٣٢٨/٢: (بطل أن يقال: يعمل فيه مقت الله، لأن خبر المبتدأ قد تقدم على (ان) وليس بداخل فى صلته، فلو أعطته فى (ان) لفصلت بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ، وهو أجنبي، وهذا لا يجوز).

(٤) انظر الخصائص: ٢٥٦/٣.

وهو يكونُ العاملُ في (ما) من قوله : (ما ارتوى) وعلى هذا حملهُ ابنُ سَمَوْنِ (١) ،
 اللهمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَصْدَرُ فِي مَوْضِعِ اسْمِ الْمَفْعُولِ وَجَارِيًا مَجْرَاهُ ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ
 مَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّيِّدِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَلَيْتَ مَكْفُوفِينَ كَانَ خَيْرَكَ وَشَرَّكَ عَنِّي ، ثُمَّ وَضَعَ الْمَصْدَرُ
 مَوْضِعَ (مَكْفُوفِينَ) عَلَى مَعْنَاهُ كَقَوْلِهِمْ : هَذَا بِرَهْمٍ ضَرَبَ الْأَمِيرِ ، أَيْ مَضْرُوبُ الْأَمِيرِ .
 وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (هَذَا خَلَقَ اللَّهُ) (٢) أَيْ : مَخْلُوقُ اللَّهِ ، وَهَذَا الْوَجْهَ أَرَادَ ابْنُ السَّيِّدِ ،

وَلَأَجْلِ ذَلِكَ أَجَازَ تَعَلَّقَ (عَنِّي) بِهِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ وَعَلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ / يَحْمَلَ مَذْهَبُ (١٦٠/أ)
 الْوَقْشِيُّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ (كَانَ) حَيْثُ تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا
 أَنْ أَوْحِينَا) (٣) أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لِلنَّاسِ) مَتَعَلِّقًا بِمُعْجَبٍ وَإِنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ ، عَلَى
 أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ (مُعْجَبٍ) وَعَلَى مَعْنَاهُ ، ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِيهَا الشَّلُوبِيِّينَ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ ابْنُ
 أَبِي الرَّيْحِ .

وَفِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ الْعَامِلُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ نَفْسُ الْمَصْدَرِ وَلَكِنَّ الْأِسْمَ الَّذِي هُوَ فِي
 مَوْضِعِهِ وَعَلَى مَعْنَاهُ ، فَكَأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى ، فِي الْآيَةِ يَكُونُ (لِلنَّاسِ) مَتَعَلِّقًا
 بِمَا هُوَ فِي مَعْنَى (عَجَبٍ) وَهُوَ (مُعْجَبٍ) لَا بِنَفْسِ (عَجَبٍ) وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا فِي هَذِهِ
 الْآيَةِ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِيُّ وَكَذَلِكَ فِي الْبَيْتِ عَلَى هَذَا إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ (عَنِّي) بِمَا هُوَ فِي مَعْنَى
 (كَفَافٍ) وَذَلِكَ مَكْفُوفَانِ لَا بِنَفْسِ كَفَافٍ ، فَابْنُ السَّيِّدِ عَلَى هَذَا تَجُوزُ فِي نِسْبَةِ الْحَمَلِ
 إِلَى (كَفَافٍ) وَمَرَادُهُ الْأِسْمَ الَّذِي هُوَ فِي مَعْنَاهُ ، وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْبَهَ عَلَى هَذَا
 وَمَا أَنْكَرَهُ الْوَقْشِيُّ وَابْنُ السَّيِّدِ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِذْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَقَالُ : شَرَّكَ

(١) هُوَ أَبُو الْحَجَّاجِ يَوْسُفُ بْنُ بِيْقَى بْنِ يَوْسُفَ بْنِ يَسْمُونِ التَّجْمِينِيُّ الْبَاجِلِيُّ ، وَيَعْرِفُ
 أَيْضًا بِالشَّنَشِيِّ . كَانَ أَدْبِيًا نَحْوِيًّا لَمْ يُوَيَّا فِقِيهَا فَاضِلًا حَسَنَ الْخَطِّ وَالْوَرَاةَ مِنْ
 جِلَّةِ الْمَطَاءِ وَعَلِيَّةِ الْأَدْبَاءِ ، عَرِيقًا فِي الْآدَابِ وَاللُّغَةِ . أَلْفُ الْمَصْبَاحِ فِي شَرْحِ
 مَا اعْتَمَدَ مِنْ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ، وَغَيْرِهِ . تُوُفِيَ سَنَةَ : ٥٤٠ هـ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَّةِ
 الْوَعَاةِ : ٣٦٣ / ٢ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (١١) مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ . وَتَمَامُهَا : (فَأَرْوِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ
 دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٢) مِنْ سُورَةِ يُونُسَ . وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٥٢٥ / ٥٢٦ .

مرتوي ، ولا ارتوي الماء ، لا ينبغي أن ينكر ، لأنَّ المجازَ والتشاعَ في كلام العرب لا يَحصى كثرةً ، وكذلك حَذَفُ المضافِ في كلامهم أكثرُ من أنْ يَحصى ، وجميعُ النحويين على أنه مقيسٌ ومما رُتِّبَ إذا عُلِمَ ، لم يخالف في ذلك أحدٌ منهم إلا شيئاً يحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه لا ينفاسُ (١) ، وقد أنكر عليه لكثرتِه وانتشاره فإذا كان الأمر على هذا فما المانع من أن يُقال : شُرِّكَ مرتوي ، على المجازِ في نسبةِ الارتواءِ إلى الشرِّ ، والمرادُ الانكفافُ وعدمُ الزيادةِ ، فيصيرُ كالمرتوي من الماءِ حيثُ كان شاربُ الماءِ إذا ارتوي منه ينكفُ ، ألا ترى إلى قولِ العربِ : ضحكْتَ الأرضُ (٢) ، إذا أنبتت ، ولا شكَّ أنَّ الأرضَ لا تضحكُ كما أنَّ الشرَّ لا يرتوي ، إنما يكونُ الضحكُ ممن يفتَرُ عن شَرِّه ، كما أنَّ الارتواءَ إنما يكونُ من شاربِ الماءِ ، ولكن هذا على المجازِ والتشبيهِ ، وذلك أنَّ الأرضَ إذا أنبتت تَبْدَى عن حَسَنِ النباتِ وتفتقُ عن الزهرِ كما يفتَرُ الضاحِكُ عن الشفرِّ ، وقال الشاعرُ :

* وَضَحِكَ الْمَزْنَ بِهَا ثُمَّ بَغَى (٣)

يريدُ : بضحكِهِ لمعانَ بريقِهِ وببكاؤِهِ الممارُ ، ولا شكَّ أنَّ المزنَ وهو السحابُ لا يضحكُ ولا يبكي ، وقال الآخرُ :

فِي مَجْلِسِ ضَحِكِ السُّرُورِ بِهِ
عَنْ نَاجِذٍ بِهِ وَحَلَّتِ الْخُمْرُ (٤)

ولا شكَّ أنَّ السُّرُورَ لا يضحكُ عن ناجذِين . وقال الآخرُ :

إِذَا لَقِيتُ عَرَبَ عَوَانَ مَضِرَّةً
ضُرُوسَ تَهْرَ النَّاسِ أَنْيَابِهَا عَصَلُ (٥)

(١) انظر الخصائص : ٢/٣٦٢ .

(٢) انظر الصناعتين : ٢٨٣ .

(٣) من الرجز ، أوردَه الجاهظ من غير عزو في كتابه الحيوان : ٣/٧٥ .

(٤) من الكامل لأبي نواس ، من قصيدة له بعنوان (مجلس السرور) . حلت الخمر :

أصبحت حاللاً ، انظره في ديوانه ص : ٤٧٨ ، والصناعتين ص : ٣٠٤ .

(٥) من الطويل لزهير بن أبي سلمى . لقيت الحرب : حملت أي اشتدت وقويت ، والحرب

العوان : التي تكثر ، الضروس : العضوض العنيفة التي تطحن المحاربين وتنهكهم

تهر الناس : أي تصيرهم يهرونها أي يكرهونها . عصل : كالحمة معوجة .

انظره في ديوانه ص : ١٠٣ ، ومعاني القرآن للزجاج : ١/١٢٢ ، والصناعتين ص :

٢٩١ ، واللسان (عصل) .

ومعنى لَقِحتَ : حَمَلتَ بأخرى ، ولا شكَّ أَنَّ الحربَ لا تَلقَحُ إِنَّمَا تَلقَحُ الأُنثى من الحيوانِ وَإِنَّمَا ذلكَ عبارةٌ عن شدَّتِها بِكمالِها وتضاعفِها كالحاملِ . وكذلك وصفُهُ الحربَ بِأَنَّها ضَرُوسٌ وليس لها أضرارٌ تعنى بها ، والضَّرُوسُ هي المَضُوعُ بأضرارِها ، وَإِنَّمَا هذا عبارةٌ عن إيلاَمِها كما يكونُ ذلكَ من الضَّرُوسِ ، فهذا ونحوه وهو كثيرٌ جداً يشهدُ لصحةِ مأخذِ الفارسيِّ من أَنَّ (مرتويًا) خبرٌ عن (شَرَك) فلا معنى لانكارِهِ .

وَأَمَّا (ارتوى الماءُ) بالرفعِ على ما جوزه أيضاً فقد تقدّمَ أَنَّهُ / يتخجُّ أَمَّا على (١٦٠ / ب) حذفِ المضافِ وإِما على المجازِ والاتِّساعِ على ما تقدّمَ بسطُهُ ، وقد تقدّمَت نظائِرُهُ وما يشهدُ بصحَّتِهِ ، فلا وجهَ لانكارِهِ أيضاً .

وبالجملةِ فَكَلَّا الوجهينِ في هذا البيتِ جائزٌ ومستقيمٌ ، أَعنى مذ هبَ الفارسيِّ والمذ هبَ الآخرِ ، لا يمتنعُ واحدٌ منهما ، ففي هذا البيتِ وجوهٌ من الإعرابِ وضبطِها أَنَّكَ إِذا رفعتَ (شَرَك) و(الماءُ) معاً فيجوزُ فيه من الإعرابِ وجهانِ :

أحدُهما : مذ هبَ الفارسيِّ من أَنَّ (شَرَك) معطوفٌ على اسمِ (كان) و(مرتوي) معطوفٌ على غيرِها ، و(الماءُ) فاعلٌ بارتوى .

والثاني : أَنَّ يكونَ (شَرَك) معطوفاً على (خيرك) ، و(الماءُ) فاعلٌ بارتوى ، و(مرتوي) في موضعِ نصبٍ موضعُ موضعِ المصدرِ ، فكأنَّهُ قالَ : فليتكَ كانَ خيركَ كلهُ وشركَ كفافاً عني ما ارتوى الماءُ ارتواءً ، لكنَّهُ وضعَ اسمَ الفاعلِ وهو (مرتوي) موضعَ المصدرِ الذي هو (ارتواءُ) وعلى معناه ، وهذا الوجهُ الثاني قاله ابنُ بابشاذٍ (١) وهو (على) المعنى

الذي في مأخذِ الوقشيِّ وابنِ السِّيدِ كما تقدّمَ ، وليس بسدِّ يدٍ لما فيه من وضعِ اسمِ الفاعلِ موضعَ المصدرِ المؤكِّدِ بفعله المطفوئِ به ، وذلكَ شأنُ نادرٍ لا يقالُ ما وجدتُ عنه مندوحةً ، ألا ترى أَنَّكَ لا تقولُ : قامَ زيدٌ قائماً ، تريدُ : قامَ زيدٌ قياماً ، تنصبُ (قائماً) نصبَ المصدرِ ، إِنَّمَا يكونُ هذا مع كونِ الفعلِ لازمَ الحذفِ في مثلِ : أقاماً

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ : ل / ٢٩٠ .

(٢) كلمة (على) مكررة في الاصل .

وقد قعدَ النَّاسُ (١) ، تريدُ : أقيامًا ، على أن رأى جماعةٍ من النحويين (٢) أنَّ (قائمًا) في مثلِ هذا حالٌ مؤكدةٌ قامتَ مقامَ الفعلِ ، وليس في موضعِ المصدرِ ، والأصلُ : أتقومُ قائمًا ، ثم حُذِفَ الفعلُ اكتفاءً بالحالِ الدالةِ عليه ، وهى (قائمًا) وكان أكثرُ النحويين على هذا الثانى استكراها منهم لوضعِ (قائم) ونحوه موضعَ المصدرِ ، وكلامُ سيويه (٣) محتملٌ للقولين ، والله أعلمُ .

والصَّوابُ إذا رفعنا (الماء) وأخذنا البيتَ على المعنى الذى فى مأخذِ الوقشيِّ وابنِ السَّيِّدِ ، أن يكونَ الماءُ فاعلاً على حذفِ المضافِ كما ذكرَ قبلُ ، و(مرتو) مرفوعٌ بدلٌ منه (٤) بدلُ شَيْءٍ من شَيْءٍ ، كأنَّه قالَ : ما ارتوى صاحبُ الماءِ مرتويه ، ومرتوى الماءُ هو صاحبه ، وحذفُ معمولٍ (مرتو) وهو الضميرُ كما يحذفُ من الصلَّةِ فى مثلِ قوله سبحانه : (فأقنني ما أنت قانني) (٥) المعنى : فأقنني ما أنت قاضيه ، أو يكونَ (الماءُ) فاعلاً إما على المجازِ والاتِّساعِ أو على حذفِ المضافِ كما تقدَّم ، و(مرتو) منصوبٌ حالاً من هذا الفاعلِ ، وتكونُ حالاً مؤكدةً ، أى : ما ارتوى الماءُ فى حالِ كونه مرتوياً ، وسكنَ الياءُ إما للوقوفِ أو ضرورةٍ على ما تقدَّم قبلَ هذا . والحالُ يجوزُ أن تأتيَ مؤكدةً قالَ عز وجل : (فتبسّم ضاحكاً من قولها) (٦) فضاحكاً حالٌ من فاعلِ (تبسّم) وهو الضميرُ المستترُ فيه ، وقد حصلَ معناها من الفعلِ فهى إذا مؤكدةٌ ، وتقولُ على قياسِ هذا : أقامَ زيدٌ قائماً ، على أن يكونَ (قائمًا) حالاً مؤكدةً من زيدٍ ، ويجوزُ أيضاً على المعنى الذى أخذَ به الفارسيُّ فى البيتِ إذا رفعنا (شرك) و(الماءُ) أن يكونَ (شرك) مبتدأً و(مرتو) خبره ، فيكونُ مرفوعاً / بالضمَّةِ المقدَّرةِ فى الياءِ لأنه منقوصٌ كقائني وفاز ، و(الماءُ) (أ/١٦١) فاعلٌ على ما تقدَّم ، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ معطوفةٌ بالواوِ على الجملةِ الواقعةِ

(١) الكتاب : ٣٤٠/١ ، وانظر المقتضب : ٢٢٩/٣ .

(٢) ومنهم السيرافى . انظر شرح الكافية للرضى : ٢١٤/١ ، وشرح المفصل ١٢٣/١

(٣) الكتاب : ٣٤٠/١ .

(٤) أى : من المضاف .

(٥) من الآية : (٧٢) من سورة دلّه .

(٦) من الآية : (١٩) من سورة النمل .

خبراً لـ (لَيْتَ) وهي قوله (كَفَافًا كَانَ خَيْرٌ كُلُّهُ) فكأنه قال : وليتَكَ شَرِكٌ مَرْتَوْ عَنِّي ما ارتوى الماءُ ، فيكون موضع الجملة المعطوفة على هذا رفعاً ، لأنها عطفت على خبر (لَيْتَ) غير أن في هذا الوجه ضعفاً لما فيه من عطف الجملة الاسمية على الفعلية لأن قوله (كَفَافًا كَانَ خَيْرٌ) جملة فعلية ، والجملة بعد الواو جملة اسمية ، وقد تقدم أن ذلك ضعيفٌ ^(١) وإن كان جائزاً عند الجمهور ، وابن الطراوة ^(٢) يمنعه .

ويتصور أيضاً أن تكون الواو واو الحال ، والجملة من المبتدأ والخبر بعمدها في موضع الحال من اسم (كان) والعامل في هذه الحال (كان) لأنها العاطفة في صاحبها وهذا على مذهب من يجهز أن تعمل (كان) وأخواتها في الحال والظرف والمجرور ^(٣) ، وليس ذلك من مذهب الفارسي على ما تقدم في باب (كان) . فهذه ستة أوجه فيما إذا رفعت (شَرِكٌ) و (الماء) . فإن نصبت (شَرِكٌ) مع رفع (الماء) أيضاً ، فقد تقدم مذهب الفارسي أنه معطوف على اسم (لَيْتَ) المحذوف ، و (مرتو) معطوف على الجملة بعمدها التي هي في موضع خبرها ، ويجوز إذا أخذنا معنى البيت على ما أخذه الوقشي وابن السيد أن يكون (وشرك) مفعولاً معه والناصب له (كان) لكن هذا على مذهب من يجهز في (كان) وأخواتها أن تعمل في غير اسمها وخبرها من الظرف والمجرور ونحوهما ، ويجري على هذا الوجه في (مرتو) من قوله (ما ارتوى الماءُ مرتو) ما تقدم من مذهب ابن بابشاذ ، والوجهين بعمده وهما البديل والحال .

وأما إذا نصبت (الماء) فإن رفعت (شرك) لم يستقم في البيت إلا ما ذكره الوقشي وابن السيد من أن (شرك) معطوف على (خيرك) و (مرتو) فاعل (ارتوى) و (الماء) مفعوله ، وإن نصبت (شرك) فهو مفعول معه والعامل فيه (كان) على مذهب من يجهز ذلك كما تقدم ، و (مرتو) فاعل و (الماء) مفعول ، ومعنى البيت

(١) انظر ما تقدم في ص : ٤٥٨

(٢) انظر البسيط : ٥١٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار : ٠٨٨ .

(٣) انظر الهمع : ٢ / ٧٤ - ٧٥ .

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٥٧٤ .

على هذا على حسب ما تقدم في مذهب الوقيشي وابن السيد ، وقد تقدم في باب (كان) أن سيوييه يميز عمل (كان) في المفعول معه حيث ذكر في قولهم : ما أنت وزيداً (١) ، أنه على إضمار (كان) أي : ما تكون وزيداً ، وهي الناصبة للمفعول معه الذي هو زيد ، ولا يصح أن تكون ما هنا تامة على ما تقدم بيانه في باب (كان) ، ولا يستقيم في هذين الوجهين اللذين ذكرا في نصب الماء مع رفع (شرك) أو نصبه مذهب الفارسي لأنك ان جعلت (مرتويًا) خبراً عن الشر مع الحمل على (كان) أو على (ليت) بقى (ارتوى) بغير فاعل ، فجعلت الأوجه في هذا البيت عشرة ، ثمانية في رفع (الماء) مع رفع (شرك) ونصبه ، ووجهان في نصب (الماء) مع رفع (شرك) ونصبه أيضاً ، والمختار منهما رفع (شرك) بالمصطف على اسم (كان) ونصب (الماء) مفعولاً بارتوى ورفع (مرتوي) فاعلاً به ، وهكذا رواه أبو علي (٢) البغدادي في الأمالي (٣) ، وهو الذي يرويه أكثر الناس / وصححه أبو الهجان بن يسعون ، وهو الذي ذهب إليه الوقيشي (١٦١/ب) وابن السيد على ما تقدم بيانه ، وهو سالم من المجاز واستعمال لفظ (مرتوي) في غير موضعه ومن حذف المضاف في قوله (ارتوى الماء) مع صحة معناه ووضوحه ، وما ذكره ابن السيد من أن (ارتوى) في هذا البيت بمعنى (استقى) والمعنى ، ما استقى الماء مستقياً ، فإنما ارتكب ذلك لأن (ارتوى) فيه قد تعدى إلى الماء بنفسه ، ولو كان من الرى الذي هو زيد العطش وهو الشبع (من) (٤) الماء لما تعدى بنفسه

(١) الكتاب : ٣٠٣/١ ، وانظر ما تقدم في ص : ٥٧٨

(٢) هو اسماعيل بن القاسم بن عيدون أبو علي القالي المعروف بالبغدادي ، ولد سنة ٢٨٨ هـ بد ياربكر . أخذ النحو والعربية والأدب عن ابن درستويه والنجاح والأخفش الصغير وابن دريد وابن السراج وغيرهم . كان أعلم الناس بنحو البصريين في عصره . صنف الأمالي ، والنوادر ، والمقصود والممدود ، والبارع في اللغة وغير ذلك . توفي بقرطبة سنة : ٣٥٦ هـ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٤٥٣/١ ، وانباه الرواة : ٢٠٤/١ ، وشذرات

الذهب : ١٨/٣ .

(٣) الأمالي : ٦٨/١ .

(٤) كلمة (من) مكررة في الأصل .

بل كان ينبغي أن يقول : ما ارتوى من الماء مرتوي ، والأولى أن يكون من الرئي^(١) لأنه
أبين في المعنى ، ويكون على حذف حرف الجر الذي هو (من) ولما حذفه انتصب
الاسم ، فيكون الماء منصوباً على اسقاط حرف الجر ، وقد حكى ابن القوطية^(٢) أنه
يقال : رويت من الماء ، ورويت الماء^(٣) ، فقولهم : رويت الماء ، إنما وجهه حذف
حرف الجر ، فذلك يكون (ارتوى) هنا ، إذ قد سمع في الكلام في (رويت) ، وحكم
(ارتويت) كحكمه لأنه بمنزلة وعلى معناه ، وفيما ذكره الفارسي من نصب (شـرـك)
بالمعطف على اسم (ليت) المحذوف ضعف ، وهو ما فيه من حذف المعطوف عليه ،
ألا ترى أن اسم (ليت) وهو الكاف في قولك (ليتك) قد حذف مع أنه قد عطف
عليها قوله (وشرك) فكان ينبغي لما عطف عليها ألا يحذفها ، لأن حذف المعطوف
عليه قليل جداً لا يقاس عليه إلا في ضرورة كقول الشاعر :

فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا ذِكْرُهُ وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يَفْعَلْ^(٥)

أراد : (فإذا هو وذلك) ، واسم الإشارة الذي هو (ذلك) معطوف على (هو)
فحذف (هو) مع أنه معطوف عليه ، وذلك قبيح ارتكبه لضرورة الشعر ، فيكون ذلك
البيت في نصب (شرك) على ما أخذ الفارسي من هذا القبيل ، ولأجل هذا منعوا حذف

(١) انظر اللسان : (روى)

(٢) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن ابراهيم بن عيسى بن مزاحم المصروف
بابن القوطية القرطبي أبو بكر النحوي . كان اماً في اللغة والعربية ، حافظاً
لهما مقدماً فيهما على أهل عصره ، حافظاً لأخبار الاندلس . صنف الأفعال ،
والمقصود والممدود ، وتاريخ الأندلس ، وشرح رسالة أدب الكاتب . توفي سنة
٣٦٧ هـ . انظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١ / ١٩٨ ، وابناه الرواة : ٣ / ١٧٨ ،

وتاريخ علماء الاندلس : ٢ / ٧٨٢ .

(٣) انظر كتاب الأفعال له ص : ١٠٥ .

(٤) في الأصل (ضعفاً) بالنصب .

(٥) من الكامل لأبي كبير الهذلي (عامر بن الحليس) أحد بني سعد بن هذيل .

ويروي (حينه) مكان (ذكره) ، انظر ديوان الهذليين : ٢ / ١٠٠ ، وشرح

الكافية الشافية : ٣ / ١٢٦٠ .

الضمير من الصلة إذا أتبع بالمعطف وإن اجتمعت فيه شروط الحذف فلا يجوز في قولك الذي ضربته وزيداً عمرو ، أن تحذف الهاء فتقول : الذي ضربت وزيداً عمرو ، لأنها قد عطف عليها زيد ، وأجاز الفراء^(١) وأبو علي^(٢) الدينوري حذف هذه الهاء هنا ، وإن كانت قد عطف عليها ، وما تقدم من مذهب الفارسي في هذا البيت ذكره في الايضاح^(٣) ، ووقع له كذلك في التذكرة ، وتبعه عليه ابن جنى ، ومن المتأخرين ابن أبي الربيع ، وانتهاء الكلام على هذا البيت انتهى الكلام على حذف اسم (إن) وأشواتها وما يتعلق به .

وأما خبرها فحذفه جائز إذا علم في الكلام وغيره نحو قولهم : إن مالا وإن ولداً وإن عدداً ، فالاسم المنصوب بعد (إن) اسمها وخبرها محذوف ، أي : إن لنا مالا ، وإن لنا ولداً ، وإن لنا عدداً ، ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحداً إن الناس (الب)^(٤) عليكم ؟ فيقول : إن زيداً ، وإن عمراً ، أي : إن لنا زيداً ، وإن لنا عمراً ، ومن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجرين في حق الانصار : "أستمتعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم : قال : فإن ذاك" أي : فإن ذاك مكافأة لهم ، والمعنى : إن معرفتكم بصنيعهم معكم واحسانهم مكافأة منكم لهم^(٥) . ومنه أيضاً

(١) انظر المهمم : ٣١١/١ .

(٢) هو أحمد بن جعفر الدينوري أبو علي ، ختن ثعلب ، أصله من الدينور ، قدم البصرة وأخذ عن المازني كتاب سيويه ، ثم دخل بغداد فأخذ عن المبرد أيضاً مع تحمله الملام من ثعلب ، ثم وفد الى مصر متوطناً . وله مؤلفات في النحو منها : المذهب في النحو ، وضمائر القرآن . توفي سنة : ٢٨٩هـ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٠١/١ ، وأنباه الرواة : ١٤٣/٢ .

(٣) الايضاح : ١٢٣/١ .

(٤) زيادة من الكتاب : ١٤١/٢ .

(٥) قال السهيلي في أماليه : ٤٦ : (رواه أبو عبيد (القاسم بن سلام) في شرح

الخريب) . وانظر الجني الداني : ٤٢٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ل ٣٢

(٦) أمالي ابن الشجري : ٣٢٢/١ .

البيت المتقدم على رواية من رواه ، ولكن زنجياً عظيم المشافر بالنصب (١) ، فزنجياً
اسم (لكن) وعظيم المشافر وصف له ، وغيرهما محذوف تقديره : ولكن زنجياً عظيم
المشافر لا يعرف قرابتي . وقد رجح سيبويه (٢) - رحمه الله - النصب في هذا البيت
على الرفع ، لأن حذف الخبر في كلام العرب أكثر من حذف الاسم حتى ذهب بعضهم
إلى أن حذف الاسم لا يجوز إلا في ضرورة ، سواء أكان ضمير الأمر أو الشأن أو القصة
أم غير ذلك ، وإليه ذهب ابن جنى (٣) وأبو الحجاج الأعم (٤) ، وابن بابشاذ (٥) ،
وربما نسب لسيبويه . وعلى الضرورة حطوا جميع ما تقدم من الأبيات في حذف الأسم ،
وأجازوا أن يقدّر الاسم في البيت الأخير منها ، فليتك كفافاً أو فليته كفافاً ، على
أن يكون الاسم ضمير المخاطب أو ضمير الأمر أو الشأن وكذلك قول الآخر :
فليت دفعتم الهم عنى ساعة فبتنا على ما خيلت ناعى بال (٦) (٧)

(١) رواه ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٢٦/١ ، بالنصب .

(٢) الكتاب : ١٣٦/٢ .

(٣) المحتسب : ١٨٢/٢ .

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى المعروف بالأعلم (لانشقان

شفته الحلبي) ولد بـشنتمرية (مدينة في غرب الأندلس) رحل إلى قرطبة

فتلقى عن ابراهيم الاقلبي وغيره . كان عالماً بالعربية واللغة ومعانى الأشعار ،

حافظاً لها ، حسن الضبط لها . وكانت تغلب عليه النزعة الأدبية . كف بصره

آخر حياته . له من المصنفات : شرح الجمل للزجاجي ، وشرح شواهد سيبويه

وشواهد الجمل ، وديوان زهير ، والحامسة وغير ذلك . مولده سنة ٤١٠ هـ

وتوفى بأشبيلية سنة : ٤٧٦ هـ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٥٦/٢ ، ومعجم الادباء : ٦٠/٢٠ ، والصلة

رقم : ١٣٩١ .

(٥) انظر شرح الجمل له : ل / ٣٣ .

(٦) في الأصل (و) بدون الهمزة .

(٧) من الطويل لمدى بن زيد الحبادي ، انظره في ديوانه : ١٦٢ ، والنوادر

٢٥ ، وأما ابن الشجرى : ١٨٣/١ - ٢٩٥ ، والايضاح : ١٠٦/١ ،

والانصاف : ١٨٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٢/١ ، والمفنى : ٢٨٩/١ =

أى : فليتك أو فليته . ومن حذف الخبر أيضاً قول الآخر :

وما كنت ضففاً ولكن طالباً أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل^(١)

ف (طالباً) اسم (لكن) و (أناخ) مع ما بعده في موضع الصفة لطالب ، والخبر محذوف والتقدير : ولكن طالباً منيخاً أنا ، وسأخ هنا جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، لأن لهذه النكرة ستوقاً للاخبار عنها وهو الوصف ، وقد تقدم في باب (كان) أن النكرة التي لها ستوق يجوز جعلها الاسم والمعرفة الخبر^(٢) ، وإن كان المختار العكس ، وذلك جارٍ في هذا الباب ، إذ لا فرق في ذلك بين باب (كان) وباب (إن) ، وقد أجاز سيويه : إن قريباً منك زيد^(٣) ، وإن خيراً منك عمرو ، لأن هذه النكرة لها ستوق وهو المعلوم ، ألا ترى أن (منك) يتعلق بقريب وكذلك (منك) الواقع بعمد (خير) .

ومن حذف الخبر أيضاً قوله عز وجل : (إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم من آياته لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد^(٤))
تقديره : هلكوا وضلوا ، ويكون قوله : (وآيته لكتاب) إلى قوله (من حكيم حميد) اعتراضاً بين اسم (إن) وخبرها ، أو يكون حالاً من الذكر ، والأول أحسن .
ومنهم من يقدّر الخبر : (إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به^(٥)) وآيته لكتاب

= شرح شواهد للسيوطي : ٦٩٧/٢ ، والخزانة : ٣٨١/٤ ، وأنشد ابن

منظور في اللسان (بول) عجزه من غير عزو.

(١) من الطويل وهو للأخضر بن هبيرة كما في اللسان : (ضفط) .

والضفاط : المحدث الذي يقضى حاجته من جوفه ، وهو أيضاً الذي يختلف

على الحميم من قرية إلى قرية ينقل الصرة والمتاع . والمطلب هنا طلب الأيسل

الضالة . انظر الكتاب : ١٣٦/٢ ، والمخصص : ١٣٢/٧ ، وشرح للجصيل

لابن عصفور : ٤٤٣/١ ، وفيه : (وأقرى) مكان (قليلاً) و (سميل) مكن (سميل)

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٥٢٤

(٣) الكتاب : ١٤٢/٢ .

(٤) الأيمان : (٤١ - ٤٢) من سورة فصلت .

(٥) معاني القرآن : ١٩/٣ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢٧٣/٢ ، والبحر المحييط :

٥٠٠/٧ ، والمعنى : ٥٤٩/٢

عزیزٌ ، فالواو على هذا من قوله (وإِنَّهٗ) وَأَوَّ الْحَالِ مِنْ / الضَّمِيرِ المحذوفِ فِي (بِسِه) (١٦٢ / ب)
وَحَذَفَ (كَفَرُوا بِهِ) لَتَقَدَّمَ ذَكَرَهُ ، حَيْثُ قَالَ : (كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) وَبَقِيَ الْحَالُ ، وَهَذَا
التَّقْدِيرُ أَحْسَنُ مِنَ الْأَوَّلِ وَأَجْوَدُ ، وَمَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْمَلَاءِ (١) فِي هَذِهِ الْآيَةِ
أَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ بِمَحذُوفٍ وَهُوَ عِنْدَهُ (٢) الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ (أَوْلَيْكَ يَنَادُونَ
مِنْ مَكَانٍ بِحَمِيدٍ) ، وَقَدْ اسْتَبَعَدَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ (٣) لِكثْرَةِ الْحَائِلِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ ،
وَلَعَلَّ أَبَا عَمْرٍو رَأَى هَذِهِ الْجُمْلَةَ كُلَّهَا اعْتِرَاضِيَّةً ، إِنْ لَيْسَتْ أَعْجَبِيَّةً مِنَ الْأَسْمِ .
أَمَّا قَوْلُهُ (وَإِنَّهٗ لِكِتَابٍ عَزِيزٌ) إِلَى قَوْلِهِ (حَمِيدٍ) فَتَعْرِيفٌ بِرَفِيعٍ قَدَّرَ الذِّكْرَ السَّادِي
كَفَرُوا بِهِ وَهُوَ الْقُرْآنُ ، وَهَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ أَحْسَنِ مَا يَحْتَرِضُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَلَازِمَيْنِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ (مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ) (٤) فَيَحْسُنُ أَيْضًا
وَقَوْعُهُ اعْتِرَاضًا ، لِأَنَّ فِيهِ تَسْلِيَةً لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُفْرِهِمْ بِمَا جَاءَهُمْ بِهِ
وَقَوْلِهِمْ إِنَّهٗ كَذَّابٌ وَإِنَّ مَا جَاءَهُ بِهِ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ حَيْثُ ذَكَرَ مَنْ كَفَرَهُ وَكَذَّبَهُ : مَا يَصْدُرُ لَكَ مِنْهُمْ مِنَ الْإِنْدَانِ وَالتَّكْذِيبِ قَدْ
صَدَرَ مِثْلُهُ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ مِنْ أُمَّمِهِمْ ، فَالاعْتِرَاضُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ هُنَا سَدِيدٌ ، كَمَا
تَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا خُولِفَ فِي مَسْأَلَةٍ مَا : إِنْ الَّذِي خَالَفَكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ

(١) أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْمَلَاءِ بْنِ عَمَارٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَازِنِيُّ النَّحْوِيُّ الْقُرَيْشِيُّ ، أَحَدُ الْقُرَاءِ
السَّبْعَةِ الْمَشْهُورِينَ ، اسْمُ كُنْيَتِهِ (زَيْنَان) . كَانَ إِمَامَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَسَّيَ
الْقِرَاءَاتِ وَالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ . أَخَذَ عَنِ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَعِيدِ
ابْنِ جَبْرِ وَمَجَاهِدٍ . تُوُفِيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَقِيلَ : ثَمَعٌ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً .
انظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَّةِ الْوَعَاةِ : ٢٣١ / ٢ - ٢٣٢ ، وَمَرَاتِبِ النَّحْوِيِّينَ : ١٣ ،
وَطَبَقَاتِ الْقُرَاءَةِ : ٢٨٨ / ١ .

(٢) انظُرْ الْبَحْرَ الْمُحِيطَ : ٥٠٠ / ٧ .

(٣) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٤٣) مِنْ سُورَةِ فَصَّلَتْ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى (إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ) مَكْرَرٌ فِي
الْأَصْلِ .

- وقد خُولِفَ فيها من قَبْلِكَ - مَبْطَلٌ فَيُرْمَقِي ، فمَبْطَلٌ خَبْرٌ (إِنَّ) وقد فَصَلَتْ بَيْنَهُ
 وَبَيْنَ الْأَسْمِ بِقَوْلِكَ (وَقَدْ خُولِفَ فِيهَا مِنْ قَبْلِكَ) وَهِيَ جُمْلَةٌ اعْتِرَاضِيَّةٌ ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ
 (إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ) مِنْ وَصْفِهِ الذِّكْرَ أَيْضًا وَمَتَّطِقٌ فِي الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ
 (مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ) ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : لَذُو مَغْفِرَةٍ لِمَنْ آمَنَ
 بِكَ وَمَا جَعَلَتْ بِهِ ، وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ لِمَنْ صَدَرَ لَكَ مِنْهُ الْإِذْيَةُ وَالتَّكْذِيبُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِمَا
 جَعَلَتْ بِهِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ جَلَّ وَتَعَالَى : (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَهُوَ عَلَيْهِمْ
 عَمِي) (١) هُوَ أَيْضًا مِنْ وَصْفِ الذِّكْرِ الَّذِي كَفَرُوا بِهِ ، وَفِيهِ بَيَانُ الْحِكْمَةِ فِي كَوْنِهِ عَرَبِيًّا غَيْرَ
 أَعْجَمِيٍّ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ الْفَاصِلَةَ عَلَى قَوْلِ أَبِي عَمْرٍو لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا أَعْجَمِيًّا
 فَيَمْتَنِعُ الْفَصْلُ بِهِ .

وَيَتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَوْجُهُ أُخْرَى مِنَ الْإِعْرَابِ سِوَى مَا تَقَدَّمَ .

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ)
 جُمْلَةٌ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ مَفْسَّرَةٌ لِلخَيْرِ وَمُؤَدِيَةٌ مَعْنَاهُ عَلَى حَسْبِ مَا قَالُوهُ فِي قَوْلِهِ
 عَزَّ وَجَلَّ : (وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) (٢) إِذَا حُمِلُوا
 هَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالخَيْرِ وَهِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) عَلَى
 أَنَّهَا جِيءَ بِهَا لِتَفْسِيرِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِـ (وَعَدَّ) وَلَيْسَتْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَفْعُولًا لَهَا ،
 لِأَنَّ (وَعَدَّ) لَا تَتَوَجَّهُ عَلَى الْجُمْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَفْعُولَهَا الثَّانِي إِذَا نَصِبَ فَاثِمًا
 انْتِصَابُهُ عَلَى اسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ الَّذِي هُوَ الْبَاءُ وَحُرُوفِ الْجَرِّ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلِ ،
 فَإِذَا قُلْتَ : وَعَدْتُ زَيْدًا خَيْرًا ، فَالْأَصْلُ : وَعَدْتُ زَيْدًا بِخَيْرٍ ، فَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ
 الْآيَةِ (وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مَغْفِرَةً / وَأَجْرًا عَظِيمًا) (٣) فَالذِّينَ (١٦٣)
 مَعَ صَلَاتِهِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَ(مَغْفِرَةً) هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، ثُمَّ هُذِفَ الْمَفْعُولُ
 الثَّانِي وَسَيَقَتِ الْجُمْلَةُ لِتَفْسِيرِهِ وَتَوَدَّى مَعْنَاهُ . وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ أَيْضًا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ :

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٤٤) مِنْ سُورَةِ فَصَلَتْ .

(٢) الْآيَةُ : (٩) مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ . وَانظُرِ الْمَعْنَى : ٤٠٢ / ٢ .

(٣) الْآيَةُ : (٩) مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الصِّرَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) (١) وقوله تعالى : (فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) (٢) المعنى : ولا يحزنك قولهم لأن الصِّرَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ، فلا يحزنك قولهم لأننا نعلم ما يسرون وما يعلنون ، و(قولهم) المراد به كفرهم وما كانوا يقولونه للنبي صلى الله عليه وسلم من ساحرٍ ومجنونٍ وشاعرٍ وغير ذلك ، أى : لا يحزنك كفرهم بك لأن الصِّرَّةَ كُلَّهَا لِلَّهِ فسينصرك عليهم ، وكذلك الآية الأخرى ، المعنى فيها : لا يحزنك كفرهم لأننا نعلم سرهم ونجواهم فسنجزئهم جزاء كفرهم ، فالجملة من (إن) واسمها وخبرها لا موضع لها من الأعراب مفسرة للصلة ومحصلة لها ، لكنها من حيث اللفظ على الاستئناف .

ولهذا النحو نظائر كثيرة ، فلك أن تجعل هذه الآية من هذا القبيل ، وكان الأصل : إن الذين كفروا بالذکر لما جاءهم ما يصدرك منهم إلا ما قد صدر للرسل من قبلك أو نحو هذا في المعنى ، فحذفت الجملة الواقعة خبراً وفسرت بقوله جل وتعالى (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك) ويكون قوله (وإنه لكتاب عزيز) إلى قوله (من حكيم حميد) اعتراضاً أو حالاً من الذکر ، والاعتراض أحسن ، وهذا الوجه يرجع إلى حذف الخبر ، وإنما يختلف مع ما تقدم سوى قول أبي عمرو من جهة التقدير .

والوجه الثاني : أن يكون (الذين) على حذف مضافٍ تقديره : إن منبؤ الذين كفروا لا يأتيه الباطل ، فيكون الخبر الجملة التي هي (لا يأتيه الباطل) (٣) وقوله (إنه لكتاب عزيز) اعتراضاً أو حالاً من الذکر على ما تقدم ، ويجوز أن يكون الخبر (تنزيل من حكيم حميد) ويكون قوله (لا يأتيه الباطل) في موضع الصفة لكتاب ، والمراد بمنبؤ الذين كفروا الذکر الذي كفروا به وهو القرآن ، لأنهم حين لم يؤمنوا به ولم

(١) من الآية : (٦٥) من سورة يونس .

(٢) الآية : (٧٦) من سورة يس .

(٣) انظر البحر المحيط : ٧ / ٥٠٠ . ٥٠١ .

يعملوا بما فيه نَبَذُوه وراءَ ظهورهم . قَالَ تَعَالَى : (وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (١) وَإِنْ شَعَتْ قَدَّرَتِ الْمِضَافُ : إِنْ جَاءِيَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، وَجَاءِيهِمْ هُوَ الْقُرْآنُ لِقَوْلِهِ (لَمَّا جَاءَهُمْ) وَقَالَ تَعَالَى : (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ) (٢)

الوجه الثالث : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّذُنُوقِ الْعِقَابِ) (٣) ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ ذَاكَ فِي الْاسْمِ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ وَأَلَّا يَكُونَ كَذَلِكَ ، فَإِذَا أُخِذَ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ فَالْتَقْدِيرُ : إِنْ مَنَبُودَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ إِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّمَن آمَنَ بِهِ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ لِّمَن كَفَرَبِهِ ، وَإِنْ شَعَتْ قَدَّرَتِ الْمِضَافُ : إِنْ

جَاءِيَ الَّذِينَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ حُذِفَ الْمِضَافُ وَأَقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَحُذِفَ أَيْضًا مَعْمُولٌ (مَغْفِرَةٌ) وَمَعْمُولٌ (عِقَابٌ) وَهُمَا الْمَجْرورانِ الْمُتَمَلِّقانِ بِهِمَا ، لِأَنَّ لِمَن آمَنَ بِهِ (يَتَمَلَّقُ بِمَغْفِرَةٍ) ، وَ(لِمَن كَفَرَبِهِ) يَتَمَلَّقُ بِعِقَابٍ وَإِنْ شَعَتْ بِالْأَلِيمِ وَإِنْ شَعَتْ

كَانَ الْمَجْرورُ الْوَاقِعُ بَعْدَ مَغْفِرَةٍ فِي مَوْضِعٍ / لَهَا يَتَمَلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، وَالْمَجْرورُ الْوَاقِعُ (١٦٣) /

بَعْدَ عِقَابٍ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لَهُ أَيْضًا يَتَمَلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا مِنْ حَذْفِ الصِّفَةِ لَا مِنْ حَذْفِ الْمَعْمُولِ ، وَالْمَعْمُولُ وَالصِّفَةُ يَحذفانَ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، وَ(بِهِ) بَعْدَ (آمَنَ) أَوْ بَعْدَ (كَفَرَ) هُوَ الضَّمِيرُ الْمَاعِدُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ الَّذِي صَارَ اسْمًا (إِنْ) مِنَ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا لَهُ ، لَكِنَّهُ حُذِفَ لِأَنَّهُ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ أَوِ الْوَصْفُ

الْمَحذُوفُ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) (٤) ، كَيْفَ حَذَفَ الضَّمِيرُ الْمَاعِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ بِحَذْفِ الْمَعْمُولِ ، لِأَنَّهُ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ ، وَالْأَصْلُ : أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ شُرَكَائِيَ ، فَأَنَّهُمْ شُرَكَائِيَ مَفْعُولٌ (تَزْعُمُونَ) حُذِفَ ، وَحُذِفَ فِي جُمْلَتِهِ الْمَاعِدُ إِلَى الَّذِينَ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُتَمَلِّقُ ب (إِنْ) فَتَكُونُ

(١) الآية : (١٠١) من سورة البقرة .

(٢) من الآية : (٨٩) من سورة البقرة .

(٣) من الآية : (٤٣) من سورة فصلت .

(٤) من الآية : (٦٤) من سورة القصص .

هذه الآية ، أعني قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ)^(١) من هذا القبيل ،
لكن على حذف المضاف من الأول كما تقدّم .

وأما إن لم يؤخذ الاسم على حذف مضاف ، فتكون الجملة الواقعة خبراً على حذف
الضمير المائد إلى الاسم ، والتقدير : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ إِنْ رَبِّكَ
لَذُو مَغْفِرَةٍ لِمَنْ آمَنَ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ لَهُمْ ، أي : لِلَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ ، ثُمَّ حُذِفَ
الضَّمِيرُ مِنَ الْخَبَرِ وَهُوَ (لَهُمْ) كَمَا قَالُوا : إِنَّ السَّمْنَ مَنَوانٍ بِدِرْهِمٍ * يَرِيدُونَ : مَنَوانٍ
منه بِدِرْهِمٍ ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ ، وَكَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ
الْأُمُورِ)^(٢) عِنْدَ مَنْ أَخَذَهَا عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ ، أَيْ : إِنَّ ذَلِكَ مِنْهُ
لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ، وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الصَّبْرِ وَالْغَفْرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ^(٣) .
الوجه الرابع : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ قَوْلَهُ (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ حَذْفٌ ،

وَيَقُومُ مَقَامَ الضَّمِيرِ الْمَائِدِ إِلَى الْأَسْمِ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا (الْمَاءُ) فَسَيُ
(يَأْتِيهِ) ، لِأَنَّهَا تَعُودُ إِلَى الذِّكْرِ الْمُقَيَّدِ بِالْأَسْمِ ، فَأَعْنَى عَنِ الضَّمِيرِ الْمَائِدِ عَلَى الْأَسْمِ
كَأَنَّ الْأَصْلَ : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ، لَا يَأْتِي الذِّكْرُ
الَّذِي كَفَرُوا بِهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، ثُمَّ جُعِلَ مَكَانَ الذِّكْرِ الْمَوْصُوفِ
ذَلِكَ الضَّمِيرُ ، وَهَذَا الْوَجْهُ عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ طَاهِرٍ الْخَدْبِ^(٤) فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ :
(وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) ، لِأَنَّ (ذَلِكَ) عِنْدَهُ يَقُومُ مَقَامَ الْمَائِدِ
عَلَى (مَنْ) لِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى الصَّبْرِ الْمُقَيَّدِ بِالْأَوَّلِ ، أَيْ : إِنَّ صَبْرَهُ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ، ثُمَّ

وَضَحَّ اسْمُ الْإِشَارَةِ مَوْضِعَ الصَّبْرِ الْمُضَافِ إِلَى الضَّمِيرِ (مَنْ) ، فَأَعْنَى اسْمُ الْإِشَارَةِ لِذَلِكَ عَنِ الرَّاجِعِ
إِلَى (مَنْ) ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُّونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ)^(٥)

(١) من الآية : (٤١) من سورة فصلت .

(٢) الآية : (٤٣) من سورة الشورى .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٣٢٩ .

(٤) تقدمت طريقته في ص : ٣٣٠ .

(٥) من الآية : (٢٣٤) من سورة البقرة . وانظر اعراب القرآن للنحاس : ٢٦٩/١ ،

ومشكل اعراب القرآن : ٩٩/١ ، والبيان لابن الأنباري : ١٦١/١ .

فَالنُّونُ فِي (يَتَرَبَّصْنَ) الْعَائِدَةُ إِلَى الْأَزْوَاجِ تُغْنِي عَنِ الْمَائِدِ إِلَى الْمَوْصُولِ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ الْأَزْوَاجِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِهِ ، وَالْأَصْلُ : يَتَرَبَّصْنَ أَزْوَاجَهُمْ ، (فَاالنُّونُ) (١) تَعُودُ إِلَى الْأَزْوَاجِ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَزْوَاجِ أَزْوَاجُ الْمُتَوَفِينَ ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْإِشَارَةِ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ يَرْجِعُ إِلَى الصَّبْرِ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لِمَنْ ، فِيهِذَا الْمَقْدَارِ يَكْتَفَى فِي الرَّبْطِ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى هَذَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، لِأَنَّ الْهَاءَ فِي (يَأْتِيهِ) تَعُودُ إِلَى الذَّكْرِ وَمَحَلُّهُ أَنَّهُ الَّذِي كَفَرُوا بِهِ .

وَيَتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ (٢) الَّذِينَ / يَجِيزُونَ زِيَادَةَ (١٦٤ /) الْوَاوِ ، أَنَّ تَكُونَ الْوَاوُ مِنْ قَوْلِهِ (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) زَائِدَةٌ ، وَيَكُونُ الْخَبْرُ (إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) وَالْكَلَامُ فِي الرَّابِطِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخَبْرُ (لَا يَأْتِيهِ) إِمَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ ، أَوْ تَكُونَ الْهَاءُ فِي (إِنَّهُ) مَغْنِيَةً عَنِ الْمَائِدِ إِلَى الَّذِينَ عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ طَاهِرٍ الْمَذْكُورَةِ ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ (٣) أَنَّ الْخَبْرَ هُوَ قَوْلُهُ (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ) وَمِيَانَهُ مَا ذَكَرْنَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمَنْ حَذَفَ الْخَبْرَ أَيْضًا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَنَيْنٍ * نَسَارِعَ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ) (٤) فَمَا (الْمَتَصِلَةُ بِ(أَنَّ) مَوْصُولَةٌ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِينَ) وَ(نُمِدُّهُمْ بِهِ) صَلَّتْهَا وَالْمَائِدُ عَلَيْهَا الْهَاءُ فِي (بِهِ) ، وَخَبْرُهَا مَعْدُوفٌ يَفْسِّرُهُ (نَسَارِعَ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ) ، فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مَفْسَّرَةٌ لِلْخَبْرِ وَصِيئَةٌ لَهُ ، لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) (٥) . وَالتَّقْدِيرُ : أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَنَيْنٍ مَسَارِعَةً مِمَّا لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ ، فَحَذْفُ الْخَبْرِ وَجَعَلَتْ الْجُمْلَةُ تَفْسِيرَهُ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي

(١) كَلِمَةٌ (فَاالنُّونُ) مَكْرُورَةٌ فِي الْاَصْلِ .

(٢) انظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ : ٥٠١ / ٧ .

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ : ١٩ / ٣ .

(٤) الْآيَاتَانِ : (٥٥ - ٥٦) مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ . وَانظُرِ الْبَيَانَ : ١٨٦ / ٢ .

(٥) الْآيَةُ : (٩) مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

موضعِ خَيْرٍ (أَنْ) وَحَذَفَ الضَّمِيرُ ، وَالتَّقْدِيرُ : نَسَارِعُ لَهُمْ بِهِ ^(١) فِي الْخَيْرَاتِ ، فَعَلَى هَذَا لَا تَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ حَذْفِ الْخَيْرِ .

وَمِنْ حَذْفِ الْخَيْرِ أَيْضًا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْمَكَافُ فِيهِ وَالْبَابِ) ^(٢) تَقْدِيرُ الْخَيْرِ : هَلَكُوا وَضَلُّوا أَوْ نَحْوَ هَذَا .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يَجِبُ حَذْفُ الْخَيْرِ فِي هَذَا الْبَابِ فَلَا يَجُوزُ ظَهْرُهُ ، وَذَلِكَ أَنْ تُسَدَّ سَدَّهُ وَأَوَّاصِيَّةٌ أَوْ الْحَالِ نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، وَإِنَّ زَيْدًا وَكِتَابَهُ ، وَحَكَى سَيِّبِيهِ : إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا ^(٣) ، فَالْخَيْرُ فِي هَذَا كَلِمَةٌ مَحذُوفَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَتَفْسِّرُهُ الْوَاوُ الْحَاطِفَةُ ، لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْمَصَاحِبَةِ ، فَهِيَ فِي الْمَعْنَى بِمَنْزِلَةِ (مَعَ) كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ مَعَ وَضِيعَتِهِ ، وَإِنَّ زَيْدًا مَعَ خَيْرٍ ، وَ(مَا) فِي قَوْلِهِمْ (إِنَّكَ مَا) زَائِدَةٌ ، وَتَقْدِيرُ الْخَيْرِ : إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْتَرَانِ ^(٤) أَوْ مِتْلَازِمَانِ ، وَالْأَسْمُ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ الْوَاوِ عَطْفٌ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) ، وَعَلَى هَذَا حَمَلَ سَيِّبِيهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي وَجِرَّةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تَمَّارٌ ^(٥)

أَي : فَإِنِّي وَجِرَّةٌ مَقْتَرَانٍ أَوْ مِتْلَازِمَانِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا وَنَحْوِهِ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ وَتَقَدَّمَ طَرِيقَةُ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ فِيهِ ، إِنَّهُ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ مِنَ الْأَوَّلِ مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الثَّانِي ، وَمِنَ الثَّانِي مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ ^(٦) : إِنَّ زَيْدًا مَعَ كِتَابِهِ وَكِتَابُهُ مَعَهُ ، فَفِيهِ عَلَى هَذَا حَذْفُ شَيْئَيْنِ ، خَيْرٌ زَيْدٍ ، وَخَيْرٌ الْكِتَابِ .

(١) انظر مشكل اعراب القرآن: ٢/١١٢ .

(٢) من الآية: (٢٥) من سورة الحج . وانظر البحر المحيط: ٦/٣٦٢ ، والخزانة

٢/٤٤١ ، ٤٠٤٤٢/٣٨٢ .

(٣) الكتاب: ١/٣٠٢ ، وانظر المصحح: ٢/١٦١ .

(٤) في الكتاب: ١/٣٠٠ ، (مقرونان)

(٥) تقدم تخريج البيت في ص: ٣٥٤ ، وانظر الكتاب: ١/٣٠٢ .

(٦) انظر البسيط: ٤٦٩ .

ومثال الحال السادة سدّ الخبر قولك : إن ضرسى زيدا قائما ، وإن أكثر
 شرسى السويق مطوتا^(١) ، فخبّر (إن) محذوف لا يظهر عند أكثر النحويين ، تقديره :
 إذا كان قائما ، أو إذا كان قائما ، وإذا كان مطوتا ، أو إذا كان مطوتا ، فحذف
 الطرف الواقع خبرا مع الفصل الذي أضيف إليه ، ومقتبص الحال سادة سدّ الخبر
 المحذوف ، وقد تقدّم الكلام في هذا أيضا في باب الابتداء^(٢) ، وأن مذهب ابن أبي
 الربيع جواز ظهور هذا الخبر ، وكذلك أيضا يلزم حذف خبر (ليت) / من قولهم : (١٦٤/ب)
 (ليت شمري) مردفا باستفهام^(٣) نحو قول الشاعر :

ألا ليت شمري هل يرى الناس ما أرى

من الأمر أو يبد ولهم ما بدأ ليا^(٤)

وقول الآخر :

ليت شمري هل شم هل آتينيهم
 أو يحولن من دون ذاك الردى^(٥)
 فد (شمري) اسم (ليت) بمعنى (علمي) والجملة بعده في موضع نصب معمولا له ،

(١) شرح الكافية الشافية : ٤٧٧/١ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٣٥٦ ، ٣٨٧ .

(٣) معنى قول المؤلف (مردفا باستفهام) يعني اذا قلت : ليت شمري اكان كذا ،
 فقولك : (اكان كذا) سد سد الخبر .

(٤) من الطويل لزهير بن ابي سلمي .

يقول : هل يرى الناس من الرشد ما أرى ؟ أي يظهر لهم ما يظهر لي أن الناس
 يموتون .

انظره في ديوانه ص : ٢٨٤ ، والكتاب : ١٧٧/٣ ، وهداية السبيل : ل/٥٥ .

(٥) من الخفيف للكثير بن زيد الأسدي ، وهو في هاشمياته ص : ٢٤ ، وشرح

السيرافي : ٧١/٤ ، وشرح المفصل : ١٥١/٨ ، وعمدة الحافظ : ٥٧١ ،

والمضني : ٣٥٠/٢ ، وصدوره في المصحح : ٢١٠/٥ ، والأشموني : ٨٣/٣ ،

ويروى عجزه : أو يحولن دون ذاك حمام .

والحمام - بكسر الحاء - الموت ، والردى - بفتح الراء - الهلاك ، ويروى (أم)

مكان (أو) .

وهو مطلق عنها لأجل الاستفهام ، والخبر محذوف لا زِم الحذفِ سَدَّتِ الحالُ مسدَّهَ
تقديره : لَيْتَ عَلَيَّ بِهَذَا مَوْجُودٌ أَوْ حَاصِلٌ ، أَوْ ثَابِتٌ ، أَوْ نَحْوُ هَذَا فِي الْمَعْنَى ،
وَمَذْهَبُ الزَّجَّاجِ أَلَّا حَذَفَ هُنَا وَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْاِسْتِفْهَامِيَّةَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ (لَيْتَ) (١) وَ (شِعْرَى)
هُنَا بِمَعْنَى عَلَيَّ يِرَادُ بِهِ الْمَعْلُومُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَيْتَ مَعْلُومِي كَانَ كَذَا ؟ وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ
عَلَى خِلَافِ قَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ فِي هَذَا ، وَإِنْ كَانَ كَلَامُ سَيُوبَةَ (٢) أَظْهَرَ فِي مَذْهَبِهِ مِنْهُ فَمِنِ
مَذْهَبِ الْأَكْثَرِ ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ مَأْوَلٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

المسألة الخامسة : في حكم التقديم والتأخير في هذا الباب .

وَأَعْلَمُ أَنَّكَ تَقْدِّمُ أَوَّلَ الْحَرْفِ ، ثُمَّ يَلِيهِ الْاِسْمُ ، ثُمَّ يَلِيهِ الْخَبَرُ ، ثُمَّ مَعْمُولُ الْخَبَرِ
إِنْ كَانَ لَهُ مَعْمُولٌ ، فَتَقُولُ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِنْ زَيْدًا أَكَلَ طَعَامَكَ ، وَإِنْ زَيْدًا فِي
الدَّارِ ، وَلَا تَجُوزُ مَخَالَفَةُ هَذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ خَاصَّةٍ :

أحدها : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقْدِّمَ الْخَبَرَ عَلَى الْاِسْمِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ ظَرْفًا
أَوْ مَجْرُورًا (٣) ، فَتَقُولُ : إِنْ زَيْدًا فِي الدَّارِ وَإِنْ شَعْتَ قَدَّمْتَ الْخَبَرَ عَلَى الْاِسْمِ لِأَنَّهُ مَجْرُورٌ
فَقُلْتَ : إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، قَالَ تَعَالَى : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ) (٤) وَ (إِنْ فِي ذَلِكَ
لَايَةٌ) (٥) وَ (إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) إِلَى قَوْلِهِ (لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) (٦) وَ (إِنْ إِيَّاكُمْ
إِيَابَهُمْ ، ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا حِسَابُهُمْ) فَتَقْدِّمُ الْمَجْرُورَ الْوَاقِعَ خَبْرًا فِي هَذَا كَلِّهِ عَلَى الْاِسْمِ ،
وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي الظَّرْفِ : إِنْ زَيْدًا عِنْدَكَ ، وَإِنْ شَعْتَ قَدَّمْتَ الْخَبَرَ عَلَى الْاِسْمِ لِأَنَّهُ

(١) انظر الهمج : ١٦٢/٢ .

(٢) انظر الكتاب : ٢٣٨/١ .

(٣) البسيط : ٦٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٩/١ .

(٤) من الآية : (١٣) من سورة آل عمران .

(٥) من الآية : (٧٧) من سورة الحجر .

(٦) من الآية : (١٦٤) من سورة البقرة .

(٧) الآيتان : (٢٥ - ٢٦) من سورة الفاشية .

ظرفاً^(١) فقلت : إنَّ عندك زيداً ، قال تعالى : (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً)^(٢) فلدَيْنَا ظرفٌ فسي
موضع الخبر مقدّم على الاسم .

والثاني : أنه يجوز تقديم المفعول الخبر عليه مطلقاً ، سواءً أكان المفعول ظرفاً
أو مجروراً أم غير ذلك ، ما لم يعرض مانع ، فتقول : إنَّ زيداً طعماًك أكل ، وإنَّ زيداً
في الدار قائم . فإنَّ عرض مانع من موانع تقديم المفعول على العامل لم يجز التقديم
هنا ، وذلك مثل أن يكون الخبر موصولاً أو صلة للألف واللام أو مقروناً بلام القسم ،
فلا يجوز تقديم المفعول على الخبر في نحو : إنَّ القبيح ضربك زيداً ، فزيداً مفعول
الخبر الذي هو (ضرب) ولا يجوز تقدمه عليه فلا يقال : إنَّ القبيح زيداً ضربك ،
لأنَّ هذا الخبر مصدر موصول فلا يتقدم مفعوله عليه ، وكذلك لا يجوز في نحو :
إنَّ القبيح أن تضرب زيداً ، لا يقال : إنَّ القبيح زيداً أن تضرب ، لأنَّ هذا الخبر
الذي هو (أن تضرب) موصول فزيداً من الصلة ، فلا يتقدم على الموصول الذي هو
(أن) وكذلك أيضاً لا يتقدم المفعول في نحو : إنَّ زيداً الضارب عمراً ، لا يقال :
إنَّ زيداً عمراً الضارب ، لأنَّ الخبر الذي هو (ضارب) قد وقع صلة للألف واللام ،
الداخله عليه . وكذلك لا يتقدم المفعول في مثل : إنَّ زيداً ليضربنَّ عمراً ، لا يجوز :
إنَّ زيداً عمراً ليضربنَّ ، لأنَّ هذه اللام الداخلة على الخبر جواب قسم محذوف .

وأما لام / الابتداء إذا دخلت على الخبر في هذا الباب على ما سيأتي بمسند (أ/١٦٥)
إن شاء الله ، فلا تمنع من تقدم المفعول على الخبر ، فإذا قلت : إنَّ زيداً لضارب
عمراً ، وإنَّ زيداً ليأكل طعماًك ، جازله ، تقدم عمرو وطعماًك على الخبر ، فتقول
إن شئت : إنَّ زيداً عمراً لضارب ، وإنَّ زيداً طعماًك ليأكل . قال عز وجل : (إِنَّ رَبَّهُمْ
بِهِمْ يَوْمئذٍ لَّخَبِيرٌ)^(٣) فيهم ويومئذٍ مفعولان لخبر (إنَّ) الذي هو (خبير) يتعلقان به

(١) وإنما جاز ذلك لأن العرب اتسمت في الظروف ما لم تتسع في غيرها . انظر شرح

الجملة لابن عصفور : ٤٣٩/١ .

(٢) من الآية : (١٢) من سورة المزمل .

(٣) الآية : (١١) من سورة الحاديات .

وقد تقدّم عليه ، ولا يعمل ما بعد لام الابتداء فيما قبلها إلا إذا وقعت بمعد
 (إنّ) خاصةً نحو ما ذكرنا ، ولا يجوز ذلك فيها إذا لم تقع بعد (إنّ) فإذا قلت
 لأنّ ضاربٌ زيداً ، فلا يجوز أن تقدّم (زيداً) على اللام الداخلة على (أنا) لأنّها
 لام الابتداء فلها صدر الكلام ، فلا يقال : زيداً لأنّ ضاربٌ ، فاختصّ هذا الموضع
 بخروج هذه اللام عن الصدرية في هذا ، كما اختصّ أيضاً بجواز دخول هذه اللام
 على الفعل المضارع فيه ، وعلى الاسم الذي ليس بمبتدأ ، ولا تدخل هذه اللام في
 غير هذا الموضع إلا على الاسم المبتدأ خاصةً ، ولها صدر الكلام إن ذاك ، وسيأتى
 الكلام على هذه اللام بعد هذا إن شاء الله .

والموضع الثالث : أنه يجوز تقدّم معمول الخبر على الاسم بشرط أن يكون ذلك
 المعمول ظرفاً أو مجروراً ، فإذا قلت : إنّ زيداً قائمٌ عندك ، وإنّ زيداً جالسٌ في
 الدار ، جاز لك تقدّم الظرف والمجرور على الاسم فتقول إنّ شئت : إنّ عندك زيداً
 قائمٌ ، والعاقل في (عندك) قائمٌ ، وكذلك تقول : إنّ في الدار زيداً قائمٌ ، وفي
 الدار يتعلّق بقائم .

وقد نصّ سيويه على جواز : إنّ بك زيداً مأخوذٌ ، وإنّ لك زيداً واقفٌ (١) و(بك)
 متعلّق بمأخوذٍ ، و(لك) متعلّق بواقفٍ ، وأنشد على ذلك قول الشاعر :

فلا تلحنى فيها فإنّ بحبّهما
 أخاك مصاب القلب جم بلائله (٢)

(١) الكتاب : ١٣٢/٢ .

(٢) من الطويل ولم أقف له على نسبة . تلحنى : يقال : لحاه يلحاه ويلحوه لحياً
 ولحواً : لاه وعذله . والجيم : الكثير . والبلايل : جمع بلبله - بالفتح -
 شدة الهمّ والوساوس .وهو من شواهد سيويه : ١٣٣/٢ ، والمقرب : ١٠٨/١ ، وشرح الجمل لابن
 عصفور : ٤٤٠/١ ، والمغنى : ٦٩٣/٢ ، وشرح شواهد : ٩٦٩/٢ ،
 والمساعد : ٣٤/٢ ، والأشموني : ٢٧٢/١ ، والهمع : ١٦٠/٢ ، والخزانة :

ف(أَخَاكَ) اسْمٌ (إِنَّ) و(مَصَابٌ) خَيْرُهَا و(بِحَبِّهَا) متعلقٌ بمصَابٍ قَدَمَهُ عَلَى الْاسْمِ
والتقدير: فَإِنَّ أَخَاكَ مَصَابٌ الْقَلْبِ بِحَبِّهَا ، هَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ ، وَذَهَبَ
ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ إِلَى مَنْعِ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْخَبْرِ عَلَى الْاسْمِ وَإِنْ كَانَ ظَرْفًا
أَوْ مَجْرُورًا ، وَتَأَوَّلَ الْبَيْتَ عَلَى أَنَّ (بِحَبِّهَا) إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِإِنَّ ، قَالَ : (لَأَنَّ
(إِنَّ) وَأَخْوَاتَهَا يَجُوزُ إِعْمَالُهَا فِي الظَّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ) (١) ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ تَعَلُّقُهُ بِعَامِلٍ
مَحذُوفٍ (٢) تَقْدِيرُهُ : أَصِيبَ بِحَبِّهَا ، وَالجُمْلَةُ اعْتِرَاضِيَّةٌ بَيْنَ (إِنَّ) وَاسْمِهَا وَالاعْتِرَاضُ
بَيْنَ (إِنَّ) وَاسْمِهَا جَائِزٌ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :-

كَأَنَّ ، وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٌ
أَنَا فِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولٌ (٣)

ف(أَنَا فِيهَا) اسْمٌ (كَأَنَّ) و(حَمَامَاتٌ) خَيْرُهَا ، وَقَوْلُهُ (قَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٌ) جُمْلَةٌ
اعْتِرَاضِيَّةٌ بَيْنَ (إِنَّ) وَاسْمِهَا ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ جَوَازِ تَعَلُّقِ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ بِإِنَّ فِيهِ نَظَرٌ ،
إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِيمَا يَقْوَى فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ (كَأَنَّ) و(لَيْتَ)
و(لَعَلَّ) وَأَمَّا (إِنَّ) فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَعَلُّقِ شَيْءٍ بِهَا ، لِأَنَّهَا لَا تَحْدُثُ فِي الْجُمْلَةِ مَعْنَى
أَكْثَرَ مِنَ التَّوَكِيدِ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَعْمَلَ فِي شَيْءٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (مَا) النَّافِيَةَ و(لَمْ) وَنَحْوَهُمَا
لَا تَعْمَلُ فِي ظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ وَإِنْ كَانَتْ يُفْهَمُ مِنْهُمَا مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ / النَّفْسِيُّ ، (١٦٥/ب)
وَإِذَا كَانَتْ (كَأَنَّ) لَا تَعْمَلُ مَعَ أَنَّهَا فَعْلٌ مُتَصَرِّفٌ فِي ظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ عَلَى قَوْلِ أَكْثَرِ

(١) انظر المقرب : ١٠٧/١ - ١٠٨ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٠/١ .

(٣) من الوافر لأبي الغول الطاهوي في وصف دار مهجورة . حول كميل : أي كامل .

وأثافيها : جمع أثنافية : ما يوضع عليه القدر . قال ابن هشام في المفضي :

٣٩٢/٢ : وقد يمكن أن تكون هذه الجملة (وقد أتى حول) حالية تقدمت

على صاحبها وهو اسم (كأن) .

وهو من شواهد ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٤٠/١ ، والمساعد : ٥٢/٢ ،

والمضني : ٣٩٢/٢ ، وشرح شواهد : ٨١٨/٢ ، والهمع : ٥٤/٤ ، والدرر :

٢٠٦/١ ، واللسان : (ثفا) ، وفيه (جديد) مكان (كميل) .

النحويين ، فإن لا تصل (إن) فيهما أولى وأخرى ، لأنها حرف عمل بالتشبيه بالفعل فلا ينبغي أن يتمدى ما ثبت له بذلك من الصل إلا بسمع ثابت كما سمع ذلك فنى (كأن) ، ولا يقاس عليها في ذلك إلا ما شاركها في قوة معنى الفعل (ليت) ، وقد نص ابن سني (١) على ذلك في (كأن) و (ليت) . وأيضا فإنك إذا علقته ب (إن) صار المعنى كأنه قال : أوكد بحبها ، وهذا لا معنى له ، وليس هذا المجرور الذي هو (بحبها) مما يقتضى معنى التوكيد ليطلق به ، وإنما ينبغي أن يعمل معنى الحرف في الطرف أو المجرور أو الحال إذا قوى فيه معنى الفعل وكان معنى الكلام على تعلقه بذلك المعنى صحيحا ، ألا ترى إلى صحته في قول الشاعر :

كأنه خارجا من جنب صفحته البيت (٢)

تقديره : أشبهه في حال خروجه من جنب صفحته بسفود حرب ، وهذا معنى صحيح مستقيم ، ولذلك حمل على أن المال التي هي (خارجا) نصب ب (كأن) لما فيها من معنى التشبيه (٣) ، ففي هذه المواضع الثلاثة المتقدمة تجوز مخالفة الترتيب المتقدم خاصة ، فلا يتقدم شيء مما في حيز (إن) عليها بوجه ، لأنها من أدوات الصدور ، وأيضا فإنها أعنى هذه الحروف لا تتصرف في نفسها (٤) فلا تتصرف فى محمول لها بالتقديم أو التأخير ، وكذلك أيضا إذا كان خبرها غير الطرف والمجرور لم يتقدم على الاسم لما ذكر من أن هذه الحروف من حيث كانت حروفا لا تتصرف فى نفسها فلا تتصرف فى محمولها ، وإنما تتقدمه إذا كان ظرفا أو مجرورا اتساعا ، وهم مما يتسمون فى الظروف والمجرورات كثيرا فيجيزون فيها ما لا يجوز فى غيرها ، ألا ترى أنك تقول : كان فى الدار زيد قائما ، ولا يجوز : كان طحماك زيد أكلا ، على ما تقدم

(١) انظر نص ابن جنى فى الخصائص : ٢٧٥ / ٢ ، ٢٧٦ .

(٢) تقدم تخريبه فى ص : ٢٨٥ .

(٣) الخصائص : ٢٧٥ / ٢ .

(٤) البسيط : ص ٦٥٣ .

بيانه في باب (كَان) (١) وكذلك يجوز : أفي الدار تقول زيداً قائماً ، فتعمل (تقول)
عمل (تظن) تنصب المفعولين وهما المبتدأ والخبر ، ولا تمتد بالظرف ولا بالمجرور
فصلاً بينه وبين أداة الاستفهام ، ولا يجوز : أنت تقول زيداً قائماً ، لفصلك بين
أداة الاستفهام ، وتقول ب (أنت)

ومن شروط عمل القول عمل الظن ألا يفصل بينها وبينه إلا بظرف أو مجرور ، وأن
يكون القول فعلاً مضارعاً ، وأن يكون فاعله مخاطباً (٢) نحو : أتقول زيداً قائماً ،
فإن فقد أحد هذه الشروط ارتفعت الجملة بمدته مبتدأ وخبراً ، ولم يجز إلا عمل على
لغة أكثر العرب ، وهذا سيئين إن شاء الله مكملاً في باب القول .

وكذلك تقول : أفي الدار زيد قائم ، على أن يكون زيد فاعلاً بفعل محذوف يفسره
(قائم) من باب الاشتغال ، ولا يجوز أن تقول : أهد أنت تضربها ، برفع هند ، على

أن يكون (أنت) فاعلاً بفعل يفسره (تضرب) من الباب المذكور لأجل الفاصل بينه
وبين الهمزة ، على ما تقدم بيانه في باب الاشتغال (٣) فقد بان لك بهذا / كـ (١٦٦ / أ)
أن الظرف والمجرورات يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ، فلذلك جاز في هذا الباب
تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، ولذلك أيضاً جاز تقديم مفعول الخبر على
الاسم إذا كان المفعول ظرفاً أو مجروراً على ما تقدم من مذهب جمهور النحويين ،
ولا يجوز ذلك في غير الظرف والمجرور ، لا يقال : إن طمأنتك زيداً أكل لأمرين :

أحدهما : أنت أوليت (إن) ما ليس باسم لها ولا خبر ، وإذا كان ذلك ممنوعاً
في باب (كان) على ما تقدم (٤) فامتناعه في هذا الباب أولى وأحرى ، لأن (كان)
وأخواتها عوامل قوية ، لأنها أفعال وأكثرها متصرف ، وعوامل هذا الباب حروف عمت
بالتشبيه بالأفعال فعملها ضعيف جداً .

(١) انظر ما تقدم في ص : ٥٥٣

(٢) انظر البسيط : ٦٦٤ .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٤٤٧

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٥٥٨

والثاني : أن تقدم المفعول إنما يجوز حيث يجوز تقدم العامل على ما مضى
 بيانه (١) في الكلام على تقدم خبر (ليس) عليها في باب (كان) ، والخبر في هذا
 الباب هو العامل لا يتقدم على الاسم ، فلا ينبغي أن يتقدم عليه مفعوله ، ألا ترى
 أنك لو قلت : إن أكل طعامك زيداً ، لم يجز ، فذلك يجب ألا يجوز : إن طعامك
 زيداً أكل . ولهذا الوجه الثاني منح ابن عصفور تقدم مفعول الخبر الظرف أو المجرور
 على الاسم (٢) ، ويلزمه أن يجوز تقدم مفعول الخبر في مثل قولك : إن زيداً في الدار
 اليوم ، فالיום منصوب بالخبر الذي هو (في الدار) وهذا الخبر يجوز تقدمه على
 الاسم ولا بد فليجوز تقدم مفعوله فيجوز أن تقول : إن اليوم زيداً في الدار ، وينبغي
 أن لا يخالف ابن عصفور في هذا ونحوه ، لأن الذي لأجله منح : إن في الدار زيداً
 قائم ، مفقود هنا ، وكذلك يجوز : إن اليوم زيداً عندك ، لأن اليوم منصوب بالخبر
 الذي هو (عندك) ، وهو ما يجوز تقدمه على الاسم لأنه ظرف ، فإن قلت : فإذا كان
 الظرف والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما فينبغي أن يجوز تقدمهما على الاسم
 خبرين أو ممولين له ، فيقال : في الدار إن زيداً ، وعندك إن عمراً ، وفي الدار إن
 زيداً قائم ، وعندك إن عمراً جالس .

فالجواب أن هذا لا يجوز بوجه ولا سبيل إلى تقدم شيء مما في خبر (إن) عليها ،
 لأن هذا النوع من الاتساع في الظروف والمجرورات بأن يجوزوا فيها ما لا يجوز في غيرها
 ليس بقياس (٣) ، لشذوذه وخروجه عن المطرد ، فيقتصر إذاً على ما ورد فيه ، ولم يرد في
 هذا الباب إلا في موضعين :

أحدهما : تقدم الظرف والمجرور على الاسم إذا كانا خبرين .

والثاني : تقدم يمهما عليه ممولين للخبر على حسب تقدم ، فلا يقاس على هذين

(١) انظر ما تقدم في ص : ٥٥٣

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٩ / ١

(٣) في الأصل : (بقياس) بالشين المحجمة وهو تحريف .

الموضعين تقدُّمهما على (إِنَّ) وأيضاً فالمانع من التقدُّم على (إِنَّ) أقوى إذ هي من أدوات الصدور ، ولا تتصرف في نفسها فلا تتصرف في معموليها ، وما قوى فيه المانع لا يقاس على ما ضعف فيه ، والله أعلم .

المسألة السادسة : في اتصال (ما) بهذه الأحرف (١)

وأعلم أن (ليت) إذا اتصلت ب(ما) فلَكَ فيها ثلاثة أوجهٍ كلها ثابتة في كلام العرب :

أحدها : أن تكون (ما) المتصلة بها مهيئةً ، وذلك إذا وقع بعدها فعلٌ نحو :

ليتما يقوم زيد ، ف(ليت) / ها هنا لا تعمل شيئاً ، وكانت قبل اتصال (ما) بهما (١٦٦ / ب)

لا تدخل على الأفعال بوجهٍ ، فلما اتصلت (ما) بها (هَيَأْتِهَا لِلدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ

وسوفت ذلك فيها ، ولذلك سُميت مهيئةً . وقد زعم ابن عصفور أنها إذا اتصلت بها

(ما) باقية أيضاً على اختصاصها بالأسماء فلا تدخل على الأفعال (٢) ، فلا يقال : ليتما

يقوم زيد ، فيسقط هذا القسم على مذهبه ، فلا تكون عنده مهيئةً أصلاً .

الوجه الثاني : أن تكون (ما) هذه أعني المتصلة ب(ليت) كافةً فيبطل عملها ،

ويرتفع بعدها المبتدأ والخبر فتقول : ليتما زيد قائمٌ ، وذلك أن (ليت) قبل لحاقِ

(ما) كانت تعمل في المبتدأ النَّصْبَ ، وفي خبره الرَّفْعَ ، تشبيهاً بالفعل المتعمد على

ما تقدّم بيانه أول الباب ، فلما لحقتها (ما) ركبت معها وخرجت بذلك عن شبه

الفعل ، لأنَّ الفعل لا يكون فيه تركيبٌ ، ولما خرجت بالتركيب عن شبه الفعل لم

تعمل عمله ، فلم تنصب ولم ترفع ، وصارت تُسمى حرف ابتداءً ، وبقي بعدها المبتدأ

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٣ / ١ ، والهمع : ١٨٩ / ٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٤ / ١ . وقال ابن هشام في المننى : ٢٨٦ / ١

(وتقترب بها (ما) الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء ، فلا يقال : ليتما

قام زيد ، خلافاً لابن أبي الربيع و(أبو القزويني) . ونقل أبو حيان عن الفراء :

أنه يجوز إيلاء الفعل (ليت) ، لأنها بمعنى (لو) . وانظر الهمع : ١٩٠ / ٢ ،

والارتشاف : ٦٠٣ .

(٣) انظر ما تقدم في ص ٦٠٨ / ٦٠٩

والخبر مرفوعين ، ولأجل هذا سُمِّيَتْ (ما) هذه كافةً ، لأنها منفتحة ما كان لها من العمل وجبستها عن ذلك .

والكفُّ هو المنع والحبس ، وعليه جاء قول النابغة في أحد الوجهين :

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا ، أَوْ نَصَفَهُ فَقَدْ (١)

ذَكَرَ سَيُوبَةُ (٢) فِي رَفْعِ الْحَمَامِ وَجَمْعِهِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ (ما) كَافَّةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَهَذَا (هَذَا) مُبْتَدَأٌ وَ(الْحَمَامُ) نَعْتٌ لَهُ وَ(لَنَا) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَ(نَصَفَهُ) عَلَى هَذَا مَرْفُوعٌ عَطْفًا عَلَى (هَذَا) . فَالْبَيْتُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ (ما) اسْمَ (لَيْتَ) مُوصُولَةٌ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) وَ(هَذَا)

خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، وَ(الْحَمَامُ) نَعْتٌ لَهُ ، وَالْمَعْنَى : لَيْتَ الَّذِي هُوَ هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ، وَحُذِفَ الضَّمِيرُ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الصَّلَةِ كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) (٣)

(١) مِنَ الْبَسِيطِ لِلنَّابِغَةِ الذِّي بَيَّنَّا مِنْ قَصِيدَةٍ يَسْتَرِضِي بِهَا النُّعْمَانَ بْنَ الْمُنْذِرِ وَيَعْتَذِرُ فِيهَا لَهُ عَمَّا كَانَ قَدْ أَلْقَى إِلَيْهِ مِنَ الْوَشَايَاتِ ، وَقَدْ عَدَّهَا بِمَعْنَى الْعُلَمَاءِ فِي الْمَعْلُقاتِ وَمَطْلَعِهَا قَوْلُهُ :

يَادَارِمِيَّةً بِالْعَمَلِيَاءِ فَالْسُنْدُ أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفَالْأُمْدُ

قَوْلُهُ (فَقَدْ) اسْمٌ فِعْلٌ بِمَعْنَى يَكْفِي أَوْ خَسْبِي ، أَوْ اسْمٌ بِمَعْنَى كَافٍ .

انظُرْهُ فِي دِيوانِهِ : ٢٤٠ ، وَالْكِتَابُ : ١٣٧/٢ ، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ : ١/٣٥ ، ٥٨/٢ ، وَأَمَّا الْوَلِيُّ ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ١٤٢/٢ ، وَالْأَزْهِيَّةُ : ٧٧-١١٩ ، وَالْخَمَائِمُ : ٤٦٠/٢ ، وَاللَّمَعُ : ٢٣٣ ، وَالْأَنْصَافُ : ٤٧٩/٢ ، وَالْتَوَطُّؤُةُ : ١٦٨-٢١٦ ، وَالْمَقْرَبُ : ١١٠/١ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٥١/١ - ٤٣٤ ، وَالْمَعْنَى : ٦٣/١ ، وَشَذُورُ الذَّهَبِ : ٢٨٠ ، وَالْخَزَانَةُ : ٦٧/٤ ، ٢٩٧ .

(٢) انظُرِ الْكِتَابَ : ١٣٨/٢ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٢٦) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ . وَقِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ بِالنَّصْبِ ، انظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ : ١٢٢/١ - ١٢٣ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٢/٢٥٥ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ١/٢٢-٢٣ .

فيمَن قَرَأَ (بِعُوضَةٍ) بِالرَّفْعِ ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ شَادَةٌ ، قَرَأَ بِهَا الضَّحَاكُ (١) ، وَابْرَاهِيمُ
 ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ (٢) ، وَرُوَيْبَةُ بْنُ الصَّجَّاجِ (٣) ، وَهِيَ عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ الْمَبْتَدَأِ الْعَائِدِ عَلَى
 الْمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ (مَا) ، وَ(بِعُوضَةٍ) خَبَرٌ لِذَلِكَ الضَّمِيرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَثَلًا الَّذِي
 هُوَ بِعُوضَةٍ فَمَا فَوْقَهَا ، وَ(مَا) فِي هَذِهِ الْآيَةِ بَدَلٌ مِنْ (مَثَلٍ) أَوْ مَفْصُولٌ (٤) أَوَّلٌ لِيُضْرَبَ
 عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ (ضُرِبَ) (٥) مَعَ الْمَثَلِ تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ مِنْ أَخَوَاتِ (ظَنَنْتُ) . وَمِثْلُهَا
 أَيْضًا فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) (٦) بِرَفْعِ (أَحْسَنَ) فِي قِرَاءَةِ
 شَادَةٍ ، قَرَأَ بِهَا يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ (٨)

(١) هُوَ الضَّحَاكُ بْنُ مَزَاحِمٍ أَبُو الْقَاسِمِ الْهَلَالِيُّ الْخِرَاسَانِيُّ ، تَابِعِيُّ ، وَوَرَدَتْ عَنْهُ
 الرَّوَايَةُ فِي حُرُوفِ الْقُرْآنِ . سَمِعَ سَمْعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَأَخَذَ عَنْهُ التَّفْسِيرَ . تَوَفَّى سَنَةَ
 ٥١٠ هـ . انظُر طَبَقَاتُ الْقُرَاءَةِ لِابْنِ الْجَزْرِيِّ : ٣٣٧/١ .

(٢) تَابِعِيُّ أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ الصَّفْرِيِّ هَجِيمَةَ بِنْتُ يَحْيَى الْأَوْصَابِيَّةِ ،
 كَمَا قَرَأَ عَلَى الزُّهْرِيِّ وَرَوَى عَنْهُ وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ وَأَنْسَ . تَوَفَّى سَنَةَ أَحَدَى ، وَقِيلَ
 سَنَةَ اثْنَيْنِ ، وَقِيلَ : سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْقُرَاءَةِ لِابْنِ الْجَزْرِيِّ
 ١٩١/١ .

(٣) هُوَ رُوَيْبَةُ بْنُ الصَّجَّاجِ التَّمِيمِيُّ مِنْ مَغْضَرَمِيِّ الدُّوَلْتَيْنِ الْأُمَوِيَّةِ وَالْعَبَّاسِيَّةِ مَاتَ
 أَيَّامَ الْمَنْصُورِ سَنَةَ ١٤٥ هـ ، انظُر تَرْجُمَتَهُ فِي الْمَوْتَلَفِ وَالْمَخْتَلَفِ : ١٧٥ ،
 وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ : ٤٩٥/٢ ، وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ لِابْنِ الْبُرُوكْلَمَانَ : ٢٢٧/١ ،
 هَذَا وَلَمْ يَتَرَجَّمْ لَهُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَاءَةِ .

(٤) انظُر مُشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٣١١/١ : ٣٢٢ .

(٥) نَهَبَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ فِي كِتَابِهِ الْبَسِيطِ فِي شَرْحِ الْجُمَلِ : ٣١٢ : إِلَى أَنَّ (ضُرِبَ)
 تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ مِنْ أَخَوَاتِ (ظَنَنْتُ) وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : (إِنْ لَمْ يَكُنْ
 لِيُضْرَبْ أَنْ يَضْرَبْ مِثْلًا مَا بِعُوضَةٍ) .

(٦) مِنَ الْآيَةِ : (١٥٤) مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ . وَانظُر الْكِتَابَ : ١٠٨/٢ .

(٧) وَهِيَ أَيْضًا قِرَاءَةُ الْحَسَنِ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ ، وَأَبِي رَزِينٍ . انظُر الْبَحْرَ
 الْمَحِيظَ : ٢٥٥/٤ ، وَزَادَ الْمَسِيرَ : ١٥٤/٣ .

(٨) يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ الْعَدْنَانِيُّ ، تَابِعِيُّ فَفِيهِ أُدْيَبٌ نَحْوُ مَبْرَزٍ ، سَمِعَ ابْنَ عَمْرٍو وَأَبَا
 هُرَيْرَةَ ، وَأَخَذَ النَّحْوَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ . تَوَفَّى سَنَةَ ١٢٩ هـ . تَرْجُمَتُهُ فِي طَبَقَاتِ
 الْقُرَاءَةِ : ٣٨١/١ .

وعبد الله بن إسحاق^(١) ذ (أحسن) خبر مبتدأ محذوف ، وهو الضمير العائد على

الذي ، أي : على الذي هو أحسن ، فيكون هذا البيت في هذا الوجه الثاني من

هذا القبيل ، ويخرج على هذا من هذا الفصل الذي هو اتصال (ما) بليت ، إذ المراد

ب (ما) ها هنا أعني في هذا الفصل إنما هو^(٢) التي ليست اسماً للحرف الذي اتصلت

به ، ويجب في (نصفه) على هذا الوجه النصب بالعطف على (ما) ولا يجوز رفعه

بالعطف على (هذا) على أن تكون (ما) واقعة على شيئين : هذا الحمام ونصفه ،

ويكون المعنى : ليت اللذين هما هذا الحمام ونصفه لنا ، وإنما / امتنع هذا للفصل (أ/١٦٧)

بين أبعان الصلة بخبر (ليت) الذي هو (لنا) ، وهو أجنبي من الصلة وذلك

أن المعطوف على الصلة أو على شيء منها صلة أيضاً ، فلو جعلت (ونصفه) عطفاً على

(هذا) لكان من الصلة ، وأنت قد فصلت بينه وبين الصلة ب (لنا) والموصول لا يخبر

عنه ولا يستثنى منه ولا يتبع بشيء من التوابع إلا بعد استيفائه صلته ، نعم يجوز الرفع

ويكون ضرورةً بالعطف على الضمير الفاعل المستتر في (لنا) ، لأنه من حيث قام مقام

الخبر المحذوف قد تحمل الضمير الفاعل الذي كان فيه ، وهو يعود إلى (ما) وهذا

ضرورة ، إذ تقدم في باب المطف^(٣) أن الضمير المرفوع المتصل لا يعطف عليه من

غير توكيد ولا فصل إلا في ضرورة ، فإنما الأولى على هذا الوجه الثاني (ونصفه)

بالنصب على ما تقدم ، إذ لا ضرورة فيه ولا تكلف ، وفيه روايتان النصب والرفع كما في

الحمام أيضاً النصب والرفع ، وسيأتي وبه النصب في الحمام . فهذا البيت على الوجه

الأول من الوجهين اللذين ذكر سيبويه في رفع الحمام (ليتما) فيه حرف ابتداء ،

كفتها (ما) عن العمل ، ونظر ذلك سيبويه بقول الشاعر :

(١) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري مولى آل الحضرمي ، كان أول من

بصغ النحو ومد القياس وشرح الطلل . أخذ القراءة عرضاً من يحيى بن يعمر

وهارون بن موسى الأعمش . توفي سنة ١١٧ هـ . طبقات القراء لابن الجزري : ١ / ٤١٠

ومراتب النحويين : ١٢٠

(٢) كذا في الاصل ، والوجه (هي)

(٣) انظر ما تقدم في ص : ١٤٢ ، ١٤٣

اعلاقة أم الوليد بعمد ما أفنان رأسك كالشفا م المخلص (١)

ف(بعمد ما) (٢) في هذا البيت قد كفتها (ما) عن العمل الذي هو الخف منى ،
وهيأتها للدخول على الجملة ، وكانت قبل اتصال (ما) بها لا تدخل إلا على الاسم
المفرد تخفضه بالاضافة ، ف(ما) المتصلة ب(بعمد) هنا كافة مهيئة ، و(أفنان) مبتدأ
و(كالشفا م) في موضع خبره .

فإن قلت : لم لم يجعل سيوريه (ما) هذه المتصلة ب(بعمد) موصولة مصدرية ،
و(بعمد) مضافة إلى (ما) مع صلتها التي هي الجملة من المبتدأ والخبر ، وكانت
تكون (بعمد) غير مكفوفة عن عطها ؟

فالجواب أن (ما) المصدرية لا توصل إلا بالجملة الفعلية ، على ما تقدم ففى
فصل الموصولات (٣) من باب الفاعل والمفعول به ، فلو جعلت (ما) هنا مصدرية
والجملة بعدها من المبتدأ والخبر صلتها لكانت قد وصلت (ما) المصدرية بالجملة
الاسمية وذلك لا يجوز ، على أن بعض النحويين قد أجاز أن توصل (ما) المصدرية
بالجملة الاسمية (٤) ، وحمل هذا البيت على ذلك . وبعضهم أيضاً أجاز استباحة
ذلك في الضرورة ، ورأى هذا البيت يجوز أن يكون من ذلك القبيل ، وما غند
سيوريه فيه ما تقدم .

(١) من الكامل للمراد بن سعيد الفقعسي يخاطب نفسه . وأفنان الشمر : خصله ،
جمع فنن وأصل الفن الغصن . والشفا م : شجران ا ييس أبيش . والمخلص :
ما اختلط فيه البياض بالسواد .

وهو من شواهد الكتاب : ١١١٢/١ ، ١٣٩/٢ ، والمقتضب : ٥٤/٢ ، وأمالى
ابن الشجري : ٢٤٢/٢ ، والأزهية : ٣١٤ ، وأصلاح المنطق : ٤٥ ، والتوطئة
٢٥٣ ، والمقرب : ١٢٩/١ ، والبسيط : ١٤١ ، وشرح المفصل : ١٣١/٨ ،
والمشوف المعلم : ٥٠٠/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٢٦/٢ ، والهمع
١٩٤/٣ ، والمساعد : ٢٤٣/٢ ، والخزانة : ٤٩٣/٤ .

(٢) يقعد (بعمد) .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٧٨ .

(٤) هذا مذ هب طائفة من النحويين منهم : الأعلم وابن هشام ، وابن ابي الريح ، =

وَمَا وَقَعَتْ (ما) فِيهِ أَيْضًا كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا آلِهًا كَمَا لَهُم آلِهَةٌ)^(١) فَهَذِهِ الْكَاثِبُ مِنْ (لِمَا) مَكْنُوفَةٌ عَنْ عَطِيهَا الَّذِي هُوَ الْجَبْرُ ، كَقَوْلِهَا (ما) عَنْ ذَلِكَ .

الوجه الثالث : أَنْ تَكُونَ (ما) الْمُتَّصِلَةُ بِ (لَيْتَ) زَائِدَةٌ^(٢) ، وَذَلِكَ إِذَا بَقِيَ عَطِيهَا الَّذِي كَانَ لَهَا قَبْلَ لَحَايِ (ما) مِنْ نَصْبِ الْأَسْمِ وَرَفْعِ الْخَبَرِ ، فَتَقُولُ : لَيْتَمَا زِيدًا قَائِمٌ كَمَا تَقُولُ : لَيْتَ زِيدًا قَائِمٌ ، وَعَلَى ذَلِكَ بَاءُ بَيْتِ النَّابِضَةِ الْمُتَقَدِّمِ :

أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا (٣)

عَلَى رَوَايَةِ نَصْبِ الْحَمَامِ ، فَ (ما) مِنْ قَوْلِهِ (لَيْتَمَا) زَائِدَةٌ ، وَ (هَذَا) اسْمٌ (لَيْتَ) وَالْحَمَامَ نَعْتٌ لَهُ ، وَ (لَنَا) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا ، وَلَا بُدَّ / مَعَ ذَلِكَ مِنْ نَصْبِ (وَنَصْفَهُ) (١٦٧ / ب) بِالْعَطْفِ عَلَى (هَذَا) وَإِنْ رُفِعَ بِالْعَطْفِ عَلَى النَّصْمِ الْمُسْتَتِرِ فِي (لَنَا) عَلَى مَا تَقَدَّمَ كَانَ ضَرْوَةً .

وَنظِيرٌ هَذَا فِي زِيَادَةِ (ما) وَكَوْنِهَا لَا أَثَرَ لِدُخُولِهَا قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : (فِيمَا نَقَضْتَهُمْ مِيثَاقَهُمْ)^(٤) .

ف (ما) زَائِدَةٌ ، وَ (نَقَضْتَهُمْ) مَخْفُوفٌ بِالْبَاءِ ، وَالْمَعْنَى : فَبِنَقْضِهِمْ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فِيمَا رَحِمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ)^(٥) الْمَعْنَى : فَبِرَحْمَةٍ وَ (ما) زَائِدَةٌ^(٦) . وَكَذَلِكَ

= وَالرُّضَى . انظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١٨١ / ١ ، وَالْمَفْنَى : ٣١١ / ١ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضَى : ٣٨٦ / ٢ .

(١) مِنْ الْآيَةِ : (١٣٨) مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ . وَانظُرِ الْمَفْنَى : ٣١٠ / ١ .

(٢) الْارْتِشَافُ : ٦٠٣ ، وَالْخِصَائِصُ : ١٦٧ / ١ .

(٣) انظُرِ الْبَيْتَ وَتَخْرِيجَهُ فِي ص : ١٤٤ ٦٨٨

(٤) مِنْ الْآيَةِ : (١٥٥) مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ ، وَ (١٣) مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ . وَالْقَصْدُ بِزِيَادَةِ (ما) التَّوَكِيدِ .

(٥) مِنْ الْآيَةِ : (١٥٩) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٦) ذَكَرَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ : ٢٨٤ / ٤ : أَنْ (ما) لَيْسَتْ زَائِدَةً عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَإِنَّمَا

أُطْلِقَ عَلَيْهَا سَبِيحِيَّةٌ مَعْنَى الزِّيَادَةِ مِنْ حَيْثُ زَالَ عَطِيهَا .

قوله سبحانه : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا)^(١) أي : من خطيئاتهم أُغْرِقُوا أي : من أجلبها ، و(من) هذه للتطليل و(ما) زائدة . فهذا حكم (لَيْتَ) إذا اتصلت بها . (ما) .

وأما خمسة الأحرف الباقية فلم تسمع (ما) إذا اتصلت بها إلا على أحد وجهين : أحدهما : أن تكون مهيئة ، وذلك إذا وقع بعدها الجملة الفعلية فهيأتها (ما) للدخول على الأفعال ، وقد كانت قبل ذلك لا تدخل إلا على الجملة الاسمية ، ومثال ذلك قول الشاعر :

أعد نظراً يا عبد قيس لعلما
أضأت لك النار الحمار المقيدا^(٢)

ف(لعلما) هنا داخلة على الفعل الذي هو (أضأت) وقال الآخر :

ولكننا أجدى وأمتع جمده
بفرق يخشيه بهجج ناعقة^(٣)

(١) من الآية : (٢٥) من سورة نوح .

(٢) من الطويل للفرزدق يهجو جريرا ويندد بعبد قيس وهو من عدى بن جندب ابن العنبر . أضأت : قال في اللسان (ضوأ) : يقال : ضأت وأضأت بمعنى أي استتارت وصارت مضيفة ، وأضأته ، يتعدى ولا يتمدى . وفي البيت إشارة إلى أن أهل جرير أصحاب حمير وهائم فهم رعاة ليس لهم ما يفخرون به .

انظره في ديوانه : ١ / ١٨٠ ، والرواية فيه (فرما أضأت) ولا شاهد عليها ، وأما في ابن الشجري : ٢ / ٢٤١ ، والايضاح : ١ / ١٢٧ ، وشرح المفصل : ٨ / ٥٧ ، وشرح البطل لابن عصفور : ١ / ٤٣٥ ، والمفني : ١ / ٢٨٧ ، وشذور الذهب : ٢٧٩ ، والهمع : ٢ / ١٩٠ ، والدرر : ١ / ١٢٢ ، والأشموني : ٢ / ٢٨٤ .

(٣) من الطويل : للراعي يهجو رجلا من بني نُمير اسمه (قيس بن عاصم النُميري) يلقب بالحلال . وكان غيره بليله فهجاه الراعي وغيره أنه صاحب غنم . وقوله :

وعيرني الإبل الحلال ولم يكن ليحطها لابن البهيثة خالقة

أمتعته جمده : أي حظته من الغنم . والفِرْق : القطعة من الغنم الضالقة ، يخشيه : يخوفه . وهجج : زجر للسباع والدواب . والناعق : الراعي ها هنا .

ديوانه : ١٠٨ / ١ ، واصلاح المنادى : ٧ ، والمشوف المعلم : ٢ / ٥٩٨ ، واللسان والصحاح والتاج (فرق) .

فَدَخَلَتْ (لَكُنَّا) على الفعلِ وهو (أَجَدَى) . وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)^(١) ذ (كَأَنَّمَا) دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ، وَهِيَ (يُسَاقُونَ) . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ)^(٢) فَمَا فِي (إِنَّمَا) مَهْيَةٌ لَوُقُوعِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا . وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا)^(٣) فَمَا فِي (إِنَّمَا) أَيْضًا مَهْيَةٌ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ (مَا) الْمُتَّصِلَةُ بِهَذِهِ الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ كَافَّةً ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ ، وَلَمْ تَتَوَثَّرْ فِيهَا بِل تَقَعُ مَبْتَدَأً وَخَبَرًا ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَاهٌ وَاحِدٌ)^(٤) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :-

تَحَلَّلْ وَعَالِجِ ذَاتَ نَفْسِكَ وَأَنْظُرْ أَبَا جَعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ^(٥)

فَوَقَعَ بَعْدَ (إِنَّمَا) فِي الْآيَةِ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَيْنِ . وَكَذَلِكَ بَعْدَ (لَعَلَّمَا) فِي الْبَيْتِ ، ف (مَا) الْمُتَّصِلَةُ بِهِمَا كَافَّةٌ ، لِأَنَّهَا مَنَعَتْ مِنَ الصِّمْلِ الَّذِي كَانَ لَهُ هَذِهِ الْأَحْرَفُ لَوْلَمْ تَلْحَقْ ، وَهُوَ أَنْ تَنْصَبَ الْأِسْمَ وَتَرْفَعِ الْخَبَرَ . وَلَمْ يُسْمَعْ مِنَ الْحَرْبِ فِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ غَيْرَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ، وَلَمْ يُسْمَعْ بَقَاءُ عَطْفِهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ (مَا) زَائِدَةً .

(١) من الآية : (٦) من سورة الأنفال .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة هود .

(٣) من الآية : (١١٥) من سورة المؤمنين .

(٤) من الآية : (١٧١) من سورة النساء .

(٥) من الطويل لسويد بن كراع الحقيلي ، يهزأ برجلٍ توعدّه . قوله (تحلل) أي

أخرج من يمينك وذلك أن يياشر من الفعل الذي يقسم عليه مقدار ييربسه قسمه ويحلله ، والتحلل أيضاً : أن يخرج من يمينه بكفارة أو حنت يوجب الكفارة . (انظر اللسان : حلل)

وهو من شواهد سيويه : ١٣٨ / ٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٤١ / ٢ ، وشرح المفصل : ٥٤ / ٨ ، ٥٨ ، ١٣١ ، والتبصرة : ٢١٥ / ١ ، وشرح سقط الزند : ١٧٣١ ، والازهية : ٨٧ ، ومعجم الشواهد الصربية : ٣٤١ .

قال الجزولي (١) وموضع السماع (ليت) ، يعني أن موضع سماع الزيادة وبقاء المصل إنما هو (ليت) .

وأختلف النحويون في قياس الخمسة على (ليت) في ذلك على ثلاثة أقوال :
أحدهما : أنه لا يجوز مطلقاً ، فليس لك في هذه الخمسة الأعمال مع التماس
(٢) على وجهه ، وهو مذهب أبي الحسن الأفش (٣) والظاهر من كلام سيويه (٤)
القول الثاني : القياس مطلقاً ، فيقال على هذا ، إنما زيداً قائمٌ ، وعلمت أنسا
زيداً قائمٌ ، ولكنما زيداً قائمٌ ، ولعلما زيداً قائمٌ ، وكأنما زيداً قائمٌ ، فتبقى على
ما كان لها من العمل ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، فتكون على هذا مثل (ليتما) في
جواز الأوجه الثلاثة المتقدمة ، وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي (٦) .

(١) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت - اسم بربري معناه : ذو الحظ -
من قبيلة (جزولة) من قبائل البربر بمرآكش . لزم ابن برى لما حج وقرأ عليه
كتاب (الجميل) . أخذ العربية عن جماعة منهم : الشلويني ، وكان اماماً
لا يشق عبارته مع جودة التفهيم وحسن العبارة . صنف (المقدمة) السماسة
بالقانون أعرب فيها وأتى بالمعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتغال على
شيء كثير من التحول يسبق الي مثلها . توفي سنة : ٦٠٧ هـ . ترجمته في البيهقي
٣٦٢/٢ ، وانباه الرواة : ٣٧٨/٢ ، ومعجم المؤلفين : ٢٧/٨ .

(٢) المقدمة الجزولية : ص / ٢٤ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٤/١ ، والارتشاف : ٦٠٣ .

(٤) انظر الكتاب : ١٣٨/٢ - ٤١٨ ، ١٣٠/٣ ، ١٥٣ ، ٢٢١/٤ .

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٤٨٠/١ - ٤٨١ (وحكى ابن برهان
أن الأفش روى عن العرب : إنما زيداً قائمٌ ، فأعمل (أن) مع زيادة (ما) .
وحكى مثل ذلك الكسائي في كتابه) .

(٦) ووافقه الزمخشري وابن مالك . انظر الجمل : ٢٩٥ ، والهمع : ١٩١/٢ ،

والتسهيل : ٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٣/١ .

القول الثالث : أن القياس على (ليتما) جائز في (كأنما) و(لعلمًا) خاصةً ،
 فيقال : كأنما زيدًا قائمٌ ، ولعلمًا زيدًا قائمٌ ، ولا يقاسُ عليها (إنما) ، و(انما)
 و(لكنما) فلا / يقال : إنما زيدًا قائمٌ . ووجه الفرقِ قربُ (كأن) و(لعل) من (أ/١٦٨)
 (ليت) ، ويعدُّ الثلاثة منها ، وذلك أن (كأن) و(لعل) قد نقلتا الكلام الذي
 دخل على من الخبر إلى غير الخبر ، وذلك موجودٌ في (ليت) فقولك : زيدٌ قائمٌ ،
 جملةٌ خبريةٌ تحتلُّ الصدقَ والكذبَ فإذا ادخلتَ عليها واحدًا من هذه الثلاثة
 صارت غيرَ خبريةٍ ، وليس هذا المعنى موجودًا في (إن) و(أن) و(لكن) ففارقَت
 (ليت) فلا تقاسُ عليها . وهذا مذهبُ أبي بكر بن السراج (٢) ، وقد سَوَّغَ ابنُ مالكِ
 القياسَ على (ليتما) في (كأنما) و(لعلمًا) و(لكنما) فأجاز أن تقاسَ هذه الثلاثة
 على (ليتما) في بقاءِ عطيةٍ وزيادةٍ (ما) . (٣)

وقد تحصلَ من هذا أن هذه الأعرافَ كلها في هذا الباب إذا اتصلت بها (ما)
 مهيئةٌ أو كائنةٌ فلا اسمَ لها إن ذاك ولا خبرٌ . وهذا مذهبُ جمهورِ النحويين ، ومذهبُ
 ابنِ درستويه (٤) إلى أنها لم تخرجْ باتصالِ (ما) عما ثبتَ لها من عطيةٍ في اسمِ

(١) في الاصل : (يقال) وهو خطأ .

(٢) وهو أيضا مذهبُ أبي اسحاق الزجاج وابنِ ابي الربيع . انظر شرح الجمل لابن

عصفور : ٤٣٣/١ ، والمهمع : ١٦١/٢ .

(٣) التسهيل : ٦٥ .

(٤) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان ، أبو محمد الفارسي الفسوي

النحوي ، نحوي جليل القدر ، مشهور الذكر ، تلقى عن جماعة منهم : المبرد ،

وابن قتيبة ، وشعيب ، وغيرهم . لازم المذهب البصري مع التعصب الشديد له

تصانيفه في غاية الجودة ، منها في النحو : الارشاد ، وأسرار النحو . وله

أيضا : المهجاء ، وشرح الفصيح ، والرد على شعيب في اختلاف النحويين ،

وتفسير كتاب الجرمي . توفي ببغداد سنة ٣٤٧ هـ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٦/٢ ، وانباء الرواة : ١١٣/٢ ، ١١٤ .

وخبرٍ ، فزعم أنها إذا وقع بعدَها الفعلُ أو المبتدأ والخبر مرفوعين على ما تقدم بيانه ،
 (ما) المتصلة بها إذ ذاك اسمها وهي عنده اسم لا حرف نكرة مبهمة غير موصوفة
 بمنزلة ضمير الأمر أو الشأن أو القصة (١) ، والجملة بعد ذلك من الفعل والفاعل أو من
 المبتدأ والخبر في موضع الخبر (ما) عنده من قوله تعالى : (إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ) (٢)
 اسم (إن) والجملة التي هي (يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ) في موضع رفع خبراً لـ (إن) ،
 و (ما) هاهنا واقعة في المعنى على الأمر أو الشأن أو كالضمير في قوله عز وجل : (أَنَّهُ
 كَانَتْ تَأْتِيهِمْ) (٣) و (إِنَّهُ مِنْ يَأْتِيهِ) ، والجملة الواقعة خبراً مفسرة لمعنى (ما)
 وموضحة له على حسب الجملة الواقعة بعد ضمير الأمر أو الشأن ، ولأجل أن تلك
 الجملة هي (ما) في المعنى ، لم يفتقر فيها إلى ضمير يعود على (ما) كما كان ذلك في
 الجملة المفسرة لضمير الأمر على ما تقدم بيانه في باب الابتداء (٥) . وكذلك عنده قوله
 عز وجل : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) (٤) (ما) اسم (إن) والجملة الاسمية بعد في موضع
 خبرها ، والمعنى إن الأمر الله الإله واحد ، وعلى هذا عنده جميع ما تقدم من نحو هذا .
 المسألة السابعة : في حكم ما يخفف من هذه الأحرف .

وأعلم أنه يجوز أن تخفف (إن) و (أن) و (لكن) و (كأن) ، ومعنى تخفيفها
 أن تحذف نونها الثانية المفتوحة وتبقى الأولى الساكنة ، فتصير بعد التخفيف (إن) ،
 و (أن) و (لكن) و (كأن) .

(١) قال السيوطي في المجمع : ١٩١ / ٢ ، (ورد بأنها لو كانت كذلك لاستعملت
 من جميع النواسخ كضمير الشأن) .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة هود .

(٣) من الآية : (٦) من سورة التغابن .

(٤) من الآية : (٧٤) من سورة هله .

(٥) انظر ص : ٣١٧ .

(٦) من الآية (١٧١) من سورة النساء . وذهب الفارسي إلى أن (ما) في الآية
 نافية واستدل بأنها أفادت معنى المحصر كإفادة النفي والاثبات بـ (لا) . انظر

فَأَمَّا (إِنَّ) إِذَا خَفَّفْتَ فَلَكَ فِيهَا وَجْهَانِ مَطْلَقًا : الإِعْمَالُ وَالإِلْفَاءُ .

فَالإِعْمَالُ هُوَ أَنْ تَبْقَى نَاصِبَةً لِلأَسْمِ رَافِعَةً لِلخَيْرِ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّخْفِيفِ ،
فَتَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَإِنَّ كَلًّا لِمَا لِيُؤْفِقِينَهِمْ
رَبِّكَ أَعْمَالَهُمْ)^(١) ف(إِنَّ) هَاهُنَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَهِيَ مَصْطَلَةٌ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ

التَّخْفِيفِ ف(كَلًّا) اسْمُهَا وَ(مَا) خَبَرُهَا ، وَهِيَ مُوصُولَةٌ وَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ
الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ (إِنَّ) الْمَشْدُودَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي^(٢) بَيَانُهُ بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ،

وَالْمَعْنَى : وَإِنَّ / كَلًّا لِلَّذِينَ لِيُؤْفِقِينَهِمْ رَبِّكَ أَعْمَالَهُمْ ، وَقَوْلُهُ (لِيُؤْفِقِينَهِمْ) جَوَابُ قَسَمِ (١٦٨/ب)
مُحذوفٌ تَقْدِيرُهُ : وَاللَّهُ لِيُؤْفِقِينَهِمْ ، وَالقَسَمُ وَجَوَابُهُ مَعًا صَلَةٌ ل(مَا) .

فَإِنْ قُلْتَ : وَكَيْفَ وَقَعْتَ (مَا) عَلَى الْعَاقِلِ هُنَا ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ وَقْعَهَا عَلَى جِنْسِ
مَنْ يَعْقِلُ جَائِزٌ ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)^(٣) أَيْ : فَانكِحُوا
هَذَا الْجِنْسَ ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَمْتَنِعُ وَقْعُهَا عَلَى شَخْصٍ مِنْ أَشْخَاصٍ مَنْ يَعْقِلُ ، فَلَا تَقُولُ
جَاءَنِي مَا جَاءَكَ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا مِثْلًا ، هَذَا وَنَحْوَهُ الَّذِي يَمْتَنِعُ عِنْدَ
أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ ، وَمَحْضُهُمْ^(٤) يَجِيزُ ذَلِكَ ، فَلَا يَمْنَعُ وَقْعُ (مَا) عَلَى مَنْ يَعْقِلُ مَطْلَقًا
وَيُنْسِبُهُ لِسَيُوبِهِ ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ يَرَى أَنَّ (مَا) فِي هَذِهِ الْآيَةِ زَائِدَةٌ^(٥) وَأَنَّ الْخَبَرَ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١١١) مِنْ سُورَةِ هُودٍ . وَقِرَاءَةُ تَخْفِيفِ (إِنَّ) هِيَ قِرَاءَةٌ نَافِعَةٌ

وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو بَكْرٍ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَشْدِيدِ النُّونِ . انظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ :

٢٦٦/٥ ، وَالنَّشْرُ : ٢٩٠/٢ - ٢٩١ ، وَهَجَةُ الْقِرَاءَاتِ : ٣٥٠ - ٣٥٢ ،

وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٨/٢ ، وَالإِتِّعَافُ : ٢٦٠ .

(٢) انظُرْ مَا سَيَأْتِي فِي ص : ٧٢٤ فَمَا يَبْعُدُهَا .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٣) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ .

(٤) مِنْهُمْ ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَطَيِّبُ وَابْنُ خُرُوفٍ .

انظُرِ الْمُقْتَضِبَ : ١٠٨/١ ، وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١٧٣/١ ، وَتَوْضِيْحَ

الْمَقَاصِدِ : ١٢٩/١ ، وَالْبَحْرَ الْمَحِيْطَ : ١٦٢/٣ ، ٤٧٨/٨ ، وَالهِمَّجَ :

٣١٥/١

(٥) ذَكَرَ ذَلِكَ مَكِّيٌّ فِي مُشْكَلِ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٤١٦/١ وَلَمْ يَنْسِبِهِ .

جملة القسم ، لكنه لما أريد دخول لام الابتداء على الخبر وكان في دخولها عليه اجتماع لامين ، زيدت (ما) لتدخل عليها لام الابتداء ، لثلاث تباشر لام القسم ، وإلى هذا ذهب أبو الحجاج الأعمى ، وإلى أنها موصولة ذهب ابن أبي غالب ، ووجهه بأن الأصل عدم الزيادة ، وبأنك إذا ادعيت زيادتها لم يلزم دخول اللام على لام القسم لأن الزائد في تقدير السقوط .

والجملة (إن) المخففة إذا عطفت فحكمتها حكم المشددة مطلقاً لفرق بينهما واللام الواقعة بعدها في نحو : إن زيدا قائم ، وفي نحو الآية المتقدمة ، لام الابتداء كالواقعة بعدها المشددة .

وأما الإلغاء فيها إذا خففت بأن لا تعمل شيئاً بل يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وتلزم إن ذاك اللام في الخبر ، فرقاً بين (إن) هذه المخففة من الثقيلة وبين (إن) النافية ، فتقول : إن زيدا قائم ، فزيد مبتدأ وقائم خبره ، و (إن) هذه مخففة من (إن) ولا عمل لها فلا تحتاج إلى اسم وخبر ، بل هي طغاة واللام الداخلة على خبر المبتدأ وهو قائم لا زمة لا يجوز اسقاطها لثلاث تلتبس (إن) هذه بـ (إن) النافية تقول في : إن زيدا قائم^(١) ، والمعنى : ما زيد قائم ، فإنما تفرق بين المخففة والنافية هنا بوجود اللام وعدمها ، فإن وجدت علمت أنها المخففة ، وإن فقدتها علمت أنها النافية وليس لك حذف هذه اللام إلا حيث يؤمن اللبس لفهم المعنى كقوليه عز وجل : (وآمرؤ دعواهم إن الحمد لله رب العالمين)^(٢) في قراءة من قرأ (إن) بالكسر وهي قراءة شاذة^(٣) فهي المخففة ، والحمد بعدها مبتدأ ، و (لله) في موضع الخبر ، ولم تدخلها هنا اللام لأن هذا لا يلتبس بالنفي ، فقد فهم المعنى .

(١) (ان) النافية اذا دخلت على الجملة الاسمية ، فأجاز اعمالها الكسائي وأكثر

الكوفيين وطائفة من البصريين ، وضعه جمهور البصريين . واختلف النقل عن

سيبويه والجرى . انظر المعنى : (١ / ٢٣ ، ٢٤ ، والأشمنى : (١ / ٢٥٥ .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة يونس . وانظر البحر المحيط : (٥ / ١٢٧ .

(٣) لم أقف على هذه القراءة في كتب القراءات والتفسير التي اطلعت عليها .

وكذلك لا تلزم في مثل: **إِنْ زِيدَ مَا ضَرَبْتَهُ** ، فلا تحتاج هاهنا إلى اللام ، لأنه قد
أَمِنَ أَنْ تَكُونَ (إِنْ) هنا نافية لأجل وقوع النفي بعدها ، والنفي لا يدخل على النفي .
 ويجوز في **(إِنْ)** هذه أعني المخففة من الثقل إذا أُلغيت أن تدخل على الأفعال
 ولكن بشرط أن تكون من نواسخ الابتداء^(١) ، وذلك باب **(كَانَ)** وباب **(ظَنَنْتَ)**
 وأفعال المقاربة ، ولا بدَّ مع ذلك من اللام داخله على الذي كان خبراً للمبتدأ قبل
 دخول الناسخ فارقةً بين **(إِنْ)** هذه وبين **(إِنْ)** النافية .

ومثال ذلك في **(كَانَ)** قوله عز وجل : **(وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَيْلٍ ضَلَالٍ مُبِينٍ)**^(٢) (أ/١٦٩)
 وقوله تعالى : **(وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُنَّ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأُولِينَ)**^(٣) وقوله سبحانه :
(وَإِنْ كَانُوا لَمَكْرَهُمْ لَتَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالِ)^(٤) في قراءة الكسائي بفتح اللام والرفع^(٥) . **(إِنْ)**
 في هذه الآي وفي نحوها مخففة من الثقل ، وقد دخلت اللام الفارقة على خبر **(كَانَ)**
 في قوله : **(لَيْلٍ ضَلَالٍ)** وفي قوله : **(لَيَقُولُونَ)** وفي قوله : **(لَتَنْزُولٍ)** . وكذلك قوله
 تعالى : **(وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ)**^(٦) . ودخلت اللام لتفريق
 بينها وبين **(إِنْ)** النافية ، لأن **(إِنْ)** النافية بغير لام . قال تعالى : **(لَوْ أَرَدْنَا**
أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لِهَوَاهُمْ لَتَخَذْنَا مِنْ دُنَا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ)^(٧) أي : ما كنا فاعلين للهـو،

(١) انظر المصحح : ١٨٢/٢ .

(٢) من الآية : (١٦٤) من سورة آل عمران .

(٣) الآيتان : (١٦٧ - ١٦٨) من سورة الصافات .

(٤) من الآية : (٤٦) من سورة إبراهيم .

(٥) أي بفتح اللام الأولى وضمة الثانية . وتقرأ الباقيون : (لتزول) بكسر اللام الأولى

وفتح الأخيرة . ووافق الكسائي في قراءته هذه ابن محيص .

انظر الاتحاف : ٢٧٣ ، وحجة القراءات : ٣٧٩ ، والتيسير : ١٣٥ ، والبحر

المحيط : ٤٣٧/٥ .

(٦) من الآية : (١٤٣) من سورة البقرة . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٧٤/١ .

(٧) الآية : (١٧) من سورة الأنبياء .

و(إِنْ) نافيةٌ . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ) على قراءة الجماعة بكسر اللام والنصب ، ف(إِنْ) على هذه القراءة نافيةٌ واللام في (لِتَزُولَ) حرفٌ جَمَرٌ ، وهي لامٌ الجحود . وكذلك دخلت على (كَانَ) في قوله عز وجل : (وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْخَاطِئِينَ) (١) ، وقوله تعالى : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا) (٢) وقوله تعالى : (وَإِنْ كُنَّا عَنْ بَرَاسَتِهِمْ لَخَاطِئِينَ) (٣) .

ومثال ذلك في (ظننت) قوله تعالى : (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَانِبِينَ) (٤) ف(إِنْ) مخففة من الثقيلة دخلت على (نظن) والمجرور الذي هو (مِنَ الْكَانِبِينَ) مفعولها الثاني ، والكاف هي المفعول الأول ، ودخلت اللام الفارقة على المجرور الواقع خبراً ، وكذلك دخلت على (وجدد) في قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) (٥) و(وجدد) هذه من أغوات (ظننت) ومفعولها الثاني قوله (لَفَاسِقِينَ) ودخلت عليه السلام الفارقة .

ومثال دخولها على (كاد) من أفعال المقاربة قوله جل وتعالى : (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ) (٦) فيزلقونك خبر (يَكَادُ) و(الَّذِينَ) اسمها ، ودخلت اللام الفارقة على الخبر .

وكذلك قوله تعالى : (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) (٧) وقوله سبحانه : (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ) (٨) . فهذه الآي ونحوها وقعت (إِنْ) المخففة المنعأة فيها داخلة على الأفعال الناسخة للابتداء .

(١) من الآية : (٣) من سورة يوسف .

(٢) من الآية : (١٠٨) من سورة الاسراء .

(٣) من الآية : (١٥٦) من سورة الانعام .

(٤) من الآية : (١٨٦) من سورة الشعراء .

(٥) من الآية : (١٠٤) من سورة الاعراف . وانظر مشكل اعراب القرآن : ١/٣٢٤ .

(٦) من الآية : (٥١) من سورة القلم . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٢/٤٠٠ .

(٧) من الآية (٧٣) من سورة الاسراء .

(٨) من الآية : (٧٦) من سورة الاسراء .

ومثال كونها داخلة على الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر قوله تعالى : (إن كَلَّ
نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(١) ف (إن) مخففة مضمومة ، و (كَلَّ) مبتدأ ، و (عليها حافظٌ)
في موضع الخبر واللام في (لما) هي الفارقة ، و (ما) زائدة ، والمعنى : إن كَلَّ
نفسٍ لعلها حافظٌ . وكذلك قوله تعالى : (وإن كَلَّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٢) أي :
وإن كَلَّ لجميعٌ ، و (ما) زائدة ، واللام الداخلة عليها هي الفارقة ، ولا يجوز عند
البرصيين دخول (إن) المخففة على فعلٍ ليس من النواسخ إلا شاذاً نادراً ، لا يقاس
عليه ، كقولهم (إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك ليهيه)^(٣) والهاء في (هيه) هاء
السكرت ، فدخلت (إن) المخففة على (يزين) وعلى (يشين) وليس من النواسخ ،
واللام في الفاعل الذي هو (نفسك) و (هي) هي الفارقة ، ولا بد منها على ما تقدم .
فإن قلت : وكيف انفصل ضمير الفاعل في قولهم : (وإن يشينك ليهيه) فالجواب :
أن الموجب لا انفصاله هنا دخول اللام الفارقة عليه ، وقد أشار / ابن مالك إلى هذا (١٦٩ / ب)
في باب المضمير حيث يتمين انفصال المضمير .
ومن دخولها أيضاً على فعلٍ غير ناسخ قول الشاعر :

(١) الآية : (٤) من سورة الطارق . وقرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، وأبو جعفر

(لما) بتشديد الميم فيها وعليها تكون (لما) بمعنى (الا) و (ان) بمعنى

(ما) . وقرأ باقي الحشرة بتخفيف الميم في (لما) وعليها تكون (ما) زائدة

و (أن) مخففة من الثقيلة . انظر الاتحاف : ٤٣٦ ، وحجة القراءات : ٧٥٨ .

(٢) الآية : (٣٢) من سورة يس . وقرأ (لما) بتشديد الميم ابن عامر وعاصم

وحمزة والكسائي ، وابن جمار عن أبي جعفر . وقرأ الباقر بتخفيف الميم .

انظر حجة القراءات : ٥٩٧ ، والاتحاف : ٣٦٤ .

(٣) جاء في أصول ابن السراج : ٣١٦ / ١ (حكى الفراء : ان يزينك لنفسك ، وان

يشينك ليهيه) وانظر الاشموني : ٢٩٠ / ١ ، والمهم : ١٨٣ / ٢ ، وفي أصل

المخطوط : (تزينك وتشينك) بالتاء .

(٤) التسهيل : ٢٦٠ .

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً هلت عليك عقوبة المتمم (١)

فد خلَّت (إن) المخففة فيه على (قتلت) وليس من التواسخ ، و(مسلماً) مفعول
 بقتلت ، ودخلت اللام الفارقة ، وهذا كله وما كان نحوه قياساً معاًرد عند الكوفيين (٢)
 والأخفش وابن كيسان، وإليه ذهب من المتأخرين ابن مالك (٣) وهو ظاهر من هـ
 الزمخشري ، فأجازوا أن تقول : إن قام زيد ، وإن ضربت لزيد ، وإن مرت لزيد ،
 وإن ضرب لزيد ، وإن جلس لفي الدار ، على أن الفراء وجماعة من الكوفيين لا يرون
 (إن) هذه في جميع ما تقدم - وقصت بعد ما جملة اسمية أو فعلية - مخففة من الثقيلة
 كما ذهب إليه جمهور البصريين ، بل هي عندهم تفيدهم النفي ، واللام بعد هـ
 للإيجاب (٤) ف(إن) عند هم نافية واللام فيما بعدها بمنزلة (إلا) فعند هم أن قوله
 تعالى : (إن كل نفس لما عليها حافظ) (٥) بمعنى : ما كل نفس إلا عليها حافظ ،
 بمنزلة قوله عز وجل : (إن الكافرين إلا في غرور) (٦) و(إن نحن إلا بشر مثلكم) (٧)

(١) من الكامل لماتك بنت زيد بن عمرو بن نوفل القرشية المدوية (صحابية) ترث

زوجها الزبير بن العوام ، وتدعو على قاتله عمرو بن جرهم المباشعي .

والشلل : ييس في اليد أو ذهابها . وعقوبة المتمم : القتل في الدنيا

والعذاب في الآخرة . ويرون : (وبيت) مكان : (هلت) .

وهو من شواهد الألفية : ٣٧ ، والمحاسب : ٢٥٥ / ٢ ، والانصاف : ٦٤١ / ٢

وشرح المفصل : ٧١ / ٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٨ / ١ ، والتصريح

: ٢٣١ / ١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٨٢ / ١ ، والهمع : ١٨٣ / ٢ ، والخزانة :

٣٤٨ / ٤

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٨ / ١ ، والتصريح : ٢٣١ / ١ ، والهمع :

١٨٣ / ٢

(٣) التسهيل : ٦٥ ، والمساعد : ٣٢٧ / ١

(٤) في الاصل : (الايجاب) وهو تحريف . وانظر الهمع : ١٨٣ / ٢ ، ومشكل اعراب

القرآن : ٤٠٠ / ٢ .

(٥) الآية : (٤) من سورة الطارق . وانظر معاني القرآن للفراء : ٢٥٤ / ٣ .

(٦) من الآية : (٢٠) من سورة الطه .

(٧) من الآية : (١١) من سورة ابراهيم .

وقوله تعالى : (وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَيْلٍ ضَلَالٍ مُبِينٍ)^(١) بمعنى : مَا كَانُوا مِنْ قَبْلِ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ، بمنزلة قوله سبحانه : (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً)^(٢) . والكسائي^(٣) من الكوفيين يرى مثل مذهب البصريين في الجملة الاسمية نحو : إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمْ ، ومثل رَأَى الْفَرَاءَ في الجملة الفعلية نحو قوله سبحانه : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا)^(٤) . ومذهب جمهور البصريين ما تقدم من أَنَّ (إِنْ) في ذلك كله مخففة من الثقبلة ، واللام فيما بعد ما فارقة على ما تقدم بيانه . ولا ينقاس ذلك عندهم إلا في الجمل الاسمية والأفعال النواسخ للابتداء خاصة ، لكنهم اختلفوا في تلك اللام الواقعة بعد ما على قولين :

أحدهما : أنها لام الابتداء التي تدخل في خبر (إِنْ) في مثل قولك : إِنْ زَيْدًا لِقَائِمْ ، على ما سيأتي بيانه بعد إِنْ شاء الله . وهذا مذهب أبي الحسن الأخضر^(٥) ، وابن الأخضر^(٦) ، وابن ملكون^(٦) ، وإليه ذهب من المتأخرين ابن مالك^(٧) ، وابن أبي غالب^(٧) ، ولزومها عندهم هو الفارق .

(١) من الآية : (١٦٤) من سورة آل عمران .

(٢) من الآيتين : (٢٩ - ٥٣) من سورة يس .

(٣) انظر معاني القرآن : ٢٥٤ / ٣ .

(٤) من الآية : (١٠٨) من سورة الاسراء .

(٥) هو : علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران ، أبو الحسن ، ابن الأخضر الأشبيلي . لقوى ، مقدم في الصرية ، دينا ذكيا . أخذ عن الأعم وأخذ عنه جماعة منهم : القاضي عياشي . من آثاره : شرح الحماسة ، وشرح شعر حبيب توفي سنة ٥١٤ هـ . انظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١٧٤ / ٢ ، ومجموع المؤلفين ١٢٠ / ٧ ، ١٢١ ، والاعلام : ١١٢ / ٥ .

(٦) هو : ابراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الأشبيلي ، أبو اسحاق ، نحوي جليل ، ألف شرح الحماسة ، والنكت على تبصرة الصميري وغير ذلك . توفي سنة ٥٨٤ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٤٣١ / ١ .

(٧) ونسب أيضا هذا المذهب (أنها لام الابتداء) الى سيويه والأخفش الأوسط والصغير ، وابن عصفور ، وأكثر البغداديين ، انظر الهمع : ١٨١ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٣٨٠ / ١ ، والتصريح : ٢٣٢ / ١ .

والثاني : أنها ليست لامً الابتدائية بل هي لامٌ أخرى تسمى الفارقة ، وهذا مذهبُ
 الفارسيِّ وابنِ أبي العافيةِ ، والشلمونيين ، وابنِ أبي الربيعِ .^(١) وقاعدةُ هذا الخلافِ
 تظهرُ فيما إذا دخلَ على (إن) هذه ما يوجبُ فتحها كبابِ (علمت) نحو قولك :
 علمتُ أن كانَ زيدٌ لِقائماً ، وعلمتُ أن زيدٌ لِقائماً ، فمن يَرى أن هذه اللامُ الفارقةُ هي
 لامُ الابتدائيةِ يبقى (إن) على كسرها وتكونُ (علمت) عنده معلقةً ، لأنه قد تقدّمَ في
 فصلِ التعليلِ من بابِ أقسامِ الأفعالِ في التعمدِ^(٢) أن لامَ الابتدائيةِ توجبُ تعليلَ
 الفعلِ الداخِلِ التي هي فيها^(٣) كقولك : علمتُ لزيدٍ قائماً ، وعلمتُ إن زيداً لِقائماً .

قالَ تعالى : (أفلا يعلمُ إذا بعثنا ما في القبورِ . وحصلَ ما في الصدورِ . إن ربهم بهم
 يومئذٍ لخبيرٌ)^(٤) . ومن لا يرى هذه اللامَ لامَ الابتدائيةِ يفتحُ (إن) المخففةَ بمسندٍ / (١٧٠/أ)
 (علمتُ) فيقولُ : علمتُ أن زيدٌ لِقائماً ، وعلمتُ أن كانَ زيدٌ لِقائماً ، ومثْلُ هذا أيضاً
 ما وقعَ في الحديثِ من قولِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم حينَ ذكَرَ فتنةَ القبرِ فقالَ :
 (فأما المؤمنُ فيقولُ : هو رسولُ الله هو محمدٌ ، جاءنا بالبيناتِ والهدى ، فأمنّا
 وصدّقنا واتّبعنا ، فيقالُ له : نَمَّ صالحاً ، قد علمنا إن كنتَ لمؤمناً)^(٥) وفي موضعٍ آخرَ :
 قد نعلمُ أن كنتَ لمؤمناً . فعلى المذهبِ الأولِ تبقى (إن) على كسرها ، فتقولُ : قد

(١) انظر البسيط : ٦٥١/٦٥٣ ، والتصريح : ٢٣٢/١ ، والمهم : ١٨٣/١ - ١٨٤

والمساعد : ٣٢٧/١ .

(٢) انظر ص : ٢٠٤ ، ٢٠٦ .

(٣) كذا في الأصل ، والعبارةُ قلقة .

(٤) الآيات : (٩ - ١٠ - ١١) من سورة الحاديات .

(٥) أخرجه البخاري (فتح الباري : ٢٨٩/١) في كتاب الوضوء ، باب من لم يتوضأ

الا من الغشي المثقل ، حديث رقم (١٨٤) .

ومسلم في صحيحه (شرح النووي : ٢١١/٦) في كتاب الكسوف - باب ما عرض

على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ، حديث

رقم (١١) برواية (هو محمد هو رسول الله) و(قد كنا نعلم أنك لتؤمن به

فمن صالحاً) .

وانظر شرح ابن عقيل : ٣٨٠/١ ، والأشموني : ٢٨٨/١ .

علمنا إن كنت لمؤمناً ، وعلى المذهب الثاني تفتحها فتقول : قد علمنا أن كنت لمؤمناً .
وكذلك الرواية الأخرى (قد نعلم أن كنت لمؤمناً) . وحجة أصحاب المذهب الأول أن
هذه اللام لو كانت لمجرد الفرق وليست لام الابتداء ، لوجب سقوطها عند فتح
(إن) إذا دخل عليها ما يوجب فتحها كالحديث المذكور ، وكان يجب أن تقول :
قد علمت أن زيد قائم ، وعلمت أن كان زيد قائماً ، وتحذف اللام استغناءً عنها ،
إن الملة التي جئ بها من أجلها قد ذهبت بالفتح ، لأنك إنما كنت جئت بها
للفرق بين (إن) المخففة من الثقيلة وبين (إن) النافية ، فلما فتحها عند دخول
(علمت) عليها لم يحتج إن ذلك إلى فرق ، لأن (أن) لا تلتبس ب (إن) النافية
فيحتاج إلى الفرق بينهما ، فكانت هذه اللام لو فتحت (إن) تصير لا فائدة لها ،
فكان يجب سقوطها .

وانفصل ابن أبي العافية من أصحاب المذهب الثاني عن هذا ، بأن هذه اللام
بقيت بعد فتح (إن) للأشعار والاعلام أن (أن) هذه بعد العلم في مثل الحديث
مضيرة من المكسورة الطغاة ، التي لا ينوي معها اسم ولا خبر لها ، فبقيت هذه
اللام لتشعر بذلك وتفرق بين (أن) هذه الطغاة وبين (أن) المخففة من (أن)
المفتوحة المشددة ، لأن (أن) هذه أعني المخففة من (أن) لها اسم وخبر ، واسمها
منون مقدرٌ معها على كل حال ، على حسب ما يأتي بيانه ^(١) بعد إن شاء الله . فتقول
في المخففة من (أن) : علمت أن زيد قائم ، بخير لأم ، واسمها ضمير الأمر أو الشأن
محدوف مقدر ، والجملة التي هي (زيد قائم) في موضع خبرها ، والتقدير : علمت أنه
زيد قائم . وتقول في المفتوحة من (أن) المخففة من (أن) : علمت أن زيد لقائم ،
ولا اسم لهذه ولا خبر ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، بل هي طغاة على حكم المكسورة
المخففة ، لأنها مفتوحة منها ، ولا بد من هذه اللام فارقة بين هذه وبين (أن)
المتقدمة المخففة من (أن) التي لها اسم وخبر .

فإن قلت : ثبوت هذه اللام على هذا الانفصال إنما يصح فيما إذا كانت الجملة التي وقعت بعدها (أن) اسمية نحو ما تقدم من قولك : علمت أن زيداً لقاها ، لأنه لو سقطت هذه اللام لالتبس (أن) هذه بـ (أن) المخففة من (أن) على ما تقدم . فأما إن كانت الجملة فعلية كالحديث المتقدم ، فقد كان ينبغي سقوط هذه اللام وأن تقول : علمت أن كان زيداً قائماً ، على أن تكون (أن) هذه المفتوحة من (أن) ، ولا يحتاج هنا إلى اللام ، إذ الفرق حاصلٌ بدونها ولا لبسٌ مع / سقوطها ، لأن (أن) هذه تباشر الفعل ولا يحتاج إلى فصلٍ بينها وبينه ، وليست (إن) المخففة من (إن) كذلك ، بل لا بد من الفصلِ بينها وبين الفعل بـ (قد) أو غيرها مما سيأتي (١) ذكره بعد إن شاء الله تعالى . فتقول في المخففة من (إن) : علمت أن قد كان زيداً قائماً ، فتفصل بـ (قد) بين (إن) والفعل الذي هو (كان) ، ولا بد من ذلك ، ولا تفتقر إلى ذلك في المفتوحة من (أن) ، فكان ينبغي أن تقول : علمت أن كان زيداً قائماً ، والفرق حاصلٌ بولاية الفعل للمفتوحة من (أن) وعدم ولايته للمخففة من (إن) .

فالجواب : أنه لما وقع اللبس في الجملة الاسمية وافترق إلى اللام فيها ، حملت الجملة الفعلية عليها في ذلك ، ليجري الباب مجرى واحداً ، فلزمت اللام مطلقاً ، وأيضاً فإنك قد تفصل بين الفصل وبين (أن) المفتوحة من (أن) في مثل قولك : علمت أن قد كنت لقاها : فلولم تأت باللام لوقع اللبس ، فلا بد منها في مثل هذا فارقةً ، فإذا لم تفصل فينبغي أن يبقى الحكم كذلك في لزوم اللام . واحتج ابن أبي العافية لصحة ما ذهب إليه بأن هذه اللام قد وجدناها داخلية على المفعول به في مثل قوله عز وجل : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (٢) وفي مثل قول الشاعر :

(١) انظر ما سيأتي في ص : ٦٩٤

(٢) من الآية : (١٠٢) من سورة الاعراف .

..... إن قلت لَسَلْمًا (١)

على ما تقدم . وقد خُلَّ أيضًا على خبر (كَانَ) و(كَادَ) في مثل ما تقدم من قوليه
تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ)^(٢) وفي مثل قوله سبحانه : (إِنْ كَادَتْ
لَتُبْدِي بِهِ)^(٣) .

وقد خُلَّ أيضًا مطلقًا في فصيح الكلام على خبر المبتدأ في مثل قوله تعالى :
(وَإِنْ كَلِمًا جَمِيعًا)^(٤) ، ولأَمُ الابتداء لا تدخل على شيء من هذا ، إِنَّمَا أَصْلُهُمَا
أن تدخل على المبتدأ في مثل قول الشاعر :

وَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلِدَجٍ فِي الذُّعْرِ^(٥)

ف(أنت) مبتدأ ، واللَّامُ الداخلةُ عليه لأمُ الابتداء ، ولا تدخل على الخبر بقياس
الإبصار (إِنَّ) في مثل: إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ . ولا تدخل على الفعل إلا إذا وقع خبرًا ل(إِنَّ)
وكان مضارعًا نحو : إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ ، على ما سيأتي بيانه^(٦) بعد هذا إن شاء الله .
ولا تدخل على المفعول به مطلقًا ، ولا على خبر (كَانَ) ولا خبر (كَادَ) ، وَأَصْلُهُمَا
الدخول على الاسم المبتدأ خاصة ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الْخَبْرِ بَعْدَ (إِنَّ) لَمَّا كَانَ هُوَ

(١) تقدم البيت بتمامه في ص : ٦٨٣

(٢) من الآية : (٣) من سورة يوسف .

(٣) من الآية : (١٠) من سورة القصص .

(٤) من الآية : (٣٢) من سورة يس .

(٥) من الكامل لزهير بن أبي سلمى ، يضحج هرم بن سنان المرز بأنه شجاع مقدم
إذا اشتدت الحرب ولجَّ الناس في الذُّعْرِ ، أي تتابعوا في الفرع .

ويرى صدره في الديوان : ٨٩ ، وفي الكتاب : ٢٢٠ / ٣ .

وَلِنِعْمَ حَسُّو الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا *

وانظر المقتضب : ٣ / ٣٧٠ ، واصلاح المنطق : ٣٣٦ ، والتبصرة : ١ / ٢٥٢ ،

والجمل : ٢٣٣ ، والانصاف : ١ / ٥٣٥ ، ورواية صدره فيه كرواية المصنف ،

وشرح المفصل : ٤ / ٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ ، والمخصص : ١٧ / ٦٧ ، والمشوف

المعلم : ١ / ٦٨ ، والخزانة : ٣ / ١١٠ .

(٦) انظر ما سيأتي في ص : ٧٢٥

المبتدأ في المعنى ، فصَارَ شبيهاً به ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْوَاقِعِ خَبِيراً
 ل(إِنَّ) لمشابهته الاسم ، فصارت كأنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمٍ هُوَ الْمَبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ،
 وهذا سَيَقِينٌ مَكْمَلًا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فقد تحَصَّلَ من هذا أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةَ مِنْ (إِنَّ) مَخَالِفَةٌ
 لِلَّامِ الْإِبْتِدَائِيِّ فِي أَمَاكِنٍ دُخُولِهَا ، وَلِذَا خَالَفَتْهَا فِي ذَلِكَ وَجِبَّ أَنْ يَحْكَمَ بِأَنَّهَا غَيْرُهَا
 وَلَيْسَتْ لَامَ الْإِبْتِدَائِيِّ ، أَلَا تَرَاهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ لَامَ الْقَسَمِ لَيْسَتْ لَامَ الْإِبْتِدَائِيِّ ، وَأَنَّهَا
 غَيْرُهَا مَعَ كَوْنِ لَامِ الْإِبْتِدَائِيِّ تَقَعُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ فِي مِثْلِ : وَاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا أَجْمَعُوا
 عَلَى أَنَّهَا غَيْرُهَا مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ مُطْلَقًا ، طَائِعِيَةً كَانَتْ أَوْ مَضَارِعَةً
 تَقُولُ : وَاللَّهِ / لَقَامَ زَيْدٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١٧١ / أ)

حَلَفَتْ (لَهَا) بِاللَّهِ حَلْفَهُ فَاجْرٍ لَنَامُوا ، فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ (٢)

فَدَخَلَتْ لَامُ الْقَسَمِ عَلَى (نَامُوا) وَكَذَلِكَ تَقُولُ : وَاللَّهِ لِأَقَوْمٍ ، قَالَ تَعَالَى :
 (فَوَرِّتْكَ لِنَسْأَلَنَّهُمْ) (٣) ، وَلَا مَ الْإِبْتِدَائِيُّ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، فَلَمَّا وَجَدَ وَهْمًا مُخَالَفَةً لَهَا فِي
 الْمَحَلِّ حَكَمُوا بِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَيَّاهَا ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَحْكَمَ عَلَى هَذِهِ اللَّامِ الْإِلْزَامِيَّةِ
 ل(إِنَّ) الْمُخَفَّفَةِ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ لَامَ الْإِبْتِدَائِيِّ ، لِدُخُولِهَا هَيْثُ لَا تَدْخُلُ لَامُ الْإِبْتِدَائِيِّ .

(١) كلمة (لها) ساقطة من الأصل .

(٢) من الطويل لا مرئ القيس من لا ميته التي مطالعها :

الأعم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يصمن من كان في العصر الخالي

الصالي : الذي يوقد النار للدفع أو الطعام . والفاجر هنا الكاذب ، و(إن)

زائدة مؤكدة للنفي ، وكذلك (من) زائدة .

ديوانه : ٣٢ ، والأزهية : ٤١ ، والتبصرة : ٧٧/١ ، ٤٥٢ ، والايضاح :

١١٧/١ - ١١٨ ، وإصلاح الغلل : ١٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور :

١٥٢٧/١ ، والمقرب : ٢٠٥/١ ، والبسيط : ٦٦١ ، والمغنى : ١٧٣/١ ،

والهمع : ١١٥/٢ ، ٢٤٨/٤ ، والخزانة : ٢٢١/٤ .

(٣) من الآية : (٩٢) من سورة العنكبوت .

ووجه آخر أيضا لصحة القول بأن هذه اللام ليست لام الابتداء ، وهو أن يقال :
 وذلك أنهم لما أرادوا أن يدخلوا (إن) المشددة في حروف الابتداء خففوها ،
 فزال عنها بذلك شبه الفعل فأكدوا بها إن ذلك الجملة الفعلية ، كما أكدوا بها
 الجملة الاسمية ، لأن الجملة التي كانت من دخولها مشددة على الفعلية هي
 شبهها بالفعل ، لأنها بذلك تحدث النصب والرفع كما يحدثها الفعل ، فمن حيث
 لم يدخل الفعل على الفعل لم تدخل (إن) المشددة عليه ، فلما خففت (إن) دخلت
 في حروف الابتداء ، كما دخلت فيها وهي مشددة بزيادة (ما) عليها ، إذا قلت :
 إنما زيد قائم ، وإنما يقوم زيد . فلو كان ما ادعاه أصحاب المذهب الأول ممن
 أن (إن) المشددة والمخففة المعطاة قد تدخل اللام - وهي لام الابتداء في خبرها -
 وقد لا تدخل ، فإذا خففت والفيت لزمتها هذه اللام بعينها ، لئلا يقع اللبس بين
 النافية والموجبة المؤكدة ، لو كان هذا صحيحا لدخلت هذه اللام في خبر المبتدأ
 من الجملة الواقعة بعد (إنما) مرة ولم تدخل أخرى ، وفي امتناعهم (عن) ذلك
 البتة دليل على أنه لا وجه لدخول هذه اللام على خبر المبتدأ إلا مع إعمال (إن)
 مشددة أو مخففة ، فيحصل من هذا امتناع دخولها مع اللفظة مطلقا ، إن الجملة
 مع وجودها كالخالية منها ، والاتفاق على أنها لا تدخل قياسا في خبر المبتدأ
 من الجملة الخالية منها ، ولا فرق بين الجملة الواقعة بعد (إن) المخففة المضافة
 وبين الجملة الواقعة بعد (إنما) ، فإذا لم يجر دخول لام الابتداء في إحدى الجملتين
 وجب ألا يجر في الأخرى ، فإذا كان الأمر على ذلك كانت اللام إذا مع (إن) المخففة
 المضافة لمجرد الفرق على كل حال لما عرض اللبس بينها وبين النافية ، ولما لم يحتج
 إلى فرق في (إنما) ، إن لا لبس معها لم يكن لدخول اللام معنى ، هذا كله معنى

(١) تكلمة يلتزم بها الكلام .

كلام أبي عبد الله بن أبي العافية في الاحتجاج لما ذهب إليه (١) .

ولأصحاب المذهب الأول أن يقولوا في الانفصال عن هذا كله : أنه كان القياس في (إن) المخففة إذا أُلغيت ألا تلحق معها لام بوجه بمنزلة (إنما) لكن دعت إليه ضرورة الالتباس بالنافية ، فلحقت لذلك لام لتحصل الفرق وتزيل اللبس ، وينبغي أن يدعى فيها أنها هي اللاحقة مع (إن) وهي لام الابتداء لأمرين :

أحدهما : أن المخففة أصلها المشددة ، والتخفيف فيها عارض عرضي ، ومعناها

من التوكيد معنى / المشددة ، فروعى فيها أصلها ومعناها ولحقت تلك اللام التي (١٧١/ب) كانت تلحق معها في الأصل لما دعت الحاجة والجات الضرورة إلى لحاق لام معها .

والثاني : أن كون هذه اللام غير لام الابتداء دعوى لا ينبغي أن يقال بها

إلا بدليل لا يحتمل التأويل ، لأنها تؤدي إلى اثبات حرف من حروف المعاني في

كلام العرب لم يثبت بعد في غير هذا ، فذلك اثبات لفة ، ولا تثبت اللغة بأدلة

محتمة ، بخلاف ما إذا جعلت هذه اللام هي لام الابتداء ، فليس في ذلك زيادة

حرف في كلام العرب ، وإنما دخلت هذه اللام هنا على خبر المبتدأ وعلى المفعول

به وعلى خبر (كان) وخبر (كاد) ، وإن كانت في غير هذا الموضع لا تدخل في هذه

الأمكان ، لأنها لما لم يجز أن تجتمع مع (إن) لأنهما معاً لمعنى التوكيد ، فكبره

الجمع بين حرفين بمعنى واحد (٢) ، أخرت إلى خبر المبتدأ لما كان هو المبتدأ في

المعنى ، فكانت داخله على المبتدأ على حسب دخول هذه اللام في خبر (إن)

المشددة ، وكذلك أخرت إلى المفعول الثاني في باب (ظننت) ، وإلى خبر

(كان) و(كاد) ، لأن هذه أخبار للمبتدأ في الأصل ، فدخلت عليها لمكان ضرورة

(١) هذا المذهب الذي ذهب إليه ابن أبي العافية واحتج له ، من أن هذه اللام

الفارقة بين (ان) المخففة الثقيلة والنافية مخالفة للام الابتداء شأنها غير

شأن لام الابتداء ، مذهب أصح في النظر بدليل الشواهد التي احتج بها

وهي شواهد كثيرة توجب استقامة هذا المذهب .

(٢) انظر البسيط : ٦٥٣ - ٦٥٤ .

التأخير مراعاة لأصلها ، ودخول هذه اللام في سبب هذه الأماكن شاذ لا يقاس عليه عند البصريين على ما تقدم (١) ، وكما أن (إن) هذه المخففة وهي بمعنى (إن) المشددة قد صارت تدخل على ما ليس مبتدأ كظننت و(كان) و(كاد) و(إن) لا تدخل على شيء من ذلك ، كذلك لام الابتداء التي معها تدخل على ما لم تكن تدخل عليه حيث كانت مع (إن) فتوسع فيها كما اتسع في (إن) وهذا تمام الكلام على تخفيف (إن) وتحصل منه أن (إن) المخففة منها يجوز إعمالها في الأسماء الظاهرة أعمال المشددة من غير فرق بينهما ، والخاصة فلا يكون لها عمل ، وقد ذكر سيبويه فيها ومنها آخر ، وهو إعمالها في ضمير الأمر أو الشأن منصوباً معها ، ووقوع الجملة بعدها في موضع خبرها على نحو ما يأتي في (أن) المخففة من (أن) ، وذلك في قولهم (أما إن جزاك الله خيراً) (٢) ف(أما) هنا تنبيه واستفتاح ك(ألا) و(إن) مخففة من (إن) محطّة ، واسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوف ، و(جزاك الله خيراً) جملة فعلية في موضع خبر (إن) ، والتقدير : أما إنه جزاك الله خيراً ، وهذا قليل ، ووجهه أن هذه الجملة الفعلية دعاء ، وقد يجوز في الدعاء ما لا يجوز في غيره ، ألا ترى أن سيبويه قد حكى عن العرب أنهم يقولون : (أما أن جزاك الله خيراً) (٣) على أن يكون (أن) بالفتح مخففة من (أن) محطّة في ضمير الأمر محذوفاً مقدراً بعدها ، والجملة بعدها في موضع الخبر ، وقد ولي الفصل (أن) من غير فصل بينهما ، وباب (أن) المخففة ألا تلي الفعل بل يفصل بينهما ، وجاز أن يليها هذا الفعل هنا لأنه دعاء ، وفعل الدعاء لا يلزم فيه ما يلزم في غيره من اشتراط الفصل على حسب ما يتبين بعد في تخفيف (إن) إن شاء الله تعالى .

(١) انظر ص : ٦٨٢

(٢) انظر الكتاب : ١٦٨/٣ ، وكلمة (الله) في المثال أصابها طمس في الأصل ذهب بكل حروفها .

(٣) الكتاب : ١٦٧/٣ .

فإن قلت : ولم حمل / سيوييه (إن) في هذا على أنها مصطفة ك(إن) ولا نظير (أ/١٧٢) لذلك ، وهلا جعلها مطفاة على حسبما اطرء فيها في غير هذا ؟ فالجواب : أنه منعه من ذلك أمران :

أحدهما : دخولها على غير ناسخ ، و(إن) المطفاة لا تدخل (على فعل)^(١) من الأفعال إلا على النواسخ في مذهب البصريين على ما تقدم .
والثاني : فقد اللام بمد (جزأك) وقد تقدم أن المطفاة لأبد معها من اللام الفارقة على الادلان ، دخلت على ناسخ أو غيره .

فإن قلت : وكيف جعل جملة الدعاء خبراً ل(إن) وهي طلب ، وقد تقدم أول الباب أن الخبر في هذا الباب لا يكون بجمل الطلب^(٢) ؟
فالجواب : أنه مأول على حذف القول ، كما قالوا في قولهم : (وجدت الناس اخبر ثقله)^(٣) وفي قوله :

* جاءوا بمد في هل رأيت الذئب قط *^(٤)

(١) في الأصل كلمتان غير واضحتين ، ولعل بما أثبت يستقيم الكلام .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٦١٩

(٣) من حديث أبي الدرداء الأنصاري رضي الله عنه - وثقله - بكسر اللام وضمها -

لفتان فضيحتان ، والقلبي : البغض ، ومعنى الحديث - وهو مثل يضرب في الذم لسوء معاشره الناس - جرب الناس فإنك إذا جربتهم قليتهم وتركهم لما

يظهر لك من بواطن سرائرهم . انظر كتاب الأمثال لابن سلام : ٢٧٦ ،

والمستقصى : ٩٣/١ ، واللسان (قلا) والمفني : ٥٨٥/٢ ، والنهية في قريب

الحديث : ٢٠٥/٤ ، وشرح التسهيل للسليبي : ٥٦٧/٢ .

(٤) من الرجز وقبله :

* حتى إذا جن الظلام واختلط *

هو للجماع يذكر أن قوماً أخافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ، ثم جاءوا

بلبن مخلوطاً بالماء حتى صار لونه يهاكي لون الذئب .

وقيل لرجز غيره .

وهو من شواهد المحتسب : ١٦٥/٢ ، وشرح المفصل : ٥٣/٣ =

والتقدير هنا : أما إنه يقال لك جزاك الله خيراً ، وكذلك تأويل كل ما يرد من نحو هذا ، والله سبحانه أعلم .

وأما على رواية فتح (أن) بعدها في معنى (حقاً) كأنك قلت : حقاً أنه جزاك الله خيراً .

وأما (أن) إذا خففت فهي باقية على اختصاصها بالأسماء فلا يجوز الغاؤها ، بل تبقى معطلة^(١) تنصب الاسم وترفع الخبر ، لكن اسمها إنما يكون محذوفاً ، والغالب أن يكون ضمير الأمر أو الشأن ، وتقع بعدها جملة في موضع الخبر ، ثم يجوز أن تكون الجملة الواقعة خبراً لها اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية وليت (أن) ولا يشترط وجود فاصل قد يكون وقد لا يكون . قال تعالى : (وأخرد عواهم أن الحمد لله رب العالمين)^(٢) ف (أن) مخففة من (أن) واسمها محذوف ضمير الأمر أو الشأن والتقدير : وأخرد عواهم أنه الحمد لله رب العالمين ، وقال الشاعر :

= وأوضح المسالك : ٣ / ٣١٠ ، والتصريح : ٢ / ١١٢ ، والمفني : ١ / ٢٤٦ ،
٥٨٥ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ١٩٩ ، ١ / ٢٧٥ ، والهمع : ٥ / ١٧٤ ،
والأشموني : ٣ / ٦٤ .

والشاهد فيه : قوله (بمدق هل رأيت . . .) فان ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية نعتاً للنكرة وهي (مدق) وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف تقديره (بمدق مقول فيه هل رأيت . . .) وهذه الجملة مضمولة له .

(١) ذكر السيوطي في الهمع : ٢ / ١٨٤ : أن في اعمال (أن) المخففة من (أن) ثلاثة مذاهب :

أحد ما : أنها لا تحمل شيئاً لا في ظاهر ، ولا في مضمير ، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيويه والكوفيون .

الثاني : أنها تحمل في المضمير وفي الظاهر ، وعليه طائفة من المغاربة .

الثالث : أنها تحمل بموازاة في مضمير ، لا ظاهر . وعليه الجمهور .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة يونس .

فِي فِتْيَةِ كَسْيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكَ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ (١)
 أَيْ : أَنَّهُ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى ، وَ (هَالِكٌ) خَيْرٌ مَقْدَمٌ ، وَ (كُلُّ) مَبْتَدَأٌ (٢) . وَقَالَ
 الْآخِرُ :

أَكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصٌ (٣)
 أَيْ : وَأَعْلَمُ أَنَّهُ ، وَ (الهاءُ) لِلأَمْرِ أَوْ الشَّانِ ، وَ (كِلَانَا) مَبْتَدَأٌ ، وَ (حَرِيصٌ) خَيْرُهُ ، وَ (عَلَى مَا سَاءَ) يَتَمَلَّقُ بِحَرِيصٍ ، وَأَجَازُ سَيُوبِيهِ أَنْ يُقَالَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ (٤) ، فَاسْمٌ (أَنْ) أَيْضاً ضَمِيرُ الأَمْرِ مَحذُوفٌ ، وَ دَخَلَتْ (أَنْ) هَذِهِ عَلَى جُمْلَةٍ الشَّرْطِ ، لِأَنَّ (مَنْ) شَرْطِيَّةٌ وَهِيَ مَبْتَدَأٌ ، وَ (يَأْتِنِي) فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ وَهُوَ مَجْمُوعٌ

(١) مِنَ البَسِيحِ لِلأَعَشَى مَيْمُونِ بْنِ قَيْسٍ مِنْ مَعْلَقَتِهِ . غَيْرَ أَنَّ عَجْزَهُ فِي الدِّيَوَانِ : ٥٩ ،

مُخْتَلَفٌ عَنْ رِوَايَةِ المَصْنَفِ ، إِذْ يَرُودُ فِيهِ :

أَنَّ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الحَيْلَةِ الحَيْلُ

وَهُوَ مِنْ شِوَاهِدِ سَيُوبِيهِ : ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، وَالمَقْتَضِبُ : ٩/٣ ، وَالمَخَصَائِصُ :

٤٤١/٢ ، وَالمَحْتَسِبُ : ٣٠٨/١ ، وَالأَنْصَافُ : ١٩٩/١ ، وَشَرْحُ المَفْصَلِ :

٧١/٨ ، وَشَرْحُ الكَافِيَةِ الشَافِيَةِ : ٤٩٧/١ ، وَالفُصُولُ الخَمْسُونَ : ٢٠١ ، وَالمِهْمَعُ

١٨٥/٢ ، وَالخِزَانَةُ : ٥٤٧/٣ .

(٢) وَالجُمْلَةُ مِنَ المَبْتَدَأِ وَخَبْرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ (أَنْ) المَخْفَقَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

(٣) مِنَ الوَافِرِ : نَسَبُهُ سَيُوبِيهِ لِمَدْيِ بْنِ زَيْدِ المَبَادِي وَليْسَ فِي دِيَوَانِهِ .

أَكَاشِرُهُ : أَضَاحِكُهُ ، يُقَالُ : كَشَّرَ عَنْ نَابِهِ إِذَا كَشَفَ عَنْهُ . انظُرِ الكِتَابَ : ٧٤/٣

وَشَرْحُهُ لِّلسِّيْرَافِيِّ : ٢٣٤/٣ ، وَأَطَالِي ابْنَ الشَّجَرِيِّ : ١٨٨/١ ، وَالأَنْصَافُ :

٢٠١/١ ، ٤٤٣/٢ ، وَشَرْحُ المَفْصَلِ : ٥٤/١ .

وَالمَشَاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ (كِلَانَا حَرِيصٌ) حَيْثُ وَقَعَتْ هَذِهِ الجُمْلَةُ مِنَ المَبْتَدَأِ

وَالمَخْبَرِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ (أَنْ) المَخْفَقَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

(٤) الكِتَابُ : ٧٣/٣ .

بأداة الشرط، ومجزؤها الثاني (آته) ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالْخَاصَّةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ) (١) ثُمَّ قَالَ : (وَالْخَاصَّةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) (٢) فد (أَنْ) فيهما مخففة من الثقلية واسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوف ، والاسم المرفوع بعد ما مبتدأ ، و(عليه) في موضع الخبر ، وكذلك (عليها) في موضع الخبر . وكذلك قول الشاعر :

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَمَتْ ثُمَّ آذَنْتِ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رَجُوعُهَا (٣)

فد (أَنْ) من قوله : (أَنْ لَا إِلَيْنَا) مخففة من الثقلية ، ويجوز في اسمها المحذوف أَنْ يَقْدَرُ ضَمِيرَ الْأَمْرِ أَوْ الشَّأْنِ وَهُوَ الْأَحْسَنُ لِكَثْرَتِهِ ، وَأَنْ يَقْدَرُ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ الْمَذْكُورِ أَوَّلَ الْبَيْتِ ، فَالتَّقْدِيرُ عَلَى الْأَوَّلِ (أَنَّهُ لَا إِلَيْنَا رَجُوعُهَا) ، وعلى الثاني (أَنَّهَا لَا إِلَيْنَا رَجُوعُهَا) فاسم (أَنْ) المخففة / على هذا التقدير الثاني غير ضمير الأمر ، وذلك (١٧٢/ب) جَائِزٌ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ . وقد يجوز سيويه في قولك : قَدْ عَلِمْتَ لَا تَقُولُ ذَلِكَ ، فَقَدَرَهُ : أَنَّكَ لَا تَقُولُ ذَلِكَ ، وكذلك فَعَلَ فِي قَوْلِكَ : أَرْسَلَ إِلَيْهِ بَأَنَّ مَا أَنْتَ وَذَا (٥) ؛ فَقَالَ :

(١) من الآية : (٧) من سورة النور . وقراً بتخفيف النون الأعرج وأبورجاء وقتاده

وعيسى وسلام وعمرو بن ميمون ، ورويت عن عاصم . انظر المحتسب : ١٠٠ / ٢ .

(٢) من الآية : (٩) من سورة النور . وهذه قراءة يعقوب والحسن . وقراً نافع

(أن غضب) بتخفيف (أن) بعد ما فعل ماني . وقراً الباقر بتشديد النون

ونصب (غضب) . انظر البحر المحيط : ٤٣٤ / ٦ ، والاتحاف : ٣٢٢ ، وحجة

القراءات : ٤٩٥ ، والحجة لابن خالويه : ٢٦٠ .

(٣) من الطويل ، لم أجد له نسبة . استرجعت : اما قالت : انا لله وانا اليه

راجعون ، واما البيت الرجوع . ركائب : جمع ركوبة وهي الراحلة تركب . آذنت :

أشمرت وأعلمت .

وهو من شواهد سيويه : ٢٩٨ / ٢ ، والمقتضب : ٣٦١ / ٤ ، وأما ابن الشجري

٢٢٥ / ٢ ، وشرح المفصل : ١١٣ / ٢ ، ٦٥ - ٦٦ / ٤ ، والبسيط : ٤٧٢ ،

والهجع : ٢٠٧ / ٢ ، والأشمونى : ١٨ / ٢ ، والخزانة : ٨٨ / ٢ .

(٤) الكتاب : ١٦٥ / ٣ .

(٥) الكتاب : ١٦٣ / ٣ ، وفيه : (أرسل إليه أن ما أنت وذا) .

(كأنه يقول : أرسل بأنتك ما أنت وذا)^(١) فجعل اسمها ضمير المخاطب ، وكذلك أيضاً قد راسمها ضمير المخاطب في قولك : كتبت إليه أن لا تقول ذلك^(٢) ، فقال سيوييه (إنه على قولك بأنتك لا تقول ذلك ، تغيره بأن ذا قد وقع من أمره)^(٣) . وكذلك قد راسم الاسم المحذوف أيضاً ضمير خطاب في قوله تعالى : (أن يا إبراهيم . قد صدقت الرؤيا)^(٤) فقال : كأنه قال جل وعز : أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم^(٥) وسيأتي الكلام في هذه الآية إن شاء الله . وهذا البيت قد فصل/بين (أن) المخففة والجملة ب (لا) النافية ، فهو أحسن من قولك : علمت أن زيد قائم ، من غير فصل ، لأن الفصل في هذا الباب كأنه عوض عما ذهب من (أنه) ، وقد ضعف سيوييه : علمت أن عبد الله منطلق ، لما فيه من عدم التصويص عطف حذف ، وزعم أن العرب قلما نتكلم به في مثل هذا إلا بالهاء والتشديد^(٦) ، فتقول : علمت أنه عبد الله منطلق ، ولذلك أيضاً زعم أن التثنية في مثل : قد علمت أن لا يقول ذلك ، أقوى منه في مثل : علمت أن عبد الله منطلق ، لأجل وجود التصويص في (أن لا يقول) وفقدته في هذا ، ومثل البيت في وجود العوض مع الجملة الاسميه قوله تعالى : (ووطنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه)^(٨) أي : أنه لا ملجأ . و (رجوعها) في البيت متدا ، و (الينا) في موضع

(١) الكتاب : ١٦٣ / ٣ .

(٢) الكتاب : ١٦٦ / ٣ وفيه : (كتبت إليه أن لا تقول ذلك) .

(٣) الكتاب : ١٦٦ / ٣ .

(٤) من الآيتين : (١٠٤ - ١٠٥) من سورة الصافات .

(٥) الكتاب : ١٦٣ / ٣ ، بزيادة (نادينا) قبل (أنك) .

(٦) انظر ما يأتي في ص : ٦٩٩ .

(٧) الكتاب : ٧٤ / ٣ وفيه (ولا تخفف (أن) إلا عليه ، كما قال : قد علمت أن

لا يقول ذلك ، أي أنه لا يقول . وقال عز وجل : (أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً) . وليس هذا بقوي في الكلام كقوة أن لا يقول ، لأن (لا) عوض من ذهب العلامة . ألا ترى أنهم لا يكادون يتكلمون به بخير الهاء ، فيقولون : قد علمت أن عبد الله منطلق) .

(٨) من الآية : (١١٨) من سورة التوبة .

خبره ، وفي هذا شدود عند سيويه من جهة عدم تكرار النفي ، ومن مذهبه أن (لا)
النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية فلا بد من تكرار النفي إلا في ضرورة (١) ، وسيأتي
بيان هذا مكملاً والكلام عليه في باب (لا) إن شاء الله عز وجل .

ويجوز في (أن) المخففة إذا دخلت في اللفظ على الجملة الاسمية أن تؤثر فيها
تأثير المشددة ، فيكون اسمها ظاهراً كاسم المشددة فتقول : علمت أن زيداً قائمٌ ،
وظننت أن عمراً منطلقٌ ، لكن هذا قليل (٢) : أعني أن يكون اسمها غير محذوف
بابه الشعر كقول الشاعر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فرائك لم أبخل وأنت صديق (٣)

فالكاف في (أنك) اسم (أن) غير محذوف ، و (سألتني) في موضع خبرها .
وإن كان خبر (أن) المخففة جملة فعلية ، فإما أن يكون الفعل ظاهراً
أو محذوفاً ، إن كان محذوفاً فلا كلام ، والاسم كما تقدم ضمير محذوف ، والغالِبُ
أن يكون ضمير الأمر أو الشأن على ما تقدم . ومثال ذلك قولك : أول ما أقول أن بسم
الله (٤) ، فاسم (أن) ضمير شأن محذوف تقديره : أنه بسم الله ، و (بسم الله)

(١) انظر الكتاب : ٢٩٧/٢ ، ٢٩٨/٢ .

(٢) انظر المصباح : ١٨٧/٢ ، والأشمونى : ٢٩٠/١ .

(٣) من الطويل مجهول القائل . يصف نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب
الفراق لأجاب ، كراهية رد السؤال . صديق : يقال : امرأة صديق وصديقه
فصيل بمعنى اسم المفعول ، أو بمعنى فاعل أى مصادقة .

وهو من شواهد الأهمية : ٥٤ ، وتوضيح المقاصد : ٣٥٤/١ ، والمغنى :

(١/٣١) ، وشرح شواهد : ١٠٥/١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٨٤/١ ، والمصباح

(٢/١٨٧) ، والأشمونى : ٢٩٠/١ ، ويروى (طلاقك) مكان (فرائك) .

(٤) الكتاب : ١٦٥/٣ .

يتملّق بفعلٍ محذوفٍ في موضعِ الخبرِ تقديره : أبدأُ بِسَمِ اللّهِ ، وَمَنْ يَرَى مِنَ النَّحْوِيِّينَ
 أَنَّ (بِسْمِ اللّهِ) يتملّقُ بِمَحذُوفٍ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ. (١) تقديره : اِبْتَدَأْتُ بِسَمِ
 اللّهِ ، فَالْجُمْلَةُ هُنَا عَلَى مَذْهَبِ اسْمِيَّةٍ وَالْأَصْلُ : أَوْلُ مَا أَقُولُ أَنَّهُ اِبْتَدَأْتُ بِسَمِ اللّهِ ،
 وِلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْآيَةُ الَّتِي / ذَكَرَهَا سَيُيُوهِي وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَنَادَىٰ نِيَاهُ أَنَّ يَا
 اِبْرَاهِيمَ . قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا) (٢) عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَ سَيُيُوهِي فِي هَذِهِ
 الْآيَةِ ، وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ (أَنَّ) مَخْفِضَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، فَاسْمُهَا ضَمِيرٌ خَطَابٌ مَحذُوفٌ وَوَلَيْسَ
 الْمُنَادَى الْوَاقِعُ بَعْدَهَا هُوَ الْخَبْرُ ، وَإِنَّمَا خَبَرُهَا فِي قَوْلِهِ (قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا) فَهُوَ
 فِعْلٌ ظَاهِرٌ وَالْمَعْنَى : وَنَادَىٰ نِيَاهُ أَنَّكَ قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا يَا اِبْرَاهِيمَ ، كَمَا تَقُولُ : اِنَّا
 يَا زَيْدُ قَائِمٌ ، فَتَفْصِيلُ الْمُنَادَى بَيْنَ (أَنَّ) وَخَبَرِهَا ، وَالْفَصْلُ بِهِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَلَازِمَيْنِ
 لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْاِعْتِرَاضِ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ، لِأَنَّ الْمُنَادَى مَفْعُولٌ بِفِعْلٍ
 مَحذُوفٍ نَابِتٍ (يَا) مَنَابَهُ ، فَالْمَعْنَى إِذَا قُلْتَ : يَا اِبْرَاهِيمَ . اِنَّا يَا اِبْرَاهِيمَ . وَيَجُوزُ
 أَنَّ تَقْدِيرَ الْاسْمِ الْمَحذُوفِ ضَمِيرُ شَأْنٍ أَوْ الْأَمْرِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَنَّهُ قَدْ صَدَقْتَ
 الرُّؤْيَا يَا اِبْرَاهِيمَ ، وَلَكِنَّ سَيُيُوهِي إِنَّمَا قَدَّرَهُ ضَمِيرًا لِلْمَخَاطَبِ كَمَا تَقَدَّمَ .
 وَالْوَجْهُ الْآخِرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ تَكُونَ (أَنَّ) بِمَعْنَى (أَيُّ) ، وَهِيَ الَّتِي يَسْمُونَهَا
 حَرْفَ عِبَارَةٍ وَتَفْسِيرٌ ، وَالْمَعْنَى : وَنَادَىٰ نِيَاهُ أَيُّ يَا اِبْرَاهِيمَ ، فَ(أَنَّ) هُنَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ
 بِمَنْزِلَتِهَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ . (وَانطَلَقَ الْمَلَأْمُهُمْ أَنْ اَمْشُوا) (٣) الْمَعْنَى : أَنَّهُمْ اِنْطَلَقُوا
 فِي الْقَوْلِ فَقَالُوا اَمْشُوا وَاصْبِرُوا ، فَالْمَعْنَى : وَانطَلَقَ الْمَلَأْمُهُمْ أَيُّ اَمْشُوا .
 وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا ظَاهِرًا ، فَمَا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ
 مَتَصَرِّفًا أَوْ غَيْرَ مَتَصَرِّفٍ . إِنْ كَانَ غَيْرَ مَتَصَرِّفٍ وَلِي (أَنَّ) وَلَا يَفْتَقِرُ فِيهِ إِلَى فِعْلٍ ، وَمِثَالُهُ

(١) انظر البيان : ٣٢/١ ، والتبيان : ٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦٥/١

وما بعدها .

(٢) من الآيتين : (١٠٤ - ١٠٥) من سورة الصافات ، وانظر الكتاب : ١٦٣/٣ .

(٣) من الآية : (٦) من سورة (ص) . وانظر التبيان : ١٠٩٧/٢ ، والبيان

قوله تعالى : (وَأَنَّ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) (١) ف (أَنَّ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوف ، و (لَيْسَ) مع اسمها وخبرها في موضع خبر (أَنَّ) والتقدير : وَأَنَّ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى . وكذلك قوله عز وجل : (وَأَنَّ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) (٢) التقدير : أَنَّهُ عَسَى أَنْ يَكُونَ .

وَأَنَّ كَانَ متصرفاً فإِذَا مَا أَنْ يَكُونَ في معنى الدُّعَاءِ أَوَّلًا ، إِنْ كَانَ في معنى الدُّعَاءِ وَلِي (أَنَّ) أَيْضًا ، إِذَا لَا يَصِحُّ دُخُولُ (قَدْ) وَلَا السَّيْنِ وَلَا سَوْفَ عَلَى فِعْلِ الدُّعَاءِ ، قَالَ تَعَالَى : (وَالْخَاسِئَةُ أَنْ تُغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) (٣) المعنى : وَالْخَاسِئَةُ أَنَّهُ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا (دُعَاءٌ) ، وَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يَبَاشِرَ (أَنَّ) مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ ، إِذَا لَا تَدْخُلُ (قَدْ) عَلَيْهِ . وَهَكَى سَيُوبِيهِ : أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا (٤) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، قَالَ سَيُوبِيهِ : (وَلَوْ قُلْتَ : أَمَا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ جَازَ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ ، وَلَا تَصِلُ هُنَا إِلَى السَّيْنِ . وَمَعَ هَذَا أَنَّهُ قَدْ كَثُرَ فِي كَلِمِهِمْ حَتَّى حَذَفُوا فِيهِ (إِنَّ) ، وَ(إِنَّ) لَا تُحذفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ . سَمِعْنَا هُمْ يَقُولُونَ : أَمَا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، شَبَّهَهَا بِأَنَّهُ ، فَلَمَّا جَازَتْ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ أَجْزُوزًا (٥) . تَقُولُ : إِنَّمَا جَازَ أَنْ تَقُولَ : أَمَا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ ، مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ السَّيْنِ لَا يَصِحُّ دُخُولُهَا عَلَى فِعْلِ الدُّعَاءِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الدُّعَاءَ قَدْ كَثُرَ فِي كَلِمِهِمْ فَتَوَسَّعُوا فِيهِ لِذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا خَفَّفُوا

(أَنَّ) إِذَا كَانَ خَبَرُهَا دُعَاءً ، وَجَمَعُوا اسْمَهَا ضَمِيرَ الأَمْرِ أَوْ الشَّأْنَ مَحذُوفًا عَلَى حَكْمِ

(أَنَّ) الْمَخفَّفَةَ ، تَشْبِيهًا لَهَا بِهَا وَاجْتِرَاءً لَهَا مَجْرَاهَا ، / وَلَا يَجُوزُ فِي (أَنَّ) الْمَخفَّفَةَ (١٧٣) /

أَنْ تَكُونَ عَلَى حَكْمِ (أَنَّ) فِي إِضْمَارِ الأَمْرِ مَعَهَا مَنُوبًا ، إِلَّا فِي الدُّعَاءِ غَاصَّةً ، فَإِذَا كَانُوا

(١) الآية : (٣٩) من سورة النجم . وانظر التبيان : ٢ / ١١٩٠ .

(٢) من الآية : (١٨٥) من سورة الاعراف .

(٣) من الآية : (٩) من سورة النور ، على قراءة من قرأ - وهو نافع - (غضب) بصيغة

الماضي . انظر الاتحاف : ٣٢٢ .

(٤) الكتاب : ٣ / ١٦٧ ، وانظر ما تقدم في ص : ٦٩٢

(٥) الكتاب : ٣ / ١٦٧ - ١٦٨ .

قد يجوزوا ذلك في (إن) مع الدعاء ، فإن يجوز في (أن) معه من غير فصلٍ أولى وأخرى .

ومن الأمثلة في الدعاء أيضاً قوله جل وتعالى : (نُودِيَ أَنَّ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا) (١) ف(أَنَّ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير أمر محذوف ، و(بُورِكَ) في موضع الخبر وهو دعاء ، ولذلك جاز أن يلي (أَنَّ) من غير فصلٍ ، والتقدير : نُودِيَ أَنَّه بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ، ولم يذكر ابن جنى في (الخطاطريات) في هذه الآية غير هذا الوجه ، ويجوز فيها وجه آخر وهو أن تكون (أَنَّ) فيها بمعنى (أَيُّ) حرف عبارة وتفسير (٢) والمعنى : نُودِيَ مُوسَى ، أَيُّ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ ، كما أجاز سيوييه الوجيهين في قوله تعالى : (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) (٣) على ما تقدم بيانه ، وقد نص على جواز هذين الوجهين في (أَنَّ بُورِكَ) ابن بابشاذ (٤) .

وإن كان الفعل الواقع خبراً لـ (أَنَّ) المخففة ليس في معنى الدعاء ، فلا بد من الفصل بينه وبين (أَنَّ) بـ (قَدْ) أو بالسَّين أو بسوِّف أو بـ (لَوْ) أو بـ (مَا) أو بـ (لَا) النافيتين ، أو بـ (لَمْ) أو بـ (لَنْ) ولا يجوز ترك الفصل (٥) بشيء مما ذكر إلا في ضرورة ، أو حيث سُمع من الكلام ولا يقاس عليه .

مثال الفصل بـ (قَدْ) قولك : علمت أن قد ذهب زيد ، أي : أنه قد ذهب

(١) من الآية : (٨) من سورة النمل . وانظر مشكل اعراب القرآن : ١٤٤/٢ ،

والبيان : ٢١٩/٢ .

(٢) ذكر هذا الوجه في (أن) الحكري ، وذكر أيضاً وجهاً ثالثاً وهو أن تكون (أَنَّ) مصدرية والفعل صلة لها . والتقدير : لبركة من في النار ، أو ببركة .

انظر التبيان : ١٠٠٤/٢ .

(٣) من الآيتين : (١٠٤ - ١٠٥) من سورة الصافات ، وانظر ص : ٦٩٧/٦٩٩

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ص : ١٠٥ .

(٥) وعند ابن مالك يجوز الفصل وتركه والأحسن الفصل . انظر شرح ابن عقيل :

١/٣٨٥-٣٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٣٧ .

زيدٌ ، قَالَ تَعَالَى : (لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ) (١) أَيْ : أَنَّهُمْ قَدْ أَبْلَغُوا
أَوْ أَنَّهُ قَدْ أَبْلَغُوا .

ومثال الفصل بالسين قوله عز وجل : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) أَيْ : أَنَّهُ
سَيَكُونُ مِنْكُمْ .

ومثال الفصل بسوف قولك : علمت أن سوف يذهب زيدٌ .

ومثال الفصل ب(لَوْ) قوله تعالى : (أَوْلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِ
أَلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ) (٣) ف(أَنَّ) مخففة من الثقيلة واسمها محذوف
يجوز أن يكون ضمير الأمر ، والتقدير : أنه لو نشاء ، وأن يكون ضمير المتكلم أو ضمير
جماعة الغائبين ، فيكون التقدير : أنه لو نشاء أو أنهم لو نشاء أصبناهم ، والأول
أولى لما تقدم من أن الغالب في اسم (أَنَّ) المخففة أن يكون ضمير الأمر أو الشأن ،
و(لَوْ) مع ما بعدها في موضع خبر (أَنَّ) و (أَنَّ) مع اسمها وخبرها فاعل (يَهْدِي)
ومثلها أيضًا قوله سبحانه : (أَفَلَمْ يَبَيِّنْ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ
جَمِيعًا) (٤) أَيْ : أَفَلَمْ يَعْلَمْ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّهُ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ ، وَ(يَبَيِّنُ) هُنَا بِمَعْنَى
(يَعْلَمُ) فِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْمَفْسِرِينَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ ، إِذْ يَبْسُرُونِي أَلَمْ تَيَاسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدِمِ ؟ (٦)

(١) من الآية : (٢٨) من سورة الجن .

(٢) من الآية : (٢٠) من سورة المزمل .

(٣) من الآية : (١٠٠) من سورة الاعراف . وانظر التبيان : ٥٨٤ / ١ .

(٤) من الآية : (٣١) من سورة الرعد .

(٥) انظر معاني القرآن : ٦٣ / ٢ - ٦٤ ، وتفسير القرطبي : ٣١٩ / ٩ - ٣٢٠ ،

والبحر المحيط : ٣٩٢ / ٥ ، وقيل : يئس بمعنى (علم) لغة هوازن ، وقيل

لغة النخع . اللسان والصحاح : (يأس) .

(٦) من الطويل لسحيم بن وشيل اليربوعي ، أورده القرطبي في تفسيره : ٣٢٠ / ٩ ،

وقال : (أنشد في ذلك أبو عبيدة لمالك بن عوف النصرى) ، مع أن أبا عبيدة

نسبه لسحيم بن وشيل . زهدم : فرس كانت لسحيم . ويروى (لأهل) مكان =

أَيُّ : أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدِيمٌ ، وَوَقَعْتَ بَعْدَ (تَيَأَسُوا) فِي هَذَا الْبَيْتِ
(أَنْ) الَّتِي وَقَعَ التَّخْفِيفُ مِنْهَا فِي الْآيَةِ ، وَاسْمٌ (أَنْ) الْمَحذُوفُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَيْسَ
إِلَّا ضَمِيرَ الْأَمْرِ أَوْ الشَّانِ .

وَقَدْ قُرِيَءٌ فِي الشَّانِ : (أَوْ لَمْ يَتَّبِعَنَّ) (١) الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ (فِ أَنْ)
الْمُخَفَّفَةُ مَفْعُولٌ (يَتَّبِعَنَّ) وَقَدْ رَدَّ ابْنُ الْبَارِثِ عَلَى بَعْضِ الْمَفْسِرِينَ فِي حُطْمِهِمْ لِهَاتَيْنِ
الْآيَتَيْنِ عَلَى أَنْ (أَنْ) فِيهِمَا هِيَ الْمَخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَزَعَمَ أَنَّ مَذْهَبَ الْخَلِيلِ
وَسَيُوبِيهِ أَنْ (أَنْ) الدَّاخِلَةُ عَلَى (لَوْ) / زَائِدَةٌ مُؤَدَّةٌ بِجَوَابِ الْقَسَمِ ، وَلَيْسَ رَدُّهُ لِدَلَالَةِ (١٧٤ / أ)
بِصَحِيحٍ وَإِنَّمَا الزِّيَادَةُ الَّتِي ذَكَرَ سَيُوبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (أَنْ) الدَّاخِلَةَ عَلَى (لَوْ) بِعَدَدِ
الْقَسَمِ كَقَوْلِهِمْ : أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ ، وَهَذَا وَنَحْوُهُ مِثْلُ ذَلِكَ سَيُوبِيهِ (٢) .
وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينُ (٣)

فِ (أَنْ) زَائِدَةٌ ، وَ (لَوْ) مَعَهَا بَعْدَهَا جَوَابُ الْقَسَمِ ، وَالْمَعْنَى : أَمَا وَاللَّهِ لَوْ
فَعَلْتَ ، وَأَمَا وَاللَّهِ لَوْ كُنْتَ حُرًّا . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :

= (لَهْم) وَ (يَأْسِرُونِي) مَكَانَ (يَيْسِرُونِي) وَ (تَعْلَمُوا) مَكَانَ (تَيَأَسُوا) .
انظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ : ٣٩٢ / ٥ ، وَالْمَحْتَسِبَ : ٣٥٧ / ١ ، وَمَجَازَ الْقُرْآنِ :
٣٣٢ / ١ ، وَاللِّسَانَ وَالتَّاجَ (زَهْدِيمٌ) وَ (يَأْسِ)
(١) قَرَأَ بِذَلِكَ : عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ أَبِي طَلِيحَةَ ، وَعَدْرَمَةُ
وَالْجَعْدَرِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَأَبُو يَزِيدَ
الْمَدَنِيُّ ، وَعَلِيُّ بْنُ بَدِيْمَةَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ . انظُرِ الْمَحْتَسِبَ : ٣٥٧ / ١ ،
وَمُعْتَمِرُ شَوَّازِ ابْنِ خَالَوَيْهِ : ٦٧ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ : ٣٢٠ / ٩ ، وَالْبَحْرَ
الْمَحِيطَ : ٣٩٢ / ٥ .

(٢) انظُرِ الْكِتَابَ : ١٠٧ / ٣ .

(٣) مِنَ الْوَافِرِ ، مَجْهُولُ الْقَائِلِ ، وَيُرْوَى صَدْرُهُ :

لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خَلَقْتَ حُرًّا

وَيُرْوَى (وَلَا الْخَلِيقَ) (وَلَا الْحَقِيقَ) مَكَانَ (وَلَا الْقَمِينِ) .

انظُرِ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ١٩٢ / ٣ ، وَالْأَنْصَافَ : ٢٠٠ / ١ ، وَتَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ : ١٨ / ١٩ ،
وَالْمَعْنَى : ٣٣ / ١ ، وَشَرْحَ شَوَّازِهِ : ١١١ / ١ ، وَعِدَّةَ السَّالِكِ : ١٦١ / ٤ ،
وَالْخَزَانَةَ : ١٣٣ / ٢ .

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مَظْلِمٌ (١)

المعنى : فَأَقْسِمُ لَوِ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ ، و(أَنْ) زائدةٌ بعدَ الْقَسَمِ .

وأُخْتَلَفَ النَّاسُ فِي (أَنْ) هَذِهِ الزَّائِدَةُ بَعْدَ الْقَسَمِ وَقَبْلَ (لَوْ) ، فَقِيلَ : زِيدَتْ تَوْكِيدًا لِيَتَلَقَى بِهَا الْقَسَمُ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ الْوَاقِعَةِ جَوَابًا لِلْقَسَمِ فِي قَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَقَامَ زَيْدٌ ، فَجُعِلَتْ بَدَلًا مِنْ هَذِهِ اللَّامِ جَوَابًا لِلْقَسَمِ بِمَنْزِلَتِهَا ، وَلِذَلِكَ لَا تَجْتَمِعُ مَعَهَا فَلَا يُقَالُ : وَاللَّهِ لِأَنَّ لَوْ جَعَلْتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَعْلَمِ ، وَابْنِ عَصْفُورٍ (٢) . وَقِيلَ : إِنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ إِنَّمَا هُوَ (لَوْ) ، وَبِهَا تَلَقَى الْقَسَمُ وَ(أَنْ) زَائِدَةٌ لِمَجْرَدِ التَّوَكِيدِ فَحَسَبَ ، بِمَنْزِلَةِ (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ) (٣) ، وَبِمَنْزِلَةِ (أَنْ) بَعْدَ (لَمَّا) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) (٤) الْمَعْنَى : فَبِمَا جَاءَ ، وَهَذَا الثَّانِي أَظْهَرَ مِنَ الْأَوَّلِ فِي كَلَامِ سَيُوبِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، لِأَنَّهُ سَمَّاها لَفَوًّا (٥) ، أَيْ : زَائِدَةٌ . وَلَوْ كَانَتْ يَتَلَقَى بِهَا الْقَسَمُ كَاللَّامِ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ تُسَمَّى زَائِدَةً ، أَلَا تَرَاهُمْ لَا يَطْلُقُونَ لَفْظَ الزِّيَادَةِ عَلَى اللَّامِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَقَامَ زَيْدٌ ، لِأَنَّهُ حَرْفٌ جِيءَ بِهِ بِأَزَاءٍ مَعْنَى : فَاِنَّمَا هُوَ حَرْفٌ رَابِطٌ لِلجُمْلَةِ بَعْدَهُ بِالْقَسَمِ ، كَوَاوِ الْحَالِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ :

وقد اغتدى والطير في وكناتها * (٦)

(١) من الطويل للمسيب بن علس يخاطب بني عامر بن ناهل .

وهو من شواهد سيوبه : ١٠٧/٣ ، والتبصرة : ٤٥١/١ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١٥٢٩/٣ ، والمغنى : ٣٣/١ ، وشرح شواهد : ١٠٩/١ ،

والتصريح : ٣٣٣/٢ ، وأوضح المسالك : ١٦٠/٤ ، والاشموني : ٤٥١/١ .

(٢) انظر المقرب : ٢٠٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٨/١ ، والمغنى :

٣٣/١ ، والخزانة : ٢٢٥/٤

(٣) من الآية : (١٥٩) من سورة آل عمران .

(٤) من الآية : (٩٦) من سورة يوسف ، وفي الأصل (ولمّا)

(٥) الكتاب : ١٥٢/٣ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٢٧٤ .

وأيضاً فإنَّ سيبويه ذكرَ (أَنَّ) هذه مع (أَنَّ) الواقعة بعد (لَمَّا) فقالَ : (فَأَمَّا
الوجهُ الذي تكونُ فيه لغواً ، فنحو قولِكَ : لَمَّا أَنَّ جَاءَ زَيْدٌ ، وَأَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَو
فعلتُ) ، فظاهرُ هذا أَنَّ (أَنَّ) في كَلِمَةِ المَثالينِ على حَدِّها في الآخِرِ زائدةٌ ، دَخُلها
وَمَرُوجُها سَيانٍ . وأيضاً فإنه أعنى سيبويه نَظَرها باللامِ الداخِلةِ على (إِنَّ) في مثلِ :
واللهِ لَئِن فَعَلتَ لَأفَعَلنَّ (٢) ، ولو كانتَ (أَنَّ) هذه عنده يتلقى بها القَسْمُ لنَظَرها
باللامِ الداخِلةِ على (أفَعَلنَّ) لأنَّها هي الرابطةُ وسِما تَلقى القَسْمُ . وإلى هذا المذهبِ
الثاني ذَهَبَ من المتأخِرينِ ابنُ مالِكٍ (٣) ، وذَهَبَ ابنُ أبي غالبٍ وابنُ الضائعِ إلى أَنَّ
قولَكَ : وَاللهِ أَنْ لَو فَعَلتَ لَأفَعَلنَّ (٤) ، بمنزلةِ قولِكَ : وَاللهِ لَئِن فَعَلتَ لَأفَعَلنَّ ، ف(أَنَّ)
زائدةٌ موطئةٌ للقَسْمِ كاللامِ في (لَئِن) لأنَّ اللامَ في (لَئِن) هي لامُ التوطئةِ ، وكذلك
(أَنَّ) هذه ، وكان الأصلُ دَخُولُ اللامِ على (لَو) لكنَّهم كَرِهوا اجتماعَ اللامينِ ،
وجَوَّابُ القَسْمِ قولَكَ (لَفَعَلتَ) وبدلُ على جَوَّابِ (لَو) ، كما أَنَّ (لَأفَعَلنَّ) بمعدِّ
(لَئِن فَعَلتَ) هو جَوَّابُ القَسْمِ وحَدِ فِ . وبِالشرطِ لدلالةِ جَوَّابِ القَسْمِ عليه .
وهذا القولُ أظهرُ في كَلِمَةِ سيبويه من القولينِ قبْلَه ، واللهُ سبحانه أعلمُ . وليسَ
هذا موضعُ استيفاءِ الكلامِ في هذا ، وإنما ذلك في بابِ القَسْمِ إن شاء اللهُ تعالى ،
وإنما الغرضُ هنا أَنَّ (أَنَّ) التي تدخُلُ / على (لَو) إنما حكمَ سيبويه (٥) والنَّحويينَ (١٧٤/ب)
بزيادَتِها إذا وقعتْ بعدَ القَسْمِ فَحَسَبَ ، لا على الاطلاقِ ، و(لا) أيضاً ذَكَروا أَنَّها
إذا دَخَلتْ على (أَنَّ) لا تكونُ إلا مسبوقَةً بالقَسْمِ ، فتكونُ إنَّ ذاكَ في الآيتينِ ونحوِهِما

(١) وفي الكتاب : ١٥٢/٣ : (فَأَمَّا الوجهُ الذي تكونُ فيه لغواً فنحو قولِكَ : لَمَّا
أَنَّ جَاءَ زَيْدٌ ، وَأَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَو فَعَلتَ لَأفَعَلنَّ) . وانظر منه : ٢٢٢/٤ .

(٢) الكتاب : ١٠٧/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٥٢٩/٣ ، والتسهيل : ٢٣٣ .

(٤) الهمع : ٢٤٣/٤ .

(٥) انظر الكتاب : ١٠٧/٣ .

(٦) في الاصل : (لَو) وهو خطأ ، وانظر المغني : ٣٣/١ ، ٣٤ .

زائدة ، ويقدرُ قبلها قسمٌ محذوفٌ ، ولا معنى لالتزام هذا ، إذ المخففة ممن
 (أن) تصلح مع وجود شروطها في كل موضعٍ تصلح فيه المشددة ، والمشددة تصلح
 هنا ، وشروط التخفيف موجودة من الفصل ووقوع الخبر جملةً وحذف الاسم ، فلا وجه
 لما قاله ابن الباز في تينك الآيتين ، وتخطئه من ذكر من المفسرين أنها المخففة ،
 ولله در ابن مالكٍ حيث قال : (تَرَادُّ (أَنْ) جَوَازًا بَعْدَ (لَمَّا) وَبَيْنَ الْقَسَمِ وَ(لَوْ)) (١) .
 فنص كما ترى على أن (أَنْ) لا تترادُّ جوازًا إذا دخلت على (لَوْ) حتى تكون مسبوقَةً
 بالقسم . وكذلك نص الصيرفي على هذا في (تبصرته) فقال : (فَأَمَّا (أَنْ) التي تكون
 زائدة ، فلها موضعان :

أحدهما : أن تقع بعد (لَمَّا) كقولك : لَمَّا أَنْ جِئْتُ جَاءَ ، كما قال الله عزَّ
 وجلَّ (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) ، (وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا) (٢) ومعناها التوكيد ،
 وتحسين الكلام (٣) .

والموضع الآخر : أَنْ تقع بعد القسم مع (لَوْ) كقولك : واللّه أن لوجعتنّى
 لأكرمتك (٤) .

وقد ذكر أيضًا ابن مالكٍ (لَوْ) في الفواصل بين الفعلِ و(أَنْ) المخففة ممن
 الثقيلة ، وتمثيل ذلك ما تقدم من الآيتين صحيحٌ على ما تقدم . وكذلك أيضًا ذكر ابن
 بابشاذ جواز أن تكون (أَنْ) في قوله تعالى : (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) (٥) مخففةً
 من (أَنْ) أي : وأنه لو استقاموا ، فتكون هذه الآية مثل الآيتين المتقدمتين في
 تخفيف (أَنْ) ، فالتخفيف في هذه الآية ونحوها جائزٌ سائغٌ . نعم لا يمتنع أن تكون
 (أَنْ) في الآيات الثلاث زائدة ، ويقدرُ قبلها قسمٌ محذوفٌ على حسب ما ذكر ابن الباز في

(١) التسهيل ص : ٢٣٣ .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة العنكبوت .

(٣) في نص التبصرة المحقق (تحقيق) مكان (تحسين) .

(٤) التبصرة : ٤٦٥/١ .

(٥) من الآية : (١٦) من سورة البقرة .

أما الآية الأولى فيكون فاعل (يَهْدِ) فيها ضميراً مستتراً يعود إلى المعنى المفهوم مما قبلها ، كأنه قال : أولم يَهْدِ هذا الحديث أو هذا الأخذ أو هذا الإهلاك (١) ، أو نحو هذا في المعنى ، والمعنى على هذا : أولم يَهْدِ للذين يرثون الأرض من بعد أهلها إهلاك الذين كانوا يحمرونها قبلهم وأخذناهم بذنوبهم . أو يكون الفاعل ضمير الله تعالى ، والمعنى : أولم يَهْدِ الله للذين يرثون الأرض ، أى : أولم يبين لهم ، ويؤيد هذا أنه قرئ في الشاذ : (أولم نَهْدِ للذين يرثون الأرض) (٢) على أن يكون الفاعل ضمير المتكلم وهو الله تعالى ، فتكون إحدى القراءتين مفسرة بالأخرى ، وقد ذكر بعض المفسرين ، أعني : أن يكون الضمير في (يَهْدِ) لله تعالى ، ثم ابتداء تعالى بجملة قسمية فقال : أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ، والقسم محذوف تقديره : والله أن لو نشاء أصبناهم ، وعلى هذا يوقف على قوله تعالى : (من بعد أهلها) .

وأما الآية الثانية فيجوز أن يكون (يَبَيْسُ) فيها على ما كثر فيها من معنى اليأس الذي هو انقطاع الرجاء والطمع ويكون محموله محذوفاً لفهم / المعنى ، والتقدير : (١٧٥ / أ) أظلم يَبَيْسُ الذين آمنوا من إيمان هؤلاء الكفار ، ثم ابتداء سبحانه وتعالى بجملة

(١) قال أبو حيان في البحر : ٣٤٩ / ٤ - ٣٥٠ : (والفاعل بيهد يحتمل وجوها :

أحدها : أن يعود على الله ويؤيده قراءة من قرأ (نهدي) بالنون . والثاني : أن يكون ضميراً عادداً على ما بينهم من سياق الكلام السابق ، أى أولم يهد ما جرى للأمم السالفة أهل القرن وغيرهم ، وعلى هذين الوجهين يكون (ان لو نشاء) وما بعده في موضع المفعول بيهد . الثالث : أن يكون الفاعل بيهد قوله : (أن لو نشاء) فينسبك المصدر من جواب (لو) والتقدير : أولم نبين ونوضح للوارثين ما لهم وعاقبتهم) .

(٢) قراءة (نهد) بالنون هي قراءة مجاهد وابن عباس ، والسلي . انظر مختصر

الشواذ لابن خالويه : ٤٥ .

قَسْمِيَّةٌ فَقَالَ : أَنْ لَوْ يَشَاءُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ، وَالتَّقْدِيرُ : وَاللَّهِ أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ . وَهَذَا قَوْلُ الْكَسَائِي ، أَعْنَى : أَنْ (يَبْيَسُّ) هُنَا لَيْسَتْ بِمَعْنَى (يَعْلَمُ) ، وَإِنَّمَا بِمَعْنَى ضِدِّ الرَّهَاءِ وَالرَّهَابِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (يَبْيَسُّ) بِمَعْنَى (يَعْلَمُ) (٢) مَضْمَنًا مَعْنَى الْقَسْمِ ، لِأَنَّ أَعْمَالَ الْقُلُوبِ يَجُوزُ أَنْ تَضْمَنَ مَعْنَى الْقَسْمِ ، وَتَتَلَقَّى بِمَا يَتَلَقَّى بِهِ الْقَسْمُ ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ : (أَنْ لَوْ نَشَاءُ) عَلَى هَذَا جَوَابَ الْقَسْمِ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّلَاثَةُ : فَلَا إِشْكَالَ فِي حَمْلِهَا عَلَى هَذَا الْقَسْمِ ، وَالْمَعْنَى : وَاللَّهُ أَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَا سَقِينَاهُمْ ، فَكَلَامُ الْمَأْخُذِينَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَنَحْوِهَا صَحِيحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَلَمَّا خَسِرَ تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا) (٤) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا ، وَتَكُونُ (أَنْ) مَفْعُولٌ (٥) (تَبَيَّنَتِ) وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ) مَضْمَنًا مَعْنَى الْقَسْمِ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى (عَلِمَتِ الْجَنُّ) وَأَعْمَالَ الْقُلُوبِ تَضْمَنُ الْقَسْمَ ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا (أَنْ لَوْ كَانُوا) جَوَابَ الْقَسْمِ ، وَهَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي الزَّمَّ ابْنَ الْبَازِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِهِ ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى مَذْهَبِ أَكْثَرِ الْمُرْسِرِينَ فِي مَعْنَاهَا يَنْبَغِي أَنْ لَا تَكُونَ (أَنْ) فِيهَا إِلَّا مُخَفَّفَةً بَدَلًا مِنَ (الْجَنُّ) بَدَلِ اشْتِمَالِ (٦) ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ : تَبَيَّنَ لِلْإِنْسَانِ أَنَّ الْجَنُّ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْقَيْبَ مَا لَبِثُوا مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ، فَلَيْسَتْ هَذِهِ مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ . وَهَذَا انْتَهَى الْكَلَامُ عَلَى

(١) ومثله قال الفراء . انظر معاني القرآن : ٦٣ / ٢ ، وتفسير القرطبي : ٣٢٠ / ٩ ،

والبحر المحيط : ٣٩٢ / ٥ .

(٢) انظر البحر المحيط ط : ٣٩٢ / ٥ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٠ / ٣ - ٥٠٤ ، والمقتضب : ١٣٢ / ٢ - ٣٢٥ ، ٢٧٣ / ٣ ،

١٧٥ / ٤ - ٣٨٣ .

(٤) من الآية : (١٤) من سورة سبأ .

(٥) انظر مشكل اعراب القرآن : ٢٠٦ / ٢ .

(٦) انظر البحر المحيط : ٢٦٧ / ٧ .

(٧) انظر تفسير القرطبي : ٢٨١ / ١٤ ، والتبيان : ١٠٦٥ / ٢ .

الفصل ب (لَو) .

ومثال الفصل ب (ما) النافية قولك : علمت أن ما قام زيد .

ومثال الفصل ب (لا) النافية قولك ، قد علمت أن لا تقول ذلك ، وتيقنت أن لا يفعله (١)

أى : علمت أنك لا تقول ذلك ، وتيقنت أنه لا يفعله ، قال تعالى : (أفلا يرون أن لا

يرجع إليهم قولاً) (٢) أى : أنه لا يرجع ، وقال سبحانه : (أفلا يعلم أهل الكتاب

ألا يقدرُونَ على شيءٍ من فضلِ اللهِ) (٣) أى : أنهم لا يقدرُونَ ، وهكذا وقعت في مصحف

أبى . (٤) وقال عز وجل : (وحسبوا أن لا تكون فتنة) (٥) أى : أنه لا تكون فتنة ، على

قراءة من قرأ (تكون) بالرفع .

ومثال الفصل ب (لم) قوله تعالى : (أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) يجوز أن تكون

(أن) هذه مخففة من الثقيلة ، أى : أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ، ويجوز أن تكون (٦)

(١) انظر الكتاب : ١٦٥ / ٣ .

(٢) من الآية : (٨٩) من سورة طه . وقرأ أبو حنيفة بنصب (يرجع) وهى من

الشوان . انظر شوان ابن عاصم : ٨٩ ، والبحر المحيط : ٢٦٩ / ٦ .

(٣) من الآية : (٢٩) من سورة الحديد . وانظر الكتاب : ١٦٦ / ٣ ، والبحر

المحيط : ٢٢٩ / ٨ .

(٤) هو أبى بن كعب بن قيس أبو المنذر الأنصارى ، قرأ على النبى صلى الله عليه وسلم

القرآن العظيم ، وقرأ عليه النبى صلى الله عليه وسلم للإرشاد والتعليم ، توفى

سنة ٩٠ هـ ، وقيل : ٢٠٠ هـ ، وقيل : غير ذلك . انظر طبقات القراء لابن الجوزى :

٣١ / ١ .

(٥) من الآية : (٧١) من سورة الطائفة . وقراءة الرفع فى (تكون) هى قراءة أبى

عمرو ، وحمزة والكسائى وخلفه . وقرأ الباقون بالنصب . انظر حجة القراءات :

٢٣٣ ، والنشر : ٢٥٥ / ٢ ، والتيسير : ١٠٠ ، والاتحاف : ٢٠٢ .

(٦) الآية : (٧) من سورة البلد

(٧) فى الاصل : (يكون) بالمشناة التحتية .

مصدرية كالتى فى قوله عز وجل : (ولا يجزيكم شئان قوم أن صدوركم) ، وتقول : علمت أن لم يقم زيد ، فهى هنا مخففة من الثقيلة لأجل فصل التحقيق الذى تقدمها وهو (علمت) ، لأن (أن) المصدرية التى ليست مخففة من (أن) لاتصل فيها أفعال التحقيق ، إنما تصل فيها أفعال المشك والترديد كـ (أرجو ، وأطمع ، وأخاف ، وأخشى ، وحسبت ، وخلت ، وظننت) تقول : أرجو أن تخرج ، وأطمع أن تذهب ، وأخاف أن تأتى . قال تعالى : (إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) (٢) / وقال (١٧٥ / ب) تعالى : (وإن خفتم ألا تقسطوا) (٣) وقال سبحانه : (فخشي أن يرهقهما) (٤) وقال تعالى : (أحسب الناس أن يتركوا) (٥) وقال جل وتعالى : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة) (٦) وتقول : خلت أن تقوم ، وظننت أن تخرج ، قال سبحانه : (تظن أن يفعل بها فاقرة) (٧) وكذلك قوله تعالى : (إن ظننا أن يقيما) (٨) (أن) فى هذا كله وفى ما كان نحوه هى الناصبة للفعل ، ولم يحمل فيها شئ من أفعال التحقيق ، بخلاف (أن) وما خفف منها ، فإنما تصل فيها أفعال التحقيق كـ (علمت) ، و (تيقنت) و (تحققت) و (ظننت) التى بمعنى العلم . قال تعالى : (واعلموا أنكم ملاقوه) (٩) وتقول : تيقنت أنك قائم . وكذلك تحققت أنك تخرج ، وقال سبحانه :

(١) من الآية : (٢) من سورة الطائفة . وانظر التبيان : ٤١٧ / ١ .

(٢) من الآية : (٢٢٩) من سورة البقرة .

(٣) من الآية : (٣) من سورة النساء .

(٤) من الآية : (٨٠) من سورة الكهف .

(٥) من الآية : (٢) من سورة الحديد .

(٦) من الآية : (٢١٤) من سورة البقرة ، ومن الآية : (١٤٢) من سورة

آل عمران .

(٧) الآية : (٢٥) من سورة القيامة .

(٨) من الآية : (٢٣٠) من سورة البقرة . وانظر الكتاب : ١٦٧ / ٣ .

(٩) من الآية : (٢٢٣) من سورة البقرة .

(١) وَقَالَ تَعَالَى : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مَلَاقُوا اللَّهَ) ، (وَظَنُّوا)
 أَن لَمْ يَلْجَأِ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ . (٣) وَلَا يَحْمِلُ فِي (أَنَّ) وَمَا خُفِّفَ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ أَفْعَالِ
 التَّحْقِيقِ ، إِلَّا (ظَنَنْتَ) وَ (حَسِبْتَ) وَ (خَلَّتْ) حَمَلًا عَلَى (عَلِمْتَ) ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ :
 ظَنَنْتَ أَنَّكَ خَارِجٌ ، وَأَنْتَ لَا تَتَيَقَّنُ ذَلِكَ بَلْ تَشَكُّ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ : حَسِبْتَ أَنَّكَ لَا تَخْرُجُ
 وَخَلَّتْ أَنَّكَ تَذْهَبُ ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَعْمَلُ فِي (أَنَّ) وَ (أَنَّ) عَلَى الْإِطْلَاقِ ، نَاصِبَةً
 لِلْفِعْلِ كَانَتْ أَوْ مَخْفَفَةً ، وَلِأَجْلِ هَذَا جَاءَتِ الْقِرَاءَتَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَحَسِبُوا أَنَّ
 لَا تَكُونُ فِتْنَةً) (٤) بِنَصْبِ (تَكُونُ) عَلَى أَنْ تَكُونَ (أَنَّ) نَاصِبَةً ، وَالرَّفْعُ عَلَى أَنْ تَكُونَ
 مَخْفَفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ . قَالَ الْفَارَسِيُّ : (وَلَوْ قُلْتَ : عَلِمْتَ أَنَّ يَقُومُ زَيْدٌ ، فَنَصَبْتَ الْفِعْلَ
 بِ (أَنَّ) لَمْ يَجْزِ) (٥) فَضَعَهُ لِأَنَّ (عَلِمْتَ) مِنْ أَفْعَالِ التَّحْقِيقِ فَلَا تَعْمَلُ فِي (أَنَّ)
 النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ ، وَقَدْ أَجَازَ سَيُوهُ أَنْ تَقُولَ : مَا عَلِمْتَ إِلَّا أَنْ تَقُومَ ، وَمَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ
 تَأْتِيَ (٦) ، إِذَا لَمْ تَرُدْ أَنَّكَ عَلِمْتَ ذَلِكَ وَتَيَقَّنْتَهُ وَلَكِنْ تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِشَارَةِ عَلَى
 الْمُخَاطَبِ بِأَنْ يَفْعَلَ الْقِيَامَ وَالْإِتْيَانَ ، تُشِيرُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَتَرَى أَنَّهُ الرَّأْيُ السَّدِيدُ ،
 كَمَا تَقُولُ : أَرَى مِنَ الرَّأْيِ أَنَّ تَقُومَ ، فَلَبِثْتَ هُنَا تُخَبِّرُ أَنَّ الْقِيَامَ يَكُونُ وَلَا يَبْدُ ، وَكَذَلِكَ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٥٣) مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ ، وَفِي الْأَصْلِ : (وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَلَاقُوا)

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ آيَةٌ بِهَذَا الشَّكْلِ ، فَهُوَ وَهْمٌ مِنَ النَّاسِخِ :

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٢٤٩) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (١١٨) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ . وَكَلِمَةُ (إِلَّا) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٧١) مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ، وَتَقْدِمُ تَوْضِيحَ الْقِرَاءَتَيْنِ فِي هَامِشِ

ص : ٧٠٩

(٥) الْإِيضَاحُ : ١ / ١٣٢ .

(٦) الْكِتَابُ : ٣ / ١٦٨ وَفِيهِ : (وَتَقُولُ : مَا عَلِمْتَ إِلَّا أَنْ تَقُومَ ، وَمَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ
 تَأْتِيَ ، إِذَا لَمْ تَرُدْ أَنَّكَ تَخْبِرُ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ شَيْئًا كَأَنَّكَ الْبَيِّنَةُ ، وَلَكِنَّكَ تَكَلَّمْتَ بِهِ
 عَلَى وَجْهِ الْإِشَارَةِ كَمَا تَقُولُ : أَرَى مِنَ الرَّأْيِ أَنَّ تَقُومَ ، فَأَنْتَ لَا تُخَبِّرُ أَنَّ قِيَامًا
 قَدْ ثَبَتَ كَأَنَّكَ أَوْ يَكُونُ فِيمَا تَسْتَقْبِلُ الْبَيِّنَةَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَوْ قَصَمَ . فَلَوْ أَرَادَ غَيْرَ
 هَذَا الْمَعْنَى لَقَالَ : مَا عَلِمْتَ إِلَّا أَنْ سَتَقُومُونَ .)

أَيْضاً أَجَازَ أَنْ تَقُولَ : أَخْشَى أَنْ لَا تَفْعَلَ (١) ، تَرِيدُ : أَنَّكَ لَا تَفْعَلُ ، تَخْبِرُ أَنَّكَ تَخْشَى
أَمراً قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ أَنَّهُ كَائِنٌ وَلَا بَدَّ ، وَلَيْسَ مَعَ ذَلِكَ وَجْهَ الْكَلَامِ .

وَمِثَالُ الْفَصْلِ بِ (لَنْ) قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ (٢)
قَالَ الْفَارَسِيُّ : (أَنْ) هُنَا مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَلَا تَكُونُ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ (٣) ، لِأَنَّ بَعْدَهَا
(لَنْ) وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ ، وَكَذَلِكَ (أَنْ) النَّاصِبَةُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَا ،
وَمِثْلُ هَذِهِ الْآيَةِ أَيْضاً قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَنْهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا) (٤)
وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ) (٥) ، هَذَا وَنَحْوَهُ (أَنْ) فِيهِ مَخْفَفَةٌ
مِنْ (أَنْ) ، وَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ (لَنْ) .

وَمِثَالُ مَا جَاءَ فِي الشُّعْرِ مِنْ وِلَايَةِ الْفِعْلِ ل (أَنْ) الْمَخْفَفَةِ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ وَأَثَلَ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهُ (٦)

أَيَ : فَلَمَّا رَأَى أَنَّهُ ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ ، فَخَفَّفَ (أَنْ) وَحَذَفَ اسْمَهَا وَأَوَّلَاهَا الْفِعْلَ

الَّذِي هُوَ فِي مَوْضِعِ / خَيْرِهِمَا ضَرُورَةً ، وَكَانَ الْوَجْهُ لَوْلَا الضَّرُورَةُ أَنْ يَفْصَلَ بِ (قَدْ) فَيَقُولَ (أ/١٧٦)
أَنْ قَدْ ثَمَرَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُ الْآخِرِ :

(١) الْكِتَابُ : ١٦٢/٣ .

(٢) الْآيَةُ : (٣) مِنْ سُورَةِ الْقِيَامَةِ .

(٣) الْإِغْفَالُ : ٢١٨ - ٢٢٢ .

(٤) الْآيَةُ : (٧) مِنْ سُورَةِ الْجِنِّ .

(٥) الْآيَةُ : (٥) مِنْ سُورَةِ الْبَلَدِ .

(٦) مِنَ الطَّوِيلِ لِلنَّبَاغَةِ الذَّبْيَانِي مِنْ قَصِيدَةِ يَذْكُرُ فِيهَا مَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَزِيدَ بْنِ

سِنَانَ الْمُرِّي ، وَيَعَاتِبُ بَنِي مُرَّةَ . قَوْلُهُ (ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ) أَيَ كَثْرَهُ وَأَصْلَحَهُ ، وَأَثَلَ

مَوْجُودًا : أَيَ كَثَّرَ إِبْلَهُ ، وَالْمَفَاقِرُ : الْفَقْرُ ، وَانظُرِ الشَّاهِدَ فِي : دِيوانه : ١٥٥ ،

وَمِنْهُ الْجَلِيلُ : ٣٨٦/١ ، وَالْخِزَانَةُ : ٥٥٦/٣ .

أَنَّ تَقْرَانَ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيُحْكَمَا رَضِيَ السَّلَامُ ، وَأَلَّا تَشْجِرًا أَحَدًا (١)
 (فَأَنَّ) فِي قَوْلِ ابْنِ جَنِّي (٢) فِي هَذَا الْبَيْتِ مَخْفَفَةٌ مِنْ (أَنَّ) ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنْكَمَا
 تَقْرَانَ ، أَوْ أَنَّهُ تَقْرَانَ ، وَلِذَلِكَ ثَبِتَ النُّونُ الَّتِي هِيَ عِلْمَةُ الرَّفْعِ فِي (تَقْرَانَ) وَلَوْ كَانَتْ
 النَّاصِبَةَ لَحَدَفَهَا فَقَالَ : أَنْ تَقْرَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (أَنْ يَصَالِحَا) (٣) . وَذَلِكَ
 الزَّمخَشَرِيُّ (٤) وَطَائِفَةٌ (٥) إِلَى أَنْ (أَنَّ) فِي هَذَا الْبَيْتِ هِيَ الْمَصْدَرِيَّةُ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ
 وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عِطْفُهُ (أَنَّ) النَّاصِبَةَ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ : (وَأَنْ لَا تَشْجِرَا) ، وَلَكِنَّهُ رَفَعَ
 (تَقْرَانَ) بِحَدِّهَا حَقْلًا (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ لِشُرَاكَيْهِمَا فِي التَّقْدِيرِ ، كَمَا هُمِلَتْ (مَا)
 الْمَصْدَرِيَّةُ عَلَى (أَنَّ) فَصَبَّ بِحَدِّهَا الْفِعْلُ ، لِشَبْهِهَا بِهَا ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ :

(١) مِنَ الْبَسِيطِ ، مَجْهُولُ الْقَائِلِ ، وَهُوَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةِ آيَاتٍ أَنْشَدَهَا شُعَلْبُ فِي مَجَالِسِهِ

٣٢٣/١ ، وَلَمْ يَنْسِبْهَا . وَانظُرْ : الْخَصَائِصُ : ٣٩٠/١ ، وَالْمَنْصَفُ : ٢٧٨/١

وشرح المفصل : ١٥/٧ ، وَالْانصاف : ٥٦٣/٢ ، وَشرح الجمل لابن عصفور :

٤٣٧/١ ، وَالْبَسِيطُ : ٥٤ ، وَشرح الكافية الشافية : ١٥٢٧/٣ ، وَالْجَنَى

الداني : ٤٢٠ ، وَالْمُضْنَى : ٣٠/١ ، ٦٩٧/٢ ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ : ١٥٦/٤ ،

وَالْأَشْمُونِيُّ : ٢٨٧/٣ ، وَالْخِزَانَةُ : ٥٥٩/٣ .

(٢) الْخَصَائِصُ : ٣٩٠/١ ، وَشرح المفصل : ١٤٣/٨ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ (١٢٨) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ . وَ(يَصَالِحَا) بِالْإِدْغَامِ فِي الصَّادِ وَبِحَدِّهَا

أَلْفٌ هِيَ قِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ . وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ وَخَلْفٌ (يَصَالِحَا) كَمَا فِي

الْمَصْحُفِ بِضَمِّ الْيَاءِ وَسُكُونِ الصَّادِ ، وَقَرَأَ عَاصِمُ الْجَعْدَرِيُّ (يَصَالِحَا) بِفَتْحِ الْيَاءِ

وَتَشْدِيدِ الصَّادِ . انظُرِ الْبَحْرَ الْمُحِيطَ : ٣٦٣/٣ ، وَالْإِتْحَافُ : ١٩٤ ،

وَالْمَحْتَسِبُ : ٢٠١/١ ، وَحِجَةُ الْقِرَاءَاتِ : ٢١٣ - ٢١٤ ، وَمَخْتَصَرُ شَرِيفِ

ابْنِ خَالَوَيْهِ : ٢٩ ، وَالتَّيْسِيرُ : ٩٧ .

(٤) الْمَفْصَلُ : ٣١٥ .

(٥) مِنْهُمْ الْأَنْبَارِيُّ وَابْنُ يَعْشَرَ وَتَبَعِيهِمَا شَرَاخُ الْأَلْفِيَّةِ ، انظُرِ الْانصَافَ : ٥٦٣/٢

وشرح المفصل : ١٥/٧ ، وَالْمُضْنَى : ٣٠/١ ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ : ١٥٦/٤ ،

وشرح ابن عقيل : ٣٤٣/٢ .

(كما تكونوا يولى عليكم) (١) ف (ما) مصدرية و (تكونوا) بعد ما منصوب بها ، تشبيهاً لها ب (أن) إذ هي مصدرية مثلها ، فكذلك يرفع الفعل بعد (أن) تشبيهاً لها ب (ما) أختها ، وعلى ذلك أيضاً جاء قوله تعالى : (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَ) (٢) فى قراءة شاذة برفع (يتم) على ذلك حمل جماعة من النحويين هذه الآية . وقد نص (٣) ابن مالك على ذلك ، وعلى توجيه الحديث بما ذكر . ف (أن) هذه هي المصدرية الناصبة ، لأن العامل فيها (أراد) وليس من أفعال التحقيق . وأيضاً فقد ولي الفعل (أن) وذلك منوع فى المخففة من (أن) على ما تقدم ، فلذلك لا يستقيم حمل (أن) هذه على أنها مخففة من (أن) ، لأنه قد تقدم أن (أن) وما خفف منها إنما تعمل فيها من الأفعال أفعال التحقيق ، ك (علمت) و (تيقنت) ، و ليست (أراد) من هذا القبيل ، إنما هي من قبيل (أحب) و (رضى) و (غضب) ، وهذه كلها وما جانسها من أفعال التراخي ، إنما تقع بعد ما (أن) لا (إن) قال تعالى : (تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا) (٤) و (يريد الشيطان أن يوقع) (٥) وقال الشاعر :

أَتَضْرِبُ أَنْ يَقَالَ أَبُوكَ عَفٌّ وَتَرْضَى أَنْ يَقَالَ أَبُوكَ زَانٌ (٦)

(١) أورده السيوطى فى الجامع الصغير : ٩٦ / ٢ - وعزاه للديلمى فى مسند الفردوس

عن أبى بكر ، وللبیهقى فى شعب الایمان عن أبى اسحاق السبىعى رسلاً ، ورمز له ب (ن) يعنى نضعف .

وأورده ابن هشام فى المغنى : ٦٩٧ / ٢ وقال : والمعروف فى الرواية (كما تكونون) وانظر شرح الكافية للرضى : ٣٤٤ / ٢ ، وحاشية الصبان : ٢٨٧ / ٣ ، والايضاح فى شرح المفصل : ٢٣٤ / ٢ .

(٢) من الآية : (٢٣٣) من سورة البقرة . وقراءة رفع (يتم) هي قراءة مجاهد كما

فى شوان ابن خالوية : ١٤ ، وفى المغنى : ٣٠ / ١ (ابن معيصن) .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٥٢٧ / ٣ ، وشرح التسهيل : ل / ٨٩ .

(٤) من الآية : (١٠) من سورة ابراهيم .

(٥) من الآية : (١١) من سورة العائدة .

(٦) من الوافر لميد الرحمن بن الحكم من أبيات له أوردها الجاهظ فى الحيوان وبعده

وأشهد أن رحمتك من زيادٍ كرحم الفيل من ولد الأتان

وانظره فى شرح السيرافى : ٤٩ / ٤ ، والحيوان : ١٤٦ / ١ ، ٧٣ / ٧ - ٢٣٥ ،

والخزانة : ٥١٨ / ٢ .

فَأَوْقَعَ (أَنَّ) النَّاصِبَةَ بَعْدَ (تَغَضُّبٍ) وَ(تَرَضٍّ) ، وَمِنْ هَاهُنَا رَدُّ وَادِّهَابُ الْمَبْرَدِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَتَغَضَّبُ أَنْ أَدْنَا قَتِيَّةَ حَزَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ (١)

وَذَلِكَ أَنَّ الْخَلِيلَ وَسَيُوبَةَ (٢) زَعَمَا أَنَّ (أَنَّ) فِي قَوْلِهِ (أَنَّ أَدْنَا قَتِيَّةَ حَزَّتَا) يَلْزِمُ كَسْرُهَا عَلَى أَنَّ تَكُونَ شَرْطِيَّةً ، وَلَا يَجُوزُ فَتْحُهَا ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ تَكُونُ (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةَ الَّتِي تَنْصَبُ الْأَفْعَالَ ، وَ(أَنَّ) هَذِهِ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِالْإِسْمِ ، إِنَّمَا يَلِيهَا الْفِعْلُ لَا الْإِسْمَ ، فَلَوْ فَتَحْتَ (أَنَّ) فَقُلْتَ : أَتَغَضَّبُ أَنْ أَدْنَا قَتِيَّةَ حَزَّتَا ، لَكُنْتَ قَدْ فَصَلْتَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ (حَزَّتَا) ، بِالْإِسْمِ الَّذِي هُوَ (أَدْنَا) ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَفْتَحَ ، وَخَالَفَهَا الْمَبْرَدُ فَأَجَازَ فَتَحَهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ الْمُخَفَّفَةَ مِنْ (أَنَّ) (٣) ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَتَغَضَّبُ مِنْ أَنَّهُ أَدْنَا قَتِيَّةَ حَزَّتَا ، فَ(أَدْنَا) عَلَى هَذَا

(١) مِنَ الدَّوِيلِ لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَمْدَحُ فِيهَا سَلِيمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ وَيَهْجُو

جَرِيرًا . وَقَتِيَّةٌ : هُوَ قَتِيَّةُ بْنُ مَسْلَمِ الْبَاهِلِيِّ الْقَائِدِ الْمَشْهُورِ . حَزَّتَا : قَطْمَتَا . وَابْنُ خَازِمٍ : هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ خَازِمِ السَّلْمِيِّ أَمِيرِ خِرَاسَانَ مِنْ قَبْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ . وَكَانَ وَكَيْحَ بْنَ أَبِي أَسْوَدِ التَّمِيمِيِّ قَتَلَ قَتِيَّةَ الْبَاهِلِيَّ ، وَبَاهِلَةُ مِنْ قَيْسِ . وَكَانَتْ تَمِيمٌ قَتَلَتْ ابْنَ خَازِمِ السَّلْمِيِّ ، وَسَلِمٌ مِنْ قَيْسِ أَيْمَنًا . فَفَخَّرَ الْفَرَزْدَقُ عَلَيْهِمْ وَزَعَمَ أَنَّ قَيْسًا غَضِبَتْ لِقَتْلِ قَتِيَّةٍ وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ .

انظُرْهُ فِي : الدِّيْوَانِ بِشَرْحِ الصَّادِقِ : ٢ / ٨٥٥ ، وَفِيهِ (لِيَوْمِ) مَكَانَ (لِقَتْلِ) وَالْكِتَابِ : ٣ / ١٦١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ٣ / ٢٧ ، وَفِيهِ (تَجْزَعُ) مَكَانَ (تَغَضَّبُ) فِي الشُّطْرَيْنِ ، وَالْمَعْنَى : ١ / ٢٦١ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ : ١ / ٨٦ ، وَالْمَهْمَعُ : ٤ / ١٤٨ وَالْخَزَانَةُ : ٣ / ٦٥٥ ، وَالْكَامِلُ : ٢ / ٧٧ .

(٢) انظُرِ الْكِتَابَ : ٣ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَعْنَى : ١ / ٢٧ : (وَقَالَ الْخَلِيلُ وَالْمَبْرَدُ : الصَّوَابُ (أَنَّ) أَدْنَا) بِفَتْحِ الْمَهْمَزِ مِنْ (أَنَّ) ، أَيْ لِأَنَّ أَدْنَا ، ثُمَّ هِيَ عِنْدَ الْخَلِيلِ (أَنَّ) النَّاصِبَةَ ، وَعِنْدَ الْمَبْرَدِ أَنَّهَا (أَنَّ) الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ . وَيُرَدُّ قَوْلَ الْخَلِيلِ أَنَّ (أَنَّ) النَّاصِبَةَ لَا يَلِيهَا الْإِسْمُ عَلَى إِضْطِرَارِ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَكْسُورَةَ

مبتدأ ، و (هَزَنًا) في موضع خبره ، / والجملة في موضع خبر (أَنْ) واسمها محذوف (١٧٦ ب) ضمير الأمر أو الشأن . ورد على المبرد بأن (تَضَبَّ) لا يعمل في (أَنْ) وما حَقَّقَ منها ، إِنَّمَا تَقَعُ (أَنْ) بعد (تَضَبَّ) إذا كانت المصدرية الناصبة للفعل ، فذلك لم يَحِجَّ الخليل وسيبويه على (أَنْ) المخففة من (أَنْ) هنا ، لا متناع ذلك من جهة العاطل . فَإِنْ قُلْتَ : كَوْنُ (إِنْ) هنا في هذا البيت شرطية كما ذكر الخليل وسيبويه مُشْكَلٌ من جهة أَنَّ الشرط يقتضي استقبال الفعل ، فيقتضي ذلك أَنَّ أذني قتبية لم تُحَزَّنَا بعد ، حين قال الفرزدق هذا الشعر ، وَأَنْهَمَا تُحَزَّنَانِ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ ، وقد أحاط العلم أَنَّ الفرزدق لم يقل هذا الشعر إلا بعد قتل قتبية وحزأذنيه ، وبهذا بصينه رد المبرد مذنب الخليل وسيبويه في هذا البيت ، أَنَّ (إِنْ) شرطية .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا مِنْ وَضْعِ السَّبَبِ مَوْضِعِ السَّبَبِ ، أَرَادَ : أَتَضَبَّبُ إِنْ افْتَخَرْتُ مَفْتَخِرٌ بِحَزَّأذْنِي قَتِيْبَةً ، فَالْحَزُّ سَبَبٌ لِلْإفْتِخَارِ فَلِذَلِكَ حَذَفَ الْإفْتِخَارَ وَأَقِيمَ سَبَبَهُ وَهُوَ الْحَزُّ مَقَامَهُ (١) ، وَالْإفْتِخَارُ بِذَلِكَ مُسْتَقْبَلٌ ، وَهَذَا النَّوْعُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَنَظِيْرُهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : (وَلَا يَجْرِي مِنْكُمْ شَيْءٌ قَوْمًا إِنْ صَدُّوا) (٢) عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (إِنْ صَدُّوا) بِالْكَسْرِ أَيْ : إِنْ افْتَخَرُوا بِصَدِّكُمْ وَإِنْ سُرُّوا بِصَدِّكُمْ ، أَوْ نَحْوِ هَذَا فِي الْمَعْنَى .

ومن هذا القبيل أيضا قول الشاعر :

إِنْ يَقْتُولَكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ
عَارًا عَلَيْكَ وَرَبِّ قَتْلٍ عَارٌ (٣)

أى : ان افتخروا بقتلك لأن القتل كان قد وقع ، والافتخار به هو المستقبل .

وكذلك قول الآخر :

(١) انظر المصنف : ٢٦٦ / ١ .

(٢) من الآية : (٢) من سورة المائدة . وقراءة (ان) بالكسر هي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو . وقرأ الباقر بفتحها .

انظر : حجة القراءات : ٢٢٠ ، النشر : ٢٥٤ / ٢ ، الاتحاف : ١٩٨ .

(٣) من الكامل ، لثابت بن قطن . وتقدم تخريبه في ص : ٨٧ .

إِنْ يَقتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّتْ عَرُوشَهُمْ بِمَعْتَبَةٍ بِنِ الحَرَبِ بِنِ شَهَابٍ (٢)

أى : إِنْ افْتَخَرُوا بِقَتْلِكَ وَالْقَتْلُ قَدْ وَقَعَ . وَحَمَلَ الفَارِسِيُّ هَذَا وَنَحْوَهُ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِهِ فِعْلٌ مِثْلُ الفِعْلِ الذِّى قَدْ وَقَعَ ، وَلَيْسَ المُرَادُ بِهِ الفِعْلُ الذِّى قَدْ وَقَعَ ، فَمَعْنَى الآيَةِ عِنْدَهُ : وَلَا يَجْرُ مِنْكُمْ شَيْءٌ قَوْمٌ لِمِثْلِ هَذَا الفِعْلِ أَنْ تَحْتَدُوا ، وَكَذَلِكَ بَيْتُ سَيِّوِيهِ عِنْدَهُ مَعْنَاهُ : أَتَغَضَّبُ أَنْ عَزَّ مِثْلُ أَنْ نِي قَتِيَّةَ ، أى : أَتَغَضَّبُ أَنْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا الفِعْلِ .

وقريب من هذا قول الشاعر :

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدِنِي لَيْثِيَّةٌ وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تَقْرِي بِهِ بَدَا (٤)

فقوله (لم تلدني لثيمة) قد وقع فيما مضى ، وهو جواب (إذا) ، ولا بد في جواب (إذا) أن يكون مستقبلاً ، ووجه هذا أن هذا ليس الجواب في الحقيقة ولكنه قائم مقامه ، وإنما المعنى : إذا ما انتسبنا لم تلدني مولود لثيمة ، وهذا من المجاز والاتساع ، وهو كثير في كلام العرب .

(٢) من الكامل ، لأبي ذؤاب الأسدي وهو : ربيعة بن عبيد بن سعد بن مالك (شاعر جاهلي من شعراء بني أسد) قاتل عتيبة بن الحارث بن شهاب يوم خيبر . ترجمته في : المؤلف : ١٨٣ ، والأمالى : ٧٢/٢ ، وسمط الألكسى : ٧٠٦/٢ ، وجمهرة أنساب العرب : ٢١٥ ، والحيوان : ٤٢٦/٣ ، وانظر : اصلاح الخلل : ٣٧٠ ، ودلائل الاعجاز : ١٦٩ ، والحطاسة لابي تمام : ٤٠٦/١ ، وشرحها لابن بني : ل / ١٢٥ . وبيروني (فقد هتكت حجابهم) مكان (فقد ثلثت عروشهم) . وشرح السيرافي : ٤٩/٤ .

(٣) انظر المسائل المنثورة لابي علي الفارسي : ل / ١٦٣ .

(٤) من الطويل لزائدة بن صمصة الفقمسي يعرض بزوجه وكانت أمها سريسة . وقبله :

رمتني عن قوس المد وواعدت عبيدة زاد الله ما بيننا بُعدا

انظر المغني : ٢٦/١ ، وشرح شواهد : ٨٩/١ ، وحاشية الأمير : ٢٥ ، وشرح ور الفذهب : ٣٣٩ .

وَمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ أَيْضًا مِنْ وِلَايَةِ الْفِعْلِ لـ (أَنَّ) الْمَخْفَفَةَ مِنْ (أَنَّ) وَلَيْسَ ذَلِكَ الْفِعْلُ فِي مَعْنَى الدَّعَاءِ قَوْلَ الْآخِرِ :

قَرُومٌ تَسَامِي عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ كَأَنَّ يُوْخَذُ الْمَرْءَ الْكَرِيمَ فَيُقَاتِلُ (١)

هَكَذَا أَنْشَدَهُ سَيُوبَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِرَفْعٍ (يُوْخَذُ) عَلَى أَنَّ (أَنَّ) مَخْفَفَةٌ مِنْ (أَنَّ) وَالْكَافُ

حَرْفٌ جَمْرٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْبِتْدَاءِ الَّذِي هُوَ (دِفَاعَةٌ) ، وَكَانَ يَجِبُ لَوْلَا الضَّرُورَةُ أَنْ يَأْتِيَ

بـ (مَ) الزَّائِدَةُ بَعْدَ الْكَافِ فَاصِلَةً / بَيْنَهَا وَمِنْ (أَنَّ) ، أَلَا تَرَاهَا تَلْزِمُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ (أ/١٧٧) هَذَا حَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكَ هُنَا (٢) ، وَفِي مِثْلِ قَوْلِكَ : كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ ،

فَالْكَافُ فِي نَحْوِ هَذَا جَارَةٌ ، وَسَجَرُورُهَا (أَنَّ) مَعَ صَلْتِهَا ، وَ (مَ) زَائِدَةٌ لَزْمَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ كَهَذَا الْبَيْتِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَتْ (مَ) الزَّائِدَةُ هُنَا كِرَاهَةً أَنْ يَجِيءَ

لِفِظِهَا مِثْلَ لِفِظِ (كَأَنَّ) الَّتِي صَارَتْ بِالْتَّرْكِيبِ حَرْفًا وَاحِدًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْلَمْ تَجِيءَ

بـ (مَ) فَقُلْتَ : هَذَا حَقٌّ كَأَنَّكَ هُنَا ، لِمَا رَالِ الْفِظُ كَلْفِظِ (كَأَنَّ) الَّتِي هِيَ حَرْفٌ

تَشْبِيهِ ، وَأَنْتَ لَا تَرِيدُ ذَلِكَ وَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنَّ الْكَافَ خَافِضَةٌ لِمَا بَعْدَهَا ، وَلَيْسَتْ مَرْكَبَةٌ

مَعَ (أَنَّ) إِنَّمَا الْمَعْنَى : هَذَا حَقٌّ مِثْلَ نَطْقِكَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا

أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) (٣) فَسَلِّ هُنَا فِي الْآيَةِ نَظِيرَةً هَذِهِ الْكَافِ ، لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا ، وَ (مَ)

بَعْدَهَا أَيْضًا زَائِدَةٌ ، وَ (مِثْلَ) مِضَافَةٌ إِلَى (أَنَّ) مَعَ صَلْتِهَا ، وَلَيْسَتْ زِيَادَةً (مَ)

بَعْدَ (مِثْلَ) فِي هَذَا وَنَحْوِهِ عَلَى اللَّزْمِ بِمَنْزِلَةِ (مَ) الزَّائِدَةِ بَعْدَ الْكَافِ ، لِأَنَّ اتِّصَالَ

(مِثْلَ) بـ (أَنَّ) لَا يُوَقَّعُ لَيْسًا كَاتِّصَالَ الْكَافِ بـ (أَنَّ) وَإِنِافَةً الْأَسْمَاءِ إِلَى (أَنَّ) وَ (أَنَّ)

(١) مِنَ الْحَاوِيلِ لِلنَّبَاطَةِ الْجَمْعِيَّةِ ، يَصِفُ قَوْمًا اجْتَمَعُوا لَدَى مَلِكٍ مَحْجَبٍ لِلتَّخَاصُمِ ،

وَالْقُرُومُ : السَّادَةُ ، وَأَصْلُ الْقُرْمِ الْفِعْلُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَضَبَطَ فِي الْكِتَابِ بِالْخَفْضِ .

تَسَامِي : أَصْلُهُ تَتَسَامَى أَي تَرْتَفِعُ بِمَعْنَى يَفْتَخِرُ بِحُضْرِهِمْ عَلَى بَعْضٍ وَيَسْمُو بِنَفْسِهِ

وَعَشِيرَتُهُ . دِيَوَانُهُ : ١٣١ ، وَالْكِتَابُ : ١٤١ / ٣ ، وَشَرَحَ أَبِيَاتَهُ لِابْنِ السَّرِيفِيِّ :

١٥٨ / ٢ ، وَشَرَحَ السَّرِيفِيُّ : ٣١ / ٤ - ٣٤ ، وَالْأَصُولُ : ١ / ٣٢٨ .

(٢) انظُرِ الْكِتَابَ : ١٤٠ / ٣ ، وَفِيهِ : (وَهَذَا حَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكَ هَا هُنَا) .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٢٣) مِنْ سُورَةِ الذَّارِيَّاتِ ، وَانظُرِ أَعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٣ / ٢٣٥

وَمَشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٢ / ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(١) فتقول: هذا حق مثل أنك ما هنا ، وهذا حق مثل أنك تنطق ، وقد يجوز في هذا أن تبني (مثل) على الفتح لإضافتها إلى منى وهو (أن) ، وقد سمي (٢) ذلك في الآية ، وقد مضى الكلام على هذا في باب الإعراب. (٣) وحكى سيويه من إضافة الأسماء إلى (أن) و(أن): إنه أهل أن يفصل ، وجعته مخافة أن يفصل ، قال: (وسمعتنا فصحاء العرب يقولون: لحن أنه ذاهب ، فيضيفون ، كأنه قال: ليقين ذاك أمره (٤) . يعني أن حن مبتدأ ، و(أنه ذاهب) في موضع خفي بإضافة (حق) إليه ، والخبر محذوف تقديره: لحن أنه ذاهب أمره أو شأنه ونحو هذا في المعنى . وأنشد أيضاً على الإضافة إلى (أن) قول الشاعر:

تظل الشمس كاسفة عليه
كأبة أنها فقدت عقيلاً (٥)

أى: كأبة فقد ما عقيلاً ، أى: كأبة لقد ما له ، وكأن قولهم: لحن أنه ذاهب ، مما حذف فيه الخبر لسد المضاف إليه مسده ، ألا ترى أنه يجوز ألا تضيف فتقول: لحن أنه ذاهب . وهذا البيت الذي أنشده سيويه ضرورة على حذف (ما) الزائدة بعد الكاف وهو:

قروم تسامى
(٦)

من أفتح الضرورات وشارح عن القياس جداً ، لأن فيه ثلاث ضرائر: حذف (ما) الزائدة وعليه أنشده سيويه ، وولاية الفعل ل(أن) المخففة من غير فاصل ،

(١) في الأصل: (جائز) بالتذكير.

(٢) قرأ بفتح اللام في (مثل) ابن كثير ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر وحقق عن عاصم . وقرأ بضم اللام منها حمزة والكسائي ، انظر السبعة: ٦٠٩ ، وجملة القراءات: ٦٧٩ ، والكشف عن وجود القراءات: ٢٨٧/٢ ، والاتحاف: ٣٩٩

(٣) انظر ما سبق في ص: ٦ والحديث عن آية الذاريات (٢٣)

(٤) الكتاب: ١٥٧/٣ .

(٥) من الوافر ولم أتف له على نسبة . الكأبة: الحزن والضم . انظره في: الكتاب:

١٥٧/٣ ، وشرحه للسيراني: ٤٤/٤ ، وشرح التسهيل: ل/٨٤ .

(٦) تقدم تخريجه في ص: ٧١٨

والنَّصْبُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الْوَاجِبِ فِي قَوْلِهِ (فَيَقْتَلَا) فَهُوَ فِي هَذَا النَّصْبِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْآخِرِ:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحًا (١)

فَنَصَبَ (استريح) في الواجب إذ لم يتقدّمه نفي ولا نهى ولا استفهام ولا غير

ذلك من الأشياء التي يتنصب الفعل المضارع بعدها إذا اقترن بالفاء ، وسيأتى

الكلام على هذا في أبواب النواصب إن شاء الله . وكذلك أيضاً قول الآخر :

ثُمَّ لَا تَجْزِنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَاهُ فَيَقْبَأُ (٢)

/ ضرورة من حيث انتصب بعد الواجب ، فهذا البيت إذ أن هذا القبيل ، (١٧٧/ب)

أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ (فَيَقْتَلَا) مَنْصُوبٌ ، وفيه أيضاً ضرورة رابعة على مذهب السيرافي (٣) ،

لأنه يرى أن هذه الكاف التي تزد بعد ها (ط) لدخولها على (أن) لا تجيء إلا بعد

جملة فتقول : هذا حق كما أنك هنا ، ف وقعت الكاف بعد الجملة التي هي قولك :

هَذَا حَقٌّ ، وَمَنْعَ أَنْ يُقَالَ : قِيَامٌ زَيْدٍ كَمَا أَنَّكَ هُنَا ، عَلَى أَنْ تَكُونَ الْكَاِفُ مَعِ مَخْفُوضِهَا

فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ لَوْ قَوِّعَهَا إِذْ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَفْرُودِ الَّذِي هُوَ الْمَبْتَدَأُ ، وَقَدْ وَقَعَتِ الْكَاِفُ

فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ لِلْمَبْتَدَأِ ، الَّذِي هُوَ (دِفَاعُهُ) فَهَذِهِ ضَرْوَةٌ رَابِعَةٌ فِيهِ ،

(١) من الوافر للمخيرة بن هنياء التميمي العنظلي .

وهو من شواهد سيويه : ٣٩/٣ ، والمقتضب : ٢٤/٢ ، وأطالني ابن الشجري :

٢٧٩/١ ، والتبصرة : ٤٠٣/١ ، وشرح المفصل : ٥٥/٧ ، والمقرب : ٢٦٣/١

وشرح الكافية الشافية : ١٥٥٠/٣ ، والمغنى : ١٧٥/١ ، وشرح شواهد :

١٦٩/١ ، والشذور : ٣٠١ ، والمهجع : ٢٦٥/١ ، والخزانة : ٦٠٠/٣ ، ويروى

(لأستريحاً) ولا شاهد عليها .

(٢) من الطويل للأعشى ميمون بن قيس ، وهو من أنشاد يونس في الكتاب . أعقبه

الله : جازاه . يقول : لا أرجو بما أصنع منكم جزاءً وإنما ثوابي على الله . انظره

في : ديوانه : ١١٧ وفيه (هنالك) مكان (ثمت) ، والكتاب : ٣٩/٣ ، وشرحه

للسيرافي : ٣/٢١٠ - ٢١٤ ، ٣١/٤ ، والأزهية : ٢٧٢ ، والرد على النحاة :

١١٩ ، وسر الصناعة : ٥٤/٢ ، والخزانة : ٢٩٥/٤ .

(٣) شرح السيرافي : ٣١/٤ .

لكنه لم يسلم للسيراني في ذلك ، لأنها دعوى لا دليل عليها ، وقد ثبت في هذا البيت ، ولهذه الضرائر المتوفرة في هذا البيت وخروجه عن القياس من هذه الجهات . قال أبو عثمان المازني ^(١) : أنا لا أنشده إلا :

.....
 كَانَ يُؤَخِّدُ الْمَرْءَ الْكَرِيمَ فَيَقْتُلُهُ ^(٢)

بنصب (يؤخذ) ، لأنها (أن) الناصبة للأفعال دخلت عليها كاف التشبيه ، ولا شك أن هذا الذي قاله المازني صحيح حسن من جهة القياس لزوال تلك الضرائر كلها ، وبصير (يقتل) منصوباً بالعطف على (يؤخذ) ، فإن كان أراد المازني تخطئة سيويه في إنشاده ، فلا معنى لذلك ، لأن سيويه لم ينقل إلا ما ثبت عنده ، فرفع (يؤخذ) ثابت بالسمع على ما نقله سيويه ، ووجهه ما ذكر وهو ضرورة قبحة ، وإن كان أراد أن الصحيح في القياس نصب (يؤخذ) وذلك مسلم لا ينازع في ذلك ، لكن السماع في البيت على خلافه ، فطلى هذا لا يكون بين المازني وسيويه خلاف ، وعلى هذا الوجه الثاني عمل ابن أبي غالب كلام المازني ، فلم يجعله خلافاً لقول سيويه . وأما السيراني فضعف رفع (يؤخذ) من الوجوه المتقدمة ، وقال : (إن وجهه الكلام فيه النصب) ^(٣) . ولعله أيضاً أراد تضعيف هذا السماع من جهة القياس ، وإن القياس والوجه كان أن ينصب ، وإلا فلا معنى لانكار كون الرفع ثابتاً في البيت ، إن سيويه رحمه الله الثقة فيما ينقله والثبت فيه . فلا يجوز أن يظن به أنه لم يحقّق السماع في ضبط (يؤخذ) وأن الرفع فيه ينظر منه لا بالسمع ، هذا لا يجوز ولا يصح ، كيف وهو إنما انشده على الضرورة والخروج عن القياس « ولا يصح ذلك إلا بالسمع السماع ، والله أعلم .

(١) شرح السيراني : ٣١/٤ ، والأصول : ٣٢٨/١ .

(٢) تقدم البيت كاملاً وتخريجه في ص : ٧١٨ .

(٣) شرح السيراني : ٣١/٤ - ٣٤ .

وَأَمَّا (كَأَنَّ) إِذَا خُفِّفَتْ فَحُكِّمَهَا حُكْمُ (أَنَّ) الْمَخَفَّفَةِ ، مِنْ (أَنَّ) فَلَا تُلْفِى (١) ،
 بَلْ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ اسْمٍ وَخَبْرٍ ، وَاسْمُهَا يَلْزَمُ الْحَذْفَ ، وَالغَالِبُ أَنَّ يَكُونُ ضَمِيرَ الْأَمْرِ
 أَوِ الشَّانِ ، وَخَبْرُهَا جُمْلَةٌ ، فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً وَلَيْتَهَا وَلَمْ يَشْتَرَطْ وَجُودَ فَاصِلٍ ، وَإِنْ
 كَانَتْ فِعْلِيَّةً لَزِمَ الْفَصْلُ بَيْنَ (كَأَنَّ) وَسَيِّنِ الْفِعْلِ ، وَيَكُونُ الْفَاصِلُ (قَدْ) أَوْ (لَمْ) .
 وَمَثَلُهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا لَهَا قَوْلُكَ : كَأَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ ،
 تَرْيُدُ : كَأَنَّهُ زَيْدٌ / قَائِمٌ ، أَيْ : كَأَنَّ الْأَمْرَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَحُذِفَتِ الْاسْمُ عِنْدَ التَّخْفِيفِ ، (١/١٧٨)
 وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (زَيْدٌ قَائِمٌ) فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ الْمَشَدَّدَةِ
 فِي اسْمٍ غَيْرِ مَحذُوفٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ :

* كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءٌ خَلْبٌ (٢) (٣) *

فَدِ (وَرَيْدِيهِ) اسْمٌ (كَأَنَّ) وَهُوَ تَشْبِيهٌُ مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ ، وَ(رِشَاءٌ) خَبْرُهَا .

وَمَثَلٌ طَاجِعٌ مِنْ اسْمِهَا ضَمِيرًا مَحذُوفًا لَا يُرَادُ بِهِ الْأَمْرُ قَوْلُ الْآخِرِ :

- (١) قَالَ السِّيَوِيُّ فِي الْهَمْعِ : ١٨٧/٢ - ١٨٨ : (وَفِي أَعْمَالِهَا حِينَئِذٍ الْأَقْوَالُ
 الثَّلَاثَةُ فِي (أَنَّ) أَحَدُهَا : الْمَنْعُ وَعَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ . وَالثَّانِي : الْجَوَازُ مَطْلُوقًا
 فِي الْمَضْمَرِ وَالْبَارِزِ . . . وَالثَّلَاثُ الْجَوَازُ فِي الْمَضْمَرِ ، لَا فِي الْبَارِزِ . . .) .
 وَانظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣٦/١ ، وَالْجِنِّي الدَانِي : ٥٧٤ - ٥٧٥ .
 (٢) فِي الْأَصْلِ : (وَرَيْدِيهِ) .
 (٣) مِنَ الرَّجْزِ الْمَشْطُورِ لِرُؤْيَةِ بِنِ الْعِجَاجِ . وَرَيْدِيهِ : مَثْنِي (وَرَيْدِي) وَهُوَ عَرَقٌ فِي
 الرِّقِيَّةِ ، وَهَمَطٌ وَرَيْدَانٌ . رِشَاءٌ - بَكْسَرُ الرَّاءِ - وَهُوَ الْهَبْلُ . خَلْبٌ : أَصْلُهُ بَضْمُ
 الْخَاءِ وَتَسْكِينُ اللَّامِ وَلَكِنَّهُ وَقَفَ بِنَقْلِ الْحَرَكَةِ مِنَ الْبَاءِ إِلَى اللَّامِ ، وَهُوَ الْبَيْتَرُ
 الْبَحْمِيدَةُ الْقَعْرُ . وَيُرْوَى (رِشَاءٌ) بِالتَّشْبِيهِ .
 انظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ١٦٩ ، وَالْكِتَابُ : ١٦٤/٣ - ١٦٥ ، وَشَرْحُ أَبِياتِهِ لِابْنِ
 السِّيَرَانِيِّ : ٧٥/٢ ، وَالْأَنْصَافُ : ١٩٨/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٨٢/٨ ، وَالْمَقْرَبُ :
 ١١٠/١ ، وَأَوْضَاحُ الْمَسَالِكِ : ٣٧٥/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ : ٣٦٠/٢ ،
 وَالْخَزَانَةُ : ٣٥٦/٤ ، وَاللِّسَانُ : (خَلْبٌ) .
 (٤) فِي الْأَصْلِ : (فُورِدِيهِ)

ويومًا تَوَافِينَا بِوَجْهِ مُقْسِمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَحْطُّوْا إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ (١)

فاسم (كأن) هنا ضميرٌ محذوفٌ يعودُ على المرأة المتقدِّم ذكرها ، كأنَّه قال: كأنَّها ظبيَّةٌ ، وظبيَّةٌ خبرها . وروى (كأن ظبيَّةً) ينصب (ظبيَّةً) على أن يكون اسمُ (كأن) ، وخبرها محذوفٌ ، والتقديرُ : كأنَّ ظبيَّةً تحطُّوْا إلى وارقِ السَّلْمِ هذه المرأةُ ، فهذا البيتُ على هذه الروايةِ مثل الذي قبله في ظهورِ الاسمِ ، ويروى أيضًا : كَأَنَّ ظبيَّةً بالخفضِ على أن تكون (أَنَّ) زائدةٌ شذوذًا ، و(ظبيَّةً) مخفوفٌ بالكافِ وهي حرفٌ جرٌّ كأنَّه قال : كظبيَّةٍ .

ومثال كون خبرها جملة فعلية قد فصل بين الفعل منها وبين (كأن) ب(قد) قول الشاعر :

لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ (٢)

أراد : وكأنَّ قد زالت ، أي : وكأنَّها قد زالت ، فحذف الضمير الذي هو اسمُ (كأن) والفعل الذي بعد (قد) .

ومثال الفصل بين (كأن) والفعل ب(لم) قوله عز وجل : (كَأَنَّ لَمْ يَغْنُوا فِيهَا) (٣) أي : كأنَّهم لم يغنوا .

(١) من الطويل ، نسبة سيويوه لابن صريم اليشكري ، وقيل : لكعب بن أرقم اليشكري وصححه في اللسان وذكر ثلاثة أبيات بعد هذا البيت . وقيل : لزيد بن أرقم . وقيل : لطلبا بن أرقم . والأول أقرب إلى الصحة لا تفاق أغلب الكتب في النسب إليه . والوجه المقسم : الحسن . وتحطُّوْا : تمد عنقها . وارق السلم : المورق .

وهو من شواهد سيويوه : ١٣٤/٢ ، ١٦٥/٣ ، والانصاف : ٢٠٢/١ ، وأمالى ابن الشجري : ٣/٢ ، وشرح المفصل : ٧٢/٨ ، والتوطئة : ٢٢١ ، والمقرب : ١١١/١ ، والمغنى : ٣٢/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٩٦/١ ، والخزانة : ٤٨٩ - ٦٤/٤ ، واللسان (قسو) . وعمدة الحافظ : ٣٣١/٢٤١ ، والأصول : ٢٩٧/١ ، والمحتسب : ٣٠٨/١ ، ١٠٣/٢ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ١٥ .

(٣) من الآية : (٩٢) من سورة الأعراف .

وَأَمَّا (لَكَنَّ) إِذَا خَفَّفَتْ فَتَلْزَمُ الْإِلْفَاءَ (١) وَلَا يَجُوزُ إِعْمَالُهَا ، فَتَقُولُ : مَا قَامَ زَيْدٌ
لَكَنَّ عَمْرُو قَائِمٌ ، و(لَكَنَّ) طِفَاةٌ لِأَعْمَلِ لَهَا فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ .

المسألة الثامنة : فِي دُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ انْفَرَدَتْ (إِنَّ) مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَحْوَاتِهَا بِدُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي جَمَلَتِهَا .
وَمَوَاضِعُ دُخُولِهَا مَعَهَا أَرْبَعَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى (إِنَّ) لَكَنَّ بِشَرْطِ أَنْ يَبْدُلَ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي (إِنَّ) هَاءٌ ،
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَلَا يَا سَنَا بَرِّقَ عَلَى قَلْلِ الْحِصَى لِهِنَّكَ مِنْ بَرِّقٍ عَلَى كَرِيمٍ (٢)

الْأَصْلُ : (لَأَنَّ) وَأَبْدَلْتَ الْهَمْزَةَ هَاءً ، وَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ (٣) ،
وَالْكَافُ اسْمُهَا وَ(كَرِيمٌ) خَبَرُهَا ، وَهَذَا قَلِيلٌ .

(١) ظَاهِرُ كَلَامِ سَيُوبَةَ فِي (لَكَنَّ) أَنَّهَا إِذَا خَفَّفَتْ أَهْمَلَتْ ، قَالَ : (وَلَوْ أَنَّ هُمُ
إِذَا خَذُوا بِعَمَلِهِ بِمَنْزِلَةِ (إِنَّمَا) كَمَا بِعَمَلِهَا (إِنَّ) : بِمَنْزِلَةِ (لَكَنَّ) لَكَانَ وَجْهًا
قَوِيًّا) .

وَقَدْ ذَكَرَ الْمَبْرَدُ جَوَازَ إِعْمَالِهَا بِحَدِّ التَّخْفِيفِ ، قَالَ فِي الْمَقْتَضِبِ : (وَقَوْلُكَ
(لَكَنَّ) بِمَنْزِلَةِ (إِنَّ) فِي تَخْفِيفِهَا وَتَثْقِيلِهَا فِي النِّصْبِ وَالرَّفْعِ وَمَا يَخْتَارُ فِيهِمَا
لَأَنَّهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ دَاخِلَةٌ) . وَقَدْ نَسَبَ إِلَى يُونُسَ وَالْأَخْفَشَ جَوَازَ الْإِعْمَالِ .

انظُرِ الْكِتَابَ : ١٦٥/٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٥١/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْضَلِ : ٨٠/٨ ،
وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٣٢٦/١ - ٣٢٧ ، وَالْمِهْمَجُ : ١٨٨/٢ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ نَسَبَ فِي اللِّسَانِ (لِهِنَّ) لِمُحَمَّدِ بْنِ سَلْمَةَ . وَقِيلَ : لِأَعْرَابِيٍّ مِنْ بَنِي
نَمِيرٍ ، يَتَشَوَّقُ إِلَى دِيَارِهِ وَكَانَ فَوْالِئِ السَّرِّ . وَالْقَلْلُ : جَمْعُ قَلَّةٍ وَهِيَ أَعْلَى الْجِبَلِ .

انظُرِ مِجَالِسَ شُعَلْبَ : ٩٣/١ ، وَأَمَالِي الْقَالِي : ٢٢٠/١ ، وَالنُّوَادِرُ : ٢٨ ،
وَالْخِصَائِصُ : ٣١٥/١ ، وَالْبَسِيَّةُ : ٦٥٨ ، وَالْمَقْرَبُ : ١٠٧/١ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ
لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣٣/١ ، وَالْمُضْنَى : ٢٣١/١ ، وَالْمِهْمَجُ : ١٧٩/٢ ، وَالْخِزَانَةُ :
٣٣٩/٤ .

(٣) وَنَقَلَ صَاحِبُ الصِّحَاحِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّ الْكَسَائِيَّ قَالَ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ لَيْسَتْ
لَامَ (إِنَّ) وَأَنَّهَا هِيَ جَوَابُ لِقَسْمِ مَعْدُوفِ الصِّحَاحِ (لِهِنَّ) .

والموضع الثاني : أن تدخل هذه اللام على اسم (إن) ، لكن بشرط أن يفصل بينه وبين (إن) بظرف أو مجرور ، كقوله تعالى : (إن في ذلك لآية)^(١) ، و(إن في ذلك لآية)^(٢) ، فآية (اسم (إن) ، دخلت عليه لام الابتداء ، لأنه قد فصل بينه وبين (إن) بالمجرور ، الذي هو في موضع الخبر ، وتقول : إن في الدار لزيداً قائمٌ ، فادخلت اللام على الاسم لما فصلت بينه وبين (إن) بالمجرور ، الذي يتصل بالخبر ، لأن الخبر هو (قائم) ، وفي الدار يتصل به .

والموضع الثالث : الخبر بشرطين : أحدهما : أن لا يلي (إن) .

والثاني : أن يكون اسماً أو ظرفاً ، أو مجروراً أو فعلاً مضارعاً ، أو جملة اسمية ، فتقول : إن زيدا قائمٌ ، وإن زيدا عندك ، وإن زيدا في الدار ، وإن زيدا ليقوم ، قال تعالى : (وإن ربك ليحكم)^(٣) ، وكذلك تقول : إن زيدا لأبوه قائمٌ .

واختلف في دخولها / على الفعل الماضي غير المتصرف إذا وقع خبراً ، فمنهم من (١٧٨ / ب) أجاز^(٤) ذلك في نحو : إن زيدا لنعم الرجل ، ومنهم من منعه^(٥) وجعل اللام في نحو هذا جواب قسم محذوف ، المعنى : إن زيدا والله لنعم الرجل ، والجملة القسمية في موضع الخبر ، ولا تدخل على الخبر في نحو : إن عندك زيدا ، وإن في الدار عمراً ، لولايته (إن) .

فإن كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً لم يجوز دخول لام الابتداء عليه ، فإن ورد نحو إن زيدا لقام^(٦) ، فاللام جواب قسم محذوف .

(١) من الآية (٧٧) من سورة الحجر ، ومن الآية : (١١) من سورة النحل .

(٢) من الآية : (١٣) من سورة آل عمران .

(٣) من الآية : (١٢٤) من سورة النحل .

(٤) ومن شؤلاء : الأخفش والفراء وابن عصفور ، وابن مالك ، انظر شرح الجمل

لابن عصفور : ٤٣٢ / ١ ، والمهجع : ١٧٤ / ٢ ، والتصريح : ٢٢٢ / ١ .

(٥) نقل أبو حيان أن الصغار ، وابن السيد عن سيويه منعا ذلك . انظر المساعد

٣٢١ / ١ ، والمهجع : ١٧٤ / ٢ .

(٦) قال ابن هشام : والذي نحفظه أن الأخفش وهشام أجازاها على اضمار (قد)

التصريح : ٢٢٣ / ١ ، وانظر المساعد : ٣٢١ / ١ .

والموضع الرابع : أن تدخل على معمول الخبر بشرطين أيضا :
أحدهما : أن لا يلي^(١) (ان) ،

والثاني : أن يتقدم على الخبر نحو : ان زيدا لطعامك آكل ، ف(طعامك) معمول
الخبر الذي هو (آكل) ، وقد تقدم عليه ، فلذلك دخلت عليه اللام . وكذلك تقول :
ان زيدا عندك جالس ، على أن يكون (جالس) الخبر ، و(عندك) معمول له ، وان
زيدا لفي الدار جالس ، و(جالس) أيضا هو الخبر ، و(في الدار) يتعلق به ،
ولا يجوز دخولها على المعمول في نحو : ان في الدار زيدا جالس ، ففي الدار متعلق
بالخبر الذي هو (جالس) ، ولا يجوز دخول اللام عليه ، لأنه قد ولي (ان) ،

ولا يجوز دخولها على المعمول في نحو : ان في الدار زيدا جالس ، ففي الدار متعلق
بالخبر الذي هو (جالس) ، ولا يجوز دخول اللام عليه ، لأنه قد ولي (ان) ،
ولا يجوز دخولها على المعمول في نحو : ان في الدار زيدا جالس ، ففي الدار متعلق
بالخبر الذي هو (جالس) ، ولا يجوز دخول اللام عليه ، لأنه قد ولي (ان) ،

..... ولكنني من حبها لصميد^(٤)

ف(صميد) خبر (لكن) ، وقد دخلت عليه اللام ، وتأول هذا قوم على أن الأصل :
ولكن انني^(٥) من حبها لصميد ، و(صميد) على هذا خبر (ان) ثم حذفت الهمزة

(١) أي المعمول . وانظر البسيط : ٦٥١ - ٦٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور :
٠٤٢٩/١

(٢) انظر البسيط : ٦٥٣ .

(٣) انظر البسيط : ٦٥٦ - ٦٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٠/١ ، والمساعد
٠٣٢٢/١

(٤) هذا عجز بيت من الطويل مجهول القائل ، وصدره :

يلومونني في حب ليلي عوانلي
.....

ويروي (لحميد) مكان (لحميد) ، وقوله : (يلومونني) جاء على لغة (أكلونسي

البراقيث) . وهو من شواهد معاني القرآن : ٤٥٦/١ ، والانصاف : ٢٠٩/١ ،

واصلاح الخلل : ١٨٢ ، والبسيط : ٦٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٠/١

وشرح المفصل : ٦٤/٨ ، والمفني : ٢٣٣/١ - ٢٤٢ ، والاقتراح : ٧٢ ،

والهجع : ١٧٦/٢ ، والخزانة : ٤٧٤/٤

(٥) انظر شرح المفصل : ٦٤/٨ ، والمفني : ٢٣٣/١

فاجتمعت أربع نونات ، نون (لكن) والنونات الثلاث في (إني) فحذفت نون (لكن) كراهية اجتماع الأمثال . وذكر ابن عصفور أن الأصل : (لكن إني) ثم حذفت الهمزة فاجتمعت ثلاث نونات ، الأولى والثانية منها ساكنتان ، فحركت الثانية منهما بالفتح هروماً من التقاء الساكنين ، فصارت (لكنني) .

وبعض البصريين يحمل هذا البيت على الضرورة ، أو على زيادة اللام (٢) .

المسألة التاسعة : في العطف على الموضع في هذا الباب .

وأعلم أنه يجوز العطف على موضع اسم (إن) و (لكن) باتفائي (٣) ، ولكن بشرط تأخير المعطوف عن الخبر ، فنقول : إن زيدا قائم وعمرو ، ويكون (عمرو) مرفوعاً بالعطف على موضع اسم (إن) قبل دخولها . وكذلك تقول في (لكن) : ما قام زيد لكن عمراً قائماً ، وعالداً ، فيكون (عالمداً) مرفوعاً بالعطف على موضع (عمرو) قبل دخول (لكن) ويجوز أيضاً أن تقدم المعطوف على الخبر فيبقى على حسب ما كان مع التأخير ، لأنه أعلم ، فنقول : إن زيدا وعمرو قائم ، تريد : إن زيدا قائم وعمرو ، لكنك قد متته .

واختلف في (أن) هل يجوز العطف على موضع اسمها أم لا ؟ على قولين : ظاهر مذهب أبي القاسم الجواز ، وهو مذهب ابن جنى (٤) وأكثرهم على المنع (٥) إلا في الموضع الذي تصلح فيه الجملة مكان (أن) كقولك : ظننت أن زيدا قائم وعمرو ، فيجوز أن يكون عمرو / معطوفاً على موضع اسم (أن) الذي هو زيد ، ألا ترى أنه يصلح أن (١٧٩/أ) تقول : ظننت لزيد قائم وعمرو ، ف (ظننت) لما كانت تقع بعد ما الجملة إذا علق عن

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٠ / ١ - ٤٣١ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٣٦٥ / ١ ، والمساعد : ٣٢٣ / ١ .

(٣) البسيط : ٦٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٥١ / ١ ، والمساعد : ٣٣٥ / ٢ .

(٤) انظر البسيط : ٦٧٩ ، وقد اختار ابن مالك هذا المذهب في التسهيل : ٦٦ ،

وفي اللفية ، انظر شرح ابن عقيل : ٣٧٥ - ٣٧٧ ، والمساعد : ٣٣٦ / ١ .

(٥) قال ابن عقيل في المساعد : ٣٣٧ / ١ (وقال الشلوين : مذهب الأكثرين المنع .

وهو الصحيح) .

الصِّلِ ، جَازَ أَنْ يَعْطَفَ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ (أَنَّ) الْوَاقِعَةِ بَعْدَهَا عَلَى تَوْهَمِ وَقْعِ الْجُمْلَةِ
بَعْدَهَا ، فَلَا يَجُوزُ الْمُصْطَفُ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ،
لَأَنَّ (أَعْجَبَنِي) يَطْلُبُ (أَنَّ) بَعْدَهُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَتَّعَ الْجُمْلَةُ مَوْضِعَ
(أَنَّ) فِي مِثْلِ هَذَا ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ جُمْلَةً .

وَأَمَّا بَاقِي الْحُرُوفِ وَذَلِكَ : (كَأَنَّ) وَ(لَيْتَ) وَ(لَمَلَّ) فَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى مَوْضِعِ (١)
اسْمِهَا بَوْبِهِ ، فَلَا يُقَالُ : كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، وَلَا : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، وَلَا :
لَمَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (عَمْرُو) مَرْفُوعًا بِالْمُصْطَفِ عَلَى مَوْضِعِ زَيْدٍ قَبْلَ دُخُولِ
الْحَرْفِ ، وَقَدْ تَعَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّ حُرُوفَ هَذَا الْبَابِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْعَطْفِ عَلَى مَوَاضِعِ
أَسْمَائِهَا الَّتِي هِيَ الرُّفْعُ ثَلَاثَةٌ أَتَسَامٍ :

رِسْمٌ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ وَهُوَ (أَنَّ) وَ(لَكِنَّ) .

وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ ، وَهُوَ (كَأَنَّ) وَ(لَيْتَ) وَ(لَمَلَّ) .

وَقِسْمٌ فِيهِ خِلَافٌ وَهُوَ (إِنَّ) ، وَهَيْئَتُ جَازِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ فَشَرُّهُ تَأْنِيهِ

الْمَعْطُوفِ عَنِ الْخَبْرِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا كَمَا تَقَدَّمَ ، فَلَا يُقَالُ : إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَانِ (٢) ،

لَأَنَّ الْمَعْطُوفَ الَّذِي هُوَ (عَمْرُو) لَيْسَ بِمَتَأَخِّرٍ عَنِ الْخَبْرِ الَّذِي هُوَ (قَائِمَانِ) ، لِأَنَّهُ

الْمَلْفُظُ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمَانِ وَعَمْرُو ، إِنَّا قُلْنَا :

إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمٌ ، جَازٌ ، لِأَنَّ أَفْرَادَ (قَائِمٌ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ

وَعَمْرُو ، فَالْمَعْطُوفُ هُنَا مُؤَخَّرٌ فِي التَّقْدِيرِ .

وَمَعْنَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ (إِنَّ) دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ ،

(١) قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّيْحِ فِي الْبَسِيصِ : (٦٨) وَأَمَّا : كَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَمَلَّ ، فَالرُّفْعُ فِيهَا

مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ، وَعَمَّا الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي الْخَبْرِ ، وَيَكُونُ فِيهِ قَبْحٌ ،

فَتَقُولُ : كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ هُوَ وَعَمْرُو ، وَلَيْتَ مُحَمَّدًا خَارِجٌ هُوَ وَخَالِدٌ ، وَلَا يَجُوزُ

الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، لِأَنَّ الْمَوْضِعَ قَدْ تَفْسِيرٌ بِدُخُولِ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، وَانْتَقَلَ مِنَ

الْخَبْرِ إِلَى غَيْرِ الْخَبْرِ . وَانظُرْ شَرْحَ الْجُمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٥٧/١ .

(٢) أَجَازَ ذَلِكَ الْكَسَائِيُّ ، انظُرْ الْمَسَاعِدَ : ٣٣٦/١ .

فتنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ ، فاسمها مبتدأ مرفوعٌ في الأصلِ قبلَ دخولِها ، فلذلك
أنَّ تعطفَ عليه بمراعاةِ أصلِهِ من الرفعِ بالابتداءِ ، فإذا قلتَ : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُوٌ** ،
فهو على تقديرِ : **زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُوٌ** ، ^(١) ولذا في رفعِ المعطوفِ الواقعِ بعدَ الخبرِ في هذا
البابِ وجهٌ آخرٌ ، وهو أنْ يكونَ معطوفاً على الضميرِ المستترِ في الخبرِ إذا كانَ الخبرُ
مما يتعمَلُ الضمائرُ فتقولُ : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُوٌ** ، وكأنَّ **زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُوٌ** ، على أنْ يكونَ
(عمروٌ) مرفوعاً بالمصطفِ على الضميرِ الفاعلِ بقائمٍ ، وهو المستترُ فيه ، وهذا جارٍ في
جميعِ أحرفِ هذا البابِ ، لكنه ضعيفٌ جداً ، بآبِه الشَّعْرُ ، ^(٢) **إِلَّا أَنْ تُؤَكِّدَ** ذلكَ
الضميرُ بضميرِ رفعٍ منفصلٍ أو تفصلَ بينَ الخبرِ والمعطوفِ بفاصِلٍ ، فحينئذٍ يحسنُ في
الكلامِ ، فتقولُ : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ هُوَ وَعَمْرُوٌ** ، ولعلَّ **زَيْدًا سَائِرٌ هُوَ وَخَالِدٌ** . وكذلك تقولُ :
إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ الْيَوْمَ وَعَمْرُوٌ ، وكأنَّ **زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْرًا وَخَالِدٌ** ، على أنْ يكونَ عمروٌ وخالِدٌ
مرفوعينِ بالمصطفِ على الضميرِ المستترِ في قائمٍ وضاربٍ ، لأجلِ الفصلِ بالظرفِ والمفعولِ
ولا يجوزُ تقدِيمُ المعطوفِ على الخبرِ في هذا الوجهِ لا متناعِ تقدِيمِ المعطوفِ على
المعطوفِ عليه إلاَّ في الضَّرورةِ على ما تقدَّمَ في بابِ المصطفِ ، فلا يقالُ / **إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُوٌ** (١٧٩/ب)
قائمٌ ، على أنْ يكونَ عمروٌ معطوفاً على الضميرِ في (قائمٍ) . وقد ذكر أبو القاسمِ أيضاً
في الاسمِ المرفوعِ بعدَ حرفِ المصطفِ في هذا البابِ وجهاً آخرَ ، وهو أنْ يكونَ مرفوعاً
بالابتداءِ ^(٣) ، ابتداءً يخصُّه ، لا بالابتداءِ المنسوخِ الذي كانَ لاسمِ (إنَّ) في
الأصلِ على الصافيِّ المتقدمِ ، فتقولُ : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُوٌ** ، على أنْ يكونَ عمروٌ مبتدأً
وخبره محذوفٌ لدلالةِ خبرِ (إنَّ) عليه ، كأنَّك قلتَ : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُوٌ قَائِمٌ** ^(٤) ،
وكذلك : **مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا قَائِمٌ وَخَالِدٌ** ، على أنْ يكونَ خالدٌ مبتدأً وخبره محذوفٌ

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٥/١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٥/١ ، ٤٥٧ ، والبسيط : ٦٧٩ .

(٣) الجمل : ٦٨ ، وانظر البسيط : ٦٧١ .

(٤) انظر البسيط : ٦٧٧ .

لدلالة خبر (لكن) عليه ، والتقدير : وغالد قائم ، والجملة بعد الواو مصطوفة على الجملة قبلها ، عطف الجميل لاعطف المفردات ، فيمتنع على هذا الوجه أن تقول : إن زيدا قائم لا عمرو ، على أن تكون (لا) عاطفة ، لأن (لا) إنما يعطف بها المفردات لا الجميل ، وما بعدها في هذا الوجه جملة لا مفرد ، ويجوز ذلك على الوجه الأول من العطف على الموضع ، لأنه من قبيل عطف المفردات (١) .

وهذا الوجه الذي زاده أبو القاسم لا يجوز مع (كأن) ولا مع (ليت) ، ولا مع (لعل) ، وهو جائز حسن ، وكأنه راجع إلى معنى العطف على الموضع ، وهو قريب منه والفرق بينهما ما تقدم من أن المراد ابتداء آخر يختص به سوى الابتداء المنسوخ ، وفي العطف على الموضع يكون الرفع بذلك الابتداء المنسوخ ، كأنه موجود رافع للاسمين ، وفرق آخر : أن هذا من عطف الجميل ، والآخر كأنه من عطف المفردات ، والله سبحانه أعلم .

وأعلم أن الحمل على الموضع في هذا الباب مختص بالعطف ، ولا يجوز فيما سواه من التوابع ، فالنعمت والتوكيد وعطف البيان والبدل إنما تجرى على لفظ (٢) الاسم لا على موضعه ، سواء أكانت متقدمة على الخبر أم متأخرة عنه نحو : إن زيدا الكريم قائم ، وإن زيدا نفسه قائم ، وإن زيدا أمك قائم ، وكذلك إن تأخرت هذه التوابع عن الخبر ، لأن هذه الأشياء إن تأخرت عن الخبر فأصلها التقديم عليه وولايتها المتبوع ، لأنها بيان له ، فصارت كالمصطوف المتقدم على الخبر لفظاً وتقديراً . وقد تقدم أنه لا يجوز فيه إن ذاك الحمل على الموضع .

(١) البسيط : ٦٧٧ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٨ / ١ ، والمساعد : ٣٣٨ / ١ .

بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ (إِنَّ) وَ (أَنَّ)

أَعْلَمُ أَنَّهُ وُضِعَ هَذَا الْبَابُ لِيَبَيِّنَ الْمَوَاضِعَ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا (إِنَّ) مَكْسُورَةً، وَالْمَوَاضِعَ الَّتِي تَفْتَحُ فِيهَا ، وَالضَّابُّ لِدَلِكِ عَلَى الْجُمْلَةِ : أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يَقْدَرُ بِمَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ أَوْ مَنْصُوبٍ أَوْ مَخْفُوضٍ (إِنَّ) فِيهِ مَفْتُوحَةٌ ^(١) ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ عَامِلٍ نَصَبٍ مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ ، يَنْصِبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ كَبَابِ (ظَنَنْتُ) . وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ (لَوْ) أَوْ (لَوْلَا) وَمَا عَدَا ذَلِكَ فِي (إِنَّ) فِيهِ مَكْسُورَةٌ ^(٢) .

وَأَمثلة ذلك : أَعْجَبَنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، تَفْتَحُ (أَنَّ) هُنَا ، لِأَنَّهَا تَقْدَرُ بِمَصْدَرٍ هُوَ فَاعِلٌ (أَعْجَبَنِي) ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَلَّتْ : عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : عَرَفْتُ قِيَامَكَ . وَكَذَلِكَ : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ ، أَيْ : مِنْ قِيَامِكَ / وَتَقُولُ أَيْضًا : ظَنَنْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ بَعْدَ (ظَنَنْتُ) وَهِيَ تَنْصِبُ (أَنَّ) الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ . وَكَذَلِكَ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَنَّ عَمْرًا قَائِمٌ ، بِالْفَتْحِ أَيْضًا ، لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعٍ يَنْصَبُ فِيهِ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ (أَعْلَمْتُ) وَتَقُولُ أَيْضًا : لَوْ أَنَّكَ قَائِمٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، فَتَفْتَحُ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ) وَهِيَ عِنْدَ سَيِّوِيهِ فِي مَوْضِعٍ رَفَعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ^(٣) ، وَالْخَبَرَ سَدَّ خَبَرَ (أَنَّ) سَدَّهُ ، وَلَيْسَ يَقَعُ الْمَبْتَدَأُ بَعْدَ (لَوْ) إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَتَلَزَمَ فِي غَيْرِهِ الدَّخُولُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ، وَسَاغَ هُنَا وَتَوَعَّ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ بِمَعْنَاهَا ، لِأَنَّهَا لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا فِيهِ لَفْظُ الْاسْمِ ، إِنَّمَا وَلِيهَا فِي اللَّفْظِ مَا هُوَ شَبِيهُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ (أَنَّ) ، فَلِذَلِكَ

(١) انظر المقتضب: ٣٤٠/٢، والبسيط: ٦٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور:

٤٥٩/١، وشرح ابن عقيل: ٣٥٠/١، والمهم: ١٦٧/٢ - ١٦٨.

(٢) انظر مواضع الكسر في المقتضب: ٣٤٧/٢، ٣٥٠، ٣٥٣، ١٩٤/٣،

١٠٧/٤، والبسيط: ٦٧٨ - ٦٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٠/١،

والمهم: ١٦٥/٢، ١٦٦.

(٣) الكتاب: ١٣٩/٣ - ١٤٠، وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ٤٥٩/١،

والمهم: ١٧٠/٢.

جواز، وهي عند أبي العباس المبرد في موضع الفاعل بفعلٍ محذوف^(١)، والتقدير: لو
 ثبت قيامك لأكرمته. وكذلك تفتحها بعد (لولا) إذا قلت: لولا أنك قائم لأكرمته^(٢)،
 وهي هنا في موضع رفع بالابتداء خاصة والخبر محذوف. وتقول: إن زيدا قائم، بالكسر
 خاصة، لأن هذا ليس من المواضع المتقدمة. وكذلك: زيد إنه قائم، هي فيه
 مكسورة لا غير. ولك في ضبط المكسورة والمفتوحة طريقة أخرى، وهي أن يقال: يلزم
 كسر (إن) ولا يجوز فتحها إذا وقعت أول الكلام نحو: إن زيدا قائم، وإذا وقعت
 وفي غيرها أو في اسمها أو في معمولٍ غيرها لام الابتداء نحو قوله تعالى: (أفلا
 يعلم إذا بعثنا في القبور * وحصل ما في الصدور * إن ربهم بهم يومئذ لخبير)^(٣).
 فلولا هذه اللام الداخلة على الخبر الذي هو (خبير) لفتح (إن)، وكذلك
 تقول: علمت إن زيدا قائم، بالكسر، وعلمت إن في الدار لزيدا، وعلمت إن زيدا
 لتمامك أكل، فتبقى (إن) على الكسر لأجل لام الابتداء. وإذا وقعت بعد واو
 الحال كقوله تعالى: (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين
 لكارهون)^(٤) فالواو الداخلة على (إن)، واو الحال ولذلك يجب في (إن) الكسر.
 وإذا وقعت بعد (حتى) إذا كانت حرف ابتداء^(٥) نحو: أعجبتني القوم حتى
 إن زيدا يعجبيني. ويجوز كسرها وفتحها في مواضع: إذا وقعت بعد القسم نحو:

(١) وهو أيضا مذهب الكوفيين والزجاج والزمخشري وابن الحاجب. انظر المقتضب

٧٧/٣، والهمع: ١٧٠/٢، والتصريح: ٢١٧/١.

(٢) انظر البسيط: ٧٠٠.

(٣) الآيات: (٩ - ١٠ - ١١) من سورة العاديات.

(٤) الآية: (٥) من سورة الأنفال. وانظر الهمع: ١٦٥/٢.

(٥) انظر البسيط: ٦٨٨ - ٦٨٩.

(٦) قال ابن عصفور في شرح البطل: ٤٦٠/١، (واختلف فيها بعد القسم نحو:

والله أن زيدا قائم، فمنهم من لم يجزأ الا الفتح. ومنهم من أجاز الفتح

والكسر، واختار الفتح. ومنهم من أجازهما واختار الكسر. ومنهم من لم يجز

الا الكسر. وهو الصحيح...). وانظر البسيط: ٦٩٢ - ٦٩٣، وتوضيح

المقاصد: ٢٤٢/١، ومنهج السالك: ٧٥/١.

أَحْلَفَ بِاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَالغَالِبُ فِيهَا الْكَسْرُ ، وَقَدْ التَزَمَهُ بَعْضُهُمْ (١) .
 وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْقَوْلِ نَحْوُ : أَتَقُولُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَنَحْوُ : قُلْتُ إِنَّ زَيْدًا
 مُنْطَلِقٌ ، فَالْفَتْحُ عَلَى لَفْظٍ مَنْ يَمْلِكُ الْقَوْلَ عَمَلُ الظَّنِّ ، فَيُنْصَبُ بِهِ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مُنْطَلِقًا
 فَيَقُولُ : قُلْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَأَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَهِيَ لَفْظَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ (٢) ، وَالْكَسْرُ
 عَلَى لَفْظٍ مَنْ لَا يَجْرِيهِ مَجْرَى الظَّنِّ وَلَا يُنْصَبُ بِهِ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ بِلِ يَقُولُ : قُلْتُ زَيْدٌ
 مُنْطَلِقٌ ، وَأَكْثَرُ الْعَرَبِ عَلَى أَنْ لَا يَجْرِي مَجْرَى الظَّنِّ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ : أَنْ يَكُونَ
 فِعْلًا مُضَارِعًا (٣) ، وَأَنْ يَكُونَ بِنَاءِ الْخِطَابِ فِي أَوَّلِهِ ، وَأَنْ تَتَقَدَّمَ ذَلِكَ الْفِعْلُ أَدَاةُ
 اسْتِفْهَامٍ ، وَأَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَدَاةِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِمَا عَدَا الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ (٤) :
 أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَدِينِ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا (٥)

(٤) (تقول) في هذا البيت قد عمل في المبتدأ والخبر عمل الظن ، فنصبهما ،

فالقُلُوصُ / مفعوله الأول والرَّوَاسِمُ نعت للقُلُوصِ ، و(يدنين) في موضع المفعول الثاني ، (١٨٠/ب)

(١) وهو مذاهب البصريين . انظر المقتضب : ١٠٧/٤ ، والمهجع : ١٦٦/٢ ،

وأوضح المسالك : ٣٤٢/١ .

(٢) وهم بنو سليم ، انظر التصريح : ٢٦٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦٢/١

والمهجع : ٢٤٥/٢ .

(٣) قال ابن هشام : وسوى به السيراني قلت ، والكوفي قل . التصريح : ٢٦٢/١

(٤) هذا الشرط اشترطه سيويوه والأخفش . التصريح : ٢٦٣/١ ، والمهجع :

٢٤٢/٢ ، وانظر الشروط في البسيط : ٦٩٤ .

(٥) البيت من أرجوزة لهديبة بن الخشرم العذري . والقُلُوصُ : جمع قُلُوصٍ وهي الشابة

من النوق وأول ما يركب من إناث الإبل . والرَّوَاسِمُ : جمع رَاسِمٍ اسم فاعل من

الرَّسَمَ وهو نوع من سير الإبل الحثيث . ويدنين : مضارع أدنى أدناه معناه

قرب . ويروي : أم حازم وحازما .

وهو من شواهد : الجمل : ٣١٥ ، وشرحه لابن عصفور : ٤٦٤/١ ، وشدور

الذهب : ٣٧٩ ، وشرح ابن عقيل : ٤٤٧/١ ، وفيه (يحملن) مكان (يدنين)

وشواهد التوضيح ص : ٩٢ ، والمهجع : ٢٤٦/٢ ، والأشمونى : ٣٦/٢ .

وهذا الإعمال في هذا البيت فصيح لوجود الشروط الأربعة ، ألا ترى أن (تقول)
فعل مضارع وفي أوله تاء المضارعة التي للمخاطب ، لأن فاعله ضمير المخاطب المستتر
فيه ، وقد تقدمت أداة استفهام وهي (متى) لأنها ظرف من أسماء الاستفهام ، ولم
يفصل بينهما ، ففتح (إن) بمد القول إذا وجدت فيه هذه الشروط إذا حسن
فصيح ، بخلافه إذا لم توجد أو نقص منها شيء ، وسيحكم الكلام على القول في بابيه
إن شاء الله عز وجل .

ويجوز أيضاً الوجهان في (إن) إذا وقعت بعد (أما) في مثل قولك : أما أنك
عاقل (١) ، فالكسر على أن تكون (أما) حرف تنبيه كـ (ألا) . والفتح على أن تكون (أما)
بمعنى (حقا) (٢) و (أن) مع صلتها في موضع المبتدأ ، وقد تقدم ما حكاه سيوييه من
أنهم يقولون : أما إن جزاك الله خيرا ، وأما أن جزاك الله خيرا (٣) و (إن) مخففة
من (إن) ، و (أن) مخففة من (أن) .

وكذلك يجوز الوجهان إذا وقعت (إن) بعد (إذا) المفاجأة نحو قول الشاعر :
وَكُنْتُ أرى زيدا كما قيل سيِّدا
إذا أنه عبد القفا واللهازم (٤)

- (١) البسيط : ٦٩٨ ، وانظر المقتضب : ٣٥٣ / ٢ ، ٩ / ٣ .
(٢) المهجع : ١٦٧ / ٢ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور : ٤٦١ / ١ (أحقا) .
(٣) الكتاب : ١٦٧ / ٣ ، وانظر ما تقدم في ص : ٧٠٠ / ٦٩٢ .
(٤) انظر البسيط : ٦٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦١ / ١ .
(٥) من الطويل مجهول القائل . واللهازم : جمع لهزمة وهي عظم ناتئ في أصل
الحنك الأسفل . والقفا : موضع الصفع واللهزمة موضع اللكز . يريد أنه ليئيم
ذليل .

وهو من شواهد سيوييه : ١٤٤ / ٣ ، والمقتضب : ٣٥١ / ٢ ، والخصائص :
٣٩٩ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦١ / ١ ، وشرح المفصل : ٩٧ / ٤ ،
٦١ / ٨ ، ١٦٣ ، وأوضح المسالك : ٣٣٨ / ١ ، ٣٠٣ / ٤ ، والتصريح : ٢١٨ / ١
وشرح ابن عقيل : ٣٥٦ / ١ ، والجنى الداني : ٣٧٨ / ٤ ، ١١١ ، وشذور الذهب
٢٠٧ ، والمهجع : ١٦٨ / ٢ ، والغزاة : ٦٥٥ / ٣ ، ٣٠٣ / ٤ .

يُروى بفتح (إنه) ويكسرهما ، لأن (إذا) هذه التي للمفاجأة ، ومن حكمها
 يجوز أن يقع بمدّها المفرد والجملة ، فإذا قدرت (أن) الواقعة بمدّها في موضع
 المفرد لزم الفتح ، وإذا قدرتّها في موضع الجملة لزم الكسر. (١)

وكذلك أيضاً يجوز الوجهان في مثل قولك : أول ما أقول : أنتي أحمد الله ، فالكسر
 على معنى : أول ما أقوله هذا الكلام الذي هو أنتي أحمد الله . والفتح على معنى : أول
 ما أقول حمد الله ، أي : أن أحمد الله : ولم تميّن لفظاً يقع الحمد به ، وما عدا
 هذه المواضع التي يلزم فيها الكسر ، والتي يجوز فيها الوجهان ، يلزم فيها فتح
 (أن) نحو : أعجبتني أن زيدا قائم .

والله سبحانه وتعالى التوفيق بمنه وفضله ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهله ،
 ألفت فيما قيدت هذا منه ما نصه ،
 هذا آخر ما وجدت من هذا التقييد لمؤلفه رحمه الله ورضي عنه .

- (١) اختلف النحاة في (إذا) الفجائية هذه ، أهي حرف أم ظرف ؟ فعلى الأول
 الأخفش واختره ابن مالك ، وعلى الثاني المبرد والزجاج واختره ابن عصفور
 والزمخشري ، فمن قال بحرفيتها يجوز كسر همزتها ويجوز عند هم أيضاً فتحها
 ومن قال بظرفيتها يجوز فتح همزتها . انظر المغني : ٨٧/١ ، والبسيط ص :
 ٦٩٥ - ٦٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦١/١ .
- (٢) انظر هذه المسألة في الكتاب : ١٤٣/٣ ، والايضاح : ١٣٠/١ - ١٣١ ،
 والبسيط : ٧١١ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦٤/١ ، وما
 بعدها ، وشرح الجمل لابن الفخار : ١٠٤ ، وما بعدها ، والهمع :
 ١٦٩/٢ ، والمسائل المنثورة لأبي على الفارسي : ل/١٥٣ .

الفهامة

فهرس الآيات القرآنية منسوقة على السور

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|------------|-------|--|
| | | سورة الفاتحة : ١ |
| ٦٨ | ٥ | (اياك نعبد) |
| ١٦٦٠ ، ١٦٠ | ٧٠٦ | (اهدنا الصراط صراط الذين) |
| | | سورة البقرة : ٢ |
| ٧ | ٢ | (لا ريب فيه) |
| ١٣٩ | ٥ | (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) |
| ٣١٦ ، ٣٠٠ | ٦ | (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون) |
| ٣٩٩ | ١٨ | (صم بكم عى) |
| ٦٨٨ | ٢٦ | (مثلاً ما بعوضة) |
| ١٦٣ ، ١٦٠ | ٢٧ | (ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل) |
| ١٤٢ | ٣٥ | (اسكن أنت وزوجك) |
| ٤٥٥ ، ٤٢٣ | ٤٠ | (وآيآى فارهبون) |
| ٤٥٥ ، ٤٢٣ | ٤١ | (وآيآى فاتقون) |
| ٣٨٨ ، ١٩٤ | ٤٥ | (واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة) |
| ١٧٨ ، ١٧٤ | ٤٦ | (الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم) |
| ١٤٥ | ٦٠ | (اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) |
| ١٧٥ | ٦٥ | (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت) |
| ٣٢٩ | ٦٨ | (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) |
| ٦٥٥ | ٨٩ | (ولما جاءهم كتاب من عند الله صدق لما معهم) |
| ١٠٦ ، ٧٠ | ٩٦ | (ومن الذين اشركوا يود أحدهم لو يعمر) |
| | | (ولما جاءهم رسول من عند الله صدق لما معهم نذير) |
| | | (فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون) |
| ٦٥٥ | ١٠١ | (ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق) |
| ٢٠٧ | ١٠٢ | (واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) |
| ٥٣٣ ، ٢٤٤ | ١٢٣ | (وإذا ابتلى إبراهيم ربه) |
| ٦٧ | ١٢٤ | (وقالوا كونوا هوداً أو نصارى) |
| ١١٦ | ١٣٥ | |

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------|-------|--|
| ٦٨٠ | ١٤٣ | (وان كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله) |
| ٦٦٠، ٦٣٥، ٤٤٢ | ١٦٤ | (إن في خلق السموات والأرض) |
| ٤٢ | ١٦٤ | (والفلك التي تجري في البحر) |
| ١٣٢ | ١٦٧ | (لو أن لنا كرة فنتبرأ) |
| ٣٧٥، ١٢٦ | ١٧٠ | (أولو كان آباءكم) |
| ٣٣٥ | ١٧١ | (ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق) |
| ٣٣٥ | ١٧٧ | (ليس البر أن تولوا) |
| ٣٠٧ | ١٧٧ | (والصابرين في البأساء والضراء) |
| ٥١٨ | ١٧٧ | (والموفون بعهدهم إذا عاهدوا) |
| ٣٠٧ | ١٧٧ | (ولكن البر من آمن) |
| ٢٩٧ | ١٨٤ | (وأن تصوموا خير لكم) |
| ٢٣٨ | ١٨٥ | (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) |
| ١٩٧ | ١٨٧ | (فكلوا وشربوا حتى يتبين) |
| ٦٠٦ | ١٨٩ | (واتقوا الله لعلكم تفلحون) |
| ١١٦ | ٢١٤ | (حتى يقول الرسول) |
| ٧١٠٠، ٢٧٧ | ٢١٤ | (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم) |
| ٢١٥، ٢٠٩ | ٢١٥ | (يسألونك ماذا ينفقون) |
| ١٦٤، ١٦٣، ١٦٠ | ٢١٧ | (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) |
| ١٤٢ | ٢١٧ | (وكفريه والمسجد الحرام) |
| ٧١ | ٢١٩ | (يسألونك ماذا ينفقون قل العفو) |
| ٣٠٢ | ٢٢١ | (ولعبد مؤمن خير من مشرك) |
| ٧١٠ | ٢٢٣ | (واعلموا أنكم ملائكة) |
| ٢٢٩ | ٢٢٦ | (للذين يؤلون من نسائهم) |
| ٧١٠ | ٢٢٩ | (إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) |
| ٧١٠ | ٢٣٠ | (إن ظننا أن يقيما) |
| ٧١٤ | ٢٣٣ | (لمن أراد أن يتم الرضاعة) |
| ٦٥٦، ٣٢٥ | ٢٣٤ | (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن) |
| ٣٠١ | ٢٤٠ | (وصية لأزواجهن) |

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|-----------------------|---------|---|
| ٧١١ | ٢٤٩ | (الذين يظنون أنهم ملاقوا الله) |
| ٣٩١ | ٢٥٨ | (ألم ترالى الذى حاج إبراهيم) |
| ٣٩١ | ٢٥٩ | (أو كالى الذى مر على قرية) |
| ١٣٨، ١٣٤، ١٣٢ | ٢٧١ | (وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر) (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية) |
| ٣٥٧ | ٢٧٤ | فلهم أجرهم عند ربهم) |
| ٦٢ | ٢٧٥ | (فمن جاءه موعظة) |
| ٥٠٥، ٤٩٤ | ٢٨٠ | (وان كان ذو عسرة) |
| ٣٧٥ | ٢٨٢ | (فإنه آثم قلبه) |
| (سورة آل عمران : ٣) | | |
| ٧٢٥، ٦٦٠، ٦٢٥ | ١٣ | (إن فى ذلك لعبرة) (ومنهم من إن تأمنه بد ينادى يؤذنه إليك إلا ما دمت عليه قائماً) |
| ٥٠٤، ٢٤٤ | ٧٥ | (فيه آيات بينات مقام إبراهيم) |
| ١٧٠ | ٩٧ | (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) |
| ١٦٤، ١٦٢ | ٩٧ | (وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) |
| ٦٢١، ٣٦٦ | ١٠٦ | (وما الله يريد ظلماً للعالمين) |
| ٤٦٨ | ١٠٨ | (واتقوا الله لعلكم تفلحون) |
| ٦٠٦ | ٢٠٠/١٣٠ | (وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون) |
| ٦٠٦ | ١٣٢ | (وأنتم الأعلىون) |
| ٤٨ | ١٣٩ | (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم) |
| ٢٧٧ | ١٤٢ | (قل إن الأمر كله لله) |
| ٠٣٤١، ٣٤٠ | ١٥٤ | (يفضى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) |
| ٤٦٣ | ١٥٤ | (فيما رحمة من الله لنت لهم) |
| ٧٠٤، ٦٧٢ | ١٥٩ | (وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين) |
| ٦٨٤، ٦٨٠ | ١٦٤ | (ولا يحسبن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم) |
| ١٩٦، ١٩٤ | ١٨٠ | |

| <u>رقمها</u> | <u>رقم الصفحة</u> | <u>الآية</u> |
|----------------------|-------------------|--|
| ١٩٧/١٩٦ | ٣٠٦ | (لا يفرنك تقلب الذين كفروا في البلاد ، متاع قليل) (سورة النساء : ٤) |
| ١ | ١٤٢ | (تساءلون به والأرحام) |
| ٣ | ٧١٠ | (وإن خفتن ألا تقسطوا) |
| ٣ | ٦٧٨، ٨٣ | (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) |
| ١٦ | ٣٦٢/٣٢٧، ٣٢٦ | (واللذان يأتيناها منكم فأن وهما) |
| ٤٣ | ١٣٧ | (ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) |
| ٩٠ | ٢٧٧ | (أو جاءكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم) |
| ١٠٢ | ٧٠ | (و الذين كفروا لو تغفلون) |
| ١١٢ | ١٤٧ | (ومن يكسب خذلية أو اثماً ثم يرم به بريئاً) |
| ١٢٥ | ١٧٦ | (واتخذ الله إبراهيم خليلاً) |
| ١٢٨ | ٧١٣ | (أن يصلحها) |
| ١٣٥ | ١٤٧ | (إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما) |
| ١٥٥ | ٦٧٢ | (فيما نقضهم ميثاقهم) |
| ١٥٩ | ١٠٧ | (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن) |
| ١٦٢ | ٣٠٧ | (والمقيمین الصلاة والمؤتون الزكاة) |
| ١٦٨ | | (لم يكن الله ليغفر لهم) |
| ١٧١ | ٦٧٧، ٦٧٤ | (إنما الله إله واحد) |
| (سورة المائدة : ٥) | | |
| ٢ | ٧١٦، ٧١٠، ١٨٢ | (ولا يجرمكم شنآن قوم أن صدوكم) |
| ٨ | ١٨٢ | (ولا يجرمكم شنآن قوم على ألا تعدلوا) |
| ٨ | ١٩٤ | (اعدلوا هو أقرب للتقوى) |
| ٩ | ٦٥٧، ٦٥٣، ٢١١، ٧١ | (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) |
| ٢٤ | ١٤٢ | (ان هب أنت وربك) |
| ٣٨ | ٣٦٣، ٣٦٠، ٣٢٦ | (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) |
| ٧١ | ٧١١، ٧٠٩، ١٧٨ | (وحسبوا ألا تكون فتنة) |
| ٧١ | ١٦٤ | (ثم عموا وطموا كثير منهم) |

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|----------------------|-------|--|
| ٣٧٦ | ٩١ | (فهل أنتم متبهون) |
| ٧١٤ | ٩١ | (يريدُ الشيطان أن يوقع) |
| ١٣٢ | ٩٥ | (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ) |
| ١٧٧ | ٩٧ | (لتعلموا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ) |
| ٣٧٥ | ١٠٤ | (أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ) |
| ٥٧٠٥٦ | ١٠٥ | (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) |
| (سورة الانعام : ٦) | | |
| ١٧٦ | ١ | (وجعل الظلمات والنور) |
| | | (وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين) |
| ١٣١ ، ٥٤ | ٤ | (قل أغير الله اتخذ ولياً فاطر السموات) |
| ١٠٤ | ١٤ | (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا) |
| ٥١٧ ، ٦٢ ، ٥٩ ، ٥٢١ | ٢٣ | (قد نعلم أنه ليهزئك) |
| ٢٠٦ | ٣٣ | (ولقد جاءك من نبى المرسلين) |
| ١٠٧ | ٣٤ | (ولا طائر يطير بجناحيه) |
| ٥٦٩ | ٣٨ | (والذين كذبوا بآياتنا صمٌ وبكم في الظلمات) |
| ٣٩٩ | ٣٩ | (أخذناهم بالبأساء والضراء) |
| ٢٣٢ | ٤٢ | (وعندنا مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو) |
| ٤١٤ | ٥٩ | (أتحمجونى) |
| ٩٥ | ٨٠ | (فبهداهم اقتده) |
| ٢٢٤ | ٩٠ | (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) |
| ٥٩٤ | ١٠٩ | (الله أعلم حيث يجعل رسالته) |
| ٢٥٤ | ١٢٤ | (ما أشركنا ولا آباؤنا) |
| ١٤٣ | ١٤٨ | (ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذى أحسن) |
| ١١٥ | ١٥٤ | (وإن كنا عن دراستهم لغافلين) |
| ٦٨١ | ١٥٦ | (لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل) |
| ٦٧ | ١٥٨ | |

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|------------|-------|---|
| | | (سورة الأعراف : ٧) |
| ٥٩٥ | ١٢ | (ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك) |
| ٥٢٥ | ٢١ | (إنني لكم لمن الناصحين) |
| ٣١٨ | ٢٦ | (ولباس التقوى ذلك خير) |
| ٦٢٠ | ٢٧ | (يا بني آدم لا يفتنك الشيطان) |
| ٤٦٢/٤٦١ | ٢٨ | (قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها) |
| ٤٥٩ | ٢٩ | (كما بدأكم تصدون) |
| ٤٥٨/١٤٠ | ٣٠ | (فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة) |
| ٢٧١/١٣١ | ٧٣ | (هذه ناقة الله لكم آية) |
| | | (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا |
| ١٥٩ | ٧٥ | (لمن آمن منهم) |
| ٥١٧ | ٨٢ | (وما كان جواب قومه إلا أن قالوا) |
| | ٨٥ | (مالكم من إله غيره) |
| ٧٢٣ | ٩٢ | (كأن لم يخنوا فيها) |
| | | (أولم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها أن |
| ٧٠٢ | ١٠٠ | (لو نشاء أصبناهم بذنوبهم) |
| ٦٨٧/٦٨١ | ١٠٢ | (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) |
| ٦٧٢ | ١٣٨ | (قالوا يا موسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة) |
| ١٨٤ | ١٥٥ | (واختر موسى قومه سبعين رجلاً) |
| ١٤٥ | ١٦٠ | (أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست) |
| ٧٠٠ | ١٨٥ | (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) |
| ١٣٨/١٣٤ | ١٨٦ | (من يضل الله فلا هادي له ويذرهم) |
| ٣٠٠ | ١٩٣ | (سواء عليكم ادعوتهم أم أنتم صامتون) |

(سورة الأنفال : ٨)

(كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين

| | | |
|-----|----|----------------------------|
| ٧٣٢ | ٥ | (لكارهون) |
| ٦٧٤ | ٦ | (كأننا يساقون إلى الموت) |
| ٢٧ | ٣٣ | (وما كان الله ليخذلهم) |

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|--------------|-------|---|
| ٥٢٦/٥٢٥ | ٣٥ | (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديّة) |
| ٢٥٥٥٠٢٥٠٠١٠٥ | ٤٢ | (والركب أسفل منكم) |
| ٢٥٨٠٢٥٦ | | |
| ١٧٥ | ٦٠ | (لا تعلمونهم الله يعلمهم) |
| ٣٩٦ | ٦٧ | (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) |
| | | (سورة التوبة : ٩) |
| ٢٥٩٠٢٥٦ | ٥ | (واقعدوا لهم كلّ مرصدٍ) |
| ٤٤٢ | ٦ | (وإنّ أحدًا من المشركين استجارك) |
| | | (أم حسبتم أنّ تتركوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا |
| ٢٧٧ | ١٦ | منكم) |
| ١٥٣٠٦٤ | ٣٦ | (إنّ عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا) |
| ٦٤ | ٣٦ | (منها أربعة حرمّ فلا تظلموا فيهن) |
| ١٤٦ | ٦٢ | (والله ورسوله أحقّ أن يرضوه) |
| ٧٨٠٧٧ | ٦٩ | (وخضتم كالذي خاضوا) |
| ٥٨ | ٧٠ | (أنّهم رسّلمهم) |
| ٣٧٦ | ١١١ | (ومن أوفى بعهده من الله) |
| ٧١١٠٦٩٧ | ١١٨ | (ووطنوا أنّ لا ملجأ من الله إلاّ إليه) |
| | | (سورة يونس : ١٠) |
| ٥٤٩٠٥٢٦٠٥٢٥ | ٢ | (أكان للناس عجباً أنّ أوحينا) |
| ٦٤١٠٥٧٤ | | |
| ٦٩٤٠٦٧٩ | ١٠ | (وآخرون دعواهم أنّ الحمد لله رب العالمين) |
| ٥٨ | ١٣ | (وبعثهم رسّلمهم) |
| ٤٢٠٩ | ١٤ | (لننظر كيف تعملون) |
| ٤٢ | ٢٢ | (حتى إذا كنتم في الفلك وجرّين بهم) |
| ١١٦ | ٢٤ | (أأناها أمرنا ليلاً أو نهاراً) |
| ٤٩٤ | ٢٨ | (فزيلنا بينهم) |
| | | (وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن |
| ١٢٣ | ٣٧ | تصدّق) |

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|-------------|-------|--|
| ٨٥٠٤٢ | ٤٢ | (ومنهم من يستمعون إليك) |
| ٨٥ | ٤٣ | (ومنهم من ينظر إليك) |
| ٣٧٥٠١٢٦ | ٥١ | (أئنم إنا ما وقع آمنتكم به) |
| ١٣٣/١٣١/١٢٧ | ٦١ | (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) |
| ١٣٥ | | |
| ٦٥٤ | ٦٥ | (ولا يعزئك قولهم إنا العزة لله جميعاً) |
| ٨٤ | ٦٦ | (ألا إن لله من في السموات ومن في الأرض) |
| | | (سورة هود : ١١) |
| ٥٥٣٠٥٥٢٠٤٠٩ | ٨ | (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) |
| ١٢٦ | ١٤ | (فهل أنتم مسلمون) |
| ١٠٦ | ١٨ | (ألا لعنة الله على الظالمين) |
| ١٨٢ | ٢٥ | (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه أني لكم نذير مبين) |
| ٦٧٧٠٦٧٤ | ٣٣ | (إنما يأتيكم به الله إن شاء) |
| | | (قالوا يا هود ما جئتنا ببينة وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك وما نحن لك بمؤمنين) |
| ٤٦٢ | ٥٣ | (فبشرناها بأسحاق ومن وراءه اسحاق يعقوب) |
| ١٢٥ | ٧١ | (وهذا بطلى شيخاً) |
| ٢٧١ | ٧٢ | (فعال لما يريد) |
| ١٩٢ | ١٠٧ | (وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم) |
| ٦٧٨ | ١١١ | |
| | | (سورة يوسف : ١٢) |
| ٦٨٨٠٦٨١ | ٣ | (وإن كنت من قبله لمن الخافلين) |
| | | (انى رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين) |
| ٤٧٩/٤٥ | ٤ | (ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب) |
| ١٤١ | ٦ | (قال بل سؤلت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل) |
| ٣٥٥/٣٠٨ | ١٨ | (وكانوا فيه من الزاهدين) |
| ٥٢٥ | ٢٠ | (وما هذا بشراً إن هذا إلا لك كريم) |
| ٥٢٣ | ٣١ | |

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|-------------|--------|---|
| ٣٧ | ٣٦ | (ودخل معه السجن فتيان) |
| ١٩١ | ٤٣ | (إن كنتم للرؤيا تمبرون) |
| ٢٦٧ | ٤٧ | (تزرعون سبع سنين دأباً) |
| ٢٧٩ | ٧١ | (قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون) |
| ١٧٥ | ٧٢ | (وأنا به زعيم) |
| ٣١٣، ٥٩ | ٨٢ | (وأسأل القرية) |
| ٤٩٩/٣٥١/١٨٩ | ٨٥ | (تالله تفتخرا) |
| ٣٩١ | ٩٠ | (إنه من يتقى ويصبر) |
| ٧٠٦/٧٠٤ | ٩٦ | (فلما أن جاء البشير) |
| | | (وكأين من آية في السموات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون) |
| ٥٩٠ | ١٠٥ | (ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق) |
| ١٢٣ | ١١١ | (سورة الرعد : ١٣) |
| ٦٢٥ | ٣ | (إن في ذلك لآيات) |
| ١٢٦، ١١٩ | ١٦ | (أم هل تستوى الظلمات والنور) |
| ٦٢١ | ٢٤، ٢٣ | (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب ، سلام عليكم) |
| | | (أفلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً) |
| ٧٠٢ | ٣١ | (سورة ابراهيم : ١٤) |
| ٧١٤ | ١٠ | (تريدون أن تصدقونا) |
| ٦٨٣ | ١١ | (وإن نحن إلا بشرٌ مثلكم) |
| ٣٢٤ | ١٨ | (مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرمادٍ) |
| ٢٢ | ٢٢ | (وما أنتم بمصرحين) |
| ١٣ | ٢٦ | (خبيثة اجتثت) |
| ٦٨٠ | ٤٦ | (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال) |
| | | (سورة الحجر : ١٥) |
| ١٧٩ | ٥٢، ٥١ | (وتبينهم عن ضيف إبراهيم ، إن دخلوا) |

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|-----------------------|-------|--|
| ١٧٢ | ٦١ | (جاء آل لوط المرسلون) |
| ٣٥٠ | ٧٢ | (لعمر ك إنهم لفي سكرتهم يعمهون) |
| ٧٢٥، ٦٦٠ | ٧٧ | (إن في ذلك لآية) |
| ٦٨٩ | ٩٢ | (فوربك لنسألنهم) |
| ١٨٦ | ٩٤ | (فاصدع بما تؤمر) |
| (سورة النحل : ١٦) | | |
| ١٤٣ | ٣٥ | (ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا) |
| ٥٧٠، ٤٥٥، ٨٩ | ٥١ | (وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين) |
| ٣٥٩ | ٥٣ | (وما بكم من نعمه فمن الله) |
| ٥٠٧ | ٥٨ | (ظل وجهه مسوداً) |
| ١٧٦ | ٧٦ | (وضرب الله مثلاً رجلين) |
| ١٧٦، ١٤٤ | ٨١ | (وجعل لكم سراويل تقيكم الحر) |
| ٧٢٥ | ١٢٤ | (وإن ربك ليحكم) |
| (سورة الاسراء : ١٧) | | |
| ٢٣٥ | ١ | (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً) |
| ٤٥٨ | ١٢ | (وكل شيء فصلناه تفصيلاً) |
| ٤٥٨ | ١٢ | (وجعلنا الليل والنهار آيتين) |
| ٤٥٨ | ١٣ | (وكل إنسان ألزمناه طائره) |
| ٤٩٨ | ٢٢ | (فتقدم مذموماً مخذولاً) |
| ٤٩٨ | ٢٩ | (فتقدم ملوماً معسوراً) |
| ٣١٨ | ٣٦ | (إن السمح والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً) |
| ٣٧٨ | ٥١ | (قل عسى أن يكون قريباً) |
| ٦٨١ | ٧٣ | (وإن كانوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك) |
| ٦٨١ | ٧٦ | (وإن كانوا ليستفزونك من الأرض) |
| ٣٧٨ | ٧٩ | (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) |
| ٤٤١ | ١٠٠ | (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي) |
| ٦٨٤، ٦٨١ | ١٠٨ | (إن كان وعد ربنا لمفعولاً) |
| ٦٧ | ١١٠ | (أياماً تدعو فيه الأسماء الحسنى) |

رقمها رقم الصفحة

 الآية

(سورة الكهف : ١٨)

| | | |
|---------|----|---|
| ٢١٤٠٢٠٤ | ١٢ | (لنعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً) |
| ٦٠٣ | ١٨ | (وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود) |
| ٣٧٨ | ٢٤ | (عسى أن يهدين ربّي) |
| | | (إنّ الذين آمنوا وعلّموا الصالحات إنّنا لانضيق أجر من أحسن عملاً) |
| ٣٢٠ | ٣٠ | (أولئك لهم جنات عدن) |
| ٣٢٠ | ٣١ | (فظنوا أنّهم مواقعوها) |
| ٧١١ | ٥٣ | (من لدنّي) |
| ٩٥ | ٧٦ | (لساكين يعطون في البحر) |
| ٥٦٣ | ٧٩ | (فخشينا أن يرهقها) |
| ٧١٠ | ٨٠ | |

(سورة مريم : ١٩)

| | | |
|----------|----|--|
| ٢٧٠ | ٤ | (واشتعل الرأس شيباً) |
| ١٧٣ | ٢٣ | (فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة) |
| ٥٧٠ | ٦١ | (إنّّه كان وعده مأتياً) |
| ٢٤٠ | ٦٢ | (ولهم رزقهم فيها بكره وعشيا) |
| ١٤٤ | ٦٨ | (لنحشرهم والشياطين) |
| ٢١٢٠٨١٠٦ | ٦٩ | (ثم لننزعن من كلّ شيعةٍ أيّهم أشدّ) |
| ٥١٤ | ٧٥ | (قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مداً) |
| ١٧٦ | ٨٨ | (وقالوا اتّخذ الرحمن ولداً) |

(سورة طه : ٢٠)

| | | |
|---------|-----|--------------------------------------|
| ٦٤٤٠٨٢ | ٧٢ | (فاقض ما أنت قاض) |
| ٦٧٧٠٦٣٢ | ٧٤ | (إنّّه من يأت ربّه) |
| ٧٠٩ | ٨٩ | (أفلا يرون أنّهم يرجع إليهم قولاً) |
| ٢٥٩ | ٩٦ | (فقبضت قبضةً من أثر الرسول) |
| ١٨٦ | ١٣٢ | (وأمر أهلك بالصلاة) |

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|-------------|-------|---|
| | | (سورة الانبياء : ٢١) |
| ١٦٧٠٦٥ | ٣ | (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (لو أردنا أن نتخذ لهمواً لاتخذناه من لدنا إن كنا فاعلين) |
| ٦٨٠ | ١٧ | (مِن الْمَاءِ) |
| ٣٣١ | ٣٠ | (كَلِّ فِي فَلَكَ يَسْبَحُونَ) |
| ٦٣٠٤٥ | ٣٣ | (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ) |
| ٣٢٩ | ٣٧ | (أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ) |
| ٣٧٥٠١٢٦ | ٥٠ | (فَجَعَلَهُمْ جَذَازًا) |
| ٤٥ | ٥٨ | (وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يْفُوسُونَ لَهُ وَيَعْطُونَ) |
| ٨٦ | ٨٢ | (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا) |
| ٦٣٢ | ٩٧ | (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ) |
| ٦٢٥ | ١٠١ | (سورة الحج : ٢٢) |
| | | (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ) |
| ٦٥٨٠٤٠٧٠٤٠٥ | ٢٥ | (لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا) |
| ٦٧ | ٣٧ | (وَيَثَرُ مَعَلَّةٍ) |
| ٧٤ | ٤٥ | (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ) |
| ٦٣٢ | ٤٦ | (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ) |
| ٣٥٧ | ٥٧ | (قُلْ أَفَأَنْتُمْ بَشَرٌ مِّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَّاهَا اللَّهُ) |
| ٣٠٦ | ٧٢ | (سورة المؤمنون : ٢٣) |
| | | (فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ) |
| ٤٦ | ٧ | (وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونَ) |
| ١٨١ | ٥٢ | (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّالٍ وَنَبِينٍ ، نَسَارِعَ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ) |
| ٦٥٧ | ٥٦٠٥٥ | (سبحان الله عما يصفون ، عالم الغيب) |
| ٤٢٦٠١٠٥ | ٩٢٠٩١ | (فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَالَمُونَ) |
| ٣٧١ | ١٠١ | |

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------|-------|---|
| ٦٧٤ | ١١٥ | (أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً) |
| | | (سورة النور : ٢٤) |
| ٣٢٦، ٢٢٦، ٢٢١ | ٢ | (والزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة) |
| ٣٦٢، ٣٦٠، ٣٢٧ | | |
| ٢٢٦ | ٤ | (فاجلدوهم ثمانين جلدة) |
| ٦٩٦ | ٧ | (والخامسة أن لعنت الله عليه) |
| ٧٠٠، ٦٩٦ | ٩ | (والخامسة أن غضب الله عليها) |
| ٣٣١ | ٣٣ | (ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم) |
| ١٠٨ | ٣٥ | (من شجرة مباركة زيتونة) |
| ٨٤ | ٤٥ | (فمنهم من يمشى على بطنه) |
| ٨٤ | ٤٥ | (ومنهم من يمشى على رجلين) |
| ١٣٨ | ٥٢ | (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه) |
| | | (سورة الفرقان : ٢٥) |
| | | (إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من |
| ١٣٨ | ١٠ | تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً) |
| ٢٣٠ | ٢٢ | (ويقولون حجراً محجوراً) |
| ٥٤ | ٣١ | (وكفى بربك هادئاً ونصيراً) |
| ٤٥٨ | ٣٦ | (فد مرناهم تد ميراً) |
| ٤٥٨ | ٣٧ | (وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم) |
| ٤٥٨ | ٣٩ | (وكلاً ضربنا له الأمثال) |
| ٨١ | ٤١ | (أهذا الذي بعث الله رسولا) |
| ١٦٠ | ٦٩/٦٨ | (ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ، يضاعف) |
| | | (سورة الشعراء : ٢٦) |
| ٣٩٦، ٣٨٩ | ٤ | (فظلت أعناقهم لها خاضعين) |
| ٨٤ | ٢٣ | (وما رب العالمين) |
| ١٤٥ | ٦٣ | (أن أضرب بعصاك البحر فانقلب) |
| ١٧٧ | ٧٢ | (هل يسمعونكم إذ تدعون) |

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|------------|-------|---|
| ٥٨ | ١٠٥ | (كذبت قوم نوح) |
| ٢٧٩ | ١١١ | (قالوا أنؤمن لك وتتبعك الأزدلون) |
| ٥٨ | ١٦٠ | (كذبت قوم لوط) |
| ٤٦ | ١٦٨ | (إني لعطكم من القالين) |
| ٦٨١ | ١٨٦ | (وإن نظنك لمن الكاذبين) |
| ٥٢٩ | ١٩٧ | (أولم يكن لهم آية أن يعلمه) |
| ٢٢٢، ٢٠٤ | ٢٢٧ | (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) |

(سورة النمل : ٢٧)

| | | |
|---------------|----|---|
| ٧٠١ | ٨ | (نودي أن بورك من في النار ومن حولها) |
| ٤٥ | ١٨ | (قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم) |
| ٦٤٤، ٢٦٥، ٢٣٧ | ١٩ | (فتبسم ضاحكاً) |
| ٢١٤ | ٣٥ | (فناظرة بم يرجع المرسلون) |
| ٥٢١ | ٥٦ | (فما كان جواب قومه إلا أن قالوا) |
| ٤٦ | ٦٦ | (بل هم فيها عمون) |
| ١٤٣ | ٦٨ | (لقد وعدنا هذا نحن وآبائنا) |
| ١٩١ | ٧٢ | (ردف لكم) |
| ١٨٢ | ٩١ | (إنما أمرت أن عبد رب هذه البلدة) |

(سورة القصص : ٢٨)

| | | |
|-----|----|---|
| ١٤٥ | ٨ | (إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين) |
| ٦٨٨ | ١٠ | (إن كادت لتبتدي به) |
| ٩٥ | ٣٨ | (لعلی اطلع) |
| ٦٥٥ | ٦٢ | (أين شركائ الذين كنتم تزعمون) |
| ٥٩٩ | ٨٢ | (ويكأنه لا يفلح الكافرون) |

(سورة الحنكبوت : ٢٩)

| | | |
|-----|-------|------------------------------------|
| ٧١٠ | ٢ | (أحسب الناس أن يتركوا) |
| ٥١٤ | ١٢ | (اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم) |
| ٥٢١ | ٢٩/٢٤ | (فما كان جواب قومه إلا أن قالوا) |

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>رقمها</u> | <u>الآية</u> |
|-------------------|--------------|---|
| ٧٠٦ | ٣٣ | (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً) |
| ٢٠٤٠٦٨ | ٤٢ | (إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ) |
| ٤٤ | ٤٣ | (وما يحفظها إلاّ العالمون) |
| | | (سورة الروم : ٣٠) |
| ١٣٢ | ٣٦ | (وَإِنْ تَسِيئُهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) |
| ٥٤٩ | ٤٧ | (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ) |
| ٢٠٧ | ٥١ | (وَلَكِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا) |
| | | (سورة لقمان : ٣١) |
| ٥٢٧ | ١١ | (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ) |
| | | (إِنْ تَكْ شِقَالٌ حَبَّةٌ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي |
| ٣٩٠ | ١٦ | السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ) |
| | | (وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى نفس بأى |
| ٢٠٨ | ٣٤ | أرض تموت) |
| | | (سورة السجدة : ٣٢) |
| | | (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ، أم يقولون |
| ١١٨ | ٣٠٢ | افتراه) |
| | | (سورة الاحزاب : ٣٣) |
| ٢٥٩ | ١٩ | (تدور أعينهم كالذي يغشى عليه) |
| ١٢٣ | ٤٠ | (وما كان محمد أباً أحدي من رجالكم ولكن رسول الله) |
| ١٤٣ | ٤٣ | (هو الذي يصلو عليكم وملائكته) |
| | | (سورة سبأ : ٣٤) |
| ٢٢٢٠٢١٥٠٢١٠ | ٧ | (ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق أنكم لفي خلقٍ جديدٍ) |
| ١٢٧ | ١٠ | (يا جبال أوبي معه والطير) |
| ٧٠٨ | ١٤ | (فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا) |
| ٣٤٤ | ٣١ | (لولا أنتم لكنا مؤمنين) |
| ٢٤٦ | ٣٣ | (بل مكر السوء النجار) |

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------|---------|--|
| ٤٢٦ | ٤٠ | (أهولاً يا أيكم كانوا يعبدون) |
| ٢١٣، ٢١٠، ٢٠٨ | ٤٦ | (ثم تفكروا ما بصاحبكم من جنة) |
| | | (سورة فاطر : ٣٥) |
| ٦٧ | ٢ | (ما يفتح الله للناس من رحمة . . . وط يصيبك) |
| | | (سورة يس : ٣٦) |
| ٦٨٤ | ٥٣/٢٩ | (إن كانت إلا صيحة واحدة) |
| ٦٨٨، ٦٨٢ | ٣٢ | (وإن كل لما جميع لدينا محضرون) |
| ٥٠٩ | ٣٩ | (حتى عاد كالصرجون القديم) |
| ٤٢ | ٤١ | (في الفلك المشحون) |
| ٦٥٤ | ٧٦ | (فلا يحزنك قولهم إنا نعلم ما يسرون وط يعلنون) |
| ١٣٢ | ٨١ | (أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر) |
| ٥٠٥ | ٨٢ | (كن فيكون) |
| | | (سورة الصافات : ٣٧) |
| ١٢٦ | ١٧ | (أو أبائنا الأولون) |
| ٤٤٤، ٣٦٩ | ٦١ | (لمثل هذا فليعمل العاقلون) |
| ١٨٧ | ١٠٢ | (أفعل ما تؤمر) |
| ٧٠١، ٦٩٩، ٦٩٧ | ١٠٥/١٠٤ | (أن يا إبراهيم ، قد صدقت الرؤيا) |
| ٦٨٠ | ١٦٨/١٦٧ | (وإن كانوا ليقولون لو أن عندنا ذكراً من الأولين) |
| ٣٠١ | ١٨١ | (وسلاماً على المرسلين) |
| | | (سورة ص : ٣٨) |
| ٦٩٩ | ٦ | (وانطلق الملائمهم أن أمشوا) |
| ٤٨ | ٤٧ | (وأنهم عندنا لمن المصطفين) |
| | | (وإن للمتقين لحسن مآب ، جنات عدن مفتحة لهم |
| ٣٩٦، ٣٨٤ | ٥٠/٤٩ | الابواب) |
| ٥٩٥ | ٧٥ | (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) |
| ٣٥٠ | ٨٥/٨٤ | (قال فالحق والحق أقول ، لأملأن جهنم) |

| رقم الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------|-------|--|
| | | (سورة الزمر : ٣٩) |
| ٢٧٣ | ٦٠ | (ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) |
| ٩٤ | ٦٤ | (تأمروني أعبد) |
| ٥٢٧ | ٦٧ | (والأرض جميعاً قبضته) |
| | | (سورة غافر : ٤٠) |
| ٦٤٠ | ١٠ | (لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون) |
| ٥٤٥ | ٢٢ | (ذلك بأنهم كانت تأتيهم رسلهم) |
| ٥٤٥ | ٥٠ | (أولم تكن تأتيكم رسلكم بالبينات) |
| | | (سورة فصلت : ٤١) |
| ٤٢٢، ٣٦٧، ٣٦٦ | ١٧ | (وأما ثمود فهديناهم) (إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) |
| ٦٥٦، ٦٥١ | ٤٢/٤١ | (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك) |
| ٦٥٥، ٦٥٢ | ٤٣ | (إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) |
| ٦٥٥، ٦٥٢ | ٤٣ | (ولو جعلناه . . . وهو عليهم عسى) |
| ٦٥٣ | ٤٤ | (وظننوا ما لهم من محيص) |
| ٢١٤، ٢٠٨ | ٤٨ | (سورة الشورى : ٤٢) |
| ١٤٢، ١٤١ | ٣ | (كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك) |
| ٧٧ | ٢٣ | (ذلك الذي يبشر الله عباده) |
| ١٩٦ | ٣٣ | (إن يشاء يسكن الريح) |
| ٢٠٨ | ٣٥ | (ويعلم الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص) |
| ٦٥٦، ٣٣٦/٣٢٨ | ٤٣ | (ولمن صبر وفقر إن ذلك لمن عزم الأمور) |
| ١٦٦/١٦٠ | ٥٣/٥٢ | (إلى صراط مستقيم ، صراط الله) |
| | | (سورة الزخرف : ٤٣) |
| ٥٠٧ | ١٧ | (ظل وجهه مسوداً) |
| ١٧٥ | ١٩ | (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً) |
| ٣٧٥/١٢٦ | ٢٤ | (قل أولو جنتكم) |
| ١٥٩ | ٣٣ | (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم) |
| ٢١٤ | ٦٦ | (هل ينظرون إلا الساعة) |

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>رقمها</u> | <u>الآية</u> |
|-------------------|--------------|--|
| | | (سورة الجاثية : ٤٥) |
| ٦٢٥ | ٣ | (إِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ) |
| ١٤٧ | ٤ | (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْتَدِئُ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ) (واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات) |
| ١٤٨ | ٥ | (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم) |
| ٤٠٧/٤٠٦ | ٢١ | (ما كان حجتهم إلا أن قالوا) |
| ٥٢١/٥١٧ | ٢٥ | (وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى عليكم) |
| ٦٢١، ٣٦٧ | ٣١ | |
| | | (سورة الاحقاف : ٤٦) |
| ٣٣١ | ٤ | (مِنَ الْأَرْضِ) |
| ٩٤ | ١٧ | (أَتَعِدُّونَنِي) |
| | | (سورة محمد صلى الله عليه وسلم : ٤٧) |
| ٥٥ | ٤ | (فَضْرَبَ الرَّقَابَ) |
| ١٩٦ | ٤ | (وَطُوَيْشَاءَ اللَّهِ لَا نَنْتَصِرُ مِنْهُمْ) |
| ٣٢٤ | ١٥ | (مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار) |
| | | (سورة الفتح : ٤٨) |
| ٥٤ | ٢٨ | (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) |
| | | (سورة الحجرات : ٤٩) |
| ٢٨٩ | ١٢ | (أَيْعَبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا) |
| | | (سورة (ق) : ٥٠) |
| ٥٦٧ | ٣٧ | (لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) |
| | | (سورة الذاريات : ٥١) |
| ٢٩٧، ٢٤٣ | ١٧ | (كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ) |
| ٧١٨، ٦ | ٢٣ | (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) |
| | | (سورة الطور : ٥٢) |
| ١١٨ | ٣٩ | (أم له البنات ولكم البنون) |

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>رقمها</u> | <u>الآية</u> |
|-------------------|--------------|--|
| | | (سورة النجم : ٥٣) |
| ٧٠٠ | ٣٩ | (وَأَنَّ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَسَعَى) |
| | | (سورة القمر : ٥٤) |
| ٣٨٦، ٣٨٤، ٢٩١ | ٧ | (خَشَعَا أَبْصَارَهُمْ يُخْرَجُونَ) |
| ١٨٢ | ١٠ | (فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ) |
| ٤٤٥ | ٢٤ | (أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ) |
| ٢٤٣، ٢٤٢ | ٣٤ | (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) |
| ٤٦٩ | ٤٩ | (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) |
| | | (سورة الرحمن : ٥٥) |
| ٤٧٦ | ٤/٣ | (خَلَقَ الإِنسَانَ ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) |
| ٤٧٦ | ٧/٦ | (وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ ، وَالسَّمَاءِ رَفَعَهَا) |
| | | (سورة الواقعة : ٥٦) |
| ٥٠٧ | ٦٥ | (فَظَلِمْتُمْ تَفَكُّمُونَ) |
| ٤٤٥ | ٦٩ | (أَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ) |
| | ٨٩ | (فِرْعَوْنَ وَرِجْحَانَ) |
| | | (سورة الحديد : ٥٧) |
| ٣٣٧ | ١٠ | (وَكَذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى) |
| ٣٩١، ١٣٩ | ١٨ | (إِنَّ الْمَصْدُوقِينَ وَالْمَصْدُوقَاتِ وَأَقْرَضُوا) |
| | | (وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً) |
| ٤٦٣، ١٧٦ | ٢٧ | (ابْتَدَعُوهَا) |
| | | (لَعَلَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ) |
| ٧٠٩ | ٢٩ | (اللَّهِ) |
| | | (سورة الممتحنة : ٦٠) |
| ٦٢ | ١٢ | (وَإِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ) |
| | | (سورة الجمعة : ٦٢) |
| ٣٦٤، ٣٥٩، ٣٥٧ | ٨ | (قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَائِكُمْ) |
| ١٤٧ | ١١ | (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا) |

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>رقمها</u> | <u>الآية</u> |
|-------------------|--------------|---|
| | | (سورة المنافقون : ٦٣) |
| ٣٠٠ | ٦ | (سواً عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) |
| ١٣٥٠، ١٣٤٠، ١٣٢ | ١٠ | (لولا أخرجتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن) |
| | | (سورة التغابن : ٦٤) |
| ٦٧٧، ٦٣٢ | ٦ | (إِنَّه كَانَ تَأْتِيهِمْ) |
| | | (سورة الطلاق : ٦٥) |
| ١٢٥ | ١٢ | (خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ) |
| | | (سورة الطك : ٦٧) |
| ١٣٩ | ١٩ | (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ) |
| ٦٨٣ | ٢٠ | (إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) |
| ٥٢٧ | ٣٠ | (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا) |
| | | (سورة القلم : ٦٨) |
| ٥٩١ | ٦ | (بِأَيِّكُمْ الْهَافِتُونَ) |
| ٧٠ | ٩ | (وَدَّوَّا لَوْ تَدَّهَنُّ) |
| ٦٨١ | ٥١ | (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ) |
| | | (سورة الحاقة : ٦٩) |
| ٣٢٢ | ٢/١ | (الْحَاقَّةُ ، مَا الْحَاقَّةُ) |
| ٢٤٩، ٢٢١ | ١٣ | (فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً) |
| | | (سورة المعارج : ٧٠) |
| ١٧٤ | ٧/٦ | (إِنَّهُمْ يَرُودُهَا بِمَيِّدٍ ، وَيُرَآهُ قُرْبِيًّا) |
| ٢٥٤ | ٣٧ | (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ) |
| | | (سورة نوح : ٧١) |
| ٢٢٧ | ١٧ | (وَاللَّهُ أَنْهَبَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) |
| ٦٧٣ | ٢٥ | (مِمَّا غَطَّيْتَهُمْ أَغْرَقُوا) |

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>رقمها</u> | <u>الآية</u> |
|-------------------|--------------|---|
| | | (سورة الجن : ٧٢) |
| ٦٣٢، ٣٧٠ | ١ | (أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ) |
| ٥٤٥ | ٤ | (كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا) |
| ٧١٢، ١٧٨، ١٧٤ | ٧ | (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا) |
| ٧٠٦ | ١٦ | (وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) |
| ٣٧٠، ١٨٢ | ١٨ | (وَأَنَّ السَّاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أُعْدًا) |
| ٧٠٢ | ٢٨ | (لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتٍ رَسُولًا) |
| | | (سورة المزمل : ٧٣) |
| ٢٢٨، ٢٢٧ | ٨ | (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) |
| ٦٦١، ٦٦٥ | ١٢ | (إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا) |
| ٧٠٢ | ٢٠ | (عِلْمٌ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضٍ) |
| | | (سورة المدثر : ٧٤) |
| ٤٢٢، ٣٧٠ | ٥/٤/٣ | (وَرَبِّكَ فَكْبِّرْ ، وَشِيَابِكَ فَطَهِّرْ ، وَالرُّجْزَ فَاهْجِرْ) |
| ٣٧٠ | ٧ | (وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ) |
| | | (سورة القيامة : ٧٥) |
| ٧١٢ | ٣ | (أَيْحَسِبَ الْإِنْسَانُ أَن لَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ) |
| ٢١٤ | ٢٣ | (إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ) |
| ٧١٠ | ٢٥ | (تَتَّظَنُّ أَنَّ يَفْعَلُ بِهَا فَاغْرًا) |
| | | (سورة الانسان : ٧٦) |
| ١٢ | ٤ | (سَلَسَلًا) |
| ١٢ | ١٦/١٥ | (قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا) |
| ٦٠٤ | ١٩ | (إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنشُورًا) |
| ٤٥٧ | ٣١ | (يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) |
| | | (سورة النبأ : ٧٨) |
| ١٦٦ | ٣٢/٣١ | (إِنَّ الْمُتَّقِينَ مَنَازِلًا ، حَدَائِقَ) |

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>رقمها</u> | <u>الآية</u> |
|-------------------|--------------|--|
| | | (سورة النازعات : ٧٩) |
| ٤٦١ | ٢٩/٢٨/٢٧ | (بناها ، رفع سمكها فسواها ، واغطش ليلها وأخرج ضحاها) |
| ٤٦١، ٤٦٠ | ٣١/٣٠ | (والأرض بعد ذلك راحها ، أخرج ماءها ومرعاها) |
| ٤٦٠ | ٣٢ | (والجبال أرساها) |
| ٣٣٤ | ٣٩/٣٨/٣٧ | (فأما من طفئ ، وآثر الحياة الدنيا ، فإنَّ الجحيم هي المأوى) |
| ٣٣٣ | ٤١/٤٠ | (وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ، فإنَّ الجنة هي المأوى) |
| ٢٤٧، ٢٣٤ | ٤٦ | (كأنَّهم يوم يرونها لم يلبثوا) |
| | | (سورة التكوير : ٨١) |
| ٤٣٧ | ١ | (إذا الشمس كورت) |
| ١٧٤ | ٢٤ | (وما هو على الغيب بضنين) |
| | | (سورة الانفطار : ٨٢) |
| ٤٣٧ | ١ | (إذا السماء انفطرت) |
| | | (سورة المطفين : ٨٣) |
| ٣٠٤، ٣٠١ | ١ | (ويل للمطففين) |
| | | (على الأرائك ينظرون ، هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون) |
| ٢١٤، ٢٠٩، ٢٠٦ | ٣٦/٣٥ | (سورة الانشقاق : ٨٤) |
| ٤٦٥، ٤٣٦ | ١ | (إذا السماء انشقت) |
| | | (سورة البرق : ٨٥) |
| ١٦٤ | ٥/٤ | (قتل أصحاب الأخدود ، النار) |
| ٣٦٤، ٣٥٩ | ١٠ | (إنَّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق) |

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>رقمها</u> | <u>الآية</u> |
|-------------------|--------------|--|
| | | (سورة الطارق : ٨٦) |
| ٦٨٣ ، ٦٨٢ | ٤ | (إن كل نفسٍ لما عليها حافظ) |
| | | (سورة الفاشية : ٨٨) |
| | | (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ، وإلى السماء كيف رفعت ، وإلى الجبال كيف نصبت ، وإلى الأرض كيف سطحت) |
| ٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢١٤ | ٢٠ / ١٩ | |
| ٦٦٠ | ٢٦ / ٢٥ | (وإنَّ إلينا إيابهم ، ثم إنَّ علينا حسابهم) |
| | | (سورة الفجر : ٨٩) |
| ١٥٠ | ٢١ | (ركا ركا) |
| ١٥٠ | ٢٢ | (صفا صفا) |
| | | (سورة البلد : ٩٠) |
| ٧١٢ | ٥ | (أychسب أن لن يقدر عليه أحد) |
| ٧٠٩ | ٧ | (أychسب أن لم يره أحد) |
| | | (سورة الليل : ٩٢) |
| ١٩٧ | ٥ | (فأما من أعطى واتقى) |
| | | (سورة الضحى : ٩٣) |
| ٤٢٢ ، ٣٦٨ ، ٦٨ | ١٠ / ٩ | (وأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر) |
| | | (سورة العلق : ٩٦) |
| ١٩٥ | ٧ | (أن رآه استغنى) |
| ١٦٦ | ١٦ / ١٥ | (لنسفعا بالناصية ، ناصية) |
| ٣١٢ | ١٧ | (فليدع ناديه) |
| | | (سورة القدر : ٩٧) |
| ١١٥ | ٥ | (سلام هو حتى مطلع الفجر) |
| | | (سورة البينة : ٩٨) |
| ٥٠٣ | ١ | (منفكين حتى تأتيهم البينة) |

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>رقمها</u> | <u>الآية</u> |
|--------------------------|--------------|---|
| | | (سورة العاديات : ١٠٠) |
| ١٣٩ | ٤/٣ | (فالمغنيات صباحاً ، فأثرن به نقماً) (أفلا يعلم إذا بعثنا ما في القبور ، وحصل ما في الصدور ، أن ربهم بهم يومئذ لخبير) |
| ٦٦١ ، ٢٠٦ ، ٧٣٢ ، ٦٨٥ | ١١ / ١٠ / ٩ | |
| | | (سورة القارعة : ١٠١) |
| ٣٢٢ | ٢/١ | (القارعة ما القارعة) |
| | | (سورة التكاثر : ١٠٢) |
| ١٥١ | ٣/٢ | (كلا سوف يعلمون ، ثم كلا سوف يعلمون) |
| | | (سورة العصر : ١٠٣) |
| ٩٨ | ٣/٢ | (إن الإنسان لفي خسر ، إلا الذين آمنوا) |
| | | (سورة الكوثر : ١٠٨) |
| ٤٠٤ | ٣ | (إن شانئك هو الأبتى) |
| | | (سورة النصر : ١١٠) |
| ٣٧٠ | ١ | (إذا جاء نصر الله والفتح) |
| | | (سورة المد : ١١١) |
| ٣٥ | ١ | (تبت يدا أبي لهب) |
| | | (سورة الاخلاص : ١١٢) |
| ٦٣٢ ، ٣١٧ | ١ | (قل هو الله أحد) |

فهرس القراءات القرآنية *

| رقم الصفحة | القراءة | رقمها | الآية |
|----------------------|-----------------------------|-------|--|
| <u>سورة البقرة</u> | | | |
| ٦٦٨ | برفع (بعوضة) | ٢٦ | (مثلاً ما بعوضة) |
| ٥١٨ | بنصب البر ورفع | ١٧٧ | (ليس البر أن تولوا) |
| ١١٦ | بنصب (يقول) | ٢١٤ | (حتى يقول الرسول) |
| ١٤٢ | بخفض (المسجد) | ٢١٧ | (وكفر به والمسجد الحرام) |
| ٧٠ | على قراءة رفع (الحفو) | ٢١٦ | (يسألونك ماذا ينفقون قل العفو) |
| ٧١٤ | برفع (يتم) على قراءة شاذة | ٢٣٣ | (لمن أراد أن يتم الرضاة) |
| ١٣٨/١٣٤ | بجزم (ويكفر) | ٢٧١ | (وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر) |
| <u>سورة آل عمران</u> | | | |
| ٣٤١/٣٤٠ | بنصب (كله) ورفع | ١٥٤ | (قل إن الأمر كله لله) |
| | على قراءتي (التاء والياء) | | (ولا يحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو غيراً لهم) |
| ١٩٦ | في (يحسبن) | ١٨٠ | |
| <u>سورة النساء</u> | | | |
| ١٤٢ | على قراءة خفض الأرحام | ١ | (تساءلون به والأرحام) |
| | على قراءة (حضرة) | ٩٠ | (أوجاءوكم حصرة صدورهم) |
| ٢٧٨ | بالنصب على الحال | | |
| <u>سورة المائدة</u> | | | |
| | على قراءة من قرأ | ٢ | (ولا يجرمكم شئنا أن صدوكم) |
| ٧١٦ | (ان صدوكم) بالكسر | | |
| ٧١١/٧٠٩ | برفع (تكون) | ٧١ | (وحسبوا أن لا تكون فتنة) |

* ولم أشر إلى اسم القارئ هنا اكتفاءً بذكر اسمه في هوامش التحقيق .

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>القراءة</u> | <u>رقمها</u> | <u>الآية</u> |
|---------------------|------------------------|--------------|---------------------------------------|
| <u>سورة الانعام</u> | | | |
| | بالتاء في (تكن) ونصب | ٢٣ | (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا) |
| ٦٢ | الفتنة | | |
| | على قراءة (أنها) | | (وما يشعركم أنها إذا جاءت) |
| ٥٩٤ | بالفتح | ١٠٩ | (لا يؤمنون) |
| ٦٦٩ | برفع (أحسن) | ١٥٤ | (تماماً على الذي أحسن) |
| <u>سورة الأعراف</u> | | | |
| | على قراءة الرفع في | ٢٦ | (ولباس التقوى ذلك خير) |
| ٣١٨ | (ولباس) | | |
| | بنصب (الجواب) ويرفعه | ٨٢ | (وما كان جواب قومه إلا أن قالوا) |
| ٥١٧ | على قراءة شاذه | | |
| | على قراءة (نهدي) | | (أولم نهدي للذين يرثون الأرض) |
| ٧٠٧ | بالنون في الشاذ | ١٠٠ | (من بعد أهلها) |
| ١٣٨ / ١٣٤ | بجزم (يذره) | ١٨٦ | (من يضل الله فلا هادي له ويذره) |
| <u>سورة الانفال</u> | | | |
| | بنصب (صلاتهم) ورفع | | (وما كان صلاتهم عند البيت إلا |
| ٥٣٦ | المكاه والتصدية | ٣٥ | مكاه وتصدية) |
| ٣٩٦ | بخفض الآخرة () | ٦٧ | (تريد عرض الدنيا والله يريد الآخرة) |
| <u>سورة يونس</u> | | | |
| ٥٢٨ | برفع (عجب) | ٢ | (أكان للناس عجب أن أوحينا) |
| | في قراءة من قرأ (إن) | | (وآخردعواهم إن الحمد لله رب |
| ٦٧٩ | بالكسر | ١٠ | العالمين) |
| ١٣٣ / ١٢٧ | برفع (اصفر وأكبر) | ٦١ | (ولا أصفر من ذلك ولا أكبر) |
| ١٣٥ | ونصبيهما | | |

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>القراءة</u> | <u>رقمها</u> | <u>الآية</u> |
|----------------------|--|--------------|--|
| <u>سورة هود</u> | | | |
| ١٨٢ | على قراءة (أنى) بالفتح | ٢٥ | (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه أنى لكم نذيرٌ جبين) |
| ١٢٥ | بفتح (يعقوب) | ٧١ | (فبشرناهما بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب) |
| <u>سورة يوسف</u> | | | |
| ٣٩١ | بإثبات يا (يتقى) | ٩٠ | (إنه من يتقى ويصبر) |
| <u>سورة الرعد</u> | | | |
| | في قراءة (يتبين) مكان (بيئس) وهي قراءة شاذة ٧٠٣ | ٣١ | (أولم يتبين الذين آمنوا/لو يشاء الله) |
| <u>سورة ابراهيم</u> | | | |
| ٦٨١ / ٦٨٠ | بفتح اللام الأولى ورفع الثانية في (لتزول) ، وبكسر الأولى ونصب الثانية على قراءة الجماعة | ٤٦ | (وإن كان مكروهم لتزول منه الجبال) |
| <u>سورة الكهف</u> | | | |
| ٩٥ | باشمام الدال وتخفيف النون ، ومضم الدال وتشديد النون | ٧٦ | (من لدنى) |
| <u>سورة الحج</u> | | | |
| ٤٠٧ / ٤٠٦ | على قراءة رفع (سواء) ونصبها | ٢٥ | (سواءً العاكف فيه والباد) |
| <u>سورة المؤمنین</u> | | | |
| ٤٢٦ / ١٠٥ | على قراءة الخفض في (عالم الخيب) | ٩٢ / ٩١ | (سبحان الله عما يصفون ، عالم الخيب) |

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>القراءة</u> | <u>رقمها</u> | <u>الآية</u> |
|-------------------|---|--------------|--|
| | | | <u>سورة الشعراء</u> |
| ٥٢٩ | برفع (آية) ونصبها ، ويكن مع رفع آية بالتاء ومع نصبها بالياء | ١٩٧ | (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ) |
| | | | <u>سورة سبأ</u> |
| ١٢٧ | برفع (الطير) | ١٠ | (يَا جِبَالُ أَوِّى مَعَهُ وَالطَّيْرُ) |
| | | | <u>سورة (ص)</u> |
| ٣٥٠ | برفع (الحق) الأول | ٨٥ / ٨٤ | (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ، لِأَمْلَأَنَّ) جهنم |
| | | | <u>سورة فصلت</u> |
| ٤٢٢ / ٣٦٧ | بنصب (ثمود) | ١٧ | (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَىٰ يَنَا هُمْ) |
| | | | <u>سورة الجاثية</u> |
| ١٤٧ | على قراءة (آيات) بالنصب | ٤ | (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ) |
| ١٤٨ | على قراءة (آيات) بالنصب | ٥ | (وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٍ) |
| ٤٠٧ / ٤٠٦ | بالرفع والنصب بنصب (الحجية) ورفعها | ٢١ | (سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) |
| ٥١٧ | على قراءة شاذة | ٢٥ | (مَا كَانَ حَبَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) |
| | | | <u>سورة القمر</u> |
| ٣٨٦ | على قراءة الافراد فى (خشعا) | ٧ | (خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ) |
| ٤٦٩ | بنصب (كل) | ٤٩ | (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) |

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>القراءة</u> | <u>رقمها</u> | <u>الآية</u> |
|-------------------|---------------------------|--------------|-------------------------------------|
| | | | <u>سورة الحديد</u> |
| | على قراءة رفع (كل) | ١٠ | (وكل وعد الله الحسنی) |
| ٣٣٧ | ونصبها على قراءة الجماعة | | |
| | | | <u>سورة المنافقين</u> |
| | على قراءة الجزم في (وأكن) | | (لولا أخرجتني إلى أجل قريب فأصدق) |
| ١٣٥/١٣٤ | ونصبها على قراءة أخرى | ١٠ | (وأكن) |
| | | | <u>سورة الإنسان</u> |
| ١٢ | على قراءة من نون | ٤ | (سلاسل) |
| ١٢ | على قراءة من نون | ١٦/١٥ | (قواريرا قواريرا) |
| | | | <u>سورة التكويم</u> |
| | على قراءة (ظنين) | ١٤ | (وما هو على الغيب بظنين) |
| ١٧٤ | بالظاء | | |

فهرس الأحاديث والآثار

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>الحديث</u> |
|-----------------------|--|
| ٦٤٨ | × أَلَسْتُمْ تَصْرَفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : فَإِنَّ وَذَلِكَ . |
| ١٦٥ ، ١٦٤ | × إِنْ الرَّجُلُ لِيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ وَمَا كَتَبَ لَهُ نَصْفُهَا ، ثَلَاثُهَا ، رِبْعُهَا ، إِلَى الشَّيْءِ . |
| ٦١٧ | × إِنْ عَقَرْتُمْ لِسَبِيحِينَ خَرِيفًا . |
| ٦٢٩ / ٦٢٨ / ٦٢٦ | × إِنْ مَا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ . |
| ٦٢٩ / ٦٢٣ | × إِنْ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ . |
| ٣٠٣ | × إِنَّهُ سَمِعَهُ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ . |
| ٤٠٦ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٢٢١ | × أَوْ مَخْرَجِي هُمْ . |
| ٣٧٦ ، ٦٥ | × يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ . |
| ٦٨٥ | × فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ : هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ، هُوَ مُحَمَّدٌ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ ، فَأَمَّا وَصَدَقْنَا وَاتَّبَعْنَا ، فَيُقَالُ لَهُ : نَمُّ صَالِحًا ، قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كُنْتَ لِمُؤْمِنًا . |
| ٥٦٨ | × كَلَّ مَوْلُودٌ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ أَوْ يَنْصَرَانِهِ . |
| ٥٤٨ | × كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ . |
| ٧١٤ | × كَمَا تَكُونُوا يُؤَلَى عَلَيْكُمْ . |
| ٣٤٥ | × لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكَفْرِ لَأَقَمْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ . |
| ٥٢ | × لَيْسَ فِي الْخَضِرَوَاتِ صَدَقَةٌ . |
| ٥٠٩ | × مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى . |
| ١٧٢ | × مَنْ طَلَبَ الْقُوَّةَ لَمْ يَتَعَدَّ . |
| ٢٣٧ | × مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ . |
| ٣٠٢ | × تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جِرَادَةٍ . |
| ٦٩٣ | × وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبِرْتُمْ تَقْلَهُ . |

فهرس الأبيات الشعرية * وأنصاف الأبيات

رقم الصفحة

البيت

حرف الهمزة

| | | |
|----------|--|--|
| ٦٢٤، ٦١٩ | يَلْقَى فِيهَا جَانِراً وَظِيَاءً | إِنَّ مِنْ يَدِ غَلِ النَّيْسَةِ يَوْمًا |
| ٦٣٠ | | |
| ١٥٢ | وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً | فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْفَى لَمَّا بِي |
| ١٧٩ | حَدَّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْمَلَاءُ | أَوْ مَنْعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ |
| ٥٣١ | يَكُونُ مَزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ | كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ |
| ٦٠٦ | بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوبِ بَدَاءُ | لِعَلِّكَ وَالْمَحْتَمُومِ حَقٌّ لِقَاؤُهُ |
| ٢٦٨ | إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْآحْيَاءُ | لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتِرَاحَ بِمَيِّتٍ |
| ٢٦٨ | كَاسِفًا بِالْهَ قَلِيلِ الْبَرْجَاءُ | إِنَّمَا الْمَيِّتُ مِنْ يَعِيشُ كَثِييًّا |

حرف الباء الموحدة

| | | |
|-----|--|---|
| ٥٤ | وَكَاَنَّ ذَهَابَهُنَّ لَهُ ذَهَابًا | يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي |
| ٣٠٥ | بِهِ عَسَمٌ يَيْتَفَى أَرْبَابًا | مَرْسَعَةٌ ، بَيْنَ أَرْسَافِهِ |
| ٤٥٤ | عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةٌ وَالْخَشَابَا | أَشْعَلِبَةَ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَا حَا |
| ٥٤٨ | لَا نَرَى فِيهِ عَرِييَا | لَيْتَ هَذَا اللَّيْلُ شَهْرٌ |
| ٥٤٨ | لَكَ وَلَا نَحْشَى رَقِييَا | لَيْسَ إِيَّائِي وَإِيَّيَا |
| ٧٢٠ | وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي الْآلَهُ فَيَعْقَبَا | ثُمَّ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ |
| ٤٦ | إِنَّا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَا فِتْصُوهَا | شَرِبْتُ بِهَا وَالذَّيْكَ يَدْعُو صَبَا حَهُ |
| ٥٧ | فَقُلْ فِي مَقِيلِ نَحْسِهِ مَتْفِييَّب | فَطَلُّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيْدٌ بِنَعْمَةٍ |
| ٦٥ | بِحَوْرَانَ يَعْصُرْنَ السَّلِيْلَ أَقَارِبَهُ | وَلَكِنْ دِيَا فَيُّ أَبُوهُ وَأُمَّهُ |

* لم يذكر هنا بحر البيت ولا قائله اكتفاءً بذكر ذلك في هوامش التحقيق.

البيت

رقم الصفحة

| | | |
|--------------------|--------------------------------|--------------------------------|
| ٧٧ | على حدثان الدهر إذ يتقلبُ | رأيت بنى عصى الألى يخذلوننى |
| ١٢٨ ، ١٨٣ ، ٣٩٣ | ولا ناعب إلا ببين غرابها | مشاعيم ليسوا مصلحين عشيـرة |
| ١٨٢ | إلى ولا دين بها أنا طالبه | وما زرت سلمى أن تكون حبيبة |
| ٢٠٠ | أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب | كذاك أدبت حتى صار من خلقى |
| ١٩٣ ، ٢٢٥ | والمرء عند الرشاء إن يلقها ديب | هذا سراقة للقرآن يد رسـه |
| ٢١٣ | بنى شاب قرناها تصر وتقلب | كذبتم وبيت الله لا تنكحونها |
| ٢٦١ | فيه كما غسل الطريق الثعلب | لدى ن بهز الكف يصيل متنه |
| ٢٩٠ | إلى حبيبا ، إنها لحبيب | لئن كان برد الماء حران ماديا |
| ٣٤٥ | لابوا خزايا وإلياب حبيب | فوالله لولا فارس الجون منهم |
| ٤٦٠ | وطول العهد أم مال أصابوا | وما أدرى أغيرهم تنبأ |
| ٥٠٢ | وتعرض دون العدة خطوب | يرجى الفتى ما إن يلاقى |
| ٥٢٣ | تنزل من جو السماء يصوب | فلست لأنسى ولكن لطفك |
| ٥٢٦ | أبت للأعدى أن تذيخ رقابها | وأتى امرؤ من عصابة غند فيـة |
| ٥٨٢ | من الأدم دبرت صفحته وفاربه | فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل |
| ٦١٣ | لحل أبي المغوار منك قريب | فقلت أدع أخرى وارفع الصوت دعوة |
| ٣٩ | يدعسها بالسهمرى المقلب | وظل لثيران الصريم فما غم |
| ١٢١ | حين استوى ويدا من الحبيب | البدرا شبه ما رأيت بها |
| ١٢١ | في الجيد والعينين واللبيب | ويل للرشا لم يخطها شهبا |
| ١٦١ | فإنك ما أحدثت بالمجرب | فإن تتأ عنها حقبة لا تلاقها |
| ١٨٦ | فقد تركتك ذا مال وذا نشب | أمرتك الخير فافصل ما أمرت به |
| ٣٢١ ، ٣٦٧ | ولكن سيرا في عراض المواكب | فأما القتال لا قتال لديكم |
| ٣٩٤ | فإن الحوادث أودى بها | فأما ترينى ولن لمسة |

البيترقم الصفحة

| | | |
|----------|----------------------------|----------------------------|
| ٤٩٥ | على كان المسومة المراب | سراة بنى أبى بكر تسامى |
| ٦١٩ | إن الرياضة لا تنصبك للشيب | ولو أصابت لقاتت وهي صادقة |
| ٦٣٠ | ن ألمه وأعصه فى الخطوب | إن من لأم فى بنى بنت حسا |
| ٧١٧ | بعتية بن الحارث بن شهاب | إن يقتلوك فقد ثلثت عروشهم |
| ٥٣٤، ٣٥٣ | وقال صحابى: قد وشأنك فاطلب | فكان تنادينا وعتد غذاره |
| ٦٣٥ | وجدت بها طيباً وإن لم تطيب | ألم تر أنى كلما جئت طارقاً |

حرف التاء المشناة

| | | |
|-----|-----------------------------|-----------------------------|
| ٣٨٧ | كما صدئ الحديد على الكماة | ترى أرباقهم متقلد بهم |
| ٧٤ | ومئرى ذو حفر ووذو دلوبيت | فإن الماء ماء أبى وجمدى |
| ٥١٠ | ترفعن ثوبى شمالات | ربما أوفيت فى علم |
| ٢٧٦ | حتوف المنايا أكثرت وأقلت | فلمست أبالى بعد يوم مطرق |
| ٢٨٠ | ولم تكثر القتل بها حين سلئت | بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم |
| ٦١٤ | على ما عهدنا قبل فى العشرات | وكم عاثر ما إن يقال له لماً |

حرف الجيم

| | | |
|-----|-------------------------------|-----------------------------|
| ١٦١ | تجد حطباً جزلاً وناراً تأحجاً | متى تأتنا تلم بنا فى ديارنا |
|-----|-------------------------------|-----------------------------|

حرف الحاء المهملة

| | | |
|-----|---------------------------|----------------------------|
| ٥٥٦ | وطحفة بيض أخرى جناحاً | كتاركة بيضها بالمراء |
| ٧٢٠ | والحق بالحجاز فاستريحاً | سأترك منزلى لبنى تميم |
| ١٩٥ | وعما ألقى منها مترحاً | لقد كان لى عن ضربتين عدمتى |
| ١٥١ | كساع إلى الهيجا بغير سلاح | أخاك أخاك إن من لا أخا له |
| ٤٥٩ | وما شئ حميت بمستباح | أبحت حمى تهامة بعد نجد |

حرف الدال المهملة

| | | |
|----------|-------------------------------|----------------------------------|
| ٣٨ - ٣٦ | قد تمنعانك أن تضام وتضهدا | يد يان بيضاوان عند محلّم |
| ٥٧ | أجندلاً يحملن أم حد ييدا | ما للجمال مشيها وثييدا |
| ٧٣ | كالذ تربي زبية فاصطييدا | فكنت والأمر الذي قد كييدا |
| ١٣٣ | فلسنا بالجبال ولا الحد ييدا | معاوي إننا بشر فأسجج |
| ١٥١ | أخذت على موثقماً وعمودا | لا لا أبوح بحب بثنة إنهننا |
| ٢٢٥ | ويت كما بات السليم مسهدا | ألم تفتض عينك ليلة أرمندا |
| ٥٥٧، ٤٢٥ | بما كان إياهم عطية عودا | قناذ هذا جون حول بيوتهم |
| ٥٩٩ | متيم يشتهي ما ليس موجدوا | كأنني حين أسى لا تكلمني |
| ٦١٦ | خطاك خفافاً، إن حراسنا أسدا | إذا أسودّ جنح الليل فلتأت، ولتكن |
| ٦٧٣ | أضاء لك النار الحمار المقيدا | أعد نظراً يا عبد قيس لعلمنا |
| ٧١٣ | منى السلام، وألا تشعرا أحدا | أن تقرأن على أسماء ويحكمنا |
| ٧١٧ | ولم تجدى من أن تقرى به بددا | إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة |
| ٢٤١ | لأمر ما يسود من يسود | عزمت على إقامة ذي صبياح |
| ٢٩٢ | شحوب وان تستشهدى العين تشهد | وبالجسم مني بيئاً لو علمتسه |
| ٣٣٨ | فأخرى الله رابعة تعبود | ثلاث كلهن قتلت عمدا |
| ٣٩٩ | وهذا عروس باليامة خالبد | أترضى بأننا لم تجف د ماؤنا |
| ٤٦٧ | ولا جدّاً إذا ازدحم الجندود | فلا حسباً فخرت به لتييم |
| ٥٦٥، ٥٠٢ | على السنّ خيراً لا يزال يزييد | وجّ الفتى للخير ما إن رأيتسه |
| ٥١٦ | بشهران إلا الخزي ممن يقودها | لقد علم الاقوام ما كان داءها |
| ٧٦ | هم القوم كل القوم يا أم خالد | وإن الذي حانت بفلج د ماؤهم |
| ٧٩ | لهم دانت رقاب بني معد | من القوم الرسول الله منهم |

البيترقم الصفحة

| | | |
|----------|--------------------------------|---------------------------------|
| ١٠٥ | ركبان مكة بين الغيل والسعد | والمؤمن العائدات الطير يضحها |
| ٦٦٨، ١٤٤ | إلى حماقتنا ، أو نصفه فقيد | قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا |
| ٦٧٢ | | |
| ٢٦١ | ولأقبلن الخيل لآبة ضرغيد | فلا يفنيكم قنا وعوارضنا |
| ٢٧٤ | تجد خير نار عند ها خير موقد | متى تأته تمشو الوضوء نواره |
| ٢٨٥ | سفود شرب نسوة عند مفتان | كانه خارجا من جنب صفحتيه |
| ٤٠١ | بنوهن أبناء الرجال الأبعاد | بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا |
| ٦٣٧، ٥٠٨ | كليلة ذي المائر الأرميد | ومات ماتت له ليليلة |
| ٥٥٩ | بني بطنها هذا الضلال عن المقصد | كمرضعة أولاد أخرى وضيعت |
| ٥٨٣ | براجع ما قد فاته بسراد | وما كل مبتاع ولو سلف صفة |
| ٥٩٣ | وهل يجمع السيفان ويحك في غمد | وعلى النوى في الدار تجمع بيننا |
| ٦١٢ | جهارا ، من زهير ، أو أسيد | لحل الله يمكنني عليهم |
| ٦٨٨، ٦٨٣ | حلت عليك عقوبة المتعمد | شلت يمينك إن قتلت لسلما |

حرف الذال

| | | |
|-----|------------------------|-------------------------|
| ٢٢٧ | وإن شتتم تعاودنا عوازا | فأما تشكروا المعروف منا |
|-----|------------------------|-------------------------|

حرف الراء المهبطة

| | | |
|-----|-------------------------------|----------------------------------|
| ٣٤ | روانف أليتيك وتستطارا | متى ما تلقني فردين ترتجف |
| ٧٣ | أوجبلا أشم مشمخرا | واللذ لو شاء لكنت صخرأ |
| ١٠٩ | لقائل يانصر نصر نصرا | إنى وأسطار سطران سطرأ |
| ١٣٧ | ويجر عطاء يستحق المعابرا | فألفيته يوما يبير عدا |
| ١٩٩ | وفي الأراجيز غلت اللوم والخور | أبا الأراجيز يا ابن اللوم توعدنى |
| ٢٧٠ | حتى ذهبن كلا كلا وصدورا | مشق الهواجر لبعمن مع السرى |
| ٢٧٦ | أطال فألمى أو تناهى فأقصرا | إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده |

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>البيت</u> |
|-------------------|---------------------------------|
| ٣٢٢ | لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ |
| ٥٠٦، ٤٦١ | أصبحت لا أحمل السلاح ولا |
| ٤٦٢ | والذئب أخشاه إن مررت به |
| ٥٠٠ | حراجيح لا تنفك إلا مناخضة |
| ٦١٦ | ألف الصقون مما يزال كأنه |
| ٦٢٨ | لكم سجدا لله المزوران ، والحمى |
| ٧ | على حين من تلبث عليه ذنوبه |
| ٣٠ | ما كان رضى رسول الله فعلهما |
| ٤٧ | فقلنا أسلموا إنا أخوكم |
| ٥٩ | وحمال العنين إذا ألمت |
| ٢٩٢ | وتحت العوالي فى القنا مستظلة |
| ٢٩٨ | بحسبك فى القوم أن يعلموا |
| ٣٦٧، ٣٢١ | فأما الصدور لا صدور لجمفر |
| ٣٣٩ | فأقبلت زحفا على الركبتين |
| ٣٣٩ | فيوم علينا ويوم لنا |
| ٦٥٨، ٣٥٤ | فمن يك سائلا عنى فأنسى |
| ٣٦٤، ٣٧١ | أرواح مودع أم بكور |
| ٤٥٦ | |
| ٣٩٤ | ألا هلك الشهاب المستنير |
| ٤٠٩ | إلى ملك ما أمه من محارب |
| ٤٦٥ | إذا ابن موسى بلالا بلغته |
| ٥٠٥ | وعينان قال الله : كونا فكانتا |
| ٥٤٣، ٥٤٤ | أسكران كان ابن المراغة إذ هجا |
| | نخص الموت ذا الغنى والفقيرا |
| | أطك رأس البعير إن نغرا |
| | وهدى وأخشى الرياح والمطرا |
| | على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا |
| | مما يقوم على الثلاث كسيكرا |
| | لكم قبضة من بين أثرى وأقترا |
| | يرث شربه إذ فى المقام تدابر |
| | والحمران أبو بكر ولا عمر |
| | فقد برئت من الإحن الصدور |
| | بنا الحدثان ، والأنف النصور |
| | طبأ أعارتها العيون الجانر |
| | بأنك فيهم غنى مضر |
| | ولكن أعجازا شديدا ضيرها |
| | فتوب نسبت وثوب أجسر |
| | ويوم نساء ويوم نسر |
| | وجرو لا ترود ولا تعار |
| | أنت فانظر لآتى ذلك تصير |
| | ومد رهنا الحسام إذا نغير |
| | أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره |
| | فقام بفأس بين وصليك جازر |
| | فعولان بالألباب ما تفعل الخمر |
| | تعيما بجو الشام أم متساكسر |

البيت

رقم الصفحة

| | | |
|----------|-----------------------------|-------------------------------|
| ٥٤١ | أظبي كان أمك أم جمار | فإنك لا تبالي بعد هـول |
| ٥٤٨ | عن العهد والانسان قد يتغير | لئن كان إياه لقد حال بعدنا |
| ٦٠٧ | محدب ليلى أن تراني أزورها | لملك ياتيسا نزا في مريرة |
| ٧١٢ | وأثل موبودا وسد مفاقره | فلما رأى أن ثمر الله مالله |
| ٧١٦، ٨٧ | عارا ورب قتل عمار | إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن |
| ٦٤٢ | عن ناجد به وحلت الخمر | في مجلس ضحك السرور به |
| ٣٧ | بجنب عنيزة رحيا مديـر | كانا غدة وني أبينا |
| ٩٨ | حراس أبواب على قصورها | باعد أم الصمرو من أسيرها |
| ١٣٧ | يقصد في أسوقها وجائـر | بات يفشيها بعضب باتـر |
| ١٤١ | من همر البجلة جباب حشور | أبك آية بي أو مصـدر |
| ١٤٣ | دعوا يالكلب واعترينا لعامر | فلما لحقنا والحياء عشيـة |
| ١٨٨ | اضرب بالسيف رقاب الكفرة | أنا الذي ستمن أمي هيـة |
| ١٩٢ | سود المهاجر لا يقران بالسور | هن الحرائر ولا ربات أحمره |
| ٢٢٩ | سبحان من علقمة الفاخر | أقول لما جاءني فخـره |
| ٢٣٠ | فحملت برة واحتطت فجار | أنا اقتسنا خطتنا بيننا |
| ٢٦٥ | وهل بدارة يا للناس من عار | أنا ابن داره معروفنا بها نسبي |
| ٢٩٤، ٢٨٧ | فيهم ورهط ربيعة بن حذار | رهط ابن كوز محقبي أذراعهم |
| ٤٦٧، ٤٢٦ | ولا ذا ضياع هن يتركن للفر | فلا ذا جلال هينه لجلاله |
| ٥٠٦ | كنيت به فاضت دموعي على نحري | وكنت به أكني فأصيت كلمنا |
| ٥٣٤ | وأبى فكان وكنت غير غـدور | إني ضمنت لمن أتاني ما جنـي |
| ٦٤٩، ٦٣٠ | ولكن زنجي عظيم المشافر | فلو كنت ضبيا عرفت قرابتـي |
| ٦٨٨ | دعيت نزال ولمسح في الدعـر | ولأنت أشجع من أسامة إذ |

البيت

رقم الصفحة

٦٣٥ شئز جنبي كأتى مهـ دأ جعل القين على الذق إبره

حرف البازي

٦١٦ إن المعجوز غمة جـ روزا تأكل كل ليلة فقيـ رزا

حرف السين المهملة

١٨٥ هيفاه من نسج ابن داود نشرة تخيرتها يوم اللقاء الملايسا

٤٤٠ فأصبحت بقرقرى كوانسا فلا تعلمه أن ينام البائسا

١٨٩ آليت حب العراق الدهر اطعمه والحب يأكله في القرية السوس

٢٧٩ تقول وصكت وجهها بيمينها أبطلى هذا بالرحى المتقاعس

٦٢٠ والشيوخ لا يترك أخلاقه حتى يوارى في ثرى رسمه

٦٧١ أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالشغام المخلص

حرف الصاد المهملة

٦٩٥ أكاشره وأعلم أن كلانسا على ما ساء صاحبه حريص

حرف الضاد المعجمة

٢٧٠ إذا أكلت سمكا وفرضنا ذ هبت طولا وذ هبت عرضا

٥٠٤ بتيها قفر والمطى كأنهم قذا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

حرف الحين المهملة

١١١ أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقيه وقوعا

١٥٧ ياليتنى كنت صبيا مرضعا تحطى الذلفاء حولاً أكتما

١٦٨ ذ ريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفتني حلمي مضاعا

٤٣٥، ١٧٦ تعدون عقر النبي أفضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمي المقنما

٢٢٨ وغير الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبعه أتباعا

٣٢٣ إذا المرء لم يخش الكريهة أو شكت هبال الهوينى بالفتى أن تقدا

٤٣٤ فمن نحو نؤمته بيت وهو أمين ومن لا نجزه يمس منا مفرعا

| رقم الصفحة | البيت |
|------------|--------------------------------|
| ٥٢٧ | قفي قبل التفرق يا ضباعا |
| ٦٣٣ | فلو أن حق اليوم منكم اقامة |
| ٧ | على حين عاتبت المشيب على الصبا |
| ٣٠ | أخذنا بأفاق السماء عليهم |
| ٦٠ | لما أتى خبر الزبير تواضعت |
| ١١٣ | عفا ذو حسا من فرتنا بالفوارع |
| ١٧٠ | توهمت آيات لها فحرفت لها |
| ١٧٠ | رماذ ككهل المين ليا أبينه |
| ١٨٣ | منا الذي اغتير الرجال ساحة |
| ٢٠٥ | فوالله ما أدري غريم لويتسه |
| ٢٥٧ | فورن والعميق مقعد رابى الـ |
| ٣٤٩ | أبا خراشة أما أنت ذا نفير |
| ٣٩٩ | ينام بأحدى مقلتيه ، ويتقى |
| ٤٣٥ ، ٤٣٦ | ونبت ليلي أرسلت بشفاعية |
| ٤٨٦ | فيا عجبا حتى كليب تسبني |
| ٦٠١ ، ٦٠٥ | بكت جزعا واسترجمت ثم آذنت |
| ٦٩٦ | لا نسب اليوم ولا خلقة |
| ١٢٨ | لا تجزعي إن منفا أهلكته |
| ٤٨٧ ، ٤٤٢ | وكوني بالمكارم ذكربني |
| ٥١٤ | قد أصبحت أم الخيار تدعى |
| ٣٣٨ | |
| | ولا يك موقفك منك الوداعا |
| | وإن كان سرح قد مضى فتسرعا |
| | وقلت ألما أصح والشيب وانزع |
| | لنا قمران والنجوم الطوالع |
| | سور المدينة والجبال الخشع |
| | فجئنا أريك فالتلاع الدافع |
| | لستة أعوام وذا العام سابح |
| | ونؤى كعذم الحوض أثلم خاشع |
| | وجودا إذا هب الرياح الزعاع |
| | أيشند ان قاضاك أم يتضرع |
| | ضربا خلف النجم لا يتلوع |
| | فإن قوصي لم تأكلهم الضبع |
| | الصنايا بأخرى ، فهو يقطان هاجع |
| | إلى ، فهلا نفس ليلي شفيها |
| | كان أبها نهشل أو مجاشع |
| | ركائبها أن لا إلينا رجوعها |
| | اتسع الخرق على الراقع |
| | وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي |
| | ودلى دل ماجدة صناع |
| | على ذنبا كله لم أصنع |

حرف الفاء

| | | |
|---------|---|--|
| ٦١٦٠٦٠٤ | قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مَحْرَفًا | كَأَنَّ أُنْثَىٰ إِذَا تَشَوَّفَتْ |
| ٥٣٩ | مِنَ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتًا أَوْ مَجْلَفًا | وَعَسَىٰ زَمَانُ يَأْبَىٰ مِرْوَانَ لَمْ يَسُدَّ |
| ١٩٤ | وِخَالَفَ ، وَالسَّفِيهُ إِلَىٰ خِلَافِ | إِذَا نَهَى السَّفِيهُ جَمْرِي إِلَيْهِ |

حرف القاف

| | | |
|-----|--|--|
| ٣٣٢ | وَعَلَى الْقَلْبِ مِنْ أَسْمَاءٍ مَا عُلِقَا | إِنَّ الْخَلِيْفَةَ أَجَدَّ الْبَيْنِ فَانْفَرَقَا |
| ٣٣٢ | فِيْدٍ وَتَارَاتٍ يَجْمُ فِيْهِ سِرْقٌ | وَأَنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً |
| ٣٨٨ | مِنَ الْأَرْضِ مَوْتَةٌ وَيِيْدَاءٌ سَطْمَقٌ | وَإِنَّ امْرَأًا أَسْرَىٰ إِلَيْكَ وَدُونَكَ |
| ٣٨٨ | وَأَنْ تَعْلَمِي أَنْ الصَّامَانَ مَوْفَقٌ | لِمَحْقُوقَةٍ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ |
| ٦٧٣ | بِفَرْقٍ يَخْشِيهِ بِهَجْمِهِ نَاعِقَةٌ | وَلَكِنَّمَا أَجْدَى وَأَمْتَحَ جَعْدُهُ |
| ٦٩٨ | فِرَاقِكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقِي | فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي |
| ٧٨ | ذَوَاتٍ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِي | جَمَعْتَهَا مِنْ أَيْنِيقٍ مَوَارِقِي |
| ٣٠٨ | إِلَّا مَرْحَبٌ وَأَدِيكَ غَيْرُ مَضِيْقِي | إِذَا جِئْتَ بَوَابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا |
| ٤٣٣ | وَتَمَطَّفٌ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي | فَمَتَىٰ وَاعْلُ يَنْبَهُمْ يَحْيِيُّوهُ |

حرف الكاف

| | | |
|-----|---|--|
| ٢٧٥ | نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَا لِي كَمَا | فَلَمَّا غَشِيَتْ أَظْفِيرَهُ مَم |
| ٢٥٣ | وَمَا تَقَدَّتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا | تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي |

حرف اللام

| | | |
|-----|--|--|
| ٧٦ | قَتَلَا الطُّوْكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ | أَبْنَى كَلِيْبٍ إِنْ عَمِيَ اللَّيْلُ ذَا |
| ١٢٤ | وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا | أَبُو حَنْشٍ يُوْرُقْنَا وَطَلُّوْكَ |
| ٣٤٧ | فَلَوْ الْغَمْدُ يَمْسُكَ لَسَالَا | يَذِيْبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ |
| ٣٩٥ | وَلَا بَيْدَانٍ نَاجِيَةٌ نَمُولَا | أَجِدُّكَ لَنْ تَرَى بِشَمْلِيْبَاتِ |

البيوت

| رقم الصفحة | | |
|------------|------------------------------|------------------------------|
| ٣٩٥ | ببعض نواشغ الوادى حمولا | ولا متدراك والشمس طفلا |
| ٥٠٠ | وما صاحب الحاجات الا محلا | أرى الدهر الا منجبونا بأهله |
| ٥٧١ | روض الأمانى لم يزل مهزولا | من كان مرعى عزمه وهمومه |
| ٦٤٩ | وان فى السفر ما مضى مهلا | ان محلا وان مرتحلا |
| ٧١٨، ٧١٩ | كان يؤخذ المرء الكريم فيقتلا | قروم تسامى عند باب دفاعه |
| ٧٢١ | | |
| ٧١٩ | كأبة أنها فقدت عقيللا | تظل الشمس كاسفة عليه |
| ٣٥٥، ٣٠٨ | صبر جميل فكلانا مبتلى | يشكو إلى جلى طول السرى |
| ٦١ | ولا أرض أبقل ابقالها | فلا مزنة ودقت ودقها |
| ٤٥٧ | فكلا جزاه الله عنى بما فعل | أميران كانا أخيانى كلاهما |
| ٧١ | أنحب فيقضى أم ضلالها | ألا تسألان المرء ماذا يحاول |
| ١٨٧ | رب العباد إليه الوجه والممل | استغفر الله ذنبا لست محصيه |
| ٢٠١ | وصحابتيك أخاك ذاك قليل | يا عمرو إنك قد ملت صحابتى |
| ٢٤٥ | قليل سوى الطمن النهال نوافله | ويوم شهدناه سليما وعامرا |
| ٢٦٢ | إذا لم يحام دون أنثى حليلها | وكرار خلف المحجرين جواده |
| ٢٩٢ | يلوح كأنه خليل | لمية موحشا طليل |
| ٣٠٩ | وهاج أهواءك المكنونة الطليل | اعتاد قلبك من سلمى عوائده |
| ٣٠٩ | وكل حيران سار ماؤه خليل | ريح قواء أذاع المحصرات به |
| ٣٨٦ | بصيرا بها لم تعد عنها مشاغله | يجران ثنيا خيرها عظم جازة |
| ٤٨٦ | لعلك تهديك القرون الأوائل | فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب |
| ٥٦٢ | وليس منها شفاء الداء صندول | هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها |
| ٦٢٧ | مكان يا جملا حبيت يارجل | ليت التحية كانت لى فاشكرها |
| ٦٣١ | بعدته ينزل به وهو أعزل | ولكن من لا يلق أمرا ينوبه |

البيت

رقم الصفحة

| | | |
|----------|-------------------------------------|--------------------------------|
| ٦٤٢ | ضروس تهرُّ النَّاسُ أنيابُها عَصْلُ | إذا لحقت حربٌ عوانٌ مضرة |
| ٦٦٢ | أخاك مصابُّ القلبِ جمَّ بلابله | فلا تُلحنى فيها فإنَّ بحبِّها |
| ٦٦٣ | أثافيها حماماتٌ مشـوولٌ | كانَّ ، وقد أتى حولٌ كميـلٌ |
| ٦٩٥ | أن هالك كل من يخفى وينتمل | في فتية كسيوف الهند قد علموا |
| ٦ | حمامة في غصونٍ ذات أو قال | لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت |
| ٣٤ | ظرف عجوز فيه ثنا حنظل | كانَّ خصييه من التـدلـدل |
| ٧٩ | ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل | ما أنت بالحكم الترضى حكومتـه |
| ١٢٩ | صفيف شواء أو قد ير معجـل | وظلَّ طهارة اللحم من بين منضج |
| ١٧٥ | فإنى شريت الحلم بعدك بالجهل | فإن تزعمينى كنت أجهل فيكم |
| ٢٦٠ | فقال لك الويلات إنك مرجـلى | ويوم دخلت الخدر خدر عنيـزة |
| ٢٨٢ | تسمى ببزتها لكل جهـول | الحرب أول ما تكون فتية |
| ٣٠٤ | فتربُّ لأفواه الوشاة وجندل | لقد ألب الواشون ألباً لجمعهم |
| ٣٣١ | وأد معها يذرين حشو المكاحل | وما أنس مل أشياء لا أنس قولها |
| ٣٣٨ | بالحق لا يحمد بالباطـل | وخالد يحمد ساداتنا |
| ٤٩٩، ٣٥١ | ولو قطعوا رأسى لَدَيْكَ وأوصالى | فقلت : يمين الله أبرح قاعداً |
| ٥٠١ | وكيف ومن عطاءك جل مالى | لما أغفلت شكرى فانتصحنى |
| ٥٠٦ | وكذلك الدهر حالاً بعد حال | ثم أضحوا لعب الدهر بهم |
| ٦٥١ | أناخ قليلاً فوق ظهر مسيل | وما كنت ضفاطاً ولكن طالباً |
| ٦٥٠ | فبتنا على ما خيلت ناعى بال | فليت دفعتم الهم عنى ساعة |
| ٦٨٩ | لناموا ، فما إن من حديث ولا صالى | حلفت بالله حلقة فاجـر |
| ١٨٨ | وكان أبوك يسمى الجمـل | سميت كعباً بشر العظام |
| ٢٢٨، ٢٢١ | على وألت حلقة لم تحلـل | ويوماً على ظهر الكثيب تعذرت |

| | | |
|-----|--|---|
| ٢٤٦ | طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكُرَى زَادَ الْكَسْلَ | رَبِّ ابْنِ عَمِّ لَسْلَيْمٍ مَشْمَعْلَ |
| ٢٥٤ | مَكَانَ الْقِرَادِ فِي أُسْتِ الْجَمَلِ | وَأَنْتَ مَكَانَكَ مِنْ وَاثِلِ |
| ٣٠٣ | بَشَقٍ وَشَقٍّ عِنْدَنَا لَمْ يَحْوَ | إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَفَتْ لَهُ |
| ٤٣٣ | أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ | صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِلِ |
| ٦٤٧ | وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يَفْعَلِ | فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا ذَكَرَهُ |

حرف الميم

| | | |
|---------|--|---|
| ٥٧٢٠١٦٣ | وَلَكِنَّهُ بِنْيَانٌ قَوْمٌ تَهْدِيهِمْ مَآ | فَمَا كَانَ قَيْسٌ هَلِكُهُ هَلِكًا وَاحِدِ |
| ٢٧١ | عَلَى خُلُقٍ نَشَأَتْ بِهِ غَلَامًا مَآ | دَعَى لَوَمِيٍّ وَمَعْتَبَتِي أَمَامًا |
| ٣١٤ | كُنْصَنِ الْأَرَاكِ وَجِهَهُ حِينَ وَشَمَا | أَقُولُ وَفِي الْأَكْفَانِ أَرْوَعٌ مَا جَدُّ |
| ٤٢٣ | نَالَفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوِي نِيَامًا مَآ | فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنِ مَسْرٍ |
| ٦٢١ | لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا | إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيْدُهُمْ |
| ٧٣٣ | يَدِينِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمًا مَآ | مَتَى تَقُولُ الْقَلْبُ الرُّوَّاسِمًا |
| ٧٢ | وَنَعْبِدُهُ وَإِنْ جَعَدَ الْعَمُومُ | نَصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قَرِيْبُهُ |
| ١١٩ | أُمَّ حَيْلِهَا إِذَا نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ | هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدِعْتَ مَكْتُومُ |
| ١٦٧ | عَلَى جُودِهِ لَضَنٌّ بِالْمَاءِ حَاتِمُ | عَلَى حَالِهِ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا |
| ١٧٨ | كَرَامًا مَوَالِيهَا الثَّمِيمَا صَمِيمَا | نَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجُودِ أَصْبَحْتُ |
| ١٩٠ | كَلَامِكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ | تَمْرُونَ الدِّيَارِ وَلَمْ تَمُوجُوا |
| ٢٠٦ | إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيْشُ سَهَامَهَا | وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتِيَنَّ مَنِيَّتِي |
| ٢٥٥ | مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا | فَقَدْتُ ، كَلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ |
| ٢٥٨ | مَنَاطُ الثَّرِيَا قَدْ تَعَلَّتْ نَجُومَهَا | وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ |
| ٢٨٣ | قَبْلَ التَّفْرِقِ مَيْسِرٌ وَنَدَامُ | عَهْدِي بِهَا الْحَيِّ الْجَمِيْعِ وَفِيهِمْ |
| ٤٣٧ | مَعْقَبٌ مِنْ قَدَاحِ النَّبْعِ مَقْرُومُ | وَقَدْ يَسْرَتْ إِذَا مَا الْجُوعُ كَلْفَهُ |

البيت

رقم الصفحة

| | | |
|----------|----------------------------------|--------------------------------|
| ٤٣٩ | - وان لم ألقه - الرجل الظلوم | ان هولم يخلعتني في ابن عمي |
| ٤٦٧ | بالدار لو كلمت ذا حاجة صمم | لا الدار غيرها بمدى الأنيس ولا |
| ٤٩٥ | وجيران لنا - كانوا - كرام | فكيف إذا مررت بدار قوم |
| ٥٩٨ | كان الأرض ليس بها هشام | فأصبح بطن مكة مقشعرا |
| ٦١٣ | بشيء إن أمكم شريه | لعل الله فضلكم علينا |
| ٦٧٤ | أبا جعل لعلما أنت حالهم | تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن |
| ٧٢٤ | لهنك من برق على كريم | ألا ياسنا برق على قليل الحمى |
| ٢٨٣ | وقد زال الهماليج بالفرسان واللجم | عهدى بهم يوم باب القريتين |
| ٣٠٩ | فعمائتين فهضب ذى أقدام | لمن الديار غشيتها بسهام |
| ٣٠٩ | ولميس قبل حوادث الأيتام | ديار لهند والرباب وفرتنى |
| ٣٥٨ | ولو رام أسباب السماء بسلم | ومن هاب أسباب المنية يلقيها |
| ٥٦٦ | فحسبك ما تريد إلى الكلام | إذا ما المرء كان أبوه عبس |
| ٥٩٤ | نبكى الديار كما بكى ابن حذام | عوبها على الملل المحيل لأتينا |
| ٦٠٤، ٦٠١ | نزلت على البواخ من شمَام | كأنى إذ نزلت على المعلى |
| ٦٠٢ | بنوعيد شمس من مناف وهاشم | ولكن نصفاً لو سبيت وسبنتى |
| ٦٢٠ | ومن العناء رياضة المهرم | أتروض عرسك بعد ما هرمت |
| ٦٢٧ | يزرع الود في فؤاد الكريم | كيف أصبحت كيف أسيت ممّا |
| ٧٠٢ | ألم تياسوا أنى ابن فارس زهدم | أقول لهم بالشعب ، إذ يبسروننى |
| ٧٠٤ | لكان لكم يوم من الشر مظلم | فأقسم أن لو التقينا وأنتم |
| ٧١٥ | جهاراً ولم تغضب لقتل ابن حازم | أفغضب أن أننا قتيه حزتنا |
| ٧٢٣ | كان ظبية تمطو إلى وارق السلم | ويوماً توافينا بوجه مقسّم |
| ٧٣٤ | إذا انه عبد القفا واللهمازم | وكنت أرى زيدا كما قيل سيّداً |

رقم الصفحة

البيت

| | | |
|----------|----------------------------------|------------------------------|
| ١٧ | سريعاً وإلاَّ يُبدَّ بالظلم يظلم | جريئاً متى يظلم يعاقب بظلميه |
| ٣٥ | على النابح العاوي أشدَّ رجماً | هما نفاً في في من فمويهما |
| ٦٠ | كفى الأيتام فقد أبى اليتيم | إذا بعض السنين تعرفتنا |
| ٦٤ | وقلنا للنساء بها أقيمي | تركنا الخيل والنعم المفدى |
| ١٠٧ | يفضلها في حسب وميسم | لو قلت ما في قومها لم تيشم |
| ٢٧٠ | أشقَّ رحيب الجوف معدل الجرم | طويلٌ مثل النعق أشرف كاهلاً |
| ٥٢٧، ٣١٥ | حرمت على ، وليتها لم تحرم | ياشاة من قنص لمن هلَّت لاه |
| ٦٣٦ | باتت طراباً ومات الليل لم ينم | حتى شأها كليل مؤهناً عميل |

حرف النون

| | | |
|-----|-----------------------------|------------------------------|
| ٤٧ | بكين وقد يننا بالأبيننا | فلما تفقدن أصواتننا |
| ٤٧ | وكننت له كشر بني الأخيننا | وكان لنا فزارة عم سونو |
| ٤٨ | مق كنا لأمك مقتويننا | تهددني وتوعدني رويدا |
| ١٩٢ | أنخنا للكلاكل فارتميننا | فلما أن توافقنا قليلاً |
| ٢٥٣ | إذا جلسوا منا ولا من سوائنا | ولا ينطق الفحشاء من كان منهم |
| ٢٦٢ | عند الصفاة التي شرقى حورنا | هبت جنوباً فذكرى ما ذكرتكُم |
| ٤٠ | شهرى ربيع وجماد بيناه | فعلته لا تنقض شهريناه |
| ٣١٣ | يلقحه قوم وتنتجوناه | أكل عام نعم تحووناه |
| ٥٤٠ | أسجر كان طيبك أم جنون | ألا من مبلغ حسان عننى |
| ٦٣٣ | وأعلم بأن كما تدين تددان | وأعلم وأيقن أن ملكك زائل |
| ٧١٤ | وترضى أن يقال أبوك زان | أتغضب أن يقال أبوك عاف |
| ٣١ | عينه فانشى بلا عينين | جاد بالعين حين أعى هواء |
| ٣٤ | فيصبح جافراً قرح العجان | وان الفحل تنزع غصيتاه |

رقم الصفحة

البيت

| | | |
|-----------|-----------------------------|-------------------------------|
| ٣٦ | جرى الدميان بالخبر اليقين | فلو أنا على حجرٍ ذبحنا |
| ٥١ | وقد جاوزت حدَّ الأرميين | وما يدري الشحراء مني |
| ٧٢ | ولكن بالمضيب نبئيني | دعي ماذا علمت سأتقيبه |
| ٩٦ | لست من لهو ولا اللهو مني | أيها السائل عنه وعنني |
| ١١٧ | بسبح زمين الجمر أم بثمان | لصمرك ما أدري وإن كنت داريًا |
| ١٢٠ | فاعرف منك غشي من سميتني | فأما أن تكون أخي بحسبي |
| ١٢٠ | عدوا أتقيك وتتقينني | والأفأرحني واتخذنني |
| ١٣٠ | بصوت أن ينادي داعيان | فقلت ادعي وادع فإن اندي |
| ١٧٣ | أدفعه عنِّي ويسرند ينني | قد جعل الناس يفرند ينني |
| ١٨٨ | كان سويقتيها منجلان | وما صفراء تكني أم عمرو |
| ١٨٩ | أخاها ، ولم ارضع لها بلبان | دعتني أخاها أم عمرو ، ولم يكن |
| ٥٥٢ ، ٤٠٨ | طنون ، أن مطرح الظنون | كلا يوصي طوالة وصل أروي |
| ٥٤٧ | أخوها عذته أمه بلبانها | فإن لا يكنها أو تكنه فانتسه |
| ٥٦٢ | وليس كل النوى تطلق المساكين | فأصبحوا والنوى على معرسهم |
| ٧٠٣ | وما بالحزانت ولا القمين | أما والله أن لو كنت حُرًّا |
| ١٥ | من طلل كالأحمي أنهبين | يا صاح ما هاج الدمع الذرفن |
| ٥٠٦ | ياليت ما كان كان لم يكن | بالله قولوا كذا بأجمعكم |
| ٦٠٨ | ك وقد كبرت فقلت انتسه | ويقلن شيب قد عالا |

حرف اليا

| | | |
|-----------|-------------------------------|----------------------------|
| ١٢٢ | وشم اذا أصبحت أصبحت غاد يا | أراني اذا ما بتت على هوى |
| ١٨٣ ، ١٢٩ | ولا سابق شيئًا اذا كان جائيًا | بدا لي أني لست مدرك ما مضى |
| ٣٩٣ | | |

البيترقم الصفحة

| | | |
|------------------|-------------------------------|----------------------------------|
| ٣٧٢، ٣٦٣ | وأكرومه الحيين خلوكما هيا | وقائلة خولان فانكح فتاتهم |
| ٤٥٦ | | |
| ٦٥٩ | من الأمر أو بيد ولهم مبدأ ليا | ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى |
| حرف الالف اللينه | | |
| ٥٨٠، ٤٩ | والد هربا لإنسان د واري | أطريا وأنت قنسسرى |
| ٦٥٩ | أو يحولن من دون ذاك الردى | ليت شعري هل تم هل آتينهم |
| ٧٢ | وان انفقته الا للذنى | وليس المال فاعلمه بممال |
| ٧٢ | لأقرب أقربيك وللقصى | ينال به الحلاء وتصطفيه |
| ٣٥٢ | نعم وفريق ليمن الله ما ندرى | فقال فريق القوم لما نشدتهم |
| ٤٦٢ | ورما هنا بالطعن تنتظم الكلى | تغلى الجماجم والألف سيوفنا |
| ٦٣٣ | وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى | فليت كفافا كان خيرك كلله |
| ٤٣٩ | إذا الكواكب خاوية | من كل غيث في السنين |

أنصاف الابيات مرتبة على حسب ورودها فى الكتاب

| | |
|---------|--------------------------------------|
| ٧ | * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * |
| ٧٢٣، ١٥ | * ما تزل برحالنا وكان قدين * |
| ١٦ | * وقائم الأعماق خاوى المخرقن * |
| ٢٥ | * لعمري لقوم قد نرى أمس فيهم * |
| ٣٢ | * ترتج ألياه ارتجاج الوطب * |
| ٧٤ | * فحسبى من ذى عندهم ما كفيننا * |
| ٧٧ | * تيد الألى يأتينها من ورائها * |
| ٨٠ | * نكن مثل من ياذب يصطهبان * |
| ٨٤ | * وهل ينعمن من كان فى العصر الخالى * |

رقم الصفحة

البيت

| | |
|----------|--------------------------------------|
| ١٠٥ | * وجاهد عليه كل اسحم هطّال * |
| ١٠٧ | * ترمى بكفى كان من ارض البشر * |
| ١٠٨ | * أقسم بالله أبو حفص عمـر * |
| ١١٤ | * إنَّ الخليل أجَدَّ البين فانفرقا * |
| ١١٥ | * فيا عجباً حتى كليب تسبني * |
| ١٥٥ | * قد صبرت البكرة يوماً أجمعا * |
| ٥٨٢ | * فبات منتصاً وما تكرد سـا * |
| ٢٢٣ | * ورضيت فذلت صعبة أى إزال * |
| ٢٤٥ | * فى ليلةٍ يحبها الطعمـا * |
| ٧٠٤، ٢٧٤ | * وقد اغتدى والطير فى وكناتها * |
| ٦١٥، ٢٨٦ | * ياليت أيام الصبا رواجمعا * |
| ٦٤٩ | |
| ٤٩٣ | * فابت إلى فهم وما كدت آعما * |
| ٥٨٢ | * لو عصر منها البان والمسك انعصر * |
| ٦٣٦ | * وحرّ هجير يترك الماء صاـدا * |
| ٦٣٨ | * ونمت وما ليك المطى بناءم * |
| ٦٤٢ | * وضحك المزن بها ثم بكى * |
| ٦٩٣ | * جاءوا بحدقٍ هل رأيت الذئب قـل * |
| ٧٢٢ | * كأن وريديه رشاء غلب * |
| ٧٢٦ | * ولكننى من حبها لعميد * |

فهرس الأشال

رقم الصفحة

٥٠٧

إذا سمعت بسرى القين فاعلم أنه مصبح

٣٠٤

أمت في الحجر لا فيك

٣٠١

شراً هراً ذاً ناب

٣٠١

شراً ما جاءك إلى مخة عرقوب

٣٠٢

شيء ما جاء بك

٤٩٣

عسى الضوير أبوسا

٦٢٠

عود يعلم المنج

١٩٤

من كذب كان شراً له

فهرس لبعض الأساليب والنماذج النحوية

| | |
|-----------------|--------------------------------|
| رقم الصفحة | إئت السوق أنك تشتري لنا سويقاً |
| ٥٩٤ | اتته كتابي فاحقرها |
| ٥٩ | اجتمعت أهل البيطة |
| ٥٩ | أخطب ما يكون الأمير قائماً |
| ٣٥٥٠ ٢٨٢ | أغوك والدنيا يد مها |
| ٤١١ | أرخص ما يكون البرقفيزين بدرهم |
| ٢٨٢ | أرسل إليه بأن ما أنت وذا |
| ٦٩٦ | أرسلها الحراك |
| ٢٦٦ | اشتمل الصماء |
| ٢٢٣ | أقائماً وقد قعد الناس |
| ٦٤٣ | أكثر شربي السويق ملتوتاً |
| ٦٥٩٠٣٥٥ | أكلوني البراغيث |
| ٠٦٥٠٦٤٠٦٢٠٥٩ | |
| ٣٨٧٠٣٨٦٠٣٧٦٠٣٧٣ | أما أنت مندالقا انطلقت معك |
| ٣٤٩٠٣٤٨ | أما ترى أي برقي هاهنا |
| ٢٠٩ | أما إن جزاك الله غيراً |
| ٧٣٤٠٧٠٠٠٦٩٢ | أما والله أن لو فعلت لفعلت |
| ٧٠٥٠٧٠٣ | امطيتك فرسى مهرة |
| ٢٧١ | أما العسل فانا شراب |
| ٣٦٨ | أنت وشأنك |
| ٥٣٧٠٣٥٣ | إن بك زيدا ما غود |
| ٦٦٢٠٦٢٥٠٦٢٤ | إن تزينك لنفسك وان تشبينك لهيه |
| ٦٨٢ | إن خيراً منك عمرو |
| ٦٥١٠٥٢٤٠٣١٦ | إن غيرها ابلاً وشاء |
| ٦٤٩ | إن قريباً منك زيد |
| ٦٥١٠٥٣٨ | إنك ما وخيراً |
| ٦٥٨٠٣٥٤ | إن لك زيدا واقف |
| ٦٦٢ | |

رقم الصفحة

| | |
|---------|--|
| ٥٢٤٠٣١٦ | إِنَّ مِثْلَكَ زَيْدٌ |
| | إِنْ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا |
| ٦٠٧ | إِنَّ وِرَاكِبَهَا |
| ١١٨ | إِنَّهَا لِابْنِكَ أُمٌّ شَاهٍ |
| ٤٧٥ | إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ نَازِهِونَ |
| | إِنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ |
| ٩٨ | أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصَّغِيرُ وَالدِّرْهَمُ الْبَيْضُ |
| ٥١٠ | بِرَحِ الْخِفَاءِ |
| ٤٠٥ | تَمِيحِي أَنَا |
| ٢٧٦ | جَاءَ الْقَوْمُ طَرًّا |
| ١٥٨ | جَاءَ الْقَوْمُ قَضَّوْهُمْ بِقَضِيضِهِمْ |
| ٢٦٦ | جَاءُوا وَالْجَمَاءُ الْخَفِيرُ |
| ١١٥ | جَاءَ النَّاسُ حَتَّى الْأَمِيرِ |
| ٣٩٣ | حَسْبُكَ بَيْنَ النَّاسِ |
| ١٠٠ | حَسَنٌ بَسَنٌ |
| ٦٣٠٦٢ | حَضَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ |
| ٢٧٢ | خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا |
| ٦٠ | ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ |
| ٢٧١ | دُونَكَ مَطِيئِي نَاقَةٌ |
| ١٤٤ | رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٌ |
| ٢٢٣ | رَجَعَ زَيْدُ الْقَهْقَرِيِّ |
| ١٨٩٠١٧٣ | رَحِبْتَكُمْ الطَّاعَةَ |
| ٣٠٢ | رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ |
| ٨٣ | رَكِبْتَ مَا رَكِبْتَ |
| ٣١٤ | زَيْدٌ حِينَ طَرَّ شَارِبُهُ |
| ٣١٤ | زَيْدٌ حِينَ بَقَلَ وَجْهُهُ |
| ٤١١ | زَيْدٌ وَالرِّيْحُ بِيَارِهَا |
| ٥٧٠ | زَيْدٌ كَانَ عِلْمُهُ نَافِعًا |

| <u>رقم الصفحة</u> | |
|-------------------|--------------------------------|
| ٥٦٦ | زيد كان أبوه منطلق |
| ٥٧١، ٥٧٠ | زيد كان وجهه حسن |
| ٣١٧، ٣١٦ | سواء عليّ أقمت أم قعدت |
| ٦٣٥ | سير عليه غفوق النجم |
| ٤٩٨، ٤٩٣ | شخذ شفرته حتى قعدت كأنها حريرة |
| ١٠٠ | شيطان ليطان |
| ١١٥ | شتم زيدا الناس حتى الأراذل |
| ٣٨٧، ٣٥٥، ٢٨١ | ضربى زيدا قائماً |
| ٦٥٩ | |
| ٢٦٦ | طلبتة جهدي وطاقتي |
| ٥٤٩، ٤٠٤ | على التمرة مثلها زيدا |
| ٢٦٩ | علمته الحساب باباً باباً |
| ٥٤٨ | عليه رجلاً لَيْسَنِي |
| ٢٦٩ | في الدار رجل قائماً |
| ٤٠٤، ٢٩٧ | في الكتاب أنك قائم |
| ٦٠ | قطعت بعنق أصابعه |
| ٦٢ | قال فلانة |
| ٧٠٩، ٦٩٧، ٦٩٦ | قد علمت ألا تقول ذاك |
| ٢٧٥ | قمت وأصك عينه |
| ٦٠٠ | كانك بالصيف قد جاء |
| ٦٠٠ | كانك بالشتاء مقبلاً |
| ٢٧٣ | كلمته فوه إلى في |
| ٦٥٨، ٥٣٧، ٣٥٢ | كل رجل وضيعته |
| ٥٥٨، ٥٥٧، ٥٥٦ | كانت الحمى تأخذ زيدا |
| ٥٥٦، ٥٦٠، ٥٥٩ | |
| ٥٦٥، ٥٦٢ | |
| ٢٧٦ | لأضربنه ذهب أو مكث |

| <u>رقم الصفحة</u> | |
|--------------------|--|
| ٧١٩ | لحقُّ أنه زاهبٌ |
| ٥٦٢، ٥١٠ | ليس خلق الله مثله |
| ٢١ | ليس بقرشياً ودعنا من تمران |
| ٢٧٣ | لقيته عليه جبهةٌ وشي |
| ٢٥٩ | له صوت صوت الحمار |
| ٦٤٦، ٥٧٨ | ما أنت وزيداً |
| ٥٧٨ | ما أنت وقصعة من ثريد |
| ٦٩ | ما أحسن زيداً |
| ٤٩٧ | ما أصبح أبرها وما أمسى أدفاها |
| ٣٩٣، ٤٩٨، ٤٣٠، ٣٥٠ | ما جاءت حاجتك |
| ٥٥٠، ٥٥١ | |
| ٧١١ | ما علمت إلا أن تقوم |
| ٩٨ | ما فعلت العشرون الدرهم |
| ١٠٦ | ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا |
| ٧٦٩ | مررت بماء قمدة رجل |
| ٤٠٦ | مررت برجل سواء هو والقدم |
| ٤٠٤ | مشنوءٌ من يشنؤك |
| ٣٤٢، ٢٨٢، ٢٤٧، ٥٠٨ | نهاره صائمٌ وليله قائمٌ |
| ٦٣٧ | |
| ٣٩٩ | هذا هلوٌ هامضٌ |
| ٢٧١ | هذا خاتم جديد |
| ٣٨٧، ٢٨٧ | هذا بسرّاً أطيبٌ منه رطباً |
| ٦٤١، ٥٢٧ | هذا درهم ضرب الأمير |
| ٣١٢ | الهلال الليلة |
| ٦٤٨ | هل لكم أحدٌ إنَّ الناس ألَّب عليكم |
| ٣٩٢، ٣٩٣، ٥٦٣ | هو أجمل الفتيان وأحسنه وأكرم بنيه وأنبله |
| ٥٦٤ | |
| ٢٥٧ | هو منى منزلة الشفاف |

رقم الصفحة

| | |
|-----|---|
| ٢٥٧ | هو مِّنْ منزلة الولد |
| ٢٥٧ | هو مِّنْ منزلة القابلة |
| ٢٥٧ | هو مِّنْ مزجر الكلب |
| ٢٥٨ | هو مِّنْ مناط الشريا |
| | ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة من بني عيس لم يوجد |
| ٤٩٦ | - كان - مثلهم |
| ٧٠٥ | والله لئن فعلت لأفعلنَّ |
| ٧٠٥ | والله أن لو فعلت لفعلت |

رقم الصفحة

| | |
|------------------------------------|---|
| ٦٧٦ | ابن درستوية |
| ٠١٤٨٠٨٨٠٢٨ | ابن السراج : (أبو بكر محمد بن السري) |
| ٦٧٦٠٥٧٣٠٥٦٤٠٥٦١٠٢١٣٠١٩٨ | |
| ٠٥٨٦٠٤٦٩٠٤٦٨ | ابن السيد البطليوسي |
| ٦٤٦٠٦٤٥٠٦٤٤٠٦٤٣٠٦٤١٠٦٤٠٠٦٣٩٠٥٨٧ | |
| ٠٤١٥٠٢١٦٠٤٨٤ | ابن الضائع : (أبو الحسين علي بن محمد الاشيلي الكتامي) |
| ٧٠٥ | |
| ٠٤٢٢٠٤٢١٠٣٣٠ | ابن طاهر الخدب : (أبو بكر محمد بن أحمد) |
| ٠٦٥٧٠٦٥٦٠٤٦٨٠٤٦٧٠٤٤٩٠٤٢٧٠٤٢٤ | |
| ٠٢٦١٠٢٣٩٠٢٣٨ | ابن الطراوة |
| ٠١٣٠٦٩٦٣٠٦٩٤٠٣٠٣١٥ | |
| ٠٦٠٣٠٦٠٢٠٦٠١٠٥٩٦٠٥٩٥٠٥٥٧٠٥٥٦ | |
| ٠٦٤٥٠٦٠٥٠٦٠٤ | |
| ٠٣٤٢٠٣٣٧٠٢٢٣ | ابن عامر : |
| ٥٣٠٠٥١٨ | |
| ٠٤٥٢٠٤٢٧ | ابن العريف : (الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم) |
| ٠١٩٨٠٦٣٠٥٣ | ابن عصفور : |
| ٠٤٢٥٠٤٢٤٠٤٢٣٠٣٠٣٠٥٠٢٤٨٠٢٢٦٠٢١٦٠٢٠٢ | |
| ٠٤٨٨٠٤٨٣٠٤٧٩٠٤٦٨٠٤٦٦٠٤٤٠٠٤٣٩٠٤٣٠ | |
| ٠٥٤٧٠٥٤٦٠٥٤٤٠٥٣٥٠٥٢١٠٥١٨٠٥١٧٠٥٠٣ | |
| ٠٦٠٥٠٦٠٤٠٦٠٣٠٥٨٩٠٥٧٥٠٥٦٠٥٥٧٠٥٥٦ | |
| ٠٧٢٧٠٧٠٤٠٦٦٦٠٦٦٣٠٦٢١ | |
| ٠٦٥٢٠٣٢٨٠٣٢٧ | ابن عطية : (الامام ابو محمد الحافظ القاضي عبد الحق بن غالب) |
| | ابن فورك : |
| ٦٤٧ | ابن القوطية : (محمد بن عمر بن عبد العزيز) |

رقم الصفحة

| | |
|----------------------------------|--|
| ٥١٨٠٧٥ | ابن كثير |
| ٠ ٥١٣٠٥١٢٠٣٠١ | ابن كيسان |
| ٦٨٣٠٥٥١٠٥٣٠ | |
| ٠١١٨٠٧٨٠٧٠٠٢١ | ابن مالك |
| ٠٣٧٣٠٣٦١٠٣٥٦٠٣٤٦٠٣٠٤٠٢٨٩٠٢٠٣٠٢٠٢ | |
| ٠٤٤٥٠٤٤٣٠٤٣٧٠٤٣١٠٤٣٠٠٤٢٨٠٤١٠٠٣٩٧ | |
| ٠٥٢٦٠٥١٣٠٤٧١٠٤٦٨٠٤٦٦٠٤٦٥٠٤٥٢٠٤٤٨ | |
| ٠٦٣٠٠٦٢٥٠٦٢١٠٦١٩٠٦١١٠٦٠٦٠٥٥٤٠٥٣٧ | |
| ٠٧٠٦٠٧٠٥٠٦٨٤٠٦٨٣٠٦٨٢٠٦٧٦٠٦٣٤٠٦٣٣ | |
| ٠٧١٤ | |
| ٦٨٤ | ابن ملكون : |
| ٥٢٨ | ابن سمود |
| ٤٥٠ | ابن ولاد : (أبو العباس أحمد بن محمد) |
| ٠٣١٩٠٢٣٨٠٢٣٧ | أبو اسحاق الزجاج |
| ٦٦٠٠٥٢٦ | |
| ٠٥٦١٠٥٥٦٠٥٤٦ | أبو بكر بن طلحة |
| ٠٤٤٤٠٣٧١٠٣٧٠ | أبو بكر بن عبدة |
| ٠٥٩٢٠٥٥٩١٠٥٨٩٠٥٧٤٠٤٧٨ | |
| ٠٧٠٤٠٦٧٩٠٦٥٠ | أبو الحجاج الأعم |
| ٦٤٦٠٦٤١ | أبو الحجاج بن يسمون |
| ٦٣٨٠٦٣٦ | أبو الطيب المتنبئ |
| ٤٤٩ | أبو العباس بن مضاء |
| ٠٤٤٠٠٤٣٦٠٩٢ | أبو عثمان الطزني |
| ٣١٥٠٦٣٥٠١٢٧ | |

رقم الصفحة

أبو عليّ البغداديّ

٦٤٦

أبو عليّ الدينوريّ : (أحمد بن جعفر)

٦٤٨

أبو عليّ الشلوّين

٠٢٣٩، ١٩٨، ١٨٠

٠٥٢١، ٥٢٠، ٥١٩، ٥١٥، ٥١٤، ٤٠٧، ٣٢٤، ٢٧٨

٠٥٥٦، ٥٤٦، ٥٣٨، ٥٣٦، ٥٣٤، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣١

٠٥٨٦، ٥٨٠، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٧، ٥٧٥، ٥٧٤، ٥٥٨

٠٦٨٥، ٦٤١، ٦٢١، ٥٩٠، ٥٨٩، ٥٨٧

أبو عليّ الفارسيّ :

٠١٦٤، ١٣٧، ٥٠٠، ٢٨

٠٣٠٦، ٢٩٠، ٢٧٨، ٢٦٠، ٢٥٨، ٢٥٤، ٢٤٧، ٢٤٦

٠٣٦٣، ٣٦٠، ٣٥٤، ٣٣٦، ٣٢٩، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣١٩

٠٤٨٣، ٤٦٣، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٥٤

٠٤١٣، ٤١٢، ٤٠٩، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤

٠٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩

٠١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨

٠٦٥٥، ٦٥٤، ٦٥٣، ٦٥٢، ٦٥١، ٦٥٠، ٦٤٩، ٦٤٨

٠٣٤٦، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٣٠

٠٧١٧، ٧١٢

أبو عمرو بن العلاء :

٠٣٨٦، ٣٤٠، ٧١

٠٦٥٤، ٦٥٣، ٦٥٢، ٦١٨

أبو القاسم الحريريّ :

٣١

أبو القاسم الزجاجيّ :

٠٢٣٣، ٢٢٠، ٣٢، ٢

٠٥٢٣، ٤٩٧، ٣٩٢، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٧

٠٧٣٥، ٧٣٤، ٧٣٣، ٧٣٢، ٧٣١، ٧٣٠، ٧٢٩، ٧٢٨

٠٧٣٠

أبو الوليد القشيريّ :

٠٦٤٤، ٦٤١، ٦٣٩

٠٥٣٦، ٥٣٥

رقم الصفحة

| | |
|---|---------------------------------------|
| ٤٥٤،٤٣٦،٤١٠ | الفرزدق |
| ٧١٦ | |
| ٣٩١ | قنبل: (محمد بن عبد الرحمن المخزومي) |
| ٣٨٦،٢٩٦،١٦٢ | الكسائي |
| ٧٠٣،٦١٣،٥١٣،٤١٣،٣١٣،٢١٣،١١٣،٢٨،١٠ | |
| ٣٨٦،٢٨٤ | |
| ٢١٥،١٨٩،٢٧ | المبرد |
| ٣٦٠،٣٥٧،٣٣٠،٣٠٤،٢٧٨،٢٧٠،٢٦٨،٢٤٨ | |
| ١٦٢،١٦١،١٦٠،١٥٩،١٥٨،١٥٧،١٥٦،١٥٥،١٥٤،١٥٣،١٥٢،١٥١،١٥٠،١٤٩،١٤٨،١٤٧،١٤٦،١٤٥،١٤٤،١٤٣،١٤٢،١٤١،١٤٠،١٣٩،١٣٨،١٣٧،١٣٦،١٣٥،١٣٤،١٣٣،١٣٢،١٣١،١٣٠،١٢٩،١٢٨،١٢٧،١٢٦،١٢٥،١٢٤،١٢٣،١٢٢،١٢١،١٢٠،١١٩،١١٨،١١٧،١١٦،١١٥،١١٤،١١٣،١١٢،١١١،١١٠،١٠٩،١٠٨،١٠٧،١٠٦،١٠٥،١٠٤،١٠٣،١٠٢،١٠١،١٠٠ | |
| ٣٤٧ | المصري |
| ٦٦٨،١٧٠،١٠٥ | الناطقة الذبياني |
| ٦٧٢ | |
| ٦٦٩ | يحيى بن يجر |
| ٦٣٨،٦٣٣ | يزيد بن الحكم الثقفي |
| ٢٧٨ | يعقوب بن اسحاق |
| ٢١١،٢٠٣،٢٣،١٤ | يونس بن حبيب |
| ٢١٢ | |

فهرس الكتب

| رقم الصفحة | اسم الكتاب |
|-----------------|--------------------------------|
| ٣٣٦،٣٢٩،٢٩٠،٥٠٠ | الايضاح : لأبي عليّ الفارسي |
| ٦٤٨،٥٧١،٤٠٩ | التبصرة : للصيمري |
| ٧٠٦ | التذكرة : لأبي عليّ الفارسي |
| ٦٤٨،٥٨٩،٥٨٨ | التسهيل : (كتاب ابن مالك) |
| ٥١٣ | تفسير الزمخشري |
| ٢٩٩ | التوطئة : لأبي عليّ الشلوين |
| ٥٧٧،٥٧٥،٥١٥ | الخطريات : لابن جنّي |
| ٧٠١ | شرح الايضاح : لابن عصفور |
| ٦٦٣ | شرح الجمل : لابن أبي الربيع |
| ٦٠٢ | شرح الكتاب : لأبي عليّ الشلوين |
| ٥٨٨،٥٧٨،٥٧٤ | القوانين : لابن أبي الربيع |
| ٤٧٦ | الكافي : لابن أبي الربيع |
| ٤٧٧ | كتاب سيويه |
| ٥٩٢،٥٩٠،٤٠٠ | الموطأ : للإمام مالك بن أنس |
| ٣٠٣ | |

فهرس مراجع التحقيق والدراسة

أولا : (١) القرآن الكريم .

ثانيا : المخطوطات والمصورات .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٨٧ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٨٢٨ نحو)
- الاغفال لأبي علي الفارسي / دار الكتب المصرية برقم (٦٩٩ تفسير ٨٧٥ ، ٥٢ تفسير)
- الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الايضاح / لابن الطراوة / مصورة الزميل عياد الثبتي عن نسخة الأسكوريال رقم (١٨٣٠)
- التذييل والتكميل (شرح التسهيل) لأبي حيان / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٧٣ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٦٢)
- شرح الألفية للشاطبي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٧٠ نحو) عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (١٤٨٧) .
- شرح الأبيات المشككة الإعراب / لأبي علي الفارسي / نسخة محفوظة بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٣١٨٠)
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك / مصورة مركز البحث العلمي بمكة (٧٠٢ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٢١٣ ق)
- شرح الجمل لابن خروف / مصورة الزميل عياد الثبتي / عن نسخة مكتبة جامع بن يوسف بمراكش رقم (٣٠٤)
- شرح الجمل لابن بابشاذ / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٦٩٠) عن نسخة الفاتيكان بايداليا رقم (١٠٩١)
- شرح الجمل لابن الضائع ، شريط بمركز البحث العلمي بمكة تحت رقم (١٦٣ نحو) مصور من دار الكتب المصرية برقم ٢٠ نحو - ٣٦٢٢٢ .

- شرح الجمل لابن الفخار الخولاني / مصورة الزميل عياد الثبتي / عن نسخة
الخزانة العامة بالرباط رقم (١٦٦٤ ك)
- شرح ديوان الحماسة لابن جنى / مصورة مركز البحث العلمي بمكة
- شرح شواهد الجمل / لابن سيده / مصورة الزميل عياد / عن نسخة المكتبة
الأحمدية بتونس رقم (١٤٩٣)
- شرح كتاب سيويه للسيرافي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (١٩٦ - ٢٠٠)
نحو / عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو)
- شرح المقدمة الجزولية للأبدي / مصورة الزميل عبد الرحمن المشيمين / عن نسخة
الزاوية الحمزاوية رقم (٢٩)
- عنوان الإفادة لأخوان الاستفادة / للراعي الفرناطي / شريط مصور بمركز البحث
العلمي بمكة رقم (٤٠٧ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم
٠ (١٦٥٢)
- غاية الأمل في شرح الجمل / لابن بزيمة / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة
رقم (٥٤٠) عن نسخة كوبريلي بتركيا رقم (١٤٨٤)
- فتح المنان في الأجمة الثمان لعبد الله بن شبل ، مصورتى عن مكتبة برلين برقم
(٦٧٥٣)
- فهرس السراج / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٨٩٧ تاريخ) عن
نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٢٤٢ ك)
- قواعد المطارحة لابن إياز / شريط بمركز البحث العلمي بمكة برقم (٥٤٤) عن
مكتبة ولي الدين بتركيا برقم (٣٠٢)
- الكافي في الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح / لابن أبي الربيع / مصورة الزميل
عياد الثبتي / عن نسخة الزاوية الحمزاوية بالمغرب رقم (١٧) .
- المسائل البصرية / لأبي علي الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم
(٦٥١) عن نسخة مكتبة شهيد علي بتركيا رقم (٢٥١٦) ضمن مجموعة .
- المسائل الحلبيات / لأبي علي الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم
(٣٨٥) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٢٦١)

- المسائل الشيرازيات لأبي عليّ الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٦٧٦) عن نسخة راغب باشا بتركيا رقم (١٣٧٩)
- المسائل المنثورة لأبي عليّ الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٦٥١ / ٤) (مجاميع) عن نسخة شهيد علي بتركيا رقم (٢٥١٦)
- مجموع في علوم البلاغة لابن جنى / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٥٧٨) عن نسخة الاسكوريال .
- المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (١٨١) عن نسخة المكتبة الازهرية رقم (٤١٥)
- الطخس في ضبط قوانين العربية / لابن أبي الربيع / رسالة دكتوراه بمكتبة الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة - اعداد - علي بن سلطان الحكيم .
- النكت الحسان في شرح غاية الاحسان - لأبي حيان الأندلسي / شريط بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٣٨٨ نحو) مصور عن نسخة مكتبة شترتس برقم (٥٦٣٣)
- هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل / لعبد القادر المكي ، شريط بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٤٤ نحو) مصور من مكتبة الاسكوريال رقم (١٣)

ثالثا : الرسائل العلمية :

- ايضاح شواهد الايضاح لأبي عليّ القيسي / رسالة دكتوراه / اعداد محمد الدعجاني / نسخة د . محمد ابراهيم البنا .
- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية / للراعي الأندلسي - تحقيق ودراسة / رسالة ماجستير بالمكتبة المركزية لجامعة أم القرى رقم (٣٧١) اعداد / سلامة عبدالقادر المراقى .
- البسيط شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع - تحقيق ودراسة / رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٤٣٠) اعداد / عياد الثبتي
- التركيب في المفردات والأدوات صوره وآثاره / رسالة ماجستير / اعداد محمد غالب عبدالرحمن / نسخة بحوزتي .

- الجمل لابن شقير - تحقيق ودراسة / رسالة ماجستير / بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٢٦٠) إعداد / علي بن سلطان بن علي الحكى .
- حواشى المفصل للشلوين - رسالة ماجستير - إعداد / حماد الثمالي - بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم (٤٣٩)
- سر صناعة الإعراب لابن جنى (الجزء الثانى) رسالة ماجستير - إعداد / أحمد مطار العطية - بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم (٨٢٢)
- شفاء العليل فى ايضاح التسهيل / لأبى عبدالله محمد بن عيسى السلسلى - تحقيق ودراسة / رسالة دكتوراة بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٤٨٦) إعداد / عبدالله على الحسينى .
- المنفى فى النحو لابن فلاح / تحقيق ودراسة / رسالة دكتوراة ، إعداد / عبد الرزاق عبدالرحمن اسعد السعدى / نسخة بحوزتى .

رابعاً : المطبوعات :

- أبو الحسين بن الطراوة وأثره فى النحو / د . محمد إبراهيم البنا / دار الاعتصام ط أولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ابن الطراوة النحوى / للدكتور عياد الشبتي / مطبوعات نادى الطلائف الأدبى ط أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ابن كيسان النحوى / حياته وآثاره وآراؤه / د . محمد إبراهيم البنا / دار الاعتصام ط أولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر للدكتور المياطى بتصحيح على محمد الضبياع مطبعة عبدالحميد حنفى بالقاهرة - ١٣٥٩هـ .
- الاحاطة فى أخبار غرناطة / للسان الدين بن الخطيب / ت محمد عبدالله عنان / ط أولى / الخانجى بالقاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- أخبار النحويين البصريين / للسيرافى / ت / محمد عبدالمنعم خفاجة وطه الزينى / ط أولى عيسى الحلبي بالقاهرة - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- الأزهية فى علم الحروف للمهروى / ت / عبد المعين الطوحى / دمشق - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض للمقرئ / ت / مصطفى السقا وآخرين / مطبعة
لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .
- أسرار العربية - لأبي البركات الأنباري / ت محمد بهجة البيطار / مطبعة الترقى
بدمشق / ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي / ت / طه عبد الرؤوف / مكتبة الكليات الأزهرية
١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي / لابن السيد البطليوسي / ت سميد
عبد الكريم سعودي / دار الرشيد ببغداد / ١٩٨٠م .
- إصلاح المنطق لابن السكيت / ت . أحمد شاکر وعبد السلام هارون / دار المعارف
بمصر ط / الثالثة / ١٩٧٠م .
- الأصمعيات / ت . أحمد محمد شاکر وعبد السلام هارون / دار المعارف بمصر
ط / الثالثة (بدون) .
- الأصول في النحو لابن السراج / ت . عبد الحسين القتلي / مطبعة النعمان - النجف
١٩٧٣م .
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج / ت . إبراهيم الأبياري / منشورات وزارة الثقافة
بمصر / المطابع الأميرية / ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- إعراب القرآن للنحاس / ت . زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ببغداد .
- الأفغانى لأبي الفرج الأصبهاني / بتصحیح الشيخ أحمد الشنقيطي / مطبعة
التقدم بمصر (بدون) .
- الإفادات والإنشادات / لأبي إسحاق الشاطبي / ت . د . محمد أبو الأجنان /
مؤسسة الرسالة ببيروت / ط / أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب / للفارقي / ت . سعيد الأفغانى - مؤسسة
الرسالة ببيروت / ط / ثالثة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- الأفعال لابن القوطية / ت . علي فودة / مطبعة مصر / ط . أولى - ١٩٥٢م .
- الاقتراح في علم النحو للسيوطي / ت أحمد محمد قاسم / ط أولى / مطبعة السعادة
بالقاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- الاقتضاب لابن السيد البطلديوسى / دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م.
- الأملى لأبي عليّ القالى / دار الكتاب العربى ببيروت (بدون) .
- أمالى السهيلي / ت . د . محمد إبراهيم البنا / مطبعة السعادة بالقاهرة - ١٩٧٠ م
- الأملى الشجرية لابن الشجرى / دار المصرفة ببيروت (بدون) .
- أمالى المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي / ط . أولى ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٤ م .
- إنباء الخمر بأنباء العمر لابن حجر العسقلانى / ت . د . حسن حبشى / المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- إنباء الرواة على أنباء النحاة / للقفطى / ت . محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الكتب المصرية / ١٩٧٣ م .
- الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البركات الانبارى / ت . محمد محى الدين عبد الحميد / القاهرة (بدون) .
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك / لابن هشام الانصارى / دار الفكر / ط . / سادسة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- الايضاح العضدى / لأبي عليّ الفارسي / ت . حسن شاذلى فرهود / مطبعة دار التأليف بمصر / ط . أولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- الايضاح فى شرح المفصل / لابن الحاجب / ت . د . موسى بناى العليلى / مطبعة المعانى ببغداد : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- الايضاح فى علل النحو / للزجاجى / ت . د . مازن المبارك / دار النفائس ببيروت ط . / ثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- البحر المحيط / لأبي حيان الاندلسى / مطبعة السعادة بمصر - ١٣٢٨ هـ .
- برنامج المجارى / لمحمد المجارى الاندلسى / ت . د . محمد أبو الأجفان / دار الضرب الاسلامى / ط . / أولى ١٩٨٢ م .
- برنامج ابن جابر الوادى آشى / لمحمد بن جابر الوادى آشى / ت . د . محمد الحبيب الهيلة / مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم ، ١٩٨١ م ، منشورات مركز البحث العلمى بمكة .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / للسيوطي / ت. محمد أبو الفضل إبراهيم
عيسى الحلبي / ط. أولى / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- البهجة المرضية في شرح الألفية / للسيوطي / عيسى الحلبي / ط. الثالثة ١٩٥٩م.
- البيان في غريب إعراب القرآن / لأبي البركات الأنباري / ت. طه عبد الحميد طه
ومصطفى السقا / دار الكتاب العربي للطباعة والنشر / القاهرة - ١٣٩٨هـ
١٩٦٩م.
- البيان والتبيين / للجاحظ / ت. حسن السندوي / دار الفكر ببيروت (بدون) .
- تأويل مشكل إعراب القرآن / لابن قتيبة / ت. السيد أحمد صقر / ط. ثانية -
دار التراث / القاهرة - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- تاج الحروس من جواهر القاموس / طبعة الكويت / ت. جماعة من المحققين فسي
تواريخ مختلفة .
- تاريخ بغداد / للخطيب البغدادي / بيروت (بدون) .
- تاريخ الأدب العربي / لبروكلمان / ترجمة د. عبد الحليم النجار / دار المعارف
بمصر - ١٩٧٤م.
- التبصرة والتذكرة / للصيمري / ت. د. فتحي أحمد مصطفي / ط. أولى منشورات
مركز البحث العلمي بكلية الشريعة مكة المكرمة - دار الفكر بد مشفق
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن / للحكيري / ت. محمد علي البجاوي / عيسى الحلبي
بالقاهرة ١٩٧٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / لابن مالك / ت. محمد كامل بركات / دار الكتاب
العربي للطباعة والنشر بالقاهرة - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- التصريح على التوضيح / للشيخ خالد الأزهرى / عيسى الحلبي (بدون) .
- تفسير ابي السموك (ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الحكيم) دار الفكر
ببيروت - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - توزيع ونشر دار الافتاء بالرياض .
- تفسير أبيات المصاني / لأبي المرشد سليمان بن علي المصري / ت. مجاهد محمد
محمود / د. محسن فياض / دار المأمون للتراث بد مشفق / ١٣٩٩هـ -
١٩٧٩م - منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .

- تفسير البيضاوى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) دار الجيل (بدون)
- تفسير الطبرى / لمحمد بن جرير الطبرى / دار الكتب المصرية .
- تفسير غريب القرآن / لابن قتيبة / ت . السيد أحمد صقر / دار الكتب العلمية
بيروت / ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لأبى عبدالله محمد بن أحمد الانصارى
القرطبي / دار الكتب المصرية / دار القلم / ط / الثالثة / ١٣٨٦هـ -
١٩٦٦م .
- التكملة لأبى على الفارسى / ت . حسن شاذى فرهود / الرياض / ١٤٠١هـ -
١٩٨٠م . منشورات جامعة الرياض .
- التكملة لكتاب العلة / لابن الأبار القضاى / نشرة عزت العطار / مطبعة
السعادة بمصر - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- تنوير الحوالك شرح موطأ الامام مالك / للسيوطى / المكتبة الثقافية ببيروت ١٩٧٣م
- تهذيب اللغة للأزهري / ت . جماعة من العلماء / الهيئة العامة للتأليف والنشر
بالقاهرة / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك / للمرادى / ت . د . عبدالرحمن
على سليمان / ط / ثانية / مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة (بدون) .
- التوطئة لأبى على الشلوين / ت . يوسف أحمد المطوع / دار التراث العربى
بالقاهرة - ١٩٧٣م .
- التيسير فى القراءات السبع / لأبى عمر بن سعيد الدانى / بتصحيح اوتريترتزل /
استانبول / مطبعة الدولة - ١٩٣٠م .
- الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير / للسيوطى / ط . رابعة / دار الكتب
العلمية .
- الجمل للزجاجى / ت . ابن أبى شنب / ط / ثانية / مطبعة كلنسليل بباريس
١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .
- جمهرة أشعار العرب / لابى الخطاب القرشى / ت . محمد على البجاوى / الفجالة
بالقاهرة / ط / أولى (بدون) .

- جمهرة أنساب العرب / لابي محمد بن جزم الاندلسي / ت. هارون / ط. ثالثة
دار المعارف بمصر ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- جمهرة اللغة لابن دريد / دار صادر بيروت / مصورة عن طبعة حيدرآباد / الهند
١٣٥١هـ .
- جمهرة الأمثال / لأبي هلال العسكري / ت. محمد أبو الفضل و/ عبد المجيد
قطامي / المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة / ط / أولى - ١٣٨٤هـ -
١٩٦٤م .
- الجنى الدانى فى حروف المعانى / للمرادى / ت. د . فخر الدين قباوة / محمد
نديم فاضل / المكتبة العربية بحلب / ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- حاشية الأمير على المبنى / عيسى الحلبي بالقاهرة (بدون) .
- حاشية الخضرى على ابن عقيل / الحلبي بالقاهرة / ط أخيرة / ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م .
- حاشية الصبان على الأشموني / لمحمد على الصبان / عيسى الحلبي (بدون) .
- حاشية بين الحلبي الحمصي على التصريح / عيسى الحلبي .
- حجة القراءات / لابن زنجلة / ت . سعيد الأفغانى / مؤسسة الرسالة ببيروت / ط
ثانية / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- الحلل السندسية للأمير شكيب ارسلان / منشورات مكتبة الحياة ببيروت (بدون) .
- الحلل فى شرح أبيات الجمل / لابن السيد البطليوسى / ت. مصطفى امام / ط /
أولى / الدار المصرية - ١٩٧٩م .
- الحماسة لأبي تمام / ت. د . عبدالله الرحيم عسيلان / مطبوعات جامعة الامام
محمد بالرياض / مطابع الهلال للاؤفست / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- الحماسة الشجرية / لابن الشجرى / ت. عبد المعين الطوحى وأسماء الحلبي / وزارة
الثقافة بدمشق - ١٩٧٠م .
- الحيوان للجاحظ / ت. عبد السلام هارون / عيسى الحلبي بالقاهرة / ط / ثانية
١٩٦٤م .
- خزنة الأدب للبغدادي / بولاق / ١٣٩٩هـ .

- الخصائص / لابن جنى / ت . محمد على النجار / دار الهدى للطباعة والنشر
بيروت ط / ثانية (بدون) .
- درة الحجال / لابن القاضى / ت . د . محمد الأحمدي أبو النور / دار التراث
بالقاهرة / مكتبة العتيقية بتونس / ط / أولى / ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- الدرّة الفاخرة فى الأمثال السائرة / للإمام حمزة الاصبهانى / ت . د . عبدالمجيد
قطامش / دار المعارف بمصر / ١٩٧١م .
- دلائل الاعجاز / لعبد القاهر الجرجانى / بتصحيح الامام محمد عبده وآخرين /
ط / السادسة / مطبعة محمد على صبيح بالقاهرة / ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
- الدياج المذهب فى معرفة أعيان المذهب / لابن فرحون المالكى / ت . محمد
الأحمدي أبو النور / دار التراث بالقاهرة - ١٩٧٢م .
- ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى / ت . محمد عبده عزام / دار المعارف
بمصر / ط / ثانية / ١٩٧٠م .
- ديوان أبى الأسود الدؤلى / ت / محمد حسن آل ياسين / منشورات مكتبة
النهضة ببغداد / ط / ثانية / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- ديوان أبى نواس / ت . أحمد عبدالمجيد الفزالي / مطبعة مصر بالقاهرة ١٩٥٣م .
- ديوان ابن أحر / ت . د . حسين عطاوان / مجمع اللغة العربية بدمشق (بدون) .
- ديوان أبى اسحاق الالبيرى / ت . د . محمد رضوان الداية / مؤسسة الرسالة
بيروت / ط / أولى / ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ديوان أبى الدمينه / صنعة أبى العباس ثعلب ومحمد بن حبيب / ت . راتب
التفاح / مطبعة المدني / نشر دار العروبة / ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .
- ديوان أبى قيس بن الأسلت الأوسى / ت . د . حسن محمد باجمودة / مطبعة السنة
المحمدية بالقاهرة / ١٩٧٣م .
- ديوان بشر بن خازم الأسدى / ت . د . عزة حسن / دمشق / ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ديوان الأخطل / شرح ايليا سليم الحاوى / دار الثقافة ببيروت / ١٩٦٨م .
- ديوان الأعشى الكبير / ت . د . محمد حسين / المطبعة النموذجية بالقاهرة / ١٩٥٠م .

- ديوان أمرى القيس / ت. محمد أبو الفضل ابراهيم / دار المعارف بمصر / ط /
ثانية / ١٩٦٤ م. وشرحه للسند وبي .
- ديوان جرير / دار بيروت للطباعة / ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ديوان جبران العود / مطبعة دار الكتب المصرية / ١٩٥٠ م.
- ديوان حسان بن ثابت - رض الله عنه / ت. سيد حنفي حسنين وحسن كامل /
النهضة العربية بالقاهرة / ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ديوان الخطيعة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني / ت. نعمان أمين طه ،
الحلبى بالقاهرة / ط / أولى / ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالى / صنعة عبد العزيز الميضى / القاهرة / دار الكتب
المصرية ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م.
- ديوان ذى الزمة / بعناية ببيلى / المكتب الاسلامى للطباعة والنشر ببيروت / ط /
أولى / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ديوان رؤية / نشره وليم بن الورد / ليسك / ١٩٠٣ م.
- ديوان زهير / دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩١ هـ - ١٩٧٩ م.
- ديوان الشماخ بن ضرار / ت / صلاح الدين الهادى / دار المعارف بمصر - ١٩٦٨ م
- ديوان الحجاج / ت. د. د. عزة حسن / دار الشرق بسوريا - ١٩٧١ م.
- ديوان عدى بن زيد العبادى / ت. محمد جبار المعبيد / بغداد - ١٩٦٥ م.
- ديوان علقمة الفحل / ت. لطفى المقال ودربة الخطيب / دار الكتاب العربى
بالحلب / ط / أولى - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ديوان عمر بن أبى ربيعة / ت. محمد محى الدين عبد الحميد / مطبعة السمادة
بمصر / ط / ثانية ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م. - وطبعة دار صادر ببيروت.
- ديوان عنقرة بن شداد / ت. عبد المنعم عبدالرؤف و ابراهيم الابيارى / المكتبة
التجارية بالقاهرة (بدون) .
- ديوان الفرزدق / دار بيروت للطباعة والنشر / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م / وشرحه بعناية
عبد الله الصاوى / مطبعة الصاوى بالقاهرة .

- ديوان القطامي / ت. د. ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب / بيروت / ١٣٧٩هـ.
- ديوان كثير عزة / ت. د. احسان عباس / دار الثقافة ببيروت / ١٣٩١هـ.
- ديوان لبيد بن ربيعة / ت. د. احسان عباس / الكويت - ١٩٦٢م.
- ديوان المتلمس الضبي / ت. حسن كامل الصيرفي / الشركة المصرية للطباعة والنشر
١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ديوان المتنبي بشرح العكبري / ضبط وتصحيح مصطفى السقا وآخرين / دار المعرفة
ببيروت - طبعة بالأوفست - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٨م.
- ديوان مجنون ليلى / ت. عبدالستار فراج / دار مصر للطباعة / ١٣٨٢هـ.
- ديوان النابغة الذبياني / ت. محمد ابو الفضل ابراهيم / دار المعارف بمصر
١٩٧٧م.
- ديوان النابغة الجعدي / جمع عبد العزيز رباح / منشورات المكتب الاسلامي
بدمشق ط / أولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ديوان الهذليين / نسخة مصورة من مطبعة دار الكتب المصرية / الدار القومية
للطباعة بالقاهرة - ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- الذيل والتكلمة لكتاب الصلة / لابن عبد الطك المراكشي / ت. د. محمد بن شريفة
ود. احسان عباس / دار الثقافة ببيروت.
- الرد على النحاة لابن مضاء / ت. د. محمد ابراهيم البنا / دار الاعتصام / ط أولى
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- رصف المعاني في شرح حروف المعاني / لابن عبد النور الملقى / ت. أحمد محمد
خرائط / مكتبة زيد بن ثابت بدمشق - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة / للدكتور عبد الحسين المبارك ، م / جامعة
البصرة ببغداد - ١٩٨٠م.
- السبعة في القراءات / لابن مجاهد / ت. د. شوقي ضيف / دار المعارف بمصر
ط / الثالثة - ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني / الجزء الأول / ت. مصطفى السقا وآخرين م / مصطفى
الحلبي بالقاهرة / ط / أولى - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

- سنن الترمذى / بتصحيح عبدالرحمن محمد عثمان / مطبعة الفجالة الجديدة
بالقاهرة (بدون)

- سنن الدارقطنى / ت. السيد عبدالله هاشم المدنى / دار المحاسبة للطباعة
بالقاهرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

- سنن أبي داود / ت. محمد محى الدين عبدالحميد / دار الفكر ببيروت (بدون) .

- السنن الكبرى للبيهقى / دار الفكر ببيروت (بدون) .

- سنن النسائى / شرح السيوطى / دار الفكر ببيروت / ط. أولى ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م .

- سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى / لأبى عميد البكرى / ت. عبدالعزيز الميى / لجنة
التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .

- سيويه امام النحاة - لعلى النجدى ناصف - المطبعة العثمانية بالقاهرة - ١٩٢٩م .

- شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية / لمحمد بن مخلوف / المطبعة السلفية / ط.
أولى ١٣٤٦هـ / طبعة جديدة بالأوفست / دار الكتاب العربى ببيروت .

- شذور الذهب فى معرفة كلام العرب / لابن هشام الانصارى . / القاهرة (بدون) .

- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب / لابن العماد الحنبلى / المكتب التجارى
ببيروت (بدون) .

- شرح أبيات سيويه / لابن السيرافى / ت. محمد على سلطانى / مطبعة الحجاز
بدمشق ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- شرح أبيات مغنى اللبيب / للبيهدادى / ت. عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق
دار المأمون للتراث بدمشق - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك مع كتاب ضحة الجليل / لمحمد محى الدين عبدالحميد
شرح الاشمونى / لأبى الحسن علي بن محمد / مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة (بدون)
دار الفكر بالقاهرة / ط. الخامسة عشرة بالقاهرة (بدون)

- شرح الألفية للمكودى / مع حاشية ابن حصدون / عيسى الحلبي بالقاهرة (بدون) .

- شرح التسهيل لابن مالك / ت. عبدالرحمن السيد / مكتبة الانجلو المصرية ط. أولى
١٩٧٤م .

- شرح جمل الزجاجى / لابن عصفور / ت. د. صاحب أبو جناح / ط. أولى / مؤسسة
دار الكتب - جامعة الموصل / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي / ت. أحمد أمين وعبد السلام هارون / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة / ط. ثانية / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- شرح ديوان زهير / نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية / الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- شرح الشافية للرضي / ت. محمد نور الحسن وآخرين / ط. أولى - دار الكتب العلمية بيروت : ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- شرح شواهد المغنى للسيوطي / بتصحيح محمد محمود / مكتبة الحياة ببيروت (بدون)
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللاظ / لابن مالك / ت. عدنان الدوري / مطبعة العاني بغداد / ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- شرح القوائد العشر / للتبريزي / ت. فخر الدين قباوة / دار الآفاق ببيروت / ط. رابعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك / ت. د. عبد المنعم هريدي / دار المأمون للتراث ط. أولى / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .
- شرح كافية ابن الحاجب / للرضي / دار الكتب العلمية ببيروت (بدون) .
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية / لابن هشام الانصاري / ت. د. هادي نهر جامعة بغداد - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- شرح المحلقات السبع / للزوزني / دار الحياة ببيروت (بدون)
- شرح المفصل / لابن يعيش / عالم الكتب ببيروت / ومكتبة المتنبي - القاهرة (بدون)
- شرح المقدمة المحسبة / لابن بابشاذ / ت. خالد عبد الكريم / الكويت / ط. أولى ١٩٧٦م .
- شرح مقامات الحريري / للشريشي / ت. محمد أبو الفضل ابراهيم / مطبعة المدني بالقاهرة - ١٩٧٣م .
- شعر الأسود بن يعفر / صنعة الدكتور نور حمود القيسي / مطبعة المعارف ببغداد (بدون) .

- شعر الحارث بن خالد المخزومي / جمع وتحقيق / د . يحيى الجبوري / مطبعة النعمان / النجف - بغداد / ط . أولى - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- شعر الراعي النميري وأخباره / جمع وتقديم ناصر الحاني / مراجعة عز الدين التنوشي / دمشق / ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- شعر عمرو بن معد يكرب / ت . مطاع الطرابيشي / دمشق / ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- شعر الكميث بن زيد الأسدي / جمع وتقديم / د . داود سلوم / مطبعة النعمان بالنجف / بغداد / ١٩٦٩ م .
- شعر نصيب بن رباح / جمع وتقديم / د . داود سلوم / مطبعة الارشاد ببغداد / ١٩٦٧ م .
- شعر النمر بن تولب / صنعة الدكتور نور حمود القيسي / مطبعة المعارف ببغداد (بدون) .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة / ت . أحمد محمد شاکر / دار المعارف بمصر / ١٩٦٦ م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / لابن مالك / ت . محمد فؤاد عبد الباقي / عالم الكتب ببيروت (بدون) .
- شواهد الكشاف / لمحبد الدين أفندي / مطبوع مع تفسير الكشاف / دار المعرفة ببيروت .
- الصحاح للجوهري / ت . أحمد عبد الغفور عطار / القاهرة ط . الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- الصاهبي في فقه اللغة / لا حمد بن فارس / المطبعة السلفية .
- صحيح مسلم بشرح النووي / دار الفكر ببيروت (بدون) .
- ضرائر الشعر لابن عصفور / ت / السيد ابراهيم محمد / دار الاندلس / ط . أولى / ١٩٨٠ م .
- طبقات النحويين واللغويين / للزبيدي / ت . محمد أبو الفضل ابراهيم / دار المعارف بمصر / ط . أولى / ١٩٧٣ م .

- الطالع السعيد الجامع اسماء نجباء الصعید / للأد فوی / ت. سعد محمد حسن /
الدار المصرية للتأليف والترجمة - ١٩٦٦ م.
- عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك / لمحمد محی الدين عبد الحمید / مطبوع
بهماش أوضح المسالك لابن هشام الانصارى .
- المعقد الفريد / لابن عبد ربه / ت. أحمد أمين وأحمد الزین وإبراهيم الانبارى
دار الكتاب العربى ببيروت - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- غاية النهاية فى طبقات القراء / لابن الجزرى / عنى بنشره / ج . برجستراسر
مطبعة الخانجى بمصر - ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- غيث النفع فى القراءات السبع / للفاقى / الحلبي بالقاهرة / ط.ثالثة / ١٣٧٣ هـ
١٩٥٤ م.
- الفاخر للمفضل بن سلمة / ت . عبد العليم الطحاوى ومحمد على النجار / الحلبي /
ط / أولى / ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.
- فتح البارى شرح صحيح البخارى / تصحيح وتحقيق عبد العزيز بن باز ومحمد
فؤاد عبد الباقي / نشر وتوزيع دار الافتاء بالرياض (بدون) .
- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية والتفسير / للشوكانى / ط / ثانية /
الحلبى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.
- فرحة الأديب فى الرد على ابن السيرافى / للاسود العندجاني / ت. محمد على
سلطاني / دمشق / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- الفصول الخمسون لابن معطى / ت. د . محمود محمد الطناحى / الحلبي بالقاهرة
١٩٧٧ م.
- فقه اللغة وسر العربية لأبى منصور الثعالبي / ت. مصطفى السقا وآخرين / الحلبي
بالقاهرة / ط / أخيرة - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى / لمحمد بن الحسن الثعالبي / المكتبة
العلمية بالمدينة المنورة / ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- الفهرس لابن النديم / مطبعة الاستقامة بالقاهرة (بدون) .

- فوات الوفيات والذي عليها / لابن شاکر الکتبی / ت. د. د. احسان عباس / دار صادر
بيروت / ١٩٧٣ م.
- الكامل للمبرد / ت / محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته / دار نهضة مصر
(بدون)
- كتاب الأمثال / لأبي عبيد القاسم بن سلام / ت. د. د. عبد المجيد قطامش / دار
المأمون للتراث بدمشق / ط / أولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م / منشورات
مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.
- الكتاب لسبيويه / ت. عبد السلام هارون / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ط /
ثانية / ١٩٧٧ م.
- كتاب الصناعتين / لأبي هلال العسكري / ت / محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل
الحلي بالقاهرة - ١٩٧١ م.
- كتاب اللامات / للمهروي / ت. يعقوب علوان / مكتبة الفلاح بالكويت / ط / أولى
١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع / لمكي بن أبي طالب / ت. د. د. محي الدين رمضان
دمشق - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالاندلس من شعراء المائة الثامنة / للسان الدين بن
الخطيب / ت. د. د. احسان عباس / دار الثقافة ببيروت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري / دار المحرفة ببيروت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / للحاج خليفة / مكتبة المثنى ببغداد .
- الكواكب الدرية على متعة الأجرومية / لمحمد بن أحمد الأهدل / دار الكتاب العلمية
بيروت (بدون) .
- لسان العرب لابن منظور / دار الفكر ببيروت (بدون) .
- اللحن في العربية / لابن جني / ت. فائز فارس / دار الثقافة بالكويت (بدون) .
- مجاز القرآن / لابن عبيدة / ت. فؤاد سزكين / مكتبة الخانجي بمصر / ط / أولى
١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.

- مجالس شعلب / ت. عبد السلام هارون / دار المعارف بمصر / ط / الثانية -
٠م١٩٦٦
- مجالس الطمء / للزجاجي / ت. عبد السلام هارون / الكويت - ٠م١٩٦٢
- المحتسب لابن جنى / ت. علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبسى /
المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة - ١٣٨٩هـ - ٠م١٩٦٩
- المحرر الوجيز (تفسير) لابن عطية - ت. أحمد صادق الملاح ، مطابع الاهرام
بالقاهرة ١٣٩٩هـ - ٠م١٩٧٩
- المحكم والمحيط الاعظم فى اللغة / لابن سيده / ت. عبدالستار احمد فـراج /
الحلبى بالقاهرة ط / أولى ١٣٧٧هـ - ٠م١٩٥٨
- المدارس النحوية / د . شوقى ضيف / دار المعارف بمصر - ٠م١٩٦٨
- مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى / ت. محمد ابو الفضل ابراهيم / ط / ثانية /
م / النهضة المصرية للطباعة والنشر ١٣٩٤هـ - ٠م١٩٧٤
- المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب / ت. على حيدر / دمشق - ١٣٩٢هـ -
٠م١٩٧٢
- المزهر فى علوم اللغة للسيوطى / ت. محمد احمد جاد المولى وعلى النجاوى ومحمد
أبو الفضل / ط / أولى / دار احياء الكتب المصرية (بدون) .
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات - لأبى على الفارسى - ت. صلاح الدين
السنكارى - مطبعة العانى ببغداد ١٩٨٣م .
- المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - ت. محمد كامل بركات - (الجـزء
الاول والثانى) منشورات مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى - مطبعة
دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م (للأول) والثانى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- المستقصى فى أمثال العرب / للزمخشري / ط / أولى / حيدرآباد - ١٣٨١هـ -
٠م١٩٦٢
- المسائل البغداديات لابى على الفارسى / ت. صلاح الدين السنكارى ، م / العانى
ببغداد ١٩٨٣م .
- المسائل السفرية فى النحو لابن هشام الانصارى / ت. د . على حسن البواب / المطبعة
الوطنية بالريانى / ط / أولى - ١٤٠٣هـ .

المسائل

- المسائل في غريب لغة العرب / لأبي طاهر التميمي / ت. محمد عبد الجواد / وزارة الثقافة المصرية - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- مشكل اعراب القرآن / لمكي القيسي / ت. ياسين محمد السواس / دار المأمون للتراث / ط / ثانية (بدون) .
- مسند الامام أحمد / المكتب الاسلامي للطباعة والنشر / بيروت / ط / ثانية - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- المصون في الأدب / لأبي هلال العسكري / ت. عبدالسلام هارون / الكويت / ١٩٦٠م .
- معاني الحروف - المنسوب للرماني / ت. د. عبدالفتاح شلبي / دار الشروق / ط / الثانية / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- معاني القرآن للأخفش / ت. د. فائز فارس / ط / ثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- معاني القرآن للزجاج / ت. د. عبدالجليل عبده شلبي / المكتبة العصرية ببيروت صيدا - ١٩٧٣م .
- معاني القرآن للفراء / ت. محمد علي النجار وآخرين / الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة / مطبعة سجل العرب .
- معجم الأدباء / دار المأمون بالقاهرة - ١٣٥٧هـ .
- معجم شواهد العربية / لعبد السلام هارون / مكتبة الخانجي بمصر / ط / الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- معجم المؤلفين / عمر كحالة / دمشق - ١٣٨٠هـ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن / لمحمد فؤاد عبد الباقي / دار الكتب المصرية (بدون) .
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس / ت. عبدالسلام هارون / الحلبي بالقاهرة / ط / ثانية - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- المعيار المغرب والجامع مع المغرب عن الفتاوى علماء الاندلس وافريقيا والمغرب / لأحمد بن يحيى الونشريسي / ت. محمد حجي وجماعة من الفقهاء / دار الضرب الاسلامي ببيروت .

- معنى اللبيب عن كتب الاعراب لابن هشام الانصارى / ت. محمد محى الدين
عبد الحميد / دار المأمون للتراث ببيروت / مطبعة المدنى بالقاهرة
(بدون) .
- المفصل فى علم العربية للزمخشري / دار الجيل ببيروت / ط / ثانية (بدون) .
- المفضليات بشرح الأنبارى / بعناية / كارلوس يعقوب / مطبعة الآباء اليسوعيين
ببيروت - ١٩٢٠ م .
- المقتضب للمبرد / ت. محمد عبد الخالق عزيمة / دار التحرير بالقاهرة / منشورات
المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، الجزء الاول طبع سنة ١٣٨٢ هـ ،
والثانى والثالث سنة ١٣٨٦ هـ ، والرابع سنة ١٣٨٨ هـ .
- المقتصد فى شرح الايضاح للجرجاني / ت. كاظم بحر المرجان / دار النشر بالعراق
١٩٨٢ م .
- المقرب لابن عصفور / ت. احمد عبد الستار وعبد الله الجبورى / مطبعة العائلى
ببغداد / ط / أولى ١٣٩١ هـ .
- المنصف لكتاب التصريف / لابن جنى / ت. ابراهيم مصطفى وعبد الله امين /
وزارة المعارف بمصر / مطبعة الحلبي - ١٩٥٤ م .
- منهج الأغشى الأوسط فى الدراسة النحوية / عبد الامير محمد أمين / مؤسسة
الأعلى ببيروت / ط / أولى - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك / لابي حيان / ت. سدنى جليزر - نيوهافن
بأمريكا - ١٩٤٧ م .
- المؤلف والمختلف للأمدى / ت. عبد الستار فراج / الحلبي بالقاهرة - ١٣٨١ هـ -
١٩٦١ م .
- الموطأ للإمام مالك بن أنس / ت. محمد فؤاد عبد الباقي / دار احياء التراث ببيروت
(بدون) .
- نتائج الفكر للسهيلى / ت. د. محمد ابراهيم البنا / منشورات جامعة قاريونس
بليبيا ، مطابع الشروق ببيروت - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- نشير الجمان فى شعر من نظمى واياه الزمان / لاسماعيل بن الاحمر / ت. د. محمد
رمضان الداية / مؤسسة الرسالة ببيروت / ط / أولى : ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

- النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى الأتابكى / المؤسسة المصرية العامة للطباعة
- النحو الوافى / عباس حسن / دار المعارف بمصر / ط / الرابعة - ١٩٧٦ م .
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء / لابی البركات الانبارى / ت . محمد ابو الفضل
ابراهيم / نهضة مصر بالقاهرة - ١٣٨٦ هـ .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة / للطنطاوى / دار المعارف بمصر / ط / الخامسة
١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- النشر فى القراءات العشر / لابن الجزرى / دار الكتب العلمية ببيروت (بدون) .
- نفع الطبيب للمقرئ / ت . د . احسان عباس / دار صادر ببيروت - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- النقائض بين جرير والفرزدق / مطبعة بريل / ١٩٠٧ م / طبعة بالافت / مكتبة
المنى ببغداد .
- النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير / ت . د . محمود الطناحى / عيسى الحلبي
بالقاهرة / ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين / محمد عبدالله عنان / مطبعة مصر
بالقاهرة / ط / أولى / ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .
- النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى / دار الكتاب العربى ببيروت - ١٣٩٧ هـ -
١٩٦٧ م .
- نيل الابتهاج بتطريز الدياج / للتبكتى / مطبوع بهامش الدياج المذهب /
مطبعة السعادة بالقاهرة / ط / أولى - ١٣٢٩ هـ .
- هاشميات الكميث بتفسير أبى رياش أحمد القيسى / نشره جوزيف هوروقس - مطبعة
بريل لايدن - ١٩٠٤ م .
- هدية العارفين لاسماعيل البغدادى / مكتبة المنى ببيروت .
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع / للسيوطى / ت . د . عبدالخالق سالم مكرم / دار
البحوث العلمية بالكويت : ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

فهرس الأبواب والفصول والمساءل

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>الموضوع</u> |
|-------------------|--|
| ١ | الكلام وما يتألف منه |
| ٤ - ٩ | باب الإعراب |
| ٩ - ٢٤ | باب معرفة علامات الإعراب |
| ٢٤ - ٣٠ | باب الأفعال |
| ٣٠ - ٥٤ | باب التثنية والجمع |
| ٥٤ - ٦٩ | باب الفاعل والمفعول به |
| ٦٩ - ٨٧ | نوع منه آخر (الموصولات) |
| ٨٧ | باب ما يتيح الاسم في اعرابه |
| ٨٧ - ٩١ | باب النعت |
| ٩١ | الضمائر |
| ٩٦ | اسم الاشارة |
| ٩٧ | العلم |
| ٩٨ | المصرف بالألف واللام |
| ٩٩ | المضاف الى معرفة |
| ١٠٨ - ١٤٧ | باب المعطف |
| ١٠٨ | عطف البيان |
| ١١٢ | عطف النسق وفيه ثلاثة فصول |
| ١١٢ | الفصل الأول في العطف وحقيقته |
| ١١٢ | الفصل الثاني في العاطف |
| ١١٢ | الفصل الثالث في المعطوف والمعدولف عليه |
| ١١٢ | وفيه مسائل |
| ١٢٦ | المسألة الأولى : في المعطوف المفرد |
| ١٣٧ | المسألة الثانية : ان المفرد لا يحذف إلا على ما هو من جنسه لفظاً أو تقديراً |
| ١٤٠ | المسألة الثالثة : في العامل في المعطوف إذا كان مفرداً |
| ١٤١ | المسألة الرابعة : في تقسيم الأسماء في المعطف عليها |

رقم الصفحة

- ١٤٤ المسألة الخامسة : في جواز حذف حرف العطف والمصطوف معاً
المسألة السادسة : في الاسم إذا افتقر إلى خبر أو ضمير وعطف
- ١٤٥ على ذلك الاسم غيره قبل الخبر أو الضمير
- ١٤٧ المسألة السابعة : في العطف على محمولي عاقلين
- ١٥٠ - ١٥٩ باب التوكيد
- ١٥٠ التوكيد اللفظي
- ١٥٢ التوكيد المعنوي وفيه مسائل
- ١٥٢ المسألة الأولى : في ألفاظه
- ١٥٤ المسألة الثانية : في معاني هذه الألفاظ
- ١٥٥ المسألة الثالثة : في المؤكد
- ١٥٦ المسألة الرابعة : فيما ينصرف من هذه الألفاظ وما لا ينصرف
- المسألة الخامسة : فيما يجوز منها أن ينفر فيؤكد به وحده وما لا يجوز
- ١٥٦ لا يجوز
- ١٥٧ المسألة السادسة : في ترتيبها إذا اجتمع بعضها مع بعض
- المسألة السابعة : فيما يلحق هذه الألفاظ ويجرى مجراها في التبعيه والمعنى
- ١٥٧
- ١٥٩ - ١٧٢ باب البدل وفيه ثلاثة فصول
- ١٥٩ الفصل الأول : في حقيقة البدل
- ١٦٠ الفصل الثاني : في أنواع البدل
- ١٦٠ بدل الشيء من الشيء
- ١٦١ بدل البعض من الكل
- ١٦٣ بدل الاشتغال
- ١٦٤ بدل البداء
- ١٦٥ بدل الفلظ
- ١٦٥ بدل النسيان

رقم الصفحة

- ١٦٦ الفصل الثالث : في أحكام البدل مع المبدل منه
وفيه مسائل
- ١٦٦ المسألة الأولى : في التصريف والتنكير
- ١٦٧ المسألة الثانية : في الإظهار والإضمار
- ١٦٩ المسألة الثالثة : في البدل من أسماء الاستفهام
- ١٦٩ المسألة الرابعة : في البدل من الجمع أو المفرد
- ٢١٨ - ١٧٢ باب أقسام الأفعال في التعدى وفيه ثلاثة فصول
- ١٧٢ الفصل الأول : في حقيقة التعدى
- ١٧٢ الفصل الثانى : في أقسام الأفعال بالنظر الى التعدى وعدمه
- ١٨١ الفصل الثالث : في أحكام الأفعال مع مفعولاتها ، وفيه مسائل
- المسألة الأولى : في حذف حرف الجر من كل مفعول وصل اليه
فعله به
- ١٨١ المسألة الثانية : في دخول حرف الجر على كل مفعول يتعدى
اليه فعله بنفسه
- ١٩١ المسألة الثالثة : في تعدى الفعل إلى الاسم ظاهراً ومضمراً
- ١٩٣ المسألة الرابعة : في اتحان الفاعل والمفعول فى المعنى
- ١٩٥ المسألة الخامسة : فى حذف المفعول الواحد والاثنين فما زاد
- ١٩٦ المسألة السادسة : فى قطع الفعل عن النصب الذى يعمله فى
المفعول من غير حذف للمفعول
- ١٩٨
- ٢١٨ - ٢٩٧ باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية ، وفيه مقدمة
وأربعة فصول
- ٢٢٠ الفصل الأول : فى المصدر ، وفيه ست مسائل
- ٢٢٠ المسألة الأولى : فى حده
- المسألة الثانية : فى الأسماء التى ليست بمصادر ولكنها تقوم مقام
المصدر الذى هو الحدث
- ٢٢٠
- ٢٢٦ المسألة الثالثة : فى الناصب للمصدر وحكمه معه
- ٢٢٩ المسألة الرابعة : فى أقسام المصدر بالنظر الى التصرف والانصراف

- المسألة الخاصة : في المصدر المشبه به
 ٢٣٢ المسألة السادسة : في تثنية المصدر وجمعه
 ٢٣٢ الفصل الثاني : في ظرف الزمان وفيه مسائل
 ٢٣٢ المسألة الأولى : في حده
 المسألة الثانية : في أقسام أسماء الزمان بالنظر إلى الإبهام
 ٢٣٤ والاختصاص والحدود
 المسألة الثالثة : في ما يقتضى الاستخراق من ظروف الزمان وما
 ٢٣٥ لا يقتضيه
 المسألة الرابعة : في أقسام ظرف الزمان بالنظر إلى التصرف
 ٢٣٩ والانصراف
 المسألة الخامسة : في ما يقوم مقام اسم الزمان وليس باسم له
 ٢٤٣ المسألة السادسة : في حكم الظرف الزماني مع العامل فيه
 ٢٤٤ الفصل الثالث : في ظرف المكان ، وفيه مسائل
 ٢٥٠ المسألة الأولى : في حده
 ٢٥٠ المسألة الثانية : في أقسام اسم الزمان بالنظر إلى الإبهام
 ٢٥٠ والاختصاص والحدود
 المسألة الثالثة : في انقسامه بالنظر إلى الاشتقاق وعدمه
 ٢٥١ المسألة الرابعة : في ما يقتضى الاستخراق من ظروف المكان وما
 ٢٥٢ لا يقتضيه
 المسألة الخامسة : في أقسام ظرف المكان بالنظر إلى التصرف
 ٢٥٢ والانصراف
 المسألة السادسة : في ما يقوم مقام اسم المكان وليس باسم مكان
 ٢٥٥ المسألة السابعة : في حكم اسم المكان مع الناصب له
 ٢٥٦ الفصل الرابع : في الحال ، وفيها مسائل
 ٢٦٤ المسألة الأولى : في حدها
 ٢٦٤ المسألة الثانية : في شروط الحال
 ٢٦٦ المسألة الثالثة : فيما يقع موقع الحال
 ٢٧٢ المسألة الرابعة : في الحال التي تسد سدّ الخبر
 ٢٨١

رقم الصفحة

| | |
|-----------|--|
| | المسألة الخامسة : في العامل في الحال |
| | المسألة السادسة : في تقديم الحال على صاحبها أو على العامل |
| ٢٩٠ | فيها |
| ٢٩٧ - ٤١٢ | باب الابتداء ، وفيه ثلاثة فصول |
| ٢٩٧ | الفصل الأول : في المبتدأ وفيه مسائل |
| ٢٩٧ | المسألة الأولى : في حده |
| ٢٩٩ | المسألة الثانية : في العامل فيه |
| ٢٩٩ | المسألة الثالثة : فيما يشترط في المبتدأ |
| ٣٠٦ | المسألة الرابعة : في حذف المبتدأ واثباته |
| ٣١١ | الفصل الثاني : في الخبر ، وفيه مسائل |
| ٣١١ | المسألة الأولى : في حده وأقسامه |
| ٣٤٣ | المسألة الثانية : في حذف خبر المبتدأ واثباته |
| ٣٥٦ | المسألة الثالثة : في دخول الفاء على الخبر |
| ٣٧٢ | المسألة الرابعة : في الفاعل الذي يسد سد الخبر |
| ٣٨٢ | المسألة الخامسة : في الخبر السببي والحقيقي |
| ٣٩٨ | المسألة السادسة : في الرفع للخبر |
| ٣٩٨ | المسألة السابعة : في تعدد الخبر |
| ٤٠٠ | الفصل الثالث : في الأحكام المشتركة بين المبتدأ والخبر |
| | وفيها مسائل |
| ٤٠٠ | المسألة الأولى : في التقديم والتأخير |
| ٤١٠ | المسألة الثانية : في أحكام المبتدآت والأخبار إذا اجتمعت |
| ٤١٢ - ٤٩٣ | باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، وفيه فصلان |
| ٤١٢ | الفصل الأول : في حده |
| | الفصل الثاني : في إعراب ذلك الاسم المتقدم وفيما يحمل عليه من |
| ٤١٧ | ضمائره أو أسبابه ، وفيه مسألان |

رقم الصفحة

- ٤١٧ المسألة الأولى : في إعرابه ، فله أحوال خمس
- ٤١٨ حال يجب فيها رفعه بالابتداء
- ٤٣٠ حال يجب فيها حمل الاسم المتقدم على إضمار فعل
- ٤٤٥ حال يجوز فيها في الاسم المتقدم الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعل والمختار الحمل على إضمار فعل
- ٤٧١ حال يجوز فيها الوجهان على السواء
- ٤٧٧ حال يجوز فيها في الاسم المشتغل عنه الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعل والمختار الرفع بالابتداء
- ٤٧٧ أربع مسائل تتعلق بهذه الأحوال الخمس
- ٤٧٧ المسألة الأولى : إذا اجتمع لك في مسألة طلب المشاكلة بالرفع بالابتداء وطلب الهمزة أو الأمر أو النهي بالفعل
- ٤٧٧ المسألة الثانية : أن الحمل على إضمار فعل هيث يجوز من مسائل هذا الباب فهو في بعضها أحسن من بعض
- ٤٧٨ المسألة الثالثة : أن الفعل الذي يحمل عليه الاسم المشتغل عنه في جميع مسائل هذا الباب لازم الحذف لا يظهر ابداً
- ٤٧٩ المسألة الرابعة : أن ما تقدم من أن الاسم المشتغل عنه إذا كان منصوباً محمول على إضمار فعل يفسره المتأخر
- ٤٨٠ المسألة الثانية من الفصل الثاني : وهي ما يحمل عليه ذلك الاسم من ضائره أو أسبابه عند حمله على إضمار الفعل
- ٤٨٢ باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وفيه أربعة فصول
- ٥٩٣ - ٤٩٣ الفصل الأول : في عدد هذه الكلم وتعيينها
- ٤٩٣ الفصل الثاني : في أقسام هذه الكلم
- ٤٩٤ الفصل الثالث : في معاني هذه الأفعال
- ٥٠٤ الفصل الرابع : في عطها وأحكام ما تعمل فيه ، وفيه مسائل
- ٥١١ المسألة الأولى : في عطها
- ٥١١ المسألة الثانية : في حكم الاسم والخبر في هذا الباب بالنظر إلى التصريف والتنكير
- ٥١٥

رقم الصفحة

- المسألة الثالثة : في رتبة الاسم والخبر في هذا الباب بالنظر
الى التقديم والتأخير
٥٤٣
- المسألة الرابعة : في احوال الخبر بالنظر الى كونه مفردا أو جملة
مسألة بها اختتام الباب ، يتكلم فيها في موضعين
٥٦٦
- الموضع الأول : فيما تدل عليه افعال هذا الباب ، هل هو الحدث
والزمان كسائر الأفعال أم الزمان خاصة ؟
٥٧٣
- الموضع الثاني : هو ردّ هذه الأفعال للمفعول الذي لم يسمّ فاعله
٥٨٤
- باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وفيه مسائل
٥٩٣ - ٧٣٠
- المسألة الأولى : في بيان هذه الحروف وذكر معانيها
٥٩٣
- المسألة الثانية : في عمل هذه الحروف
٦٠٨
- المسألة الثالثة : في المبتدأ والخبر اللذين تحمل فيهما هذه
الأحرف
٦١٨
- المسألة الرابعة : في حذف الاسم أو الخبر في هذا الباب
٦٣٠
- المسألة الخامسة : في حكم التقديم والتأخير في هذا الباب
٦٦٠
- المسألة السادسة : في اتصال " ما " بهذه الأحرف
٦٦٧
- المسألة السابعة : في حكم ما يخفف من هذه الأحرف
٦٧٧
- المسألة الثامنة : في دخول لام الابتداء في هذا الباب
٧٢٤
- المسألة التاسعة : في المصطف على الموضع في هذا الباب
٧٢٧
- باب الفرق بين (إِنْ) و (أَنْ)
٧٣١ - ٧٣٥
- الفهارس العامة
٧٣٦ - ٨٢٨
- فهرس الآيات القرآنية
٧٣٦ - ٧٥٩
- فهرس القراءات القرآنية
٧٦٠ - ٧٦٤
- فهرس الاحاديث النبوية والآثار
٧٦٥
- فهرس الأبيات الشعرية وانصاف الابيات
٧٦٦ - ٧٨٣
- فهرس الأمثال
٧٨٤

رقم الصفحة

٧٨٩ - ٧٨٥

فهرس لبعض الأساليب والنماذج النحوية

٧٩٧ - ٧٩٠

فهرس الأعلام

٧٩٨

فهرس الكتب

٧٩٩

فهرس القبائل والطوائف

٨٢٠ - ٨٠٠

فهرس مراجع التحقيق والدراسة

٨٢٨ - ٨٢١

فهرس الأبواب والفصول والمسائل